أبعاد

مجلّة الدراسات اللبنانيّة والعربيّة

العدد الثالث : أيار/ مايو ١٩٩٥ Abaad - No.3, May 1995



المحور

الحركات القوميّة في العالم العربي

وجيه كوثراني
رغيد الصلح
سمير صالحة
غسّان سلامة
مسعود ضاهر
محمود حدّاد
شفيق الحوت
رشيد شقير
عبد الاله بلقزيز
برهان غليون
علي ضاهر
فارس ساسين
فارس أشتي
أنطوان غصين

■ ثقافة الأمبريالية... وتبشيط الديمقراطية
غسّان غصن

■ بعض الإسلاميّين والدّيمقراطيّة
دلال البزري



المركز اللبناني للدراسات
THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

■ لوحة الغلاف للفنان التونسي نجا مهداوي ■ تصميم المجلة : عادل قديح ■ خطوط : حسين ماجد

المشرف العام : بول سالم

مدير التحرير : فارس أبي صعب

المدير المسؤول : جبور اسحق

أبعاد

مجلة الدراسات اللبنانية والعربية

ISSN : 1023 - 9626



المركز اللبناني للدراسات

THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

العدد الثالث : أيار/مايو ١٩٩٥

المحتـــويات

الافتتاحية

المحور : الحركات القومية في العالم العربي

دراسة

مراجعة كتاب

يوميات

بسول سالم

مفاهيم القومية والحالة العربية

بعد أكثر من ٧٥ عاماً على مراسلات حسين ـ مكماهون واتفاقية سايكس ـ بيكو، والثورة العربية وانهيار الامبراطورية العثمانية، وبعد نصف قرن على نهاية الحرب العالمية الثانية، وانهيار القوتين الاستعماريتين الفرنسية والبريطانية، وبعد نيل ٢١ دولة عربية الواحدة تلو الأخرى استقلالها، بات من المستحسن أن نعيد النظر في مسألة القومية: جذورها، ظروف نشأتها، تطورها، التحديات التي تواجهها، شروط تجديدها، وموقعها في ظل التطورات الاقليمة والدولية ...

وعلى الرغم من بروز ظاهرة القومية في مجرى السياسة العالمية خلال القرنين الماضيين فهي لا تزال ظاهرة سياسية ـ اجتماعية غير مفهومة بصورة واضحة. في أوروبا بدأت المحاولات الأولى لتحليل ظاهرة القومية من قبل جون ستيوارت ميل وارنست رينان، ومن ثم توسع في التحليل كل من كارل كاوتسكي، واوتو بوير، وفلاديمير ايليتش لينين، وجوزيف ستالين، وكارلتون هاينز، وهانز كون وكارل دويتش وآخرين. ومن بين المحاولات الأخيرة ثمة مساهمات قيمة لكل من ا.ج. هوبسبوم، وبنديكت اندرسون، وارنست جيلنر[١].

أما في العالم العربي فان الاهتمام بالقومية وجد أفضل تعبير عنه في كتابات ساطع الحصري وميشال عفلق اللذين وفرا القاعدة النظرية للقومية العربية. وذلك إلى جانب كتابات أخرى لانطون سعادة في القومية السورية وأحمد لطفي السيد في القومية المصرية[٢]. وعلى الرغم من النكسات المتتابعة على المستوى السياسي فان الاهتمام بالقومية العربية، وخصوصاً في أوساط المثقفين، بقي مستمراً.

مفاهيم القومية

لعل التعريف الأكثر مباشرة للقومية هو لجيلنر الذي يرى أن القومية «هي أساساً مبدأ سياسي يقوم على ضرورة التطابق بين الوحدة السياسية والوحدة القومية»[٣]. وتعرّف القومية في شكلها الأحدث والأكثر انتشاراً الأمة انطلاقاً من

إفتتاحية

أسس علمانية وثقافية، وهي تساوي بين الأمة و/أو بين مجموعة من الناس يملكون لغة مشتركة وبالتالي يتشاركون في عناصر من تقاليد ثقافية شفهية و/أو كتابية مشتركة تعرفهم وتمكنهم من تاليف وحدة سياسية مستقلة وموحدة. ويفترض أن هذا هو ما وضع الاطر للدول القومية القوية في أوروبا، ويفترض أن يكون أيضاً قاعدة تكوين الدول في سائر أنحاء العالم. ويفترض أيضاً أنه ليس هناك من طريقة أخرى لتنظيم الحياة السياسية الحديثة سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى العالمي.

لكنه من المهم أن نلاحظ أن التاريخ لم يشهد إلا نادراً حالات تطابق بين المجموعات اللغوية «القومية» وبين الوحدات السياسية. فهو شهد في أكثر العصور مستويين من التنظيم السياسي: المستوى المحلي والمستوى الامبراطوري. ففي المستوى الأول كان التنظيم السياسي يقوم على قاعدة القبيلة أو القرية أوالمدينة أو الملة الدينية؛ أما على المستوى الأشمل فكان التنظيم السياسي يتم في أكثر الأحيان من خلال قوة عسكرية مركزية لا تهتم بمعظم الشؤون الداخلية بل تعمد الى استخراج الريع للحفاظ على إمبراطوريتها الكبيرة. وعلى الرغم من ان بعض هذه الإمبراطوريات قد اكتسب زخمه على مستوي النخب الحاكمة من روابط اللغة والثقافة (كالإمبراطوريات الفارسية واليونانية والرومانية) أو الدين (كالإمبراطوريتين البيزنطية والإسلامية)، إلا ان أيا منها لم يحدد حدود إمبراطوريته على قاعدة لغوية. وبكلمات أخرى، فان نمط التنظيم السياسي في التاريخ كان يتألف إما من وحدات سياسية أصغر كثيراً من المجموعة اللغوية أو أكبر كثيراً منها. ونادراً ما نجد وحدة سياسية تتطابق مع المجموعة اللغوية.

ومن المهم أن نلاحظ أننا نجد حتى في العصور الحديثة، حيث باتت القومية الثقافية قوة ايديولوجية وتنظيمية قوية، أشكالاً مختلفة عدة من الدولة ـ اللغة.

فمن (الدولة الواحدة/اللغة الواحدة) كما في (إيطاليا/اللغة الإيطالية) إلى (اللغة الواحدة/دول عدة) مثل (الإنجليزية/المملكة المتحدة والولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا) و(الألمانية/ألمانيا والنمسا) و (الإسبانية/إسبانيا والأرجنتين والتشيلي وكولومبيا وفنزويلا والباراغواي والاورغواي وكوستاريكا وغواتيمالا والسلفادور والمكسيك ...الخ) و(العربية/المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وسوريا والأردن ... الخ)، إلى (اللغات المتعددة في الدولة الواحدة) مثل (كندا والهند والاتحاد السوفياتي السابق وماليزيا وإندونيسيا وسويسرا وبلجيكا ونيجيريا وناميبيا والسنغال وجنوب أفريقيا ... الخ). وبكلمات أخرى فانه على الرغم من نجاح صيغة (الدولة الواحدة/اللغة الواحدة) وخصوصاً في بعض أنحاء أوروبا وشرق آسيا إلا أنها لم تكن الصيغة الناجحة الوحيدة أو الأساس الوحيد لرسم حدود الدولة الحديثة.

ولكننا لا يمكن أن ننكر أن ظاهرة القومية اللغوية والثقافية كانت قوة فاعلة في السياسة الحديثة في غير مكان من العالم، وبالتالي فانه يتعين علينا ان نذكر بعض الاتجاهات أو المدارس الفكرية وطرائق فهمها للظاهرة القومية في العالم.

القومية والديمقراطية

يربط البعض بين بروز الظاهرة القومية والنزعة الشعبوية للثورة الفرنسية وغيرهما من التيارات الديمقراطية في الغرب. فإلى تأثيرها في دوائر عدة أخرى، يقول هؤلاء ان الثورة الفرنسية أثرت بصورة عميقة في التفكير السياسي في أوروبا. فلقد قام الثوريون الفرنسيون عبر تدميرهم للنظام السياسي القديم وإقامة نظام جديد بإعلان سلطة الشعب فوق سلطة الملك والأسرة المالكة والنبلاء[٤]. وباتت السيادة متجسدة في الشعب أو الأمة[٥]. وبالتالي أصبح من الضروري ان يحدد بوضوح من هو الشعب/الأمة (بدلاً من تعريفهم القديم كرعايا ملك فرنسا)، وهكذا فمع مفهوم سيادة الشعب بات لا بد

من أن يفهم الشعب على انه جسم موحد ومنسجم. واخذ ينظر إلى العامل التوحيدي للغة الفرنسية وللثقافة التي تحملها بوصفه العنصر الموحد للأمة، وكذلك اصبح الإيمان بوحدة الأوروبيين الناطقين الفرنسية بوصفهم أمة تستحق ان تكون ذات سيادة في دولتها الخاصة جزءاً لا يتجزأ من ايديولوجية الثورة الفرنسية.

لقد أدّت الثورة على الملكية والنبلاء في فرنسا في النهاية إلى حركات مماثلة في أنحاء أوروبا، وبمطالبتها في حق الشعب ان يحكم نفسه بنفسه لا أن يكون محكوماً من العائلات المالكة أو النبلاء، اعتمد العديد من الثورات في القرن التاسع عشر، أي قبل ظهور الفكر الماركسي والشيوعية، على الفكر القومي ـ اللغوي للثورة الفرنسية. ولقد ساد منطق مماثل في العالم الثالث في القرن العشرين، حين كان الثوريون المحليون يحاولون أن يتخلصوا من الحكم الاستعماري/الإمبريالي وأعوانه المحليين فأكدوا حق الشعب/الأمة، الذي غالباً ما كان يستند في تعريفه إلى الأساس الثقافي/اللغوي، في أن يحكم نفسه. فمن هذا المنظار يمكن ربط تنامي الفكر القومي بتنامي المفهوم الديمقراطي للحياة السياسية الذي يجعل من الشعب العنصر الأساسي في النظرية السياسية.

القومية والتحديث

هناك أيضاً خط فكري آخر يربط بين ظاهرة القومية وعمليات التحديث[٦] وبحسب هذا المنهج فان التقدم في المواصلات والاتصالات والطباعة والتعليم قد قوض الولاءات المحلية والعائلية والقروية لمصلحة الشعور بالانتماء إلى مجتمع أكبر يتزايد التفاعل والاعتماد المتبادل معه. ان تنميط التعليم في ظل سلطة الدولة ومكننة الطباعة يقويان بدورهما من انتشار لغة قومية واحدة على حساب اللهجات و/أو اللغات المحلية، وهي تنشىء بالتالي قاعدة مشتركة للاتصالات والانتماءات. ويرى منظرو هذه المدرسة ان عمليات التحديث جلبت معها تماهياً متزايداً بمجتمع أكبر إضافة إلى التماهي مع الثقافة و اللغة ومع تسيسهما.

القومية والعلمانية

يقول آخرون ان عمليات التحديث تتضمّن أيضاً نشوء صراع حتمي بين النخب القديمة المستندة الى التقاليد والدين وبين النخب الجديدة التي تستمد سلطتها من الفكر الحديث ومن ادعائها أنها قادرة على قيادة بلادها في اتجاهات جديدة. وهذه النخب تشعر بالاغتراب من تقاليدها وتبتعد من المعتقدات والممارسات الدينية. ولكي تتمكن هذه النخب من تقويض النخب التقليدية وإنشاء قاعدة سلطة فهي غالباً ما تروج لأيديولوجية قومية علمانية تبرر خلع النخب القديمة وتوفر للنخب الجديدة دوراً وموقعاً مركزيين[7]. وتكمن العلاقة بين العلمانية والقومية في نشوء حاجات نفسية ورمزية جديدة لا بد من توفيرها مع انهيار الأسس التقليدية والدينية للتنظيم السياسي والشرعية. وهذه الحاجات البديلة غالباً ما تكون عبارة عن إدراك جديد للحقوق السياسية والسلطة على قاعدة حق الشعوب الطبيعي في ان تحكم نفسها. وفي ظل هذا الفهم الجديد لا يعود الدين يملك دوراً مركزياً في إضفاء الشرعية. أي ان هذه الرؤية هي أساساً رؤية علمانية، وان الظاهرة القومية هنا مرتبطة باندثار الرؤية الدينية للعالم والمجتمع وظهور الرؤية العلمانية التي تحتاج إلى الفكر القومي لتحديد مشروعها السياسي.

القومية وصراع الطبقات

وجد الماركسيون صعوبة في التعامل مع القومية، وقد تبنت المقاربة الماركسية التقليدية إدانة القومية بوصفها مؤامرة برجوازية تهدف إلى إقناع الطبقة العاملة بأنها تشترك والطبقة الرأسمالية في مصلحة قومية مشتركة تتجاوز أي صراع طبقي وتتخطى أي مصلحة للطبقة العاملة المحلية مع الطبقات العاملة في القوميات الأخرى. أما في نظرية الإمبريالية فقد عمد الماركسيون أيضاً إلى إدانة القومية بوصفها الوهم الذي عبأ الملايين من العمال للدخول في

جيوش برجوازيات الدول الصناعية الأوروبية الساعية لفتح أسواق جديدة والسيطرة على مصادر المواد الخام في أنحاء العالم. إلا ان الاتحاد السوفياتي ما لبث ان اكتشف حين بدأ يوسع نفوذه في العالم الثالث ان القومية هي السلاح الأمضى في مواجهة السيطرة الكولونيالية الغربية. وكذلك وجد السوفيات، وخصوصاً ستالين، انه لا توجد وسيلة أخرى تمكنهم من تفادي الاعتراف بالهويات والانتماءات القومية وحتى في داخل الاتحاد السوفياتي نفسه. وقد اعتمد الاتحاد السوفياتي سياسة مؤيدة على وجه الإجمال للقوميات في العالم الثالث وذلك على الرغم من تذبذب سياسته في ما إذا كان ينبغي تأييد الطبقة العاملة وحدها أم ينبغي أيضاً ان يشمل هذا التأييد البرجوازية الصغيرة التي هي غالباً في طليعة النضال القومي المناهض للاستعمار لكنها تكون في العادة على خلاف مع الطبقة العاملة، وبصورة عامة ان الحركات الماركسية في العالم الثالث باذكائها الهجوم على التقليد والدين وبتقويتها الهجوم على الاستعمار والنزوع الى الاستقلال انما قامت بتقوية القومية والايديولوجية القومية.

أنواع القوميات

يشير البعض إلى ان تعريف القومية بوصفها الرغبة في تطابق حدود الأمة والدولة يطرح سؤالاً مهماً يتعلق بايهما ياتي أولاً: الأمة أم الدولة؟ وبتعبير آخر: إلى أي حد يرتبط قيام مجموعة من الناس (أمة) يتحدثون اللغة نفسها ويشتركون في الرغبة في العيش معاً في إطار دولة واحدة بوجود أداة للتنظيم الاجتماعي (دولة)، فهل أمكن فرنسا أن تكون أمة اليوم لولا جهود بناة الدولة الفرنسية من شارلمان إلى الملوك الفرنسيين؟ وهل كانت روسيا لتكون أمة اليوم لولا جهود بطرس الأكبر وغيره من القياصرة؟ وهل كانت إيطاليا لتكون أمة اليوم لو جهود مازيني وغاريبالدي؟ فبقدر ما يتملك الحكام والنخب من نفوذ على التعليم والثقافة والإعلام والحياة الاجتماعية والسياسية يكون لديهم نفوذ على تكوُّن القوى التي تؤثر في سقوط بعض القوميات وصعود قوميات أخرى.

ولكن لعل الأهم من ذلك كله هو ان هناك نموذجين من المشاعر القومية في العالم: النموذج المرتبط كلياً بشعب أو عرق أو مجموعة إثنية أو ثقافية والنموذج المرتبط بالدولة[8]. وتنتمي القومية العربية مثلها مثل القوميتين الألمانية والإيطالية في مراحلها الأولى إلى النموذج الأول. ولكن في العديد من أشكال القومية تتراجع فكرة الشعب على نحو ملموس لمصلحة فكرة الانتماء إلى الدولة ما مؤلفة من اجتماع عناصر الأرض والشعب والحكومة، كما هي الحال في كل القوميات في أميركا بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وغواتيمالا وهندوراس وكوستاريكا وفنزويلا وبوليفيا والبرازيل والتشيلي والأرجنتين ... الخ، وكذلك معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء كانغولا وزامبيا وموزمبيق وزيمبابوي ... الخ.

وهذا هو النوع من الوطنية الذي نجده في الدول العربية الافرادية، حيث نجد ان الناس يشعرون بشيء من الولاء لدولهم المحلية حتى في ظل غياب أيديولوجية محلية متطورة. والنقطة التي يجدر الانتباه إليها هنا هي انه بينما برهنت القومية الثقافية تاريخياً عن قوتها في تفكيك الدول وإقامة دول أخرى مكانها، فان هناك دولاً قد برهنت عن قدرتها على خلق مشاعر الانتماء إليها ، وقد برهنت هذه المشاعر في الكثير من الحالات عن كونها مماثلة في قوتها لمشاعر القومية الثقافية. ان الصراع في داخل العالم العربي بين هذين النوعين من الانتماء يكمن في صلب الصراع بين القومية العربية والوطنيات المحلية.

القومية في العالم العربي

ان القومية في العالم العربي ظاهرة حديثة. صحيح انه كانت هناك في التاريخ العربي/الاسلامي عناصر وعي واعتزاز بالهوية العربية، ناتجة أساساً من مركزية العرب في الرسالة الاسلامية ومن النجاحات التي أحرزها العرب في السنوات الأولى من الفتح الإسلامي، إلا أن هذه العزة القومية العربية لم تترجم نفسها الى الرغبة في قيام دولة محض عربية، حتى بعدما ازداد التوتر مع الفرس واليونان والهنود وغيرهم من المجموعات الثقافية في اثر توسع الدولة

الاسلامية. وقد أطلق على الميل نحو التجمعات القومية صفة الشعوبية وأدينت بوصفها أداة تخريبية للدين القويم ولوحدة الأمة الاسلامية.

أما في العصور الحديثة فقد ظهرت النزعة القومية أولاً في مصر عقب غزو نابليون لمصر وما حمله من احتكاك مفاجئ بحضارة أوروبا وفكرها. فسعى محمد علي لإعادة بناء مصر على نمط الدولة الأوروبية وأرسل البعثات التعليمية إلى باريس ولندن لكي تدرس النماذج الغربية. ومن بين أبرز أعضاء هذه المجموعات الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي الذي أدرك ان الوطنية - أو الحماسة الشعبية لمصالح الدولة والأمة - هي أحد العناصر الاساسية في نجاح الدول الأوروبية. وقد رأى الطهطاوي والعديد ممن تبعوه ان الأمة تعني ببساطة مصر، إذ لم يكن مفهوم القومية العربية قد تبلور بعد. وقد نما الإدراك بأهمية المشاعر القومية المصرية بين النخب الجديدة في القاهرة والإسكندرية. وحين ازداد التوتر مع القوى الغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قامت مجموعة من الضباط على رأسهم احمد عرابي بقيادة ما يمكن عدّه الثورة القومية/الوطنية الحقيقية الاولى في العالم العربي الحديث. وقامت هذه الثورة تحت شعار مصر للمصريين. ثم قامت ثورة أخرى عام ١٩١٩ وتبعتها ثورة ثالثة عام ١٩٥٢ قامت بخلع الملكية وجاءت بتنظيم الضباط الأحرار وجمال عبد الناصر إلى الحكم.

وفيما سعى عبد الناصر لإبعاد نفسه من فكرة القومية المصرية لحزب الوفد وفي اثر نمو الأيديولوجية القومية العربية في المشرق العربي، قام عبد الناصر بتبني وجهة نظر القومية العربية، ولم يؤثر عبد الناصر في عدد كبير من المصريين في اتجاه حملهم على تبني القومية العربية فحسب ولكنه ما لبث أيضاً ان تحول إلى التجسيد الحي للقومية العربية بالنسبة إلى الكثير من العرب في المغرب والمشرق العربيين وفي الجزيرة العربية. وبعد وفاة عبد الناصر كان على القومية العربية في مصر ان تتنافس مع الخصوصية المصرية التي عادت إلى الظهور مع السادات وغيره من أعضاء النخبة الحاكمة، فضلاً عن الحركة

الإسلامية الناشطة التي حجبت المسألة القومية وطرحت أسئلة تتعلق بمحتوى ومضمون الحكم والقانون.

أما في بلدان المشرق العربي فقد بدأت المشاعر القومية العربية بالظهور في أواخر القرن التاسع عشر بعد إصلاحات التنظيمات الليبرالية (١٨٣٩ ـ ١٨٧٨) في الإمبراطورية العثمانية. وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى لم يتخط التيار العروبي حدود الدعوة إلى مستوى معين من اللامركزية في إطار الإمبراطورية العثمانية وحماية استخدام اللغة العربية في المدارس في وجه تزايد ضغط استانبول لاستخدام اللغة التركية. وفي ذلك الوقت لم يكن أحد يفكر جدياً في قيام دولة عربية مستقلة عن العثمانيين بصورة كاملة.

إلا ان ذلك تغير مع بداية الحرب العالمية الأولى حين اصبح واضحاً ان الامبراطورية العثمانية سوف تنهزم وتتفكك، فقام الشريف حسين بقيادة التمرد الذي دعمه الإنكليز ضد العثمانيين وجمع حوله ضباطاً عرباً عثمانيين في أراضي العراق وسوريا وفلسطين، وألّف حكومة عربية بزعامة ابنه الملك فيصل في دمشق. وأدى رفض الفرنسيين القبول بالملكة العربية الجديدة، إضافة الى ما نصت عليه اتفاقية سايكس ـ بيكو، إلى قيام الفرنسيين بهجوم مسلح على قوات الملك فيصل في ميسلون، فهزم فيصل ودخلت القوات الفرنسية دمشق مفتتحة عهد الانتداب الفرنسي في المنطقة.

وجاءت الهزيمة في ميسلون والتقسيم البريطاني والفرنسي للولايات العثمانية السابقة في المشرق العربي إلى دولتين منفصلتين ليمثلا في فترة ما بين الحربين بؤرة المشاعر العروبية المناهضة للاستعمار ولتوافر القاعدة لنمو مشاعر قومية عربية قوية في دول المشرق ما لبثت ان اكتسبت زخماً هائلاً بعد خسارة فلسطين وقيام دولة إسرائيل عقب الحرب العالمية الثانية. وقد كان حزب البعث أكثر من نجح في الافادة من هذه المشاعر، وما لبث ان استولى على السلطة في سوريا والعراق. ولكن الحدود التي رسمها الإنكليز والفرنسيون للدول العربية لا تزال قائمة، والدول التي ظهرت داخل هذه الحدود استطاعت في معظم

الحالات ان تصبح دولاً قوية وقادرة على البقاء والاستمرار. وكما هي الحال في مصر فان هناك مشاعر مختلطة في المشرق ما بين القومية العربية والخصوصية الوطنية والإسلام الناهض.

وكان هناك تحديان أيديولوجيان للقومية العربية في المشرق يتمثلان بالقومية السورية لانطون سعادة والقومية اللبنانية لميشال شيحا. وقد تجسدت القومية السورية في الحزب السوري القومي الاجتماعي، الا أنها لم تستطع الوصول إلى السلطة في حين ان بعض أفكار قومية ميشال شيحا عرف طريقه الى الدستور اللبناني وبعض اعضاء النخب الاقتصادية والسياسية. الا ان التوتر بين القومية العربية والقومية اللبنانية ما لبث ان تحول في النهاية الى أحد عناصر التناحر في لبنان وساعد على استقطاب المجتمع اللبناني عشية اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

أما في الجزيرة العربية فان الهويات والاهتمامات القبلية والدينية قد طغت بوجه عام على مسألة القومية، ففي دولة ابن سعود الوهابية كانت السلطة ولا تزال محكومة بالعصبية العائلية ويقوم نظامها الاجتماعي ـ القانوني على قاعدة الدين، وهي في كلا الحالين معادية للصيغ القومية العلمانية. وكذلك الأمر في سلطنة عمان التي لها أسرتها الحاكمة ومنطقها العبادي. وينطبق الأمر نفسه على مشيخات الخليج الصغيرة التي، إضافة الى بنية حكمها الأسرية، تنشغل بمصالحها النفطية والتجارية إلى حد لا يسمح لها بأخذ المشاريع القومية الكبرى على نحو جدي. وفي الواقع فان الكثير من البلدان العربية الصغيرة الغنية بالنفط تنظر الى القومية العربية نظرة ارتياب بوصفها تمثل غطاء ترمي من خلاله الدول العربية الكبيرة والفقيرة الى مشاركتها الأرباح في ما تعده الدول الغنية الصغيرة «نفطها» الخاص.

أما في اليمن فان الوضع مختلف إلى حد ما. فمعاناة عدن الاستعمار، فضلاً عن الانقسامات الداخلية والضغط السعودي، أدى إلى نشوء حركة علمانية يسارية قوية أنشأت علاقات وثيقة مع عبد الناصر والاتحاد السوفياتي، ونما

فيها تيار قومي عربي قوي تولى عدد من قادته مناصب حكومية في البلاد.

وفي بلدان المغرب العربي فان النضال في سبيل الاستقلال والتحرر من الاحتلالين الفرنسي والإيطالي ولد حركات وطنية قوية. ولكن على الرغم من وجود مكون عربي في هذه الحركات، وخصوصاً في الجزائر وليبيا، فهو لم يكن بقوة نظيره في بلدان المشرق العربي وذلك لأسباب عدة منها:

أولاً: مسألة الحدود في بلدان الغرب العربي، هي بخلاف الحدود في بلدان المشرق لم تكن بذات أهمية، إذ إن كل من الغرب والجزائر وتونس كانت عبارة عن وحدات اجتماعية ـ سياسية شبه منفصلة رسمت حدودها بصورة واضحة منذ قرون. أما في ليبيا فالمسألة كانت عبارة عن توحيد محافظات منفصلة أكثر مما هي سلخ ليبيا من وحدة سياسية أكبر.

ثانياً: كانت بلدان المغرب بعيدة نوعاً ما جغرافياً واجتماعياً من بلدان المسرق، واللهجات المحكية في المغرب غير مفهومة في معظمها من قبل بلدان المشرق والعكس صحيح. كما أن تجربة المغرب مع الحكم العثماني كانت مختلفة تماماً عن التجربة المشرقية، فهي، أي دول المغرب، لم تشترك في الثورة العربية وفي الدولة العربية المقترحة خلال الحرب العالمية الأولى، كما أنها كانت بعيدة جداً من تهديد إسرائيل وتحديها.

يتضح مما سبق هو ان مفاهيم الظاهرة القومية في العالم متعددة ومختلفة وان للظاهرة القومية في العالم العربي أشكالاً متنوعة.

فنأمل من خلال هذا العدد من أبعاد ان نعيد دراسة مفهوم القومية وان نراجع التجربة القومية في العالم العربي. فما هي اسسها وجذورها؟ وما هي معالمها الرئيسية، وعلاقاتها بالوطنيات المحلية، ومستقبلها في ظل نظام الدول القائم وفي ظل ما يسمى النظام العالمي الجديد 

الحواشي

(١) على سبيل المثال أنظر: Ernest Renan, *Qu'est ce que C'est une nation* (Paris, 1882); John Stuart Mill, *Considerations on Representative Government* (London, 1861); Joseph Stalin, *Marxism and the National and Colonial Question* (London, 1936; original written in 1912) ; Carleton Hayes, *The Historical Evolution of Modern Nationalism* (New York, 1931) ; Hans Kohn, *The Idea of Nationalism* (New York, 1944), and Karl Deutsch, *Nationalism and Social Communication* (Cambridge, Mass., 1953).

وحول الدراسات الأحدث أنظر :

Benedict Anderson, *Imagined Communities, Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (New York, 1983); Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Ithaca, New York, 1983); E.J. Hobsbaum, *Nations and Nationalism since* 1780 (Cambridge, U.K. , 1990) ; Elie Keddourie, *Nationalism in Asia and Africa* (London, 1971); Anthony Smith, *Theories of Nationalism* (New York, 1983); John Breuilly, *Nationalism and the State* (Chicago, 1993), and Liah Greenfeld, *Nationalism : Five Roads to Modernity* (Cambridge, Mass., 1992).

(٢) أنظر مجموعة كتب ساطع الحصري التي أعيد طبعها ونشرها في مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) منها مثلاً : **آراء وأحاديث في القومية العربية؛ محاضرات في نشوء القومية العربية، والعروبة أولاً**. أنظر أيضاً : ميشال عفلق، **في سبيل البعث** (بيروت، ١٩٥٩)؛ **معركة المصير الواحد** (بيروت، ١٩٥٨)، **نقطة البداية** (بيروت، ١٩٧١). أنظر أيضاً: انطون سعادة، **نشوء الأمم** (بيروت، ١٩٣٨)، **والمحاضرات العشر** (بيروت، ١٩٥٩)؛ كذلك أنظر : أحمد لطفي السيد **المنتخبات** (القاهرة، ١٩٣٧)؛ **صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر** (القاهرة، ١٩٤٦)، **وتاملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع** (القاهرة، ١٩٦٥).

(٣) أنظر: Gellner, ibid., p.1.

(٤) Smith, ibid., p.X.

(٥) Greenfeld, ibid., p.3.

(٦) Deutsch, ibid.

(٧) أنظر: Keddourie, ibid.

(٨) أنظر : Smith, ibid., p. XII.

فارس أبي صعب

نحو حركة أنتلّجنسيا فوق قوميّة

يستقبل الانسانُ القرنَ الحادي والعشرين في ظل تراكم جملة من التطورات، بات يفترض معها إعادة النظر في كثير من المسلمات والمفاهيم والايديولوجيات والنماذج والتجارب والخيارات، على مختلف الصعد الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أن هناك الكثير من الأهداف التي مثلت محور اهتمام الانسان من مختلف انتماءاته الفكرية، بات من المفترض اعادة النظر فيها كذلك، وهي أهداف تمحورت حول سبل تحقيق التنمية، وامتلاك العلم والتقانة، وبلوغ الديمقراطية، والتحديث ومواكبة العصر، واللحاق بالآخر «المتقدم»؛ ونادت بها أغلبية الشعوب، ووضعها قبلة له معظم تجارب حكم الدولة الحديثة في العالم الثالث، في جميع نماذجها القومية، الاشتراكية والليبرالية. أما الانجازات فهي، على الرغم من تفاوتها، لم تكن بحجم الآمال، بل دونها كثيراً.

وعلى الرغم من فشل معظم هذه التجارب، نجد ان هناك الكثير من الأدبيات الفكرية والحركات السياسية في العالم الثالث ما زالت تراهن على أحد هذه النماذج السائدة، مع إضفاء بعض التلميعات عليها وتحديداً في ما يتعلق بالجوانب التي كان لها سبب مباشر في وقوع الفشل خلال التجارب السابقة، وهي تستخدم شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة والتنمية وعوامل السوق ... وغيرها كمحاولة لإعادة تجديد هذه النماذج؛ لكن دون أن يطرح أي من هذه الأدبيات الأسئلة الجوهرية التي يفترض أن تطرح في هذه المرحلة.

وإذا كان طموح أي شعب في حدود الدولة الحديثة، الوطنية أو القومية، في العالم الثالث، أن يتغلب على الجهل والفقر والمرض والجوع والتخلف الاقتصادي والاجتماعي ... وان يحقق مجتمعاً أفضل وفق الكثير من المؤشرات المستخدمة لقياس مدى «تقدم» مجتمع ما أو تخلفه، فهل أن تلك الشعارات المرفوعة والأهداف المنشودة كفيلة بتحقيق هذه القفزة في المجتمع؟

وهل أن المشروع القومي، المتصادم أحياناً كثيرة مع الدولة الوطنية، كما في المنطقة العربية مثلاً، الذي يفسر التناقض والصراع على أنه صراع بين قوميات وأمم، لاغياً بذلك أبعاداً كثيرة أخرى من التناقضات سواء داخل الأمة نفسها أم في ما يتعدى الأمم،

إفتتاحية

هل أن هذا المشروع قادر على تحقيق نموذج تنمية مستقلة متمحورة حول ذاتها القومية متحصنة خلف اسوار أمتها؟

وهل أن المشروع الإشتراكي، الذي يزعم أنه يقدم نموذجاً نقيضاً للنموذج السائد عالمياً، قادر على تحقيق نموذجه التنموي انطلاقاً من بلد واحد أو من بقعة واحدة في هذا العالم؟ وهل أنه تجاوز حقاً، في ما حقق من تجارب، الكثير من المنطلقات التي تمخضت عن المرحلة الرأسمالية والتي قامت على كثير من الخيارات الخاطئة في عملية التنمية والتحديث؟

وهل أن المشروع الليبرالي الذي يرى ان الفارق بين الدول المتخلفة والدول «المتقدمة» هو فارق زمني وان مجرد الأخذ بنموذج التنمية السائد في المراكز الرأسمالية «المتقدمة»، القائم على الاقتصاد الحر والخصخصة والمنافسة، بل الاحتكار، كفيل بنقل الدول المتخلفة إلى مصاف تلك الدول؟

لم يكن فشل تجارب تلك المشاريع الثلاثة في أنها عجزت عن اللحاق بالآخر «المتقدم»، بل يكمن الفشل، وهذا هو الأهم، في اعتماد كل من هذه المشاريع مبدأ القياس على الغرب الرأسمالي كمبتغى لأهدافه التنموية.

والفرضية التي تنطلق منها هذه الافتتاحية هي ان المسألة لم تعد مسألة انتقال الجنوب من حالة التخلف الى مصاف البلدان «المتقدمة»، التي يقصد بها عادة بلدان أميركا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان، على الرغم من أن هذا الانتقال بات شبه مستحيل؛ بل إن المسألة هي كيف يمكن تحقيق نموذج عالمي بديل يتجاوز الأزمة الحضارية التي بلغتها تجارب الدول «المتقدمة» نفسها، وهي تجارب قامت على مفهوم للسيطرة ذي حدين: سيطرة الانسان على الانسان، وسيطرة الانسان على الطبيعة، وهو مفهوم كانت نتيجته تفاوتاً في المشهد بين بلدان ـ أو طبقات ـ غنية تتمتع بمستوى معيشي واستهلاكي مرتفع وبين بلدان أو طبقات ما زالت تشكو الجوع والحرمان والفقر والجهل والبؤس والتخلف ... من جهة، واخلالاً رهيباً في النظام الطبيعي الى حد بات يهدد مستقبل الحياة على الارض من جهة اخرى. وعلى الرغم من ذلك يبدو أن أي نموذج بديل يحاول الإفلات من هذا المفهوم هو مستحيل التحقق في إطار مشروع

وطني أو قومي أو محوري، بل بات لا بد من مشروع فوق قومي يعيد النظر في كثير من المنطلقات والقوانين الوضعية التي قامت عليها الدولة الحديثة ويحدد رؤية جديدة تتجاوز مفهوم السيطرة المزدوجة وتحقق المصالحة بين الانسان والانسان من جهة وبين الانسان والطبيعة من جهة أخرى. فالمنظومة الكونية بدأت تتخذ منحى تطورياً عالمي الطابع، بحيث لم يعد ممكناً تحديد عوامل تطور أي مجتمع، أو أمة، بمعزل عن عملية التطور العامة السائدة عالمياً، على الرغم مما نشهد من إمكان حدوث تطورات كمية، لكن في حدود وشروط المنظومة الكونية نفسها.

وهذه المنظومة تتطلب منهجاً شمولياً في التحليل قائماً على أبعاد عدة ومتجاوزاً كلا المنهجين اللذين سادا معظم الأدبيات الاقتصادية السياسية والاجتماعية في العالم الثالث، اللذين يقول أحدهما إن أسباب التقدم أو التخلف تكمن في داخل المجتمع، الذي يعد هو المسؤول عن تخلفه أو عن تطوره ونجاح التنمية فيه؛ ويقول أحدهما الآخر إن الخارج «المستعمر» أو «الامبريالي» هو المسؤول عن تخلف المجتمع حيث إن عوامل الداخل باتت مكشوفة على الخارج ومسلوبة منه، غير قادرة على تحديد مصيرها. ويبدو أن كلا المنهجين بالغ في التركيز على بعض عوامل تطور المجتمع دون البعض الآخر. فعملية التطور التي تشهدها وحدة سياسية أو مجتمعية في ظل عصر تعمقت فيه عناصر التداخل بين وحداته، لم يعد ممكناً فهمها وتحليلها في حدود هذه الوحدة فحسب، على الرغم من صوابية المبدأ القائل إن أي عملية تطور إنما تحمل عوامل تطورها في داخلها، عبر تفاعل العلاقة بين العناصر المكونة لهذه العملية.

لكن تحديد الداخل والخارج هو عملية نسبية تتغير مع تغير الحالة أو الظاهرة موضوع الدراسة أو تغير الزاوية أو البعد النظري الذي يجري تحديد وحدة الدراسة من خلاله. وفي هذا السياق تصبح عملية تحديد الداخل والخارج، وبالتالي حدود الوحدة السياسية أو المجتمعية المدروسة، عملية معقدة تحتاج إلى نظرة أكثر شمولاً، بحيث إن الوحدات التي يمكن النظر إليها كخارج بالنسبة إلى غيرها من الوحدات، فهي تنتفي عنها صفة الخارج هذه لدى دخولها مع الوحدات الأخرى في علاقة يحكمها قانون حركي واحد.

من هذا المنطلق نرى أن العالم بات ينبغي دراسة مشكلاته وحركة تطوره بوصفه وحدة واحدة، على الرغم من التناقضات التي تحكم علاقة عناصره، ومن الهوة الآخذة في الاتساع بين شماله وجنوبه. وهذه الوحدة ترتكز على مجموعة علاقات وآليات

تتجاوز بطبيعتها حدود الدولة القومية، وهي باتت تحكم إلى حد بعيد التطور على الصعيد العالمي، منطلقة بذلك من مراكز النظام الرأسمالي العالمي. حتى إن الكثير من الأزمات التي تواجه الحضارة الانسانية لها طابع كوني ولم يعد ممكناً مواجهتها في حدود الدولة القومية.

لذلك بات أي مشروع قومي أو محوري على الصعيد العالمي عاجزاً عن مواجهة هذا المستوى من الأزمات، وبالتالي يفترض بأي مشروع تغييري أن يكون فوق قومي بطبيعته.

وما يعزز أهمية هذا المنهج الشمولي في قراءة المجتمع والتاريخ هو تعمق ظاهرة العولمة التي تحكم العلاقات الدولية، وخصوصاً على المستويات الاقتصادية والثقافية والاعلامية والعلمية ... وهي ظاهرة تمهد لمرحلة تاريخية جديدة يسودها عالم أشد ارتباطاً بعضه ببعض هو الآن في سبيل التكون، وهو يمحو بالتدريج خصوصيات مختلف الشعوب والأمم واستقلاليتها، على الرغم من الاختلاف في المواقع والأدوار. وقد باتت اتجاهات هذه الظاهرة خارجة إلى حد بعيد عن سيطرة سلطات الدولة القومية.

وفي الحقيقة أن ظاهرة العولمة هذه ليست حديثة التكون بل إنها ظاهرة قديمة مثلت إحدى سمات ظهور الرأسمالية على صعيد عالمي التي اخرجت عملية الانتاج من حدودها القومية في إطار البلد الواحد. غير أن هذه الظاهرة شهدت كمّاً من التراكمات والتطورات التي توافرت معها شروط حدوث تحولات تاريخية أخذت في تهميش الدولة القومية في وجه هذه العولمة الزاحفة.

أولاً: على الصعيد الاقتصادي

يتطور النظام الاقتصادي العالمي على نحو بات يتهمش معه اقتصاد الدولة القومية. وأي دولة قومية باتت عرضة للتأثر من جراء استخدام دولةٌ قومية أخرى تقانات حديثة في اقتصادها. والمنظومة العالمية للأسعار باتت تفرض نفسها بالتدريج في جميع أقطار العالم، ودورة الانتاج واعادة الانتاج صارت تجري على مستوى عالمي وليس على مستوى قومي، وبات يجري توزيع العمليات الانتاجية جغرافياً على نطاق عالمي على أساس ميزات الموقع البشرية والجغرافية والطبيعية... وبذلك تعمل هذه العمليات على تحقيق قدر عالٍ من اللامركزية في الإنتاج مقابل قدرٍ عالٍ من المركزية في التخطيط والتمويل والتسويق والتجديد التقاني.

وهكذا بات هناك مزايا نسبية مختلفة لبلدان متعددة لانتاج سلعة واحدة. ولم يعد هناك تخصص لكل بلد واحد في انتاج سلعة معينة، متخذاً الانتاج طابعاً فوق قومي، مقلصاً من قدرة الدول على التحكم بشؤونها الخاصة.

وعولمة الانتاج هذه مهدت لعولمة رأس المال، الذي يمهد بدوره لتعميق عولمة الانتاج نفسه، ويقود بالتالي إلى عولمة مجموع العلاقات الاقتصادية الحديثة.

وباتت الثورة المالية العالمية تفرض تحدياتها الخاصة على السيادة المفترضة للدولة القومية. ووجود عالم بلا حدود يقوم على تنازل الدولة عن سيطرتها على كل من عملتها الخاصة وسياساتها المالية.

١ ـ الشركات فوق القومية

تؤدي الشركات فوق القومية الدور القيادي في عملية العولمة. وتزداد هذه الشركات استقلالاً وانفصاماً عن مصالح دول المنشأ التي تنتمي إليها. وفي ظل السوق العالمية للسلع والخدمات التي أوجدتها قطاعات المال والاتصالات باتت الشركات فوق القومية ترتقي بحيث تتحطم معها الحواجز التجارية ويزداد الاقتصاد العالمي تكاملاً، حتى إن الحكومات والهيئات في الدول القومية أخذت تفقد سيطرتها على مصيرها الاقتصادي. ويعبر بول كنيدي عن ذلك فيقول إن المنطق الحقيقي لعالم لا تحده حدود هو أنه لا سلطة لأي كان، ربما باستثناء سلطة مدراء الشركات فوق القومية الذين يعدون مسؤولين أمام المساهمين في تلك الشركات، حتى إن هذه الشركات صارت تبدو أهم «اللاعبين» المؤثرين في الشؤون العالمية.

وتسيطر الشركات فوق القومية على التجارة العالمية في المنتوجات التامة الصنع، من معدات وآلات ووسائل نقل، ويتحكم عدد محدود منها بالتجارة العالمية في السلع الغذائية الأساسية كالحبوب واللحوم ومشتقات الحليب. وتسيطر ٥٠ شركة منها على نحو ثلثي الأصول الثابتة في العالم وتقوم بانتاج أكثر من نصف الانتاج العالمي. وتتولى ٦ شركات عالمية تصدير نحو ٩٥ في المئة من القمح الأميركي و٩٥ في المئة من الطحين و٩٠ في المئة من الشعير الكندي و٨٠ في المئة من الطحين الأرجنتيني. وفي أوائل الثمانينات كان هناك نحو ٩٠ في المئة من تجارة الشاي والقهوة والكاكاو والقطن ومنتوجات الاحراج والتبغ والقنب والنحاس وخام الحديد والبوكسايت في أيدي نحو ٣ ـ ٦ أكبر شركات فوق قومية مختصة. كما أن إجمالي مبيعات عشر شركات

فوق قومية يوازي الناتج القومي لجميع الدول الافريقية، وتساوي الأرباح السنوية لهذه الشركات العشر إجمالي الناتج القومي لـ ٢٠ دولة افريقية. وقد بلغ اجمالي مبيعات شركة جنرال موتورز وحدها عام ١٩٨٦ نحو ثلاثة أضعاف إجمالي الايرادات النفطية للعربية السعودية.

٢ ـ اعادة التقسيم العالمي للعمل

تمثل اعادة التقسيم العالمي للعمل إحدى سمات هذه العولمة الاقتصادية، إذ تعمل الشركات فوق القومية على تجديد رأس المال في الشمال على قاعدة احتكار عملية التجديد التقاني وجعل العلم قاعدة انتاج، مقابل نقل عمليات الانتاج نفسها إلى الجنوب، ساعية من جهة للافادة من بعض المزايا المتوافرة في الجنوب كاليد العاملة الرخيصة والخامات الطبيعية والموقع الجغرافي، ولكي تتفادى هذه الشركات من جهة أخرى، تطبيق تدابير السلامة والصحة الباهظة الكلفة المطبقة في دول الشمال ولتفادي بعض الضغوطات الاجتماعية عليها. وهكذا أخذت تتكون ملامح تقسيم جديد للعمل عالمياً يؤدي إلى تغيير العلاقات الاقتصادية ويعيد نشر الصناعة والزراعة عالمياً، بحيث يجري نقل الكثير من الصناعات الملوثة باتجاه الجنوب مقابل اعادة انتاج الكثير من السلع الزراعية في الشمال بفضل الثورة العلمية التي شهدتها الهندسة الوراثية والتقانة الأحيائية التي وفرت لدول الشمال شروط الانتاج الكثيف من السلع الزراعية الخام التي كانت تعتمد فيها على انتاج الجنوب، الأمر الذي أدى بدوره إلى تأثر اقتصادات بلدان الجنوب التي تعتمد على انتاج هذه السلع بصورة رئيسية. وهذا ما أدى إلى حدوث تغير في نمط التجارة العالمية بالمواد الغذائية وبات العديد من بلدان الجنوب مستورداً بالكامل للحبوب الغذائية بعدما كان مصدراً لها.

وهذا التقسيم العالمي الجديد للعمل لا يقتصر على التقسيم بين السلع المختلفة بل إنه يجري في إطار السلعة نفسها، حيث تحرص الشركات فوق القومية على الاحتفاظ بالجوانب الدقيقة من عملية الانتاج كالتقانة والتمويل والتسويق، في بلدان الشمال، مقابل نقل المراحل الأخرى إلى الجنوب.

٣ ـ شروط تجارة غير متكافئة

تفرض هذه العولمة الاقتصادية شروطاً غير متكافئة في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب. ويقدر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ أن الأسواق العالمية تجعل

البلدان النامية تخسر فرصاً اقتصادية تبلغ قيمتها نحو ٥٠٠ مليار دولار سنوياً. وتواجه المنتوجات ذات القيمة المضافة للجنوب عوائق تحول دون وصولها إلى أسواق الشمال بسبب «النزعة الحمائية» الآخذة في التصاعد على شكل حواجز غير جمركية يمكن من خلالها التحايل على اتفاقات الغات للتعرفات الجمركية والتجارة. وقد قدرت الخسائر التي تكبدتها بلدان الجنوب عام ١٩٨٠ من جراء النزعة الحمائية هذه نحو ٥٥ مليار دولار. حتى إن تجارة السلع الزراعية الأولية فهي ليست أحسن حالاً. فالثورة العلمية في مجالي الهندسة الوراثية والتقانة الأحيائية انعكست على القطاع الزراعي في الشمال، وهو قطاع مدعوم أصلاً إلى الحد الذي يوفر له قدرات تنافسية هائلة تجاه المنتوجات الزراعية في الجنوب، إذ تقدر قيمة دعم المنتوجات ألزراعية في البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً.

وقد أدّت زيادة إنتاجية الصنوف عالية الغلة إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية لدى بلدان الجنوب بسبب عدم قدرة هذه البلدان على توطين تلك الثورة العلمية والتقانية الحاصلة في مجال الزراعة، بسبب ارتفاع تكاليف هذه العملية من جهة وبسبب سياسات الاحتكار العلمي التي تتبع في بلدان الشمال من جهة أخرى، وتحديداً في الولايات المتحدة التي تضع قوانين تكفل براءة الاختراع في هذا المجال وحق تملك السلالات الحيوية الجديدة، على الرغم من أن معظم السلالات المحسنة يعود مصدرها إلى مناطق الجنوب. وبسبب عدم قدرة بلدان الجنوب على منافسة الانتاج الأميركي لبعض الزراعات الأساسية، المدعومة وعالية الجودة، لجأ بعض هذه البلدان التي يقوم اقتصاد معظمها أصلاً على اقتصاد أحادي الجانب فرضه التقسيم العالمي للعمل في مراحل سابقة، إلى اجراء تحويلات في السلع الأساسية المنتجة. وقد قدرت الخسائر التي تكبدتها بلدان الجنوب من موارد الصادرات بسبب انخفاض أسعار السلع، عشرات المليارات من الدولارات في الثمانينات.

فضلاً عن ذلك باتت التجارة العالمية حكراً على الشركات فوق القومية وفروعها الدولية، وهي تتركز أساساً على التجارة البينية داخل هذه الشركات وتتكثف حركتها بين بلدان الشمال نفسها، وخصوصاً بعدما جرى تهميش الكثير من اقتصادات بلدان الجنوب التي تقوم على انتاج سلع أولية جرى الاستغناء عنها عبر إيجاد بدائل لها في الشمال.

أما الصناعة في الجنوب فليست ظروفها أفضل في ظل هذه العولمة الاقتصادية غير المتكافئة. فهي تواجه عوائق مختلفة معظمها ذو طابع فوق قومي، كالنزعة الحمائية كذلك في الشمال ضد دخول سلع هذه الصناعات إلى أسواقه، أو كارتفاع التدفقات الرأسمالية الصافية إلى الخارج، أو كزيادة أعباء الديون الخارجية التي كثيراً ما استخدمت كأدوات اخضاع سياسي وتكيف هيكلي من قبل دول الشمال والمؤسسات الدولية الخاضعة لها.

٤ ـ سوء التوزيع عالمياً

في إطار هذه المنظومة العالمية نجد هناك تفاوتاً هائلاً في توزيع الثروة والغذاء. وهذا التفاوت آخذ في التزايد مع تعمق ظاهرة العولمة. حتى إن ما يجري الحديث عنه حول الفقر والجوع الذي يحيط بمئات الملايين من سكان الجنوب فهو ليس ناتجاً من عدم توافر الغذاء الكافي لهؤلاء بقدر ما هو ناتج من سوء توزيع هذا الغذاء عالمياً، ومن نقص القدرة الشرائية لدى الكثير من سكان الجنوب. فالعالم ينتج من الغذاء ما يكفي لتزويد كل شخص فيه نحو ٢٥٠٠ سعرة حرارية يومياً، وهي كمية تفوق الحد الأدنى المطلوب لحياة الانسان. في حين قدرت مصادر أخرى أن العالم أخذ ينتج من الغذاء منذ مطلع الثمانينات ما يكفي لاطعام ١٠ مليارات نسمة. وقد انتج العالم في أواخر الثمانينات غذاء أكثر من أي وقت مضى، فارتفع انتاج الحبوب بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٥ من ٧٠٠ مليون طن إلى ١٨٠٠ مليون طن، أي بمعدل سنوي يبلغ ٢,٧ في المئة، ومع ذلك فقد تراجع معدل توافر الأغذية للفرد في بلدان الجنوب في الثمانينات عما كان عليه في السبعينات والستينات. وفي الوقت الذي يزداد عدد الجياع في العالم نرى أن الانتاج العالمي من اللحوم يزيد من نحو مليوني طن عام ١٩٥٠ إلى ما يزيد على ١١ مليون طن عام ١٩٨٤.

وفي الوقت الذي يتعدى الذين يعانون الجوع المليار نسمة في العالم نجد هناك صعوبة متزايدة لدى بلدان الشمال في تصريف فائض انتاجها الغذائي، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط أسعار بعض السلع الرئيسية بالنسبة إلى اقتصادات بعض البلدان النامية. وقد ارتفعت مبيعات الولايات المتحدة من الحبوب مثلاً، من ٦ مليارات دولار عام ١٩٦٩ إلى ٤٤ مليار دولار عام ١٩٨١ فضلاً عن نحو ١٨ مليار دولار تأتيها من مبيعات الأغذية المعلبة المحفوظة.

وليس الأمر على مستوى استهلاك الوقود أحسن حالاً. فسكان الولايات المتحدة الذين يمثلون ٤ في المئة من سكان الأرض يستهلكون نحو ٢٥ في المئة من وقود العالم. وإذا ما أخذنا في الحسبان التفاوت داخل الولايات المتحدة نفسها نجد ان هذه النسبة ترتفع أكثر من ذلك لدى أقلية من سكان هذا البلد. ويبلغ معدل استهلاك المواطن الأميركي من الطاقة قياساً على نظيره البرازيلي نحو ١٥ ضعفاً، وهو يستهلك من المياه المستخدمة في المنازل نحو ٧٠ ضعف ما يستهلكه المواطن في غانا. وفي عام ١٩٩٠ كان هناك نحو ١,٢ مليار مواطن في الجنوب لا يحصلون على مياه نقية. وهناك ٢٦ بلداً في العالم ليس لديها موارد مياه متجددة داخل أراضيها تكفي لمواجهة حاجات مجتمع متوسط النمو مع حجم سكانها الحالي. في حين ان معدل استهلاك الفرد من الطاقة في بلدان الشمال عموماً قياساً على بلدان الساحل الافريقي يبلغ نحو ٨٠ ضعفاً. هذا وتستهلك البلدان الصناعية معظم الانتاج العالمي من المعادن والوقود الاحفوري ومعظم الموارد العالمية غير المتجددة. وقد بلغت هذه النسبة في أوائل التسعينات نحو ٧٠ في المئة من مصادر الطاقة العالمية و٧٥ في المئة من المعادن و٨٥ في المئة من الأخشاب. وفي المقابل، فقد انتجت هذه البلدان نحو ٤ أخماس النفايات والملوثات المنتجة في العالم.

فضلاً عن ذلك، تستحوذ بلدان الشمال على نحو ٨٠ في المئة من مجموع الرساميل الموظفة في العالم، مقابل ٢ في المئة موظفة في القارة الأفريقية و١٨ في المئة في بقية بلدان الجنوب. وخلال العقود الخمسة الماضية زاد الدخل العالمي ٧ مرات، وارتفع نصيب الفرد من الدخل أكثر من ثلاثة أضعاف. لكن هذا الارتفاع لم يكن متوازناً طبعاً، حيث ترافق مع زيادة في نسبة التفاوت في التوزيع، إذ بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٠، ارتفعت حصة أغنى ٢٠ في المئة في العالم من ٧٠ في المئة من الدخل العالمي الى ٨٥ في المئة مقابل انخفاض حصة أفقر ٢٠ في المئة من ٢,٣ في المئة من ذلك الدخل إلى ١,٤ في المئة. أما على صعيد البلدان النامية التي تمثل نحو ٧٧ في المئة من سكان العالم، فهي لا تحصل إلا على ١٥ في المئة من الدخل العالمي. ويبلغ متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد في بلدان الشمال نحو ١٨ ضعف نظيره في بلدان الجنوب.

حتى إن هذا التفاوت فهو يشمل متوسط العمر، إذ يتجاوز العمر المتوقع عند الوفاة في بلدان الشمال نحو ٧٣ سنة مقابل ٦٠ سنة في بلدان الجنوب. في حين ينخفض متوسط هذا العمر لدى أفقر ٢٠ في المئة من سكان العالم الى نحو ٤٣ عاماً فقط. كما

أن عدد الأطفال الذين يموتون نتـيجة المجاعة والاسهال والأمـراض التي يسهل الوقاية منها يبلغ نحو ٣٧٠٠٠ طفل يومياً. ويزيد معدل وفيات الأمهات في بلدان الجنوب نحو ١٨ ضعفاً على ما هو عليه في بلدان الشمال .

هذا وفي الوقت الذي يوجد في العالم نحو ٣٠٠ ملياردير وأكثر من٣ ملايين مليونير (قياساً على الدولار الأميركي طبعاً) هناك ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص بلا مأوى، في حين بلغ عدد الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو في مدن من الأكواخ عام ١٩٩٠ نحو ٤٥٠ مليون نسمة.

ويكبر هول المفارقـة حين نعلم ان قيمة مبـيعات السلع الفاخـرة في العالم (كالأزياء الراقية والسيارات الفخمة وغيرها من مظاهر الثراء والبذخ) تفوق النواتج المحلية الوطنية لثلثي بلدان العـالم. ويمثل مـعدل دخل أغنى خـمس من سكان الأرض نحو ١٥٠ مـرة أكثر من دخل أفقر خمس من السكان.

وفي الوقت الذي يتمـتع سكان الشمـال بمعدل طبيب لكل ٤٠٠ شـخص يوجد لدى سكان الجنوب طبيب واحد لكل ٧٠٠٠ شخص.

٥ ـ الديون الخارجية

لقد تضـاعف نمو الدين الخارجي لبلدان الجنوب خـلال العقدين الماضـيين نحو ١٥ مرة. فـارتفع من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى نحو ٦٥٠ مليـار دولار عام ١٩٨٠ ثم إلى أكثر من ١٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٢، إذ بلغت قـيمة رسوم خدمة هذه الديون فيه نحو ١٦٠ مليار دولار، الأمر الذي جـعل البلدان المدينة عاجزة عن تسديد ديونها إلا عبـر مضاعفـة صادراتها المرتكزة أسـاساً على السلع الأولية، الأمـر الذي كان ينعكس مزيداً من إجهاد البـيئة وتناقصاً مضاعـفاً في مستويات المعيشـة لديها. وهذا ما يجعل شروط حماية البيئة لدى البلدان الفقيرة تعـجيزية في ظل منظومة العلاقات الاقتصادية العالمية السائدة.

ارتفعت خدمة الديون فـي البلدان الافريقية المحاذية للصحراء مـن نسبة ١٠ في المئة من إيرادات التـصدير لديهـا عام ١٩٨١ إلى نسبـة ٣٠ في المئة من هـذه الإيرادات عام ١٩٨٦. كمـا بلغت تحويلات خـدمة الديون في ٧ بـلدان في أميركـا اللاتينيـة نحو ٣٩ مليار دولار عام ١٩٨٤، وهي تمثل نحو ٦ في المئـة من اجمالي الناتج المحلي لهذه البلدان ونحـو ٤٠ في المئة من ايـرادات الصـادرات. وباتت دول أمـيـركا اللاتينيـة تسـتخـدم

مواردها الطبيعية من أجل خدمة أعباء ديونها بدلاً من استخدامها في مشاريع التنمية.

وفي الوقت نفسه تخسر بلدان الجنوب سنوياً نحو ٤٠ مليار دولار من جراء انخفاض أسعار المواد الخام. وقد تبين من خلال مسألة الديون الخارجية، على حد تعبير فؤاد مرسي، أن الدول الفقيرة هي التي تمول الدول الغنية وأن الذين يتحملون أعباء الديون في بلدان الجنوب هم الفقراء. من جهة أخرى، مثلت الدول المدينة مخرجاً لأزمة فائض الأموال السائلة لدى بلدان الشمال التي ليست لديها القدرة على استيعاب هذا الفائض في الاستثمار.

٦ ـ التكيف الهيكلي

هذه الأزمة وضعت البلدان المدينة في حلقة مفرغة، إذ إن تزايد أعباء خدمة ديونها كان يدفع بها الى طلب المزيد من الديون الخارجية التي اخضعتها بدورها لشروط برامج التكيف الهيكلي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين جعلا اقتصادات البلدان المدينة بمثابة حقول تجارب لوصفات اقتصادية مختلفة كثيراً ما كان يثبت عدم جدواها بل آثارها السلبية في مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في معظم البلدان المدينة. وباتت برامج التكيف الهيكلي، كما يذكر رمزي زكي، وسيلة أساسية لتطويع وتكييف البلدان المدينة ذات الأوضاع الحرجة لضمان انفتاحها على الاقتصاد الرأسمالي العالمي وخلق بيئة استثمارية مناسبة تؤدي إلى زيادة معدل الربح أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالشروط التي يضعها رأس المال العالمي.

ولم تحقق برامج التكيف الهيكلي فعلاً أي تحسن في اقتصادات الدول الآخذة فيها. ففي ٣٣ دولة أفريقية خضعت لبرامج التكيف هذه في الثمانينات كانت النتيجة انخفاضاً مستمراً في إجمالي الناتج المحلي وانتاج الغذاء، فضلاً عن انخفاض معدل الانفاق الاجتماعي وزيادة عدد الذين يعانون الفقر والجوع بمعدل ١٧ في المئة. ومن اللافت للنظر انه في الوقت الذي كانت هذه البرامج تفرض تخفيضات كبيرة على مستوى الانفاق الاجتماعي فهي لم تفرض أي تخفيضات على مستوى الانفاق العسكري، بل على العكس، فقد ارتفع مستوى الانفاق العسكري في بعض البلدان الخاضعة لبرامج التكيف هذه.

يبقى أن أهم المؤثرات التي تعرضت لها البلدان الآخذة في برامج التكيف الهيكلي، هو ان عملية صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدولة القومية، وخيارات التنمية فيها، لم تعد بيدها، بعدما وضعت اقتصاداتها تحت وصاية «ادارة مركزية خارجية»، فانتقلت عملية صنع القرار الاقتصادي والسياسات الاجتماعية من مستواها الوطني أو القومي الى المستوى فوق القومي، وهذا يمثل أحد مؤشرات العولمة الاقتصادية غير المتكافئة التي تشهد مزيداً التعمق.

٧ ـ الليبرالية المبتورة

يبقى أن نشير إلى أن هذه العولمة الاقتصادية تقوم على ليبرالية مبتورة تساهم في تعميق الهوة بين الشمال والجنوب. فالدعائم الثلاث التي تقوم عليها هذه الليبرالية، أي حرية انتقال السلع والرساميل والأشخاص، ما زالت تختزل دون حرية انتقال الأشخاص. فالعمالة لا تملك الحرية في الانتقال، باستثناء العمالة عالية الكفاءة وذات القيمة المضافة العالية، كالمحامين والأطباء ومهندسي التقانة الأحيائية والمحررين الاقتصاديين ومصممي برامج الكومبيوتر والمخططين الاستراتيجيين والعلماء. وهذا بدوره يمثل انتقاء للعمالة يفقد بلدان الجنوب الكفاءات والأدمغة الضرورية لتحقيق أي مشاريع تنمية ناجحة ـ وفق المقاييس السائدة ـ في هذه البلدان. وفي هذا السياق مثلاً، فقدت افريقيا بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ نحو ٦٠ الف مدير من المستويين المتوسط والعالي. ومع ذلك، فإن بلدان الجنوب الأكثر فقراً والأكثر تزايداً للسكان هي ليست المصدر الأساسي لانتقال العمالة إلى الشمال، إذ حتى أواخر الثمانينات كان معظم العمالة المنتقلة الى الشمال هي من بلدان أميركا اللاتينية وشرق آسيا وجنوب شرقها.

ثانياً: الثورة العلمية والتقانية

لم يكن العلم في عصر الثورة الصناعية التي انطلقت من أوروبا العامل المحدد لسلسلة الاكتشافات والتحسينات التقنية التي أدخلت على وسائل الانتاج آنذاك، حتى إن المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، فهي ارتكزت على التقدم التقاني الذي حدث إبان الحرب وكان في مقدمه اكتشاف ظاهرة الإنشطار النووي واختراع الأسلحة النووية. أما الخطوة الثورية الأخرى في هذا المجال فهي التطور الكبير الذي حصل في مجالات المعلومات والكومبيوتر والتقانة الأحيائية

والهندسة الوراثية التي ترتكز على التقدم العلمي الذي جعل العلم نفسه قوة إنتاج. وتتميز صناعات هذه المرحلة بارتفاع معدل كثافة العلم فيها، بعدما أصبحت نتائج البحوث العلمية هي الأساس لتوفير منتوجات جديدة وعمليات انتاجية جديدة، وتظهر أهمية العلم في التقانة الأحيائية وغيرها من التقانات الحديثة أكثر من أهمية رأس المال، إذ إن معظم مشاريع التقانة الأحيائية تعتمد على البحوث المكثفة أكثر من اعتمادها على رأس المال.

وتتسم الثورة العلمية والتقانية في انها زادت الهوة بين مراكز النظام العالمي وأطرافه، وبالتالي باتت فرص اكتسابها واللحاق بها بالنسبة إلى بلدان الجنوب شبه معدومة، سواء على صعيد الكومبيوتر الذي بات كل جيل جديد منه يوفر للدولة التي تبلغه سرعة على تطويره لا تقاس بما يوفره الجيل السابق له لدى دولة أخرى؛ أم على صعيد التقانة الاحيائية، وخصوصاً بعدما أصبح للمعرفة العلمية قيمة تجارية - صناعية في إثر دخول القطاع الخاص إلى هذا المجال وتراجع دور الدولة في عملية البحث العلمي.

١ - التقانة الأحيائية

صارت التقانة الأحيائية عرضة لاحتكارات الشركات التجارية التي يعمد كل منها إلى الاحتفاظ بسرية أبحاثه وتسجيلها في قائمة براءات الاختراع. وأول ما درج على ذلك هو الولايات المتحدة التي لجأت أول مرة إلى تسجيل الحيوانات المصنعة، مع العلم ان الحيوانات لم تكن تدرج مسبقاً في قائمة براءات الاختراع، الأمر الذي يجعل حصول بلدان الجنوب على أساليب البحث في التقانة الأحيائية أمراً في غاية الصعوبة والذي يزيد بالتالي من الفجوة الاقتصادية والعلمية بينها وبين الشمال.

حتى إن التفاوت بين الشمال والجنوب على مستوى العلوم والتقانة يفوق التفاوت على المستوى الاقتصادي، إذ إن ٩٥ في المئة من جهود البحث والتطوير العلمي في العالم تجري في دول الشمال.

فضلاً عن ذلك أخذت هذه التقانة تخلق بدائل للسلع الزراعية الرئيسية التي ترتكز عليها اقتصادات بعض بلدان الجنوب، كانتاج الأجبان واللحوم أو كاستبدال جوز الهند مثلاً بزيوت من فول الصويا أو من بذور اللفت المطورة جينياً، الأمر الذي أخذ يهدد الظروف المعيشية لمختلف سكان الفيليبين مثلاً الذين يعتمدون على بيع جوز الهند. وهنا تبرز كذلك إحدى سمات العولمة الاقتصادية التي ينتج منها علاقات غير متكافئة.

٢ ـ الكيمياء

تشهد اشتقاقات المواد الكيميائية وتركيبها ثورة هي الأخرى لا تخلو من المخاطر التي تعكسها على الانسان والطبيعة. وقد جرى تركيب نحو ١٠ ملايين مركب كيميائي خلال هذا القرن. وتمثل المواد الكيميائية نحو ١٠ في المئة من إجمالي التجارة العالمية من حيث القيمة. وتدخل السوق التجارية كل عام ما بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ مادة كيميائية معظمها لا يخضع للاختبار بصورة كافية لتحديد درجة خطورته. ويشير المجلس الوطني للبحوث في الولايات المتحدة انه لا توجد معلومات كافية لاجراء تقويم كامل للأخطار الصحية إلا لنسبة تقل عن ٢ في المئة من المواد الكيميائية المنتجة تجارياً. واستناداً إلى عينة لدى هذا المجلس تضم ٦٥٧٢٥ مادة كيميائية قيد الاستعمال الشائع، لم تتوافر البيانات اللازمة لتحديد المخاطر الصحية الا عن ١٠ في المئة من المبيدات و١٨ في المئة من العقاقير. ويذكر مصطفى كمال طلبة ان ٩٥ في المئة من المواد الكيميائية المستخدمة على نطاق عالمي لا يعرف شيء عن آثارها في البيئة. وهناك عدد من المواد الكيميائية يسحب من عمليات الترخيص كل عام بناء على تحفظات أجهزة الرقابة، فضلاً عن وجود عدد من هذه المواد لا يحال أصلاً إلى أجهزة الرقابة لاجازته، وينتهي المطاف ببعض هذه المواد في اسواق الجنوب.

كما دخلت الكيمياء في كثير من الصناعات الغذائية وخصوصاً من ناحية النكهات الاصطناعية أو من ناحية المواد الحافظة التي ثبت وجود آثار جانبية لها في صحة الانسان، وكل ما كان يخضع منها للحظر في بلاد المنشأ كان يقذف به لكي يستهلك في بلدان الجنوب.

٣ ـ المعلومات

تمثل ثورة المعلومات من ناحيتها أحد أوجه الثورة العلمية والتقانية وإحدى الوسائل الأساسية لعولمة الثقافة ولتكوّن ما بات يسمى الثقافة الكونية. ويرى نبيل علي أن تقانة المعلومات تختلف عن سابقاتها من حيث باتت عاملاً حاسماً في تحديد مصير العالم. وهذه الثورة التي شهدتها المعلومات ناتجة من تلاقي روافد علمية أساسية متعددة، هي الكومبيوتر ونظم الاتصالات وهندسة التحكم التلقائي. وباتت هذه التقانات الحديثة توفر من المعلومات أكثر من قدرة الانسان على استيعابها أو على استخدامها، حيث إن نسبة كبيرة منها باتت تتقادم ويحل محلها معلومات أخرى قبل ان يستفيد الانسان من استخدامها.

هناك مستويان في عملية تداول المعلومات: مستوى المعلومات الخام، التي كثيراً ما يجري تداولها عبر الكومبيوتر، وهي على الرغم من اتخاذ تداولها بعداً كونياً من خلال الشبكات الكونية للكومبيوتر(Internet) فإن تداولها لا يزال حتى الآن محصوراً بأفراد محددين يقدر عددهم نحو ٢٤ مليون شخص معظمهم من سكان الشمال.

والمستوى الآخر هو مستوى المعلومات المصنعة التي كثيراً ما يجري تداولها عبر وسائل الاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية، وتحديداً شبكات التلفزة فوق القومية التي باتت تتخذ طابعاً كونياً وتتخطى أي حدود سياسيّة أو أي ضوابط وقوانين رقابية في حدود الدولة القومية، الأمر الذي أفقد هذه الدولة جزءاً من سيادتها وبات يخضع جمهورها لعملية «صقل» ثقافي غير متجانسة في كثير من الأحيان مع الثقافة الموروثة أو المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى تكوّن خليط ثقافي يخلق لدى الفرد نوازع ورغبات وتطلعات لا تنسجم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في مجتمعه، وهو بات يمثل عملية استلاب ثقافي أو ما يمكن تسميته ثقافة الاغتراب. ويرى البعض أن البث التلفزيوني الكوني يؤثر، عبر الرسائل الاعلامية المتتالية التي يبثها، في القيم والاتجاهات والعادات، إلى الحد الذي بدأ يبشر بتكون عالم جديد غير مسبوق يجعل العالم أشبه بقرية صغيرة. ولا شك في أن هذا الاتجاه هو منحى تاريخي يمثل أحد أوجه العولمة الآخذة في التصاعد.

لكن هذا الاتجاه في المعلومات، كغيره من اتجاهات العولمة الاقتصادية والعلمية والتقانية ... يعمق الهوّة ويزيد العلاقة غير المتكافئة بين شمال المنظومة الكونية وجنوبها. والأكثرية الساحقة من المعلومات والوسائل الاعلامية التي يجري تداولها تتدفق من الشمال إلى الشمال نفسه أو من الشمال إلى الجنوب، الذي تبث الولايات المتحدة وحدها نحو ٩٠ في المئة من الأخبار فيه. وقلما يجري تدفق معلومات من الجنوب الى الشمال. وإذا ما حدث هذا القليل فهو يحدث بعدما تعاد فبركته في «مصانع» الشمال، الأمر الذي يجعل شعوب كلا الشمال والجنوب معاً يرون الحقيقة ليست كما هي بل كما تريدها القوى المهيمنة في الشمال، وأخطر ما في ثورة المعلومات هذه، هو تلك الحرب الدائرة بهدف السيطرة على تدفق المعلومات عالمياً، وهي غالباً ما يجري توظيفها في خدمة الحروب الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية. وقد وصف جون واردن، أحد المسؤولين العسكريين الأميركيين في حرب الخليج، حرب المعلومات بأنها تكوين إرادة شعب آخر عن طريق تغيير تصوره للواقع. مضيفاً أن الانتصار في حرب المعلومات هو ان تجبر العدو على ان يفكر كما تريد.

وهكذا يجري في عصر الـثقافة الكونية رسم مشهـد كاريكاتوري للواقع، من خلال نفخ بعض وقائعه وتقزيم بعضهـا الآخر، إلى الحد الذي يجعل الناس يعقلون العالم على غير حـقيقتـه. ويكفي ان تطلع شعوب العـالم الثالث على صـحيـفة كصحـيفة **السفير** البيروتية مثلاً لكي يعرف أي فتى أو شاب أو شيخ مطالع لها أدق التفاصيل عن الأميرة ديانا وعن حيـاتها الزوجـية والغرامـية في الوقت الذي يبـقى هؤلاء جاهلين لكثـير من الحـقائق الكبـرى التي يصنع بعـضـها التـاريخ أحـياناً ولكثـيـر من المآسي التي تحل بالشعوب وخصوصاً في جنوب المنظومة الكونية.

من هنا يبدو الحديث عن أي ثقافة كونية تساهم في صنعها وسائل الاتصال الكونية الشمـالية المنشـأ، أنه حديث عن ثقـافة شمـالية، لا بل ثقـافة مرحلة تاريخـية مـحددّة يشهدها الـشمال، هي المرحلة الرأسمـالية التي تسعى لتعـميم ثقافة الاسـتهلاك، وهي غالباً مـا تكون ثقافة مبـرمجة، إلى الحد الذي جـعل الطلب هو الذي يحدد العرض فـيها دونما أي اعتبار للحاجات الواقعية التي يتطلبها الإنسان.

ثالثاً: البيئة

تمثل المشاكل التي تتعـرض لها البيئة أحد الأبـعاد الرئيسية للعولمة، فـالآثار المترتبة على التشـوهات التي تصيب البـيئة تهـدد توازن المنظومة الكونية كلـها، على الرغم من حدوث هذه التشـوهات أحياناً في حدود الدولة الـقومية. حتى إن هذه المشـاكل لم يعد حلها ممكنـاً بمجرد اتخاذ قـرار في ذلك في حدود الدولة القـومية. فـالهواء الملوّث راح يعبـر الحدود القومـية دون إذن مسـبق، وانبعاث ثاني اكسـيد الكبـريت في بلد ما بات يتساقط أمـطاراً حمضية في بلـد آخر، وتلويث نهر دولي في البلد المنبع أخذ يفـقد البلد الممر أو المصب ثروته من المياه العذبة الصالحـة للشرب أو للري. والمشاكل التي تتعرض لها البيئة تشمل مختلف المصـادر الرئيسية لشروط الحياة على الأرض، كالهواء والتربة والمناخ والمياه.

ويعـد النموذج الـسائد للنشـاط الانتـاجي للانسـان في عصـر الثـورة الصناعيـة، وتحديداً في العـقود الأخيرة من تلك الثـورة، المسؤول الأساسي عن هذا. وتقدر كـمية الكربون المنبعـثة في الجو نحـو ٦ مليارات طن سنوياً، وينبعـث من مدينة لوس انجلس وحدها نحو ٣٤٠٠ طن سنوياً ، وقد قدرت كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من جراء استخدام الطاقة عام ١٩٨٨ نحو ٦,٣ مليارات طن، في حين ذكر مصدر في أثناء مؤتمر

المناخ الذي انعقد في المانيا هذا العام ان الانبعاثات تزداد ١٤١٤ طناً كل ثانيتين. وتشير تقديرات أخرى إلى أن نحو ٣٥ في المئة من غابات أوروبا البالغة مساحتها نحو ١٤١ مليون هكتار تتعرض لدرجات متفاوتة من الضرر بسبب الرواسب الحمضية وتحمض التربة وتأثير اكاسيد النيتروجين الموجودة في الجو وبسبب تآكل طبقة الأوزون. وتقدر الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها أوروبا من جراء ذلك نحو ٣٥ مليار دولار سنوياً.

ولم تتوقف آثار انبعاثات الغازات السامة عند هذه الحدود فحسب، بل إنها باتت تهدد بتغيير طبيعة المناخ على هذا الكوكب أجمع، وهي ربما من أكبر المشكلات فوق القومية التي تواجهها البشرية. والاضرار التي يحدثها تآكل طبقة الأوزون لا تتوقف عند حدود تعرض الانسان لبعض الأمراض، كحدوث خلل في جهاز المناعة واشتداد حالات الاصابة بالأمراض المعدية والمياه البيضاء، فضلاً عن تغيير القدرة الانتاجية لدى بعض النباتات وخفض كفاءة التنقية الطبيعية للمياه والاخلال بالنظم الايكولوجية للمياه العذبة عبر تدمير الكائنات الحية الدقيقة فيها... بل إن ما هو أخطر من ذلك الارتفاع المتزايد لدرجة حرارة الأرض الذي لم يتفق العلماء بعد على تحديد النتائج المحتملة لذلك، إذ يشير البعض في هذا الصدد إلى ان الاستمرار في تغير محتوى غازات الغلاف الجوي على هذا النحو قد يعود بالارض إلى عصر جليدي أو إلى تصاعد درجة حرارة الأرض إلى حدود كارثية. ويشير البعض الآخر إلى أن ارتفاع حرارة الأرض سيؤدي إلى زيادة بخار الماء في الغلاف الجوي، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى هطول أمطار أغزر وحدوث فيضانات أخطر واعداد أكبر من العواصف الرعدية أو العواصف الثلجية والأعاصير، كما يزداد خطر ارتفاع امواج العواصف العارمة في المناطق الساحلية، وهناك من يتوقع ارتفاع معدل مياه البحار والمحيطات وانطمار المناطق المنخفضة بالمياه من جراء ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي. ويبدو أن هذا التحليل ليس بعيداً من الواقع، إذ بدأ القطب الجنوبي يشهد انقسامات ضخمة في مساحته الجليدية، في حين يقدر ان المساحة الجليدية في القطب الشمالي قد فقدت نحو ٢ في المئة من سماكتها في السنوات العشر الأخيرة.

من جهة أخرى هناك نحو ٦ ملايين هكتار من الأرض تستحيل صحاري سنوياً، وهناك أكثر من ٥٥٠ مليون هكتار من الأرض تفقد الطبقة السطحية من تربتها أو أنها تتعرض لاشكال أخرى من التدهور بسبب الأساليب الزراعية الخاطئة، في الوقت الذي

يقضي على نحو ١١ مليون هكتار من الغابات الكثيفة سنوياً أيضاً. وقد خسر العالم منذ نحو نصف قرن نحو ٢٠ في المئة من التربة السطحية في الأراضي الصالحة للزراعة ونحو ٢٠ في المئة من الغابات المطيرة الاستوائية. ولم تعد الغابات تكسو اليوم إلا نحو ٧٦ في المئة من المساحة التي كانت تكسوها عام ١٧٠٠، حيث تراجعت من نحو ٤,٥ مليارات هكتار إلى نحو ٣,٤ مليارات هكتار، في الوقت الذي تراجعت بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ فقط نحو ١٣٠ مليون هكتار. وتشير التقديرات إلى أن إزالة الغابات تسبب في انبعاث ما بين ٢٦ و٣٣ في المئة من ثاني أكسيد الكربون في الجو سنوياً، فضلاً عن انها قد تسبب الفياضانات والجفاف وانجراف التربة، وتلحق اضراراً بالغة بالمناطق الجبلية ...

وما لا يقل عن ذلك أهمية هو تسبب إزالة الغابات في القضاء على التنوع الحيوي، إذ إن ربع مجموع التنوع الحيوي الموجود على الأرض هو عرضة للانقراض خلال السنوات العشرين أو الثلاثين المقبلة إذا ما استمرت ازالة الغابات على هذه الوتيرة، ويقدر البعض انه يمكن أن ينقرض ما بين ١٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ نوع من السلالات الحية النباتية والحيوانية، مع العلم أن هذا الانقراض لم يكن يتجاوز في الماضي النوع الواحد سنوياً. وإذا ما استمرت ازالة الغابات في حوض الأمازون وحده على هذه الوتيرة فسيسفر ذلك عن فقدان ما لا يقل عن ١٥ في المئة من الأنواع الحية.

وتطول سلسلة التدمير في نموذج الحداثة، إذ لا تقل أساليب الزراعة التي تعتمد على الأسمدة والمبيدات شأناً في هذا الأمر، فالكثير من المياه الجوفية العذبة قد تلوثت من جراء ذلك، فضلاً عن انتقال جزء من بقايا المبيدات غير المحللة إلى الانسان نفسه. ففي الولايات المتحدة جرى تلويث نصف خزانات المياه الجوفية عبر تسرب المياه المحملة بالمبيدات وغيرها من الفضلات السامة إليها. وقد قدر عدد حالات التسمم الحاد غير المقصود في العالم بسبب التعرض للمبيدات بنحو مليون نسمة عام ١٩٨٥ مقابل نحو نصف مليون نسمة عام ١٩٧٢. ويقدر «التحالف القومي المناهض لسوء استخدام مبيدات الآفات» في الولايات المتحدة أن الانتاج الأميركي من تلك المبيدات بات أسرع بنحو ١٣ ألف مرة عما كان عليه عام ١٩٦٢. وقد ارتفعت كمية الاستهلاك العالمي للمبيدات من ٦٩ مليون طن عام ١٩٧٠ إلى نحو ١٤٦ مليون طن عام ١٩٩٠، مع العلم أن جدوى استخدام المبيدات قصيرة الأجل، إذ لا يلبث مفعولها أن يتراجع ويزيد احتمال تعرض المحاصيل لأمراض جديدة، فضلاً عن أن الآفات المستهدفة من قبل المبيدات لا

تلبث ان تتكيف معـها لتحـصن نفسها من مـؤثراتها، في الوقت الذي تكون الآفات غـير الضارة قد قضت.

ويبدو أن هذا التطور المخيف في انتـاج المبيدات واستخدامهـا خاضع كلياً لمبدأ الربح الذي ما زال يمثل الهدف الأسـاسي لنمط الانتاج الرأسمالي. وتشيـر التقديرات إلى ان اجمـالي المبيعـات من مبيـدات الآفات زاد من ٧٧٠٠ مليون دولار عـام ١٩٧٢ إلى نـحو ١٥٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ ثم إلى نحو ٢٥٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠. مع ان التـقديرات تذكـر ان نحـو ٩٠ في المئة من المـبيـدات المستـخـدمة لا تصل إلى الآفـات المستهدفة وكل ما تفعله هو تلويث المياه والتربة والهواء.

١ ـ النفايات

حين كان يجري الحديث عن الـثورات الصناعية أو عن الثورة العلميـة والتقانية وعن أهميتها بالنسبة إلى تطور حياة الانسان وتحقيقه مزيداً من السيطرة على الطبيعة، قليلاً ما كان يشار إلى الوجـه الآخر لهذه الثورات، وعن آثارها السلبية ومـخلفاتها التي تهدد مسـتقبل الإنسـان والنظام الطبيعي برمـته. وكثـير من هذه المخلفات مـا زال حتى الآن بمثابة أزمـة أو كارثة مـؤجلة. ففي الولايات المتـحدة مـثلاً هناك نحـو ٣٢٠٠٠ موقع تحتوي علـى نفايات وصفت بأنها مـواقع محتملة الخطورة ويتطلب نـحو ١٢٠٠ موقع منها اتخـاذ اجراءات سريعة للمـعالجة. وكذلك الأمـر في أوروبا، إذ هناك نحو ٤٠٠٠ موقع شبـيه في هولندا و٣٢٠٠ موقع في الدانمارك، فضلاً عن تلك المنتـشرة في المانيا وبريطانيا وايطاليا وغيرها. وتقدر كمـية النفايات التي ولدتها الصناعة عام ١٩٨٩ في العالم نـحو ٢١٠٠ مليون طن من الـنفايات الصلبة ونـحو ٣٣٨ مليون طن من الـنفايات الخطيرة. وقد قدرت النفايات المنخفضة المستوى الناتجة عام ١٩٩٠ نحو ٣٧٠,٠٠٠ م٣، مقابل نحو ٢٧٠٠٠ م٣ من النفايات متـوسطة المستوى ونحو ٢١٠٠٠ م٣ من النفايات عالية المستوى والوقود المستـهلك. وتطلق الولايات المتحدة وحدها نحو ٢٧٥مليون طن من النفـايات الخطرة سنوياً، أي نحو ٨١ في المئـة من اجمالـي ما يطلقه العـالم من هذه النفايات. وتشـير التقـديرات أن هناك طناً واحداً من النفـايات الصلبة الصناعيـة يتولد اسبوعياً مقابل كل رجـل وامرأة في الولايات المتحدة، وأن كل شـخص هناك أيضاً ينتج سنوياً ما يعادل ٢٠ طناً من ثاني اكسيـد الكربون، وهو ينتج كذلك ما يزيد على ضعفي وزنه من الفضلات يومياً. وتلقي الولايات المتحدة في مياهها الساحلية سنوياً نحو ٤,٩ مليارات غالون من مياه المخلفات الصناعية.

ويجري التخلص من النفايات منخفضة المستوى عادة عبر تجميعها في منشآت سطحية أو طمرها أو حقنها في آبار جوفية، وهي يفترض أن تخضع للمراقبة على مدى ٣٠٠ سنة. أما النفايات عالية المستوى فهي لم يتم التخلص منها حتى الآن وتقوم السلطات بتخزينها.

ونتيجة الضغوطات الاجتماعية التي بدأت تواجهها قضية النفايات في دول الشمال راحت هذه الدول تعمل على التخلص من هذه النفايات عبر ارسالها نحو بلدان الجنوب أو عبر القائها في أعماق البحار والمحيطات. وقدرت كمية ما نقل من نفايات في العالم عام ١٩٨٣ نحو ١,٨ مليون طن، في حين قدرت هذه الكمية بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨ بنحو ٣ ملايين طن. وتأتي الولايات المتحدة في مقدم الدول المصدرة للنفايات، وتليها ايطاليا ثم اليابان. ويقدر انه في المعدل العام تعبر الحدود الأوروبية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي شحنة نفايات خطرة كل خمس دقائق، أي بمعدل ١٠٠ الف عملية نقل سنوياً. وقد بلغت كمية النفايات التي صدرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام ١٩٨٨ نحو ٢ ـ ٢,٥ مليون طن.

٢ ـ المسؤولية في استنزاف البيئة

في ظل هذا الدمار الذي يحل بالبيئة، وفي ظل استنزاف الموارد الطبيعية كثر في الأدبيات الغربية وكذلك في التقارير والوصفات الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية في هذا الموضوع، الحديث عن دور التخلف والتكاثر السكاني لدى شعوب الجنوب في الاخلال بالتوازن بين امكانات النمو المحدودة للموارد الطبيعية على توفير الطاقة والغذاء وبين تلك الزيادة الأكثر تسارعاً لعدد سكان الجنوب وبالتالي الطلب المتزايد على تلك الموارد. وتتخذ من هذه الزيادات ذرائع من أجل تقديم وصفات لدول الجنوب من أجل الحد من الزيادة السكانية ومن الاستهلاك ومن التقديمات الاجتماعية. في حين أن أي مقاربة أولية تظهر أن المسؤولية الأساسية في استنزاف البيئة وتدميرها وفي الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وانضاب غير المتجدد منها تقع بصورة أساسية على سكان الشمال وعلى نمط الانتاج الذي يقوم عليه الإقتصاد العالمي اليوم. وإذا عَدّلت هذه الأدبيات فهي تحمل المسؤولية إلى الناس الذين في طرفي سلّم الدخل، أي الأغنياء الذين يفعلون ذلك بسبب ارتفاع معدلات الاستهلاك، والفقراء بسبب اضطرارهم إلى تأمين مجرد شروط بقائهم أحياء. وعلى الرغم من عدم صحة هذا التحليل من حيث

تحميله المسؤولية للناس وليس للنموذج الذي يخضع هؤلاء الناس لآلياته، فهو، فضلاً عن ذلك، يقع في خطأ منهجي آخر حين يساوي من حيث النتيجة بين من يسيؤون للطبيعة من أجل الحفاظ على البقاء وبين من يسيؤون لها من أجل اشباع شهوات أو تحقيق أرباح لا حدود لها.

وعلى الرغم من ذلك تشير المعطيات ان المسؤولية المباشرة عن تدمير الطبيعة واستنزاف مواردها وتلويث بيئتها تقع على عاتق بلدان الشمال أكثر مما لا يقاس من بلدان الجنوب، حتى ولو كان الأمر يتعلق في كثير من الأحيان ببعض الموارد الموجودة في بلدان الجنوب أصلاً. فالغابات الاستوائية مثلاً، الواقعة في بلدان الجنوب يتحمّل المسؤولية الكبرى في إزالتها الشركات المستثمرة التي تستحوذ على مجمل القيمة المضافة للأخشاب مقابل عائدات ورسوم وإيجارات لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من صافي القيمة لبلدان المصدر. أما من جهة استنزاف الموارد الطبيعية والمواد الغذائية فتعد بلدان الشمال المسؤولة الأساسية عن ذلك. فالضرر الذي يلحقه الطفل الأميركي في البيئة مثلاً، يبلغ ١٣ ضعف الضرر الذي يلحقه الطفل البرازيلي فيها و٣٥ ضعف الضرر الذي يسببه الطفل الهندي و٢٨٠ ضعف الضرر الذي يسببه الطفل التشادي. ويبلغ معدل ما يستهلكه المواطن العادي في بلدان الشمال من المياه العذبة نحو ٣ أضعاف ما يستهلكه المواطن في بلدان الجنوب. كما أن متوسط ما يدمره المواطن الأميركي من الموارد الطبيعية يفوق ١٠٠ مرة ما يدمره المواطن الهندي.

رابعاً: مأزق النموذج الحداثي

على الرغم من الانجازات التي حققها مجتمع الحداثة فهو من دون شك يواجه مأزق استحالة استمراره على هذا النمط. وهو على الرغم من إظهار قدرته على التجدد وعلى تجاوز أزماته في غير لحظة تاريخية فإنه يواجه اليوم أكثر من أي وقت مضى أزمات من نوع جديد تتخذ طابعاً كونياً وتهدد باخلال التوازن الطبيعي الذي يعد شرطاً أساسياً لاستمرار الحياة المنتظمة على هذا الكوكب. ويبقى السؤال: هل أن هذا المأزق هو وليد خطأ في التجربة وبالتالي يمكن تجاوزه أم أنه ينبع من اسباب أكثر عمقاً تكمن في بنية المجتمع الرأسمالي نفسه الذي ربما يكون قد بلغ حدوده التاريخية؟

إن الأزمات ذات الطابع فوق القومي التي يواجهها العالم، كارتفاع درجة حرارة الأرض وتآكل طبقة الأوزون وتلوث معظم الموارد الحياتية الكونية الرئيسية، كالمياه

والتربة والهواء، فضلاً عن تصاعد اتساع الهوة بين شمال المنظومة الكونية وجنوبها أو بين الطبقات الاجتماعية داخل الدولة القومية نفسها، كل ذلك لن يجد حلاً له في ظل استمرار سيادة العلاقات الرأسمالية في العالم. فالنظام البيئي يعجز عن تجديد نفسه في ظل هذه الوتيرة من الانتاج والاستهلاك اللذين يؤدي إليهما النمط الرأسمالي. فضلاً عن أن هذا النمط من الانتاج والاستهلاك ـ القائم على علاقة معكوسة حيث الانتاج هو الذي يحدد الاستهلاك والحاجة ـ يقوم على نظرة قصيرة الأجل، إذ ينطلق من مفاهيم لا تضع الآثار التدميرية لعمليات الانتاج في قائمة الاكلاف الحقيقية لهذا الانتاج. وهذا ما عبر عنه كولين كلارك استاذ الرياضيات في جامعة تريتش كولومبيا بالقول إن معظم النمو الاقتصادي الظاهر قد يكون في الواقع مجرد وهم يقوم على عجز عن حساب تناقص رأس المال الطبيعي. وكذلك أشار آل غور إلى ان النموذج الأميركي يقيس كفاءة الانتاجية بطريقة تهتم بتتبع ما ينتج من الأشياء الجيدة ويهمل ما ينتج من أشياء سلبية أو فضلات، ويصر هذا النموذج على افتراض ان الموارد الطبيعية ليست سوى سلع مجانية غير محدودة. كما أن هذا النموذج لا يأخذ في الحسبان مصالح الأجيال المقبلة، هذا إذا كان حقاً يأخذ في الحسبان مصالح الأجيال الحالية. والسبب في ذلك هو أن هذا النمط الرأسمالي يقوم على عقد اجتماعي ناقص وعلى مجموعة نظريات ورؤى خاطئة للطبيعة على أنها مصدر لا ينضب من الموارد يستخدم لفائدة البشر، ومكان لتصريف الفضلات الناشئة عن نشاط الانسان. وقد بلغت الآثار المدمرة للنظام الطبيعي حداً لم يعد ممكناً اصلاحها في المدى القريب، لأن ذلك بات يتطلب من البشرية ان تدفع ثمناً ليس من الممكن لهذا النموذج أن يتحمله، إذ تشير التقديرات ان مجرد وقف زيادة معدلات التلوث العالمي والتدهور البيئي وتدمير المواطن الطبيعية للأنواع الحية ـ وليس خفضها ـ قد يتطلب تحسين الاداء البيئي للتقانات الحالية نحو عشرين ضعفاً على مدى أربعة عقود. كما أن إزالة الكلوروفلوروكربون وثاني أكسيد الكربون من المصانع يتطلب تكاليف باهظة. وهذا ما تحججت به الادارة الأميركية لمعارضة هذا الاجراء، بحيث كانت الولايات المتحدة أول الرافضين لمقررات قمة الريو حول الأرض. ويقطع بول كنيدي الأمل في ايجاد حل لأزمة البيئة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي، في حين يشير تقرير نادي روما إلى أن آليات السوق بمفردها لا تستطيع ان تتعامل مع المشكلات العالمية التي تحتاج إلى منهاج استراتيجي طويل المدى.

في المقابل يسعى النموذج الحالي للتكيف مع أزمات البيئة من دون إيجاد حلول جذرية لها، إذ يلجأ مثلاً إلى التقانة الاحيائية لتطوير نباتات تتكيف ـ موقتاً ـ مع التغيرات البيئية التي يسببها الانسان بدلاً من معالجة هذه التغيرات نفسها. مع العلم أن استخدام التقانة الاحيائية في عملية الانتاج الزراعي لا يخلو من الآثار الجانبية السلبية في الطبيعة وبالتالي في الجدوى الاقتصادية لهذا الاستخدام. فالسلالات النباتية التي يجري استنباطها داخل المعامل هي أكثر عرضة للآفات الزراعية. ويعتمد تحسين السلالات عادة على التماثل الوراثي للسلعة المزروعة، وهو ما يجعل هذه السلعة كلها عرضة للاصابة بمرض واحد أو بحشرة واحدة، بحيث إن الموسم بأكمله يصبح عرضة للتأثر بأي إصابة. ويقدر أن السلالات النباتية تصبح عرضة للأمراض والآفات خلال فترة تراوح بين ٥ و١٥ سنة، الأمر الذي يستوجب استبدالها بعد ذلك. وعملية اختيار الصفات الوراثية عادة ما تستند إلى جدوى الغلة القصوى للسلالات النباتية وأسعارها السائدة في السوق أكثر من استناده الى المزايا الوراثية الكلية لها، الامر الذي يؤدي إلى تناقص حيوية الجبلة الجرثومية مقابل استمرار معدل التطور بين الآفات والأمراض الزراعية.

من جهة أخرى يقضي الاستخدام الواسع النطاق لصنوف البذور عالية الغلة على التنوع الجيني في الطبيعة. ففي عام ١٩٨٠ مثلاً كان هناك نحو ٣٠ ألف صنف من الأرز في الهند، ويقدر انه لن يبقى منها سوى ١٢ صنفاً في نهاية هذا القرن. حتى انه في الولايات المتحدة لم يعد يوجد سوى ٣ في المئة من جميع السلالات الحية التي تضمنتها لائحة وزارة الزراعة الاميركية عام ١٩٠٠.

ولا تتوقف مخاطر الاستخدام المفرط للتقانة الاحيائية في الزراعة عند هذا الحد، بل إن هذا الاستخدام يحمل آثاراً سلبية للصحة والبيئة، وخصوصاً إذا ما جرى اطلاق الكائنات الحية المعدلة جينياً بصورة عارضة في البيئة. كما ان طرائق الزراعة الوفيرة الانتاج المتبعة كثيراً في بعض المناطق الأميركية فتتت التربة مع مرور الزمن وسحقتها إلى درجة أن كميات كبيرة من الطبقة السطحية للتربة باتت عرضة للانجراف مع تساقط الأمطار.

١ ـ سيطرة الانسان على الطبيعة

اقترن مفهوم التطور التقاني في عصر الحداثة بمفهوم آخر كان بمثابة معيار للتقدم الذي تحققه تجربة الدولة الحديثة، وهو مفهوم «سيطرة الانسان على الطبيعة». وهكذا

جاء عصر الحداثة ليضع الانسان في موقع الخصم لهذه الطبيعة. فبقدر ما تخطو الحداثة خطواتها وتحقق مزيداً من التقدم التقاني تكون سيطرة الانسان على الطبيعة قد تعززت وينال هذا الانسان من القدرة والحرية ما كان مستحيلاً نيله لولا تلك السيطرة. وقد ترجم مفهوم السيطرة هذا عبثاً بالطبيعة واستنزافاً لمواردها وإخلالاً بنظمها، إلى حد لم تعد معه آثار الطبيعة في حياة الانسان، التي جعلته يسعى للسيطرة عليها، أشد ضرراً عليه من تلك النتائج التي حققها عبر سيطرته هذه.

غير أن مفهوم السيطرة هذا لم يتوقف عند حدود الطبيعة، بل امتد ليشمل سيطرة الانسان على الانسان، وخصوصاً حين يقع ذلك الانسان المسيطر عليه في دائرة الآخر، مع كل ما تتضمن دائرة الآخر هذه من أبعاد قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية أو طبقية... دفع البشر ثمنها، ولا يزالون، كثيراً من الحروب والمجازر والإبادات والعبودية.

لكن تطبيق مفهوم السيطرة هذا لم يبلغ حال استقرار بل ولد ردود فعل لم يكن محسوباً شأنها، سواء في الطبيعة أم في المجتمع. ففي الطبيعة تزداد ردود الفعل التي يعجز الانسان عن مواجهتها، فتكتسب الميكروبات مناعات جديدة تجاه جرعات الأدوية التي تعطى للماشية، وتتأقلم الحشرات مع المبيدات وتفقدها مؤثراتها، والسلالات الحيوية المحسنة جينياً لمواجهة الآفات لا تلبث ان تفقد مناعتها، وتفلت الفيروسات المخلّقة في المختبرات من حدود السيطرة لتهدد بمخاطر لا تحمد عقباها، والجفاف يرفع عدد المتضررين من ١٨,٥ مليون شخص سنوياً في الستينات إلى ٢٤,٤ مليوناً سنوياً في السبعينات، ويزداد عدد ضحايا الكوارث نحو ٦ أضعاف من الستينات إلى السبعينات، إلى ان يتحول رجل الحداثة في النهاية من الاهتمام بآثار التنمية في البيئة إلى الاهتمام بآثار ردود فعل البيئة في التنمية.

أما في المجتمع فلا تتوقف ردود الفعل عند حدود، فيعم الفساد والفوضى والقلاقل تعبيراً عن فشل ما في تجربة الدولة الحديثة، وتحدث الانتفاضات والانقلابات والثورات وأعمال العنف، لكن أياً منها لم يحقق تجربة بديلة ناجحة ومستمرة، ربما لأن ردود الفعل هذه كانت في مجملها على نتائج عصر الحداثة والسيطرة ولم تكن على بعض منطلقات هذا العصر.

هذا الكلام يجب ألا يفسّر أنه إدانة للتاريخ أو وقوف في وجهه، ولا يعني ان الانسان كان يجب أن يرفض التحديث وألاّ يأخذ في الثورة الصناعية وألاّ يخوض غمار الثورة العلمية والتقانية. وإنما المشكلة تكمن في المفاهيم والانماط التي تقوم عليها هذه الثورة

وبالأهداف التي يجري توظيف هذه الثورة من أجلها. بالأحرى إن المشكلة تكمن في نموذج الدولة الحديثة نفسها التي تقوم على عقد اجتماعي ناقص من خلال تجاهله بعض الأطراف الرئيسية الحاضرة بقوة في المنظومة التي يحكمها؛ وتكمن المشكلة ثانياً في النموذج الرأسمالي وليد عصر الحداثة الذي سخّر كل شيء من أجل الربح؛ وهي تكمن ثالثاً في أن المرحلة الرأسمالية قد وحدت العالم على أساس ان الاقتصاد هو المحدد؛ فضلاً عن أنها تكمن رابعاً في مفهوم «سيطرة الانسان على الطبيعة» نفسه. وإذا كان بعض ردود الفعل في المجتمع، أي ما سمي الثورات الاشتراكية، قد تجاوزت العنصر الثاني من هذه العناصر الأربعة، أي الانتاج من أجل الربح، فإن هذه الثورات لم تتحرر من العناصر الثلاثة الأخرى؛ وهي، قياساً على هذه العناصر، ظلت أسيرة المرحلة التاريخية الحداثية ولم تتجاوزها. بل إنها كانت عبر التجربة أكثر فتكاً بالطبيعة وأكثر تشييئاً للانسان، وأكثر تقليصاً واختزالاً للعقد الاجتماعي، كل ذلك من أجل تحقيق مزيد من «النمو» ليس بهدف الربح طبعاً بل بهدف اللحاق بالآخر «المتقدم» الذي فرضه الصراع على قاعدة انقسام العالم الى معسكرين.

٢ ـ تهميش الدولة القومية

لقد دفع معظم شعوب الأرض ثمناً باهظاً في صراعه من أجل حماية السيادة الوطنية والأمن القومي، وهدر في الوقت نفسه جزءاً مهماً من ثروته الوطنية وشريحة واسعة من طاقاته البشرية على المجال العسكري بحجة الحفاظ على تلك السيادة المزعومة، دون ان يدري ان تحديده لمفهوم السيادة هو تحديد ناقص. فكثيرة هي الدول التي كانت تشن حروباً أو تستبسل دفاعاً عن حدود موهومة، أو عن قطعة أرض لها فيها «حق تاريخي»، كل ذلك باسم السيادة الوطنية، في الوقت الذي تكون هذه السيادة عرضة للإنتهاك من ألف جانب أو مستوى آخر، وخصوصاً تلك الجوانب الاقتصادية والثقافية والاعلامية والبيئية، وكذلك المالية التي باتت تفرض بدورها تحدياتها الخاصة على السيادة المفترضة للدولة القومية، كما يشير بول كنيدي، الذي يضيف ان وجود عالم بلا حدود يحمل في ثناياه شيئاً من تنازل الدولة عن سيطرتها على كل من عملتها الخاصة وسياساتها المالية، الأمر الذي جعل الحكومات ووزارات المالية في كل دولة أقل قدرة على السيطرة على نظمها. إضافة إلى ان التطورات التي تشهدها أنظمة النقل والاتصال تضعف من فاعلية اجراءات الرقابة في حدود الدولة القومية.

وهذا التآكل في حدود السيادة الوطنية هو في تزايد مستمر، وهو يأتي في سياق منحى تاريخي يزيد من تهميش الدولة القومية وتعميق ظاهرة العولمة، شاءت السلطات السياسية في الدولة القومية ذلك أم أبت. وربما باتت المشاكل والأزمات والتحديات الجديدة في العالم تتطلب نظاماً لا مركزياً عالمياً يرتكز على دوائر أو مستويات أوسع من حدود الدولة القومية بالنسبة إلى بعض الأمور وأضيق من هذه الحدود في أمور أخرى. وربما هذا ما جعل تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ يشير إلى أن «الدولة القومية أضحت الآن أصغر كثيراً من أن تقدر على الأشياء الكبيرة، وأكبر كثيراً من أن تقدر على الأشياء الصغيرة».

ويشير فؤاد مرسي إلى انه في ظل الثورة العلمية والتقانية لم يعد وعاء الدولة القومية كافياً لتوسيع الانتاج، ولم تعد السوق القومية كافية لاحتواء حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمل، وبات هناك تدويل مضطرد للحياة الاقتصادية في كل بلد على حدة.

طبعاً، هذه الظاهرة لا تقتصر على بلدان الجنوب كما يعتقد البعض، بل هي تشمل بلدان المنظومة الكونية جميعها بما فيها بلدان الشمال. وربما أن إحياء ايديولوجيا الليبرالية المتطرفة المعادية للدولة هو انعكاس لهذا العجز في الدولة القومية وقبول به، كما يرى سمير أمين، حتى إن هناك من يفسر ظواهر البدع الدينية، والعنصرية، واللوبي، فضلاً عن مظاهر الفساد والمافيا في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان الشمال، كنتيجة لتآكل دور الدولة القومية. ويذكر أحد المسؤولين الأميركيين، أن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بسيطرة تلقائية على مواردها، إذ لم يعد لدى الشركات الأميركية ميل إلى وضع المصلحة القومية فوق أي مصلحة أخرى. حتى إن هذه الشركات باتت تملك جماعات ضغط، داخل أميركا وخارجها، تمنع أو تحد من إصدار التشريعات الضريبية على منتوجاتها أو من حظر تسويق بعض هذه المنتوجات المضر.

ويبدو أن هذا التآكل في الدولة القومية يشمل بعض الأسس التي قامت عليها الدولة الحديثة نفسها. ويشير تقرير نادي روما إلى أن الدولة بالمعنى النظري الذي نشأ منذ ثلاثة قرون في الفكر السياسي الأوروبي دخلت في أطوار متتالية تنقص فيها سيادة الدولة وتنقل هذه السيادة جزئياً إلى منظومة عالمية. كما يرى جورج قرم ان فلسفة الانوار قد ماتت عملياً، وماتت معها ليبرالية الثورة الصناعية، بالمعنى الأفضل للكلمة،

التي كانت تلك الفلسفة قد أنجبتها. وباتت الوقائع السياسية والاقتصادية تأخذ شكل تنافس خارج كل قاعدة، عنيف بطريقة مكشوفة حيناً ومموهة أحياناً كثيرة، يطيح التوازنات الاقتصادية والبنى الاجتماعية العميقة في كل مكان.

٣ ـ استحالة الحل في حدود الدولة القومية

يتضح من مختلف الازمات التي تسم هذا العصر انها تتخذ طابعاً عالمياً لم يعد ممكناً معه لأي مشروع دولة قومية مواجهتها بمفرده حتى على مستوى الحدود القومية. فالسيادة القومية تتآكل أمام السمات العالمية لهذا العصر. لكن أخطر ما في ظاهرة العولمة هذه على ما اعتقد هو أولاً خياراتها التدميرية تجاه النظام الطبيعي برمته وهي خيارات إذا ما استمرت في سياقها الحاضر، وهو سياق لا يبدو أن الرأسمالية قادرة على تجاوزه حتى الآن، فإن مصير الحياة على الأرض لن يكون مطمئناً على الأقل. وهو ثانياً النزعة المتصاعدة للعولمة باتجاه تعميق الهوة بين مراكز النظام العالمي وأطرافه، لكن مع مزيد من تشابك العلاقة وتداخلها بين هذه المراكز والأطراف إلى الحد الذي لم يعد ممكناً للأطراف معه الافلات من آليات هذه العولمة وآثارها.

حتى على مستوى الديمقراطية فيبدو أن إعاقتها في كثير من مناطق الجنوب لم تعد تقتصر على العوامل الثقافية والسياسية السائدة في تلك المناطق، بل إن نزعة التعمق والمزيد من الاندماج في المنظومة الرأسمالية العالمية تفرض علاقات انتاج وآليات اقتصادية وسياسات اجتماعية في تلك المناطق على تناقض مع مصالح الأكثرية من شعوبها، وهي بالتالي لا يمكن ضمان استمرارها إلا في ظل أنظمة قمعية تطويعية، إلا في إطار احتمال آخر وحيد ـ وهو لا يعرف الديمقراطية إلا ظاهرياً ـ وهو احتمال تعميم نمط المجتمع الأميركي ذي البعد الواحد الذي لا يعرف التعددية، على المستوى العالمي (وهذا ما تسعى الولايات المتحدة لتعميمه في بلدان الجنوب). ويخشى ان يكون هذا ما يحصل حقاً. فما تحدث عنه هربرت ماركوز عن المجتمع الاميركي يبدو انه يستحيل ظاهرة عالمية، إذ يبدو ان ما يسمى الثقافة الكونية لا تقوم على استخلاص التجارب الحضارية والثقافية المشرقة لدى مختلف شعوب العالم بقدر ما تسعى لتعميم ثقافة مرحلة تاريخية محددة عرفتها المجتمعات الغربية وتحديداً المجتمع الأميركي وهو مجتمع الاستهلاك، الذي استطاع تطوير تقانات «مخبرية» فائقة تجمع بين تقانات الكومبيوتر ووسائل الاعلام والمعلومات وعلم النفس الاجتماعي لصناعة رأي عام موجه

من قبل الشـركات التجـارية الكبرى في معظم الأحـيان. وفي ظل انتشـار وتعمق دور وسائل الاعـلام والاتصال فـوق القوميـة، مع كل ما يرافق ذلك من هيـمنة شبـه مطلقة للأخبـار والاعلام والدعايـة والثقافـة المرسلة من الشمال إلـى الجنوب، فإن احتـمالات تعمـيم «الثقـافة الكونيـة» القائمة على أسـاس نموذج ثقافـة الاستهـلاك هي في تزايد مستـمر. أما ردود الفعل التي كثـيراً ما تتخذ بعـداً قومياً أو دينياً أو قـبلياً، والتي يكثر انتشارها بقـدر ما يتزايد تآكل الدولة القومية ـ وهي بالطبع مـسدودة الأفق ولا يمكنها أن تمثل رداً في حجم المرحلة ـ فهـي ستكون عرضة للقمع حين تبلغ حـدود التأثير في سير المنظومة العامة. وهنا ينتفي مبرر وجود الديمقراطية مرة أخرى.

من هنا لا يبدو أن هناك أي احتمال ممكن لنجاح أي مشروع تنموي شامل في حدود الدولة القومية في الجنوب، مع كل تحفظاتنا على مفهـوم «التنمية» الذي كان يتخذ دوماً من دول الشـمال وحـدة قيـاس ينبـغي استلـهامـها. وعلى الرغـم من ذلك فإن البنيـة السياسية والاقتصادية للنظام العالمي تفرض على أي مشروع قومي أو محوري للتنمية أن يتخذ من آليات النظام الرأسمالي نموذجـاً، وإلا سيقع هذا المشروع في حالة تصادم مع القوى المركزية المحركة لهذا النظام. ويمكن تفسيـر الكثير من الحروب، الحامية منها والباردة، في التـاريخ المعاصر، فـي هذا السياق، فـضلاً عن الحروب البـاردة جداً التي تمثلها مشاريع واسـتراتيجيات البنك الدولي وصندوق النقـد الدولي وبعض مؤسسات الأمم المتحدة، على الرغم من ان تلك الحروب لم تكن تحدث بين نماذج مـختلفة كثيراً في الجوهر، وخـصوصاً من ناحـية تحديدها لمفـهوم التنمـية وعلاقـة الانسان بالطبيـعة والوقوع في فخ القياس على نموذج النمو الغربي.

وهذا ما تؤكده الوعود التي كان يطلقها خروتشيف وغيره من الزعماء السوفيات أن بلادهم ستلحق بالولايات المتـحدة في غضـون سنوات. فالسقوط في فخ القـياس هذا وحده كـان كفيلاً بافـراغ الاشتراكيـة من مضمونهـا الانساني ومن بعدها الشـمولي، ويجعلها أسيرة بعض المنطلقات الرأسمـالية للنمو، الأمر الذي جعل الطابع السياسي هو المحدد الأبرز للـتناقض بين المعسكرين «الرأسـمالي» الغـربي و«الاشتراكـي» الشرقي، وربما أن التجربة الصينيـة في حُلّتها الأخيرة هي خير تعبـير عن ذلك، حيث بات يجري الحديث فيها عـن الحفاظ على الثوابت السياسية في الوقت الذي ترك الاقـتصاد لعوامل السوق بكل مـا تحمل هذه العوامل مـن مجالات اعادة تـوزيع غير متـكافئ للثروة ومن احتمالات الاستنزاف المتزايد للنظام الطبيعي.

وعلى الرغم من ذلك كله لم تستطع هذه التجارب الصمـود في وجه المنظومة العالمية الرأسمالية، وبعـد انهيار الاتحاد السوفيـاتي وسقوط الأنظمة التوتاليتـارية المتمحورة حوله عادت دول تلك التـجارب لتندمج في إطار هذه المنظومة، وذلك بعـدما ظل الاتحاد السوفياتي ومحـوره طوال فترة الحرب الباردة عرضة لحروب خـفية، من أجل القضاء على أي حـالة شـاذة عن عـالمية النظـام الرأسمـالي. وهذا مـا عـبّر عـنه نائب الرئيس الأميـركي آل غور حين ذكر أن الولايات المتـحدة عملـت بكل ما أوتيت من قوة لاسـقاط الاتحاد السوفيـاتي، مشيراً إلى أن مشروع مـارشال نفسه كان القصـد منه أساساً هو دعم أوروبا الغربية للصمود أمام انتشار الشيـوعية؛ مضيفاً أن مناداة الولايات المتحدة بالتـجارة ومنح الدول المتـخلفـة معـونات أجنبيـة كان الـدافع منهمـا أيضاً مـواجهـة الشيـوعية. ويشـير بول كنيدي في هذا الـصدد إلى انه بات هناك رسالة واضـحة لأي دولة تحاول الانفـراد بسياسـاتها الاقتـصادية خارج قـواعد السوق فـهي ستتـعرض للمعاناة.

في المقـابل، هل يمكن تكرار التجـربة الغربيـة في حدود الدولة القـومية في الـعالم الثـالث، وبالتالي هل يمكن هذه الدول بـلوغ المستـوى «المتقـدم» الذي بلغه الغـرب على مختلف الصعد العلمية والتقانية والاقتصادية والاجتماعية؟

سؤال نطرحـه على الرغم من عدم صوابيـة هذا السؤال نفسـه. فهل حقـاً النموذج الغربي هو النمـوذج السليم لكي يسعى العالم الثالـث للحاق به. وهل صفة «المتـقدمة» التي توصف بهـا بلدان الشمال يمكـن حصر مـعناها بتلك المستـويات التي بلغتـها هذه البلدان على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتقاني ... الخ، أم أن هناك أبعاداً أخرى يجب قياس مـعنى مفهوم التقدم من خـلالها بحيث يظهر معهـا الوجه الآخر لهذا المستوى من التـراكم الاقتصادي والصناعي والتقاني والعلمي والاجـتماعي ... أي ذلك الوجه المخل بالنظام الطبيـعي، والدافع إلى مزيد من التفاوت بين البشـر؟ ألا يفترض إذاً أن يتضمن المعنـى الدلالي لكلمة «تقدم» هذا الوجه الآخر لتـجربة التقدم نفـسها؟ وحين يسعى نخب الدولة القومـية في الجنوب لتحقيق «التـقدم» في مجتمعـهم فهل هم يعون كلا الوجهين اللذين يتضمنهمـا هذا الهدف؟ إذا كان الأمر كذلك، وهو هكذا على الأرجح، فهل هذا هو المطلوب حقاً؟

على الرغم من عـدم صوابية هذا الخـيار فـهو يبدو انه خـيار لم يعـد متاحـاً للدولة القومية في الجنوب تحقيقه. فلا يمكن أن نختزل من تجارب الشمال ذلك الفائض الهائل

الذي جرى ضخه من مناطق الجنوب باتجاهه سواء عبر الاستعمار المباشر أم عبر العلاقات غير المتكافئة التي تفرضها آلية النظام الرأسمالي العالمي على بلدان الجنوب، حين نحاول تحديد شروط تكرار تلك التجربة. كما لا يمكن أن تتوافر للدولة القومية في الجنوب تلك الموارد الطبيعية التي يصعب تقديرها والتي هدرت لكي يبلغ الشمال هذا المستوى من «التقدم». ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ مثلاً أن تكرار انماط الشمال في الجنوب سيتطلب عشرة أمثال الحجم الحالي من الوقود الأحفوري، وتوافر ثروة معدنية تفوق ما هو متوافر حالياً ٢٠٠ مرة، مع احتمال تضاعف هذه المتطلبات في غضون ٤٠ سنة مع تضاعف عدد سكان العالم. كما أن ارتفاع مستويات استهلاك الجنوب من الطاقة عام ٢٠٢٥ الى حدود مستويات استهلاك بلدان الشمال سيتطلب ارتفاع الاستهلاك العالمي الحالي نحو ٥ أضعاف، وهذا ما لا يستطيع النظام الطبيعي تحمله، وخصوصاً إذا ما استمر الاعتماد في الطاقة على مصادر الوقود غير المتجددة المستخرجة من الأرض، وإذا ما استمر الرهان في التنمية على النماذج نفسها في الزراعة والتصنيع. وعلى مستوى البضائع المصنعة فإن رفع مستوى استهلاك بلدان الجنوب منها الى حدود المستوى الموجود في الشمال يستوجب زيادة الانتاج الصناعي بين ٥ و١٠ أضعاف. وبصورة عامة فإن تكرار نموذج الشمال يحتاج إلى كميات من المواد الغذائية والموارد الطبيعية ما لا يمكن للأرض توفيره، فضلاً عمّا يقذفه من نفايات وغازات سامة تحمل انعكاسات على النظام الطبيعي كفيلة بالقضاء على شروط الحياة فيه.

وهكذا تظهر استحالة قيام مشروع تنموي في حدود الدولة القومية أو الوطنية في الجنوب، إذ إن أي مشروع كهذا سيواجه مأزقاً ذا حدين:

- حد استحالة تكرار النموذج الرأسمالي القائم في المراكز، كما رأينا، لأنه يعجز عن توفير الشروط التاريخية والمادية التي توافرت للمراكز الرأسمالية، حتى إن امكان توافرها نظرياً يعني تدمير البيئة واستنزاف ما تبقى فيها من طاقات، وبالتالي القضاء على شروط الحياة على الأرض.

- حد استحالة الأخذ في خيارات حضارية ونماذج تنمية بديلة، لأنها ستواجه بدورها الحصار، وعدم القدرة على التحصن خلف اسوار بمعزل عن العالم، وقوة ضغط وتأثير المنظومة العالمية التي باتت، بفضل سماتها الكونية، قادرة على تعميم مفاهيمها القيمية كنموذج للقياس، وهو من أحد الاسباب العديدة التي ساهمت في فشل

تجربة الاتحاد السوفياتي ومنظومته الذي كان يطرح نفسه بديلاً، في حدود السياسة وعلاقات الانتاج وحسب.

إذاً أي مشروع تغيير في حدود الدولة القومية بات مسدود الأفق. والعولمة، بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاعلامية والبيئية، هي مرحلة تاريخية نشهد اليوم بداياتها. وإذا كانت الآليات السائدة في ظل هذه المرحلة آليات غير عادلة بل مأزومة ـ أو ربما بلغت حدودها التاريخية! ـ فإن ذلك لا يعني مواجهة العولمة في حد ذاتها عبر تبني خيارات تسعى لإيقاف حركة التاريخ ـ وهذا محال أصلاً ـ بل لا بد من تبني خيارات تدفع التاريخ بالاتجاه الأصح عبر جعل العولمة تعيد صوغ العلاقة بين الانسان والطبيعة من جهة وبين الانسان والانسان من جهة أخرى. وهذا الأمر يتطلب حتماً مرحلة بعد رأسمالية تحمل مشروعاً فوق قومي ينطلق من خيارات بديلة عدة أبرزها: انهاء مقولة سيطرة الانسان على الطبيعة، ووضع عقد فوق اجتماعي جديد، وتبني مفاهيم جديدة تردم الهوة العميقة القائمة بين مراكز المنظومة العالمية وأطرافها، إضافة إلى ضرورة تجاوز مبدأ الاقتصاد كمحدد وذلك من خلال فكر شمولي يعيد التوازن بين مختلف النوازع الانسانية القيمية منها والمصلحية.

خامساً: الوعي الكوني

في ظل هذا المأزق التاريخي الذي تواجهه الحضارة الانسانية، وأمام استحالة تجاوز هذا المأزق في حدود الدولة القومية كما أشرنا، ومع عولمة وسائل الاتصال بدأت في الآونة الأخيرة تنتشر الادبيات الداعية الى حلول ذات طابع شمولي للأزمات العالمية، مرتكزة في ذلك على البعد فوق القومي لطبيعة هذه الأزمات. فهل تمثل هذه الأدبيات بداية تبلور وعي كوني ينتج بالضرورة فكراً كونياً شمولياً في حجم المأزق التاريخي والتحديات التي تواجه المنظومة العالمية؟

عادة ما تكون الايديولوجيا تعبيراً عن واقع مأزوم أو وعياً لهذا الواقع ومحاولة لتجاوزه. ولكون أزمات هذه المرحلة التاريخية ذات طابع كوني فإن الفكر القادر على تقديم إجابات صحيحة عن هذا الواقع لا بد من أن يكون فكراً كونياً فوق قومي. ولكون النموذج السائد عالمياً بلغ حدوده التاريخية فلا بد من فكر يؤسس لمرحلة تاريخية جديدة أو يعبر عن بدايات بزوغ تلك المرحلة.

ولعل الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تبحث في المشاكل

ذات البعد الكوني والتي تقدم مقترحات فوق قومية لتلك المشاكل تمثل بدايات تبلور فكر شمولي يستجيب لتحديات العصر. وغالباً ما تركز هذه الأدبيات على البعد فوق القومي للأزمات العالمية، داعية إلى تجاوز العلاقات غير المتكافئة بين الشعوب والطبقات والى اعادة التوازن لـلعلاقة بين الانسان والطبيعة. وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الى ان مفهوم عالم واحد وكوكب واحد لا يمكن ان ينبثق من عالم لا تسوده المساواة. ويدعو البعض إلى التفكير حيال المستقبل بمنظار أشمل من المنظار القديم تجاه السياسات الدولية، لأن القوى العظمى وإن واصلت سعيها للنهوض فإن جهودها في عالم متضرر لا تجدي نفعاً. ويذكر تقرير نادي روما ان التغيرات العنيفة الحالية تحدث متزامنة في كل مكان وبفعل عوامل متماثلة مسببة بذلك ثورة عالمية شديدة الاجتياح والاندفاع، مضيفاً ان البشرية تعيش الآن المراحل الأولى من صياغة مجتمع عالمي جديد مختلف في نمطه عن مجتمع اليوم بقدر ما اختلف المجتمع الذي بشرت الثورة الصناعية بقدومه عن مجتمع العصر الزراعي الطويل السابق. ويرى هذا التقرير أن قضايا العالم ومشكلاته باتت مترابطة ومتداخلة إلى الحد الذي يفترض النظر إليها في جملتها، مشيراً إلى أن أي تصورات مستقبلية، شاملة مستقبل الجنس البشري على كوكب الأرض، لا بد من أن تأخذ في الحسبان درجة كبيرة من العدالة والانصاف بين الأغنياء والفقراء وبين الأقوياء والضعفاء وبين المتقدمين والمتخلفين.

غير أن الوعي الكوني ما زال في حدود ردود الفعل والمواقف وطرح بعض البدائل الاجرائية للخروج من مأزق النماذج السائدة للتنمية والتحديث. وهذا الوعي لم يتبلور حتى الآن في مشروع فكر كوني يؤسس لمرحلة تاريخية جديدة يشهد العالم مقدماتها.

وربما أن من أهم البدائل المقترحة حتى الآن هو تلك الأدبيات التي تحاول تحديد مفاهيم جديدة للتنمية تعيد للانسان الدور المحوري فيها وتعد النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية في حد ذاته، فضلاً عن اعطاء التنمية بعداً طويل المدى يلحظ مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة والأجيال المتعاقبة، ويحافظ على التوازن الطبيعي. ويدعو تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ إلى تجاوز انماط التنمية السائدة حالياً، مشيراً إلى ان التنمية البشرية المستديمة، التي تجعل الناس محور التنمية، تشير بقوة إلى أن التفاوتات الموجودة اليوم كبيرة إلى درجة أن مواصلة شكل التنمية الحالي هو إدامة تفاوتات مماثلة للأجيال المقبلة. ويرى التقرير أن التنمية ليست مجرّد انتاج المزيد من القيمة المضافة، وما يجب تجنبه هو عدم النظر الى البشر على انهم مجرد أدوات انتاج

ورخاء مادي. ويدعو تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ إلى توسيع مفهوم رأس المال إلى ما هو أبعد من رأس المال المادي بحيث يشمل رأس المال البشري والطبيعي. ويرى هذا التقرير ان التعاون الانمائي ينبغي أن ينصب مباشرة على الناس، لا على الدولة القومية، وهؤلاء الناس هم الذين ينبغي أن يوجهوا كلاً من الدولة والسوق اللذين يفترض أن يعملا بصورة مترادفة مع منح الناس القدرة على التأثير في كليهما.

وتركز التنمية المستديمة على استحالة فصل التنمية عن البيئة، إذ يفترض أن تؤخذ في الحسبان تكاليف تدمير البيئة حين تحسب تكاليف النمو، وينبغي ان تتضمن التكلفة الاجمالية لأي عملية إنتاج التكلفة الاقتصادية للآثار الجانبية لهذه العملية. فالتكلفة البيئية الاجمالية لإزالة الاحراج واستخراج الأخشاب مثلاً يفترض ان تأخذ في الحسبان التكلفة الاقتصادية لتآكل التربة وتملح المجرات المائية والفيضانات والجفاف وتغير المناخ.

وتشير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ان التنمية المستديمة تتطلب وجهات نظر حول الحاجات الانسانية والرفاه تتضمن متغيرات غير اقتصادية، مثل التربية والصحة التي يجري التمتع بها بحد ذاتها، فضلاً عن الماء والهواء وحماية جمال الطبيعة.

وتتخذ التنمية المستديمة بعداً فوق قومي، إذ ان هذا المفهوم يتطلب رؤية شاملة مركزاً على الأنظمة البيئية على المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية مع استخدام الأرض استخداماً منسقاً. وتدعو اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إلى ضرورة معالجة مشاكل كل البيئة وفق نظام أشمل يتضمن العوامل الكامنة وراء الفقر العالمي واللامساواة الدولية. لذا تنظر التنمية المستديمة إلى قيام المجتمعات بتلبية الحاجات الانسانية عن طريق كل من زيادة الامكانية الانتاجية وتامين الفرص المتساوية للجميع.

وبصورة عامة هناك مجموعة من التوجهات تنطلق منها التنمية المستديمة تحاول من خلالها الحفاظ على التوازن في علاقة الانسان بالطبيعة أو في علاقة الانسان بالانسان. غير أن هذه التوجهات ما زالت تصطدم في معظمها بنماذج التنمية الرأسمالية السائدة حالياً التي لا تقوم بطبيعتها على رؤية بعيدة النظر للتنمية، الامر الذي يدعو إلى الشك في امكان تحقيق التنمية المستديمة إلا في إطار مرحلة تاريخية ما بعد رأسمالية يسقط فيها الكثير من المنطلقات والمفاهيم التي تقوم عليها نماذج التنمية السائدة.

كذلك لا يمكن تحقيق عدالة ومساواة بين الأجيال المتعاقبة أو بين الطبقات أو المناطق في ظل استمرار سيادة مبدأ الربح والرؤية قصيرة النظر في العلاقات الاقتصادية

عالمياً، حتى إن مبدأ إضافة التكاليف البيئية الى التكاليف العامة لعمليات الانتاج فهي يجري تحميلها في ظل النموذج الاقتصادي الحالي للمستهلكين، الأمر الذي يهدد في النهاية بتزايد حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية أو بين البلدان والمناطق.

كما أنه يصعب حتى الآن قياس مقدار التكلفة الحقيقية للآثار التدميرية التي تخلفها نماذج التنمية وراءها في النظام الطبيعي وفي المجتمع؛ إذ كيف يمكن مثلاً تقدير تلوث المياه الجوفية أو ارتفاع درجة حرارة الأرض أو تآكل طبقة الأوزون أو تهدد الكثير من الحيوانات بالانقراض كالفيلة والحيتان والمرجان وغيرها، أو كيف يمكن تقدير تكاليف الفقر والبؤس والحرمان التي يتعرض لها مئات الملايين من البشر، أو تكاليف حياة القهر والعمل الشاق الذي يقضيها أطفال دون العاشرة من عمرهم في المناجم؟ إن لائحة الأشياء التي لا تخضع لمقياس التكاليف الاقتصادية لا تحصى.

سادساً: نحو حركة انتليجنسيا فوق قومية

هذا البعد الكوني لأزمة الحضارة التي يواجهها الانسان بات يتطلب بإلحاح السعي لبلورة تصور بديل للخيارات والنماذج التي تقوم عليها هذه الحضارة. ونظراً الى مخاطر استمرار هذه النماذج على المدى الطويل فلا بد من عملية تغيير تتخطى هذه المرحلة التاريخية التي بلغت منعطفاً خطيراً في نماذج التنمية والتحديث التي تتبعها. لكن حركة التغيير ليست حتمية تاريخية، إذ إن مستقبل العالم مفتوح على أكثر من مشهد. ومن أخطر هذه المشاهد استمرار نماذج التنمية والتحديث على ما هي عليه مع كل ما تبشر به من تهميش وافقار متزايدين لأكثرية سكان الأرض ومن تدمير واستنزاف متصاعدين للنظام الطبيعي. غير ان أي عملية تغيير لتحاشي هذا المشهد يتطلب وجود حركة فاعلة في التاريخ. وربما أن أكثر فئة قادرة ومستعدة لقيادة هذه الحركة هي الانتليجنسيا التي يفترض ان يبادر بعضها إلى تأسيس حركة فوق قومية تحمل فكراً كونياً ومنهجاً شمولياً لقراءة حركة المجتمع العالمي، على ان تجمع هذه الحركة مجموعة من المفكرين والمثقفين العالميين من مختلف الثقافات والقوميات، الذين تخطوا في طرائق تفكيرهم الرؤى والمصالح القومية الضيقة، طارحين رؤية شاملة لأزمة الحضارة الانسانية، تساهم في بلورة فكر انساني يتخطى الكثير من افكار عصر الحداثة التي كانت مسؤولة عن بلوغ نماذج التحديث هذا المأزق. فكل فكر، أو كل ايديولوجيا، هو إجابة عن واقع سياسي واقتصادي وسياسي معين. لذلك فإن الفكر أو

الايديولوجيا المطلوبة في هذه المرحلة ينبغي ان تجيب عن طبيعة الأزمات التي تفرضها طبيعة المرحلة التاريخية التي يشهدها العالم.

ومن الأفكار التي تتبادر إلى الذهن حول المنطلقات التي يمكن هذه الحركة تحديدها، هي ضرورة تجاوز العقد الاجتماعي إلى عقد فوق اجتماعي يدخل فيه، إلى جانب المواطن والدولة، العناصر التي باتت تفرض حضورها في أي عملية تطور للمنظومة الكونية وفي أي عملية توازن في النظام الطبيعي الذي تحتل هذه العناصر فيه موقعاً رئيسياً. وتتمثل هذه العناصر بجميع الكائنات الحية الاخرى وبعناصر البيئة التي يؤدي تجاهلها وتغييبها عن العقد الاجتماعي حتى اليوم إلى إحداث خلل في آلية النظام الطبيعي التي توفر شروط الحياة على الأرض. كما لا بد من العمل على اسقاط مقولة «سيطرة الانسان على الطبيعة» والعمل وفق رؤية أن الإنسان هو جزء من منظومة أشمل تضم غيره من الكائنات التي يفترض به احترام دورها؛ ثم لا بد من إعادة تحديد مقاييس وأبعاد أخرى لدراسات الجدوى الاقتصادية عبر إدخال قيم تدمير البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية ضمن عملية احتساب التكاليف، فضلاً عن إضافة أبعاد أخرى غير مادية إلى مفهوم الجدوى. وهذا يفترض بدوره تجاوز الاقتصاد كمحدد وطبعاً هذا لا يجري بمجرد قرار، بل إنه يفترض تبلور رؤية ووعي يأخذ في الأبعاد الأخرى غير الاقتصادية لعمليات التنمية والتراكم الحضاري. كما يفترض بهذه الحركة أن يكون لها رؤيتها في الوسائل التي تصوغ ثقافة كونية، كالبرامج المدرسية والاعلام ... ويمكن هذه الحركة كذلك أن يكون لها ميثاق كوني وتكون عضويتها مباحة أمام أي مفكر أو مثقف يقر بمبادئ ميثاقها.

أخيراً ، تبقى الإشارة إلى أن الفرضيات المطروحة في هذه الافتتاحية هي أفكار أولية، تحتاج إلى مزيد من البحث والتعميق، وهي تحتاج إلى مناقشات بين مختلف المثقفين العرب وغير العرب المهتمين بهذا الأمر.

وإذا كنا، نحن العرب، نريد ان نكون فاعلين في التاريخ مرة أخرى فعلينا ان نذخل التاريخ من هذا الباب ◇

المراجع

أمين، سمير. **امبراطورية الفوضى**. تعريب سناء أبو شقرا. بيروت : دار الفارابي، ١٩٩١

ـــــ. **بعض قضايا للمستقبل : تأملات حول تحديات العالم المعاصر**. بيروت : دار الفارابي، ١٩٩٠.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

ـــــ. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

بيليت، جان ماري. **عودة الوفاق بين الانسان والطبيعة**. تعريب السيد محمد عثمان. سلسلة عالم المعرفة، ١٨٩. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤.

زكي، رمزي. **الليبرالية المتوحشة : ملاحظات حول التوجهات الجديدة للراسمالية المعاصرة**. القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٩٣.

طلبة، مصطفى كمال. **إنقاذ كوكبنا: التحديات... والآمال (حالة البيئة في العالم، ١٩٧٢ ـ ١٩٩٢)**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، نيروبي : برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٩٩٢.

علي، نبيل. **العرب وعصر المعلومات**. سلسلة عالم المعرفة، ١٨٤. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤.

غور، آل. **الأرض في الميزان : الايكولوجيا وروح الانسان**. تعريب عواطف عبد الجليل. القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤.

قرم، جورج. **الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة : جذور إخفاق التنمية**. تعريب خليل أحمد خليل. بيروت : دار الطليعة، ١٩٩٤.

كينج، الكسندر وبرتراند شنيدر. **الثورة العالمية الأولى : من أجل مجتمع عالمي جديد (تقرير نادي روما)**. تعريب وفاء عبد الإله. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**. تعريب محمد كامل عارف. مراجعة علي حسين حجاج. سلسلة عالم المعرفة، ١٤٢. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩.

ماركوز، هربرت. **الانسان ذو البعد الواحد**. تعريب جورج طرابيشي. بيروت : دار الآداب، ط ٣، ١٩٨٨.

مرسي، فؤاد. **الرأسمالية تجدد نفسها**. سلسلة عالم المعرفة، ١٤٧. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠.

النجار، حليم. **علم الوراثة وهندستها**. بيروت : دار النهار، ١٩٩٤.

أبو شقرا، راجي. «تكنولوجيا لنقل المعلومات : حاجة لبنانية ملحة.» **النهار**، ١٢/٤/١٩٩٥.

أمين، سمير. «تأملات حول النظام العالمي.» **المستقبل العربي** : العدد ١٣٥، أيار/مايو ١٩٩٠.

ـــــ . «مؤسسات بريتون وودز: خمسون عاماً بعد انشائها.» **النهج** : العدد ٣٧، السنة ١١، خريف ١٩٩٤.

طربيه، علي. «الاعلام على عتبة القرن الحادي والعشرين : نموذج «الأخ» الاميركي الأكبر.» **النهار**، ٢٤ / ٢ / ١٩٩٥.

يسين، السيد. «الثورة الكونية ومجتمع المعلومات: نحو ما بعد الحداثة.» **شؤون الأوسط** : العدد ١٢، ايلول/سبتمبر ـ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٢.

الحياة، ٢٩/٧/١٩٩٤.

الحياة، ٧/٤/١٩٩٥.

الحياة، ٩/٤/١٩٩٥.

السفير، ١١ /٣/١٩٩٥.

النهار، ١٣/٢/١٩٩٥.

النهار، ٥/٤/١٩٩٥.

Barnet, Richard & John Cavangh. *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order* (New York: Simon & Schuster, 1994).

[ستنشر **أبعاد** في عددها الرابع مراجعة لهذا الكتاب أعدها عفيف فرّاج].

Kennedy, Paul. *Preparing for the Twenty - First Century* (New York: Random House, 1993).

Mazur, Laurie Ann [ed.]. *Beyond the Numbers : A Reader on Population, Consumption, and the Environment.* Island Press, 1994.

الحركات القوميّة في العالم العربي

كثيراً ما ارتبط حلم النهضة والاستقلال والتحديث - فضلاً عن حلم تحرير فلسطين - في تاريخ العرب المعاصر، بمشروع قومي. لكن هذا الحلم لم يتحقق في مختلف أوجهه... فمشاريع النهضة اصطدمت بظروف تاريخية ومجتمعية غالباً ما كانت تمثل كابحاً لها؛ ومشاريع التنمية والتحديث أخفقت في معظمها وكانت نهاية مطافها اقتصادات متخلفة وتابعة، أو، في أحسن الحالات، يتعايش فيها خليط من الأنماط الإنتاجية المنتمية إلى غير عصر؛ والكيانات القطرية فرضت نفسها خلال عقود عدة من تأسيسها وبات لها هويتها وكيانها وخصوصيتها، على الرغم من عدم اكتمال شروط بناء الدولة الحديثة فيها ومن عدم تبلور مواطنة متماسكة على قياسها... حتى إن المشاريع القومية نفسها بهتت بعدما شهدت حركاتها في مرحلة ما قبل التحقق الكثير من مظاهر التفتت والتأزم والنفي المتبادل، فضلاً عن أزمة الرؤى والمنطلقات التي بات يفترض إعادة النظر في كثير منها، في ضوء التحولات التاريخية التي يشهدها العالم على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والفكرية والعلمية، والتي باتت تتهمش معها الدولة القومية نفسها مقابل نشوء أشكال وصيغ من النظم والعلاقات تتخطى حدود هذه الدولة نحو نماذج من الاندماج والتوحد ترتكز على شروط يوفرها الحاضر والمستقبل بدلاً من البحث عن عناصر توحدها في صفحات مطوية من الماضي... وبناء على ذلك سعت «أبعاد» من خلال هذا المحور لإجراء قراءة جديدة للحركات القومية في العالم العربي، تعيد النظر في منطلقات هذه الحركات.

فهل نجحت نصوص هذا المحور في استخدام المناظير التي تتطلبها هذه القراءة الجديدة؟ سؤال نترك الإجابة عنه للقارئ نفسه الذي يمكنه أن يحدد من خلال هذه العينة من النصوص مدى قدرة الخطاب القومي في العالم العربي على التجدد...

وجيه كوثراني (*)

دراسة في بدايات تكوّن الوعي السياسي العربي الحديث: تركيّة المركزية وعروبيّة اللامركزيّة

أظهرت تجربة الانقلاب الدستوري بين عام ١٩٠٨، حيث فرض الدستور على السلطان عبد الحميد الثاني، وعام ١٩٠٩ حيث ضربت حركة «الردة الحميدية»، أهمية وزن العسكريين في العمل السياسي التركي. ذلك أن حزب الاتحاد والترقي ضم في صفوفه منذ البدء عدداً كبيراً من الضباط الشبان؛ وهؤلاء كانوا «من ذوي الجذور الشعبية المتواضعة والنشأة الأوروبية، والرواتب المحدودة جداً، وكانوا ينظرون بمرارة إلى الرتب العالية، وكيف يستحصل عليها بأحقر الأساليب البوليسية»[1]. وهؤلاء هم الذين مثّلوا عام ١٩٠٨ أداة «التحرك الانقلابي». وفي عام ١٩٠٩ هم الذين أفشلوا الردة الحميدية. كل هذا تم في ظل ظروف دولية تهدد باقتسام الولايات العثمانية، وفي ظل هاجس الحكم الجديد في تشديد مركزيته منعاً لاحتمال قيام أي خطر «اقليمي» في الولايات.

كانت اللامركزية العربية هي الرد على المركزية التركية، وكانت صورة «الإسلام العربي» هي الرد على المنحى القومي العلماني الذي بدأت تنحو نحوه التركية ـ الطورانية

قبيل صعود الثلاثي العسكري (طلعت وأنور وجمال) إلى واجهة الحكم كتب أحد المراقبين الفرنسيين مسجلاً تخوفه «أن يفيد الجيش من تنظيمه ومن دوره، وذلك في غمرة نشوته بقوته ليمارس عبر قواده دكتاتورية عسكرية حقيقية»[2].

هذا التخوف كان في محلّه، فمنذ أن تسلم طلعت باشا وزارة الداخلية في آب/ اغسطس ١٩١٠، بدأ نفوذ الضباط الاتحاديين يزداد أكثر فأكثر في كل ميادين الإدارة[3]، وهذا الصعود العسكري التركي ترافق مع سياسة إبعاد الموظفين غير

(*) أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

(١) Y.M Goblet, *La Vie Politique Orientale en 1909* (Paris, 1910), p.98.

(٢) Ibid., p.101.

(٣) Ibid., p.101.

الأتراك. فالعرب مثلاً حرموا حقهم التقليدي في وزارة الأوقاف، وانتزعت منهم وظائف إدارية عديدة»[٤].

كل هذا ترافق أيضاً مع السياسة الإلحاقية العنيفة التي اتبعها طلعت باشا تجاه اليمن وحوران[٥]. فحملة الفاروقي على جبل الدروز عام ١٩١١، التي استهدفت إلحاق الجبل بالقوة بإدارة دمشق واستتباعاً بوزارة الداخلية في استانبول، كان لها وقع سيىء في أوساط المثقفين العرب آنذاك[٦].

وعلى صعيد الصحافة التركية شهدت فترة صعود العسكريين حملة عنيفة معادية للعرب، نظمتها جرائد جمعية الاتحاد والترقي: **طنين، تركيا الفتاة، إقدام**، بهدف بعث وحشد المشاعر القومية التركية والطورانية[٧].

ولكن كان من نتيجة هذه التعبئة استثارة المشاعر القومية لدى الشعوب الأخرى ولا سيما لدى العرب الذين عدوا أنفسهم «شركاء» أساسيين في المشروع العثماني الجديد.

غير أن مأزق الاتحاديين كان أكبر من طموحاتهم في إنقاذ الدولة العثمانية وتوحيدها، إذ كانوا قد خسروا الحرب الدفاعية في طرابلس الغرب، ووقعت ليبيا تحت الاحتلال الايطالي في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٢، وواجه الاتحاديون الثورة في اليمن فسحبوا قواتهم من طرابلس الغرب لضرب الثورة. ثم ما لبثت حرب البلقان أن بدأت لتزيد من تقليص القسم الأوروبي العثماني من البلقان[٨].

إن عوامل الداخل التي شدّد عليها ابن خلدون في مرحلة استقلالية نسق الاجتماع السياسي العربي ـ الاسلامي قديماً، لم تعد هي الحاسمة بعد ذلك الصعود الغربي الكاسح وبعدما أصبحت السياسات الدولية الغربية قائمة داخل نسيج الاجتماع السياسي العربي

وكان الوضع العثماني برمته يمر بأزمة سلطة فعلية، من مظاهرها تراجع الاتحاديين ومجيء حكومة «ائتلافية»، أي قريبة من حزب الحرية والائتلاف (حكومة كامل باشا في ٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٢)، ثم انقضاض الاتحاديين على السلطة مرة أخرى في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩١٣. ولم ير الاتحاديون لمواجهة المأزق إلا تشديد القبضة المركزية والاستمرار في سياسة إصدار التشريعات المركزية في التعليم والجيش والاقتصاد، والسير في منطق ايديولوجيا التتريك[٩].

وهكذا فإن باب الرهان على رجال «تركيا الفتاة» من قبل النخب العربية كان ينسدُّ تدريجاً مع التحوُّل في خط الاتحاديين نحو مزيد من المركزية والحصرية، ونحو مزيد من الاستئثار التركي بمواقع السلطة الفعلية، وكان أن أدى ذلك إلى أزمة ثقة في العمل السياسي المشترك بين العرب والأتراك وخلق حيزاً من الاستقلالية عن العمل السياسي التركي نلاحظه منذ عام ١٩٠٩ على الصعيد التنظيمي وعلى صعيد البرامج المطلبية.

---

(٤) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ (القاهرة، ١٩٦٠)، ص١٤٧.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٥٠ ـ ١٥٦.
(٦) المصدر نفسه، ص ٢١٨.
(٧) عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للامة العربية : دراسة في الهوية والوعي، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٩٤.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٩٤.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

وقد كتب الكثير عن الأحزاب والجمعيات العربية في المرحلة الدستورية، وأكاد أقول إن هذا الموضوع استنزف بحثاً اعتماداً على الصحف والمذكرات والأوراق الشخصية. فلا مجال لإضافة وثائقية جديدة في هذه العجالة. بيد أنه يمكن أن نشدّد، في حقل البحث عن مظاهر الحركة العربية آنذاك، على جانب الوعي التنظيمي والصياغة المطلبية التي ظهرت في حركية النخب العربية. والملاحظ أن هذه الحركية التنظيمية والمطلبية برزت أول ما برزت لدى النخب المدينية في مراكز الولايات ذات الطابع التجاري وذات الدور الإداري ـ السياسي في النظام العثماني، كبيروت ودمشق وبغداد والبصرة، كما برزت لدى نخب مثقفة تدرس أو تتعاطى الصحافة أو الأعمال التجارية في القاهرة وباريس ولندن، أي في مراكز عالمية يتيح التحرك فيها جملة من العوامل الصادرة عن طبيعة السياسات الدولية تجاه الدولة العثمانية آنذاك، أو عن أجواء الحريات السياسية وحريات التعبير والتنظيم فيها.

١ ـ على الصعيد التنظيمي

في أي حال يمكن أن نلخص المبادرات التنظيمية في المشرق العربي بالإشارة إلى نشوء الجمعيات والأحزاب التالية:

أ ـ **جمعية الإخاء العربي العثماني**: تأسست بتاريخ ٩ آب/ اغسطس ١٩٠٨ من مجموعة من الوجهاء العرب في الآستانة. ويتلخص برنامجها في رأي البعض في السعي «لإعلاء شأن العرب والعربية ضمن الجامعة العثمانية» وتحقيق «المساواة الدستورية» في الوظائف والمناصب. وقد اختلفت الآراء حول تقويم هذه الجمعية، وأشير إلى تباينات بين أعضائها. وقد نشطت في الانتخابات الأولى، وأصدرت جريدة **الإخاء العثماني**. ثم ما لبث أن أغلقها الاتحاديون في ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٠٩[10].

ب ـ **المنتدى الأدبي**: في إثر صدور قانون ١٩٠٩/٧/٧ الذي نص على منع قيام جمعيات وأحزاب لها أهداف سياسية أو «تسمية قومية»، لجأ العرب إلى تأسيس منتديات أدبية علمية أو تأليف جمعيات سرية.

وكان أول هذه المنتديات العلمية «المنتدى الأدبي» في الآستانة الذي تأسس في ٨ شباط/ فبراير ١٩٠٩ من عبدالكريم الخليل وسيف الدولة الخطيب ويوسف حيدر وجميل الحسيني، وكان ملتقى فكرياً وثقافياً للطلاب والشبان العرب في الآستانة، تُلقى فيه المحاضرات والقصائد ويتداول فيه في موضوعات النهوض العربي ووسائله من تربية وتعليم ولغة وتاريخ ودور العرب في «الجسم العثماني»[11].

ج ـ **الجمعية القحطانية**: ويمكن عدها أول «جمعية عربية سرية» نشأت كرد على قانون منع قيام الجمعيات القومية وعلى المناخ القومي التركي الذي ساد في بعض الصحف التركية في الآستانة والذي كان يصدر عن أفكار التفوق القومي المتماهي مع

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٩٩.
(١١) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

الايديولوجيا الاستعمارية الغربية[١٢].

د ـ **جمعية العهد:** تأسست في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر وكان المبادر لاطلاق فكرتها عزيز علي المصري، وضمّت مجموعة من الضباط العرب في الجيش العثماني، أغلبهم من العراق. ونسب إلى هذه الجمعية في برنامجها الدعوة إلى الفدرالية الثنائية بين العرب والترك في إطار الخلافة العثمانية على غرار نموذج المجر ـ النمسا[١٣].

هـ ـ **جمعية «العربية الفتاة»:** مع تأسيس جمعية العربية الفتاة في باريس في ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١١، خطت الفكرة العربية خطوات واضحة في تبلورها في صيغة مفهوم «الأمة العربية» والدعوة إلى النهوض بها إلى «مصاف الأمم الحية». ويبدو أن التأسيس في باريس جاء استكمالاً لنضج الفكرة في الآستانة عبر العناصر العربية نفسها التي ذهبت إلى باريس بداعي الدراسة، والتي خبرت بنفسها في الآستانة سياسة الاتحاديين المتجاهلة لحقوق القوميات الأخرى[١٤].

لم تنضج فترة الاستقلال العربي لدى أعضاء الجمعية إلا خلال الحرب العالمية الأولى وانقلاب جمال باشا على رجالات العرب. ويبدو أن الصيغة المطلبية لهذه الجمعية والجمعيات العربية الأخرى، عبّر عنها بصورة علنية ومنظمة برنامج حزب اللامركزية الادارية العثماني.

و ـ **حزب اللامركزية الادارية العثماني:** كان هذا الحزب قد تأسس في كانون الثاني/ يناير ١٩١٢، بمبادرة عدد من الكتاب والمثقفين العرب المقيمين في القاهرة. وقد تألفت نواة الحزب من شبلي الشميل واسكندر عمون وسمير جريديني ورشيد رضا وحقي العظم ومحب الدين الخطيب[١٥].

ويمثل برنامج الحزب الذي نشرته الصحف والمجلات العربية آنذاك حقل تلاقٍ واسعاً للاتجاهات الاصلاحية والليبرالية العربية. فاللامركزية الادارية التي دعا إليها البرنامج كانت القاسم المشترك بين النازعين إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية وبين الاصلاحيين العرب الذين يعارضون التتريك وينزع بعضهم إلى تبني مفهوم «أمة عربية» داخل السلطنة العثمانية[١٦].

---

(١٣) Hasan Saab, *The Arab Federalists of the Ottoman Empire* (Amsterdam, 1956), pp.141-142.

(١٤) ضمّت الجمعية عدداً من الشخصيات من بينها: محمد رستم حيدر (بعلبك)، عوني عبد الهادي (نابلس)، جميل مردم (دمشق)، توفيق سويدي (بغداد)، رفيق التميمي (نابلس)، عبد الغني العريسي ومحمد المحمصاني (بيروت). راجع: محمد عزة دروزة، **نشأة الحركة العربية الحديثة** (صيدا، ١٩٥٠)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٥) تنص المادة الاولى من برنامج الحزب على أن «الدولة العلية العثمانية دولة دستورية نيابية. وكل ولاية من ولاياتها تعد جزءاً من السلطنة لا ينقاد عنها بحال من الاحوال دائماً بتبني إدارة هذه الولايات على أساس اللامركزية الإدارية. والسلطان الاعظم هو الذي يعين الوالي وقاضي القضاة». ويوسع البرنامج في مواده الاخرى صلاحيات مجالس الإدارة في الولايات بحيث تشمل حقولاً واسعة من السلطات الاقتصادية والإدارية، إلى جانب مجالس معارف وأوقاف.. وعلى أن تراعى الاعراف في كل ولاية ويكون فيها لغتان رسميتان: اللغة التركية واللغة المحلية (المادة ١٤).

(١٦) دروزة، المصدر نفسه، ص ٣١.

استأنف الحزب نشاطه بحملة إعلامية واسعة تولّتها مجلتا **المنار** و**المفيد**، وأدت سجالات رشيد رضا مع أنصار التتريك دوراً مهماً في بلورة موقف عربي إسلامي مناهض للمركزية ولسياسة الاتحاديين.

وكان أن خلقت هذه الحملة التي شاركت فيها صحف أخرى في مصر كـ**الأهرام** و**المقطم** و**المشير** أجواء سياسية معارضة للسياسة المركزية ولحركة التتريك، ولم تلبث أن أدت إلى حركات مطلبية منظمة في المدن، كان أبرزها: حركة بيروت الاصلاحية وحركة البصرة الاصلاحية والمؤتمر العربي الأول في باريس (١٩١٣).

٢ ـ على الصعيد المطلبي

أ ـ لائحة جمعية بيروت الاصلاحية: ما يهمنا في مثل هذا الموضوع التوقف عند الجانب المطلبي في الوعي السياسي لدى النخب البيروتية حين قامت حركتها الاصلاحية في أواخر عام ١٩١٢. ولا شك في أن تقاطعاً حصل بين ثلاث سياقات كوّنت الإطار التاريخي لما حصل:

(١) التغيير الحكومي العثماني الذي أدّى إلى قيام حكومة الائتلافيين برئاسة كامل باشا الذي كان متجاوباً مع مطالب اللامركزية والاصلاح[١٧].

(٢) النمو الاقتصادي والثقافي والعلمي الذي شهدته بيروت والذي كان في أساس نمو فئات اجتماعية تحمل وعياً مطلبياً حاداً لموقعها في ولاية بيروت على المستوى السياسي والإداري والإقتصادي[١٨].

(٣) تزايد الاهتمام الدولي بالمسألة الشرقية، وإقليمياً بما سمي «المسألة السورية» و«المسألة اللبنانية»، بحيث انعكس هذا الاهتمام أساساً في تقارير القناصل الفرنسيين في كل من دمشق وبيروت، ولا سيما في اثر احتلال ايطاليا لطرابلس الغرب[١٩].

وأهم المطالب التي وضعتها اللجنة التي انبثقت من جمعية عمومية دعا إليها مجلس ولاية بيروت كانت التالية:

(أ) جعل العربية اللغة الرسمية داخل الولاية. أما التركية فتبقى اللغة الرسمية في ما يخص المراسلات مع استانبول.

(ب) استشارة السلطات المحلية في شأن تعيين الموظفين المدنيين والقضاة وضباط الجندرمة.

(ج) خفض الخدمة العسكرية إلى سنتين على أن تقضى الخدمة أيام السلم في الولاية.

(د) تقسيم واردات الخزينة إلى نوعين:

---

(١٧) قابل: محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٢)، ص١٢٩.

(١٨) في مذكرات سليم علي سلام تفاصيل مفيدة حول ظروف قيام هذه الحركة والشخصيات التي شاركت فيها والمطالب التي رفعت. انظر: سليم علي سلام، **مذكرات سليم علي سلام، ١٨٦٨ ـ١٩٣٨**[مخطوطة في مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت نشرها حسان علي حلاق] (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٢)، ص١٢٨ ـ ١٦٦.

(١٩) انظر التقارير التي قمنا بنشرها من محفوظات الخارجية الفرنسية: وجيه كوثراني، **بلاد الشام: السكان والاقتصاد والسياسة الفرنسية** (بيروت : معهد الانماء العربي، ١٩٨٤)، ص٢٥٣ ـ ٣٢٣.

ـ حاصلات الجمارك والبريد والبرق وضريبة الخدمة العسكرية تعود إلى الحكومة المركزية.

ـ ما عدا ذلك من واردات تعود كلها إلى مالية الولاية (الرسوم البلدية وضريبة العقارات والعشور).

(هـ) تاليف مجلس عمومي للولاية من ٣٠ عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين لمدة أربع سنوات، يجري انتخابهم على قاعدة التمثيل النسبي العددي في دوائر الانتخابات، وتكون صلاحياته إدارية أساساً وإلى حد ما تشريعية، شرط ألاّ تمس شؤون السلطنة الأساسية (عقد قروض في حدود نصف واردات الولاية أو اعطاء رخص لتأسيس شركات مساهمة للمشاريع العمومية النافعة شرط ألاّ تتضمن امتيازاً، وحق استجواب الوالي وطلب عزله). أما الأمور السياسية العامة (الدفاع، الخارجية، الامتيازات) فهي تبقى من صلاحية الحكومة المركزية، وكذلك تعيين الموظفين الرئيسيين (الوالي وحاكم الشرع ومدير المالية والدفتردار وقائد الدرك وضباط الدرك) شرط معرفتهم اللغة العربية (ما عدا الوالي)؛ أما بقية الموظفين فيعينون من أهل البلاد بعد امتحان بإشراف لجنة المجلس العمومي.

(و) تعيين الحكومة المركزية مستشارين في الولاية لتنظيم إدارة الدرك والمالية والبريد والجمرك ومفتشين في سناجق الولاية. يختار المستشارون والمفتشون من الاختصاصيين شرط معرفتهم إحدى اللغات الثلاث: العربية أو التركية أو الفرنسية. وتكون مدة خدمتهم ١٥ سنة[٢٠].

اشترك في وضع هذا البرنامج المطلبي أوساط ثقافية واقتصادية وسياسية تمثل مجمل فعاليات مدينة بيروت، هذه المدينة التي كانت قد اتسعت ديمغرافياً وازدهرت اقتصادياً وأضحت بعد توسيع المرفأ ومد خط سكة حديد بيروت ـ دمشق الواجهة المتوسطية للساحل السوري وداخله. فهي مرفأ سوريا الأول، وهي عاصمة الولاية التي تضم ألوية كانت قبل عام ١٨٨٨ جزءاً من ولاية سورية القديمة، وهي التي يتمركز فيها بكثافة النشاط الدبلوماسي قرب متصرفية الجبل ذات «الامتياز الدولي». من هنا يكتسب البرنامج الذي صدر عن الجمعية والذي نشرته صحف بيروت وصحف ومجلات القاهرة، أهميته في كونه يقدم نموذجاً تفصيلياً وعملياً لإدارة «ولاية» من ولايات المشرق العربي على قاعدة «اللامركزية الادارية». فهو من جهة تطبيق تفصيلي لبرنامج «حزب اللامركزية الادارية العثماني»، وهو من جهة أخرى يقدم نموذجاً لشكل من أشكال العمل السياسي العربي في إطار الظروف العثمانية والدولية التي أشرنا إليها. وعليه يمكن القول إن هذا المظهر من مظاهر «الحركة السياسية العربية» كان محكوماً باعتبارات وظروف كان لا بد من أن تؤثر في مساره

(٢٠) ملخص اللائحة كما وردت في: سليم علي سلام، المصدر نفسه، ص١٣٨ ـ ١٥٠. وثمة ترجمة لها إلى الفرنسية في محفوظات الخارجية الفرنسية: *M.A.: E.F Archives Diplomatiques, Turquie,* vol.119, p.116.

ومآله ونتائجه، وإذ يخرج التأريخ لهذا المسار عن إطار هذه الدراسة، نكتفي بالإشارة إلى اعتبارين:

ـ تعددية النزعات السياسية داخل اللجنة، وهو أمر تشير إليه مذكرات سليم علي سلام العضو المشارك في اللجنة، وتقارير القناصل الأجانب، إذ إن ثمة اتجاهاً كان يدفع بالحركة المطلبية إلى «مشروع استقلالي»، على النموذج اللبناني، تدعمه فرنسا، كما ان ثمة اتجاهاً آخر كان يحرص على اللامركزية والإصلاح الإداريين في إطار العثمانية.

ـ إن حكم الائتلافيين الأتراك المشجع لمثل تلك المبادرات ما لبث أن أخلى مكانه للاتحاديين المتشددين، الأمر الذي مثّل عاملاً من عوامل انكفاء الحركة وتراجعها أمام القبضة المركزية التركية المتشددة.

وعلى أي حال، إن أهمية هذا المظهر من مظاهر الحركة السياسية العربية تكمن في أنه يعبّر عن حالة من حالات الوعي السياسي العربي المحدد في سياقين تاريخيين: أولهما في السياق العثماني المتجاذب بين المركزية واللامركزية؛ وثانيهما في السياق الدولي المتجاذب بين الصراعات الدولية المتمحورة حول «المسألة الشرقية»: أي مسألة تحديد مناطق النفوذ ومآلها بعد زوال «الامبراطورية العثمانية».

ب ـ **لائحة جمعية البصرة الاصلاحية:** في مثل الظروف التي نشأت فيها حركة بيروت الإصلاحية، نشأت حركة مماثلة في البصرة، إذ تنادى عدد من أقطاب «حزب الحرية والائتلاف» في البصرة، وعلى رأسهم طالب النقيب، لحل الحزب وتأسيس جمعية إصلاحية عربية، على غرار جمعية بيروت، وارتكازاً على برنامج حزب اللامركزية الادارية[٢١]. ويلاحظ عبد العزيز الدوري أن لائحة الإصلاح البصرية تتخذ وجهة «لامركزية أقوى من لائحة بيروت الاصلاحية» لجهة التوسّع في صلاحيات المجلس العمومي للولاية، إذ يناط بهذا الأخير «وضع أنظمة داخلية، وتأليف شركات للتجارة والصناعة والزراعة وسائر الشؤون العمرانية وتقدير رواتب الموظفين، وطلب عزل الوالي»، كما أن اللائحة طالبت في أن يكون «الوالي عراقياً»، واشترطت في أن يعرف هو ورؤساء الدوائر اللغة العربية معرفة تامة... كما أن أمراً مهماً يميزها عن لائحة بيروت هو في خلوها من طلب وجود «مستشارين أجانب» في الولاية، بل في تشديدها على «ألا تعطى امتيازات للأجانب في بلادنا». وعلى دعوتها إلى «صيانة البلاد من الدسائس الأجنبية ومنع النفوذ الأجنبي فيها بأية صورة كانت»[٢٢].

ولم تكن البصرة وحدها بين المدن العراقية التي شهدت مثل هذا التحرك العربي ذي الطابع المناوىء للسيطرة الأجنبية (الأوروبية) والداعي إلى توسيع حقل اللامركزية على مستوى القرار السياسي والاقتصادي والثقافي في إطار الدولة العثمانية. فبغداد

(٢١) الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، ص ٢٥٠.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١.

والموصل والنجف[٢٣] شهدت جميعها مثل هذه الأجواء الثقافية والسياسية المتسمة بـ«حركة عربية» تتمثل بتوسيع حدود اللامركزية.

ج ـ **المؤتمر العربي الأول في باريس ١٩١٣:** في الوقت الذي كانت الحركة المطلبية البيروتية تتراجع مع بقية الحركات المطلبية في المدن الأخرى، بسبب إصرار الاتحاديين على رفض كل مطلب (لامركزي)، وتحت ضغط التهديد والاجراءات البوليسية الرادعة، كانت باريس تشهد إعداداً لتحرك مطلبي عربي بديل. فقد استطاع بعض دعاة الاصلاح: عبد الغني العريسي، محمد طبارة، توفيق فايد (بيروت)، جميل مردم (دمشق)، عوني عبد الهادي (نابلس)، أن ينقلوا مسرح الحركة المطلبية إلى هناك، حيث يمكن أن تشهد أصداء أبعد تأثيراً[٢٤].

وكانت باريس منذ زمن مركز اقامة عدد من المثقفين الذين تركوا بيروت وجبل لبنان وبعض المناطق المجاورة، ليتعاطوا بعض الأنشطة الثقافية والسياسية في الصحف والأندية الباريسية، وكان من بين هؤلاء شكري غانم الذي طرح عام ١٩٠٢ «القضية العربية» من خلال مسرحية شعرية سمّاها «عنتر»، قدمت على مسرح الأوديون في باريس، كذلك كان قد اختير رئيساً للجنة اللبنانية عام ١٩١٢، ورئيساً للجنة المركزية السورية عام ١٩١٦[٢٥]. كما كان من بينهم خير الله خير الله الذي انتقل، بعد إقالته من وظيفته في إدارة جبل لبنان عام ١٩١١، إلى باريس حيث عمل محرراً لشؤون المشرق في جريدة *Le Temps*[٢٦]. وفي عام ١٩١٢ اشترك مع شكري غانم في تأسيس اللجنة اللبنانية واختير أميناً لها[٢٧]، وكان هناك أيضاً ندرة مطران، وجورج سمنة الذي كان يدير مجلة *Correspondance d'Orient*.

في هذا الجو السياسي العربي السائد في باريس، انطلقت فكرة الدعوة إلى مؤتمر عربي يمثل شتى الاتجاهات المعارضة للمركزية التركية على اختلاف جذورها الثقافية وانتماءاتها الايديولوجية السياسية. وعلى هذا الأساس تألفت (لجنة تحضيرية) من عبد الغني العريسي ومحمد طبارة وجميل مردم وعوني عبد الهادي وشكري غانم وندرة مطران وشارل دباس وجميل معلوف[٢٨].

---

(٢٣) لمزيد من التوسع انظر:
ـ برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**، ص ٤٨٨ ـ ٥٠٢.
ـ عبد الله فياض، **الثورة العراقية الكبرى** (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٣).
ـ حسن الاسدي، **ثورة النجف** (بغداد، ١٩٧٥).
ـ عبد الحليم الرهيمي، **تاريخ الحركة الإسلامية في العراق** (بيروت: الدار العالمية، ١٩٨٥).

(٢٤) وجيه كوثراني، **الدولة العثمانية وظروف نشأة الحركة العربية** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص٩ ـ ١١، و**وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به** (تقديم ودراسة وجيه كوثراني).

(٢٥) A. Bruneau, *Traditions et Politique de la France au levant* (Paris: F. Alcan, 1931), p.190.

(٢٦) T. Touma, *Paysans et Institutions Féodales chez lex Druses et les Maronites du Liban,* 2vols. (Beyrouth, 1971/1972), vol.2, p.673.

(٢٧) اختير شكري غانم نائباً لرئيس المؤتمر العربي، وكان كل من جورج سمنة وندرة مطران يتعاطيان الصحافة والكتابة في باريس. وقد نشرا كتابين حول تجربتهما في العمل السياسي العربي: - N. Moutran, *La Syrie de Demain* (Paris, 1916). - G. Samné, *La Syrie* (Paris, 1920).

(٢٨) كوثراني، **وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به**، ص٥.

ارتأت اللجنة أن يكون حزب اللامركزية الادارية العثماني هو الحزب المشرف على المؤتمر. وفي ٤ نيسان/ ابريل عام ١٩١٣، بعثت لجنة المؤتمر إلى اللجنة العليا لحزب «اللامركزية» رسالة تطلب فيها أن يختار الحزب من بين زعمائه ممثلاً يرئس جلسات المؤتمر، كذلك ارتأت أن تدور الأبحاث في المؤتمر حول المسائل التالية:

- حقوق العرب في المملكة العثمانية.
- ضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية.
- الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال.

وبعد أخذ موافقة الحزب، توجهت اللجنة التحضيرية إلى «الأمة العربية» ببيان تدعو فيه إلى الاشتراك في المؤتمر ودعمه وتأييده بشتى الوسائل[٢٩].

وانعقد المؤتمر بين ١٧ و٢٣ حزيران/ يونيو في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية في باريس ومثل اللجنة العليا لحزب اللامركزية عبد الحميد الزهراوي الذي ترأس المؤتمر بهذه الصفة وتمثلت ولاية بيروت بعدد من الشخصيات التي شاركت في الحركة الاصلاحية (سليم علي سلام وأحمد مختار بيهم وخليل زينية وأحمد طبارة وأيوب ثابت وألبير سرسق). كذلك تمثل العراق بوجهين هما توفيق سويدي وسليمان عنبر. وتمثلت ولاية دمشق بجميل بك مردم، وحضرت المؤتمر أيضاً وفود أخرى مثلت لجاناً وروابط عديدة منها: اللجنة اللبنانية في باريس (شكري غانم) والاتحاد اللبناني في القاهرة (اسكندر عمون)، وممثلون عن جوالٍ لبنانية ـ سورية في الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك، وعن الجالية العربية في استانبول عبد الكريم الخليل[٣٠].

وقد عكست الكلمات التي ألقيت في المؤتمر بوضوح مضامين الاتجاهات الموجودة على الساحة، إذ يكفي أن نورد بعض فقرات نموذجية لاستخلاص المواقف التي عُبِّر عنها في المؤتمر وتعيين خلفياتها الثقافية والسياسية.

افتتح المؤتمر بكلمة ألقاها عبد الحميد الزهراوي، رئيس المؤتمر ومندوب اللجنة العليا لحزب اللامركزية، وأهم ما جاء فيها: «التأكيد على الاخاء العربي ـ التركي في إطار الرابطة العثمانية، وأن المشاركة في الحكم على أساس اللامركزية، هي القاعدة التي تثبت هذا الاخاء». أما بالنسبة إلى الموقف من الغرب، فيتجنب الزهراوي طرح المسألة السياسية في جانب العلاقة معه، ويكتفي بإبراز المسألة الحضارية. ويقول «إن أوروبا ليست هي الغول، وإنما الغول هو سوء الإدارة وفساد السياسة [...] إن أردنا أن نحتل مكاناً تحت الشمس علينا أن نستوعب مبادىء الحضارة الغربية إذ لا شيء أخطر من أن نبقى جامدين». أما عقدة التفوق الأوروبي فيواجهها الزهراوي بحق المبادلة «عندما نتبنى اليوم أفكار أوروبا، فإنما نفعل ذلك على أساس حق المبادلة، إننا نعترف بفضل أوروبا في ما نأخذه عنها، كما هي اعترفت بفضل أجدادنا بشأن كل ما تدين به لهم»[٣١].

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٦.
(٣١) عبد الحميد الزهراوي، «تربيتنا السياسية»، في: كوثراني، المصدر نفسه، ص٢٨ ـ ٢٩.

أما عـبد الغني العريسي وهو من عـائلة بيروتية ورئيس تحـرير جريدة **المفيد** في بيروت، وكان قد حاز أثناءها الدبلوم في الصحافـة من جامعة باريس، فقد مثل اتجاهاً «قوميـاً» استخدم في الـتعبير عـنه المفاهيم الأوروبية السائدة آنذاك عن «النـاسيون» (الأمة)، ولكن دون أن يستتبع مفهوماً للأمة العربية على أساس هذا المنهج، الدعوة إلى الانفصال عن الأتراك. فالعرب على الرغم من كونهم «أمة» ذات شـخصية خاصة، فهم «عثمانيون» أيضـاً، لهم حقوقهم كعرب ولهم حقوقهم كعـثمانيين كذلك. ولقد ورد في خطابه: «إن الجماعـات في نظر علماء السياسة لا تستـحق هذا الحق إلا إذا جمعت على رأي علماء الألمان: وحدة اللغة ووحدة العنصر، وعلى رأي علماء الطليان: وحدة التاريخ ووحدة العادات، وعلى مذهب سياسة الفـرنسيين: وحدة المطمح السياسي. فإذا نظرنا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة، علمنا أن العرب تجمعهم وحدة لغة، ووحدة عنصر، ووحدة تاريخ، ووحدة عـادات، ووحدة مطمح سياسي. فحق العرب بعـد هذا البيان أن يكون لهمـ على رأي كل علماء السيـاسة دون استثناءـ حق جماعـة وحق شعب وحق أمة [...] وأن العـرب يطلبـون حقـهم كشـركـاء في هذه الدولة، وشـركاء في القـوة الاجرائيـة، شركاء في القـوة التشريعـية، شركـاء في الادارات العامة، أمـا في داخلية بلادهم فهم شركاء أنفسهم»[٣٢].

لكن ندرة مطران من بعلبك، فـقد عـبر عن طمـوحات اسـتقـلالية حـددها في إطار «سوريا» دون أن يدعو صـراحة إلى الانفصال عن الأتراك. فـفي الوقت الذي رأى عبد الغني العريـسي أن العرب «أمة» نرى مطران يعـد السوريين «أمة» كـانت مسـتقلة في التاريخ العـربي والإسلامي، ولم تخـضـع لسيطرة الأتراك إلا بعد أحـداث عام ١٨٦٠، وفي كـلامه هذا تـشديد على رفض المـركزية العـثمانيـة التي بدأت مع التـنظيمـات، ومحـاولة لاسترجاع الصـيغة الاسـتقلالية لسـوريا في مراحل سابقـة مع بنائها في المرحلة الراهنة علـى صيـغـة إدارية جديدة. ولعـل في استـرجـاع خطابه دلالات على تصوره خـصائص مراحل التـاريخ العثمـاني وطموحه الاستـقلالي في كيـان خاص لسوريا، يقـول: «هذه سوريا كانت منقـسمة إلى مقـاطعات، وكانت كل مقـاطعة تحت سـيطرة بيت عـربي يحكم في شؤونـها ويدبر أمـورها في السلم والحـرب، ولا تزال أخبـارهم في هذا الخصوص متـداولة بيننا. أما دمشق، فـإنها كانت مجـمع الأشراف الذين دخلوها في يوم الفتح، وأقاموا فيها منذ عهد الأمويين متوارثين اللسـان والأخلاق والعـادات والتقـاليد العـربية على مـا كانت في حـضارة الدولة العـربية، وكـانت لهم السيـادة في المدينة والكلمة النافذة في الدولة الحـاكمة وعلى عمـوم السوريين». وهذا التشديد على نموذج السلطة القـديمة القائم على العصبيات المحليـة، يقدمه ندرة مطران نوعاً من الاسـتقلال عن الحكم التركي حـيث استمر حـتى عام ١٨٦٠، ويقف عند هذه المرحلة ليقدِّم أحـداث عام ١٨٦٠ في دمشق وسيلة سـياسية تركيـة للقضاء على هذا الاستقلال عبر إزالة «الأشراف الدمشقيين» من السلطة المحلية والقضاء على الاستقلال

(٣٢) عبد الغني العريسي، «حقوق العرب في المملكة العثمانية،» في: كوثراني، المصدر نفسه، ص٤٢ ـ ٤٣.

السوري: «وقفت حكومة الآستانة [...] فذبحت من أهل الشام وشنقت وكسحت سلطة الأشراف والمتنفذين وغرمتهم بأكثر من مليون ليرة، وزادت في إذلالهم بأن جعلت المسيحيين رؤساء إدارة في حكومة دمشق مدة بضع سنين، تحقق لها في خلالها أنه لم يبق للأشراف الدمشقيين كلمة نافذة في سورية، فعادت إلى المسيحيين فأزاحتهم من مراكزهم شيئاً فشيئاً واضطرتهم سنة بعد سنة إلى ترك المأموريات ليتربع فيها الأتراك» ويخلص إلى أن «الاستبداد الذي عهدناه نحن لم يتكون إلا منذ خمسين سنة، بعد ما ذكرناه من المذابح السورية»[٣٣].

وأوضح ما لهذا الخطاب من وظيفة سياسية في تحريض أعيان سوريا الموجودين في المؤتمر ضد المركزية العثمانية التي بدأت مع التنظيمات، والتي تصاعدت مع تسلم الاتحاديين بعد عام ١٩٠٨.

أما الشيخ أحمد طبارة، ممثل جمعية الاصلاح البيروتية ومدير تحرير جريدة **الاتحاد العثماني** اكتفى بطرح موضوع الهجرة من سوريا. فبعدما أشار إلى أن نحو ٦٠٠ ألف سوري قد تركوا البلاد في غضون ربع قرن، تساءل لماذا تعجز سوريا اليوم عن تموين ٣ ملايين من السكان بينما كانت في أيام الرومان تمون نحو ١٦ مليوناً؟ وهو إذ يعد الهجرة سبباً لهذا الإفقار لأن مناخ البلاد وطبيعة الأرض وميزات الشعب بقيت كما هي ولم تتغير، يرى في الوقت نفسه أن سبب الهجرة كان في «النظام السياسي المركزي». لذلك يكفي في رأيه «إدخال الاصلاحات السياسية الادارية على قاعدة اللامركزية إلى البلاد حتى يوضع حد لتيار الهجرة، وحتى يحمل المهاجرون إلى العودة إلى ديارهم»[٣٤].

وأخيراً تجدر الإشارة إلى كلمة اسكندر عمون، ممثل «الاتحاد اللبناني في القاهرة»، فقد تحدث عن حسنات «اللامركزية» في نطاق التركيب التعددي للامبراطورية العثمانية: «فاللامركزية يفرضها واقع تعدد الأديان، الأعراق، واللغات، والإصرار على الوحدة الادارية لا يؤدي إلا إلى الفشل»[٣٥]. والحقيقة أن اسكندر عمون مثّل في ذلك وجهة نظر «حزب اللامركزية الادارية» الذي كان عضواً رئيسياً فيه، أكثر مما مثّل وجهة نظر «الاتحاد اللبناني» الذي كان، في أغلبية أعضائه، يمثل اتجاهاً لبنانياً ينحصر في الدفاع عن «امتيازات» الجبل والعمل على توسيعها[٣٦].

وبعد مداخلات عديدة، وضع في الجلسة الأخيرة محضر للمؤتمر خلص إلى تثبيت القرارات التالية:

١ ـ إن الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية.

(٣٣) ندرة مطران، «حفظ الحياة الوطنية في البلاد العربية العثمانية،» في: المصدر نفسه، ص٥٦ ـ ٥٨.
(٣٤) أحمد طبارة، «الهجرة من سورية إلى سورية،» في: المصدر نفسه، ص٨٢ ـ ٩٣.
(٣٥) اسكندر عمون، «الإصلاح على قاعدة اللامركزية،» في: المصدر نفسه، ص ١٠٢.
(٣٦) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ط٢ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨)، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٢.

٢ ـ من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية. وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً.

٣ ـ يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.

٤ ـ كانت ولاية بيروت قد قدمت مطالبها في لائحة خاصة صودق عليها في ١٩١٣/١/٣١، فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين المطلبين.

٥ ـ اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ورسمية في الولايات العربية.

٦ ـ تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية إلا في الظروف والأحيان التي تدعو إلى الإستثناء الأقصى.

٧ ـ يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها.

٨ ـ يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية.

٩ ـ سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية.

١٠ ـ تبلغ هذه القرارات أيضاً للحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية.

١١ ـ يشكر المؤتمر الحكومة الفرنسوية شكراً جزيلاً لترحابها الكريم بضيوفها.

وأضيف إلى هذه القرارات ملحق يعد أن هذه المطالب هي بمثابة برنامج سياسي للعرب العثمانيين ينبغي الالتزام به والامتناع عن قبول أي منصب إذا لم يصر إلى تنفيذه[٣٧].

إن أول ما يستوقف في مداولات المؤتمر ومداخلات المشتركين هو تعددية وجهات النظر في مفاهيم العمل السياسي في المشرق، واختلاف تحديدات «الأمة» من الناحية الجغرافية والسكانية. فإذا كان عبد الغني العريسي قد استخدم مفهوم «الأمة العربية» في إطار الرابطة العثمانية، فإن ندرة مطران قد استخدم مفهوم «سوريا للسوريين». وإذا كان عبد الحميد الزهراوي رئيس المؤتمر قد شدَّد على جانب الاقتباس الحضاري والعلمي من الغرب من دون أن يشير إلى المطامع السياسية الغربية، فإن ندرة مطران حاول أن يطمئن المؤتمرين إلى أن أوروبا «تتحاشى بكل قوتها فتح «المسألة الشرقية» وإن كل ما يتمناه ساسة أوروبا ـ فيما نظن ـ هو أن يتمكن العثمانيون من تدبير شؤون دولتهم». ومع أن بنداً من بنود جدول أعمال المؤتمر الذي ورد في الدعوة كان مخصصاً لمبحث «مناهضة الاحتلال» ـ والمقصود بذلك الاحتلال الأجنبي ـ فإن المؤتمرين تجنبوا في إثر خطبة ندرة مطران الخوض في هذا الموضوع، إذ يسأل أحد المؤتمرين بعد أن سمع تطمين ندرة مطران: «تناول الخطيب موضوع الاحتلال الأجنبي وحاول أن يطمئن نفوسنا على عدم توقعه، فهل هو ينكر أن لبعض الدول مطامع في

(٣٧) كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول، ١٩١٣، والمراسلات الدبلوماسية المتعلقة به، ص ١١٣ ـ ١١٧.

سورية؟». وهنا يتدخل الرئيس ليقول: «إنه لا صلاحية لنا هنا أن نخرج عن موضوع شؤوننا الإدارية وسياستنا الداخلية»[٣٨]. ويتدخل خليل زينية؛ مدير جريدة **الثبات** ومخبر القنصلية الفرنسية في بيروت ليقترح «منع الكلام في كل جلسات المؤتمر عن سياسة الدول الخارجية»، وتأتي الموافقة من الجميع[٣٩].

لا يتسع المجال لمتابعة الجانب الوقائعي في مسار نتائج المؤتمر واتصالات المؤتمرين ومواقف الاتحاديين من هذه المطالب[٤٠]. ونكتفي بالإشارة إلى أن مأزم الاتحاديين كان يزداد ويتفاقم بسبب غرقهم، كحكّام امبراطورية واسعة ومفككة، في دوّامة من الأزمات الداخلية والخارجية (الأزمة الاقتصادية الخانقة، والعجز المالي المتعاظم، والتدخل الأوروبي الدائم، وتهديدات روسيا المستمرة)، فضلاً عن وطأة الاتجاه القومي التركي المتنامي والاتجاه الطوراني اللذين بدآ يؤثران تأثيراً فاعلاً في توجيه السلطة المركزية. لذا كان الاتحاديون عاجزين عن إجراء أي اصلاح فعلي. ولم يكن أمامهم لحل مأزقهم هذا إلا الدخول في اللعبة الدولية من باب تقديم أنفسهم «قوة عسكرية»[٤١]. ومن أجل مواجهة الحركة المطلبية العربية اتبعوا سياسة كانت تراوح بين احتواء قيادات الحركة وبذل الوعود الكلامية وبين استخدام صيغة «الوحدة الاسلامية» في التوجه الاعلامي إلى التهديد. وهذا ما يفسر عدداً من الإجراءات المتعاقبة والمتناقضة: من تعيين بعض زعماء العرب، إلى اعتقال عزيز علي المصري (٩ شباط/ فبراير عام ١٩١٤) إلى العودة إلى التشديد على «الوحدة الاسلامية» لإحراج العرب المسلمين المطالبين باللامركزية.

إلا أنه بعد دخول الاتحاديين الحزب وبعد هزائمهم المتتالية وفشل حملة السويس، انقلب الاتحاديون، عبر سياسة جمال باشا، انقلاباً كلياً على رجالات الحركة العربية في المشرق، فكانت الإعدامات في دمشق وبيروت الحد الفاصل بين العربية الإسلامية من جهة والعثمانية ـ التركية من جهة ثانية. وكانت ظروف الثورة العربية تتهيأ في الحجاز انطلاقاً من عوامل بيئية واجتماعية وسياسية ودولية أخرى لتضيف إلى الحركة الدينية المشرقية بعداً اجتماعياً ـ سياسياً، يردفها بدينامية سياسية هي أشبه

---

(٣٨) يوصي القنصل الفرنسي في بيروت كوجيه (Couget) في رسالته إلى وزير الخارجية في ١٦ ايار/ مايو ١٩١٣ بأن يستقبل جميل زينية بشكل خاص استقبالاً حسناً... «لقد برهن» ـ كما يقول القنصل ـ «عن كونه مخبراً متفانياً لهذه القنصلية. فلنا أن نعتبره حقاً موالياً لفرنسا بصدق». *M.A.E.F. Archives Diplomatiques, Turquie,* vol.121, p.62.

وقد نشرنا ترجمة الرسالة في: كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، والمراسلات الدبلوماسية المتعلقة به، ص٨٠.

(٣٩) كوثراني، المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٤٠) نجد تفصيلاً للجانب الوقائعي لنتائج المؤتمر في: أسعد داغر، ثورة العرب: مقدماتها، أسبابها، نتائجها، ص٨٢ ـ ١٠٦. أما بالنسبة الى مواقف الدول الاوروبية ولا سيما فرنسا، انظر: كوثراني، المصدر نفسه، ص٧٩ ـ ١٠٢.

(٤١) ينقل القنصل الفرنسي في دمشق رأياً لاحد الإصلاحيين خلاصته: «أن جنون السلطة هو ما يحملهم (الاتحاديون) إلى هذا السلوك. فموضوع الإصلاحات لم يعد يهمهم وليس من أجل هذا يلجأون إلى أكبر الاستدانات، بل من أجل أن يصبحوا أقوياء ومن أجل فرض أنفسهم في لعبة الدول الكبرى، ومن أجل القيام بالعملية العظيمة الأولى: إعادة تنظيم الجيش والبحرية. إنهم لا يحلمون إلا بالجحافل المنظمة على الطريقة الالمانية وبالفرق المدرّعة».

بقوة العصبية وشوكتها التي تحدث عنها ابن خلدون في نطاق تفسيره لنشوء الدولة العربية في التاريخ الاسلامي. لكن عوامل الداخل التي شدّد عليها ابن خلدون في مرحلة استقلالية نسق الاجتماع السياسي العربي- الاسلامي قديماً، لم تعد هي الحاسمة بعد ذلك الصعود الغربي الكاسح وبعدما أصبحت السياسات الدولية الغربية قائمة داخل نسيج الاجتماع السياسي العربي في المدينة والأرياف والقبائل وداخل سياسات الإدارات والأعيان ومواقع النخب المحلية ومصالحها وثقافتها وخطابها الايديولوجي والسياسي.

والواقع أن ما كان يجتذب المراقبين الانكليز هو «التحرك العربي» خارج مصر وبلاد الشام. هذا التحرك لم يكن يقتصر على حركات المدن الشامية التي توقفت عندها الدبلوماسية الفرنسية، بل كان «التحرك العربي» يتجلّى أساساً بأشكال التذمر من السيطرة التركية في البنى القبلية السائدة في الجزيرة العربية. صحيح أن تحركات الأعيان في المدن السورية وبعض المظاهر المطلبية التي حملتها صحافة مصر ومؤتمر باريس (١٩١٣) والجمعية الاصلاحية في بيروت لفتت أنظار الدبلوماسيتين الفرنسية والبريطانية، غير أن رهان كتشنر، المخطط الأساسي للسياسة الانكليزية العربية والاسلامية، لم يتوجه بصورة أساسية إلى هذه التظاهرة المدينية، بل إلى تأثيرات سياسة المركزية العثمانية في أوضاع الجزيرة العربية[٤٢].

فحين مسح كتشنر القوى التي تقف إلى جانب بريطانيا ضد تركيا في أي حرب محتملة كان يجول في ذهنه «ما هو أكبر من القوى السياسية التي تطورت أساساً في المدن والبلدان السورية في السنين الخمس الأخيرة... لقد مثلت حركات المناطق والقبائل في المناطق العربية القوى الأكثر أهمية من بين القوى المختلفة المناوئة للحكومة المركزية. هذه القوى تركزت حول قادة عرب أمثال ابن سعود في نجد والسيد الادريسي في عسير وابن رشيد في جبل شمر والإمام يحيى في اليمن والشريف حسين في الحجاز»[٤٣].

خلاصة

اكتفينا في هذه العجالة بإبراز جوانب من الحركة العربية السياسية حتى الحرب العالمية الأولى. وقد شدّدنا على جانب تطور الوعي السياسي العربي عبر صيغ استيعابه وفهمه واستجابته لقضايا تحولات السلطة والمجتمع في الدولة العثمانية، وأشكال ردوده على احتمالات تفكيك هذه الأخيرة داخل منطق السياسات الدولية التي سادت في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وقد لاحظنا أن صعيدين أساسيين متداخلين سادا طوال تلك المرحلة وطبعا بطابعهما مجمل الحياة السياسية- الفكرية في

(٤٢) انظر لاستخلاص معالم هذه السياسة تجاه الحجاز: مذكرات الملك عبد الله، الآثار الكاملة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص٩٠ ـ ٩١.

(٤٣) C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism, Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana: University of Illinois Press, 1973), pp.61-63.

العالم الاسلامي وفي المشرق العربي:

١ ـ صعيد التنظيمات والحريات السـياسية في الدولة وما يندرج في هذا الباب من قضايا الاشتراك في السلطة والبرلمان والدستور والحكومة والادارة، وفي اللامركزية، وحجم هذه الأخيرة وحدودها.

٢ ـ الصعيد المفاهيمي للإطار الأول، ويدخل في هذا الباب مفاهيم الأمة والقومية أو الجنسيـة (على حد تعبيـر أدبيات تلك المرحلة) وعناصر هذه المفـاهيم من لغة وتاريخ وثقافة ودين وحضارة.

والواقع أن مـضامين الصعـيد الثـاني وعناصـره كانت هـي التي تحدد البـرامج واللوائح المطلبية وأشكال التحرك والتنظيم بهدف المشاركة واللامركزية والاصلاح.

وإذا كنا قد أسهبنا (نسبياً) في متـابعة الصعيد الأول، وأشرنا إشارات سريعة إلى مضـامينه الفكرية والمفـاهيميـة (الصعـيد الثاني) من خـلال مداخـلات المشاركين في المؤتمر العربي الأول، التي تعكس قدراً لا بأس به من اتجـاهات الفكر السياسـي العربي آنذاك، فإن مظاهر الحـركة العربيـة لا تقف عند حدود تلك المتابعـة وتلك الإشارات، بل تتجاوزها لتطرح على البحث الولوج في محاور تلك «اليقظة» ومضامينها واتجاهاتها.

وعليه فإن بحثـاً واحداً لا يمكن أن يعطي كل هذا. كما أن طبيعة المعـالجة ومنطلقها يتوقفان على طبيعة الغرض أو الإشكالية البحثية التي نتوخّى البرهنة عليها وإبرازها.

فإذا كـان الغرض إبراز الجانب القومـي في تلك اليقظة وتعيين العناصـر والمفاهيم التي كوّنت وعي النخب السياسية آنذاك وعبّـرت عن تصورها لهوية «الأمة» وحقوقها وموقـعها، فـإن نصوصاً مـحدّدة من النتاج الفكري ورمـوزاً معينـة من الكتاب تطرح للمعالجة.

وقد اسـتوقفنا في هذا الجـانب، ولا سيمـا في مجال العـمل السيـاسي العربي في العهد الدستـوري أسماء معينة، كسليمـان البستاني وعبد الغني العريسي وعـمر حمد وعبـد الكريم الخليل ومحمد كـرد علي وشكري العسلي وأحمـد مختار بيـهم وصلاح الدين القاسمـي وعمر فاخوري وآخـرين، كما استوقـفنا جرائد كـ **المفيد** و **المقتبس**، حملت آراء هؤلاء وأفكارهم[٤٤].

وأفكار هذه النخـبة تتلخـص في تلك المرحلة بالتشـديد على العنصـر الثقـافي في تكوين الأمة العربية وتحديداً على اللغة العربية والتاريخ، مع التركيز على تواصل هذه العناصـر مع الإسـلام أو صدورها عنه. بـل إن تمثل الهويـة كان يتم بالتـشـديد على

(٤٤) غير أن شكـيب ارسلان يقدم وجهـة نظر مستقلة عن تلك التي سـادت سنوات ما قبلْ الحرب العـالمية الاولى لدى زملائه العرب، وخـاصة لدى من اشترك في المؤتمر العربي الأول الذي انـعقد في باريس. يستذكـر في «سيرته» هذا الموقف، فيقول: «كنت ساخطاً على عقد هذا المؤتمر. وكانت وجهة نظري ان مؤتمراً كـهذا لا ينبغي ان يعقد في عاصمة كباريس لها ما لها من المطامع في سورية. ولا يجوز أن يعقد بينما الدولة مشـغولة بالحرب البلقانية. وقـد فقدت قسمـاً عظيماً من السلطنة وسقطت أهميـتها العسكرية والسيـاسية. وان سقوط أهميـة الدولة لا ينحصر ضرورة في الترك وحـدهم، بل يتناول جميع المسلمين. فهم أمة واحدة، إذا سقط بعضهم رايـت الاوروبيين احتقروا الجميع». انظر: شكيب ارسلان، سيرة ذاتية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ١٠٩.

«عروبة الإسلام»، حيث تستعاد في العديد من النصوص السجالات مع دعاة التتريك «عربية القرآن» و«عروبية النبي».

أما على مستوى علاقة الأمة بالدولة، فقد بقي هذا الفكر السياسي العربي في معظمه في تلك الفترة (قبل الحرب الأولى) يدور في إطار العثمانية، ولكن بصيغتها اللامركزية المستوعبة لتعددية القوميات والأمم تأسيساً على التجربة التاريخية العثمانية القديمة وتجديداً لها في نظام سياسي وإداري لامركزي، وكأن اللامركزية كانت التعبير الإداري السياسي عن الهوية الثقافية العربية وعما تحمله هذه الأخيرة من أبعاد وطموحات وحاجات، سواء على مستوى علاقة العرب بالسلطة/ الدولة، أو على مستوى موقعهم في الاقتصاد وحاجات المجتمع، أو على مستوى وظائف التعليم وأهدافه في المجتمع والدولة. لقد كانت اللامركزية العربية هي الرد على المركزية التركية، وكانت صورة «الإسلام العربي» هي الرد على المنحى القومي العلماني الذي بدأت تنحو نحوه التركية ـ الطورانية. لكن قضايا اليقظة العربية لم تكن لتنحصر في المسألة القومية التي اتخذت آنذاك صيغة المشاركة واللامركزية وحقوق العرب في إطار العثمانية أو صيغة الاستقلال عنها في بعض الأحيان ولدى بعض الاتجاهات، بل إن قضاياها الأساسية تعددت وتشعبت إلى مداخل واتجاهات استهدفت أساساً الوصول إلى حالات من الحريات والتقدم والنهوض «حالات» تتماثل مع حالات «التقدم» التي وصلت لها مجتمعات الغرب ودوله[٤٥].

واللافت للنظر أن الحدّين الزمنيين للدستورين العثمانيين، دستور ١٨٧٦ ودستور ١٩٠٨، يقعان في صميم وقلب زمن اليقظة أو النهضة، وأن معظم فصول العمل السياسي العربي والنتاج الفكري العربي كان موجّهاً آنذاك ضد الاستبداد الفردي ومن أجل نصرة الدستور وقيام التمثيل البرلماني وتقييد سلطة الحاكم والنهوض بالمجتمع العربي والاسلامي ◇

(٤٥) من الكتابات الجدّية التي تناولت هذا الجانب من جوانب اليقظة العربية، انظر: فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩).

سمير صالحة (*)

القومية في العلاقات العربية - التركية

١ - المدلول بين النشأة والتطور

لقد أكد مفهوم «المدنية الحديثة» صلابة ومتانة نظرية التعايش والتقارب بين البشر وحاجتهم المادية والمعنوية الى الاتصال بعضهم بالبعض الآخر من أجل توسيع حلقات الروابط الاجتماعية والعائلية بينهم. وهذه الحقيقة هي ليست ظاهرة يتفق عليها علماء النفس والاجتماع والاجناس وحدهم، بل هي في اساس فكرة الأديان السماوية وكبار المنظرين في الاقتصاد والسياسة والتاريخ.

كما أن للمماليك والعثمانيين أخطاءهم المجحفة في حق العرب فكذلك لكتاب التاريخ العرب أخطاؤهم الكبيرة في ترجمة الأحاديث ونقل الأخبار المتعلقة بالأتراك

أما القواسم التي تجمع هذه الجماعات البشرية فهي تتركز في النهاية تحت عناوين أساسية: مؤثرات مادية محسوسة كالعرق واللغة، ومؤثرات معنوية غير محسوسة كقرار العيش المشترك والوجدان والحاجة الى التلاحم والترابط بين هذه الفئات. وهكذا من التقاء جميع أو معظم هذه الروابط المشتركة ينشأ ويتعزز مفهوم القومية بين البشر والكيانات. فبعض الشعوب يكفيه مثلاً قرار الرغبة في العيش المشترك حتى يتوحد، ويكون الدافع هنا ارادياً وحسيّاً، وبعضها الآخر ينشد في وحدته روابط الدم واللغة، ويكون دافع تكامله هنا إلزامياً وغير اختياري ولا تراجع عنه[1].

بإيجاز، إن عناصر القومية لم ولن تكون في أي يوم من الأيام العناصر المادية وحدها أو العناصر المعنوية بمفردها. بل تكمن في التقاء وتلاحم وذوبان عناصر مثل العرق واللغة والتاريخ والثقافة والمصلحة العليا، وحتى عامل الدين نفسه قد يكون ضرورة أو حاجة أو عنصراً إيجابياً في حياة القوميات وبقائها.

(*) أستاذ مادتي القانون الدولي والعلاقات الدولية في كلية الحقوق في جامعة دجلة - تركيا.

(١) علي فؤاد باشغيل، «التركية القومية»، مجلة التاريخ التركي، العدد ٨ (١٩٨٥).

وكلمة «قوم» هي تعبير قديم جداً يرمز الى الجهة أو الكيان الذي ينتسب الأفراد اليه بالدرجة الأولى. أما مصطلح "Nation" فهو انطلق في مطلع القرن الثامن عشر ليضم المفهوم السياسي والتشريعي لكيان من الكيانات. هذا في حين بدأ استخدام كلمة "Nationalite" منذ عام ١٨٣٥ من قبل مجمع اللغة الفرنسية. اما مصطلح "Nationalism" فقد بوشر استخدامه في منتصف القرن الماضي ليعكس صورة من التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية التي فرضت نفسها ككيان توحده العناصر التي سبق أن أشرنا اليها. وهذا الكيان هو في النهاية متنفس هذه الفئات التي رأت نفسها تتوحد ضمن هذا الاطار الجديد وسط الظروف والتطورات الاجتماعية، الطبقية، والسياسية، التي ميزت القرنين الأخيرين. أما التطور الحاصل في مسألة استخدام مصطلح «الأمة» بدل كلمة «الشعب»، فأسبابه الرئيسية هي التطور الاجتماعي والسياسي الحاصل في عملية الاشتراك في الحكم من خلال القاعدة العريضة وسقوط الأنظمة الملكية والدكتاتورية ليحل محلها أنظمة ديمقراطية تعطي لشعوبها ومواطنيها حق الاشتراك في تقرير المصير السياسي والاقتصادي لهذه الكيانات، وهذا التطور في المفهوم هو الذي دفع بالتالي إلى قيام مؤسسات قانونية وسياسية في القرن التاسع عشر، تنظم العلاقة بين هذه الكيانات «الأمم»، كقانون «بين الأمم» الذي نعرفه اليوم بالقانون الدولي العام، مع الإشارة إلى أن منظمة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية رجحتا في تنظيماتهما الداخلية اعتماد تسمية «بين الأمم» على أية تسمية أخرى.

لكن تطور مفهوم القومية في منتصف القرن الماضي وقف مرة جديدة أمام اطماع وسياسات الدول الرأسمالية التي حاولت ان تستخدم هذا المفهوم وتعممه بما يخدم مصلحتها بالدرجة الأولى، فانقسم رجال السياسة والقانون وعلم الاجتماع مرة جديدة حول تحديده: بعضهم يقبل القومية على انها فكرة سياسية وجغرافية تجمع سكان كيان ما ضمن اطر معينة، وبعضهم يطالب بألاّ يكون هناك أية حدود تمنع الامتداد القومي وتوسعه ليلحق بالكيانات الأخرى أينما كانت، في محاولة لتوحيدها ودمجها. ففيما استخدمت الدول الاستعمارية المفهوم الأول لتطبيقه على الامبراطورية العثمانية فقد استثنت هذه الدول نفسها من هذا المفهوم ورجّحت ان تعتمد المفهوم الثاني لتوسع رقعتها الجغرافية والاقتصادية، وهذا ما كان سبباً رئيسياً في إشعال الحروب الدائمة في أوروبا، لا بل انه من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في وقوع الحربين العالميتين.

في هذا البحث الذي نعده حول «القومية في العلاقات العربية ـ التركية»، لن ندخل طبعاً في تفاصيل نشوء وتطور مفهوم القومية والنظريات الحديثة التي تحدد في يومنا هذا شكله وأهميته وخصائصه وحتى سلبياته وإيجابياته، لكننا سنكتفي بمحاولة عرض موقع ودور القومية في العهد العثماني وفي النظام العثماني نفسه، ثم نتناول بعد ذلك مفهوم القومية وعلاقته بالاتاتوركية، أو بصورة أخرى سنعمل على إيجاز نظرة مصطفى كمال وفهمه لهذه المسألة، لتساعدنا بعد ذلك على الانطلاق الى نقطة رئيسية في البحث، وهي موقع القومية ودورها، الى جانب العوامل الأخرى، في التأثير في العلاقات العربية ـ التركية بحكم التجاور الجغرافي والتاريخي والسياسي لهذين الشعبين في المنطقة، ولنختم بحثنا هذا بايجاز نظرتنا الى مستقبل مصطلح القومية في منطقتنا وبالعوامل الداخلية والخارجية التي تتحكم به.

٢ ـ القومية عند العثمانيين

مفهوم القومية في العهد العثماني هو مصطلح لا وجود له أساساً لتعارضه المباشر مع الدين الاسلامي، حيث إن أبعاده بجميع اشكالها تتوجه نحو التحديد والتخصيص والتأطر، فيما تخاطب العثمانية «الكل» و«الأشمل» و«العالمية» في طروحاتها العقائدية والدينية والسياسية.

فالسلطة هي بيد السلطان ـ الخليفة الذي يمثل أمة الاسلام وليس الأمة العثمانية، على الرغم من نسبه العائلي والأسري الذي يعود اليه والذي حمله عبئاً استخدمه الغرب والعديد من المفكرين العرب سلاحاً ضده. والامبراطورية العثمانية، كما هو معروف، عمادها الأول هو الدين الاسلامي، وهكذا ظلت حتى الرمق الأخير. كما أنها لم تتصالح أبداً مع دعاة الفكر القومي لأن قبولها بذلك يعني ازدواجية سلطة الدين والدولة فيما ترى هي السيادة الالهية فوق أية سيادة أخرى[٢].

وهي بذلك لم تطرح ولو لحظة واحدة «التركية» أو القومية التركية كمبدأ سياسي أو تنظيمي في حياة الامبراطورية. حتى ان نظام الاصلاحات المعتمد عام ١٨٣٩ ومحاولة «تغريب» الامبراطورية من أجل انقاذها هما عملية زادت في نظر الكثيرين من ابتعاد الامبراطورية وسلاطينها من مفهوم السيادة والحكم في الاسلام، واغرقت هذه الدولة في المزيد من المتاعب والهموم والتعهدات الجديدة نحو الدول الاستعمارية، وكانت مؤشراً مهماً من مؤشرات بداية تراجعها الفعلي وسقوطها.

فصحيح ان الفساد والرشوة والتأخر عن مواكبة التطورات والتقانة الغربية اقتصادياً وتنموياً وعسكرياً هي من الأسباب المهمة في سقوط الامبراطورية العثمانية، إلا أن الأسباب الأهم تكمن في الابتعاد من قبول الدين الاسلامي كمرجع أول ونهائي في التطبيق والتنفيذ. حتى إن لجوء بعض الحكام العثمانيين للافادة من لقب «الخليفة» بهدف الضرب على الوتر الحساس، وهو عامل الدين، من اجل اعادة الوحدة ومحاولة جمع الشمل، جاء متأخراً وكان على هؤلاء دفع ثمن الكثير من الأخطاء التي ارتكبت وأبقت «الخلافة» لقباً لا يقدم ولا يؤخر ولا يعيد الحياة الى الامبراطورية الماضية في طريق الزوال. كما ان حرب «الجهاد المقدس» نفسها التي أعلنها السلطان عبد الحميد لم تلق أية آذان صاغية، وخصوصاً من قبل الشعوب العربية التي كانت قد قطعت أشواطاً بعيدة مع مفهوم القومية والوحدة وتوطيد العلاقات مع الغرب لدعم استقلالها وحقها في تقرير المصير[٣].

وما يذكر عن ان الامبراطورية اعتمدت في قوتها واستمراريتها على «العثمانية» أو حتى على تركيتها فهو غير صحيح في رأينا [٤]، لأن هذا أيضاً يتعارض مع مفهوم السيادة والحكم في الاسلام. حتى ان الامبراطورية حين كانت تلفظ انفاسها الأخيرة، وعلى الرغم من العروض المغرية التي قدمها الغرب إليها بالاستسلام وقبول الأمر الواقع بانهاء الامبراطورية والتراجع عن شعار الخلافة مقابل الأرض، لم تلق أية آذان صاغية من أحد، لا

(٢) أحمد مومجو، أسس وتطور الثورة التركية (استانبول، ١٩٧٩)، ص ٧ ـ ٢٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٨.

بل ان الحكام العثمانيين ظلوا يعـارضون وجود أية جمعيات ومؤسـسـات داخلية تتضارب أهدافها وأنشطتها مع الأهداف والمبادىء التي قامت عليها الامبراطورية ونظم الحكم فيها.

وهكذا أمام تـدخلات الدول الكبرى وحـربها الضـروس التي خاضـتها لتـصفـية هذا «الخطر» الديني والسيـاسي والتاريخي، وتدهور الأوضاع الداخـلية وغيرها من الأسـباب التي انهت ٦٠٠ عـام من الحكم العثـماني في العـالم ومحاولة الـغرب الجدية ومـخططاته لتصفـية لا الامبراطورية وحدهـا بل الوجود والكيان التركي نفسـه، أمام كل ذلك، لم يكن لدى الأتراك سوى خيار القتال لحماية الأرض والشعب واستمرارية الوجود.

٣ ـ القومية لدى اتاتورك

قبل الغـوص في تحليل مفهـوم القومية لدى اتاتورك، نرى لـزاماً علينا التطرق أولاً الى مسألة الطورانية أو الى طرح موضوع قيام هذا الشعار الـ «بان طورانيزم» "Pan Turan-ism" الذي يعدّه بعض كـبار المؤرخين والمعنيين بالشؤون التـركية في الغـرب، بأنه أساس الفكرة القومية لدى الأتراك، وهذا ما لا نوافق عليه إطلاقاً.

فالطورانيـة، كما يعرفهـا كتاب التاريخ في المدارس الثـانوية التركية، وتحـديداً الكتاب المعتـمد عـام ١٩٣٢، تحـدد على أنهـا العـرق واللسـان والتاريخ المشتـرك الجامع للكيان الممتـد بين مناطق بحيرة بايقال وجبال الالتايلار ومناطـق آسيا الوسطى حتى بحر هازار وشواطىء البـحر الأسود وايـجه وعلى امتـداد نهر التونا، لشعوب عرفت ببياض بشرتها على العموم وسكنت هذه المناطق[٥]. أمـا الطورانيـون الأشـد تحـمـسـاً فـهم يضيفون العرق الأصفر ـ المغول ـ ضمن كيانهم هذا.

إن السنوات الطويلة التي أمضاها العرب والأتراك في ظل الحكم العثماني مكنت هذين الشعبين من معرفة بعضهما البعض، وهذه فرصة تاريخية لبناء منطقة شرق أوسطية تفيد من تجارب الماضي وأخطائه

وفي رأينا هنا أن ما ينبغي فهـمه هو أن الاتاتوركية أو مبدأ الـقومية لدى اتاتورك يخـتلف عن هذه الطروحات، إذ إنه أوضح بنفسـه في خطاب له امام البـرلمان التركي « أننا على الرغم من كـوننا لسنا من دعاة البان إسـلاميزم "Pan Islamizm" فاننا تعرضنا لملاحـقة بعض الدول بأن اقتلوهـم، وكمـا اننا لم نكن من محبذي البـان طورانيزم "Pan Turanizm" فاننا تلقينا غضب هذه الدول ومهاجـمتها لنا بأن اقتلوهم ... نحن لسنا هؤلاء ولا أولئـك، نحن شعب يريد العيش والاستقلال، ومن أجل ذلك سنقدم حياتنا فداء واستشهاداً»[٦].

فالقومية التركية في نشأتها قامت على انقـاض امبراطورية متفككة متداعية، يهشم بها الاعداء من الداخل والخارج وتحاول كل جهة من صوبها قضم ما تمكنها عليه قدرتها، لا بل

(٤) محمد صادق، «امتداد التركية قوميتها،» مجلة التاريخ التركي، العدد ٣٥ (١٩٨٨)، ص ٢٨.

(٥) اسماعيل حامي دانشماند، «القومية والقومية التركية،» مجلة التاريخ التركي، العدد ٣٥(١٩٨٨)، ص ٢٢.

(٦) محمود بوفش زوظو، «القومية في تركيا،» مجلة التاريخ التركي، العدد ٢٥ (١٩٨٧)، ص ٢٤.

انه امام هكذا صورة قاتمة كان لا بد لمصطفى كمال واصدقائه من التحرك ليس باتجاه بناء الدولة ـ القومية، بل صوب انقاذ الأرض والشعب والوطن.

وتاريخ القومية التركية بدأ أساساً منذ عام ١٩١٨ بالثورة الاتاتوركية ورفضها لما يحاك ويدبر من مؤامرات على كرامة وتاريخ وحق الشعب التركي في العيش بشرف. من هنا كان رفضه لاتفاقيتي موندروس وسافر بعدما تأكد له أكثر فأكثر ان كرامة الشعب ووحدته وتلاحمه هي المطلب الأول والأخير.

وهكذا ولدت القومية التركية من حاجة كان سببها الأول سياسة الغرب التصفوية المدمرة، وكان اتاتورك وجيشه كلما انتقلا من انتصار الى آخر، كان وحدة الشعب وتماسكه يزدادان صلابة ومتانة ويتحولان الى تماسك سياسي واجتماعي وثقافي واقتصادي. وما يثبت ان القومية التركية هي قومية لم تفرض من فوق وبنيت على قاعدة متينة وبكتلة عريضة، هو أن شعار اتاتورك الشهير «الا هنيئاً لمن يقول أنا تركي» والذي يستخدم كحجة في وجه اتاتورك نفسه، لم يطلق الا في عام ١٩٣٣، أي بعد انتهاء سنوات حرب التحرير وانجاز عمليات الاصلاح(٧).

فالفترة ١٩١٨ ـ ١٩٢٢ في تاريخ تركيا المعاصر هي فترة نشوء القومية التركية وأخذها لشكلها النهائي الذي لا يزال حتى يومنا هذا قدوة لحركات النضال والتحرر في العالم. فخلال هذه المرحلة استطاع هذا الشعب بناء دولة جديدة بمفاهيم وأسس حديثة، جمعت الأتراك حول ميثاق وطني عماده حماية حقهم في العيش على أرض أكثريتها تركية تتكلم لغة واحدة ولها تاريخ وثقافة وحس مشترك واحد. فالقومية التركية ليست كما يحاول بعض البحاثة في الغرب تشويه صورتها بأنها قومية فاشية أو دكتاتورية أو عرقية بل هي قومية وجد الأتراك أنها ضرورة وشرط بقائهم للعيش بكرامة وسيادة(٨).

القومية التركية هي قومية سياسية، عسكرية وادارية بالدرجة الأولى، فرضتها على الشعب التركي ظروف مقاومة اطماع الدول الغربية في الصراع مع اثبات الوجود والبقاء، عززها اتاتورك بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٣٨ بجملة من خطوات التحديث والاصلاح والتمدن.

إنها قومية جنبت الانسان التركي البقاء في حافلة الدرجة الثانية، وعملت على إزالة الصورة السوداء التي رسمها بعض البحاثة والمؤرخين الغربيين للأتراك بأنهم «وحوش» لا علاقة لهم بالمدنية والتقدم، متخلفون لا يمكن اصلاحهم أو العيش معهم أو معاملتهم بمساواة مع الآخرين.

وهنا تلتقي، في رأينا، القومية التركية مع القومية العربية لناحية الظروف والشروط التاريخية التي حاول الغرب الاستعماري ان يفرضها على المنطقة وعلى شعوبها، من حيث إن هاتين القوميتين نشأتا بالدرجة الأولى كرد فعل يرفض ما يجري وما يدبر ويحاك ضد هذه المنطقة ومحاولة تركيع أو سحق شعوبها ومسحهم عن الخارطة. لكن الفارق بين

(٧) لمزيد من المعلومات حول الاتاتوركية انظر: مظفر ارنديل، أحداث الشرق الأوسط المعاصر (انقرة، ١٩٩٢).

(٨) أنظر مقالة محمود بوغش اوغلو «الاتراك، القومية التركية والعلاقات التركية ـ اليونانية»، مجلة التاريخ التركي، العدد ١٦ (١٩٨٦)، ص ٤ ـ ٥.

الاثنتين هو أن القومية التركية ظلت بهدف وخطة واتجـاه واحد، في حين ان مفهوم القومية في العالم العـربي تشعب وتجزأ وسار في طريق يخـتلف عن الطريق الذي سلكته القـومية التركية وان كانت نقطة انطلاقهما واحدة[9].

ففكرة القـومية في العـالم العربي رافقت، في رأينـا، فكرة الوحدة العربيـة وتأثرت بها شكلاً ومضـموناً، لكن مشاريع القـومية جمـيعها لم تتـمكن من التأثير بصورة فـعلية في صورة أول تنظيم عـربي يقام في إثر بروتوكول الاسكندرية عـام ١٩٤٤ وميثاق جـامعة الدول العربية الموقع عام ١٩٤٥، ونقـصد هنا اتفاقية قيام الجـامعة التي جاءت على الرغم من طابعها العربي ـ القومي بعيدة في تركيبتـها الفكرية والعقائدية والتنظيمية من مشاريع الوحدة القومية التي كانت مطروحة آنذاك[10].

فالقومية لدى اتاتورك هي تاريخ حافل عريق، مليء بالعناصر الثقافية والروح السامية البعـيدة من العرقيـة والتعصب الديني، قومـية إلى جانب وقـوفها مع الكيانات في حـماية خصـائصها، فهي تسـعى للتعاون والتكامل مع الكيـانات الأخرى في إطار مبدأ الانسـانية العالمـية[11]. أما مـا يحمل عـلى اتاتورك في انه رجح الغرب وحـضارته وعلومـه في بناء الدولة، فالجواب بسيط وواضح في ان الغرب هو الـذي كان يحمل ما تنشده الدول في تلك الحقبة من الزمن من علم وتقانة وخبرات على الصعـد كافة. وخيار الغرب لم يكن لينافسه أي خيـار آخر أمـام تركيا التي كـانت تعيش صـدمة الشرق وخـطر الشيوعـية المتـربصة والانغلاق الأميركي.

٤ ـ نظرة في العلاقات العربية ـ التركية

هذا وقبل الدخول في موضــوع مستقبل القومية كمـا نراه في المنطقة، كان لا بد لنا مرة جديدة من قراءة العـلاقات العربية ـ التركية، لـتتوضح لنا الصورة أكثر فـأكثر في تحديد أسباب الانطباع السلبي الذي تركـته هذه العلاقات، منذ زمن بعيد، والاحتمـالات المستقبلية ونقـاط اللقاء المشـتركـة والإيجابيـة التي يمكن ان تعززها، وخـصوصـاً ان فرص اللـقاء والتعاون أكثر كثيراً من نقاط الخلاف وتضارب المصـالح.

فـقد تركت الحـيـاة المشـتركـة للعـرب والأتراك التي فـاقت الـ ٤٠٠ سنة تحت الحكم العثماني تاريخاً حافلاً وانعكاسات سلبية وإيـجابية حملت في طياتها ذكرى قد تكون طيبة حلوة تستحق استحضارها، كما انها قد تكون مرة عصيبة لا يطيب لأي من الطرفين تذكرها أو العـودة اليهـا. حـتى ان هذا التـاريخ المشتـرك قـد ترك بين العـرب والأتراك أنفســهم انعكاسـات وتأثـيرات متـفاوتة ومتـباينة، فمـا يتذكره العـربي المسلم عن الحكم العثـماني

(٩) انظر: الهن أكن، تاريخ الثورة التركية (استانبول، ١٩٩٢)، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(١٠) علي محافظة، «النشأة التاريخية للجامعة العربية،» في: مجموعة مؤلفين، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٣١ ـ ٥٢.

(١١) عرفان اجار، الأزمة اللبنانية والمسألة الفلسطينية (انقرة، ١٩٨٩)، ص ٧ ـ ٨.

يختلف في أحيان كثيرة عمّا يتذكره العربي المسيحي لأسباب دينية وتاريخية وسياسية واقتصادية ليست موضوع بحثنا هنا. كما ان ما يتذكره التركي المسلم أو ما رسم له ليبقى في ذاكرته في الموقف من العالم العربي، هو مخالف لما نسج في ذاكرة التركي غير المسلم [١٢]. ونقولها سلفاً، كما ان للمماليك والعثمانيين أخطاءهم المجحفة في حق العرب نتيجة الادارة السيئة والاهمال والحرمان الذي عاناه بعض الولايات العربية، حيث تركت الامور بيد من يدفع أو يجلب أكثر من الضرائب التي يفرضها بالقوة والقسوة على سكان تلك المناطق باسم السلطان وتحت جناحيه، فكذلك لكتّاب التاريخ العرب اخطاؤهم الكبيرة في ترجمة الأحاديث ونقل الأخبار المتعلقة بالأتراك التي يهدف معظمها الى المساس بهم أو مهاجمتهم أو التحريض ضدهم وكأنهم مسؤولون عن تخلف بعض البلدان العربية [١٣] أو ارتباطها بالغرب وتعاملها معه. فكل هذا ينبغي ألاّ ينسينا ان ادارة المناطق العربية من قبل الولاة والأمراء والوكلاء بصورة غير مباشرة أو غير مركزية، جعل العرب جميعهم يتمتعون باستقلالية وحرية اجتماعية وثقافية، وينعمون بحماية الكثير من التقاليد والمفاهيم والقيم والعادات، لا بل ليدخلوا الكثير منها في صلب المجتمع التركي العثماني ويؤثروا فيه مباشرة [١٤].

كما ان مرحلة ما بعد عام ١٩٢٠ عززت الطروحات الفكرية والقومية لدى الأتراك الراغبين في اعادة بناء دولتهم من جديد بقيادة مصطفى كمال، والتي يمكن ايجازها كما سبق وقلنا برغبة هؤلاء في اقامة دولتهم على أرض تكون أغلبية سكانها من الاتراك، وهذا ما يعني بصورة أو بأخرى عزم الأتراك على دعم حركات التحرر والاستقلال المطالبة بالانفصال والحكم الذاتي، او المناضلة من اجل سيادتها الكاملة في الوطن العربي. اما الذين يصرون على عدٍّ تركيا اليوم وارث الامبراطورية العثمانية صورة عنها بسبب اخطاء بعض الحكام والسلاطين الاتراك، فهم يكتفون بكتابة الوجه الآخر من التاريخ، متناسين ان «العداء العربي للأتراك» يقف وراءه المستفيدين من شحن وتوتير هذه العلاقات أصحاب سايكس ـ بيكو والمروجين لحملات «الطعن من الظهر»، وهدفهم الأول والأخير دخول المنطقة والبقاء فيها لأسباب استراتيجية واقتصادية لا تخفى على أحد.

فالعلاقات العربية ـ التركية لم تكن اطلاقاً شهر عسل يشهد له. كما أنها لم تكن، وخصوصاً في المراحل الأخيرة من حياة الامبراطورية العثمانية، صورة من صور التعاون والتقارب والانفتاح، لكن هذا لا يمنع من القول ان السنوات الطويلة التي امضاها العرب والاتراك في ظل الحكم العثماني مكنت هذين الشعبين من معرفة بعضهما البعض، وهذه فرصة تاريخية مهمة إذا ما كانت النيات والرغبات متجهة بصدق نحو التعاون لبناء منطقة شرق أوسطية تفيد من تجارب الماضي وأخطائه.

---

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) انظر الهن ارسيل، القومية العربية والاتراك (أنقرة، ١٩٧٣)، ص ٧٠ وما بعدها.

(١٤) محمد غونلو بول، السياسة الخارجية لتركيا ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (أنقرة، ١٩٧٣)، ص ٨٨.

أما أبرز العوامل التي أثرت والتي يمكنها أن تؤثر مستقبلاً في العلاقات العربية ـ التركية فهي يمكن حصرها ضمن أربعة عناوين رئيسية:

ـ عامل التاريخ .

ـ التفككات الداخلية.

ـ سياسة الكبار وتدخلاتهم.

ـ التسليم أمام الغرب.

١ ـ عامل التاريخ : ان الدخول العثماني إلى المنطقة العربية مع السلطان سليم والبقاء حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، هو أمر لا يعدّه العثمانيون دخولاً من أجل الهيمنة أو السيطرة أو التحكم، إذ إن العرب في نظر العثمانيين هم شعب يتميز بخصائصه الكثيرة عن بقية الشعوب التي خضعت لحكم الامبراطورية العثمانية، فهم أولاً الامتداد الديني والتاريخي للخلافة الاسلامية، وهم ثانياً الشعوب التي خاطبها القرآن مباشرة بلغتهم، فمن الطبيعي إذاً ان يكون للعرب مكانة خاصة في نظر الأتراك زادت مع الوقت ووصلت في أوجها مع السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٨) صاحب فكرة ان تتحول الامبراطورية الى امبراطورية تركية ـ عربية مشتركة[١٥].

٢ ـ التفككات الداخلية : بين العوامل التي تحكمت في مسار العلاقات العربية ـ التركية يبرز عامل الضعف والتفكك الداخلي الذي عانته الامبراطورية العثمانية وخصوصاً في سنواتها الأخيرة، كخط فاصل وحاسم في زيادة التباعد وتضارب المصالح. فالامبراطورية التي أمضت أكثر من ٣٠٠ سنة من الزمن في توسيع رقعة انتشارها ونفوذها دخلت منذ عام ١٦٩٩ في دائرة التفكك والشرذمة لأسباب يتقدمها الفساد في السلطة وخصوصاً في أعلى المناصب والمستويات؛ والحدود الواسعة للامبراطورية التي فقدت صعوبة الاتصال والمواصلات والادارة؛ وعدم قدرة الامبراطورية على مواكبة التقدم العلمي والتقني القائم في أوروبا، هذا الى جانب تحول عامل الدين من عنصر ايجابي في توحيد الشعوب وجمع كلمتها الى عنصر تباعد وانشقاق بسبب الأخطاء الفادحة التي كان يرتكبها رجال الدين والعلماء في القرآن ومسائل تطبيق التعاليم والشرائع.

وحتى نقرب الصورة أكثر نعود إلى التقرير الذي رفعه أحد الولاة في سوريا، وهو فؤاد باشا، عام ١٨٥٨ الى الأستانة ويتناول فيه العوامل والأسباب التي تؤثر سلباً في العلاقات العربية ـ التركية [١٦] والتي يوجزها كما يلي:

أ ـ رقعة الأراضي الشاسعة للامبراطورية المرفقة بتركيب معقد للادارة والتنظيم، الى جانب صعوبة الاتصال وايصال الأوامر والتعليمات الى المناطق البعيدة، الأمر الذي جعل حكام تلك المناطق او المشرفين على ادارتها يتفردون في استصدار القرارات كما يطيب لهم

(١٥) حمزة اراوغلو، تاريخ الثورة التركية (انقرة، ١٩٧٠)، ص ٣٥.

(١٦) خلوق اولمان، الأزمة السورية ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ (انقرة، ١٩٦٦)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

وزاد الهوة بالتالي بين طبقة الشعب والأوصياء على السلطة بسبب الغبن والاجحاف واحياناً كثيرة الاضطهاد الذي كان يتعرض له السكان هناك.

ب ـ ان نظام الاصلاحات الذي اطلق عام ١٨٣٩ جعل الشعوب المسلمة وغير المسلمة متساوية أمام القانون في ظل خلافة عثمانية ـ اسلامية، لكنه ميز غير المسلمين باعطائهم ـ بصورة غير مقصودة ـ صلاحيات وامتيازات جعلت المسلمين في سوريا ولبنان يعارضون هذا الاجحاف الذي لحق بهم، الأمر الذي خلق بلبلة وتمرداً وعصياناً في صفوفهم وخصوصاً بين الدروز الذين عدّوا انفسهم الهدف الأول لهذه الاصلاحات التي اثرت في موضوع مساواتهم بالمسيحيين وخصوصاً الموارنة، الأمر الذي سهل في مرحلة لاحقة تدخلات الدول الغربية لحماية هذه الفئات أو بصورة أخرى لحماية مصالحها هي في المنطقة من خلال هذه الفئات.

٣ـ تدخلات الكبار: من العوامل التي اثرت في العلاقات العربية ـ التركية أيضاً سياسة الكبار في المنطقة، وخصوصاً الدول التي عدّت نفسها معنية مباشرة بحماية مصالحها من خلال أقليات دينية افادت منها كغطاء يسهل تحركها وتدخلها ووجودها في المنطقة العربية[١٧] . ولتوضيح ذلك يكفي ان نذكر بأن روسيا وفرنسا وبريطانيا كانت في طليعة الراغبين في التوسع جنوباً، الأولى في محاولة لبسط هيمنتها على المضائق التركية، والثانية لدخول سوريا ولبنان، والثالثة لضمان طريق الهند التجاري المعروف. ومع ان محاولات هذه الدول ومساعيها قد باءت بالفشل حتى أواخر القرن التاسع عشر، وخصوصاً منها محاولات تأليب محمد علي باشا عام ١٨٣١ وفتنة ١٨٤١ في لبنان، فان هذه القوى لم تتراجع في سياسة البحث عن أية ثغرة سياسية ـ دينية اجتماعية تمكنها من دخول المنطقة والافادة من خيراتها، وهذا ما استطاعت تحقيقه بعد عام ١٩١٦.

إن القوميتين التركية والعربية نشأتا بالدرجة الأولى كرد فعل يرفض ما يجري وما يدبر ويحاك ضد هذه المنطقة ومحاولة تركيع أو سحق شعوبها ومسحهم عن الخارطة

٤ ـ التسليم أمام الغرب: وهكذا لم تستطع الامبراطورية العثمانية الصمود أمام هجمات الغرب المتواصلة، فأخذت تفقد حرباً تلو الأخرى، وموقعاً تلو الآخر، وكانت اتفاقية سايكس ـ بيكو حلقة الفصل في حياتها وآخر نقطة تحول فعلي لوجودها في المناطق العربية. لكن ما يجب التوقف عنده بجد واستغراب هو ان الامبراطورية العثمانية التي اكملت عمرها في المناطق العربية والتي خرجت منها بتحالف بعض العرب مع الغربيين نتيجة الوعود التي قطعت لهم بالاستقلال والحكم الذاتي، فان هذه الشعوب التي وقفت في وجه الحكم العثماني وجدت نفسها تلجأ الى السلاح مرة جديدة، وهي لم تنل استقلالها إلا بتقديم كوكبة من الشهداء الأبطال قاتلت في وجه الانكليز والفرنسيين الذين كانوا يعدون خطط استعمار واشغال للمناطق العربية[١٨].

مرة أخرى نرى انفسنا مجبرين على ايجاز ان مفهوم القومية في العلاقات العربية ـ

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(١٨) ارسيل، القومية العربية والأتراك، ص ٢٢، وهلال الصلح، لبنان وسوريا شراكة الاستقلال (بيروت، ١٩٩٤)، ص ٤٩ ـ ٥٩.

التـركيـة هو مفـهوم تأثر بصـورة أو بأخرى بجـملة من الأسـباب الدينيـة والسيـاسيـة والتاريخية، وبأن نقطة الانطلاق في هذا الموضوع كانت واحدة سواء بالنسبة الى العرب أو بالنسـبـة الى الأتراك، إلا أن ظروف كل طرف في حـربه من أجـل الوحدة والاسـتـقـلال والسيادة هي التي بدلت المواقف والاتجاهات وغيرتها.

فالكثيـر من البحاثة والدارسين العرب والأتراك يلتـقون على السواء أمام مجـموعة من الأسباب التي أثرت سلباً فـي مسار العلاقات العربية ـ التـركية وجعلتها عرضـة لهجمات الغرب وحملاته الهادفة الى دخول المنطقة لتفتيتها قومياً ودينياً وجغرافياً ولرسم خارطتها من جديد، خارطة تتناسب مع أهدافـه ومطامحه. أما هذه العوامل التي أشرنا إليـها فيمكن إيجازها بما يلي:

عامل الدين: يرى بعض العلمـاء ورجال الدين العـرب ان مخـاطب الاسلام بالـدرجة الأولى هم العرب انفســهم. فالقرآن نزل بلغة عربية في منطقـة عربية، والنبي هو من أصل عربي، لذلك فالخـلافة الاسلامية ينبغي ان تكون وتـظل عربية أيضاً. فعمليـة نقل الخلافة ولدت نقمة وغضباً لدى الكثير من العرب الذين رفضوا للاتراك ان يأخذوا منهم ما هم أحق به في اعتقادهم.

العامل الـقومي : امتـاز العرب بأنهم، على الرغم مـن ٤٠٠ سنة من الحكم العثـماني لبلادهم، لم يتـخلوا ولو لحظة واحدة عن عربيـتهم وعروبتهم ، لا بل ان كـبار المعنيين في موضوع القومـية العربية يرون ان الأتراك هم الذين تأقلموا في اللغة الـعربية وتأثروا بها أكثـر كثيراً ممـا امكن لهم التأثير فـيها. حتـى ان الأتراك خدموا بطريقـة مباشرة وغـير مبـاشرة مشـروع القومية فـي العالم العربي من خـلال حمايتـهم اللغة العربيـة ونشرها وتدريسها، وذلك حتى بداية تفكك الامبراطورية وتداعـيها، حيث تحول بعض رجال الحكم العثمانيين نحو الغـرب والثقافة الغربية التي لم تفلح دعوات وطلبات السلطان عـبد الحميد باقامة الدولة الاسلامية الكبرى في وقفها او منع قيام تيار فكري وسياسـي جديد في تركيا يطالب بالفصل بين القـوميتين والتركـيز على تباعدهمـا، ليكون ذلك آخر فرصـة في حياة الامبراطورية لانقاذ العلاقـات العربية ـ التركية وجمعهـا حول عامل الدين الذي لم يستطع وقف تقدم العامل القومي وتفوقه[١٩].

مسألة الخلافة: يرى بعض العلماء ورجـال الدين العرب ان العثمانيين بـنقلهم مركز الخلافة الى الآستانة خرجوا عن الشريعة والتـعاليم الاسلامية، وفي هذا المجال يستشـهد بمواقف الوهـابيين الذين عارض القـسم الأكبر منهم نقل الخلافة لأنـهم يرون انفسـهم أحق بها. وهذا الموضــوع كان في ما بعـد سبباً من اسـباب القطيعـة والخصومة ومن أسـباب تعاون بعض العرب مع الخارج لاستعادة الخلافة.

عامل الغرب: يحمل العرب الأتراك المسؤولية الكبري في أسباب توتر العلاقات بينهما لناحية التقارب والانفتاح التركي على الغـرب وحتى محاولة «تغريب» الامبراطورية حصن الاسلام المفـترض. فتحـول بعض رجال الحكم في الدولة نحو الثـقافة الغـربية وتوددهم

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٨.

الزائد إلى الغرب، على الرغم من مطالبة العديد من الشخصيات العربية الفكرية والدينية بوحدة اسلامية حقيقية، هو الذي عجّل في توتير العلاقات بين الجانبين، حتى ان بعضهم يؤكد ان الأتراك هم انفسهم كانوا أول من أدخل الغرب الى قلب الامبراطورية وبالتالي الى قلب العالم الاسلامي.

موضوع التخلف: الى جانب كل هذه الأسباب التي احصيناها يرى العرب في الأتراك سبب تخلفهم وضعفهم. وحجتهم في ذلك ان معظم السلاطين رجّح كفة الحرب والقتال الدائم مع الغرب، الأمر الذي أبقى المناطق العربية في أجواء انعكست سلباً على تطور مرافق الحياة العلمية والاقتصادية والثقافية[20].

الرد التركي : اما الأتراك فهم يرون بدورهم ان العوامل التي يشير اليها العرب كعوامل أثرت سلباً في مسار العلاقات وتطورها، هي نفسها العوامل التي دفعت الأتراك للابتعاد من العالم العربي ونقد سياسات زعمائه وتصرفاتهم. فالأتراك مثلاً يرون أن العرب على الرغم من السنوات الطويلة من العيش المشترك، هم الذين جعلوا من الاسلام اداة لخدمة أهدافهم، على عكس الأتراك الذين كانوا يرون في الدين وسيلة لتوحيد المسلمين وجمع كلمتهم. كما ان الأتراك يرون ان العرب بسبب عدم تقديم أية تنازلات لغوية ضمن المجتمع الاسلامي، الذي كان يعيش في ظل الخلافة العثمانية وجعلهم العربية فوق أية لغة أو قومية أخرى، قد عرقلوا مسألة التقارب بين الأقليات والشعوب الأخرى. إضافة الى ذلك يزيد الأتراك ان العرب هم الذين لجأوا الى الغرب في أكثر من مناسبة علنية وسرية ليفيدوا من دعمه المادي والمعنوي في مواجهة العثمانيين[21].

٥ ـ بين الماضي والحاضر

امام كل ذلك نجد انفسنا ملزمين التذكير بجملة من الأمور والمسائل، كموضوع القومية وغيرها من القضايا التي تحكمت بمسار العلاقات العربية ـ التركية، لا بل جعلتها تسلك طريقاً هو غير الطريق الذي كان من المفترض سلوكه، علّنا بذلك نتصارح ونتصالح ونصحح تاريخاً رسمه المستفيد من العداء العربي ـ التركي لنا:

١ ـ فأول ما ينبغي فعله حين تعاد كتابة التاريخ هو تصحيح صورة «الخيانة» التي وقعت عام ١٩١٥ و«عصيان» أوامر السلطان العثماني بالجهاد، فهذه المسألة في رأينا هي ليست حادثة دينية بقدر ما هي حالة سياسية فرضتها مصالح العرب آنذاك. فالسلطان والسلطة على السواء كانا يعيشان ايامهما الأخيرة ومحاولة التركيز على وصف «الخيانة» دون أخذ الواقع السياسي التاريخي الذي كان قائماً في تلك الفترة في الحسبان لا يخدم الحقيقة العلمية.

٢ ـ ان القومية التي دافع عنها اتاتورك هي القومية التي ردت أخطاء الامبراطورية

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٢١) عمر كوكشو اوغلو، السياسة العربية لتركيا (انقرة، ١٩٧٢)، ص ٣ ـ ٥.

العثمانية والدعوات الى أية عنصرية او تطرف على السواء. ومهما قيل في ان الأتاتوركيين قد أقاموا خطاً فاصلاً مع ماضيهم الاسلامي فنحن لا نوافق على هذا الادعاء لأن ما يدحضه بالدرجة الأولى هو تبنيهم ومدافعتهم عن فكرة ان الاسلام الذي ولد في منطقة عربية يدين في تطوره وقوته ووحدته الى الأتراك انفسهم.

٣ ـ ان الاتاتوركية لم تغفل ابداً دور الاسلام واهميته وموقعه في المجتمع التركي، لا بل ان كل ما فعلته هو نفس ما فعله كل مهتم بموضوع القومية حين ميز بين الدين والقومية، وهذا أيضاً ما يتبناه كبار المنظرين للفكر القومي في العالم العربي.

٤ ـ ان ما يجمع العرب والأتراك في بلائهم الواحد هو محاولة التشبه بالغرب او تقليده في مسائل لا يمكن تعميمها وتطبيقها على مجتمعاتهم، وهذا ما حدث حين خرج كلا الطرفين عن الاسباب التي دفعته إلى طرح قوميته كحاجة وضرورة توحد الكيان وتقويه، الى تبني مفاهيم وشعارات وطروحات سياسية يصدرها الغرب باتجاه العالم الثالث لتكون سلاحاً من اسلحته المعهودة في التفريق والشرذمة.

٥ ـ اللافت للنظر أيضاً ان البحاثة العرب والأتراك على السواء حين كانوا يفتشون عن أدلة وبراهين علمية يدعمون بها طروحاتهم حول «خيانة» و«عداوة» الطرف الآخر، كانوا يلجأون الى المراجع الغربية والأوروبية للاستشهاد بها. وها هم الآن يعودون ليروا وليتأكدوا ان أكثر ما استعانوا به من مراجع وادوات تاريخية أو سياسية هي كتابات مشكوك فيها، لأحداث مفتعلة أو طروحات أعدت بما يلائم الغرب ومصالحه. ففي موضوع القومية مثلاً مع ان العدو المشترك والمفترض للطرفين هو الغرب، نرى ان الأتراك والعرب على السواء بنوا هذه الفكرة على أساس من عداء أحدهما للآخر، وهذا ما تنبه له وكتب فيه العديد من الدارسين في الجهتين.

٦ ـ ان الغرب الذي نجح في الايقاع بين العرب والأتراك هو نفسه الغرب الذي دخل المنطقة وبقي فيها لسنوات طويلة بغطاء دولي وما كان ليخرج منها لولا المقاومة والمواجهة التي لقيها. كما ان الغرب الذي استغل كل فرصة للدخول الى قلب المنطقة العربية وادخال اسرائيل معه هو نفسه الغرب الذي اوجد المشكلة واسبابها وتفاقماتها، وها هو يدعي اليوم انه يعمل على حلها. كذلك فان الغرب الذي كان أساس شرذمة العلاقات العربية ـ التركية، هو نفسه الغرب الذي رسم تاريخاً صنمياً للمنطقة وفرض عليها احداثاً وشعارات، وحملها مواقف وتحاليل تاريخية وسياسية لا علاقة لها بها لا من قريب ولا من بعيد. وحين نطالب باعادة كتابة تاريخ العلاقات العربية ـ التركية، وخصوصاً في الحقبة الواقعة بين نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فإن ما نعنيه هنا هو تصحيح بعض الصور التاريخية أو نسف بعضها الآخر، التي افتعلها الغرب خدمة لأهدافه المعروفة.

٧ ـ ما يؤكد طرحنا في ان العداء العربي ـ التركي هو عداء غربي مفتعل أيضاً هو ان القومية العربية في نشأتها وتطورها لم تعايش إلا الحقبة الأخيرة من تاريخ الامبراطورية العثمانية، كذلك فان القومية التركية لم تؤثر بأي صورة سلبية في القومية العربية أو تتأثر بها، لأنها كانت في مرحلة تودع خلالها ما تبقى من سلطة لهذه الامبراطورية. فالشعوب العربية خاضت معركتها الأساسية في موضوع القومية مع الغرب وليس مع العثمانيين او

مع الأتراك، كذلك فان معركة الأتراك في النضال من أجل استقلالهم وحماية قوميتهم كانت مع الغرب أيضاً ولم تكن مع العرب.

٨ ـ ان الغرب حين فشل في محاولاته الهادفة إلى تصفية حركات المقاومة والتحرر في العالم العربي وفي تركيا، لجأ الى لعبته الأخرى بافتعال الحدود المتداخلة بين الدول في عملية تقسيم أو رسم ما اجبر في التخلي عنه، وذلك حتى تبقى هذه المنطقة فتيل بارود قابل للتفجير، مرة كحرب أهلية ومرة أخرى كحرب دينية وثالثة سياسية أو عقائدية وهكذا.

٩ ـ لكننا مع ذلك نرى ان ما يطرح من افكار ومشاريع حول نظام عالمي او شرق أوسطي جديد، هو نظام لا مكان للقوميات فيه على ما يبدو، إذ ان هناك ما يمكن تسميته المشروع الاقتصادي أو السياسي الذي يعمل لتكون ادواته العربي والتركي والإيراني والاسرائيلي على السواء، وهو مشروع لا يمكن القوميات ان تلحق به وهي في حالتها الراهنة.

١٠ ـ فالقومية مقبولة وصائبة إذا ما كانت:

ـ ستمثل وحدة بين أفراد الكيان لحماية استقلالهم وحريتهم تجاه الآخرين.

ـ وسيلة لحماية القواسم المشتركة الجامعة لأفراد هذا الكيان في لغتهم وثقافتهم وتاريخهم وحسهم.

ـ ستجعل من وحدة أفراد الكيان وتماسكهم سبباً في تقدم هذا الكيان ونموه ومساهمته في بناء الكيانات الأخرى.

ـ ستوفر لأفراد الكيان والكيانات الأخرى السلام والأمن والتعايش والتعاون.

والقومية يمكن المدافعة عنها إذا ما كان هدفها ايجاد نوع من التقارب والتعاون واللحمة بين شعب يتكلم لغة واحدة ويعيش تاريخاً مشتركاً وله ثقافته الواحدة، ويعمل لبناء النظام السياسي المتوازن والعادل بين افراده والذي لا يحمل أي عداء لأحد أو يتبنى سياسة تحريضية انتقامية مهيمنة. أما إذا كانت قومية نشأت أساساً على بناء عرقي أو لوني يسعى لتثبيت فوقيته على المجتمعات الأخرى، فهي ستتحول الى قومية فاشية أو دكتاتورية لن تستطيع البقاء والتعايش مع نفسها أولاً ومع الكيانات الأخرى ثانياً ◇

مسعود ضاهر (*)

الدولة العربية الحديثة والمسألة القومية

تناول عدد كبير من الباحثين، العرب وغير العرب، موضوع نشأة الدولة الحديثة وتطورها في الوطن العربي بكثير من الدقة والتوثيق الجيد، وتوصل بعضهم إلى استنتاجات مهمة ساهمت في تعميق البحث حول هذه المسألة. لذلك لن نتطرق، في هذه الصفحات، إلى القضايا التي أشبعت درساً، ومنها نظرية العصبية عند ابن خلدون ودورها في ولادة وتطور الدولة العربية الحديثة، والنظريات الغربية عن الدولة الحديثة، ومشكلات الشرعية، ودولة القانون والمؤسسات، والاعتراف الدولي أو الحدود المعترف بها دولياً، والرموز الضرورية لتمايز الدول بعضها عن البعض الآخر، كالنشيد الوطني، والنقد الوطني، والشعار الوطني، وتأشيرات الدخول إلى أراضيها... وغيرها.

إن الدولة الخاصة في المشرق العربي لم تولد كدولة لذاتها وبذاتها بل نشأت وتطورت في إطار المشروع الاستعماري الذي فرضته بريطانيا وفرنسا على هذه المنطقة

وقد سبق لنا أن عالجنا بعض مشكلات ولادة وتطور الدولة الحديثة في المشرق العربي بخاصة، وفي الوطن العربي بعامة، في أكثر من كتاب وبحث علمي موثق. هذا الموروث البحثي ساعدنا على توجيه هذه الدراسة للإجابة عن سؤال منهجي واسع تتفرع منه أسئلة أخرى. والسؤال المنهجي أو المسألة المحورية يمكن صوغها على الشكل التالي:

ما هي العوامل التي حددت شكل العلاقة بين الدولة الحديثة والمسألة القومية في المشرق العربي المعاصر؟ وتتفرع من هذا السؤال أسئلة منهجية لا حصر لها، منها: ما هو الموروث التاريخي لهذه الدولة؟ وما هي ركائز المسألة القومية لحظة ولادتها؟ وما هو موقع العصبية الخلدونية في الفكر السياسي لهذه الدولة؟ ولماذا رفض الفكر القومي العربي الدولة الحديثة ونعتها بالقطرية من جهة، وبأنها صيغة الاستعمار في المشرق العربي من جهة ثانية؟ مع الإشارة إلى أن الفكر السياسي القومي في المغرب العربي رفض هذه النعوت وأصر على تسمية الدولة الحديثة هناك بالدولة الوطنية.

(*) أستاذ جامعي ومؤرخ لبناني.

هذه الأسئلة وغيرها ستكون المحور الأساسي لهذا البحث الذي أردناه مكثفاً جداً، ويتجاوز كل التفاصيل والاحصائيات والتواريخ ما دام المشرق العربي يحتل مساحة جغرافية واسعة بين مصر والجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين وتركيا والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. وقد تكوّن بعد الحرب العالمية الأولى من أربع دول كانت تحت الانتداب ثم استقلت لاحقاً وهي: سوريا ولبنان والعراق والأردن. أما فلسطين فشهدت ولادة دولة إسرائيل على أراضيها، وأخيراً مشروع الدولة الوطنية الفلسطينية الذي بدأ في قطاع غزة وأريحا.

١ ـ من الولاية أو المتصرفية إلى الدولة الحديثة

لسنا بحاجة إلى التذكير أن المشرق العربي خضع للسلطنة العثمانية قرابة أربعة قرون (١٥١٦ ـ ١٩١٨). وكان التنظيم العثماني يعتمد صيغة الولاية أو الإيالة أو السنجق أو المتصرفية. ومنها على سبيل المثال، ولايات بيروت ودمشق وحلب وبغداد والموصل، وسنجق دير الزور، ومتصرفيتا جبل لبنان والقدس. وعلى الرغم من وجود سلطة مركزية واحدة في الآستانة فإن المشرق العربي في مطالع القرن العشرين كان يعيش حالة من تعددية السلطات المحلية في جميع أرجائه. وكان بعض قادة الفكر السياسي العربي آنذاك يجهد لصوغ مشروع توحيدي مع الأتراك يبقي على السلطنة لكنه يعمل على إقتسام السلطة فيها بين العرب والأتراك في دولة اتحادية قاعدتها اللامركزية الإدارية والسياسية. في حين انصرف البعض الآخر إلى صوغ مشاريع دول حديثة استناداً إلى الموروث السلطوي لكل منطقة من مناطق المشرق العربي، وذلك بالارتباط بالمشاريع الأوروبية التي كانت ترسم لتفكيك السلطنة العثمانية واقتسام ولاياتها.

أخطر ما يواجه العرب في هذه المرحلة أن المشروع الصهيوني، المدعوم أميركياً وعالمياً، يخوض معركة السلام في ظل تفكك النظام القومي العربي وهزال الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية

في هذا المجال، لا بد من تسليط الضوء على الموروث الخلدوني، وتحديداً البحث في عصبية الدولة الحديثة لحظة إنشائها. فقد صاغت فرنسا مشاريع الدويلات التي خضعت لانتدابها على أساس العصبية الطائفية التي وجدت رموزها عبر خمس دويلات: دمشق، حلب، بلاد العلويين، جبل الدروز، ولبنان. في حين بنت بريطانيا الدول الخاضعة لانتدابها على أساس الموروث القبلي في الأردن ومختلف أنحاء الجزيرة العربية والعراق. وما لبثت الدولتان المنتدبتان أن واجهتا صعوبة في التعاطي مع المراكز التاريخية للدولة العربية، وتحديداً دمشق وبغداد اللتين أصرتا على استقطاب السلطات المحلية أو الدويلات الفرعية باتجاه المركز. فإرث الدولة المركزية في هذه المنطقة قديم جداً ويعود إلى عصور الفراعنة وحضارات بلاد ما بين النهرين. فنجحت بغداد مجدداً في توحيد الأغلبية الساحقة من أراضي بلاد ما بين النهرين. كما نجحت دمشق في توحيد أجزاء واسعة من بلاد الشام، باستثناء مناطق التمدد المحتملة للمشروع الصهيوني، وإعطاء خصوصية لدولة لبنان الكبير التي تمسكت بها سلطات الانتداب الفرنسي بقوة في مفاوضاتها مع القادة السوريين حتى نهاية مرحلة الانتداب

برز الارث الخلدوني واضح المعالم في الفكر السياسي للدولة الحديثة في المشرق العربي. فالعصبية الخلدونية في مجال بناء الدولة تنقسم إلى قسمين: عصبية لبناء دولة فرعية، وعصبية لبناء دولة كلية. وقد استخدم لذلك مصطلح الدولة العباسية مثلاً للإشارة إلى الدولة الكلية ومصطلحات الدولة البويهية، أو السلجوقية، أو الأيوبية... للإشارة إلى الدولة الفرعية. وسُمّيَ عصر الدويلات للإشارة إلى تفسخ الهرم السياسي في الدولة الكلية. وكثيراً ما استخدم ابن خلدون مصطلح الدولة الفرعية للإشارة إلى عصر معين: كدولة معاوية، أو دولة يزيد، أو دولة المأمون... في المقابل، كثيراً ما استخدم مصطلح الدولة الكلية للإشارة إلى عصبية عرقية كقوله: دولة العرب، ودولة الفرس، ودولة الأتراك، ودولة الروم وغيرها.

ومن نافلة القول إن عدداً كبيراً من الباحثين قد تناول موضوع العصبية الخلدونية في بناء الدولة. لكن اللافت للنظر أنهم لم يولوا الاهتمام الكافي لإظهار هذين النوعين من العصبية، الخاصة والكلية، لدى تحليل نشأة الدولة الحديثة وتطورها في المشرق العربي والجزيرة العربية بكامل مناطقها.

فالعصبية الخاصة ذات صلة وثيقة بموروث البداوة من جهة، أو موروث الطوائف أو المذاهب من جهة ثانية. وهي تكون شديدة القوة في مناطق السكن المختلط بين الطوائف والمذاهب، أو القبائل المتناحرة على مصادر المياه والكلأ.

لكن مناطق سكن كل طائفة أو قبيلة غير كافية لبناء دولة خاصة، نظراً إلى وجود أبناء هذه الطائفة أو القبيلة في أكثر من مكان جغرافي واحد، بحيث يصعب اقتلاعهم من مناطق سكنهم لنقلهم إلى مناطق أخرى بهدف تحقيق الإنسجام الطائفي أو المذهبي كما فعل غلاة الفكر الطائفي في الحرب الأهلية اللبنانية. فالدولة الخاصة، في هذه الحالة، جزء لا يتجزأ من الدولة الكلية ولا تستطيع أن تنفصل عنها، نظراً إلى تداخل السكان والمصالح الاقتصادية والروابط التاريخية واللغوية والثقافية وغيرها.

وفي حين وجد الفكر الأوروبي حلاً لهذه المعضلة باعتماد صيغ الدولة الفدرالية أو الكونفدرالية ومختلف صيغ اللامركزية الإدارية، فإن الفكر السياسي العربي في تلك المرحلة من بناء الدولة الحديثة كان أسير مقولات الدولة الكلية التي تحمي الجماعة من مخاطر مشاريع التقسيم والتجزئة الغربية من جهة، ومن مخاطر المشروع الصهيوني الذي أعلن بوضوح عزمه على إقامة إسرائيل الكبرى بين النيل والفرات، من جهة أخرى. وذلك يتطلب وقفة قصيرة لتحليل جذور التناقض بين الدولة الخاصة والدولة الكلية في المشرق العربي الحديث.

٢ ـ في جذور التناقض بين الدولة القطرية والدولة القومية في المشرق العربي المعاصر

نشير، بداية، إلى أن الدولة الخاصة ـ أي دولة القبيلة أو الطائفة ـ في المشرق العربي لم تولد كدولة لذاتها وبذاتها بل نشأت وتطورت في إطار المشروع

الاستعماري الذي فرضته بريطانيا وفرنسا على هذه المنطقة باسم الانتداب المعترف به من عصبة الأمم. ذلك أن نتائج إستشارات لجنة كينغ - كراين وضعت في أدراج العصبة ولم يؤخذ فيها. كما أن تناقض المصالح بين فرنسا وبريطانيا ساهم في إعادة رسم حدود المشرق العربي على أسس جديدة تختلف جذرياً عن إتفاقات سايكس - بيكو، وذلك خدمة للمشروع الصهيوني الذي أعلن رسمياً على لسان بلفور. إضافة إلى أن الوثائق التاريخية لهذه المرحلة، المحلية منها والدولية على حد سواء، تؤكد أن زعماء الطوائف والقبائل في المشرق العربي كانوا غير راضين عن حدود الدول الحديثة في المشرق العربي. فقد وسعت فرنسا حدود دولة لبنان الكبير أكثر مما نادى به زعماء الموارنة. كما أن بريطانيا وسعت حدود الأردن على حساب أراضي السعودية، فضمت إلى الأردن معان وصولاً إلى العقبة. وتلاعبت فرنسا بحدود سوريا في منطقتي الاسكندرون والجزيرة السورية العليا. ورفض زعماء الطوائف في جبل الدروز وحلب وبلاد العلويين ودمشق ولادة الدويلات الخاصة على أراضيهم وتمسكوا بشعار الدولة الكلية التي تشمل كل بلاد الشام التي تضم كامل أراضي سوريا والعراق والأردن وفلسطين، مع الاستعداد لإعطاء بعض الخصوصية لجبل لبنان فقط بعد ضم كل الأراضي اللبنانية الأخرى خارجه إلى الاتحاد السوري. بعبارة موجزة، مثل الوضع الجديد نموذجاً واضح الدلالة لنظرية ابن خلدون في عصبية الدولة الخاصة وعصبية الدولة الكلية. ونشأ عن ذلك صراع حاد بين اتجاهين سياسيين متناقضين:

الأول: قوامه عصبيات طائفية ومذهبية وقبلية تريد أن تبني لنفسها سلطات محلية أو دويلات خاصة، مرتبطة بالدولة الكلية أو معزولة عنها. وكانت هذه العصبيات تلقى التشجيع الكامل من سلطات الانتدابين الفرنسي والبريطاني على قاعدة سياسة «فرق تسد». وقد ساهمت جيوش الانتداب الكثيرة العدد في تعزيز إتجاه العصبيات هذا وترسيخه على الأرض. تكفي الإشارة إلى أن بريطانيا كانت تمول قرابة ستين ألف رجل في المشرق العربي عام ١٩١٨. وخلال السنوات ١٩٢٠ -١٩٢٥ قارب الوجود العسكري الفرنسي والقوى المحلية المرتبطة بالفرنسيين الرقم عينه في مناطق الانتداب الفرنسي لقمع الثورات الوطنية وحركات العصيان وحرب العصابات فيها.

الثاني: قوامه اتجاهات سياسية وحدوية تطالب ببناء دولة كلية تحفظ للعرب وحدتهم القومية وتجبر الفرنسيين والانكليز على الخروج من المشرق العربي تاركين لشعوبه حق تقرير مصيرهم بأنفسهم على قاعدة المبادىء التي نادى بها الرئيس الأميركي ويلسون. وطبيعي أن يكون الشعار الأساسي لهذه الاتجاهات: «أمة عربية واحدة بحاجة إلى دولة مركزية واحدة هي دولة الوحدة». لذلك اقترن شعار توحيد الأمة العربية في وجه المشاريع الاستعمارية بشعار الدولة القومية أو الكلية الواحدة الذي غدا المطلب القومي الأساسي في المرحلة التي امتدت من مطلع العشرينات إلى أواخر الستينات من القرن العشرين. ومنه تفرعت شعارات تطبيقية أبرزها شعار: «الاقليم - القاعدة» الذي نادى به المفكر القومي نديم البيطار.

ومع أن الواقع القطري كان يزداد رسوخاً في المرحلة المشار إليها، فإن نظرة القوميين العرب إلى الدول القطرية العربية التي نشأت حديثاً لم يتبدل جذرياً حتى

أواسط القرن العشرين. فهي، في نظرهم، دولة مصطنعة أو صنيعة الاستعمار، وبالتالي، لا تستقيم مسيرة الوحدة العربية إلا بالقضاء على هذه «الكيانات المصطنعة». وغالباً ما استخدموا مصطلح «الكيان» أو «القطر» وليس مصطلح الدولة في محاولة للتقليل من أهميتها والتشديد على ضرورة إزالتها حتى تتحقق الوحدة القومية المنشودة. ومن الواضح جداً أن مصطلح «القطر» بات واسع الاستخدام في الأدبيات السياسية لبعض أطراف الحركة القومية العربية، وبصورة خاصة لدى حزب البعث العربي الاشتراكي عبر مختلف اتجاهاته ومنظّريه الايديولوجيين. وقد تمسك القوميون العرب بمقولة إن الأمة التي كانت واحدة عبر التاريخ الطويل تبقى أمة واحدة على الرغم من تعدد دولها القطرية الحديثة. ورأوا أن جامعة الدول العربية ليست مدخلاً كافياً لإنجاز الوحدة القومية المنشودة ما دام دستورها وآليات عملها تشدد على استقلالية كل قطر فيها وتمنع اتخاذ أي إجراء ما لم يقترن بإجماع الأعضاء.

ومن نافلة القول إن المسألة القومية أدت الدور الأساسي في توتر علاقة الدول العربية الحديثة بعضها بالبعض الآخر. وشهدت المرحلة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الحقبة الناصرية تكتلات سياسية عربية لمواجهة تكتلات سياسية عربية مقابلة، إلى درجة أن أحد الباحثين العرب، أحمد يوسف أحمد، وضع كتاباً كاملاً في الصراعات العربية ـ العربية[1] إبان المرحلة ١٩٤٥ ـ ١٩٨١.

٣ ـ أشكال الرفض القومي للدولة القطرية

إذا كان من الصعب جداً إبراز أوجه التناقض الكثيرة بين الواقع القطري الذي جسدته الدولة العربية الحديثة، وبين الحلم القومي العربي ببناء الدولة الكلية أو دولة الوحدة العربية، فإنه بالإمكان ـ في حدود هذه المقالة ـ تحديد السمات الأساسية لمقولات التناقض على الوجه التالي:

أ ـ إن القومية العربية هي الشخصية الشمولية للعرب، على اختلاف أقطارهم ودرجة تطورهم، وهي المعبر الصادق عن روح الأمة العربية التي لن تستطيع استعادة دورها التاريخي إلا بإنجاز دولة الوحدة. لذلك رأى القوميون أن الدولة القطرية مرحلة عابرة في تاريخ هذه الأمة وأصروا على حتمية زوالها مهما طال الزمن. وكثيراً ما قابلوا بين الدول القطرية الحديثة وعصر الدويلات في العصور الاسلامية المتعاقبة وخرجوا باستنتاجات سلبية كقولهم إنها هدمت ركائز دولة الوحدة التي تجسدت في الخلافة العباسية المركزية. لكنهم تناسوا أن الدولة الأيوبية، على سبيل المثال، هي التي طردت الصليبيين من المشرق العربي، وأن عدداً من أمراء الثغور، كسيف الدولة الحمداني على سبيل المثال، أدى دوراً مميزاً في حماية الأمة ودرء الأخطار عنها. بعبارة موجزة، كان موقف القوميين العرب من الدولة القطرية إنفعالياً في الغالب، ولم

(١) أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية ـ العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

ينظر إلى الايجابيات والسلبيات التي رافقت ولادة وتطور هذه الدولة وسبل الإفادة منها، وصولاً إلى دولة الوحدة القومية على أسس عصرية وعقلانية قاعدتها وحدة المصير والمصالح والأهداف المستقبلية وليس فقط وحدة التاريخ واللغة والدين، على الرغم من أهمية هذه العوامل التوحيدية.

ب ـ بالغ القوميون العرب في نشر مقولات ترى أن الوحدة العربية كانت متوافرة على الدوام طوال مراحل التاريخ العربي الاسلامي. ورأوا أن روابط الوجود القومي العربي بقيت فاعلة في جميع أرجاء الوطن العربي على الرغم من تبدل هوية الحكام بين عرب وفرس وأتراك وأكراد ومماليك وأرناؤوط وغيرهم. ورأوا أيضاً أن الأقوام التي سكنت بين العرب قد استعربت، جزئياً أو كلياً، وأن المشاريع التي قام بها بعض الولاة غير العرب كانت مشاريع عربية لأن قاعدتها أرض عربية، وسندها جيش عربي، ومواردها من إنتاج الفلاحين والحرفيين والتجار العرب، وأن نجاحها كان سيوظف لمصلحة العرب. وهم يقدمون تجربة محمد علي في مصر كنموذج على مصداقية هذه المقولة. لقد تسنى لنا القيام بدراسة معمقة للمقابلة بين تجربتي التحديث في مصر واليابان في القرن التاسع عشر. وتبين لنا أن الفكر القومي العربي في تلك التجربة لم يكن متجذراً بما فيه الكفاية. حتى إن خلفاء محمد علي ساروا في منحى معاكس تماماً لما قام به مؤسس الدولة الحديثة في مصر، وفرضوا حظراً قاسياً على الضباط العرب في الجيش المصري إلى درجة حرمانهم الرتب العليا. وضربوا أسس الحماية الاقتصادية التي فرضها محمد علي لحماية الاقتصاد المصري الحديث النشأة. كما أن الفلاح المصري دفع غالياً ثمن التجربة دون أن يفيد من نتائجها بعدما تحولت إلى رأسمالية دولة احتكارية في عهد محمد علي وإلى رأسمالية دولة تابعة في عهد خلفائه من بعده وفي ظل حكم الاحتلال البريطاني لمصر. يضاف إلى ذلك أن الانكليز استخدموا الجيش المصري لاخماد حركة أحمد عرابي من جهة، واستخدموه لإحتلال السودان بأساليب دموية تركت جرحاً عميقاً في العلاقات المصرية ـ السودانية، من جهة ثانية.

لقد كان موقف القوميين العرب من الدولة القطرية انفعالياً في الغالب ولم ينظر إلى السلبيات والإيجابيات التي رافقت ولادة وتطور هذه الدولة وسبل الافادة منها وصولاً إلى دولة الوحدة القومية

يتضح من ذلك أن الروابط القومية لم تكن عامل توحيد على الدوام في التاريخ العربي حتى في أرقى التجارب التوحيدية التي قام بها محمد علي. ولسنا بحاجة إلى التذكير أن السياسة المصرية في بلاد الشام قد انتهت بالفشل إبان تلك المرحلة، كما فشلت حروب محمد علي في بلاد اليونان أو في الجزيرة العربية، وفي محاولته السيطرة على السلطنة العثمانية وإحتلال عاصمتها. ومثلت تلك الحروب فرصة نادرة التقطتها الدول الاستعمارية الأوروبية لإحكام سيطرتها على مصر والسلطنة العثمانية معاً. والسبب في ذلك أن التوحيد القسري لا يعطي بالضرورة نتائج ايجابية. لكن القوميين العرب تمسكوا بشعار «الاقليم ـ القاعدة» الذي يحقق الوحدة الإندماجية على طريقة بسمارك في بروسيا، على الرغم من الاختلاف الجذري في الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين التجربتين. ونتج من ذلك أن شعار التوحيد

القسري أو الوحدة الإندماجية أوصل العرب إلى حروب عربية ـ عربية متكررة أفادت منها اسرائيل وحلفاؤها بالدرجة الأولى.

ج ـ روّج القوميون العرب لشعار يستند إلى مقولة علمية: «إن الاستعمار ينظر إلى الأمة العربية كوحدة لا تتجزأ». وهذه المقولة صحيحة على الصعيد النظري. فاسرائيل، على سبيل المثال، تحسب أية طائرة أو دبابة تدخل الوطن العربي وكأنها موجهة ضدها، وتقيم توازنها الإستراتيجي على هذا الأساس. لكن مصداقية هذه المقولة من وجهة نظر القوى الخارجية لا تبرر الترويج لها على الصعيد الداخلي العربي. فالواقع القطري الذي عاشه العرب وما زالوا يعيشونه يؤكد أن الأمة العربية ليست غير موحدة فقط بل هي شديدة الانقسام. يكفي التذكير بالقيود الهائلة التي تفرضها كل دولة عربية على رعايا الدول العربية الأخرى، والسلع الواردة منها، وحركة التجارة أو السياحة معها، وحركة التبادل الثقافي والفني بين الجامعات العربية وغيرها.

ولسنا بحاجة إلى التذكير أن دخول أي مواطن غير عربي إلى معظم الدول العربية أسهل بما لا يقاس من دخول المواطن العربي إليها. وتبين مؤخراً أن بعض الدول العربية بات على استعداد للتعاون المباشر مع اسرائيل في مختلف المجالات أكثر من تعاونه مع الدول العربية المجاورة له.

يضاف إلى ذلك أن الدول النفطية ذات الثروات الهائلة تنظر بارتياب شديد إلى المواطنين العرب على أراضيها، وتمنع عنهم جنسيتها على الرغم من مرور عشرات السنين على وجودهم فيها، وتفرض نظام الكفالة على العاملين لديها وغير ذلك من المضايقات. ويرى البعض أن تلك السياسة القطرية الضيقة كانت رداً مباشراً على الشعار القومي الشهير: «نفط العرب للعرب». فبالغ أصحاب القرار السياسي في دول النفط في استبعاد إخوانهم العرب في وقت أفادت الدول الرأسمالية الكبرى منه إلى الحدود القصوى وتواطأ بعضهم ضد الثورة القومية العربية، في المرحلة الناصرية بصورة خاصة، إلى درجة دفعت محمد حسنين هيكل إلى إطلاق مقولته المعروفة: «الثروة أجهضت الثورة».

د ـ رأى القوميون العرب أن الثروات القومية هي ملك كل العرب. وأن لديهم طاقات بشرية وموارد مائية ونفطية ومعدنية، وإمكانات زراعية، ومصادر متعددة للطاقة، وإمكانات استثمار لا حصر لها، وموارد مالية هائلة. لذلك روجوا لمقولات متعددة منها: «إن العرب تجمعهم مصلحة إقتصادية واحدة لا تتحقق إلا بدولة مركزية واحدة»؛ و«إن الدول القطرية ستقضي على هذه الثروات القومية في تجارب تنموية فاشلة منذ البداية»؛ و«إن السياسات القطرية لا يمكن أن تحقق للعرب الإكتفاء الذاتي حتى في الدول الأكثر غنى» وغيرها. لقد نظر القوميون العرب إلى الدولة القطرية نظرة سلبية منذ البداية وعدّوها عامل تبديد للثروات القومية.

وكانت الحصيلة العامة أن دعاة القومية العربية لم يجدوا سمة إيجابية واحدة في ولادة الدولة القطرية الحديثة وتطورها في الوطن العربي في مختلف أقطاره. وسرعان ما برز تيار قومي عربي في المغرب يرفض هذه النظرة وينعت القائلين بها

بأصحاب الدعوات الطوباوية والقوموية. وركزوا في أبحاثهم على أن الدولة القطرية في المغرب العربي ليست صنيعة الاستعمار بل وليدة اتجاهات وطنية وقومية عربية وإسلامية ناضلت ضد الاستعمار الأوروبي ودفعت ملايين الشهداء لتحرير الجزائر. نتيجة ذلك ظهرت دعوات قومية عربية في المشرق العربي تدعو إلى إعادة النظر جذرياً في المقولات القومية السابقة. وفي الوقت عينه ظهرت دعوات قومية في الخليج والجزيرة العربية تؤكد مقولة محمد الرميحي: «الخليج ليس نفطاً فقط»، للدلالة على النضالات الوطنية والقومية التي خاضها العرب في اليمن وعمان وظفار وفي مختلف أرجاء الجزيرة دفاعاً عن الاستقلال والسيادة الوطنية.

ومع تراجع التشنج القوموي السابق في النظرة إلى ولادة الدولة القطرية وتطورها في الوطن العربي أصبح بالإمكان مراجعة تلك المقولات أيضاً حول آفاق تطور هذه الدولة ومستقبلها في المشرق العربي. فالدولة العراقية أو الدولة السورية ليستا صنيعتي الاستعمار بل دفعتا غالياً ثمن نضالات الشعبين السوري والعراقي ضد الفرنسيين والانكليز. كما أن نضالات شعب فلسطين طوال مرحلة الانتداب البريطاني ونضالات شعب لبنان ضد إدارة الانتداب الفرنسي لا يمكن أن يستخفّ بها. وإذا كان من السهل القول إن إدارة الانتدابين البريطاني والفرنسي أدتا دوراً بارزاً في رسم حدود دول المشرق العربي فمن غير المقبول به القول إن إرادة هذين الانتدابين قد نجحت في تحقيق ما خططت له من مشاريع استعمارية نجاحاً كاملاً. فقد فشلت الدويلات السورية في الاستمرارية ونجحت إرادة الشعب السوري في فرض الوحدة والدستور الوطني. كذلك نجحت إرادة الشعب اللبناني في نيل الاستقلال السياسي وإجلاء الفرنسيين عن لبنان بعد انتخابات برلمانية جاءت لغير مصلحة الانتداب. كذلك نجح العراق في نيل استقلاله وفي دخول عصبة الأمم كدولة مستقلة وذات سيادة منذ مطالع الثلاثينات. أما الأردن فحقق استقلاله السياسي بدعم من بريطانيا التي نجحت في فرض إسرائيل على أرض فلسطين وما زالت مشكلتها متفجرة حتى الآن.

٤ ـ تفجر الداخل القطري بعد فشل الأطروحات القومية التوحيدية

لا شك في أن صعود المد القومي العربي إبان المرحلة الناصرية دفع بالاتجاهات القطرية إلى اعتماد أسلوب المسايرة وعدم الجهر بأهمية الدولة القطرية إلا في حدود ضيقة جداً. وبعد هزيمة ١٩٦٧ وما تلاها من انتصار محدود عام ١٩٧٣ ثم توظيفه للتصالح المصري ـ الاسرائيلي على قاعدة كامب ـ دايفيد فقد التضامن القومي العربي الكثير من أوراقه ونشطت الاتجاهات الإقليمية العربية ومختلف الحركات الطائفية والعرقية والمذهبية. وظهرت في أوروبا وأميركا دعوات تقول بموت القومية العربية بعد فشل كل المقولات التي نادت بها. ثم جاءت حرب الخليج بين العراق والكويت، فأسفرت عن وجود عسكري أميركي كثيف في الخليج العربي، وعن إطلاق مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل تحت الرعاية الأميركية، إلى جانب رعاية روسية شكلية ناجمة عن ضعف روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فشهدت التسعينات من هذا

القرن نشاطاً مضاداً لكل الحركات الاقليمية والقطرية والعرقية والقومية والقبلية في الوطن العربي. وهي تنذر، في حال استمرارها، بتجزئة التجزئة القائمة الآن في الدول القطرية العربية وإعادة رسم الحدود في المنطقة، وبخاصة في المشرق العربي، على أسس تتلاءم مع المصالح الأميركية ـ الاسرائيلية بالدرجة الأولى. نكتفي هنا بالإشارة فقط إلى أبرز المخاطر المستجدة في هذا المجال:

أ ـ تفجر المسألة الطائفية في لبنان إلى حدودها القصوى، وصولاً إلى تهديم الدولة اللبنانية وتغييبها لأكثر من خمسة عشر عاماً خضع اللبنانيون فيها لحكم الميليشيات الطائفية والمذهبية والحزبية. ومع أن لبنان استعاد وحدة دولته إلا أن أجزاء واسعة من أراضيه ما زالت تخضع للاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٧٨ وهي تقدر بأكثر من ١٠ في المئة من المساحة الكلية للبنان.

ب ـ تفجر المسألة السودانية مجدداً في الجنوب. واللافت للنظر أنه على الرغم من الانتصارات العسكرية التي حققتها الحكومة المركزية فهي تبدي الاستعداد للاعتراف بانفصال بعض أقاليم جنوب السودان عن الدولة المركزية أو ضمن اتحاد كونفدرالي معها. ومن الصعب ان يتجاهل القوميون العرب مجدداً هذه المسألة بعدما عجزوا عن إيجاد الحلول الديمقراطية الملائمة لها.

ج ـ تفجر المسألة الكردية بصورة عنيفة ومنظمة ضمن استراتيجية ثابتة يبدو أنها تلقى الدعم الخارجي لايجاد دولة كردية ما بين تركيا وايران والعراق وسوريا. وقد مثلت الأراضي العراقية منطلق الحكم الذاتي للمسألة الكردية بعد إضعاف العراق وتدمير جيشه في حرب الخليج. ولم يعد بمقدور القوميين العرب تجاهل المسألة الكردية كما فعلوا في السابق، الأمر الذي يمثل عاملاً إضافياً لإضعاف المقولات الإندماجية القومية السابقة.

د ـ تفجر المسألة الأمازيغية في مختلف أرجاء المغرب العربي. ومن المعروف جيداً أن القوميين العرب رفضوا سابقاً كل أشكال الاعتراف، ولو الشكلي، بوجود مسألة أمازيغية. في حين أن دول المغرب العربي الآن تبدي استعداداً ملحوظاً للاعتراف بهذه المسألة وبضرورة اعتماد اللغة الأمازيغية لغة رسمية ثانية في مدارس دول المغرب. ولم يعد بمقدور القوميين العرب تجاهل هذه المسألة في المستقبل.

هـ ـ تفجر مسألة الأقباط في مصر بصورة مقلقة مقرونة بتزايد حدة الصدامات الدموية بين الأصولية الاسلامية وبعض الاتجاهات السياسية المتطرفة بين الأقباط. وما زالت القيادات الحكيمة تظهر مرونة بالغة في التعاطي مع هذه المسألة وتعتمد في حلها على ضرورة تقوية الدولة المركزية المصرية التي تحمي المسلمين والأقباط معاً من كل أشكال التطرف. لكن تفجر هذه المسألة يطرح مستقبل الديمقراطية في مصر وأثرها في تطوير النظام السياسي المصري لبناء دولة مركزية عصرية قوية وعادلة.

و ـ تفجر المسألة اليمنية في حرب أهلية بعد دمج الدولتين السابقتين في اليمن

بدولة مركزية واحدة. وعلى الرغم من انتصار إرادة الوحدة في اليمن فإن مخاطر اندلاع حروب قبلية في هذا البلد ما زالت قائمة، وبخاصة في ظروف إقليمية ملائمة، لأن الدول المحيطة باليمن تعمل على عدم استقرار هذه الدولة حتى لا تتحول إلى قوة إقليمية قوية تهدد الدول النفطية المجاورة. هذا إضافة إلى اكتشاف حقول نفط غنية في مناطق متنازع عليها بين اليمن وجيرانها، وهي تمثل ذريعة للتدخل الأجنبي الكثيف في تلك المنطقة لمصلحة شركات النفط والاحتكارات العالمية.

غني عن التوكيد أن هنالك الكثير من المشكلات الحادة التي تعصف بالداخل الهش في معظم الدول القطرية العربية، ولا سيما تلك التي تضم تيارات أصولية - إسلامية مسلحة. وليس لدى قادة هذه الدول سوى الحلول القمعية والسجون وقمع الحريات والتضييق على الناس، وكلها تدابير تقود إلى مزيد من التأزم الداخلي في ظل الأزمات الإقتصادية الحادة التي تعيشها هذه الدول.

لكن أخطر ما يواجه العرب في هذه المرحلة أن المشروع الصهيوني، المدعوم أميركياً وعالمياً، يخوض معركة السلام في ظل تفكك النظام القومي العربي وهزال الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية. يضاف إلى ذلك أن جميع الإتحادات أو التكتلات الإقليمية العربية هي شبه مشلولة وتكتفي بإصدار بعض البيانات الموسمية الخجولة.

تجدر الإشارة إلى أن الحروب الأهلية في اليمن ولبنان وجنوب السودان، وحرب الخليج التي اندلعت بعد احتلال العراق للكويت، أوجدت مرارة عميقة في نفوس السكان المحليين من سياسة بعض الحكام العرب التي هددت وما زالت تهدد بإشعال حروب أهلية في كل قطر عربي. وقد أضعفت حرب الخليج القدرات الاقتصادية والمالية لدول النفط التي كانت غنية، فباتت تبحث عن قروض مالية في الخارج عاجزة عن الوفاء بالوعود لمساعدة الدول العربية المتضررة.

وهنالك دراسات ميدانية كثيرة تناولت آراء السكان في الخليج العربي بعد حرب الخليج، وكلها يؤكد حدة ارتفاع وتيرة العداء للرعايا العرب، وبخاصة من الذين أدوا دوراً سلبياً في الكويت إلى جانب القوات العراقية. ونتج من ذلك زيادة ملحوظة في عدد العمالة الآسيوية في جميع دول الخليج، الأمر الذي يهدد بانفجار هذه المسألة بحدة في السنوات المقبلة. ومن الصعب على القوميين العرب أن يتجاهلوا أبعاد هذه المسألة التي باتت تهدد عروبة الخليج في ظروف إقليمية ودولية ملائمة لتفجير هذه المنطقة الغنية جداً بالنفط.

يتضح من ذلك أن فشل المشاريع التوحيدية على أسس قومية عربية ذات نزعة ديمقراطية كان المدخل إلى انفجار الأزمات الحادة داخل عدد كبير من الدول القطرية الحديثة في الوطن العربي عموماً، وفي المشرق منه والخليج العربي خصوصاً. وبات على هذه الدول أن تدافع عن نفسها بنفسها على الرغم من محدودية الطاقات لديها. وبات عليها أيضاً أن تواجه، كل منها على حدة، مشاريع التسوية السلمية في المشرق العربي والترسانة العسكرية الضخمة للمشروع الصهيوني الزاحف بين الفرات والنيل، لا بل إلى منابع النفط في العقود المقبلة.

ملاحظات ختامية

لا شك في أن الشعارات السلبية التي رفعها دعاة الفكر القومي العربي ضد الدولة القطرية الحديثة في المشرق العربي وفي الخليج والجزيرة العربية بخاصة، وفي الوطن العربي بعامة، قد انقلبت إلى مأزق حاد بين القطري والقومي، في الفكر والممارسة معاً.

ومع ثبات دولة إسرائيل على أرض فلسطين وتراجع المقولات القومية الرافضة للإعتراف بها وتحولها إلى مقولات للتصالح معها في ظروف الهزائم القومية المتلاحقة منذ عام ١٩٦٧، تفجرت جميع المشكلات الطائفية والعرقية والقبلية والسياسية والاقتصادية دفعة واحدة في جميع أقطار الوطن العربي. واللافت للنظر أن بعض المنظرين العرب وجد في هذا الانفجار اللحظة المناسبة للثأر من الفكر القومي العربي ونعته بمختلف أشكال الرومانسية والطوباوية والتحجر والجمود والاقتباس الحرفي عن نظرية بسمارك في الوحدة الاندماجية بالقوة، والتشبه بالنازية والفاشية وغيرها. وانتشرت الدراسات التي تقول بموت القومية العربية واستحالة إحيائها من جديد بعد الهزائم التي لحقت بها. وبرزت دعوات جديدة تمجد الدولة القطرية وتعدها أرقى أشكال التوحيد القومي في القرن العشرين. وبلغت الحماسة مبلغها عند محمد جابر الأنصاري الذي رأى أن «الدولة القطرية تمثل أول محاولة عربية حديثة في «الوحدة» وفي «الدولة»[٢]... وعليه، فإن العرب يعانون ـ وعياً ـ هاجس «التجزئة»، بينما هم يعيشون ـ فعلاً ـ فوق واقع يتوحد... فمتى سيمسك العرب بطرف الخيط الصحيح المؤدي إلى التلاؤم الصحي بين الوعي «القومي» والواقع «القطري» المعاش؟».

إن إعادة تجديد الفكر السياسي العربي تتطلب موقفاً نقدياً يعتمد المقاييس عينها في دراسة سلبيات وايجابيات كل من الوعي القومي والوعي القطري كما بثته أجهزة الإعلام التابعة لهما

ما لا شك فيه، أن مقولات الفكر القومي السابقة خاطئة وحالمة وطوباوية قادت إلى نتائج معكوسة وسلبية في علاقتها بالدولة القطرية الحديثة في المشرق العربي والخليج والجزيرة العربية. وهذه حقيقة موضوعية لا يمكن نكرانها. لكن الإنطلاق من هذه الأخطاء لارتكاب أخطاء جديدة أكثر فداحة من سابقاتها يعد خطيئة لا تغتفر كذلك.

فالمشاريع الاستعمارية التي تُرسم للوطن العربي ما زالت كثيرة ومتنوعة. والمشروع الصهيوني يتحضر لتحقيق اسرائيل الكبرى بين الفرات والنيل وصولاً إلى منابع النفط، وذلك بالطرائق السلمية هذه المرة وعبر انخراط اسرائيل العضوي في النظام الشرق أوسطي الجديد مع احتفاظها بكامل ترسانتها العسكرية وقنابلها النووية وتطوير هذه الترسانة في المستقبل.

(٢) انظر: محمد جابر الانصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص١١.

يضاف إلى ذلك أن حقول النفط العربي باتت جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الاقتصادية الأميركية لمواجهة أوروبا واليابان والصين. وقد تحولت دول الخليج النفطية من الغنى والبحبوحة إلى الاقتراض، وصولاً إلى الإفقار والأزمات الداخلية في العقود المقبلة. فهل تواجه هذه المخاطر بترويج الدعوات إلى الدولة القطرية وعدّها شكلاً من أشكال التوحيد القومي؟ وهل بمقدور هذه الدولة أن تواجه الصدامات المذهبية والعرقية والأصولية والقبلية في داخلها دون الاستنجاد بالعساكر الأميركية وغيرها؟

من نافلة القول إن الخطأ لا يصحح بخطأ أكبر. وإذا كان لا بد من تجديد الفكر القومي ورفض كل الأشكال الشوفينية فيه، وكل المقولات التي ترفض الدولة القطرية الحديثة وتعدها صنيعة الاستعمار، فلا بد أيضاً من اعتماد الحذر الشديد في تضخيم الدور الإيجابي الذي أدته هذه الدولة منذ ولادتها حتى الآن. فهي قد سورت نفسها بحدود حديدية منعت بموجبها مختلف أشكال التلاقي العربي، وقد عجزت عن حل المشكلات الأساسية في داخلها، واستخدمت سلاح القمع الشديد دفاعاً عن مصالح القوى السياسية الحاكمة فيها، وألغت كل أشكال الديمقراطية من مؤسساتها، وهدرت أموالاً طائلة في تنمية جزئية لم تعط نتائج باهرة... إن إعادة تجديد الفكر السياسي العربي تتطلب موقفاً نقدياً يعتمد المقاييس عينها في دراسة سلبيات وايجابيات كل من الوعي القومي والوعي القطري كما بثته أجهزة الإعلام التابعة لهما، وهو النقد العلمي الذي يرى أن الواقع نفسه هو العنيد لأن عليه تدور كل أشكال الصراع، السلمي منها والدموي على حد سواء. ومقياس إيجابية أو سلبية أي من الوعيين هو مقدار ما يغير في حركة هذا الواقع باتجاه المعاصرة أو ما يعيق تلك الحركة نحوها.

في الختام، لا بد من الإشارة إلى أن علاقة الدولة القطرية الحديثة بالمسألة القومية في المشرق العربي المعاصر ليست مجرد مسألة بحثية بقدر ما هي مسألة مصيرية تشمل ما في هذه المنطقة وحاضرها وإمكان إدخال تبدلات بنيوية جذرية على خارطتها إنطلاقاً من مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد الذي ترعاه الولايات المتحدة الأميركية وتفرد فيه دوراً مميزاً لإسرائيل.

لذا، فالمقولات التي يناقشها المفكرون العرب في مجال تجديد الفكر القومي، ولا سيما في علاقته بالدولة القطرية، تحتاج إلى كثير من الدقة، نظراً إلى النقض المتبادل الذي ساد الساحة العربية بين القطري والقومي طوال القرن العشرين. وهذه المسألة تحتاج فعلاً إلى ندوة بحثية معمقة تتفاعل فيها كل الاتجاهات القطرية والقومية بهدف الخروج من مأزق النقض المتبادل إلى الحوار المنفتح على أسس عقلانية وديمقراطية تأخذ في الحسبان مستقبل المشرق العربي برمته في عصر التحولات العالمية والاقليمية الكبرى. وأغلب الظن أن النظام الشرق أوسطي الجديد سيحمل معه مقولات تختلف جذرياً عن تلك التي أطلقتها إتفاقات سايكس ـ بيكو القديمة. وهي مقولات جديرة بالبحث المسبق حتى لا يفاجأ العرب، وبخاصة المثقفين منهم، بأنهم كالزوج المخدوع أو آخر من يدري. فهم ما زالوا يدرسون العلاقة بين الدولة القطرية والمسألة القومية في وقت تجاوز فيه المخططون لهذه المنطقة القطري والقومي معاً، وأسسوا لتبعية العرب الكاملة للنظام العالمي الجديد في مطلع القرن الحادي والعشرين ◇



شفيق الحوت (*)

القوميّة العربيّة والقضيّة الفلسطينيّة

لو حاولنا رصد المسيرة التاريخية في الوطن العربي وتحليلها خلال السنوات المئة الأخيرة، بمنهج مدرك لحركة الصراع التي تتناقض بين طموحات الحركة القومية العربية في الحرية والوحدة والتقدم، وبين طمع الاستعمار الأوروبي، ومن بعده الأميركي، لفرض سيطرته على المنطقة العربية واستغلال كل ما تتمتع به من ثروات طبيعية ومواقع استراتيجية حيوية؛ ولو تابعنا في الوقت نفسه تطور الحركة الصهيونية قبل مؤتمر «بال» الشهير سنة ١٨٩٧ وبعده، ولاحظنا تحولها النهائي نحو الارتباط المصيري بحركة الاستعمار العالمي الذي تكرس بوعد بلفور سنة ١٩١٧، لو حاولنا ذلك كله، لاكتشفنا بكل وضوح أن التحالف الاستعماري - الصهيوني قد التزم إقامة إسرائيل كهدف للصهيونية على أن تكون في الوقت نفسه أداة ووسيلة للسيطرة على الوطن العربي الكبير، وكقاعدة لحماية مصالحه الاقتصادية والسياسية والعسكرية في جميع أطرافه، وفي الجزيرة النفطية بصورة خاصة.

إن التحالف الاستعماري - الصهيوني قد التزم إقامة إسرائيل كهدف للصهيونية على أن تكون في الوقت نفسه أداة ووسيلة للسيطرة على الوطن العربي، وكقاعدة لحماية مصالحه الاقتصادية والسياسية والعسكرية فيه

ولعل هذا هو السبب لتفرد القضية الفلسطينية بخصوصية ميزتها عن سائر القضايا السياسية المهمة التي يواجهها الوطن العربي منذ مطلع القرن حتى يومنا هذا، وجعلت منها محور الحركة القومية العربية وقضيتها المركزية الأولى. ويشهد تاريخنا المعاصر أن ما من قضية مست وتمس في جميع أبعادها، المصير القومي للأمة العربية، وفي الصميم، كالقضية الفلسطينية.

فلنحاول، ولو بإيجاز، تلخيص وقائع هذه المسيرة التاريخية منذ انتفاضة العرب على الهيمنة الطورانية التركية، مروراً بمقاومتها الاستعمار الأوروبي الذي ورث

(*) ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان سابقاً، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني.

العثمانيين في بلادنا، وصولاً إلى حروبنا ضد اسرائيل، وما انتهت إليه من اتفاقات أبرمت وأخرى على الطريق.

حين استيقظت الأمة العربية على حقيقة واقعها بين أواسط القرن الماضي ومطلع هذا القرن، وبدأت طلائعها تتحرك للاستقلال عن الأتراك والعودة بالإنسان العربي إلى هويته القومية، كانت الرأسمالية الأوروبية قد تخطت في نموها نطاق استغلال الجماهير الكادحة بين شعوبها، وبدأت البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتوجاتها، وعن موارد وطاقات طبيعية وبشرية جديدة لاستغلالها.

وفي هذه المرحلة بالذات، ونتيجة ما أفرزته هذه الرأسمالية الأوروبية من أفكار وفلسفات، نشأت الحركة الصهيونية في صفوف الأقليات اليهودية هناك، مستندة إلى النوع نفسه من الأفكار والفلسفات العنصرية والاستعمارية، بعد إلباسها أقنعة زائفة باسم الدين والتاريخ لتبرر أهدافها وأطماعها الاستعمارية الاستيطانية. وهكذا كان على العرب منذ بداية يقظتهم أن يواجهوا قوتين شرستين في آن معاً: الحكم التركي المتداعي والاستعمار الأوروبي المتصاعد.

ولا شك مطلقاً في أن الدول الأوروبية الرأسمالية التي كانت ترى بعيونها تداعي الامبراطورية العثمانية وتفككها، وترصد تنامي الحركة القومية العربية واحتمال انتصارها وما قد يترتب عن ذلك من قيام دولة الوحدة العربية على أنقاض ما كان ولايات عثمانية، ارتأت أنه لا بد لها ـ تأميناً لمصالحها ـ من أن تتهيأ مسبقاً للقضاء على هذا الاحتمال قبل أن يتحول إلى حقيقة.

الوحدة العربية بالنسبة إلى الفلسطينيين لم تكن مجرد حلم قومي يتوقون إلى تحقيقه مثل غيرهم من العرب، وإنما كانت أيضاً وعداً بتحرير وطنهم السليب

ولا شك أيضاً في أن هذه الدول الأوروبية، ومن موقع التفوق العلمي والحضاري الذي كانت تشغله آنذاك، كانت تدرك ـ وربما أكثر من العرب أنفسهم ـ ما سيعنيه قيام دولة الوحدة العربية من تهديد خطير لمستقبل مصالحها، مستذكرة ما كان من صراع وحروب معها عبر تاريخ طويل.

لذلك، فإن هذه الدول، ومنذ أن بدأت تضع أقدامها في المنطقة العربية في ظلال الخلافة العثمانية، اعتمدت كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة لتطويق الوعي الوحدوي والعمل على خنقه ضمن تخطيط استراتيجي مركب يقوم على إجهاض كل احتمالات الوحدة، ووضع كل ما يمكن وضعه من العوائق على طريق تحقيقها.

وقد ارتكز هذا التخطيط الاستعماري الاستراتيجي على خطين متكاملين ومتتاليين:

ـ الخط الأول: تفتيت الوطن العربي وتجزئته إلى دويلات وممالك ومشيخات تحكمها عوامل الشك والفرقة المصطنعة.

ـ الخط الثاني: هنا يدخل دور الصهيونية بإقامة حاجز بشري غريب عن أهل المنطقة، يكسر امتداد الوطن الواحد ويلغي وحدانية الهوية القومية له.

ولم يكن أنسب من أرض فلسطين لتحقيق هذا الهدف لما تتمتع به من مركز جغرافي حساس حيث تقع في الجسم العربي موقع القلب، ولما يثيره تاريخها القديم، كأرض

للديانات السماوية، من حساسية لدى العالم الأوروبي المسيحي، ولدى الحركة الصهيونية اليهودية.

ولم يغفل المخطط الاستعماري الاستراتيجي ضرورة التمويه على العرب ومحاولة خداعهم بالعمل على إلهائهم بدويلات ترفع رايات الاستقلال الشكلي، بحيث يتستر الاستعمار بمصالحه وامتيازاته ونفوذه وراء تلك الرايات.

بعد التخطيط جاء التطبيق، وكانت الحرب العالمية الأولى فرصة للتنفيذ، حيث اتضحت مشاريع التجزئة بإقامة الكيانات والامارات والدويلات المصطنعة عبر اتفاقية سايكس ـ بيكو. كما بوشر بتنفيذ الخطوط الأولى لإنشاء الكيان الصهيوني بإصدار وعد بلفور، ذلك الوعد الذي عبر بوضوح عن التقاء المصالح الاستعمارية بمصالح الحركة الصهيونية.

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى فرضت بريطانيا سلطتها على فلسطين، وبدأت هي وحليفتها الصهيونية تعملان معاً على تهويد فلسطين وتهيئتها لتصبح «الوطن القومي لليهود».

ومن حول فلسطين، اقتسم البريطانيون والفرنسيون مناطق نفوذهم، فكانت العراق وشرق الأردن من نصيب البريطانيين في حين أخضعت سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي، ولم تتمكن هذه الأقطار من نيل استقلالها، إلا بعد نضال طويل وشاق؛ أما مصر فلقد كانت هي الأخرى مكبلة بمعاهدة مهينة مع بريطانيا حرمتها كل معاني السيادة الحقيقية، واستمر مفعولها الحقيقي حتى عام ١٩٥٦ بعد اندحار العدوان الثلاثي في عهد جمال عبد الناصر.

إن ما رجّح التوجه الفلسطيني القطري على التوجه القومي ما كان يلقاه اللاجئون الفلسطينيون في بعض البلدان العربية المضيفة من أحكام غير عادلة تحول بينهم وبين حقهم المشروع في ممارسة حرية العمل السياسي

وهذا ما يفسر أسباب قصور بعض الدول العربية وتقصيرها في دعم مسلسل الانتفاضات والثورات التي قام بها عرب فلسطين بصورة متتالية من سنة ١٩٢٠ حتى قرب اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، على الرغم من تعاطف جماهير هذه الدول واشتراك العديد من أبنائها في الدعم والمساندة، ولكنه من الصعب إسقاط تهمة التواطؤ عن دول أو حكومات عربية محددة، بحكم نشأتها منذ البداية كدول تابعة لا تملك حرية قرارها.

بانتهاء الحرب العالمية الثانية، جاء انتهاء الانتداب البريطاني وانسحابه من فلسطين على نحو مكن الجماعات الصهيونية من الاستيلاء على الأرض بعد تمهيد وإعداد استمرا ثلاثين عاماً، وعاد شعب فلسطين من جديد يناضل ويقاوم وقوع المأساة، وهو شبه أعزل من السلاح.

ومرة ثانية، يبرز دور بعض الحكومات العربية مراوحاً بين العجز والتواطؤ، فدخلت الجيوش العربية بقيادة الملوك والرؤساء، وخاضت المعركة صورياً بهدف تضليل الجماهير العربية في فلسطين وخارجها، وتنفيذ المخططات الاستعمارية المرسومة. وإذا كان من غير الانصاف وضع جميع هذه الدول على المستوى نفسه من

المسؤوليـة، فإن الحصـيلة النهائية لتـلك الحرب جاءت وبالاً، فكانت نكبـة عام ١٩٤٨ بتكريس وعد بلفور وتجـسيده بقيام دولة «اسرائيل» كـقاعدة استعمارية اسـتيطانية عنصرية، على أنقاض جزء كبير من أرض فلسطين وشعبها.

ومضى التحالف الاستعماري ـ الصهيوني في تثبيت سياسته لإلغاء الكيان العربي الفلسطينـي، وشطـب اسم فلسـطين من الخريطة ومحـاولة إلغاء وجـود شعبـها من خـلال إلحاق مـا تبقى من أرض فـلسطين بالأردن بعد تحـويله من إمـارة إلى مملكة، وتوطين اللاجئـين وإسكانهـم فـي منافيـهم القسـرية. ثـم صـدر البـيـان الثـلاثـي البريطانـي ـ الأمـيركي ـ الفرنسي، مـعززاً وجود اسـرائيل ومعلناً أنها أصـبحت في المنطقة واقعاً ثابتاً، وأن الدول الثلاث ستعمل على ضمان حدودها وعلى إقامة التوازن العسكري بينها وبين العرب ككل.

بوقوع هذه المأساة، أصـاب الذهول الشعب العربي وعمـقت النكبة مشاعـر النقمة لديه ضد القـيادات العربية بمـا فيها القـيادة الفلسطينية، وجـرى التراشق في توزيع المسؤوليـة عن الهزيمة، فـهناك من حملهـا زوراً وتضليلاً على كاهل شـعب فلسطين، وهناك من حملها على الأنظمـة العربية من دون تمييز، وساءت العلاقـات بين جماهير اللاجئين وبين الدول المضـيفة لهم، الأمر الذي هزّ مـصداقية العلاقـة بين هذه الأنظمة المحسوبة على القومية العربية، وبين مناضلي القضية الفلسطينية.

ثم بدأت الجماهير العربية تتلمس طريقها لمواجهة أوضاع ما بعد المأساة التي حلت بها، ورأت من مواقـعها المختلفة أن الخطوة الأولى للرد على المأساة يجـب أن تستهدف التخلص من تحكم عـناصر «الرجعـية العربيـة» المتمثلة بـ«أعـداء» الوحدة من الحكام والزعامات القـطرية والطبقات الرأسمـالية التي ترتبط مصالحـها باستمـرار التجزئة وبالتحالف مع الدول الاستعمارية.

وشهدت المنطقـة مسلسلاً من الانقلابات والانقـلابات المضادة، كما شـهدت هبّات شعبـية، وتنامت التنظيمات القومـية، وشعار هذه كلهـا: القضية الفلسطينية كـمحور للنضال القومي العربي.

ولا ريب أن ثورة ٢٣ تموز/ يوليـو ١٩٥٢ كانت منعـطفاً مـفصلياً في تصحـيح العلاقة بين القـومية العربية والقضـية الفلسطينية، حيث تمكنت بعد إسـقاطها النظام الملكي في مصر وإطـلاق أيدي القوى الشعبيـة وإيصالها إلى مراكز الـسلطة والقيادة الفعلية من إقحـام مصر، أقوى دولة عربية، وأول مرة في تاريخهـا، في التيار القومي العربي ، بعدما سلحت هذا التـيار بمحتوى اجتماعي اشتراكي، مـستكملة بذلك مفهوم الثورة القـوميـة وأبعادها الفكرية بصـورة أكثر تـبلوراً ووضوحاً. وأصـبحت مـصر الثورة أول دولة عربية تجسّد ما يمكن عدّه «دولة» القومية العربية بمفهومها الحديث.

ونتيجة ذلك ارتفع في سـاحة النضال الفلسطينية الشعار الشـهير «الوحدة طريق التحرير»، الأمر الذي زاد في تشدد الأنظمة والقوى الـتقليدية ذات التوجهات المناهضة للوحدة. إلا أن المد القـومي وتعاظمه وتدعيم الثـورة العربية له في مصـر ساد الوطن كله، الأمـر الذي أغاظ الدول الاسـتعـمارية فـشنت العدوان الثـلاثي على مصـر سنة

١٩٥٦، مستهدفة إسقاط الثورة هناك ليتسنى لها إعادة تنظيم الأوضاع في المنطقة بما يضمن استمرار الحفاظ على نفوذها ومصالحها. ولكن العدوان فشل، وترتب على فشله تبلور الحقائق التالية:

١ ـ تأكدت مجدداً حقيقة الارتباط والتحالف المصيري الذي يربط بين الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية.

٢ ـ تعاظم التيار الوحدوي القومي التقدمي، الذي توّج نضاله بصنع الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨، وهو أول تحد لاتفاقية سايكس ـ بيكو بعد إبرامها بأربعين سنة تقريباً.

غير أن هذا التوجه القومي لم يثن التحالف المثلث، الاستعماري ـ الصهيوني ـ «الرجعي» العربي عن تصميمه على إفشاله والقضاء عليه، فشن حملة واسعة تقوم على رفع شعارات انفصالية وتفتيتية، وعلى رصد لتجربة الوحدة ونشر الشكوك والشائعات من حولها مستغلاً الثغرات التي سببها بعض الممارسات القومية الخاطئة التي عمدت دوائر الاستخبارات والحرب النفسية إلى نشرها بأشكال مضخمة، فساهم ذلك في إسقاط تجربة الوحدة سنة ١٩٦١، ومن ثم أخذ التحالف المثلث باستغلال انتكاسة الوحدة لممارسة الضغوط من أجل تثبيت التجزئة والانفصال وتعزيز التوجهات والسياسات القطرية تحت ستار «الظروف الخاصة لكل قطر» لكي تصبح فكرة الوحدة في أذهان الجماهير أمنية عاجزة أو بعيدة المنال في أحسن الحالات.

إن الضربة القاصمة التي تلقتها منظمة التحرير ومجمل حركة النضال الوطني الفلسطيني كانت في خروج مصر عن الاستراتيجية العربية التقليدية ضد اسرائيل، وانفرادها بإقامة صلح منفرد

وقبل عملية الانفصال، وتمهيداً لها، برزت من مواقع الردة على الحركة القومية، شعارات استهدفت توزيع الأهداف القومية وتجزئة الجهود، وكان ذلك واضحاً على صعيد قضية فلسطين بالذات في محاولة عبدالكريم قاسم إنشاء كيان فلسطيني لتحرير فلسطين بفكر ونضال قطريين وبمسؤولية قطرية، وقام فعلاً بتجنيد بعض الفلسطينيين بعدما تحالفت معه القيادة الفلسطينية آنئذ. ولم يكن ذلك في حقيقة الأمر سوى محاولة منه لحماية حكمه الانفصالي القطري من المد القومي بالتستر وراء القضية الفلسطينية. وكذلك عمدت الحكومة السورية الإنفصالية في عهد ناظم القدسي إلى السياسة نفسها ودعت الفلسطينيين المقيمين في سوريا إلى إنشاء التنظيمات الفدائية تحت شعار قطري مضلل، يقول إنه «لا يحرر فلسطين إلا الفلسطينيون».

وظلت هذه المحاولات مشكوكاً فيها ومعزولة دون أي صدى يذكر بين الجماهير الفلسطينية، حتى جاء الانفصال، كواحدة من أعمق الصدمات التي تعرضت لها الحركة القومية التي كانت قد تجسدت بدولة «الجمهورية العربية المتحدة».

أما شعب فلسطين، فقد كان من أكثر الشعوب العربية تأثراً بفشل التجزئة الوحدوية وانفصام الجمهورية العربية المتحدة، وذلك لسببين هما:

١ ـ لأن الوحدة العربية بالنسبة إلى الفلسطينيين لم تكن مجرد حلم قومي يتوقون

إلى تحقيقه مثل غيرهم من العرب، وإنما كانت، إضافة إلى ذلك، وعداً بتحرير وطنهم السليب، أوَليست «الوحدة طريق التحرير»؟

٢ ـ لأن الشعب الفلسطيني الذي لم تتوافر له أية فرصة لحكم ذاتي أو استقلال شكلي، كما توافر لغيره من الشعوب العربية، وبالتالي فهو لم يفرز أية شريحة اجتماعية أفادت من واقع التجزئة.

لهذين السببين كان تأثر الفلسطينيين كبيراً، فانعكس تمزقاً حاداً وقهراً عميقاً على أبناء فلسطين المنتمين إلى الأحزاب والقوى القومية من بعثيين وقوميين عرب وناصريين، نتيجة عدم استطاعتهم مجاراة رفاقهم من غير الفلسطينيين في ترف الشروحات لتبرير الانفصال أو الاستسلام له.

وكما كانت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ منعطفاً مفصلياً في تصليب العلاقة بين القومية العربية والقضية الفلسطينية، بمعنى تصعيد النضال الوحدوي كطريق لتحرير فلسطين، فإن انفصام الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ كان منعطفاً مفصلياً مضاداً وارتداداً نحو التوجهات القطرية المعادية للوحدة.

في إثر ذلك برز على الساحة الفلسطينية، أول مرة، توجهان متضادان: أحدهما تقوقع في قطرية متعصبة، وثانيهما حافظ على بُعده القومي، على الرغم من اتفاق الفريقين على ضرورة استعادة الشخصية الوطنية لشعب فلسطين من خلال «كيان سياسي» مستقل.

وما شجع على رجحان كفة هذا التوجه الفلسطيني القطري المستجد على التوجه القومي، ما كان يلقاه اللاجئون الفلسطينيون في بعض البلدان العربية المضيفة من أحكام غير عادلة وجائرة تحول بينهم وبين حقهم المشروع في ممارسة حرية العمل السياسي من أجل تنظيم أنفسهم في أطر تمكنهم من النضال لاسترداد أرضهم وحقوقهم. فقد كانت معسكرات اللاجئين تبدو أحياناً وكأنها معسكرات اعتقال جماعية.

ومن المفارقات أن هذه البلدان نفسها كانت في الوقت عينه تفرض على اللاجئين قيوداً لا تطاق بالنسبة إلى حرية السفر والتنقل والحق في العمل، بحجة الحرص على إبقاء القضية الفلسطينية حية، وللإبقاء على حماسة أبنائها من أجل النضال لتحرير فلسطين والعودة إليها!

وما شجع على رجحان كفة ذلك التوجه أيضاً، تعاظم الثورة الجزائرية وتمكنها من استقطاب التأييد من كل العرب دون الوقوع في أي من محاورهم المتناقضة، ومن تحقيق انتصارات بطولية على الاستعمار الفرنسي، الأمر الذي مثل نموذجاً تطلع إليه الفلسطينيون بتقدير وإعجاب ووهم القدرة على تقليده دون تقويم الفوارق الموضوعية بين القضيتين في مختلف المجالات.

أما أصحاب التوجه القومي، وعلى الرغم من تحسسهم لهذا الواقع، فقد رفضوا الوقوع في شرك القوقعة الشوفينية هذه، وارتأوا أن الرد على هذه التوجهات

والسياسات العربية القطرية لا يكون بتبنيها، وإنما برفضها ومحاربتها لمصلحة التوجهات القومية العربية الوحدوية.

واحتدم الصراع حول النظرة إلى طبيعة «الكيان الفلسطيني» المنشود بين فريق يريده كياناً قطرياً مستقلاً عن الحركة القومية العربية ومنفصلاً عنها، ويعمل على إقامة علاقاته بالدول العربية جميعاً دون تمييز بينها، وكانت «فتح» رائدة هذا الفريق؛ وبين فريق آخر كان يريده كياناً للقضية، وجزءاً من الحركة القومية العربية فكراً ومسلكاً، ويعمل من خلال استراتيجية قومية موحدة.

ثم لحق بهذين الاتجاهين اتجاه ثالث تبنّى الخط اللينيني الماركسي، فطرح القضية من زاوية الصراع الطبقي، وأراد لهذا الكيان أن يكون على صورة هذا التوجه اليساري.

وامتدت عملية الصراع هذه، بنشاط متصاعد، حتى جاء مؤتمر القمة العربي سنة ١٩٦٤ لينشىء منظمة التحرير الفلسطينية، التي تحولت إلى كيان سياسي تتحاور فيه وتتصارع كل هذه الاتجاهات، اضافة إلى ما كان قائماً من اتجاهات سياسية عربية متناقضة على المستوى الرسمي.

واستمر السجال بين التيارين داخل إطار المنظمة وخارجها حول المفهومين القومي والقطري للنضال من أجل فلسطين، إلى أن جاءت معركة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بهزيمتها نتاجاً طبيعياً ومنطقياً للأوضاع التي كانت سائدة قبل اندلاعها، أي للسياسات القطرية العربية المتناقضة، ولدخول المعركة ثم الخروج منها من مواقع التجزئة والتقسيم وغياب الحد الأدنى من التنسيق.

باختصار، كانت هزيمة عام ١٩٦٧ بمثابة صفعة قاسية للسياسات القطرية ولاستمرار أوضاع التجزئة والتخلف، على الرغم من وجود «القيادة العربية الموحدة» ومن اتفاقات الدفاع المشترك الثنائية والثلاثية والجماعية، التي كانت كلها ـ كما اتضح ـ أشكالاً دون محتوى حقيقي. كذلك لا يمكن تجاهل ما سببته هذه الهزيمة للسياسة القومية من انتكاس خطير كشف الكثير من أخطائها.

وعلى فداحة هذه الهزيمة بما أسفرت عنه من احتلال لأجزاء من أراض عربية، فضلاً عما تبقى من فلسطين، فإن التفكير القطري والسياسات الشوفينية لم يستفزها هذا الاحتلال ولم يحركها صوب الوحدة، بل إنه بدا واضحاً في بعض الأحيان أن الصراع في الوطن العربي بين القوى القومية التغييرية والقوى المحافظة أهم من الصراع ضد الصهيونية أو في مستواه على الأقل. وبدا أن حرص الكيانات المصطنعة على أنظمتها أكثر من حرصها على مواجهة الخطر التوسعي الصهيوني، وانعكس هذا كله على القضية الفلسطينية وعلى ساحتها النضالية.

وعلى الرغم من مرارة هذه الهزيمة وهولها، فلقد تشبثت الجماهير العربية كلها بإيمانها بالمبادىء القومية، وهبت في مصر وخارجها تعلن رفضها للهزيمة وتمسكها بقيادة المسيرة القومية ممثلة بجمال عبد الناصر. أما جماهير الشعب الفلسطيني فقد سارعت إلى مقاومة العدو ومشاريع التصفية والتسويات

الاستسلامية، فحملت السلاح بعناد وإصرار وأعلنت عن بروز مرحلة جديدة من الكفاح الشعبي المسلح، الأمر الذي فرض إعادة خلط أوراق العلاقة بين القومية العربية والقضية الفلسطينية، وهيمن على المنطقة ما عرف حينئذ بالعمل الفدائي أو مرحلة الثورة الفلسطينية.

ويمكن القول إن قرارات مؤتمر القمة في الخرطوم عقب هذه الهزيمة قد أدت إلى قيام هدنة بين الأنظمة العربية المختلفة، فتوقفت حرب اليمن، وارتفعت شعارات لإرضاء الكل راوحت بين «اللاءات» المعروفة بالنسبة إلى اسرائيل، وبين «إزالة آثار العدوان». ومن الطبيعي أن يعكس هذا الوضع العربي المستجد آثاره على القضية الفلسطينية وعلى ساحتها النضالية.

ويمكن تسجيل أهم هذه الانعكاسات المباشرة ما بين حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وأيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ على الشكل التالي:

١ ـ نهوض الدعوة إلى الكفاح المسلح والعمل الفدائي الفلسطيني على حساب الدعوة القومية التي كانت تنادي بالنضال من خلال الإطار القومي والاستراتيجية العربية الواحدة. ولقد تجلى ذلك في تمكن المنظمات الفدائية السرية من السيطرة على منظمة التحرير، قيادة ومؤسسات، بعد إطاحة رئيسها أحمد الشقيري، وتعديل ميثاق المنظمة واستبدال صفة «القومي» بـ«الوطني»، وذلك في سنة ١٩٦٨.

إن الانتفاضة الشعبية في فلسطين أعادت لقضية فلسطين وهجها وزخمها، وبصورة أفضل من كل ما قدمته سنوات النضال السابقة

وبعد معركة «الكرامة» في آذار/ مارس ١٩٦٨، يمكننا القول إن صفة الفلسطيني «الثائر» طغت على صفته «القومية» التي شاعت في الخمسينات، وعلى صفته «الوطنية» التي بدأت في الستينات، فاختلطت أوراق الساحة الفلسطينية، وبالتالي أوراق علاقات هذه الساحة بالدول العربية وتياريها السائدين القومي والقطري، الأمر الذي سجل مفارقات مثيرة.

فمن كان بين هذه الدول مصنفاً في الحركة القومية العربية، وبخاصة مصر وسوريا، رأى في هذه الظاهرة بادرة صحية وضرورية ويجب دعمها لملء الفراغ، بانتظار استكمال القوة العربية الرسمية وقدرتها وتعويض ما خسرته في حزيران/ يونيو. وفي ضوء ذلك كانت العلاقات بينها وبين الثورة الفلسطينية ايجابية في التوجه الاستراتيجي على الرغم مما كان يعتورها من خلافات تكتيكية.

أما الدول القطرية التوجه، وبخاصة البعيدة جغرافياً من ساحات الصراع المسلح، فكانت تدعم العمل الفلسطيني المسلح تعزيزاً لـ«قطريته» على حساب «قوميته» لكون ذلك أهون الشرين.

أما لبنان والأردن، بوصفهما من دول الطوق، فلقد كانت علاقاتهما بهذه الثورة محكومة بمصلحة أمنهما الوطني قبل أي اعتبار آخر.

ومن مفارقات العلاقات الفلسطينية ـ العربية في هذه المرحلة، ما وقع من خلاف مع

مصـر، ثم ما تبـعه من اقـتتـال في الأردن، وما ترتب عن ذلك كله مـن انتقال لـلثورة الفلسطينيـة وثوارها إلى لبنان، وأخـيـراً ما تبع ذلك من أحـداث خطيـرة ومأسـاوية ودامية على أرض لبنان حتى سنة ١٩٨٢.

أما بالنسبة إلى الخلاف مع مصر، فيعود السبب إلى عجز قيادة الثورة عن التمييز بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي، والتصدي الجارح لعبد الناصر لقبوله بمشروع روجرز.

أما بالنسـبة إلى الأردن، فالسـبب الأهم لمأساة أيلول/ سبـتمبـر ١٩٧٠ يعود إلى قصور الثـورة الفلسطينية في تحديد «ما تريد» من هذه السـاحة بالذات، في وقت كان النظام هناك يستعد لاسترداد هيبته وسلطته.

وأذكـر حديثـاً معي لفـاروق القدومي (أبو الـلطف) عن لقاء تم بين عـبد النـاصـر وأعضاء قيادة «فتح» في منزله في المعـمورة، قبل أسابيع من أحداث أيلول الأسود في الأردن، أي في آب/ اغسطـس ١٩٧٠. يقول أبو اللطف إن عـبد الناصر دخل عـليهم ـ على غير عادته ـ متأخراً قرابة الساعة، ثم حياهم وقال:

ـ كنت أمشي علـى الشاطىء لأرفع من صدري كل المشـاعر المريرة التي سـببتـها حملتكم عليّ، فأنا حريص على أن لا يصدر عني ما يؤذي مشاعركم.

ثم أضاف:

ـ أنتم عاوزين ايه من الأردن؟

ويقول أبو اللطف: قلنا له:

ـ نريد حكومة وطنية برئاسة «فلان».

وابتسم عبد الناصر وقال:

ـ هل هذه هي مشكلتكم؟ أنا عاوز أقـول لكم حاجة، وهي إنه لا يوجد في كل الدول العربية حاجة اسمها «رئيس وزراء». يوجد «رئيس» وبس.

واستمر الحوار، يـقول أبو اللطف، أكثر من ساعتين شرح لهم عبـد الناصر خلالها حقيقـة موقفه من مشروع روجرز على أنه شـراء للوقت يمكنه من بناء قواته المسلحة وبخـاصة جدار الـصواريخ المضـادة للطيران. كـما أكـد لهم أنه من حقـهم رفض هذا المشروع بل وجوب رفـضه، وإنما من دون تجريح وكشف للحقائق المفـترض إبقاؤها سرية. وأخيراً أوصاهم بعدم الانزلاق إلى أي مـواجهة مسلحة ضد النظام في الأردن والوقوع في أفخاخ الوعود التي كانوا يسمعون عنها من هذه العاصمة، أو تلك، لدعمهم في حال المواجهة.

ولكن يبدو أن الأوان كـان قد فات باكـتمال الشروط الملائمـة لوقوع تلك المصيـبة القومية، وفي مقدمها ارتفاع الشعارات الفلسطينية المغالية في قطريتها ويساريتها.

٢ ـ أما المحطة الثانية فكان مسرحها لبنان، الذي وصفته بعد ثلاث عشرة سنة، في المجلس الوطني المنعـقد في الجزائر عـقب الاجتيـاح الاسرائيلي، بأنه كان «حـديقة بلا سيـاج» الأمر الذي مكّن الثـورة الفلسطينية من اعـتمـاده مرتكزاً مادياً لهـا في الوقت

الـذي أقفلـت فـي وجهـها كل الحدود. وكان يحكم العلاقة اللبنانيـة ـ الفلسطينية آنئذ ما يعرف باتفاقية القاهرة المبرمـة سنة ١٩٦٩، وهي اتفاقية حاولت جهدها أن تضبط في إطار قانوني ما لا يمكن ضبطه ـ موضوعياً أو سياسياً ـ من تناقضات. لقد حاولت تلك المعـاهدة الجـمع بين منطق الدولة ومنـطق الثـورة، وبين المنطق القـومي والمنطق القطري، بين سيادة الدولة ومصادرة أحد أهم قرارات السيادة بالحرب والسلم. كانت اتفاقية خداع مـشترك بين طرفين لكل منهما استراتيجيتـه الخاصة والمناقضة، هذا إذا جاز القول إنه كان ثمة استراتيجيات أصلاً.

وإذا أضيف إلى هذا كـله التخلف الموروث والمكتـسب من الممارسات (فلسـطينية ولبنانية)، والتداخـلات العربية والأجنبيـة وتصدير كل ما ترمي إليه من سيـاساتها (الفلسطينيـة) إلى السـاحة الـلبنانية، وأخـيـراً ما كـان التـحالف الاسـتـعمـاري ـ الاسرائيلي يقـوم به من دور مباشر وغـير مبـاشر في تحويل المجرى العـام للثورة الفلسطينية من حـركة تحرير وطنية ضـد اسرائيل إلى اقتتال عـربي ـ عربي، ندرك حينئذ كيف ولماذا انتهت الثورة الفلسطينية إلى ما انتهت إليه، كما ندرك ما أصاب كل الأقطار العربيـة من انحسار للمـد القومي العربي فيـها وانتصـار الموجة القطرية الشـوفينيـة التي وصلت إلى شطآن الطائفية والقبلية والمذهبية.

لقد كانت اتفاقية القاهرة اتفاقية خداع مشترك بين طرفين لكل منهما استراتيجيته الخاصة والمناقضة. فهي حاولت أن تضبط في إطار قانوني ما لا يمكن ضبطه من تناقضات

٣ ـ لا بد هنا من الإشارة إلى رحيل عبد الناصر في ٢٨ أيلول/ سبـتمبـر ١٩٧٠ في إثر انفضـاض مؤتمر القمـة الذي دعا إليه لفض الاشـتباك في الأردن، فبـعد رحيل هذا القـائد، بما كان له من رصـيد لدى الجـميع، خسـر التيار القومي قطبـاً جاذباً لم يستطع أحـد أن يحل مكانه، الأمر الذي أدى إلى غياب «البـوصلة» التي كانت تميز الخطوط الحمر وتعـرف متى تدق ناقوس الخطر، وترجح الأهم على المهم من مصلحة الأمة، وتوازن بين القومي والقطري.

٤ ـ تبقى حـرب تشرين الأول/ اكتوبـر ١٩٧٣ من أهم هذه المحطات، ويمكن عدها من المنعطفـات المفصليـة في العـلاقات بين النضـال الفلسطيني ومـا يمكن تسمـيتـه السياسة القومية العربية، كما تجسدت في التحالف المصري ـ السوري من جهة، وبين هذا النضال وبقية الأنظمة العربية من جهة ثانية. مع الفارق الكبير بين نتائج حرب عام ١٩٦٧ ونتائج حرب عام ١٩٧٣ التي أعادت للمقاتل العـربي ثقته بنفسه وبقدرته على تحقيق انجـازات مشرفة إذا ما توافـرت له الشروط الموضوعيـة، إلا أنه في الحصيلة النهائيـة انتهت هذه الحرب كـما انتهت التي مـن قبلها بقـرار دولي يحمل الرقم ٣٣٨، يقضي بإيقـافها ويدعـو إلى تنفيذ القـرار الدولي الذي سبقـه سنة ١٩٦٧، والمعروف برقمه ٢٤٢.

ولم يكن باستطاعة الثـورة الفلسطينية، موضوعياً، أن تقف مع هـذا القرار الوقفة نفسها لعـام ١٩٦٧، وذلك لتغير الظروف فلسطينياً وعـربياً ودولياً، ولما بدا يلوح في الأفق من تحديات جـديدة وفي مقدمها الحـديث عن تسوية سياسـية وحل سلمي في إطار ما عرف حينئذ بـ«مؤتمر جنيف».

هذا إضافة إلى قناعة فرضتها حرب تشرين الأول/ اكتوبر تتلخص في أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفق المواصفات التي اتسم بها منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٣ وصل إلى جدار مسدود لا يمكن تجاوزه إلا بتوافر مواصفات جديدة، من أهمها قدرة أي من الطرفين على متابعة هذا الصراع بمعزل عن عون أي من المعسكرين، وربما بتحدي الاستراتيجية الكونية لأي منهما أو لكليهما.

ونتيجة هذه القناعة، أي وصول الصراع الإقليمي إلى نقطة التقاطع مع الصراع الدولي، فإنه يصعب على الجميع تصور أي تجاوز لهذا الاتفاق الأميركي ـ السوفياتي حول مصير المنطقة حتى ولو عاد القتال مراراً وتكراراً.

وطرحت هذه القناعة السؤال: ما العمل؟ وكان لا بد لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أعلنت أنها «غير معنية» بقراري مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ورقم ٢٤٢ أن تعيد النظر بموقفها، لأنها في واقع الأمر معنية وإن لم تكن ملزمة بهما.

٥ ـ بدأت من هنا نقطة البداية في تحول حركة النضال الفلسطيني نحو القبول بالخيار السياسي، أي مبدأ التفاوض السياسي من أجل تحقيق أهدافها الوطنية، حيث تم الاتفاق على التوجه إلى «الأمم المتحدة»، واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال الجلسة الخاصة بقضية فلسطين، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، أي بعد عشر سنوات على قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

بعدما كانت فلسطين ـ القضية محور الثورة العربية وطموحاتها في الوحدة والحرية والتقدم، استبدلت بمحمية اسرائيلية أخذت تدلي بدلوها في التوجه القطري التفتيتي، ليكتمل المخطط بشطب الهوية العربية كلياً

ومنذ هذا التحول يمكن القول إن قاطرة منظمة التحرير الفلسطينية بدأت تتجه أكثر نحو الأنظمة العربية حتى اتهمها البعض بالتحول من «منظمة» إلى «نظام»، الأمر الذي انعكس سلباً على بعض علاقاتها العربية غير الرسمية وبخاصة مع التنظيمات والقوى الراديكالية والقومية.

لكن، على الرغم من خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الدائرة الرومانسية إلى الدائرة الواقعية، كما قيل يومئذ، وعلى الرغم من اعتمادها الخيار السياسي وقبولها الانتماء إلى المنظمة الدولية، فإن هذا الخروج وهذا التحول لم يثنيا التحالف الأميركي ـ الاسرائيلي عن متابعة خططه لضرب المنظمة، وتجريدها من كل ما حققته من مكاسب والعودة بالشعب الفلسطيني إلى ما كان عليه قبل قيام ثورته. وكانت السنوات السبع التي تلت سنة ١٩٧٥ سنوات الهجمة الأميركية ـ الاسرائيلية المضادة، مستفيدة مما أفرزته الساحة اللبنانية من اضطرابات واقتتال.

٦ ـ أما الضربة القاصمة التي تلقتها منظمة التحرير ومجمل حركة النضال الوطني الفلسطيني فقد كانت في خروج مصر عن الاستراتيجية العربية التقليدية ضد اسرائيل، وانفرادها بإقامة صلح منفرد في كامب دايفيد عام ١٩٧٨. فإضافة إلى ما لمصر من ثقل سياسي وعسكري في عملية الصراع، وإلى مكانتها القومية والدولية، فقد أدى خروجها إلى انفراط الحد الأدنى من الروابط القومية بين الدول

العربيــة التي كانت قائمــة بينها ولو على مــستوى شكلي. ومن المؤسف أن جـميع المحاولات التي بذلت لتعــويض خسارة مصر بإقــامة جبهة بديلة متـحدة باءت كلها بالفشل.

٧ ـ ثم كانت ذروة الانهيار عام ١٩٨٢ حين غزت اسرائيل لبنان وحاصرت بيروت تسعين يومــاً دون أن يكون في قدرة أية دولة عــربية التـحرك لنصرة لـبنان أو لإنقاذ الفلسطينيين.

كان ذلك الغزو الاسرائيلي للبنان حدثاً استراتيجـياً مروعاً ومدخلاً لمرحلة مفصلية جديدة؛ على الرغم من محاولات المكابرة، عربياً وفلســطينياً، للتهوين من شأنه، تغطية لعجز في الادراك من جهــة، وامعاناً في الاستمرار بالنهج القطري الـضيق، وبالابتعاد من النهج القومي الكفيل وحده بالرد على هذا الحدث، من جهة ثانية.

ومن يتابع مــسلسل الأحداث التي تلت ذلك الغزو، وبخــاصة في الساحــة اللبنانية خلال الثــمانينات حتى اندلاع الانتـفاضة الشــعبيــة العفوية في فلســطين المحتلة سنة ١٩٨٧، يلحظ بيسر مدى التخبط والارتباك اللذين وصلت إليهما الأوضاع، الأمر الذي أدى إلى حروب واقتتالات عربيةـ عربية تركت آثارها في مختلف الأقطار العربية وفي القضية الفلسطينية في آن معاً.

ولا حاجــة إلى تكرار الحــديث عن هذا المسلسل من الأحداث، فـمعظمــه لا يزال في الذاكرة والشواهد عليه لا تزال ماثلة على الأرض، غــير أنه لا بد من تسجيل أهم النقاط السياسية، من دون تحليل أو تفصيل:

أ ـ افتــقاد النضال الفلســطيني مرتكزاً مادياً بعــد رحيل منظمــة التحرير وقــواتها ومؤسساتها إلى تونس، وبدء عهد من «الاغتراب» القيادي عن مركز الحدث والـجماهير المعنية مباشرة به.

ب ـ انعــدام الثقة، وبــالتالي امكانات التنســيق الجاد، بين قــيادة منظمــة التحــرير وسوريا، الـقطر العربي الوحـيد المتبــقي بين دول الطوق ورافع الشــعار القومــي بعد خروج مــصر من دائرة الصراع. وفــي سنة ١٩٨٤ رفعت القيــادة الفلسطينية شــعار «القــرار الوطني الفلسطيني المســتقل»، الذي مــهد في مــا بعد للاتفــاقات المنفــردة مع اسرائيل تحت الشعار القطري نفسه.

ج ـ تجاوز صــفحــة الخلاف مع مــصر وعــودتها إلى الـحظيــرة العربيــة من بوابة المصالحة التي أقدم عليــها رئيس منظمة التحرير متحدياً ـ آنئـذ ـ كل مؤسسـات منظمة التحرير وقيادات الفصائل بما فيها فصيل «فتح» نفسه، الأمر الذي أدى إلى انقسامات خطيرة في الساحة الفلسطينية سرعان ما تفاقمت بعد إقدام رئيس منظمة التحرير مرة ثانية، ومنفــرداً، على توقيع اتفاقيــة خاصة مع الأردن، واستمــرت حتى سنة ١٩٨٧، بعدما تراجع عرفات عن تلك الاتفاقية!

د ـ ونتيجة هذا كله، تأثرت ســياسات العواصم العربية الأخرى وتحــالفاتها في ما بينها من جهــة، وفي ما بينهــا وبين قيادة منظمــة التحرير من جهة ثانيــة، ومن أهمها التحــالف العراقي ـ الفلسطيني، والتحــالف السوري ـ اللبناني، وما بين التـحالفين من

قوس قزح عربي تتماوج ألوانه وفق مصلحة كل عاصمة على حدة.

٨ ـ أخيراً، اندلعت تلك الانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة، الأمر الذي عكس ظلالاً من الأمل لإعادة ترتيب أوضاع البيتين العربي والفلسطيني. فتوقفت حرب المخيمات في لبنان، وأعيد فتح طريق دمشق أمام منظمة التحرير التي استعادت بعض وحدتها، وردت الروح جزئياً إلى قنوات التنسيق بينها وبين مختلف العواصم العربية.

وليس من المغالاة لو قلنا إن هذه الانتفاضة الشعبية في فلسطين وخلال سنتين، أعادت لقضية فلسطين وهجها وزخمها، وبصورة أفضل من كل ما قدمته سنوات النضال السابقة، كما ردت للجو العربي العام روح التفاؤل بإمكان تحقيق إنجازات وطنية وقومية في ظل موازين القوى الدولية السائدة عن طريق الخيار السياسي، اعتماداً على الشرعية الدولية كما نصت عليها مواثيق وقرارات الأمم المتحدة. وجاء قرار المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٨٨ بالإعلان عن قيام «دولة فلسطين»، وبالموافقة الصريحة على القبول بالقرار ٢٤٢ تجاوباً مع هذه الأجواء التفاؤلية، ليلقى صدى ايجابياً كبيراً على المستويين العربي والدولي.

ولم يكن بعيداً من منطق التوقعات أن تقلع هذه السفينة الفلسطينية ـ العربية في خضم بحر الصراع القادم لتصل إلى شواطىء حل ما مقبول وإن لم يكن الحل المثالي العادل. غير أن الرياح الدولية جرت على عكس ما اشتهت تلك السفينة، إذ لم تقترب الثمانينات من نهايتها حتى بدأ الانهيار الأعظم في تاريخنا المعاصر من سقوط الاتحاد السوفياتي ومجموعته الاشتراكية، الكابح الأوحد للتحالف الأميركي ـ الاسرائيلي.

وما زاد الطين بلة، كما يقال، اندلاع حرب الخليج، في أول سابقة لحرب يشترك فيها بعض العرب في حرب رسمية ضد البعض الآخر، وكان من أهم نتائجها انهيار آخر ما تبقى من أواصر التضامن، وتصاعد الشوفينية القطرية العربية إلى حدود فاقت حدود التصور.

وبدأ العد العكسي للنزول صوب الهاوية، التي لا يبدو لها من قعر حتى الآن، فلسطينياً وعربياً، وصولاً إلى اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وما تبع ذلك من اتفاقات، وما سيتبعها، في إطار ما يسمى النظام الشرق أوسطي في النظام العالمي الجديد.

فأين القضية الفلسطينية، وأين القضية القومية، في وضعنا الراهن في أوائل سنة ١٩٩٥، أي بعد مرور مئة عام على اليقظة العربية، ومرور أكثر من ثمانين عاماً على القضية الفلسطينية؟

نعود مرة أخرى لقراءة ما كتبناه في هذا البحث، فنجد أن التحالف الاستعماري ـ الصهيوني ما زال قائماً، وأن ما خطط له قد نفذ بمعظمه، وما تبقى منه إنما هو قيد التنفيذ. لقد تكرس الكيان الصهيوني، كما تكرست التجزئة العربية، بل ازدادت عمقاً.

بل أكثر من ذلك، فبعدما كانت فلسطين ـ القضية محور الثورة القومية العربية وطموحاتها في الوحدة والحرية والتقدم، استبدلت بمحمية اسرائيلية أخذت تدلي

بدلوها في التوجه القطري التفتيتي، ليكتمل المخطط بشطب الهوية العربية نهائياً، وتحويل الوطن العربي إلى كيانات مفتتة بلا هوية في إطار ما يسمى الشرق الأوسط، الذي لا يعرف أحد بالضبط أين تبدأ حدوده وأين تنتهي بين خطوط العرض والطول التي تقسم الكرة الأرضية.

ويبقى السؤال: هل انتهى الصراع بين الحركة القومية العربية وطموحاتها في الوحدة والتقدم وتحرير فلسطين وبين التحالف الاستعماري ـ الصهيوني؟

بالطبع لا، ولكنه دخل مرحلة جديدة من مراحله، قد تغير في شعاراته وأولوياته وفي ساحاته، وهذا ما يستحق بعض الوقت حتى تكتمل ملامحه ومواصفاته، غير أن ما يمكن تسجيله منذ الآن هو بروز الحركة الاسلامية في الساحتين السياسيتين الفلسطينية والعربية، بصورة تؤكد استمرارية هذا الصراع بدور ملحوظ لهذه الحركة، كما انه سيترك من غير شك آثاره في العلاقة الفلسطينية العربية ببعد ثالث، هو البعد الإسلامي ◇

عبد الإله بلقزيز (*)

الحركة القوميّة العربيّة وتحدّي التحوّلات العالميّة

أي مستقبل للحركة القومية العربية في إطار التحولات العاصفة التي فجّرت نسق العلاقات الدولية وأعادت ترتيب التوازنات بين الأمم والكيانات السياسية على النحو المختلف الذي نعاين وقائعه اليوم؟

سؤال يستحق التفكير حقاً بعد كل الذي جرى من تغيُّر في السنوات الأربع الأخيرة على الصعيد الكوني. لكنه يستحق ذلك لسبب أهمّ، هو عجز المنطقة العربية عن امتصاص نتائج هذا التغيّر، وتحييد آثارها السلبية ـ في الحد الأدنى ـ إن لم تكن تَقْوى على التكيف الايجابي معها. إذ لم تَكَدْ «المنظومة الإشتراكية» تبدأ في التداعي على مرأى ومسمعٍ من رجال الكرملين، حتى كنّا نتلقى حرباً كونية عظمى على أرضنا من أجل النفط ومن أجل نزع سلاحنا. ولم يكن الاتحاد السوفياتي قد بدأ يعلق انفراطه الكياني، حتى كان علينا أن نذهب إلى مدريد من أجل إسرائيل. وتحت هذين العنوانين الكبيرين، أعني حرب الخليج والتسوية، تدفّقت تفاصيل من وقائع الانهيار الكبير: حروب أهلية هنا، واخفاق تنموي هناك، وتدمير ذاتي للمؤسسات الإقليمية هنالك. وشيئاً فشيئاً، كان غبار الانفجار العظيم ينقشع، ليخرج «نظام الشرق الأوسط» إلى الوجود، وفي ركابه جنازةٌ صامتة لبقايا صورٍ من نظامٍ عربيٍّ قَضَى قبل أن يكون قد وُجِد!

لقد كان النظام الوطني الناصري نظاماً شمولياً لم ينجح في أن يفتح الحقل السياسي على التعدد والتداول بحيث تكون الديمقراطية قاعد اشتغاله

هذا كثير!، وفي هذه العدّة القليلة من السنوات، على منطقة نجحت في سابقات الأيام في أن تقاوم الأعاصير، وتجترح الحدّ الأدنى من التوازن الذاتي أمام ما انهمر عليها من وقائع الإرباك. وإذا كانت المنطقة العربية هي المعنية بهذا الحكم، فالأَوْلَى ـ ابتداءً ـ أن يشار إلى أن الأداة السياسية الوظيفية لحراسة مصير هذه المنطقة، ونعني

(*) استاذ في كلية الآداب في جامعة الحسن الثاني ـ المغرب.

بها الحركة القومية العربية، لها من مسؤوليات ما جرى القدر الكافي من النصيب كي يرتّب عليها التزام محاسبة الذات، وتقويم الحصيلة، ومراجعة أسباب هذه الهزيمة الحضارية المروّعة. فهي من اقترحت على العرب منذ سبعين عاماً مشروع الوحدة والتحرر، وتعاقب بعضٌ منها على حكم بعض الأقطار، وظلت ـ بعد أن جرى الانتقال الدرامي «من حقبة الثورة إلى حقبة الثروة» بلغة محمد حسنين هيكل ـ المرشح الأوفر حظاً لصيانة ثوابت الأمة من الإهدار. ثم، ما عساها تستطيعه الآن بعدما أنهار بنيانها التقليدي في امتداد حالة الانهيار التي سادت في الوطن العربي!

١ ـ زمن المفارقات

لعلّ أكثر ما يشدّ انتباه المتابع لما يجري على صعيد تطور حقلي الاجتماع والسياسة في البلاد العربية راهناً، أن اتجاه ذلك التطور فيها يسبح على عكس اتجاه تيار حقائق العالم المعاصر، وخصوصاً بعدما بدأت تلك الحقائق تتخذ سمة الاستقرار والترسخ في امتداد الأحكام التي قضى بها قيامُ نسق «جديد» للعلاقات الدولية.

الناصرية لم تكن ظاهرة حزبية وإنما أتت تمثل تياراً اجتماعياً وتاريخياً فاضت عن أي لون من ألوان الانتظام الحزبي

فالقارىء في لوحة هذه الحقائق الجديدة لا شَكَّ مُنْتَهٍ إلى تبيّن آليتين سياسيتين مركزيتين تصنعان أهم معطياتِ الحياةِ السياسية الدولية المعاصرة، إنهما: تعاظم حركة النضال الاجتماعي من أجل إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والعودة المتزايدة إلى المسألة القومية وإلى مبدأ حق تقرير المصير الوطني للشعوب والأمم. وهو ـ في امتداد ذلك ـ لا شك منته إلى أن الوطن العربي يكاد ينفرد ـ من دون سائر بقاع العالم ـ بكونه أبعد المناطق من الاندراج في منطق هذا الانعطاف، وأكثر بقاع السكون انغلاقاً على حقائقه التقليدية، وبالتالي، على رتابة التطور المستقل عن آلية التدفق العالمية لمعطيات التغيير!

كان العالم برّمته، في السنوات الخمس الأخيرة، مسرحاً للتغيير: انهار معسكر دولي، واختلت التوازنات الكونية وامّحت دولٌ من على الخريطة ونشأت أخرى، وتصدرت أمم مناَسَبَةَ التحوّل لانتزاع حقوقها... بينما العرب لأَهُونَ عمَّا يجري! نعم، قد تكون «الإشتراكية» في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ضحية ما جرى، وهي فعلاً، كذلك، ولكن لا شك في أن القومية في روسيا وجمهوريات البلطيق ومناطق القوقاز والمناطق السلافية وسواها كسبت المعركة ضدّ نظامٍ كلياني (Tolalitaire) لم يقدّم إليها سوى مشروع سياسي لهضم حقوقها وهوياتها باسم «الإشتراكية». وقد يكون المشروع التنموي المركزي في هذه الجغرافيا الفسيحة ضحية انتعاش غير مشروع لأوهام «النظام الحرّ» واقتصاد السوق، ولكن ـ من غير شك ـ ساهم سقوط أنظمة الحزب الواحد في سَعَة المجال السياسي المصادَر وفي تحرير الحياة السياسية من رقابة الدولة. وعلى النحو نفسه يسوغ الحديث عن تجارب حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث: لم تكن الحصيلة هزيلة كما قد يُظَن، إذ تمتعت أفغانستان باستقلال لم تعرف كيف تُديره! وظفرت ناميبيا بنهاية مقبولة للدراما الوطنية؛ وحصلت أنغولا على حقها في وحدة وطنية لا تكون فيها «يونيتا» السيد «سافيمبي»

رسولاً ديمقراطياً أحقَّ بإقرار الرأي في مستقبل البلد من نظام «دوسانتوس»؛ وفوق هذا وذاك، كرّت سبحة المطالب الديمقراطية على الصعيد الكوني، فصارت مؤسسات «الكونغرس» الأميركي، والبرلمان الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، و «البنك الدولي»، وسواها من المؤسسات السياسية والمالية، ترسم سياساتها تجاه دول الجنوب على مقتضى معيار وحيد تعبر به أهلية تلك الدول للتمتع بمستحقات رضاها: احترام حقوق الإنسان، وتحسين شروط التطور الديمقراطي لبناها السياسية وللأوضاع الداخلية فيها.

وحده الوطن العربي شذَّ عن القاعدة واستأنف مسيرة التداعي على النحو الذي سار فيه قَبْلاً! ففي حين شهد العالم انتعاشاً غير مسبوق للمسألة القومية، شهدت القضية القومية العربية أشد حالات المعاناة فداحة، وتعرضت المطالب الوطنية لأكبر عمليات التصفية والتبديد على نحو ما يتعرض له اليوم حق تقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني. وقد بلغ تدهور المسألة القومية في العالم العربي حدّ إعادة النظر في الرابطة العربية التي تشد الكيانات العربية بعضها إلى البعض، وذلك بمناسبة عملية بناء «نظام الشرق الأوسط» التي أخذت جرعة أقتصادية وسياسية فعالة في «مؤتمر التنمية» في الدار البيضاء، وهي العملية التي تطلعت ـ فضلاً عن إدخال «إسرائيل» في النسيج الاقتصادي والسياسي والثقافي للمنطقة ـ إلى تفكيك الوطن العربي وإعادة تركيبه بعدما يكون جامع العروبة قد سُحب من بنية العلاقة الداخلية التي يتقوّم عليها. وقد تلازم هذا الانكفاء الاستراتيجي الموضوعي للمسألة القومية في بلادنا مع تنامي حالة التفكك والتراجع في القوة الاجتماعية والسياسية الحاملة للمشروع القومي، نعني حركة التحرر الوطني العربية، التي دخلت طور أزمة بنيوية تعصى على مجرد تصويب سياسي تستعيد به حالة التوازن.

الأمر نفسُه يصدق على المسألة الديمقراطية، إذ بعد مسلسل متصل من الانفجارات الشعبية في السودان (١٩٨٥)، والجزائر (انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨)، ومعان في الأردن (نيسان/ أبريل ١٩٨٩)، والمغرب (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠)، ومن محاولات التصحيح الديمقراطي في تونس (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ولبنان (آب/ أغسطس ١٩٩٢)، والجزائر (حزيران/ يونيو ١٩٩٠)، والمغرب (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)... وبعد الآمال العريضة، التي واكبت هذه «الصحوة» في المجتمع والدولة، في أن تشهد الحياة السياسية العربية منحى من الانفتاح على الخيار الديمقراطي ومن الانتساب إلى عقيدة العصر... (بعد ذلك كله) تناسلت وقائع الانقضاض على مطلب التنمية السياسية الديمقراطية: جاء الانقلاب العسكري في السودان يطيح النظام المدني الذي اختارته جماهير انتفاضة الخرطوم عبر الاقتراع الحرّ النزيه؛ وأكلت سلطة «٧ نوفمبر» في تونس مكتسبات الحقبة البورقيبية من دون أن تقترح على البلاد غير الحرب الأمنية على «الأصولية» النهضوية ومصادرة الحقل السياسي لمصلحة الحزب الحاكم و«دولته»؛ وانقض عسكر الجزائر على نتائج صناديق الاقتراع التشريعي في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ ليسرقوا إرادة الشعب؛ وتعرضت انتخابات المغرب لحادثة تزوير أدخلت التجربة الديمقراطية غرفة الإنعاش؛ وقاطع

نصف «المجتمع السياسي» اللبناني انتخابات برلمان يعاني نقصاً في التمثيل؛ واستأنف مجلس الشعب المصري ثرثرته فوق النيل؛ وخسر البرلمان الأردني تجربته أمام الملكية و «مجلس الأعيان»؛ وتمخضت «حداثة» السعودية وبعض الخليج عن كائنات «ديمقراطية» شوهاء سُمِّيَت «مجالس شورى»... إلخ! وفي امتداد ذلك كله، ظلت المجتمعات العربية ساحة مستباحة لتسلط العسكر وزعماء القبائل والعشائر والأحزاب الأوليغارشية، لتتعاظم معها محنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلاد «الراعي» و «الرعية»!

كنا، في تفاصيل هذه السيرة الذاتية الفاشلة للانتماء إلى العصر، على هامش حقائق التاريخ. بل إن «أولي الأمر» منا، نعني: سلطة الحاكم بأمره في البلاد العربية وصحابته وآل بيته! اجتهدوا في «حماية» موقعنا من أحكام قضى بها تاريخ البشرية. فلم «نطلع» مما جرى على صفحة الأرض بغير موقع فريد: المفارقة!

من السهل جداً أن نلتمس تفسيراً سريعاً جاهزاً لما جرى، فنردُّ الأمر ـ في جملته ـ إلى «النظام العالمي الجديد» الذي قضى بأن يقصينا من دائرة التاريخ، وبأن نستثنى ـ من دون سائر الخليقة ـ من التمتع بثمرات التغيير الذي سرى في أوصال البشرية وأسبَغَ على بعضها ـ من أشباهنا ونظرائنا ـ «ما تيسَّر» من حقوق ومكاسب. وفي ظني أن مثل هذا التفسير يجافي حقائق الأمور، بل ويتعامى عنها بقصد. فالعلّة ليست في «الخارج» ـ على هَوْل وفظاعة ما أصابنا منه ـ بل هي في «الداخل» على وجه الدقة والتحديد. و «الداخل» هذا هو مجتمعاتنا، ودولنا، ونخبنا، وسياساتنا، وأحزابنا، وكل المؤسسات التي بها نشتغل. إنها موطن العطب الذي يحتاج إلى فحص وتشخيص، و... إلى إعادة بناء.

دَعُونَا نعرض على الفحص والتشخيص إحدى أهم هذه المؤسسات المعنية بالدفاع عن المصير العربي وتقديم أجوبة سياسية وتاريخية عن أسئلته التي يطرح؛ عنينا بها: الحركة القومية العربية: أين يكمن موطن العطب فيها؛ وما عساها تكون الأسباب التي أنجبت إخفاقها بعدما مُكِّنت من الهيمنة الثقافية، ومُكِّنت من إدارة السلطة في البلاد العربية في مواقع معلومة لفترة غير قليلة في الزمان.

٢ ـ في أصول الكبوة وهوامشها

عسيرٌ هو الجهد الذي يمكن أن يُبْذَل لحصر وتعداد الأسباب التي أطاحت مركزية الحركة القومية العربية في النظام السياسي والاجتماعي والثقافي، وأدخلتها في مرحلة أزمة لم تخرج منها بعد. ولكن من الممكن للباحث في الموضوع أن يتعرف، بقليل من الجهد، إلى المدخل الرئيسْ إلى التفكير في أهمها؛ أنه ـ من دون جدال ـ نهاية التجربة الناصرية التي كثّفت لفترة طويلة نسبياً مجمل العناصر والأبعاد التي تبلور على قاعدتها المشروع القومي العربي الحديث.

نعم، ليس من شك في أن ملامح هذا المشروع تبلورت ـ نظرياً ـ قبل قيام الناصرية، ثم في امتدادها، من خلال كتابات ساطع الحصري وميشال عفلق ومحمد

عزة دروزة وقسطنطين زريق وزكي الأرسوزي وآخرين. وليس من شك في أن الفكرة القومية العربية وجدت طريقها إلى التجسيد المادي في حركات سياسية كـ«البعث» و «حركة القوميين العرب»، مثلما وجدت ترجمة دولتية لها في سلطة «حزب البعث» في سوريا والعراق، وفي السلطة الشعبوية في ليبيا، أو ـ بدرجة أقل ـ في الجزائر البومدينية وفي يمن السلال ويمن «الجبهة القومية الموحدة». غير أن الناصرية استطاعت ـ أكثر من سواها ـ أن تذهب بالفكرة القومية إلى أبعد حدّ ممكن، مستثمرة موقع مصر الاستراتيجي في قلب العصب المركزي للمنطقة العربية، ومستثمرة رصيدها الثقافي وقدرتها الإعلامية لإدارة أضخم عملية تعميم للفكرة القومية على مجمل الجغرافيا العربية.

لقد كانت مصر الناصرية هي مركز الحركة القومية من دون منازع، وما عداها ـ ممن شاركها الاختيار الايديولوجي عينه ـ كان في «الأطراف». ولعلّ حقيقة هذه المركزية كانت في أساس نجاح المركز المصري في جذب «حزب البعث» في سوريا إلى وحدة قضت مبكراً، ثم في جذب حركة القوميين العرب نهاية النصف الأول من الستينات قبل انفراطها بتأثير الاختراق الماركسي. وحين تداعى هذا المركز بحرب عام ١٩٦٧ الفادحة وبغياب عبدالناصر، جربت سلط «قومية» أخرى أن تؤدي دور المركز ـ آخرها سلطة «الجماهيرية» («العظمى»!!!) ـ من دون جدوى. بل إننا شهدنا منحى آخر على قدر بالغ من الدلالة على حجم الخسارة التي منيت بها الحركة القومية العربية بعد الناصرية، ذلك أن فقدان المركز الجاذب لم ينشأ عنه فراغ سياسي فحسب، بل قاد إلى تنازع الأطراف على نحوٍ تحقّق فيه أعلى معدّل في التضخم القطري لدى نخب احتسبت نفسها طويلاً في عداد الحركة القومية! وسوف نرى ما هو الثمن الباهظ الذي كان على هذه الحركة القومية أن تدفعه بسبب حرب الأطراف تلك.

إن قدرة الحركة القومية العربية على مواجهة حقائق التغير الدولي الجارية بما يحفظ لها الاستمرار والتوازن تساوي قدرتها على إعادة بناء نفسها واعادة تجديد مشروعها على قوام جديد

حيث نَعُدُّ انفراط عقد التجربة الناصرية تاريخاً رسمياً لبداية انحدار الحركة القومية، ومدخلاً رئيساً لقراءة جوانب وأوجه وعوامل الأزمة المختلفة في هذه الحركة، فليس بالمعنى الذي تُفيده القراءة الكرونولوجية ـ التعاقبية التي تتصور وقائع الأزمة المتواترة في الزمان وقد تناسلت من أصلٍ تاريخي هو الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ أو ما ناظَرَهُ من تواريخ دالةٍ على هذا المعنى؛ بل القصد من القول ذاك الإشارةُ إلى أن العامل التاريخي الأهم للمشروع القومي تلقّى ضربةً استراتيجية أعادت المشروع إياه إلى نقطة الصفر! وإلاّ ما الذي منعه من أن يستأنف نفسه في الأطراف؟ أما العوامل التي ظلت تمثل عوائق بنيوية في تجربة الحركة القومية العربية، فتقع في مكان آخر غير انكسار مصر أو غياب عبد الناصر. وسنحاول أن نتناول هذه العوامل بالايجاز والتكثيف الممكنين.

مع أن الناصرية أتت تمثل ـ في التجربة السياسية العربية المعاصرة ـ الإخراج المادي للمشروع القومي العربي من حيّز التصور النظري إلى رحاب الحقيقة السياسية

التاريخية، فإن هذه «القابلة التاريخية»، التي أدخلت ذلك المشروع في عداد الإمكان، أدت ـ من حيث لم تحتسب ـ دوراً في تقييد قدرته على التحرك أو في تحقيق امتداد أكبر في المكان وأطول في الزمان: ذلك أن الناصرية حملت ـ منذ تكوينها وخصوصاً مع حرب السويس ـ هويةً مزدوجة تداخلت صفاتها أحياناً، وأثّرت الواحدة منها في الأخرى: لقد كانت ايديولوجيا عروبية توحيدية ومشروعاً قومياً متكاملاً، لكنها كانت ـ في الآن نفسه ـ نظاماً سياسياً مصرياً. و ـ للدقة ـ نستطيع أن نؤلف بين عنصري هذه الثنائية في قراءة ترى في كينونتها نظاماً سياسياً مصرياً الاختبارَ التاريخيَ التجريبيَ لمشروعها القومي. عند هذه النقطة، بالذات، أعني عند الأخذ المنهجي في فرضية احتمال ـ أو جواز ـ قراءة المشروع القومي في الناصرية من النصّ المادي المتحقق، أي المشروع الوطني المصري فيها، يصبح جائزاً أن نستنتج الاستنتاج التالي: لقد أكَلَ رصيدُ المشروع الوطني المصري من صورة المشروع القومي العربي عند الناصرية!

لنوضح ذلك قليلاً:

إذا تركنا جانباً موقف عبدالناصر ـ الفكري والميداني ـ من الصهيونية ومن الأحلاف الاستعمارية ومن التجزئة، ودفاعه التاريخي المستميت عن عقيدة التحرير والاستقلال الوطني والوحدة العربية (وهو في هذا يُقيم فائض الأدلة على التزامه الخيار القومي التحرري العربي)؛ وإذا تركنا جانباً سياساته الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزي والتأميم وإصلاح البنية العقارية، بإعادة توزيع الملكية، وحماية حقوق المنتجين، وبنى تحتية اقتصادية قوية على قاعدة أولوية القطاع المنتج حيث سياسة التصنيع الثقيل والإصلاح الزراعي (وهو في هذا معبِّر عن أفضل تمثُّل عربي لخيار التنمية المستقلة و «التخطيط الاشتراكي»)...، فإن نقطة ضعف المشروع الوطني المصري هي النظام السياسي نفسه. لم تَعْتَنِ الناصرية كثيراً ـ بل... قليلاً ـ ببناء نظام سياسي حديث حقاً! والحداثة التي نعني ـ هنا ـ ليست حداثة الأجهزة، بل حداثة الثقافة السياسية التي تديرها. لقد كان النظام الوطني الناصري نظاماً شمولياً (أو كليانياً) لم ينجح في أن يفتح الحقل السياسي على التعدد والتداول بحيث تكون الديمقراطية قاعدة اشتغاله. بالقدر نفسه، ظل يعيش على كاريزما عبدالناصر وقدراته الشعبوية على مخاطبة الوجدان العام، فلم ينجح في إنتاج دولة المؤسسات بحيث تصير العقلانية المؤسسية بديلاً من الشَّخْصَنَةِ السياسية. ربما كانت للرجل ـ ونظامه ـ أسبابه التي منعته من ذلك، وجعلته يعتقد في لا جدوى فتح الحياة السياسية على تعددية لا يقوى عليها جسمٌ يحتاج إلى الوحدة والتراصّ. ولكن، ليس من شك في أن ذلك كان في أساس كبوة المشروع الوطني المصري نفسه بعد غياب رمزه، إذ صار على ذلك المشروع أن ينتهي بنهاية الزعيم ما دامت حقبة الزعيم أخفقت في إنتاج المؤسسة التي تحمي رصيد الثورة وتستأنف المشروع.

إذا لم تسارع النخب الفكرية في الحركة القومية العربية إلى إنجاز القراءة الشاملة لتناقضات العالم المعاصر، فإنها ستعدم وسيلة استكشاف الميدان الذي ستعمل فيه

والمشكلة هي في أن صورة المشروع القومي العربي في أذهان الناس تضررت من

تجربة بناء وتحقيق النموذج الناصري المصري. هكذا جرى رجم ذلك المشروع بتهمة التوتاليتارية ومعاداة الديمقراطية، أو ركوب سبيل النزعة الخَطابية الشعبوية؛ وقد وُجِد هناك من كان مستعداً ليتسقَّط أخطاء عبدالناصر - مثلاً - في إدارته الصراع ضد الشيوعيين أو ضد «الإخوان المسلمين» لترتيب اتهام تاريخي افتئاتي على الحركة القومية العربية باختيارها نظام التسلط السياسي؛ كما وُجد من كان مستعداً لتعميم بعض حالات الشعبوية في الناصرية لاتهام الحركة القومية العربية بنبذ النزعة العقلانية والمؤسسية. والأنكى من ذلك أن هذه الاتهامات وجدت لها أرضاً خصيبة في تجارب سياسية «قومية» أخرى فاقت مصر الناصرية اجتهاداً في إقفال الحقل السياسي على حق المشاركة أو في الذهاب بالشعبوية إلى حدّها الأقصى «الجماهيري».

إذا كان النموذج السياسي الشمولي لنظام الدولة - على نحو ما عرفته مصر «جزئياً» وما عَرَفَه بعض بلاد المشرق والمغرب كلياً - قد ألحق ضرراً بصورة المشروع القومي العربي، من حيث إن تجارب الحكم في تلك البلدان أضحت الميدان المادي التجريبي لاختبار المشروع القومي وعيار نوعيته، فإن أسلوب امتلاك سلطة الدولة لدى القوى التي انتسبت إلى التيار القومي العربي، ثم نمط النخب التي تسلّمت تلك السلطة وأدارتها لفترة، كانا لهما تأثير أفدح من حيث السلبية في النّيل من صورة ذلك المشروع القومي، إذ إنه لسبب لم يَجْرِ التفكير فيه بجدّ حتى الآن(!)، لم تنجح «النخب القومية» العربية في أن تصل إلى السلطة إلا بوساطة الإنقلاب العسكري (وهو ما يُسْتَغْرَب له أشدّ الاستغراب نظراً إلى أن الحركة القومية نجحت - في ما مضى - في إنجاب أكثر الأحزاب شعبية في الوطن العربي!)، في الوقت نفسه الذي لم تستطع فيه إلاّ في مصر الناصرية جزئياً - أن تتحرر من طابعها العسكري في السلطة. ومع أن بعض قادة الأحزاب القومية - التي تسلّم جناحُها العسكري السلطة - كان من أول ضحايا دولة الضباط، فإن ذلك لم يكن كافياً ليحمي صورة الحركة القومية من التهمة التي ألحقها بها الخيار العسكري في انجاز «الثورة».

وليس من شك في أن التلازم - الاضطراري والمفروض - بين الحركة القومية والنظام العسكري، لم يفعل سوى أنه قدّم صورة غير صحيحة عن نَفَسها القصير، ونزعتها الإرهابية، وضعف رسالتها السياسية أمام الشعب، وفقدانها الجهاز السياسي التنظيمي القوي... في وقت تشهد فيه أدبياتها السياسية، ونصوص مفكريها وقادتها، بل وتجربتها السياسية الميدانية، بأنها أوْلَتْ عمليةَ تنظيم المجتمع أهمية أكبر بما لا يُقاس من مراهنتها على عمل المؤسسة العسكرية. نعم، من الثابت أنها فكّرت في اختصار طريق «الثورة» بتوظيف مؤسسات العنف، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية؛ لكن ذلك فهمته ضمن قراءة عامة - نظير ما فعله الماركسيون في العالم - أفردت للجنود مكانة في عملية الثورة. غيَر أنها - للأمانة - لم تُضَاه يوماً المكانة التي أفردتها للعمال والفلاحين أو للمثقفين الثوريين. وعموماً، إذا كانت المؤسسة العسكرية قد انتصرت على المؤسسة الحزبية - في الحركة القومية العربية - فما ذلك إلاّ نتيجة الأخطاء القاتلة التي وقعت فيها هذه الحركة فأساءت إليها، وفي قائمة تلك الأخطاء استعجال عملية

التغيير واستصغار الخيار الديمقراطي في برنامج الثورة. وفي ذلك، مسؤوليتها عمّا جرى!

الأدب السياسي القومي في القرن العشرين من أغنى لحظات الإنتاج الفكري في الوعي العربي الحديث. وهو لم يتوقف عند عتبة التفكير في حلول سياسية يحتاج إليها الواقع العربي، بل تطلّع إلى صَوغ مشروع نهضوي كامل مستثمراً مكتسبات المعرفة الحديثة وتقاليد اعتزاز العربي بتاريخه الحضاري الماضي. وتشهد وقائع تاريخنا المعاصر، في نصف قرن مضى من اليوم، على أن المشروع الذي قام على أساس الفكرة القومية العربية كان تاريخياً أكثر منه سياسياً، وكان مجتمعياً أكثر منه حزبياً. وذلك ما يقيم الدليل عليه الفارقُ الذي قام بين الناصرية ـ مثلاً ـ وبين سواها من الحركات القومية الحزبية التي تحوّزت السلطة في بعض البلاد العربية؛ بل ذلك ما يشهد له الفارق بين رحابة المشروع الفكري القومي وبين ضيق مكتسبات «السلطة القومية» العربية بما فيها تلك التي قامت في مصر.

إن المشروع الفكري القومي العربي لم يستوعب جميع المطالب التي يحتاج إليها الواقع العربي بل هو سبح أحياناً ضد بعضها

فالناصرية ـ قياساً على نماذج الحكم التي سُمِّيت قومية ـ لم تكن ظاهرة حزبية، وإنما أتت تمثّل تياراً اجتماعياً وتاريخياً فَاضَ عن أي لون من ألوان الانتظام الحزبي: كانت ـ بمعنى ما ـ صدىً لحالة وجدانية عارمة تطلعت فيها مجتمعات العرب المعاصرة إلى اجتراحِ موقع محترمٍ في التاريخ يناسب صورتَها عن نفسها. كانت أشبه ما تكون بالضمير الجمْعي لمجتمع مجروحٍ كسير، ولكنه مجتمع يملك أن يقاوم أسباب محنته. لذلك، تماهى فيها الزعيم مع الشعب، والسلطة مع المجتمع؛ أما نظراؤها من الحركات القومية، التي قيِّض لها أن تحكم، فلم تنجح في أن تبرح موقعها كحركات حزبية عجزت عن الصيرورة حالة تاريخية أكبر من جسمها التنظيمي. ومع ذلك، فليس من مثال أفضل على ثراء الوعي السياسي القومي من إدراك الفاصل بين المشروع الفكري الذي صاغته الانتلجنسيا القومية العربية بين الثلاثينات والثمانينات وبين المشروع السياسي الذي أنتجَته الحركة القومية ـ في السلطة والمعارضة ـ منذ بداية الأربعينات حتى الآن. ونحن في عداد من يعتقدون أن المشروع السياسي هذا كان دون الحدّ الأدنى ممّا تطلّع إليه المشروع الفكري ذاك؛ بل نحن ممن يعتقدون في أن تسييس (وتحزيب) ذلك المشروع التاريخي نال من قيمته بصورة كبيرة.

حين نقول ذلك، لا نهدف منه إلى ردّ أسباب الإخفاق إلى المشروع السياسي القومي حصراً، وبالتالي تنزيه الفكر القومي من المساهمة في إنتاج بعض شروط ذلك الإخفاق. ذلك أننا نعتقد ـ عن مراجعة ونقد ندّعيهما ـ أن جوانب مهمة من العطب الذي دبّ في آلة المشروع القومي العربي تعود إلى عوامل فكرية في المقام الأول. فالمشروع الفكري القومي العربي لم يستوعب جميع المطالب التي يحتاج إليها الواقع العربي، بل هو أحياناً سَبَحَ ضدّ بعضها! ثم إنه لم يجدّد أدواته ومفاهيمه بما يتناسب والتغيير الذي طرأ على صورة الواقع الموضوعي؛ فضلاً عن أنه لم يُعِدْ بناء تصوراته على قاعدة نقد النماذج «القومية» المبدئية! ولم يكن ذلك لقصورٍ فكري منه فحسب، بل

أيضاً ـ كما سنرى ـ بسبب حالة الاستتباع للنظام السياسي التي عاش عليها واعياً أم عن غير وعي!

ليس من شك في أن جانباً كبيراً من عوامل الأزمة التي عرفتها الحركة القومية العربية يتمثل بحالة الاستتباع السياسي التي عاشتها إزاء «النظم الوطنية» و «المعسكر الإشتركي» (وإن بدرجة أقل). لا يكفي أن يُبرَّر ذلك بالقول إنها كانت بحاجة إلى مركز إسناد ودعم لممارسة دورها، بل ينبغي التفكير في الثمن الفادح الذي دفعته صورتها ومن رصيدها لدى شعوب عانت بطش تلك «الأنظمة الوطنية»، وبخاصة حينما كان عليها أن تتحول من حركات سياسية شعبية إلى ما يشبه «سفارات» للتمثيل الإيديولوجي لتلك الأنظمة!

لم تفقد الحركة القومية العربية، في هذه «الشراكة» السياسية، التي كانت فيها تابعاً ورهينة، سوى أثمن رأسمال سياسي تمتلك: «الولاء» الشعبي. وهي خسارة فادحة لا يعوّضها ما حصلت عليه نخبها من مال أو جاه أو نفوذ! إذ سرعان ما كان عليها أن تعيش نزيفاً جماهيرياً حاداً في جسمها التنظيمي، بعد انفضاض عقد القاعدة الشعبية التي بها بَنَتْ سطوتها في ما مضى، وأن تعيش نزيفاً فكرياً قاتلاً حين برمجت عقلها النظري ليجيب عن أسئلة وحاجات السلطة «القومية»! والأنكى من ذلك أن حالة الاستتباع والإرتهان تلك انتهت بها إلى الإفلاس المادي بعد انهيار المورد «الإشتراكي» السخي، وبعد أن شحّت الأموال «القومية» في عصر النظام العالمي الجديد!

إن التجربة القومية عجزت عن إرساء المشروع القومي العربي على الفكرة الديمقراطية الحديثة

لا نروم من هذا السرد الاستعراضي لعوامل العطب والإخفاق في تجربة الحركة القومية العربية مجرد بناء صورة متكاملة نسبياً عن أزمتها، على ما في هذا من أهمية، بل ـ أيضاً ـ التقدم، بصورة أفضل، نحو التماس بعض قسمات الجواب عن السؤال الذي تتناوله هذه المقالة، وهو: أيُّ مستقبل للحركة القومية العربية في إطار تحولات النظام العالمي الراهن؟ ونحن حاولنا أن نقيم ربطاً بين التفكير في نوع التحديات التي يطرحها هذا النظام العالمي وبين التفكير في مستقبل تلك الحركة من خلال حاضرها بالذات. وعلى ذلك، نرتّب فرضية للتأمل قوامُها المعادلة التالية: إن قدرة الحركة القومية العربية على مواجهة حقائق التغير الدولي الجارية والإجابة عنها بما يحفظ لها الاستمرار والتوازن الذاتي تساوي قدرتها على إعادة بناء نفسها وإعادة تجديد مشروعها على قوامٍ جديد يؤهّلها لممارسة وظيفة التكيف الإيجابي مع التحولات العالمية وأداء رسالتها في المجتمع العربي. هذا يعني أن عليها ـ كي تكون كذلك ـ أن ترتفع إلى مستوى إجراء مراجعة شاملة لفرضياتها، ويقينياتها، ومعادلاتها الذهنية، وأدوات عملها وطرائقه، ونوع صلتها بالجمهور وبالسلطة؛ أي عليها أن تتفادى مجدداً التشريع النظري للنظام السياسي الشمولي، والتوظيف السياسي للمؤسسة العسكرية، والاجترار الذهني الكسول للوصفات الفكرية المعلّبة، والانجرار إلى التحالف مع السلطة ضد المجتمع. وبكلمة، إنها تحتاج إلى ثقافة سياسية جديدة، وإلى استراتيجية عمل بديلة... بل إلى نخب جديدة.

٣ ـ في الطريق إلى المستقبل

١ ـ نقطة بداية أي مشروع مستقبلي تكوينٌ وبناء معرفة دقيقة بالمحيط الموضوعي كما يقدّم نفسه في حاضره: إذ المشروع المستقبلي تمثُّل نظري بديل للواقع الراهن. وعلى ذلك، لن تكون البداية الصحيحة للمشروع المستقبلي البديل، الخاص بالحركة القومية العربية، سوى التمثّل النظري الصحيح للبيئة الراهنة التي تتنفس منها السياسة في البلاد العربية، إنْ في محيطها الإقليمي أو في مدارها الكوني. لكن ذلك ـ على أهميته ـ يحتاج إلى إعادة بناء للمبادىء التي عليها تتقوّم الفكرة القومية العربية على أسس جديدة غير تلك التي جرى اعتمادها في تجارب الماضي وكانت من بين العوامل المسؤولة عن كبوتها. على أن ذلك كله لا يكفي لتجديد هيكل المشروع القومي إن لم يحصل تقدم جدي في انجاز حلقة فكرية حاسمة هي ايجاد حلول لبعض المفارقات التي مزّقت الوعي القومي العربي المعاصر ووضعت معادلاته الذهنية في أزمة مزمنة!

لنوضح هذه الأهداف الثلاثة قليلاً:

إن الحاجة تدعو إلى إعادة بناء المشروع القومي العربي على أساس مطالب الحاضر لا على أساس ثوابت الماضي، أي بناؤه على أساس مبدأ جديد فعال في تحقيق التاريخ هو المصلحة

أ ـ تجري في المرحلة الراهنة، وعلى أوسع نطاق، عملية استهلاك لا سابق لها لمقولات من جنس مقولة «التغير في النسق الدولي»، و «سيولة أحداث التحول العالمي»، و «انقلاب التوازنات الكونية والإقليمية»، وقيام «عالم جديد» وما في حكمها. لكن جهداً عميقاً لم يُبْذَل بعد للانتقال إلى لحظة جديدة من الوعي يتمثل فيها العقل العربي المعاصر آليات ذلك «التحول»، ووجهاته الممكنة، والهوامش أو المساحات التي يفتحها أمام مشروع التقدم الذي لا تزال قوى عديدة تعتقد أنها تحمله. لم نجاوز بعد عتبة الذهول والانبهار أو التوجس إلى عتبة التحليل العلمي الهادىء المتسلح بمخزون من الأسئلة والفرضيات يحتاج إليها كل عقل لإنجاز مهماته النظرية. من ذلك ـ مثلاً ـ أننا لم نفكر بعد في ما يمكن أن يترتب على انتقال مركز التناقض العالمي من الاستراتيجيا إلى الاقتصاد: هل يمكن أن يفتح جبهة من الصراع جديدة داخل معسكر القوى الاقتصادية العظمى (الغربية)، ألا يمكن أن تنشأ لدينا فرصة تاريخية للانتظام مجدداً داخل علاقات هذا التناقض بما يحسّن من موقعنا على نحو ما كان عليه انتظامُنا في علاقات التناقض بين المعسكرين قبل ربع قرن؟ ثم من ذلك ـ أيضاً ـ أننا لم نفكر في ما يمكن أن ينجم عن توظيف العامل الثقافي والديني في الصراع مع قوى السيطرة العالمية من عائدات سياسية على موقع حركة التحرر الوطني وعلى التوازن الذاتي لمجتمعاتنا في مواجهة التغلب الحضاري الكوني!

نوجز فنقول إنه إذا لم تسارع النخب الفكرية في الحركة القومية العربية إلى إنجاز هذه القراءة الشاملة لتناقضات العالم المعاصر، فإنها ستعدم وسيلةً استكشاف الميدان الذي ستعمل فيه. ومن البديهي أن يكون ثمرة ذلك انتاج أسباب جديدة لديمومة أزمتها، وربما تهيئة بيئة داخلية ملائمة لزوال ما بقي في قيد الحياة من هياكلها القديمة!

ب ـ كثيراً مــا انغمس الوعي القومي العربي، في ما مضى، في بنـاء الفكرة القومية على عوامل التـاريخ واللغة، بل والاشتراك فـي الدين الواحد، أحياناً، وتبـرير المشروع القومي بهذه العناصر مجتمعة أو منفصلة. والحقيقة أن الوقت قد حان لإعادة النظر في هذه المقاربة التـقليدية للمسـألة القوميـة العربية، وفي هذه الكيـفية المُحَنَّطة لالتـماس الشرعية للمشروع القومي.

من المفيد الانتبـاه إلى أن هذه الكيفية وتلك المقاربة إنّما تؤسسان شـرعية المشروع القومي على الماضي، على عـوامل الثقافة والحـضارة والعقيدة ومـا في معناها. وهذا ـ على أهميته غير القابلة للاستصـغار ـ لا يكفي لمنح تلك الشرعية عناصر القوة وأسباب الإستمـرار، مثلما هو لا يوفّـر إمكان صيرورة البناء القومي عـاملاً مادياً حاسـماً في صوغ وضع أمثل لمستقبل الكتلة الشعبية العـريضة المنتسبة إلى الجغرافيا العربية. إن الحاجـة تدعو إلى إعادة بـناء هذا المشروع على أساس مطالب الحاضر لا على أساس ثوابت الماضي؛ إي بناؤه على أسـاس مبـدأ جديد فـعال في تحـقيق التـاريخ هو مبـدأ المصلحة. وذلك يعني ـ في المقـام الأول ـ إيلاء العامل الاقتـصادي الأولوية الحاسـمة والمركزية في إنتاج حالة التضامن الجمْعي العربي، وفي صناعة شعور الإنتماء القومي الواحد لدى الأقاليم والشعوب المختلفة المنتمية إلى هذه المنطقة.

قد يرى البـعض في ذلك تحيُّزاً منّا للبـراغماتية على حـساب المبدئيـة، للمادي على الروحي. وإذ نأبى دفع هذه «التـهمـة» عن موقـفنا، نرغب في أن نشيـر إلى أن روابط الثقافة واللغة والعقيدة تتوقف ـ هي نفسـها ـ عن الاستمرار في تحقيق شروط بقائها، إن لم تَجْرِ ترجمتهـا مادياً من خلال مشروع اجتماعي يصنع اللحمـة ـ ويحميها ـ بين أفـراد المجتـمع والأمة. وعلى ذلك، سـيكون على العـروبة، كي تستـمر رابطةً ثقـافيـةً واجتماعية وحضارية، أن تجد لنفسها تعـبيراً مادياً في السوق الاقتصادية، والاعتماد المتبادل، والتكامل النقدي، والعلاقة التجارية البينية... إلخ، إلى الحد الذي يُشْعِر ساكنة هذه الجغرافيا بأن مصالحها مكفولة في بيئـتها، وأنها تستكْفي بها عن التماس الإنتماء إلى غيرها من العوالم.

ج ـ عاش الوعي الـقومي العربي حـالةً من التمـزق الدرامي بين فكرة الإنتـماء إلى الأمة وبين واقع الانتـماء إلى القطر. إنه عينُه الصـراع بين حدَّي الوحدة والتـجزئة في الوعي. وكثـيراً ما أجاب عن هذا السـؤال الشقي بجواب شَقِّي: نكران الواقـعة القطرية وإعدامـها ـ وهي واقـعية ـ وإحـلال الفكرة الوحدويـة، وهي نظرية، محلَّهـا! وإذا كان الحدَّان مـعاً يملكان شـرعية لا نزاع عليـها: شـرعية الأمـر الواقع القطري، وشرعـية المشروع التوحيدي المعبّر عن «ماهيـة» الأمة، فإن الحاجة باتت ضاغطة إلى تجاوز هذه الثنائية التقاطبية الانتباذية، وذلك من خلال الاعتراف المزدوج بالحقيقتين ضمن معادلة استـراتيجيـة تُفْرِدُ لكل منهـما مكانة: مـعادلة تصادق على شـرعية الحـق القومي في التوحيد هدفاً نهـائياً لنضال المجتمع العربي، وتعترف بالواقـعة القطرية كمجال ممكن للعمل في أفق إنجاز الهدف القومي ذاك.

ليس من شك في أن الاعتراف بالواقعـة القطرية سيكون اعترافاً اضطرارياً ومؤقتاً،

من حيث هو حاصل فعل العوامل الموضوعية، غير أنه اعتراف ضروري نحو تمكين إرادة التوحيد من التحقق في شروط واقعية وليست طوباوية. وهذا يقود إلى وجوب الإيمان بأن الإلغاء الثقافي والإقتصادي للواقعة القطرية سيكون ـ حُكْماً ـ سابقاً لإلغائها السياسي؛ الأمر الذي يغني أننا بحاجة إلى تفكير جديد في المسألة القومية على قاعدة التحرر من هيمنة النزعة السياسوية الدستورانية، التي تنطلق من فكرة الوحدة بوصفها وحدة سياسية في المقام الأول، لإرساء استراتيجية جديدة تتخذ مداخل وظيفية عملية مختلفة لإنجاز هدف التوحيد.

إن الخلاصة التي ننتهي إليها من هذا الحديث النقدي السريع هي أننا سنكون، إزاء هدف إعادة بناء الحركة القومية العربية، أمام مهمة فكرية مركزية غير قابلة للتأجيل هي: تجديد الثقافة السياسية للحركة القومية العربية.

٢ ـ يرتبط بتجديد الثقافة السياسية تلك تجديدُ المشروع النهضوي العربي الذي يُفترض أنه الجواب التاريخي الذي قدمته ـ وتقدمه ـ الحركة القومية العربية عن سلسلة التحديات والمعضلات المعاصرة التي فرضت نفسها على واقع البلاد العربية وشعوبها منذ قرابة قرن. وإذا كان من الجائز الاعتقاد في أن الفكر العربي الحديث إهتدى إلى تحقيق حلقة مهمة من حلقات الصياغة النظرية لمشروع نهضوي عربي، والمَتْنُ الإصلاحي في نهاية القرن الماضي ومطلع هذا القرن شاهدٌ على ذلك، فقد يناظرهُ جوازاً أن الحركة القومية العربية لم تفعل، بين الثلاثينات والستينات، سوى أنها حاولت تقديم جواب عن سؤال النهضة المركزي المطروح منذ مئة عام.

وهكذا، إذا كان السؤال النهضوي الذي ردَّدَه ـ بكيفيات مختلفة ـ محمد عبده ورشيد رضا والكواكبي وشكيب أرسلان، وسوى هؤلاء جميعاً من جيل النهضويين الأول هو: ما السبيل إلى الترقي والتمدن والنهضة؟ فإن الحركة القومية، التي انطلقت في صيغتها الحديثة ـ بعد فشل «الثورة العربية» ودخول الحركة الوطنية الاستقلالية في المشرق مرحلة الأزمة ـ في ثلاثينات هذا القرن، اختصرت جوابها عن السؤال ذاك في أطروحة الوحدة العربية، إذ عَنَتْ الوحدة ـ في فكرها ـ المفتاح السحري لدخول التاريخ. نعم، كان في وعي هذه الحركة كبيرُ تقدير لمطالب التحرر الوطني، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية (الإشتراكية)، غير أن ذلك كله لم يكن ـ في ميزان الفكرة القومية الوحدوية ـ أكثر من تفاصيل سياسية في نصٍّ يجتاحه الشأن الوحدوي.

ربما كان الغائب الأكبر في هذا النص الفكري القومي أمران أساسيان: الديمقراطية والمرجعية العقلية. فالتجربة القومية عجزت ـ في الفكر والممارسة ـ عن إرساء المشروع القومي العربي على الفكرة الديمقراطية الحديثة. وعلى النحو نفسه، لم تنجح في بناء توازن فكري بين مطلبي الأصالة والمعاصرة، على صعيد النظام الثقافي. فقد جنحت إلى تشييد السياسة على قوام الفكرة الكليانية المغلقة، ومالت إلى إقامة صرح الثقافة على نكران التراث. فكان عليها ـ بدءاً من السبعينات ـ أن تواجه انتعاشاً فكرياً احتجاجياً دَالاً لإشكاليتين نظريتين: هما إشكالية الديمقراطية وإشكالية التراث. وكم هو دال أن الذين فتحوا ـ من المثقفين العرب ـ باب التفكير في هاتين الإشكاليتين كانوا

من غير المنتسبين إلى التيار القومي (بتوصيفه التقليدي)، أي كانوا من المنتمين إلى المدرسة العقلانية الليبرالية (عبدالله العروي) أو المدرسة الماركسية (طيب تيزيني، حسين مروة، مهدي عامل) أو المدرسة الإسلامية (حسن حنفي، محمد عمارة، محمد أحمد خلف الله)!

لا تعني إعادة بناء المشروع النهضوي العربي - التي ندافع عنها هنا - مجرد إفْراد مكانة خاصة للمسألة الديمقراطية ولمسألة التجدد الحضاري عبر إيجاد توازن مقبول بين مطالب الأصالة ومطالب الحداثة فحسب، بل هو يعني أكثر من ذلك كثيراً: إعادة بناء فكرة الوحدة العربية، وفكرة التنمية المستقلة، وفكرة التحرر الوطني، وفكرة الإشتراكية بصورة جديدة. ولا يعني الجديد هنا سوى أمرين أساسيين: إحداث تطوير معرفي لكل منها في ضوء المضامين الجديدة التي باتت تكتسبها هذه المفاهيم في عالم التحوّل المعاصر؛ وتحقيق تكاملٍ بينها يقطع مع تقليد المساومة في الأولويات بينها، الذي قضى - في ما مضى - بتغليبِ الواحدة منها على الأخرى بذرائع مختلفة!

٣ - يرتبط تجديد المشروع القومي العربي بتجديد النظر إلى القوى الاجتماعية والسياسية والفكرية المفترض فيها أنها تحمل ذلك المشروع. إن الأمر يتعلق هنا - حصراً - بإعادة تعريف القوى المكوِّنة لما دُعي طويلاً باسم الحركة القومية العربية. ومن نافل القول إن عملية التعريف تلك تتوقف، في المقام الأول، على إنجاز عملية تعريف - رديف - للأهداف السياسية التي يصوغها التيار المنتسب إلى حركة التحرر الوطني العربية، إذ إن الأهداف تلك هي مفتاح فهم وتعيين طبيعة كل قوة سياسية وموقعها من المشروع القومي العربي.

إلى زمن قريب جداً، تكرَّر حصر القوى المنتسبة إلى التيار القومي العربي في روافد سياسية ثلاثة هي: «حزب البعث» - بمركزه القومي وفروعه القطرية - و «الناصرية» برصيدها المصري وتداعياتها العربية، ثم «حركة القوميين العرب» بمركزها الفلسطيني وامتداداتها العربية. وكان الجامع بين هذه الحالات الثلاث اشتراكُها في الإيمان بعقيدة التوحيد القومي والتحرر الوطني. ولعله من المفيد شدُّ الانتباه إلى أن هذه القوى القومية الثلاث خرجت من رحم الجغرافيا العربية (المشرقية حصراً) التي وجدت نفسها - موضوعياً - في مواجهة تحديين رئيسيين: ذيول ونتائج اتفاقية «سايكس - بيكو» التجزيئية، وقيام الكيان الصهيوني في فلسطين على تخوم مصر وبلاد الشام. وهذا ما كان في أساس انتظام فعلها السياسي على قاعدة التزام خط النضال الوحدوي والتحرري الوطني في مواجهة التجزئة ثم في مواجهة «إسرائيل». وقد يجوز تلخيص تراث «البعث» و «الناصرية» و «القوميين العرب» في كونه كان تُراث الوحدة والتحرر الوطني، مع تفاوتٍ كانت الناصريةُ نقطة توازنه التاريخي: بين ميل «البعث» إلى التركيز على الوحدَة، وميل «القوميين العرب» إلى التركيز على التحرير ومقاومة الصهيونية في مقابل ميل الناصرية إلى الجمع بينهما معاً.

إذا كان حصرُ الحركة القومية في هذه التيارات الثلاثة مقبولاً ومفهوماً في المرحلة الفاصلة بين منتصف الأربعينات (بداية «البعث») ونهاية الستينات («نهاية» الناصرية

و «حركة القوميين العرب»)، فإن ذلك لم يعد ممكناً منذ عقدين إلى اليوم، إذ دخلت مجال معركة النهضة العربية ثلاثة مطالب جديدة هي: التنمية المستقلة ذات التطلع الاشتراكي، والديمقراطية ذات المحتوى الليبرالي، ثم التجدد الحضاري ذو المضمون الفكري المنفتح على مرجعيْ التراث والحداثة.

ليس من شك في أن الحركة القومية العربية، ممثلة خصوصاً في الناصرية والبعث، إذا كانت قد أسقطت ـ في بناء التجربة ـ مبدأ الديمقراطية، ولم تُعر التجدد الحضاري كبير اهتمام أو انتباه، فإنها احتفلت بقضية التنمية المستقلة وبنموذج التخطيط الاقتصادي «الاشتراكي». ومع ذلك، علينا أن نعترف، في هذا الباب، بحقيقتين: أن ذلك جرى ـ موضوعياً ـ في سياق الصراع مع قوى التجزئة والاحتلال (الاستعمار والصهيونية)، فكان برنامج ردّ فعل أكثر منه برنامجاً أصيلاً (والشاهد على ذلك أن «القطاع الخاص» و «القطاع المختلط» استمرا جنباً إلى جنب مع برنامج التأميمات!). ثم إن «الإشتراكية» القومية لم تَعْنِ، في التجربة، أكثر من ترجيح «قطاع الدولة» في الاقتصاد (وهو غير «القطاع العام»!) وإرساء أسس رأسمالية الدولة الاحتكارية (وهي غير التنمية الإشتراكية التي تعني السيطرة المباشرة ـ لا المتوسِّطة والمؤسَّسية ـ للمنتجين على وسائل الانتاج). ومع ذلك كله، لا سبيل إلى الطعن في حقيقة أن التيار القومي انفتح ـ داخلياً ـ على موضوعات التيار الماركسي (مثلما انفتح ـ خارجياً ـ على السياسة الدولية للاتحاد السوفياتي و «المعسكر الإشتراكي») في وقت لم يكن فيه قد أنتج خطاباً متقاطعاً مع أيٍ من مطالب وأطروحات التيارين الليبرالي والإسلامي!

يرتبط تجديد المشروع القومي العربي بتجديد النظر إلى القوى الاجتماعية والسياسية والفكرية المفترض فيها أنها الحاملة لذلك المشروع

أما الآن، وحين أصبحت مطالب النهضة العربية تعني تحقيق التنمية المستقلة، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتجدد الحضاري ، جنباً إلى جنب مع الوحدة العربية والتحرر الوطني، فقد بات واجباً أن نعيد تعريف قوى الحركة القومية العربية تعريفاً جديداً بالقول إنها: قوى المشروع النهضوي العربي الجديد (مشروع الوحدة، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والتحرر الوطني، والتجدد الحضاري). وهي، بهذا المعنى، تتسع لتيارات أربعة: التيار القومي (بتوصيفه التقليدي)، والتيار الإسلامي الإجتهادي، والتيار الماركسي، والتيار الديمقراطي الليبرالي. إنها ـ جميعها ـ تيارات منتسبة إلى الحركة القومية العربية بحسبانها مدافعة ـ كل من موقعه ـ عن واحدة من عناصر المشروع القومي النهضوي الجديد. وعلى ذلك، فالمصالحة أوجب الفرائض والواجبات لإعادة تكوين حركة قومية عربية جديدة تكون بمثابة «كتلة تاريخية» في مستوى تحديات مشروع النهضة الواجب إنجازُه.

٤ ـ برّر قسمٌ غيرُ يسير من أحزاب الحركة الوطنية العربية صلته ببعض الأنظمة «القومية» العربية بالحاجة إلى حشد الدعم للنضال القومي بما في ذلك دعم قوى رسمية «منتسبة» إلى التيار القومي العربي، أو البحث عن مركز سياسي يمكن أن يكون منطلقاً جغرافياً وسياسياً للعمل الوطني. والحقيقة أن هذا الاختيار كان ـ بل هو

ظلَّ ـ فضلاً من فصول الاستتباع السياسي للمركز «القومي» الرسمي، وشهادة دامغة على نجاح المال «القومي» العربي في ابتياع استقلال القرار السياسي لفصائل الحركة القومية العربية! والأنكى من ذلك أنه كان سبباً وجيهاً في تجريد قسم عظيم من تلك الحركة من مصداقيته أمام الجمهور، ورتّب عليه ضرائب سياسية باهظة الكلفة كان في غنى عنها لَوْ هُوَ اختار لنفسه سياسة استقلالية واضحة! ويكفي القارئ أن يعرض وقائع تلك العلاقة التي نشأت واستمرت ـ مثلاً ـ بين القوميين والشيوعيين العرب وبين نظام «الجماهيرية» «العظمى»(!) منذ عقد ونصف العقد كي يقف على نوع ذلك الاستتباع السياسي الذي كان من نتائج نجاح المال «القومي» في أن يشتري «الضلالة بالهدى» في أوساط من سلّموا له بأمْرِ سَوْق شؤونهم!

إن العقل التحرري الديمقراطي العربي المعاصر يحتاج، كي يؤمِّن لنفسه الحدّ الأدنى من النزاهة ومن أسباب الاحترام، إلى أن يحقق ثورةً على مركزه السياسي ـ المالي. وذلك ممتنع عن الإمكان من دون إعادة النظر في نوع قضايا وموضوعات النضال القومي على نحو جديد. ويمكن ـ هنا ـ القول بنوع من «الوثوق» الإشكالي إن المعركة القومية العربية إذا كانت قد شهدت شكلاً من التمركز الوطني، أي شكلاً من التعبير عنها في إطار المسألة الوطنية بوصفها معركة ضد القوى الإمبريالية والصهيونية (أي ضد التبعية والتجزئة والاحتلال)، فإن الحاجة أمست ضرورية إلى إعادة بنائها بحيث تصير المسألة الديمقراطية مدارَها جنباً إلى جنب مع المسألة الوطنية. وذلك معناه أنها سوف تكون معركة مفتوحة لا مع القوى الأجنبية فحسب، بل كذلك، مع القوى الداخلية (الحاكمة) كذلك، بما فيها القوى «القومية» المسيطرة. وفي ظننا أن من شأن هذا ـ فضلاً عن تحرير الحركة القومية العربية من الاستتباع السياسي ـ أن يغذي النضال القومي العربي بمحتوى ديمقراطي جديد، أي متطلّع إلى التعبير عن المسألة القومية في الإطار الداخلي.

٥ ـ أمّا أهّم المهام التي سيكون على الحركة القومية العربية أن تنجزها على سبيل تصحيح أوضاع الخلل فيها، فهي إعادة بناء نفسها تنظيمياً وسياسياً. ونحن نفهم من مقولة إعادة البناء ما يفيد معنى إعادة صياغة هياكل وبنى تلك الحركة، وإعادة بناء خيارات واستراتيجيات العمل السياسي وأدواته الوظيفية. إن هذه الدعوة تنطلق من معاينة واقع الانهيار الشامل الذي توجد فيه هياكلها وبناها وخياراتها وأدواتها القديمة، والحاجة الكبيرة إلى الخروج من حال الشلل المزمن التي تعيشها منذ عقدين. وفي ظننا أن انجاز هذه المهمة يستدعي تحقيق ثورة في مفهوم السياسة والعمل السياسي الذي حملته واستهلكته في الأدبيات أو على صعيد الممارسة منذ تأسيسها.

ليست هذه الثورة فعلاً عقلياً خالصاً، وإنما هي عملية تحرر مادي من نظام كامل من الممارسات قامت عليه السياسة في تجربة حركة التحرر الوطني العربية، وإرساء قيم وقواعد بديل يتقوم عليها عملها السياسي المقبل. نكتفي من هذه الدعوة بسَوْقِ عناوين هذه الثورة التي نحتاج إليها لإنجاز عملية إعادة البناء تلك:

أ ـ تحرير العمل السياسي من النزعة الأوامرية الاستعلائية التي تحوّل الحزب أو

المنظمة السياسية إلى ما يشبه الثكنة العسكرية حيث الجنود (الجماهير) جاهزون لتنفيذ أوامر الضباط (الأطر) دون مناقشة!

ب ـ تحرير التنظيم السياسي من التراتبية البيروقراطية الراكدة التي تجعل مراكز القرار مغلقة على عملية التجدد، وحكراً على نخبة ضيقة لا تنسحب من موقع احتكار السلطة إلا حين تنسحب من عالم الأحياء! وفتح قنواته على عملية التداول العمومي على سلطة الإدارة وفق مبدأ الكفاءة وبما يغذيه ويزوّده الأطر الجديدة التي يحتاج إليها الجسم التنظيمي إليها للنموّ الطبيعي.

ج ـ إلغاء البنية الكاريزمية والتقاليد العصبوية والأساليب المزاجية في إدارة العمل السياسي، وإحلال منطق المؤسسة محل الزعيم أو النظام الفئوي.

د ـ تحقيق انتقال حاسم في وعي موضوع السياسة وهدف العمل السياسي وذلك بتجاوز إشكالية سلطة الدولة ـ بوصفها هدف النضال ـ إلى سلطة المجتمع.

هـ ـ تحقيق الهيمنة الفكرية (بالمعنى الايجابي على نحو ما صاغه غرامشي) وذلك بتعميم فكرة التغيير والتقدم في مجموع النسيج الاجتماعي، وبناء مؤسسات مجتمع مدني جديد قبل التفكير في الثورة السياسية بمعناها الضيق. أي تسلّم سلطة المجتمع قبل تسلّم سلطة الدولة.

احترام الجماهير، وتكريس الديمقراطية في الحياة التنظيمية الداخلية، وإقامة العمل السياسي على القوام المؤسسي العقلاني، وإتقان صوغ أهداف النضال السياسي، وتجديد جغرافية وأساليب ذلك النضال... تلك هي المطالب المطروحة للإنجاز في أفق تحقيق مهمة إعادة بناء هياكل الحركة القومية العربية. دون ذلك كله، ستحكم هذه الحركة على نفسها بالانسحاب من التاريخ ◇

علي ضاهر (*)

صورة الآخر في الحركات القومية العربية

تصطدم المقاربة النظرية العجلى لموضوعة «الآخر» في عين الحركات القومية العربية بصعوبة مفهومية تتعلق بالمدلول الذي تتضمنه عبارتا «الآخر» و«الحركات القومية» اللتان تمثلان طرفي العلاقة في دراستنا هذه.

ففي حين أن «الحركات القومية» تتصف بصورة من الثبات والوضوح في ذهن المواطن العربي، فإن «الآخر» يفر قليلاً عن التحديد والوضوح، وذلك لتنقله، عبر التحولات السياسية والاجتماعية والتاريخية، من دول إلى دول أخرى، ومن تيارات سياسية معينة إلى غيرها من التيارات، ومن أنظمة حكم محددة إلى سوى ذلك من الأنظمة.

لقد ظل الغرب الحائل الرئيس دون أي مشروع وحدوي عربي، سواء في عصر النهضة أم في عصرنا الراهن

ولكن الأمر الثابت في كل هذه التحولات هو أن «الآخر» ظل في أغلبه متمثلاً بالغرب، بذلك المهدد الخارجي لوحدة هذه الأمة المجتمعية والسياسية والثقافية. ومع ذلك، فنحن لن نقصر هنا مفهوم «الآخر» على الغرب وحده، بل سنسعى لتوسيع نطاقه ليشمل كل القوى والتيارات، التي نتج وينتج من سلوكها السياسي ونظرتها العقيدية ضرراً بالغاً بوحدة هذه الأمة، سواء بتبنيها مفهوم الوحدة الإسلامية أو نظرية الوحدات الجغرافية أو مفهوم الوحدة الوطنية القاضي حكماً بإنتاج الدولة القطرية.

إن مثل هذه التيارات والحركات تؤلف مجتمعة جزءاً رئيساً من «الآخر»، أي من الغرب، ولربما كانت الجزء الأخطر فيه، لأنها تتحرك وتنمو وتدرج وتشيخ في صميم كيان الأمة العربية من جهة، ولأنها، تساهم مع الغرب، عن وعي أو عن غير وعي، في إجهاض كل مشروع وحدوي عربي من جهة ثانية.

وعليه، فإن الحركات التي يمكن أن تنطبق عليها صفة «القومية» العربية في الوطن

(*) مدرس مادة الفلسفة العامة في الثانويات الرسمية - لبنان

العربي هي تلك التي تبنت في برامجها السياسية، وأدبياتها الفكرية وفي سلوكها العملي الوحدة العربية منطلقاً وهدفاً نهائياً، لا بوصفها (أي الوحدة) مرحلة تُتَجاوز لما بعدها أو هدفاً لاحقاً تسبقه أهداف أخرى، أو أملاً منشوداً يترك للظروف الموضوعية والذاتية أمر تحقيقه.

من هنا، فإنا سنقصر تعبير «الحركات القومية» على الحركات السياسية التالية: حركة القوميين العرب، حزب البعث العربي الاشتراكي، التيار الناصري. أما «الآخر»، فسيكون نطاقه هذه المرة لا الغرب وحده، وإن كان يمثل صورته الحقيقية، بل، مضافاً إليه، التيارات السلفية، والنزعات الاقليمية والدعوات الوطنية.

في ضوء هذا التحديد، سنعرض العلاقة بين «الآخر» و«الحركات القومية» العربية، على أن تكون حركة الفكر متجهة مرة من الحركات القومية إلى الآخر ومرة من الآخر إلى الحركات القومية، لنتبين، ختاماً، طبيعة الصورة التي استقرت، أو كادت، للآخر في منظور الحركات القومية العربية.

إن إنكار العروبة لدى التيار المنادي بالوطنية، والتيار المنادي بالاقليمية، ارتكز لدى الأول على فلسفة التاريخ والتفوق العرقي، وارتكز لدى الثاني على فلسفة الجغرافيا والمكان والتكوين الاسطوري المشترك

١ ـ في جدل العلاقة بين الآخر والذات القومية

لو تناولنا العلاقة الجدلية بين الذات والآخر، من الوجهة الفلسفية البحتة، لاستطعنا الجزم أن هذا الآخر، أو الغير، أو السِّوى، هو المهدد الفعلي للأنا، للذات، للنحن، إذ إن الآخر يَمثُلُ في الأنا، لا مثولاً تعاضدياً، بل مثولاً إلغائياً. فحضوره في وعينا هو حضور مزعج لأنه هو الجحيم كما يقول الفلاسفة الوجوديون. فالآخر يمثل حداً بل عائقاً في وجه تحقيق مشروعات الأنا المستقلة، فتسعى هذه الأخيرة، بكل ما استطاعت، لنبذه من دائرة وعيها وبالتخلص منه عبر محاولة الاستئثار بالمواقع والوضعيات التي يسعى الآخر في الأصل ليجعلها ملكاً له.

إن هذا التصور الفلسفي للعلاقة التنابذية بين الذات والآخر، يصدُق هو عينه، على العلاقة التاريخية التنابذية بين العرب والغرب، فأصبح الواحد منهما نفياً للآخر، وغدت مقولة أرنست رينان بأن الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا أبداً، بمثابة الدرس الايديولوجي الكثيف للقطيعة التاريخية بين العرب وأوروبا.

من هنا كانت إزاحة الآخر شرطاً للتقدم. فـ «النهضة العربية الأولى التي انطلقت بظهور الإسلام، تفتح البلدان المجاورة، وتشيد حضارة عربية إسلامية متميزة من جهة أولى، وأن النهضة الأوروبية الحديثة التي شقت طريقها عبر حركة الإحياء والإصلاح الديني ثم النهضة العلمية والصناعية من جهة ثانية، قد قامتا في أعقاب سقوط ما كان يمكن أن يشكل الآخر المنافس المضايق لكل منهما»[1].

(١) محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، طـ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٢٥.

لقد «تخلصت النهضة العربية الإسلامية الأولى من الآخر المنافس المضايق المعرقل، فانطلقت حرة طليقة داخل مجال حيوي فسيح جعلته عالمها الخاص، ثم أخذت في ارتياد مجالات حيوية أخرى غرباً وشرقاً، شمالاً وجنوباً، لتربطها بمجالها وعالمها»[٢].

وما حصل للنهضة العربية الإسلامية الأولى حصل أيضاً بالنسبة إلى الحضارة الحديثة، «إذ بمقدار ما كان مسلسل التراجع يعود بالعرب إلى الوراء كان مسلسل النهضة يخطو بأوروبا خطوات إلى الأمام [...] فأخذت تشق طريقها هي الأخرى طليقة داخل مجال حيوي فسيح (القارة الأوروبية) جعلته عالمها الخاص. ثم سرعان ما أخذت تطرق وتغزو مجالات حيوية أخرى لتربطها بمجالها الحيوي الخاص»[٣].

لقد قام توسع كل من الحضارتين العربية والأوروبية على الاستشعار بالتفوق الحضاري للخصم، والانبهار بمنجزاته. و«النهضة العربية الحديثة كانت أساساً، ومنذ البداية وليدة الصدمة مع قوة خارجية ومهدِّدة، قوة الغرب وتوسعه الرأسمالي»[٤].

٢ ـ صورة الغرب الاستعماري ومجلوباته في منظار الحركات القومية العربية

لقد أسست المحاولات الفكرية والثقافية لمفكري عصر النهضة العرب، الإرهاصات الأولى لبداية تكوُّن وعي قومي عربي، وذلك في مواجهة احتلال السلطنة العثمانية لمعظم البلاد العربية. فما القوى والأحزاب القومية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية إلا امتداد لذلك الخط النهضوي الذي بدأه روادنا الأوائل.

وتيار القومية العربية الذي ظهرت نواته الأولى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، قد اتخذ اتجاهات أربعة يمكن ايجازها بالآتي:

١ ـ اتجاه يدعو إلى الحكم اللامركزي في الدولة العثمانية، بحيث تحصل الولايات العربية على شيء من الاستقلال الذاتي الذي من شأنه أن ينمي الشخصية العربية ويحافظ على اللغة العربية ويضمن إدخال الاصلاحات الحديثة في الإدارة والتعليم والمواصلات والحياة الإقتصادية والإجتماعية. وقد تمثل هذا الاتجاه بحزب اللامركزية وبجمعيتي بيروت والبصرة الاصلاحيتين.

٢ ـ اتجاه ينادي بإنشاء مملكة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي، وترتبط بالسلطنة العثمانية ارتباط المجر بالنمسا في الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية في تلك الفترة من الزمن. وقد عبر عن هذا الاتجاه الجمعية القحطانية والعهد السريتان.

٣ ـ اتجاه يرفض الخلافة العثمانية ويعدها غير شرعية ويدعو إلى خلافة عربية قرشية. وقد مثل هذا الاتجاه خير تمثيل الكواكبي ونجيب عازوري.

٤ ـ اتجاه يدعو إلى «الثورة على الأتراك والإنفصال التام عن الدولة العثمانية

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٦.

وإنشاء دولة عربية مستقلة في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية»[٥]. وقد عبرت عن هذا الاتجاه الجمعية العربية الفتاة.

ان ما يهمنا من هذا العرض لهذه الاتجاهات، هو أن نبرز تنبه العروبيين المبكر، لمشاريع الآخر العثماني، الذي حاول القضاء على فكرة الوحدة العربية، باستغلال العاطفة الدينية طوراً، وبمحاولة التتريك طوراً ثانياً، وبمحاولة البطش والتنكيل طوراً آخر.

ولعله من الصواب القول إن هذه الاتجاهات لا تتماثل جميعها في السعي لتحقيق هدف الاستقلال الناجز عن جسم السلطنة العثمانية ولكن جميع هذه التيارات استشعرت خطر خصمها الداهم، ومحاولاته الرامية إلى جعل العرب أقلية سياسية معطلة في بنيان الدولة العثمانية وإبراز تفوق العنصر الطوراني. فلذلك عزمت هذه التيارات على تنظيم نفسها، تمهيداً للاستقلال التام أو بأضعف الإيمان، الاستقلال الجزئي.

وأتى الغرب... بنهضته، وبفلسفة أنواره، وبثورته، ليحرر الشعوب العربية من نير «الإحتلال التركي»، على حد زعمه، فاستبشر الرازحون تحت وطأة الظلم خيراً. ولكن سرعان ما تبدد وهم هؤلاء، فالمحرِّرون غدوا مستعمرين جدداً، إذ حولوا البلدان التي احتلوها إلى أطراف تابعة للمركز الإمبريالي وخلقوا فيها أنماط إنتاج مشوّهة، ونشروا التفرقة وبثوا الشحناء في صفوف الشعب الواحد، فصار الواحد يردد مع الشاعر:

يا ليت جور بني مروان دام لنا   يا ليت عدل بني العباس ما كانا

لقد ظل الغرب الحائل الرئيس دون أي مشروع وحدوي عربي، سواء في عصر النهضة، أم في عصرنا الراهن. ومصداق ذلك أنه حين «أبدى محمد علي رغبته في إقامة دولة الوحدة والقومية بين سورية ومصر جزعت أوروبا من هذا المد العروبي، الذي يبدد آمالها في افتراس تركة الرجل المريض. فأقدمت على تثبيت سلطة السلطنة العثمانية، وتصدت للتيار العروبي الناشىء، الذي لو استطاع أن يركز أركانه، لغير أوضاع المنطقة بكاملها. مما يؤكد أن أوروبا تزين مواقفها بميزان مصالحها.

فإذا كانت زمن محمد علي، ساندت السلطنة العثمانية، وتصدت للوحدة العربية وتيارها العروبي، فإنها في الحرب العالمية الأولى، على العكس [...] شجعت حركات التحرر الوطنية والقومية المطالبة بالحرية والاستقلال، لهدف تفتيت الامبراطورية وتسهيل عملية قضمها وامتلاكها»[٦].

وهكذا تأكد للعرب، أن موقف أوروبا في سايكس ـ بيكو «لم يكن تفهماً لتطلعات العرب، بل لتوظيف العرب في الصراع مع الأتراك. وان نظرة أوروبا إلى الأمة العربية تحمل نيات الاستعلاء والاستعمار، وان كل ما سمعوه عن شعارات أوروبا هو مجرد كسر للحاجز النفسي الذي يعزل العرب عنها»[٧].

---

(٥) علي محافظة، **الإتجاهات الفكرية عند العرب** (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ١٤٧، ١٤٨.
(٦) انظر: منذر معاليقي، «القومية العربية والطوائف الدينية،» **الفكر العربي**، العددان ٣٩ و ٤٠ (١٩٨٥)، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩.
(٧) نزار عبد اللطيف الحديثي، «القومية العربية والنظرية القومية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي،» في: **تطور الفكر القومي العربي** [أوراق عمل ومناقشات ندوة فكرية] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

ومضت أوروبا في اقتسام المنطقة، وارثة تركة الرجل المريض، فجعلت منها مستعمرات ومناطق نفوذ لسيطرتها التوسعية. وكانت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا الدول المولجة تنفيذ سياسة الاستعمار التي فتتت الأمة العربية إلى كيانات قطرية مبعثرة، ومكنت لبعض الدول من تملك أراض عربية بغير حق.

في قلب هذا التناقض التاريخي، بين سياسة التوسع الاستعمارية والتفتيتية في آن، وبين النزوع العربي الوحدوي العارم، انبعثت الحركات القومية وبدأت معها صورة «الآخر» تبدو أكثر جلاء.

ونظراً إلى أن «تلك التنظيمات حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، التي انتهت بتكريس النفوذ الاستعماري الذي رسمت خارطته معاهدة سايكس ـ بيكو، فإن هذه التنظيمات وضعت في برامجها هدفين مركزيين هما: تحرير البلاد العربية من النفوذ الاستعماري، واعتبار الحدود التي رسمتها المعاهدات الاستعمارية حدوداً زائفة، ولذلك فهي تعمل على تحرير الوطن العربي ووحدته»(٨).

وقد أوضح مؤسسو حركة القوميين العرب الأسباب التي دفعتهم إلى تأسيس حركتهم، «فأكد الجميع أن مأساة فلسطين وقرار التقسيم في ١٩٤٧/١١/٢٩ وقيام الدولة الصهيونية واندحار الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨، كل ذلك كان وراء ظهور حركتهم»(٩).

وفي هذا المضمار يؤكد فيصل جلول فيقول: «نشأت حركة القوميين العرب كمحصلة لتجارب قادتها المؤسسين في عدة تنظيمات وجمعيات ذات منحى قومي تحرري. ويمكن القول إن الجامعة الأميركية وأجواءها كانت الميدان الذي تحرك عليه قادة الحركة. بالإضافة إلى ذلك يمكن اعتبار ما سمي «نكبة فلسطين» بمثابة العنصر الحاسم في ولادتها وانطلاقتها لاحقاً»(١٠).

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن حركة القوميين العرب تأثرت أيضاً بكتائب الفداء العربي التي قامت بأعمال تفجير وإلقاء قنابل ومحاولات اغتيال ضد الأجانب والعرب المرتبطين بهم. وقد أصدر مجموعة من المناضلين في حينها، مجلة **العروة الوثقى**، وهي نشرة ركزت على مقاومة الصلح مع اسرائيل. وقد عرف مصدرو هذه النشرة بشباب الثأر، ولكنهم ما لبثوا ان استبدلوه باسم الشباب القومي العربي.

وما يجب التنبيه إليه أيضاً هو «أن حركة القوميين العرب في مرحلة النشوء هي غيرها في مرحلة النضوج والإنطلاق، وهي حتماً غيرها في مرحلة التشتت والتفرق»(١١). فتاريخ الحركة الايديولوجي يمكن أن ينقسم إلى ثلاثة أطوار: الطور القومي العربي، الطور العربي الاشتراكي، والطور الماركسي.

---

(٨) عبد الله سلوم السامرائي، «حركة القوميين العرب ودورها في الوعي القدمي،» المصدر نفسه، ص ١٦٤.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٦٦.
(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦٦.
(١١) معن زيادة، «تقييم تجربة حركة القوميين العرب،» في: **القومية العربية في الفكر والممارسة** [أوراق عمل ومناقشات ندوة فكرية] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٣٢٥.

لقد تواصل تأسيس الحركات القومية، في إطار مواجهة الغرب وفي إطار ايجاد فلسفة قومية سياسية تنظر إلى الواقع العربي وتسعى لحل مشكلاته، ولا سيما أن «حركة القوميين العرب لم يكن لها نظرية قومية مستقلة، وإنما عملت منذ بدء ظهورها بثلثي نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي عندما وضعت شعارها: وحدة، تحرر، ثأر. وهي بذلك اجتزأت مبدأ الوحدة والحرية وتركت الاشتراكية»[١٢].

ففي ظل الفراغ النظري القابع في أدبيات حركة القوميين العرب، وفي ظل انعدام الجانب الاجتماعي في برنامجها السياسي، كانت الحاجة مسيسة إلى تبلور عقيدة سياسية تحاول سد هذا النقص، فكانت خطوة تأسيس حزب البعث العرب الاشتراكي على يد ميشال عفلق.

إن بداية البعث «تشكلت من خلال الوعي الابتدائي بالذات القومية بشكلها السلبي والوعي بالمتغير الذي يهددها (أوروبا) أولاً، من خلال وجهها الرأسمالي المحتل (فرنسا، بريطانيا) ثم تابعهما (الصهيونية)، وثانياً من خلال وجهها الشيوعي وامتداده في الوطن العربي»[١٣].

إن ميشال عفلق «كشف الطابع الزائف والملفق للمسألة كلها عندما طرح مسألة الوعي بالذات القومية، وفي هذا السياق يقدم عنصرين أساسيين، هما الإسلام والظروف الموضوعية للأمة العربية»[١٤]، ثم ما لبث أن أكد في كتابه **في سبيل البعث** مفهوماً حضارياً انسانياً للعروبة فقال: «العروبة هي إنسانية ونحن نفهم من قوميتنا العربية بأنها الإنسانية الصحيحة [...] وبأنها تقديس لقوميات الآخرين، فتقدس هذا الشعور عند كل شعب آخر»[١٥].

ولم تكن الدعوة إلى الإستقلال في رأي عفلق، تهدف إلى عزلة الشعب العربي عن غيره، إذ نراه يعلن بأنا «لسنا نطلب الاستقلال لننعزل عن بقية الشعوب، ونقيم سداً بيننا وبين المدنية الإنسانية لنعود إلى الماضي نتغذى منه كالديدان»[١٦].

وباختصار، فلقد ركز حزب البعث على المستوى العملي على:

- «رفض النمط الأوروبي في التقدم وفق أي من المناهج أو الحركات المعبرة عنه.
- تأكيد تاريخية الأمة العربية واتخاذها قاعدة فكرية لمنهجية جديدة محكومة بالتجربة التاريخية القومية»[١٧].

وفي السياق التاريخي نفسه، نشأت ظاهرة جمال عبد الناصر محملة بالدلالات والدروس. وقد كان شغله الشاغل في بداية نضاله، انهاء الوجود البريطاني على الأراضي المصرية. لذا لم تحتل مسألة الوحدة العربية لديه أولوية مركزية، لانصرافه

(١٢) السامرائي، «حركة القوميين العرب ودورها في الوعي التقدمي،» ص ١٨٩.
(١٣) الحديثي، «القومية العربية والنظرية القومية في فكر حزب البعث العربي الإشتراكي،» ص ٢٤٠ و ٢٤١.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٤١.
(١٥) الياس فرح، «القومية العربية والوحدة العربية من منظور البعث،» في: **القومية العربية في الفكر والممارسة**، ص ٣٧٩.
(١٦) عبد الله حنا، **الإتجاهات الفكرية والسياسية في سوريا ولبنان** (بيروت: دار التقدم العربي، ١٩٧٣)، ص ٥٤.
(١٧) الحديثي، «القومية العربية والنظرية القومية في فكر حزب البعث العربي الإشتراكي،» ص ٢٤٣ و ٢٤٤.

إلى إبعاد الأجنبي من بلاده. إن «جمال عبد الناصر رجل عملي فلا يمكن أن يدعو إلى وحدة مع قطر عربي آخر وهو مكبل بسلاسل حديدية قوامها ٨٥ ألف جندي بريطاني»[١٨].

أما بعد انتصار الثورة، فقد خرج جمال عبد الناصر، على حد قول محمد حسنين هيكل، بمجموعة من القناعات الاستراتيجية الأساسية نتيجة قراءاته، وهي:

أ ـ «أن حركة مصر التاريخية تتجه نحو الشرق.

ب ـ ان الدفاع عن مصر يرتكز على الشام وبالتحديد فقد كان يعتقد أن خط غزة ـ بير سبع هو الخط الأخير للدفاع عن مصر، وبعده فليس هناك إلا خط المضايق وهو خط يدافع عن قناة السويس والقاهرة.

ج ـ ان هناك تشابكاً في قضية الأمن بين مصر وسورية بصفة عامة وفلسطين بصفة مركزة»[١٩].

ولتأكيد انتماء مصر العربي، تم تأسيس إذاعة صوت العرب عام ١٩٥٣، وتصدى عبد الناصر لسياسة الاحلاف العسكرية، إلى أن أعلن في دستور عام ١٩٥٦ ان الشعب المصري جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

٣ ـ التيار القومي العربي والماركسية

انه لخطأ فادح عدّ الماركسية وافداً غربياً استعمارياً، كما تصورتها أو صورتها أدبيات القوميين العرب. إنها في الواقع أداة تحليل علمي لتطور المجتمعات البشرية، ومن ضمنها المجتمعات العربية. ولكن التركيب المميز لبنى المجتمع العربي وطبيعة علاقاته الإقتصادية وأنماطه المعرفية، جعلا الماركسية تعيد إنتاج مفاهيمها وقوانينها طبقاً لهذا التكوين الخاص بالمجتمعات العربية. لكن هذه الوضعية لم تفقد الماركسية كوسمولوجيتها، فتلونها وتميزها في حقل اجتماعي ما هو إلا جزء من بنائها النظري نفسه.

لكن المفارقة الكبرى التي حصلت، هي ان الماركسيين العرب لم يتمكنوا من التعبير عن نوازع المد الجماهيري العربي في فترات التحول التاريخية التي عصفت بالأمة العربية. أي أنهم أقاموا قطيعة فعلية بين الجماهير التي تطالب بالإستقلال، وبين تنظيماتهم التي تتحدث عن أمور غير ذلك وتراعي تحالفات الإتحاد السوفياتي. فنال العرب، نتيجة ذلك، استقلالهم بفضل حركاتهم القومية والوطنية دون أن يكون للأحزاب الشيوعية دور بارز في هذا الأمر.

وعلى الرغم من ذلك، فلربما «كانت الماركسية في أول التحديات التي واجهت الفكرة القومية، إذ كونت تياراً فكرياً وأحزاباً شيوعية في المجتمع العربي، تدعو إلى تطبيق هذه النظرية الجديدة المولودة في الغرب»[٢٠]. لكن الماركسية «كتحد للفكرة القومية، في

(١٨) طارق الهاشمي، «الفكر القومي لجمال عبد الناصر،» في: تطور الفكر القومي العربي، ص ٢١٠.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.
(٢٠) سعدون حمادي، «القومية العربية والتحديات المعاصرة،» في: المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

الوقت الذي حققت فيه فشلاً في أن تكون بديلاً، لم تكن خالية من بعض التأثير في الحياة الفكرية العربية، أي أنها تركت بعض الأثر في التفكير العام ضمن ذلك التفكير القومي، ويمكن تحديد هذا الأثر أنها زادت الاهتمام بالقضية الإجتماعية»(٢١).

فالتأثير الضعيف الذي أحدثته الماركسية في صفوف الحركة القومية، من خلال تبني هذه الأخيرة الاشتراكية ومطالب الطبقة العاملة، لم يصاحبه أو يتبعه تأثير على الصعيد الايديولوجي إلا في ما ندر. «فالماركسية العربية المنفصلة عن الهيئة الاجتماعية، تتحول إلى علامة تمييزية فقط وبذلك لا تشكل خطراً على الايديولوجيا الاسلامية (وكذلك على الايديولوجيا العربية) لأنها لا تعكر عليها بديهية وعيها بذاتها، ان الصراع السياسي يتحمل إذاً التساكن الايديولوجي»(٢٢).

ثم كان قد أخذ على الماركسية من قبل كثير من المثقفين العرب وعدد لا بأس به من الإسلاميين مقاربتها بنية المجتمع العربي بمفاهيم إسقاطية لا تعبر عن حقيقة التكوين البنيوية لهذا المجتمع. «فمصطلحات نمط الانتاج الآسيوي والاستبداد الشرقي لم تأت كمصطلحات أفرزتها التجربة الداخلية والحقيقية للمجتمعات الشرقية أو نتيجة تحليل علمي لهذه المجتمعات، بل صيغت من خلال رؤية التاريخ عبر أوروبا»(٢٣).

فالقول «بالإستبداد الشرقي بالمعايير الغربية، يعني أن مجتمعات الغرب تاريخياً وحاضراً هي مجتمعات الحرية والديمقراطية وأن الحل هو بمواصلة تدمير مجتمعاتنا لاستيراد طبعة ممسوخة من الحضارة الغربية»(٢٤).

إن المفاهيم التي ألصقتها الماركسية بالعرب أتت في المرحلة التي كان فيها الاستعمار مستقراً في بلادنا. إن «المجتمعات التي درسها المستشرقون هي المجتمعات الآسيوية بعد غزو الإستعمار لها. فهم قد رأوا مجتمعات مدمرة أو في حالة انكفاء، وان الدولة والحياة التي نشأت في أعقاب عملية التدمير هذه، كانت خليطاً من متفسخات ميتة لما حطم وانشازاً غير قابلة للحياة لما يراد غرسه بعمليات زرع اصطناعية خارجية»(٢٥).

وغالباً ما مزج الذهن العربي والاسلامي، في نظرته إلى الماركسية، بينها وبين الالحاد. فوصفها بفلسفة الالحاد بامتياز. ولعل هذا الفهم كان أحد أبرز الأسباب التي أبقت الماركسية مرذولة في الوعيين الديني والقومي معاً. ولم يقتصر الإشكال على الشق الايديولوجي في الماركسية بل تعداه إلى المسألة الاجتماعية، أعني الإشتراكية. «ان اضرار الشيوعيين في تكتيكاتهم الدعاوية العملية على التوحيد بين الشيوعية والاشتراكية... قد عزز جو القطيعة بين المتدينين المسلمين وبين الإشتراكية بكافة ضروبها»(٢٦).

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

(٢٢) عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، ط ٣ (بيروت : دار الحقيقة، ١٩٨٠)، ص ١٤٤.

(٢٣) عادل عبد المهدي، «مناقشة نظرية نمط الإنتاج الآسيوي والإستبداد الشرقي»، الغدير، العددان ٢١ و ٢٢ (١٩٩٢)، ص ١٥٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٢٦) فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٥٤٠.

وما يجب التنبيه إليه في هذا المجال هو ان التيار الديني لم يميز كليهما في نظرتهما إلى حركة الاستشراق، بين مستشرقين غربيين استعماريين وبين مستشرقين غربيين تقدميين. فعدوا الجميع من صنف واحد. حتى ذهب البعض في مغالاته إلى حد القول إن «روسيا الشيوعية ما هي إلا ثمرة الحضارة الغربية»(٢٧).

لكن «الغرب لم يكن كله استعماراً واستغلالاً، فلقد تبلورت في أحشاء مجتمعاته قوى ثورية، صاغت لنفسها نظريات ثورية ثم أخذت تناضل ضد الإستغلال الرأسمالي، وأيضاً ضد القهر الواقع على شعوب المستعمرات»(٢٨).

وباختصار فلقد ظل الفكر العربي يرى في الماركسية نظرية مستوردة مرة وفلسفة إلحادية أحادية التفسير مرة ثانية أو اشتراكية وافدة من الصقيع على حد تعبير سارتر مرة ثالثة.

٤ ـ الحركات القومية والتيار السلفي

تعني السلفية في الأصل الإقتداء بالسلف الصالح سلوكاً ونظراً، والتزام الحياة الدينية وفق المنهاج الذي رسمه هؤلاء بالتحديد. وهي تعني أيضاً تنقية الدين من البدع والضلالات التي طالما دخلت عليه فافقدته الشيء الكثير من بساطته وجوهريته.

وما يجب التلميح إليه في هذا السياق، هو أن علاقة التيار السلفي بالغرب، كانت في الأغلب علاقة صراع ورفض وتنابذ. فالغرب هو الغازي والمعتدي و«الغير» المسلح الذي يرمي من ضمن ما يرمي إليه، إلى تدمير ثقافة المجتمع وتحطيم سلم قيمه. بهذا المعنى، يمكن عد السلفيين ثوريين لأنهم مثلوا الخيار التاريخي في مقاومتهم للمشاريع الاستيطانية.

لكن ثورية هذا التيار، انقلبت إلى النقيض، من خلال جعلها المجتمع العربي جزيرة مغلقة على نفسها، تجزع من الآخر وثقافته. فاكتفى أتباع هذا التيار بثقافتهم الدينية فراحوا يجترون التراث فصدت بذلك الأبواب في وجه العلوم الوضعية من الدخول إلى بنية المجتمع العربي.

أما بالنسبة إلى العروبة، فقد ناصبها السلفيون العداء، لأنها في نظرهم بدعة أوروبية، ترمي إلى إحلال رابطة القوم محل رابطة الدين. وعليه فالسلفية، بهذا المعنى، هي «الآخر» المحلي، الآخر الذي يهدد فكرة الوحدة العربية مضموناً وشكلاً.

كانت «الدعوات والحركات الإصلاحية السلفية ترى أن سبب تخلف العرب والمسلمين وضياع مجدهم، هو ابتعادهم عن نقاوة دينهم وشيوع البدع والضلالات التي دخلت على معتقداتهم. ولذلك جعلت هدفها الأول تنقية الدين الإسلامي من هذه الضلالات، بالاعتماد على كتاب الله وسنة رسوله. أما الاتجاهات الحديثة في التجديد

(٢٧) أبي الحسن علي الحسيني الندوي، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، ط ٨ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٤)، ص ٢٥٩.

(٢٨) محمد عمارة، التراث في ضوء العقل (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠)، ص ٧.

الإسـلامي فـقد رأت أن سـر تخلف المسلمين نـابع من عزوفـهم عن الأخـذ بأسـاليب الحضارة الغربية والجانب المادي منها بشكل خاص...»[٢٩].

إن هذه الفكرة التي أثبتناها هنا تسمح لنا أن نؤكد وجود نظرات مختلفة في صميم التيـار السلفي نفـسه، إن في شـأن النظرة إلى الغرب أو في شـأن النظرة إلى الرابطة القومية. وكم نكون مخطئين لو مزجنا بين التـيار السلفي بالمعنى الذي أرساه الفقيهان أحمد بن حنبل وابن تيمـية وما تناسل عنه من سلفية ظلامية وأصولـية متشددة وبين التيار السلفي العـقلاني (على حد تعبير مـحمد عمارة) الذي دعا إليـه كل من الأفغاني والكواكبي ومحمد عبده.

فالمفهوم السلفي بالمعنى الأول، الذي تمثل لاحقاً بحركات سياسية كحركة الأخوان المسلمين وجمعـية التكفير والهجـرة، يرفض ثقافة هذا العصر، ويعـد هذا المجتمع بمن فيه، حكاماً ومحكـومين، سادرين في عيشة جاهلية. وقد مثل سـيد قطب وأتباعه أبرز دعاة هذا الـتيار. لذلك «اعـتبـر هذا المفهـوم الحضارة الحـديثة شكلاً آخـر من أشكال العصر الجاهلي الذي ينبغي رفضه وإزالته، على أن يستبدل بنسق آخر من الحياة، هو نسق مرحلة الدعوة الأولى»[٣٠].

أما تيـار السلفية العقـلانية، فقد «قـدم دعوته باعتبـارها دعوة متمـيزة لبناء نمط حضاري مـتميز، لا هو الـنمط الغربي كما كـانت دعوة أنصار جعل الشـرق قطعة من أوروبا، ولا هو نمط الماضي كما كانت دعوة علماء الدين التقليديين»[٣١]. وقد كان جمال الدين الافغاني ومحمد عبده أبرز ممثلي هذا التيار.

وبناء عليه، فمن الخطأ البليغ عد الجامعـة الاسلامية بالمفهوم الذي طرحه السلطان عبد الحميـد، والجامعة الإسلامية بالمنظار الذي طرحه الافـغاني والكواكبي وسواهما، هو بالمعنى نفســه وبالدلالة نفسـها. فالمفـهوم الأول يحمل أصـلاً نسف فكرة العروبة وإعلاء شأن العنصر التـركي ليكون هو المسيطر على عموم المجتمعـات الاسلامية، في حين أن التعـبيـر نفسه، بالنسـبة إلى المفـهوم الثاني يعني الانفـتاح على الحـضارات الأخرى والاعتزاز بالأصول، وجعل العربية روحاً للإسلام.

من هنا، واجه هذا التـيار صعوبات جمـة من جانب التقليد وهو يحـاول إرساء فهم تحديثي للإسـلام. فحين «حاول بعض هؤلاء الـكوادر التوفيق بين بعض من حـضارة الغرب وبعض مـن مواريثنا الفكرية على نحـو ما حاول رفـاعة الطهطاوي، اجـهضت محاولتـه هذه اتهامات المؤسسات التـقليدية له بالتهم التي جعلته يؤثر السـلامة، فلاذ بحمى الحضـارة الوافدة، وترك الحضارة القـومية الخالدة، أسـيرة الذين لا يعون ولا يعرفون»[٣٢].

---

(٢٩) محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب، ص ١٦١ و ١٦٢.

(٣٠) محمود أمين العالم، دراسات في الإسلام (بيروت : دار الفارابي، ١٩٨٠)، ص ١٢٥.

(٣١) محمـد عمارة، العرب والتحدي، سلسلة عالم المعـرفة، ٢٩ (الكويت : المجلس الوطني للثقـافة والفنون والآداب، ١٩٨٠) ص ٢٢٨.

(٣٢) محمد عمارة، التراث في ضوء العقل، ص ١٨٩.

ثم «إن التحدي الديني السلفي هذا يمتد وجوده لفترة طويلة في حياة النضهة العربية الحديثة، إلا أنه يتباين من حيث الأهمية من وقت إلى آخر... إن أخطر ما في هذا الإتجاه هو أنه وضع الإسلام في مقابل العروبة كبديل، وجعل العلاقة بينهما سلبية، بعكس ما كان عليه الحال عند ظهور الاسلام، عندما كانت العلاقة في منتهى الايجابية»[٣٣].

وفي الواقع، فإن مواجهة العرب للغرب، قد اتسمت أغلبها بطابع إسلامي، فـ«ظلت الثورات العربية المضادة للغرب تتخذ طابعاً إسلامياً جهادياً إلى ما قبل الحرب الأولى، كثورة عبد القادر في الجزائر، والثورة المهدية في السودان، والثورة السنوسية في ليبيا وحركة الحزب الوطني في مصر. إلا أنها مع سنوات الحرب العظمى، وبفعل حركة التقسيم الغربية ومؤشرات التطور الحديث وتسرب الضعف ثم الإنهيار للكيان الإسلامي الجامع، بدأت تتخذ طابعاً عربياً ووطنياً ومحلياً»[٣٤].

ولكن سرعان ما عاد نجم النهوض العربي إلى الخفوت، بل إلى الأفول، نتيجة تشكيلات إسلامية جديدة عرفت بالأصولية. لقد «بدأت القومية العربية تفقد زخمها في الربع الأخير من القرن العشرين... واحتلت الأصولية الإسلامية مركز الصدارة في الحلبة السياسية»[٣٥]. فضلاً عن أن «انهيار الناصرية عقب هزيمة ١٩٦٧، وفشل البعث في قيام الوحدة بين سوريا والعراق، وتبعثر حركة القوميين العرب، كل ذلك وفر الأجواء الملائمة لنهوض الأصولية الإسلامية على شكل حركة خلاص في وجه التحديات الداخلية والخارجية كافة»[٣٦].

لكن هذه الحركة الخلاصية نفسها، آيلة بنظر البعض، إلى مأزق عارم بالإشكاليات، وإلى أذى بليغ بالمشروع الوحدوي العربي. وإلى ذلك اشار سعدون حمادي إلى «أن المأزق الفكري للنظام الإيراني لم يأت بعد. وعندما يحين الوقت سيرى المثقفون العرب تهافت هذا التحدي بصورة واضحة جلية، إذ سيرون أي ضرر بليغ سيلحقه هؤلاء بالإسلام إذا ما حاولوا جعله دولة بطريقتهم وفهمهم الخاص للإسلام، وسيرون أي روح رجعية تنطوي عليها هذه الدعوى وأي ضرر ستلحقه بحركة الإنبعاث والتجديد القومي في البلاد العربية إذا ما حاول أحد أن يقلدها في الوطن العربي»[٣٧].

٥ ـ التيار القومي والدعوتان الاقليمية والوطنية

لم يقتصر التهديد الذي تلقته القومية العربية على دعوة السلفيين وحدهم، بل تعداه إلى حركتين سياسيتين أخريين عرفتا بالاقليمية والنزعة الوطنية. فهاتان الحركتان

(٣٣) حمادي، «القومية العربية والتحديات المعاصرة،» ص ٣٤٥ و ٣٤٦.

(٣٤) محمد جابر الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠، سلسلة عالم المعرفة، ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ١١٢.

(٣٥) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٥٥

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٣٧) حمادي، «القومية العربية والتحديات المعاصرة،» ص ٣٤٨.

كانتا بمعنى من المعاني، رديفتين للدعوة السلفية، من جراء تبني هذه الحركات جميعاً روابط انصهار مجتمعي، لا مكان فيها للرابطة القومية بتاتاً. فـ«الوطنية بمعنى حب الوطن والولاء له، مفهوم حديث عند العرب، جاء مع الغزو الثقافي الغربي في القرن التاسع عشر»[٣٨].

أما الاقليمية، فتعتمد في مشروعها الوحدوي على نظريات الدوائر الجغرافية. فالشعب الواحد هو الذي يعيش في مجال جغرافي طبيعي محدد. ولذلك قيل بدائرة المغرب الكبير، ووادي النيل، وسوريا الكبرى، وشبه الجزيرة العربية...

إن هاتين الحركتين نشأتا، في رأينا، تحت تأثيرات مختلفة، ولكن الأبرز فيها هو سلسلة الإخفاقات والهزائم التي أصابت المشاريع الوحدوية من جهة، ونتائج الحرب العالمية الثانية وما أرسته من تقسيم للمنطقة العربية بأسرها من جهة ثانية.

وما دامت « الرؤية القومية تتغذى بالنضال الفعلي ضد السيطرة الأجنبية (عثمانية أم استعمارية) أو بالنزعة الوحدوية العربية (الناصرية)، فإن المشروع الوحدوي ظل يشكل الإمكانية الرئيسية لتفتيت المجتمع الأبوي المستحدث [...]، ولكن مع نيل الاستقلال فإن الأبوية حققت نصراً حاسماً على القومية العلمانية. لم يؤد الاستقلال إلى وحدة قومية بل إلى كيانات أبوية مستحدثة. ولم تصمد الأبوية المستحدثة أمام المد الوحدوي في الخمسينات والستينات فحسب، بل إنها نجحت في إرساء نفسها عراب النظام القطري ومباركة سيادتها»[٣٩].

ومن هذا المنطلق أصبحت الدولة القطرية أحد نتاجات الدعوى الوطنية التي ساهمت بصورة غير مباشرة بتكريس واقع التجزئة على مستوى السلطة السياسية في البلاد العربية. وما «تعاظم التهليل والتبجيل الذي تتلقاه الدولة القطرية من أجهزتها الإعلامية إلا انعكاس لتوالي النكسات والاحباطات التي تواجه الأمة من الحرب الأولى والتي أصبح أحد نتائجها الرئيسية لدى البعض الكفران بالمد القومي والتمسك بالدولة القطرية وكأنها انجاز كبير»[٤٠].

وهكذا «دخلت الشيزوفرينيا السياسية إلى الفكر العربي دون وعي تعكس واقع الدولة الصغيرة الوطنية من جهة والوجدان العربي الذي كان يطالب بالوحدة العربية من جهة أخرى»[٤١].

وفي الواقع، فإن الدول القطرية لا تعكس واقع التجزئة فحسب، بل تعبر بصورة واضحة عن مدى التفاوت في التنمية والتحديث بين هذه الكيانات السياسية المصطنعة. وإلى هذا نبهنا الجابري بقوله: «إن التعدد في الكيانات السياسية العربية ليس تكريس

(٣٨) محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب، ص ١٢١.
(٣٩) شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ص ٥٤.
(٤٠) كامل صالح أبو جابر، «نحو مفهوم جديد للوحدة العربية،» الفكر العربي، العدد ٥٩ (بيروت : معهد الانماء العربي، ١٩٩٠)، ص ١٦١.
(٤١) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

وترسيخ الدولة القطرية فقط، النقيض العملي لجانب أساسي من حلم النهضة العربية، الوحدة، بل أيضاً تكريس وترسيخ التفاوت بين الأقطار العربية على سلم التحديث بكل أبعاده ومستوياته»[٤٢].

وبما «أن هذا الآخر كان يقوم على التعدد من جهات مختلفة (انكلترا، فرنسا، ايطاليا) فلقد تسرب التعدد أيضاً إلى شعار الوحدة ذاته، فأصبح شعار الوحدة في خدمة مشروع الدولة القطرية، أي في خدمة النقيض للوحدة»[٤٣].

وتأسيساً على ذلك، فإن النفي الحقيقي للوحدة العربية ليس هو التجزئة. بل هو الدولة القطرية بوصفها «مؤسسة قانونية قائمة على أساس ما من جهة، وكياناً اقتصادياً وسياسياً تابعاً لأحد مراكز الهيمنة الأوروبية من جهة ثانية، وواقعاً اجتماعياً ذا خصائص مميزة من جهة ثالثة»[٤٤].

إن انكار العروبة لدى التيار المنادي بالوطنية، والتيار المنادي بالاقليمية، ارتكز لدى الأول على فلسفة التاريخ والتفوق العرقي، وارتكز لدى الثاني على فلسفة الجغرافيا والمكان والتكوين الأسطوري المشترك. من هنا نشأت النزعة الفينيقية والفرعونية وحضارة المتوسط وحضارة الهلال الخصيب...!

على سبيل المثال «فإن تيار الفينيقية وحضارة البحر المتوسط ينكر عروبة اللبنانيين ويزعم أنهم لا يمتون إلى العرب بصلة القربى إلا اللغة. أما التيار القومي المحلي الآخر فلم يهدف إلى عزل لبنان عن الوطن العربي الأم فحسب، بل زعم أن سورية وحدة كاملة لا علاقة لها بالبلاد العربية الأخرى. وهكذا ففي حين اقتصر التيار المحلي على لبنان، مد هذا التيار أخطبوط نفوذه إلى سائر بلاد الشام»[٤٥] على الرغم من أن «الرأي العام في بلاد الشام ظل بعيداً عن النزعة الاقليمية وتواقاً إلى الوحدة العربية بوجه عام»[٤٦].

وفي الواقع يمكن التعليق على الدعوة الإقليمية عبر منطقين اثنين:

أ ـ «من ناحية الإتجاه الذي لا ينطلق من وجود أمة عربية واحدة ووطن عربي واحد، وذلك باعتباره إقليمية على نطاق أوسع قليلاً من الاقليمية الراهنة.

ب ـ من جهة الاتجاه القائل بالتطورية الموضوعية لأنه لا يرى العنف الإمبريالي يشكل العامل الأول والأساسي وراء التجزئة»[٤٧].

---

(٤٢) الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ص ٣٠.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٤٥) حنا، الإتجاهات الفكرية والسياسية في سوريا ولبنان، ص ٧٢.

(٤٦) ساطع الحصري، العروبة أولاً، سلسلة التراث القومي : الاعمال القومية لساطع لحصري (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، ص ١١٦.

(٤٧) منير شفيق، «نظرات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي»، في : القومية العربية في الفكر والممارسة، ص ٥٠٦.

استنتاجات ختامية

قد يتبادر إلى ذهن القارىء المتسرع، والمشغوف بالإجابات المباشرة، أننا ابتعدنا كثيراً أو قليلاً من موضوع دراستنا، من خلال اعتماد منهج جوال، يقتنص فكرة هذا المفكر، ثم يدعها لينتقل إلى فكرة آخر، عارضاً خبرته في مجال مشكلة علاقة الآخر بالذات القومية.

في الحقيقة، لم نرغب في أن تكون هذه الدراسة نصوية، أي دراسة تتخذ من نص «الآخر» شاهداً لإثبات رأي أو دحض آخر. ومع ذلك، فقد انزلقنا في بعض المواضع إلى العمل في النص تحت تأثير معرفة الواقع الفعلي. فمعرفة الواقع تتأتى من إحالته نصاً. وعليه فاني أسوق بعض الافتراضات الختامية التالية:

ـ يمثل الآخر (الغرب) راهناً بالنسبة إلى العرب وضعاً اشكالياً، أي مشكلة لم يظهر بعد أفق لحلها نهائياً. فهي «مشكلة تجسدت إنسانياً، واتسعت بدائل الحل وأصبح متعذراً الإلمام بها تصورياً مرة واحدة، ودخلت إلى مستوى الوعي والشعور بعد ان صعب الامساك بها على مستوى الذهن والتصور الدقيق»[48] فنحن نناهض الغرب حيناً ونتماهى به حيناً آخر، نعده سبباً لتخلفنا كما نعده سبباً لتحديثنا، نحارب سياسته التوسعية، ونندهش بتجربته الديمقراطية... إلخ.

لا يجوز لنا بحال أن نتخذ من اخفاقات المؤسسات القانونية العربية المتتالية برهاناً على انهزام الوحدة إلى الأبد، فمنطق الواقع لا يلغي منطق التاريخ، ولا يجوز الاذعان إلى نهاية التاريخ

ومردّ ذلك إلى أن الغرب «لم يكن يقدم نفسه في صورة واحدة، بل لقد كان ولا يزال يحمل بالنسبة إلى مشروع النهضة العربية مظهرين متناقضين، مظهر يمثل العدوان والغزو الاستعماري والاحتكار والهيمنة، ومظهر يمثل الحداثة والتقدم. ومن هنا كان الغرب، ولا يزال بالنسبة إلى العرب، العدو الذي يجب الاحتراز منه والوقوف ضد مطامعه وسيطرته من جهة، والنموذج الذي يغري باقتدائه والسير في ركابه من جهة ثانية»[49].

وفي الواقع، فإن مفهوم الغرب بالمعنى السياسي قد تقلص اليوم إلى حدود اقتصاره على الولايات المتحدة الأميركية، لأن الدول الأوروبية استحالت امام قوة اميركا قزماً جماعياً على حد تعبير أحد المفكرين الأجانب، الذي أشار إلى تعبيره هذا سمير أمين في كتابه **امبراطورية الفوضى**[50].

إن العولمة التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية اليوم ستدفع شعوب العالم الثالث وبعض دول الجنوب إلى أن تصبح أطرافاً تابعة تتجه حتماً نحو البربرية على حد تعبير سمير أمين أيضاً. وانه «لأمر خطير ألا ترغب القوة السياسية والايديولوجيا

(٤٨) عزت قرني، «إشكالية الحرية،» عالم الفكر، العدد ١٢ (١٩٩٣)، ص ١٧٢.
(٤٩) الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ص ٢٧.
(٥٠) سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ط ١ (بيروت : دار الفارابي، ١٩٩١).

المسيطرة في اليمين واليسار الأوروبي في الوحدة العربية. لم تغادر أوروبا إلى الآن موقفها الامبريالي التقليدي الذي يعتبر الآخر، خاصة إذا كان مختلفاً ثقافياً، عدواً يجب إبقاؤه ضعيفاً ومنقسماً»(٥١).

ـ تمثل الأصولية راهناً الخطر الفعلي على فكرة الوحدة العربية، لتبنيها بدائل سياسية قائمة في جوهرها على الدولة الدينية والرابطة الدينية. ولا يتأتى خطر الأصولية من تصورها الأيديولوجي لمشكلات المجتمع والحكم فحسب، بل من خلال رؤيتها المعرفية للثقافة والفكر والإنسان أيضاً.

وعليه «فإن مهمة المثقفين العرب الآن ليست بالدرجة الأولى في الاستيلاء على السلطة، وإنما في السيطرة على المجال الثقافي الذي أهمل منذ عقود، وترك بين أيدي السلفيين، وإن أضمن السبل للاخفاق السياسي هو إهمال المعركة الايديولوجية»(٥٢).

ـ لنعترف، بأن المشروع الوحدوي صار ضرباً من أمنيات الماضي، وأن تحدثنا عنه اليوم، فلتعزية النفس أو لدفق حنين رومنطيقي لا نستطيع له رداً. فإذا كان صحيحاً «أن حركة التحرر العربية حققت نجاحات هامة في مرحلة ما وفي بعض الأقطار، فهي على مستوى الأمة لم تستطع أن تحل المشكلات الثلاث التي تمثل ركائز الضعف العربي، وهي التجرئة والتخلف والاستبداد.

وإذا كان جل ما تحقق هو الاستقلال السياسي فإنه ظل استقلالاً ناقصاً وشكلياً ومهدداً في كثير من الأقطار العربية، كما أن التشتت العربي يزداد والعلاقات العربية ليست اليوم أفضل مما كانت عليه منذ عقود (مثلاً التبادل التجاري بين الأقطار العربية لا يتجاوز ٨ في المئة من مجمل علاقاتها التجارية)، وحصة العرب من مجمل الناتج العالمي هي في انخفاض مستمر»(٥٣).

ولكن مثل هذه الوقائع لن تدفعنا إلى تبني رؤية تشاؤمية حيال مستقبل العلاقات العربية أو بالنسبة إلى ضرورة قيام وحدة عربية جدية. ولا يجوز لنا بحال أن نتخذ من اخفاقات المؤسسات القانونية العربية المتتالية برهاناً على انهزام الوحدة إلى الأبد. فمنطق الواقع لا يلغي منطق التاريخ. ولا يجوز الإذعان إلى نهاية التاريخ بالمعنى الذي طرحه فوكوياما.

فمثل «من يعتبر فشل جامعة الدول العربية دليلاً على بطلان الفكرة القومية العربية، كمثل من يعتبر عدم استفادة مريض من المرضى من العلاج الذي وصفه طبيب من الأطباء دليلاً على بطلان الطب وعدم فائدة الأطباء»(٥٤).

من هنا فإنا نرى مع سعدون حمادي أن الوحدة العربية «ستبقى هدفاً سامياً يسعى العرب إلى تحقيقه بغضّ النظر عن الظروف الحالية، فعملية التقدم البشري كانت دوماً عملية تغير الظروف الموجودة وخلق أوضاع جديدة»(٥٥) ◇

(٥١) المصدر نفسه، ص ٤٤.
(٥٢) العروي، العرب والفكر التاريخي، ص ٦٣.
(٥٣) عطية مسوح، «الشيوعية العربية: أزمة تكوّن، أزمة توجه، أزمة طرح،» الطريق، العدد ٢ (آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ٩٢.
(٥٤) الحصري، العروبة أولاً، ص ١١٦.
(٥٥) سعدون حمادي، تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٢١.

فارس اشتي (*)

هل الوحدة العربية ممكنة؟

هل الوحدة العربية ممكنة التحقق؟ سؤال قد يبدو مستغرباً لـ«استحالته» في هذه المرحلة، حيث الاتصالات الرسمية العربية ـ الإسرائيلية قائمة والاتصالات الرسمية العربية ـ العربية شبه مفقودة.

وقد كان هذا السؤال مستغرباً في مرحلة سابقة (الخمسينات والستينات) لـ«استهجانه»، فقد كانت الاتصالات الرسمية العربية في أوجها والوحدة قاب قوسين أو أدنى من التحقق.

لا تمثل قراءة الماضي بمنظار الحاضر قراءة واعية للوحدة، على الرغم من فائدتها في تبرير الوحدة والتحريض على مشروعيتها

وفي المرحلتين، وما بينهما وما قبلهما في التاريخ المعاصر، وما فيهما من صخب وحدوي، لم تتحقق الوحدة العربية، باستثناء وحدة مصر وسوريا (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) التي لم تعمر ولم تُجدَّد، وتنسيق في جامعة الدول العربية لم يسمن ولم يغنِ من جوع.

لذا يبقى طرح السؤال مبرراً، فهل الإجابة مبررة؟

نعم ولا. نعم لأهمية الموضوع، علمياً وبحثياً، ولا، لأن مساهمة في محور لا تستطيع تغطية قرن كامل من الحركة السياسية والانتاج الفكري كانت الوحدة فيهما حاضرة بقوة ولا يمكنها مناقشة هذه الحركة وذلك الانتاج، ولا تدعي هذا الشرف.

وما تحاول هذه المساهمة تقديمه هو مناقشة عامة للقائلين بإمكان الوحدة في إطار توضيح بعض الالتباسات في أقوالهم وعلى قاعدة الفهم السياسي للوحدة.

في إطار القول بإمكان الوحدة طُرح جوابان رئيسيان:

١ ـ الوحدة ممكنة تبعاً لمبررات تاريخية ماضية: هي وحدة الأصل لدى البعض، ووحدة اللغة لدى البعض الآخر، ووحدة الدين لدى البعض الثالث، ووحدة التاريخ لدى

(*) استاذ في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية.

البـعض الرابع، ووحدة العـادات والتقـاليد لدى البـعض الخامس، وكل هذه المـبررات مجـتمعة، مع تـشديد النبرة على إحـداها لدى كل فريق، ولدى أغلبيـة المشدودين إلى الماضي في تبرير إمكان الوحدة[1].

٢ ـ الوحدة ممكنة تبـعاً لمبررات مـستقبـلية، فالعصـر لدى البعض عصـر وحدات كبرى لما يَسَّـرَتْهُ وسائل الاتصالات الحديثة من امكانات تلاقي، فـضـلاً عن ضرورات السوق الاقتصادية. واللحاق بالعصر لدى البـعض الآخر يفترض قيام صناعات ثقيلة ومتطورة تعجز امكانات أي قطر عن توفير مقـوماتها (مواد أولية ورأس مال وأسواق تصـريف) في حين يمكن دولة الوحـدة توفيـرها. ومـواجهـة الحـركة الصـهـيونيـة والامبريالية العالمية لدى البعض الثالث تتطلب قوة موحدة يعجز عن تأمينها قطر واحد أو الاقطار كافة متفرقة. وبناء الاشتـراكية لدى البعض الرابع غير ممكن في ظل العجز عن تصنيع المجتمع ورسملة الاقتصاد في حدود الدولة القطرية، في حين يمكن تحقيق ذلك في حدود دولة الوحدة[2].

الوحدة مشروع سياسي بالدرجة الأولى، تشحذ همته المبررات التاريخية والانتصارات المعاصرة لنظرائه وتغنيه الثقافة والاقتصاد والمشاريع الأخرى، إلا أن كل ذلك لا يغني عن المشروع نفسه

وقد تداخل الجوابان لدى أغلبيـة القائلين بهما، وانْ غلب تركيز أحدهم على واحد دون الآخر من هذه المبررات أو تلك تبـعاً للمـرحلة التـاريخيـة ولطبيـعـة القائلين، كـما جـرت مراجعات نقدية بعد أزمات أصابت إحدى هذه القوى أو بعد أزمة عامـة أصابت الجمـيع، نقلت التركيز عندها من مـبرر ماضٍ إلى مبرر مستقبلي[3].

إلا أنّ وعي حـدود هذين الجـوابين يتطلب توضـيحـات ضرورية في هذا المجال أهمها:

١ ـ لم تكن الوحدة العربية مطروحة كقـضية أو كشعار أو كهدف في الفكر والعمل السياسيين العربيين قبل مؤتمر سان ريمو في عام ١٩٢٠،

---

(١) يمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات لتبيان ذلك، فضلاً عن أدبيات القوى الوحدوية والمفكرين الوحدويين، ويمكن الإشارة إلى مراجع عامة عدة حول هذا الموضوع:

ـ **قراءات في الفكر القومي: الوحدة العربية**، سلسلة التراث القومي [مجموعة مقالات لعـدد من المفكرين في مرحلة ممتدة من العام١٩٣٨ حتى يومنا هذا]، ٢ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

ـ **القومـية العـربية في الفكر والممـارسة** [أوراق عمل وابحـاث ومناقشات ندوة فكرية تناولت إتجـاهات الراي العام العربي نحو الوحدة، وتطور الامة العربية والتجارب الوحدوية العربية] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

ـ **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها** [أوراق عمل وابحاث ومناقشات ندوة فكرية تناولت تقويم التجارب الوحدوية العربية وعوائقها ومستقبلها] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

(٢) يمكن ملاحظة غلبة انصار الجواب الاول في مرحلة ما بين الحربين العالميتين وغلبة أنصار الجواب الثاني في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانيـة، دون انتفاء أحدهما في المرحلتين. ويمكن الرجوع إلى **قراءات في الفكر القومي**، ٢ مج، والسيد يسين، «تحليل مضمون كتابات الفكر القومي العربي،» في: **القومية العربية في الفكر والممارسة**، المصدر نفسه.

(٣) يلاحظ ان المراجعات لـم تحظَ باهتمام المفكرين الوحدويين والاحـزاب الوحدوية إبان صعود الحـركة الوحدوية في الخمسينات ومطلع الستينات كما لم تحظ باهتمامهم، مجتمعين ومتفرقين، وهم في مواقع السلطة.

كمـا يلاحظ أيضاً «الدور الإيجابي لمركـز دراسات الوحدة العـربية في هذه المرحلة ـ مرحلـة تراجع المد الوحدوي ـ في إثارة النقاش وفي نشر التقويمات حول هذه المسألة.

وفرض التجزئة السياسية على البلاد العربية ضمن الامبراطورية العثمانية، وما كان مطروحاً قبل ذلك المؤتمر لم يكن يتعدى الدعوة إلى مساواة العرب بالأتراك أو إلى خصوصية عربية ضمن الدولة العثمانية(٤).

٢ ـ إنّ حديث الوحدة المرفوع منذ تلك المرحلة حديث متجدد حتى يومنا هذا، وإن اختلفت الشحنات الدافعة إليه والقوى الرافعة له والمضامين المعطاة له.

٣ ـ كان البدء في الدعوة إلى الوحدة العربية في تلك المرحلة مشرقياً، إذ كان الهم المغربي هم الاحتلال الإلحاقي لبلدان المغرب وكان عهد المغاربة بالوحدة المعاشة قد انقضى منذ القرن التاسع عشر، وعلى مراحل متفاوتة.

واتخذت الدعوة إلى الوحدة مشرقياً معاني متعددة أبرزها:

أ ـ معنى العودة إلى الحالة السابقة على التجزئة، وهي عودة أرادها البعض من المفكرين إحياءً للامبراطورية العثمانية؛ وأرادها البعض الآخر من السياسيين عودة إلى التقسيمات التي كانت سارية ضمن الامبراطورية العثمانية، كالدعوة بين بعض السياسيين اللبنانيين إلى الوحدة مع سوريا وعُني بها إعادة ما انفصل من أقضية عن ولاية سوريا إليها (مؤتمرات الساحل في لبنان).

ب ـ معنى العودة إلى حالة التوحد الذهبية في التاريخ العربي في صدر الإسلام واتخذت مسارين:

ـ مسار الوحدة الإسلامية وللعرب موقع بارز فيها(٥).

ـ مسار الوحدة العربية وللإسلام فيها الروح(٦).

ج ـ معنى الاقتداء بالدعوات الوحدوية الأوروبية وتجاربها المميزة والناجحة، كالوحدات الألمانية والإيطالية والاميركية(٧).

٤ ـ إنّ الوحدة العربية لم تطرح كهدف منفصل، فهي ربطت بهدف الاستقلال في مرحلة ما بين الحربين العالميتين ثم ربطت بهدف تحرير فلسطين أو بهدف الاشتراكية أو بكليهما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٥ ـ إنّ الكتابة حول الوحدة العربية راوحت بين كتابة مفكرين دعوا إليها بصورة أو بأخرى وكتابة قادة حزبيين نظّروا لها ودعوا إلى العمل في سبيلها، فضلاً عن ورودها

(٤) يمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات، فضلاً عن أدبيات الجمعيات والمفكرين في تلك المرحلة، ومنها:
ـ جورج انطونيوس، **يقظة العرب** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢).
ـ زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية** (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨).
ـ توفيق برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠).
ـ عادل إسماعيل، **السياسة الدولية في الشرق العربي** (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٦٤)، ج٤.
ـ فارس اشتي، **الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية** [بند نشاة الاحزاب في لبنان] (بيروت: الدار التقدمية، ١٩٨٩)، المجلد الاول.
(٥) أخذ الاخوان المسلمون، وخصوصاً في مرحلة حسن البنا، بهذا الراي.
(٦) أخذ البعث، وخصوصاً ميشيل عفلق في مرحلة التاسيس، بهذا الراي.
(٧) كانت الوحدات الاوروبية نماذج يُضرب بها المثل في كتابات المفكرين ولدى النخب الواعية.

في أدبيات أحزاب وقوى سياسية انضوت تحت رايتها كلياً أو جزئياً.

وبموازاة هذا النوع من الكتابة كـان هناك نوع آخر قدم مبـررات لنقض الوحدة إن على مستوى التاريخ أو على مستـوى الحاضر، وتجلى في دعوات فكرية إقليمية وفي مواقف حزبية.

وعليه فالمكتـبة العربية غنية بالكتابات حـول الوحدة، إن بالكتابة المتخصصـة فيها وعنها، سلباً أم إيجاباً، أو بالكتابة عن مراحل التاريخ المعاصر حيث الوحدة والانفصال والقوى الوحدوية والإنفصـالية عناوين بارزة في هذا التاريخ وفي الكتابة عنه.

٦ ـ إن موضـوع الوحدة العربية عولج على أكثر من مستوى، فوضعها البعض على مسـتوى أهداف الأمة وعـالجهـا على هذا المستوى، وطرحـها البـعض الآخر كشـعار سياسي، وأدخلها البعض الثالث في إطار ايديولوجيته.

يبدو، مـن خلال هذين النوعين من المبـررات وفي ضوء الملاحظات التي قـدمت، أنّ الكتابة حول الوحدة العـربية والعمل لها تعرض لالتباسـات عدة افقدت الوعي المناسب وعثّرت، مع عوامل أخرى، تحققها، وأثارت بالتالي أسئلة تشكيكية حول إمكان تحققها؛ ومن أهم هذه الالتباسات:

١ ـ الالتباس بين الوحدة كوجود والوحـدة كوعي، وهذا الالتباس مزدوج في قراءة الماضي وقراءة الحاضر.

فالوحدة كوجود عُرفت في التاريخ العربي وفي مراحل متعددة وبصيغ مختلفة، إلا أن الوعي بالوحدة لم يعـرف إلا في مرحلة ما بعد فـرض التجزئة الحديثـة على البلاد العربية المشرقية[٨].

والوحدة كوجود غير محققة في العصـر الراهن، لا بل ثُبِّتَت خصوصيات اجتماعية سابقة واحتلالات أجنبية لاحقة وتفـاوتات بين البلدان العربية في الاقتصاد والاجتماع والثقـافة والسـياسة أصـبح معهـا وعي أهميـة الوحدة والدعوة إليـها قـاصرين عن تحقيقها، لثقل هذه التفاوتات وقوة قواها[٩].

لذا لا تمثل قـراءة الماضـي بمنظار الحـاضر قـراءة واعيـة للوحـدة، على الرغم من فائدتها فـي تبرير الوحدة والتحريض عـلى مشروعيتـها. كما لا تمثل قـراءة الحـاضر بمنظار المستقبل قراءة واعية لهـذه الوحدة على الرغم من التفاؤلية التي تنشرها والتي قد تقود إلى الاحباط في العمل الوحدوي.

٢ ـ الإلتبـاس بين الوحدة كنموذج يمكن أن يحتـذى به، سواء أكان نموذجاً غـربياً تحقق في بلدان أخرى (ألمانيا، إيطاليا، أميـركا...) أم كان نموذجاً غربياً تحقق في زمن آخر (الوحدة في صدر الإسـلام، والوحدة العـثمانية...) وبين الوحدة كنموذج يمكن أن

---

(٨) يمكن الإشارة إلى كتابات مفكرين عربيَّين ركزا على وعي الوحـدة العربية في التاريخ: عبد العزيز الدوري، «أصول الوحدة العربية في تاريخ العرب»، في: الوحدة العربية: تجاربـها وتوقعاتها، ومنير شفيق، الوحدة العربية والتجزئة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩).

(٩) كثـيرة هي الكتابات التي ترى تحـقيق الوحدة مـسالة وقت وعوائقـها قوى خارجـية أو تلكؤ القيـادات السياسـية ومصـالحها، دون إعادة الانتباه إلى العوائق الكامنة في بنية المجتمعات العربية.

يؤسس في ضوء المعطيات الواقعية والراهنة.

فالقائلون بالوحدة استوحوا قولهم، في الغالب، من نموذج عربي ماضٍ أو من نموذج غربي معاصر، وهذا الاستيحاء قد يبرر بضرورة استلهام التاريخ المجيد للأمة أو بضرورة الإفادة من تجارب الأمم الأخرى. وهما ضرورتان لهما ما يبررهما في إطار الدعوة الوحدوية وعلى مستوى استنهاض الهمم لها، إلا أن الاقتصار على هذا القول لم يقدم وعياً بالواقع العربي وبطبيعة المجتمعات العربية وبالجماعات المكونة لها، فضلاً عن الوعي بحقائق العصر، الأمر الذي جعل الحديث عن الوحدة العربية حديثاً بعيداً من الهم السياسي وغارقاً في الهم الايديولوجي.

فالمبررات التاريخية للوحدة العربية فيها الكثير من الصحة واستخدامها في الدعوة إلى وحدة عربية أمر مشروع وضروري، كذلك هي المبررات المستقبلية في مشروعيتها. إلا أن تقرير مشروعية الرؤية الايديولوجية للوحدة مغاير لتقرير مشروعيتها السياسية.

٣ ـ الإلتباس بين مستويات الوحدة والوعي بهذه المستويات، فالوحدة قد تكون دعوة فكرية تحمل ملامح حضارية يقول بها مفكرون أو يصوغها منظرون حزبيون بطرح ايديولوجي وتتدرج على المستوى الفكري ـ الثقافي؛ كما قد تكون دعوة سياسية تحمل ملامح التبشير بها كمآل للاجتماع السياسي العربي أو كهدف لقوة سياسية، كما قد تحمل ملامح البرنامج السياسي لقوة أو لقوى، أو قد تحمل ملامح الشعار السياسي. وتتدرج الوحدة هنا في حالات الهدف أو البرنامج أو الشعار على المستوى الفكري ـ السياسي؛ كما قد تكون الوحدة دعوة اقتصادية أو دعوة تربوية... الخ، تحمل ملامح هذا المستوى أو ذاك.

المشروع السياسي كمشروع وكسياسة معاً، يفترض رؤية استباقية لمسائله لا تصل الى حد الحلم وتغرق في الايديولوجية، ولا تبقى في موازين قوى اللحظة الراهنة فتغرقه قواها

وعلى الرغم من العلاقة بين هذه المستويات المتعددة، وبخاصة المستويين اللذين يعنيان بحثنا (الفكري والسياسي)، فإن الالتباس بينها أدى دوراً سلبياً في الوعي الوحدوي، إذ خلط بين الداعي إلى الوحدة كهدف والرافع لها كشعار والمبشر بها كحضارة آتية والواضع لها برنامجاً سياسياً، كما كان الخلط الأكبر بين متطلبات كل مستوى من المستويات.

٤ ـ الالتباس بين الوحدة، بمستوياتها المتعددة، وبين الأهداف الأخرى التي قرنت بها، كالاستقلال حيناً أو الاشتراكية أو تحرير فلسطين أو القضاء على التبعية للغرب الرأسمالي أحياناً أخرى.

وعلى الرغم من الربط النظري بين هذه الأهداف، فإن الوعي المنشور أوحى بإمكان تحقق الهدفين معاً أو تعاقب تحققهما زمنياً. وهذا الربط بين الأهداف أغفل اختلاف برامج تحقق كل منها وأدواتها ووسائلها من جهة ودفع الوحدة من جهة أخرى من مستوى البرنامج السياسي إلى مستوى الدعوة الفكرية أو الهدف السياسي وأبقى على برنامج «التحرر» أو «التحرير» أو «الاشتراكية»، الأمر الذي أصاب المستوعين بهذا الربط والمؤمنين بأولوية الوحدة بالإحباط.

وقد ساهمت هذه الالتباسات العفوية أو المقصودة في ضعف بلورة الوعي الوحدوي من جهة وفي بروز حالات إحباط وحدوية لدى مفكرين ومناضلين، قوى وأفراد، من جهة ثانية، فضلاً عن العجز عن تحقيق تقدم على صعيد الوحدة من جهة ثالثة.

وفي سياق هذه الالتباسات لا تُقلل أهمية تأكيد الوجود التاريخي لتيار الوحدة العربية وأهمية تجديد الحديث عنه، كما لا تُقلل أهمية النظر إلى العصر ورؤية ما فيه من وحدات سياسية ناجزة وناجحة وأهمية الإطلاع عليها، كما لا تُقلل أهمية النظرة الحضارية إلى الوحدة وتعدد مستوياتها ومبررات هذه النظرة، كما لا تُقلل أهمية اعتبار الوحدة هدفاً سياسياً حاضراً في كل المسائل والقضايا. إلا أن ما تُقلل أهميته في هذا السياق هو ضعف الوعي بسياسة الوحدة، على الرغم من كل الكلام السياسي عليها.

فالوحدة مشروع سياسي، بالدرجة الأولى، تشحذ همته المبررات التاريخية والانتصارات المعاصرة لنظرائه وتغنيه الثقافة والإقتصاد والمشاريع الأخرى، إلا أن كل ذلك لا يُغني عن المشروع نفسه.

والمشروع السياسي وليد موقع ما ومرحلة ما يُحسن به أن يراعيهما دون أن يستسلم لهما، أي أن يعي الموقع والمرحلة وعياً نقدياً وشمولياً.

وهذا المشروع السياسي كمشروع، يفترض، فضلاً عن الوعي النقدي والشمولي بالموقع والمرحلة، وجود حامل عامل له، وإلا اندرج في إطار الانتاج الفكري الفاعل بحدود قد تكبر وقد تصغر دون أن تبلغ حدود تحقيق المشروع.

أما المشروع السياسي كسياسة فهو يفترض محورية الدولة والسلطة، وإلا غدا دعوة فكرية أو حلماً جميلاً.

أما المشروع السياسي، كمشروع وكسياسة معاً، فهو يفترض رؤية استباقية لمسائله لا تصل إلى حد الحلم وتغرق في الايديولوجية ولا تبقى في موازين قوى اللحظة الراهنة فتغرقه قواها.

وبهذا المعنى تفترض الوحدة، كمشروع سياسي، وعياً بمسائل متعددة قد يكون أهمها:

ـ مسألة الدولة القطرية التي ما نشأ الوعي بالوحدة لولا قيامها، ووعي هذه المسألة لا يعني موقف الإدانة والرفض، وهو أمر موجود بكثرة، بل يعني وعي بنية هذه الدولة ووظائفها ووعي العلاقة بينها وبين مشروع الوحدة ودولتها، سواء أكانت علاقة إعاقة أم علاقة تبشير.

ـ مسألة التفاوت بين الأقطار ـ الدول وبين الخصوصيات القديمة أو المستحدثة التي أصبح لها بفضل مرور الزمن حضور وقدم. والتفاوت بين الدول عائد في قسم منه إلى إرث تاريخي اختلط فيه الاجتماع بالاقتصاد وبالثقافة وبالسياسة، وهو عائد في قسم آخر إلى علاقة التبعية الناشئة بين هذه الدول وبين الدول التي استعمرتها؛ وعائد في قسم ثالث إلى العلاقة بين الاثنين معاً فضلاً عن تفاوت نشأة الدولة الحديثة في هذه البلدان.

ـ مسألة دولة الوحدة المنشودة، فهل هي الدولة الاندماجية البسيطة التركيب أم الدولة الاتحادية أم الدولة التحالفية أم غير ذلك من الصيغ.

ـ مسألة التشظي الاجتماعي، والمقصود هنا ليس التفاوت الشخصي والمهني والإقتصادي بين الافراد والجماعات، فهي طبيعية في الدول مهما كانت صغيرة، بل المقصود وجود جماعات قومية ودينية وإثنية متعددة ضمن الوطن العربي نُسجت خصوصياتها عبر التاريخ وحاولت الدول التي استعمرت أجزاء الوطن اللعب بهذه الخصوصيات.

وهذه الجماعات المعروفة باسم الأقليات لها خصوصياتها في أكثر من مجال، كما لها رؤيتها في التوحد السياسي وحساسيتها من بعض دعاويه الفكرية والسياسية، الأمر الذي يجعل أي مشروع وحدوي مطالباً بفهم هذه الخصوصيات وتقديم حل لها.

ـ مسألة العلاقة بين الوحدة والقوى الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد في البلدان العربية كافة، فأي القوى دافعة باتجاهها وكيف؟ وأي القوى تمثل عائقاً أمامها وكيف؟ وما العلاقة بين مصالح هذه القوى الآنية وأهدافها من جهة وبين مصالحها البعيدة المدى التي قد تتحقق بالوحدة أو تعاق بها؟ وكيف يمكن التوفيق بين الاثنين وتنمية القوى والمصالح ذات الإتجاه الوحدوي؟

ـ مسألة العلاقة بين الوحدة والقوى الدولية، فهل هذه القوى مع الوحدة أو ضدها، وهل توضع كلها في سلة واحدة وعلى مسافة واحدة من الوحدة؟ وما هي حدود تاثيرها؟ فهل هي الشيطان الرجيم لتُلقى على كاهله كل الآثام؟ أم أن تاثيرها مرتبط بوضع القوى المحلية والقومية؟

ـ مسألة أداة الوحدة وأسلوب تحققها، فهل هي الحزب الواحد وكيف؟ أم الجبهة الحزبية وممن؟ أم الدولة ـ القاعدة ومن؟ وهل يجري تحققها بالأسلوب الديمقراطي أم بالأسلوب العنفي، كيف وبأية ظروف؟

وفي ضوء هذه المسائل التي تبدو ضرورية في المشروع الوحدوي، يظهر نقص في وعيها في الأدبيات الوحدوية أو ضعف في هذا الوعي في أحسن الأحوال، دون أن يعني ذلك افتقاد هذه الأدبيات إيجابيات عديدة في نواحٍ أخرى وفي حدود المرحلة التي قيلت منها، والبحث، هنا، ليس مجاله تقويمها.

فالدولة القطرية المدانة، وحدوياً، إدانة أخلاقية أو ايديولوجية غائبة عن وعي الوحدويين المبثوث، إنْ كنموذج نظري عام أو كحالات في كل قطر، وحاضرة في وعي الوحدويين الخفي، إن كمشروع للاشتراك في السلطة أو الاستيلاء عليها أو كبنية ذهنية تحكم التصرف والعمل.

ولا يظهر في حدود ما هو منتشر من أدبيات وحدوية لمفكرين وقوى وعي بهذه المسألة، ويستثنى من ذلك بحث لتركي الحمد في ندوة «الوحدة العربية

تجاربها وتوقعاتها»[10]، وآخر لمحمد جابر الانصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية**[11]

لا بل نرى العكس، إذ تشير أدبيات المؤتمر القومي الثاني لحزب البعث في تعليلها أسباب نكسة الحكم في العراق عام ١٩٦٣ إلى عدم وجود دراسة جدية للواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق[12]، كما أنّ بنداً ثابتاً في أغلبية المؤتمرات القومية يشير إلى وجود كتل أو تيارات في الحزب اغرتها السلطة القطرية[13].

ولم يكن وضع الحركات القومية قبل تأسيس البعث وفي زمنه أحسن حالاً في هذا المجال.

والتفاوت بين الأقطار المرتبط بالمسألة الأولى (الدولة القطرية) وبالمقابلة بين هذه الدول، لم يحظ بالاهتمام الكافي نظرياً، لا بل استخف به، فجاءت تجربة وحدة مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ والمحققة في سياق نهوض قومي وبتحالف قوتين مهمتين، عبدالناصر والبعث، لتكشف تفاوتات بين البلدين على أكثر من مستوى صدمت قوى الوحدة ويسرت عملية انفصالها.

أما مشروع دولة الوحدة المنشودة فكان مقتصراً على القول بالوحدة[14]، وعلى إشارات مفكرين إلى «جبهة من شعوب العربية» (محمود عزمي، ١٩٣٨) وإلى اتحاد عربي (يوسف هيكل، ١٩٤٥، وفيليب حتي، ١٩٤٤) في مرحلة سابقة على الاستقلال وإلى مشاريع في مرحلة الانكفاء الوحدوي (نحو مشروع دستور الاتحاد العربي ـ عصام نعمان، ١٩٨٩)[15].

أما القوى الوحدوية التي يعتد بنشرها الوعي الوحدوي فلم تضع مشروعاً لدولة الوحدة حين أقبلت عليها في أواخر الخمسينات، وعلى الرغم من طرح إحداها (البعث) صفة الاتحاد لا الوحدة الإندماجية على عبدالناصر، سرعان ما تخلت عن هذه الصيغة أمام إصرار عبدالناصر على رفضها، الذي لم يكن مشروع الوحدة واضحاً في أقواله[16]، فضلاً عن أن طرحها لم يكن طرحاً معمماً في أدبياته الناشرة للوعي الوحدوي.

وحين حدث الانفصال، لم يُلحظ لدى مقوّميه الوحدويين اثر غياب صيغة الوحدة والوعي بهذه الصيغة في حصول هذا الانفصال إن في أقوال عبدالناصر أو في أدبيات البعث، وقد يكون ميثاق ١٧ نيسان/ابريل ١٩٦٣ ـ المفترض أن يكون ميثاقاً لدولة

(١٠) نظمها ونشر وقائعها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ١٩٨٩).
(١١) محمد جابر الانصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).
(١٢) **نضال البعث**، ط٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ج٩، ص٣٢ ـ٧٩.
(١٣) المصدر نفسه، ج٤.
(١٤) انظر: **قراءات في الفكر القومي: الوحدة العربية.**
(١٥) انظر: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها.**
(١٦) مارلين نصر، **التصور القومي في فكر جمال عبد الناصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١).

ستنشأ بين مصر وسوريا والعراق آنذاك ـ هو أول صيغة نظرية لم تحقق، سبقها إشارة إلى الوحدة الاتحادية في المؤتمر القومي الخامس للبعث وتلتها إشارات لصيغة الوحدة في المؤتمر القومي السادس في العام نفسه ومثله في اجتماع جمعية المرشدين في الحزب التقدمي الاشتراكي عام ١٩٦٩[١٧].

ومسألة الأقليات في الوطن العربي لم تحظ بالوعي المناسب، فإذا ما استثنينا من أدبيات البعث حديث مؤسسه في اجتماع لطلبة المغرب العربي عام ١٩٥٥ عن الأقليات وعرضه لحلها في الطابع الإنساني والمضمون الاشتراكي لوحدوية البعث[١٨]، فإننا لا نجد في دستوره إشارة إلى هذه المسألة كما لا نجد سوى إشارات لا تنم عن وعي بهذه المسألة، كعرضه في التوصية التاسعة للمؤتمر القومي الخامس (١٩٦٢) حول لبنان حلاً لمواجهة ربط العروبة بالإسلام وبالتبعية للجمهورية العربية المتحدة قوامه شرح المفهوم التقدمي العلماني للقومية والاكتفاء «بالعمل للوحدة العربية كهدف نهائي لا كمشروع سياسي مطروح للتنفيذ الآن»[١٩] وكعرض توصية في المؤتمر القومي الثامن بإعادة تقويم تجربة الحكم في العراق في ضوء أسس أحدها نص على «اثر المشكلة الكردية وادوار عبدالناصر والدوائر البترولية والاستعمارية في النكسة»[٢٠] دون أن ترد إشارة إلى المشكلة في نص التقرير على الرغم من تفجرها العسكري.

ولم تكن أدبيات القوى الوحدوية والمفكرين الوحدويين أحسن حالاً[٢١]، إذا ما استثنينا تركيز المفكر ياسين الحافظ في مرحلة متأخرة من حياته على هذه المسألة (السبعينات)[٢٢].

وقد كانت العلاقة بين الوحدة والقوى الاجتماعية والاقتصادية أوفر حظاً في الأدبيات الوحدوية، من خلال قول هذه القوى بربط الوحدة بالاشتراكية حيناً وبالطبقات الكادحة حيناً آخر، إلا أن هذا القول بقي قولاً ايديولوجياً لم يُصغْ بوعي نظري مستنبط من دراسة القوى الاقتصادية والاجتماعية في كل قطر.

أما العلاقة بين الوحدة والقوى الدولية فقد كانت الأكثر حضوراً في الأدبيات الوحدوية، من خلال القول بارتباط القوى المعيقة للوحدة بعلاقة تبعية بقوى دولية، إلا أن هذا الحضور المهم لوعي العلاقة لم يقترن بوعي حدود علاقة هذه القوى بإعاقة الوحدة، إلى الدرجة التي قصرت معها إعاقة الوحدة على هذه القوى معفية العوامل

(١٧)اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ص٢٣٥.

(١٨) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، ط١٥ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

(١٩) نضال البعث، ج٤، ص١٠٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ج٩، ص٧٨.

(٢١) أصدر مركز دراسات الوحدة العربية مجلدين تحت عنوان قراءات في الفكر القومي (المجلد الأول: القومية العربية والمجلد الثاني: الوحدة العربية)، تضمنا مقالات لعدد من المفكرين الوحدويين. ولم نعثر فيهما إلا على اشارتين حول مسألة الأقليات نجدهما في: سامي شوكة، «هذه أهدافنا وغاياتنا»،[نُشر تباعاً في جريدة البعث القومي (العراق: ١٩٤٦)]، المجلد ٢، وعلي بدور، «من ظلام التجزئة إلى فجر الوحدة»،[نُشر في جريدة الآداب، السنة ١١، العدد ١ بيروت: كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣)]، المجلد ٢، ص٢٢٤ ـ٢٢٦،

(٢٢) أنظر الآثار الكاملة له، وخصوصاً سيرة ذاتية.

الداخلية من دورها المسبق، كما لم يقترن بوعي تمايزات القوى في هذا المجال وبآلية عمل كل منها، إلى درجة هان معها استعمال وصف العمالة لكل من اعترض القوى الوجودية في مسألة الوحدة أو في غيرها من المسائل.

أما أداة تحقيق الوحدة، التي كتب حولها الكثير، سواء بالقول بالتنظيم القومي أو بالدولة القاعدة أو بتلاقي التنظيمات القطرية ذات التوجه الوحدوي، فإن أياً من أصحاب هذه الآراء لم يقدم حلاً للإشكالات التي طرحها مشروعه، سواء من ناحية العلاقة بين التنظيم الحاكم في قطر وقيادته القومية والعلاقة بين القيادة القومية وقيادات أقطارها وحدود سلطتها المقررة لدى أصحاب التنظيم القومي، أم من ناحية العلاقة بين الدولة القاعدة، كدولة، وبين القوى الوحدوية الشعبية في الدول الأخرى والعلاقة بين الدولة الكبرى، كدولة، وبين الدول الصغرى لدى أصحاب الدولة ـ القاعدة أم من ناحية مدى جد التنسيق بين القوى المتقاربة بالهدف أو بالأحرى مدى وحدوية التنسيق بينها لدى أصحاب الرأي الثالث.

ويمكن العودة ـ بعد هذه الملاحظات والتوضيحات ـ إلى السؤال: هل الوحدة ممكنة؟ للقول بنعم ولا معاً، فهي ممكنة إذا وجدت قوى وحدوية حاملة مشروعاً سياسياً وحدوياً فاهمة واقعها وواعية ميزاته وعاملة للوحدة، وهي متعذرة إذا ترك أمرها للأقدار أو للشعارات وللنيات ◇

رغيد الصلح (*)

حركة القومية العربية: أين أصبحت؟

١ ـ أية حركة قومية عربية؟

يثير هذا التعبير التباسات كثيرة، إذ جرت العادة، وخصوصاً لدى المستشرقين والمستعربين، على حشر جماعات سياسية عربية متباينة الأهداف متباعدة البرامج في حركة القومية العربية. ومنعاً للالتباس فإن تعبير حركة القومية العربية سوف يستخدم في هذه الورقة للحديث عن القيادات والجماعات السياسية التي ترى أن إقامة كيان سياسي عربي موحد عصري مستقل مسوغ وجودها وأساس عملها والهدف الرئيسي لنشاطها في الحقل العام. وهذه الحركة ضمت تاريخياً الأحزاب ذات التنظيم القومي مثل الحركة الناصرية، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، ولكنها لم تقتصر عليها، بل شملت أيضاً شخصيات عربية مستقلة وأحزاباً قطرية التزمت تحقيق الأهداف نفسها، مثل حزب الاستقلال العراقي الذي تأسس في منتصف الأربعينات. وهذه الحركة ضمت ولا تزال تضم تيارات واتجاهات متباينة، فمنها ما تأثر بالقومية اليعقوبية وبالنظريات الثورية التي استندت إلى أفكار جان جاك روسو حول الإرادة العامة، ومنها ما كان أقرب إلى القومية الليبرالية التي استندت إلى أفكار جان لوك. ولم تكن هذه الاتجاهات متفقة اتفاقاً كاملاً على خصائص الكيان الذي نشدته، فمنها من سعى لإقامة الدولة المركزية، ومنها من آثر الحكم اللامركزي، ومنها من فضل الدولة الوحدوية ومنها من مال إلى الدولة الاتحادية. ولكن ما دامت هذه الاتجاهات تسعى لإقامة كيان سياسي عربي واحد ومستقل، فإنه يمكن القول إنها بمجملها تكوّن الحركة القومية العربية التي ستسعى هذه الورقة لتحديد موقعها في الفضاء السياسي العربي.

إن حركة القومية العربية لم تتمكن من الافادة من نفوذها الرسمي من أجل دفع فكرة الوحدة العربية إلى الأمام

(*) باحث وكاتب سياسي لبناني ـ لندن.

٢ ـ واقع الحركة القومية العربية

تمكنت الحركة القومية بعد سنوات طويلة من نشوئها من تحقيق بعض أهدافها العامة. فقد سعت هذه الحركة لتحقيق الاستقلال السياسي للأقطار العربية، فتحقق هذا الهدف بجهود مشتركة قام بها القوميون والوطنيون العرب. وسعت الحركة القومية، كتيار سياسي، للوصول إلى الحكم وتحقيق هذا الهدف في بعض الأقطار العربية، إذ هناك ثلاثة منها تعد القومية العربية عقيدة رسمية للحكم ومصدر شرعيته الرئيسية. ومن بين هذه الأقطار يعد كل من سوريا والعراق قوة إقليمية يتعدّى تأثيرها ونفوذها حدودها الدولية. أما ليبيا فهي ليست قوة إقليمية ولكنها بلد من أغنى البلدان العربية، ويتمتع بموقع استراتيجي بالغ الأهمية في منتصف البحر الأبيض المتوسط. فضلاً عن هذه البلدان الثلاثة، فإن الأقطار العربية الأخرى لا تنفك تجدد التزامها، بدرجات متفاوتة ومتباينة، بالفكرة العربية وبموجباتها العملية، سواء في الدساتير أم في الوثائق الوطنية الرئيسية، أم في المناسبات العامة، ساعية في الوقت نفسه لاثبات مطابقة سياساتها الإقليمية والخارجية للمصلحة العربية الجامعة(١).

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه القطرية العربية اليوم لم يعد القومية العربية، وإنما مشاريع العولمة الغربية والإسلامية، ومشاريع الأقلمة الشرق أوسطية

علامة الضعف الرئيسية هنا، هي أن حركة القومية العربية لم تتمكن من الافادة من نفوذها الرسمي من أجل دفع فكرة الوحدة العربية إلى الأمام. فلقد انتهت مشاريع الوحدة الثنائية والثلاثية إلى الفشل. كذلك فشلت الحكومات القومية في تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك كوجه من أوجه التعبير عن فكرة الوحدة العربية ووسيلة من وسائل تعزيزها. ولقد عد هذا القصور واحداً من علامات الضعف المتعددة التي تعانيها حركة القومية العربية في الزمن الراهن.

علامة الضعف الرئيسية الثانية لحركة القومية العربية تكمن في انحسار التأييد الشعبي لها في أكثر الأقطار العربية. فإذا تجاوزنا سوريا والعراق وليبيا، نجد أن حركة القومية العربية تحولت إلى تيار ضعيف، وإنها بينما كانت في منتصف القرن تحكم «الشارع العربي» أصبحت في نهايته على أطرافه. من هذه الناحية يمكن تقسيم الأقطار العربية إلى نوعين:

١ ـ أقطار لبثت خارج الحركة القومية، إذ لم تنتشر فيها فكرة الوحدة العربية أو أحزابها انتشاراً واسعاً، مثل المغرب والجزائر والصومال وعُمان... إلخ، صحيح أن المواطن العادي في هذه الأقطار يرحّب بالفكرة الوحدوية العربية ويجد فيها شيئاً إيجابياً، غير أن تأييد المشروع القومي العربي بقي في هذه الأقطار، في أفضل الحالات، سلبياً(٢). وصحيح أن بعض الأحزاب العاملة فيها أعلن تأييده للفكرة العربية

---

(١) راجع مثلاً: ميثاق الطائف اللبناني ودساتير كل من مصر والاردن واليمن وبيانات القمة العربية... إلخ.

(٢) بلغت نسبة المغاربة الذين عدوا الإتحاد الاستقلالي (الفدرالي) انسب اشكال التعاون بين الاقطار العربية ٥٧,٧ في المئة من مجموع المبحوثين في الدراسة الميدانية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٠ حول اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية. انظر: سعد الدين ابراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص١٢.

(الاستقلال، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، جبهة التحرير الجزائرية، جبهة الإنقاذ الإسلامية... إلخ)، ولكن هذا التأييد لم يعط أولوية في برامج هذه الأحزاب وسياساتها الواقعية. وصحيح أنه جرت محاولات لدى الأحزاب والجماعات القومية العربية إلى هذه الأقطار وأن هذه المحاولات بدت ناجحة في بعض الفترات، ولكن الجماعات القومية العربية لم تستطع لا في الماضي ولا في الحاضر، أن تكون عنصراً حيوياً وفعالاً في الحياة العامة في هذه الأقطار.

٢ ــ أقطار تمكنت الحركة القومية فيها، في العقود الماضية من تأسيس قاعدة شعبية واسعة وأحزاب وجماعات منظمة نشيطة، مثل مصر وفلسطين والأردن وموريتانيا، ولبنان والكويت واليمن... إلخ. ولكن هذه القاعدة أصيبت بالانحسار الذي رافقه انكفاء الأحزاب القومية. ففي حين كانت الحركة القومية تمثل في هذه الأقطار القطب الرئيسي إما في السلطة أو في المعارضة، فإنها استحالت الآن طرفاً ضعيفاً في الحياة العامة. فعدد النواب الذين يمثلون الحركة القومية العربية في المجالس النيابية المنتخبة في هذه الأقطار لا يتجاوز الأفراد القلائل. وليس هناك مؤشرات قوية تدل على أن هذا الوضع قابل للتغيير بصورة جذرية لمصلحة الحركة القومية العربية إذا ألغيت القيود والإجراءات التي تحد من الحريات الانتخابية والسياسية في هذه الأقطار.

العلامة الثالثة التي تدل على ضعف حركة القومية العربية، والتي تعد في الوقت نفسه، من أسباب هذا الضعف، هي التصدّع الداخلي الذي أصابها. فقد غرقت الحركة في انقسامات حادة بدأت بالصراع بين الناصرية والبعث، ثم تطورت إلى تآكل داخلي أصاب كل حزب أو جماعة من الجماعات القومية العربية، فانشقت الحركة الناصرية إلى مجموعة من الجماعات القطرية التي لا ترتبط بمركز قومي، وحصلت فيها انشقاقات حتى داخل الأقطار العربية، هذا فضلاً عن خسارتها التي لم تعوض بوفاة عبد الناصر.

وانشق حزب البعث إلى أحزاب وتنظيمات عديدة. وأصاب التآكل أيضاً حركة القوميين العرب التي قررت، في نهاية الستينات، تفكيك بنيانها القومي وتخليها عن فكرة القومية العربية. ودخلت هذه الجماعات القومية في صراعات عنيفة بعضها ضد البعض الأخر. ويمكن القول، دون مغالاة، إنها استهلكت الجزء الأكبر من طاقاتها في الصراعات الداخلية، وخصوصاً أن هذه الصراعات كانت تحسم بالعنف وبأكثر الوسائل تشدداً، وأن كل طرف من هذه الأطراف المتصارعة كان يستنجد في صراعه ضد الجماعات القومية الأخرى بقوى لم تكتم عدائها الصريح لفكرة القومية العربية ورغبتها في القضاء عليها. ولقد طرحت جماعات عديدة فكرة الجبهة القومية أملاً في استعادة وحدة التيار القومي العربي، إلا أن هذا الإقتراح لم يتحقق، وتحول بعض الأحيان إلى سبب إضافي لبعثرة ذلك التيار وتأجيج الصراعات في داخله، حين كان أصحابه يدعون إلى استثناء بعض الجماعات المعتنقة للفكرة القومية منه. وحاول فريق من القوميين العرب ترميم الوحدة الداخلية للتيار الذي ينتمون إليه عبر تأسيس «المؤتمر القومي العربي»، وتمكن المؤتمر من السير خطوات على هذا الطريق، ومن إيجاد منبر للتحاور بين الجماعات القومية وأداة للتعاون المحدود بينها، ولكنه لا يقتصر

عليها وحدها وإنما يضم جماعات أخرى غير قومية، كما أنه لا يسعى، على الأقل في الوقت الراهن، لحل عقدة العلاقة بين الجماعات القومية الحاكمة، وهي مسألة تؤثر تأثيراً كبيراً في واقع الحركة القومية.

العلامة الرابعة التي تعكس ضعف الحركة القومية وانحسارها هو غيابها تقريباً عن بعض القطاعات الشعبية، مثل الفلاحين في الأرياف والعمّال والطلاب والنساء. وقد يكون هناك بعض الاستثناءات، مثل بعض الأوساط الريفية في مصر التي تنتشر فيها صور جمال عبد الناصر وتشعر بالحنين إلى أيامه، ولكنه من المرجح أن هذه المشاعر تتمحور حول ذكرى ناصر المصلح الإجتماعي المصري أكثر منها حول ذكراه كزعيم وحدوي عربي. وكانت للحركة القومية أيضاً مشكلة تاريخية مع الأقليات الدينية والإثنية، وقد أدّى تطور الأوضاع في بعض الأقطار العربية، مثل العراق ولبنان والسودان، إلى تحويل هذه المشكلة إلى ما يشبه القطيعة الكاملة مع فريق من الأقليات الدينية والإثنية، وهو أمر يعمّق أزمة الإنحسار التي تعانيها حركة القومية العربية. إن هذه الحركة لا تزال تحتفظ ببعض التأثير في بعض أوساط المثقفين والمهنيين العرب، وفي البيئات الحضرية، غير أن ما يخفف من أهمية الظاهرة الأخيرة هو انفكاك أجيال الشباب والأحداث عن التيار العروبي، علماً أن الحركات القومية كانت ترتكز دوماً على فئة الشباب كما كانت حركة ايطاليا الفتاة، وتركيا الفتاة، وأوروبا الفتاة وغيرها من الحركات المماثلة.

علامة الضعف الخامسة التي تشكوها حركة القومية العربية أيضاً هي مشكلة التمويل، وهي مشكلة مهمّة تعانيها الحركات السياسية على الرغم من انها لا تبحث عنها علناً عادة. فالجماعات القومية مضطرة، في أكثر الأحيان، إلى الاعتماد على المساعدات المالية التي تأتيها من النخب القومية العربية الحاكمة في أقطار أخرى، أو أحياناً من قوى عربية لا تلتزم الفكرة القومية. وقد أثر هذا الواقع في استقلالية الجماعات القومية وفي حرية حركتها وفي نظرة الرأي العام تجاهها. وبسبب الافتقار إلى التمويل الذاتي تعرضت الجماعات القومية العربية إلى متاعب إضافية ذات طابع قانوني وسياسي، آخذاً في الحسبان أن القوانين في الأقطار العربية التي سمحت بالتعددية السياسية تمنع الأحزاب من الحصول على مساعدات مادية من خارج أقطارها. إن هذه المعضلة المتعلقة بالتمويل ليست مقتصرة على الجماعات القومية وحدها فهي شائعة بين كل الأحزاب العربية وغير العربية. ففي بلد مثل بريطانيا يعد واحداً من أعرق الدول القومية، تثار الاتهامات بصورة مستمرة حول حصول الأحزاب الرئيسية على مساعدات من مصادر أجنبية، وأحياناً عربية. غير أنه من الملاحظ أن عدداً من الأحزاب العربية تمكّن من التخفيف من آثار هذه المعضلة عن طريق توظيف جزء من طاقاته البشرية والمادية في مشاريع تجارية تساعده على تحقيق التمويل الذاتي، أما الجماعات القومية العربية فهي لم تتمكن من السير بعيداً في هذا المضمار، كما فعل بعض الأحزاب الإسلامية على سبيل المثال.

إن هذه المعطيات تدل على أن حركة القومية العربية تعاني أزمة تاريخية عميقة، فهل يعني ذلك أنها انتهت فعلاً، أم أنها موجودة في حالة الخدر والتراجع الشديد؟

شغل هذا السؤال عدداً كبيراً من الكتاب وعلماء السياسة المعنيين بقضايا المنطقة العربية والعلاقات الدولية، فانقسموا إلى المدرستين التاليتين:

أ ـ مدرسة ترى أن حركة القومية العربية قد تراجعت تراجعاً كبيراً وأصيبت بانحسار شديد. وقد بدأ هذا الانحسار «... بانهيار الجمهورية العربية المتحدة، ومروراً بانهيار الجيوش العربية وانهزامها على يد اسرائيل عام ١٩٦٧، ثم رحيل القائد [جمال عبد الناصر] عام ١٩٧٠ [...] واقتتال الأشقاء في الأردن ولبنان، وعلى حدود مصر والسودان، وعلى حدود اليمنين، وفي الصحراء بين المغرب والجزائر، ثم الانفصام الذي حدث بعد زيارة السادات للقدس المحتلة»[٣]. ووصل هذا الانطباع إلى ذروته، بين المنتمين إلى هذه المدرسة بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠. ومهما كان موقف هؤلاء من الحرب ومن أسبابها ونتائجها ومن المسؤولين عن وقوعها، فهم يعتقدون أنها أدّت إلى آثار بالغة الخطورة في مستقبل العرب. ومن بين تلك الآثار والمعطيات ركز بيان المؤتمر القومي العربي السادس المنعقد في أيار/ مايو ١٩٩٤ على ثلاثة تراجعات تنطوي على تهديد لحركة القومية العربية: هناك **أولاً** الخلل الشديد في نسق القيم، إذ إن الثوابت، مثل الإستقلال القومي والتضامن والتآخي العربي، التي كان مسلماً بها في السابق، باتت عرضة للتساؤل وللإنتهاك الصارخ. وهناك **ثانياً** التدني غير المسبوق في مستوى الأمن القومي. وهناك **ثالثاً** التراجع في العلاقات العربية ـ العربية التي «تشهد انقسامات وتوترات حادة لم تشهدها من قبل بهذه الكثافة». وقد انعكس هذا الواقع على النظام الإقليمي العربي، فبات «... في أسوأ حالاته، وهو في حالة قريبة من الشلل». لم يتطرق البيان إلى بحث العلاقة بين الواقع العربي وبين أوضاع حركة القومية العربية بصورة مباشرة، ولكن يمكن الاستنتاج من المقابلات التي جاءت في البيان بين أوضاع سابقة وبين الأحوال الراهنة، أن التدهور الذي أصاب الأوضاع العربية يرتبط، في تقدير المؤتمر، بالانحسار الذي أصاب حركة القومية العربية إبتداء من الستينات[٤].

القوى الدولية التي كانت تعارض، في السابق، مشاريع الإندماج الإقليمي، تقف اليوم إلى جانبه بقوة، شرط أن تكون إسرائيل طرفاً رئيسياً فيه

ب ـ مدرسة ثانية تعتقد أن القومية العربية، أو على الأقل القومية العربية الراديكالية، قد انتهت، و«أصبحت شيئاً من الماضي»، كما قال فؤاد عجمي في مقالته «نهاية القومية العربية»[٥]. ويتوقف المنتمون إلى هذه المدرسة عند الاحداث نفسها التي يشير إليها المنتمون إلى المدرسة الأولى تقريباً، ولكن لكي يستنتجوا أن الحركة القومية قد انتهت، وأن الصراع بينها وبين النزعة القطرية العربية قد حسم لمصلحة الأخيرة. وقد ظهر هذا التحول بصورة جلية، كما لاحظ وليام براون، خلال الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، إذ لم يجتمع القادة العرب إلا بعد مرور سنة كاملة على هذا الحدث[٦]. صحيح أن القيادات الرسمية العربية لا تزال تتحدث عن

(٣) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٢.
(٤) المؤتمر القومي العربي الخامس، بيان إلى الأمة. أيار/ مايو ١٩٩٤.
(٥) Fouad Ajami, "The End of Pan-Arabism," *Foreign Affairs*, vol. 57 (Winter 1978-1979), pp. 365-373.
(٦) William Brown, "The Dying Arab Nation," *Foreign Policy*, vol. 54 (Spring 1984), pp. 35-43.

العروبة وعن الأخوة العربيــة في الإعلانات الرسمية، ولكن هذه الأحاديث لا قيمة لها في تقدير ب. ج. فاتيكيوتيس، لأن الحكومات التي تعلن التزامها الفكرة العربية تمارس سياسة نقيضة لهذا الموقف المعلن، إذ إن العرب هم دائماً في حلف بعضهم ضد البعض(٧).

وقد قضى نمو الولاء للدولة القطرية، في رأي أنصار هذه المدرسة، حتى على جامعة الدول العربيــة التي تعد شكلاً متدنياً من أشكال العمل القومي العربي. ولئن كانت الحركة القومية قليلة التأثير في الحكومات العربية، فإن ذلك لا يعني أنها تعيش وتنشط في الحيز الشعبي، وإنما العكس صحيح، أي أن ضعفها على الصعيد الرسمي هو من نتائج تراجعها وانحسارها، كما تقول هذه المدرسة، بين المواطنين العرب. وهذه الملاحظة الأخيرة، أي ضعف القومية العربية بين المواطنين، كانت نتيجة البحث الميداني الذي أجراه توفيق فرح بين عدد من الطلاب الجامعيين الكويتيين، فكانت ذات دلالة تتجاوز في تقديره وفي تقدير فؤاد عجمي الكويت والوسط الجامعي معاً إلى الرأي العام العربي بصورة عامة. فالطلاب الكويتيون الجامعيون أبدوا انحيازهم إلى المصالح القطرية على حساب الالتزام القومي العربي، وقد عُدّ موقفهم هذا تعبيراً عن مواقف منتشرة في الأقطار العربية عموماً(٨).

كانت حرب الخليج منعطفاً مهماً بالنسبة إلى هذه المدرسة، فقبل الحرب ظن بعض المنتمين إليها أن المشروع القومي العربي قد يتجدد في حلة جديدة وبأهداف كونفدرالية أو إقليمية الطابع، أما خلال الحرب وبعد انتهائها، فهم توصلوا إلى الإقتناع بأن القومية العربية انتهت إلى غير رجعة، ولا يغير من هذا الاستنتاج، في تقدير فؤاد عجمي، أن يتمسك بها بعض المثقفين العرب في الخارج وخصوصاً أن تأثير هؤلاء في الأوضاع العربية محدود(٩).

تتفق المدرستان، كما نلاحظ، على أن حركة القومية العربية تعاني أزمة عميقة وتاريخية، كما تتفقان على تحديد بعض مظاهر هذه الأزمة، ولكنهما تختلفان حول تقويم عمق الأزمة ومن ثم حول تأثيرها في مصير الحركة.

ولا ريب في أن موقف أنصار كل من هاتين المدرستين تجاه القومية العربية يلوّن تقديراتهم وتكهناتهم. فأنصار المدرسة الأولى هم عادة من المتعاطفين مع الفكرة العربية، في حين يقف أنصار المدرسة الثانية موقفاً سلبياً منها. غير أنه من الملاحظ أن سلبية بعض المنتمين إلى المدرسة الثانية تدفع أصحابها أحياناً إلى ولوج طريق وعر يتجنبه علماء الاجتماع عادة، ألا وهو إصدار الأحكام القاطعة المتعلقة حول المستقبل، وفي صدد إنهاء حركة سياسية لبثت عنصراً مهماً في حياة الملايين من البشر ولمدة تزيد على القرن من الزمن تقريباً. لذلك نجد أن برنارد لويس، الذي يشارك أنصار

(٧) P. J. Vatikiotis, "The Arabs in League Against Each Other," *The Times* (May 24,1986).

(٨) Ajami, "The End of Pan - Arabism,".

(٩) Fouad Ajami, "The End of Arab Nationalism," *The New Republic* (12 August 1991), pp. 23-27, and Jim Hogland, *International Herald Tribune*, 6/11/1990, 19-20/1/1990.

المدرسة الثانية موقفهم الصارم من القومية العربية، كما يشاركهم اعتقادهم بأنها لم «تعد قوة سياسية مؤثرة في مجرى الأحداث الراهنة ولا في المستقبل المنظور»، نجده يقول إنه «من التهور القول إن القومية العربية ماتت» وإن الضعف الذي أصابها لا رجعة فيه. ويعلل نقده لأصحاب هذه التكهنات بقوله «لا شيء يبدو مستحيلاً. وقد تنجح الحكومة الأميركية أو الاسرائيلية في ما فشلت فيه الحكومات العربية، من إعادة إحياء مبرر القومية العربية وخلق كتلة سياسية عربية»[10] ولربما كان من المستطاع إضافة أسباب أخرى إلى الاعتبار الذي يورده في سياق حديثه عن إحتمال تجدد القومية العربية، وذلك بعرض الأسباب والعوامل التي أدّت إلى تراجعها وانحسارها، ثم تحليل طبيعة تلك الأسباب واحتمالات استمرارها في المستقبل.

٣ ـ عوامل أضعفت حركة القومية العربية

أ ـ العامل التاريخي: يقول مارتن وايت إنه خلال جيلين من عمر الشعوب والأمم تطغي مشروعية الدول والوضع الراهن على عوامل التغيير وقوى التحدي[11]. ويطبق أبا إيبان هذه الأطروحة على العلاقة بين القومي والقطري، فيقول ـ وفي ذهنه الفضاء العربي تحديداً ـ إن نشوء الدول يؤدي إلى إطلاق ديناميةقطرية ذات اندفاع ذاتي وتلقائي، بحيث تتعمق الخصوصية المحلية على حساب العام القومي، ويزداد تعلّق الناس بالرموز الدولتية (العلم، النشيد الوطني، الزعماء المحليون)[12]. وقد مضى على ولادة الدولة القطرية أكثر من جيلين، ولئن تقضي طبائع الأمور بتعميق الولاء لها، فإن الظاهرة اللافتة للنظر هنا ليست تراجع حركة القومية العربية بل مجرد استمرارها حتى ولو في حال الضعف والتردّي.

إن احتمال تجدد حركة القومية العربية مرهون إلى حد بعيد بنمو التوجه الديمقراطي فيها، وبالأخذ في مبادىء التعددية السياسية

ب ـ العامل الخارجي: وقفت جميع القوى الخارجية المؤثرة في أوضاع المنطقة، تقريباً، ضد حركة القومية العربية. فمن القوى العالمية الكبرى، نجد أن دول الغرب الكبرى لم تنشىء الدول القطرية العربية فحسب، بل تعهدتها بالرعاية واجتهدت في تحويلها إلى دول قومية مكتملة الأهلية، وكان الوجه الآخر لهذه السياسة محاربة المشروع القومي العربي، إما عن طريق الإحتواء، وإما عن طريق المواجهة المباشرة، وصولاً إلى دخول حروب متعددة ضد حملة هذا المشروع. ولقد حاول بعض القيادات العربية القومية الإحتماء من هذه القوى بالتحالف مع الإتحاد السوفياتي، غير أن الإتحاد السوفياتي نفسه لم يكن مؤيداً للمشروع القومي العربي،

(١٠) برنارد لويس، «قراءة جديدة للشرق الاوسط،» قراءات سياسية، السنة الثالثة، العدد الثاني (ربيع ١٩٩٢)، ص٩٨ ـ١١٩. مترجمة عن: *Foreign Affairs* (Fall 1992).

(١١) Martin Whight, *Power Politics* (London, 1978), pp. 92-93.

(١٢) Abba Eban, *The New Diplomacy* (London, 1983), pp. 202.

بل معارضاً له على الصعيدين العقائدي والسياسي. وهكذا لم تجد حركة القومية العربية أي حليف دولي تستطيع بوساطته تحييد خصومها الدوليين، كما فعلت حركة الوحدة الإيطالية حين تفاهمت مع نابليون الثالث ضد النمسا وبروسيا. أما على صعيد القوى الإقليمية فقد دخلت حركة القومية العربية في صراع ضد الحركة الصهيونية ومن ثم ضد اسرائيل، وضد ايران وتركيا وأثيوبيا، وقد تعاونت هذه الدول في إطار ما سمي «حلف الأطراف» ضد «المركز» العربي، فأدى هذا الحلف دوراً مهماً في إضعاف حركة القومية العربية وانهاكها.

ج ـ **العوامل الداخلية**: إن فشل الحركة القومية في تحقيق أي إنجاز وحدوي باهر وفي الحفاظ عليه، خلال ما يقارب القرن من الزمن، كان من أهم أسباب تراجع هذه الحركة وانحسارها. وساهم صعود الإسلام السياسي في إضعاف الحركة القومية، إذ حل محلها تقريباً كقوة تضطلع بالعبء الأكبر في مناهضة الهيمنة الأجنبية والتوسعية الاسرائيلية. كما أن اقتران الحركة القومية بتجربة الحكم المطلق زادها ضعفاً وتراجعاً، وأدى دوراً مهماً في تعزيز الإتجاه الدولتي (Statism) الذي أفادت منه الدولة القطرية على حساب القوى الإجتماعية المستفيدة من مشاريع الاندماج العربي، وعلى حساب الجماعات السياسية الراغبة في تحقيقه. وقد أفاد هذا الإتجاه الأخير فائدة كبرى من الثروة النفطية[١٣]. ففي حين تسعى القوى الإجتماعية النافذة في بعض المجتمعات لتوسيع السوق الداخلية ولدمج عدد من الكيانات السياسية في كيان أكبر حتى تزيد أرباحها، وجدت القوى الإجتماعية النافذة في بعض الأقطار العربية النفطية أن توسيع السوق الداخلية وتحقيق مشاريع الإندماج العربي سيؤدّي إلى توزيع عائدات النفط على مجموع أكبر من المواطنين ويحرمها جزءاً كبيراً من هذه المداخيل. وقد أدى هذا الواقع إلى مضاعفة تمسّك القوى الإجتماعية المشار إليها بالوضع الراهن وإلى زيادة مقاومتها مشاريع الاندماج العربي.

تلك هي بعض أسباب الواقع الذي تعانيه حركة القومية العربية، فهل هناك مبررات للاعتقاد أن هذه الأسباب ستستمر أم أنها مرشحة للزوال؟ وإذا زالت هذه الأسباب فهل تحل محلها معطيات جديدة تسمح بتجدد حركة القومية العربية؟

إن الحسابات البسيطة تفضي إلى الانطباع بأن تأثير العامل التاريخي والدينامية القطرية سوف يزداد في الأقطار العربية. فكلما ابتعدت الأجيال العربية من العيش المشترك الذي عرفته المنطقة في ظل الامبراطورية العثمانية، أو حتى في ظل الانتدابات الأجنبية، بعدت من فكرة الكيان العربي الواحد، وازداد حرصها على العيش المستقل وعلى الكيان القطري. غير أن الأمور لا تسير بحسب هذا التقدير الحسابي البسيط، إذ إن التحدي الرئيسي الذي يواجه القطرية العربية اليوم لم يعد القومية العربية، وإنما مشاريع العولمة الغربية والإسلامية، ومشاريع الأقلمة الشرق أوسطية. والتحدّي الذي تمثله هذه المشاريع حالياً يفوق التحدّي الذي مثلته حركة القومية العربية، في السابق،

(١٣) Brown, "The Dying Arab Nation,".

قوّة وجسامة، لأنه يأتي في وقت يتحول فيه العالم كله إلى قرية دولية وتنشأ فيه الإقتصادات العملاقة وتندمج فيه دول قومية عريقة، مثل بريطانيا وفرنسا، في كيانات أكبر، لكي تتجنب العزلة والإختناق. هذه المتغيرات تطرح بدائل جديدة على القطريات العربية. ففي حين كانت في السابق، أي في المراحل التي شهدت صعود حركة القومية العربية، مخيرة بين الإندماج في مشاريع وحدوية عربية وبين الحفاظ على استقلالها القطري، بحيث تميل إلى الحل الأخير، نجد اليوم أن خيار الإستقلال القطري قد ضاق وأن الدولة العربية القطرية تواجه ضغطاً للإندماج في نظام شرق أوسطي تهيمن عليه إسرائيل، أو في أنظمة إقليمية أخرى غير عربية، الأمر الذي يهددها بخسارة خصوصيتها القطرية والعربية معاً. إن هذه التحديات قد تدفع قوى اجتماعية وسياسية عديدة وقفت ضد مشاريع الوحدة أو التعاون العربي في الماضي، إلى إعادة النظر في موقفها من هذه المشاريع وإلى الإحتماء بها ضد مشاريع الاندماج الأخرى. وفي هذا الإطار يمكننا أن نفهم بعض ردود الفعل العربية المتحفظة تجاه مؤتمر الدار البيضاء الإقتصادي وما تمخض عنه من مشاريع ومقترحات حول إقامة بنك شرق أوسطي.

وما يعزز هذا الاتجاه ان القوى الدولية التي كانت تعارض، في السابق، مشاريع الإندماج الإقليمي، تقف اليوم إلى جانبه بقوة، شرط أن تكون إسرائيل طرفاً رئيسياً فيه، وذلك في إطار ما يدعى «السوق الشرق أوسطية». إن هذا المنحى ينقل إسرائيل إلى مرحلة جديدة في علاقتها بالجوار العربي. ففي السابق كانت الحركة الصهيونية تركز على أخذ فلسطين وعلى إقامة دولتها الاستيطانية ـ الاستعمارية فيها، وخلال تلك المرحلة وقع عبء الوجود الإسرائيلي في المنطقة على الفلسطينيين أكثر من غيرهم، أما في المرحلة المقبلة، وحيث إن الاسرائيليين يسعون لدخول الأسواق العربية وإقامة المشاريع الاندماجية ذات الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية، فإن مساعيهم سوف تصطدم بمصالح العديد من القوى الاقتصادية والإجتماعية العربية. ومن المحتمل أن تجد هذه القوى في تجديد حركة القومية العربية ومشاريعها الوحدوية وسيلة لمقاومة هذه الضغوط والتحديات الإسرائيلية.

يزيد من هذا الإحتمال أن الدولة العربية القطرية لم تعد غنية كما كانت من قبل، وخلال مرحلة الطفرة النفطية. إن هذا الوضع مليء بالاحتمالات المتعددة، منها قيام توازن جديد داخلي بين الدولة وبين المجتمعات الأهلية العربية، بين النخب الحاكمة وبين القوى الإجتماعية والسياسية في الداخل، بحيث تتمتع هذه القوى بحرية أكبر وتتجه إلى البحث عن تعزيز مصالحها الإقتصادية خارج الإطار القطري المحض ما دام غير قادر على تلبية حاجاتها وتطلعاتها، كما كان الأمر في السابق. بل إن النخب الحاكمة نفسها التي كانت تسعى للحفاظ على ثروتها النفطية عبر تمتين الجدران القطرية، قد تجد نفسها مضطرة إلى ولوج طريق التعاون العربي الوظيفي من أجل توليد الثروة وتوفير الحاجات الملحة لشعوبها. وهذا الواقع المستجد يفسح المجال أمام تجديد حركة القومية العربية، ولكن على أسس جديدة تتقدم فيها الأهداف الإقتصادية على الغايات السياسية.

وفي سياق الحديث عن إحتمالات المستقبل تنبغي الإشارة أيضاً إلى ما تؤديه وسائط الإعلام «ما فوق القطرية» في المنطقة العربية من تأثير في الثقافة والسياسة العربيتين وفي مزاج الرأي العام. إن الاعلام العربي الإقليمي ليس ظاهرة جديدة، فقد كان موجوداً في مرحلة الإزدهار القومي وأدى دوراً مهماً في تغذية التوجهات القومية العربية وفي توطيد الزعامة الناصرية تحديداً. ولكن الإعلام عابر الأقطار العربية لم يصل في السابق، إلى مستوى من القوة والإنتشار يضارع مستواه الحالي، حيث ولدت محطات التلفزيون التي تغطي المنطقة كلها بفضل الأقمار الاصطناعية، وظهرت الصحف العربية المتعددة الطبعات والمنتشرة انتشاراً واسعاً في عدد من الأقطار العربية. إن هذه الظاهرة ليست عربية أساساً بل دولية، وعولمة الإعلام هو من أهم أسباب تحول العالم إلى قرية دولية. ولكن الفارق بين الإعلام الدولي والإعلام الإقليمي سيظل قائماً، بل سيزداد أهمية، بسبب انتشار التعليم والتعريب في الأقطار العربية. ومن المفارقات المهمّة هنا أن القسم الأكبر من الإعلام الاقليمي يتبع جهات لم تبد تعاطفاً مع مشاريع الوحدة العربية أو مع القومية العربية. ولكن بصرف النظر عن موقف هذه الجهات وعن موقفها من مشاريع الوحدة العربية، فإن قيامها بتطوير وسائل الإعلام على المستوى الإقليمي، جدير بأن يوفر أساساً موضوعياً لتجديد فكرة القومية العربية، وإنما على أسس جديدة يتلاشى فيها التزمت العقائدي ويكون التركيز فيها على الإندماج الوظيفي بين الأقطار العربية، ومع مسميات جديدة قد يحل فيها مصطلح الإقليمية محل مصطلح القومية.

أخيراً لا آخراً، إن احتمال تجدد حركة القومية العربية مرهون إلى حد بعيد بنمو التوجه الديمقراطي فيها، وبالأخذ في مبادىء التعددية السياسية، إذ إن هذا التوجه كفيل بتوفير حلول للعديد من العقبات والمشاكل التي تسببت في السابق في إضعاف التيار القومي العربي. إنه جدير بتوفير آليات التفاهم والتعايش بين المصالح القطرية والأهلية المتضاربة، وفي إيجاد حلول لمشاكل العلاقة بين العديد من الجماعات القومية، فضلاً عن إعادة الإعتبار إلى هذه الحركة في أوساط شعبية واسعة تعرضت مصالحها لأضرار ملموسة حين ابتعد القوميون العرب من تلك المبادىء. إن بعض الجماعات القومية العربية، مثل المؤتمر القومي العربي، وبعض المؤسسات المنبثقة من مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، يشدد على أهمية العلاقة بين تجدد الفكرة التي تحملها وبين اقترانها بالديمقراطية، فإذا نجحت هذه الجماعات في مساعيها زادت احتمالات نمو حركة القومية العربية واضطلاعها بدور مهم في الحياة السياسية العربية ◇

غسان سلامة (*)

القوميّة العربيّة: موتٌ أو تجدّد (**)

ينتهي القرن العشرون العربي الى ثلاث نتائج تختلف الآراء في الظاهر حولها إلى حد كبير: أولاها أن الدول التي نشأت من تفكك السلطنة العثمانية ومن نهاية الاستعمار خسرت معركة استمراريتها خلال مواجهتها تحديات لا تُحصى؛ وثانيتها أن البلدان العربية، بما في ذلك الفلسطينيون، انتهى بها الأمر، بعد عقود عدة، إلى الإقرار بوجود دولة إسرائيل والإعتراف بها؛ وثالثتها أن خطاب المعارضة الأكثر حدة والأوسع تهديداً للأنظمة القائمة هو خطاب إسلامي أكثر منه قومياً.

إن صوغ الهوية ينطوي على أن أفراد الأمة نفسها يتشابهون ويجتمعون، ليس لأنهم يتقاسمون الهوية نفسها فحسب، بل لأنهم مدعوون أيضاً إلى تقديم هذه الهوية على كل العناصر الأخرى لشخصيتهم السياسية

إن استمرار الدول القطرية والإعتراف بدولة إسرائيل وهيمنة الخطاب الإسلامي هي أيضاً دلالات على الفشل السياسي الواضح لأيديولوجية سادت إلى حد كبير هذا القرن في المنطقة بأسرها: إنها القومية العربية، وهي تيار ازدهر تحديداً من خلال الدعوة إلى وحدة العالم العربي عبر إزالة الحدود الاستعمارية، ومن خلال رفض زرع دولة إسرائيل في داخله، ومن خلال رفض الحركات الإسلامية، إن لم يكن من خلال ممارسة القمع الدموي ضدها. ولا شك في أن المعاينة تظهر الاخفاق، إذ يُعلن موت القومية العربية من قبل كتّاب عديدين (دون أن يخفي بعضهم ارتياحه) على غرار فؤاد عجمي[1] أو أوليفيه كاريه[2] أو سمير الخليل[3].

(*) مدير الدراسات في المركز الوطني للبحوث العلمية، واستاذ في معهد العلوم السياسية ـ باريس.

(**) النص الأصلي لهذه الدراسة سينشر في كتاب *La déchirure de nations* (Paris : La seuil, 1995). نقلها الى العربية علي جوني.

(١) Fouad Ajami, *The Arab Predicament* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1981), and "The End of Arab Nationalism," *The New Republic* (12 August 1991).

(٢) Olivier Carré, *Le Nationalisme Arabe* (Paris: Fayard, 1993).

(٣) Samir Al-Khalil, *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq* (Los Angeles, Calif. University of California Press, 1989).

وما لم يثبت محضر الوفاة، وما لم تؤخذ في الحسبان عزلة العراق وإضعاف سوريا وانحسار الناصرية في مصر وتهميش ليبيا، تبقى التساؤلات بلا إجابات: فهل يجب فعلاً الحكم على ايديولوجيا بالموت نتيجة الفشل السياسي لأتباعها؟ وهل أرادت الدول القطرية العشرون في العالم العربي، أو عرفت، أو استطاعت، الإفادة من انهيار الحركة التي هددتها جميعاً منذ استقلالها بدرجات متفاوتة، لتعمل على تأكيد شرعيتها وترسيخ استمراريتها وتعزيز نفوذها على «الجماهير»؟ وهل تمثل نجاحات التيار الإسلامي إنكاراً للقومية العربية التي سادت في الأمس، أو انبعاثاً لها في ثياب وبمصطلحات أخرى؟

إن الآراء القائلة بموت القومية العربية كثيرة جداً وتتسم بكثير من الإدانة. باختصار، إنها «سياسية» جداً إلى درجة أنه لا يمكنها أن تكون مقنعة فعلاً. لربما بات الخطاب القومي العربي مهجوراً وتراجعت مكانة أحزابه وتهمشت أفكاره وفُقد أبطاله الكارزميون، لكن العروبة المؤسلمة يمكنها أن تشهد تحولاً عميقاً بدلاً من مجرد الزوال، من خلال تعطشها لتأكيد هويتها وطوباويتها الوحدوية العابرة للحدود، وخصوصاً في تعبئتها الأوساط الاجتماعية نفسها التي كانت منذ ثلاثين أو أربعين عاماً، تلبي نداءات عبد الناصر وحزب البعث. أليست الإسلامية في الأرض العربية، نتيجة تحول كهذا، قومية أشد حدة فقدت صفتها الدنيوية مستعيدة تقليديتها؟

منذ البداية، كانت القومية العربية، التي عملت كدين، أسيرة مفردات الرسالة القرآنية، من حيث إن هذه الأخيرة تتسم بالقداسة في لغتها الأصلية التي صادف أنها كانت اللغة العربية

١ ـ صياغات الهوية

إن المشروع القومي مزدوج في حركته؛ فهو قائم في آن على صوغ هوية وصوغ «غيرية» [نسبة إلى الآخر][٤] . فالقوميون سوف يسجلون أولاً أن أمتهم هي الفضلى، وأنها وجدت دوماً، وبالتالي ينبغي أن تتكرس من خلال تجسدها في دولة. بعد هذا «الاثبات»، سوف يطورون الحجج، وتحديداً التاريخية منها، التي تُظهر «حقيقتها العريقة»، مستخدمين الدعاية لجعل الإقرار بذلك مقبولاً. فما من أحد أقدر على إعادة كتابة التاريخ من القوميين. وفي هذه الكتابة، يتم التحقق من الحركة المزدوجة المذكورة آنفاً: إن صوغ الهوية ينطوي على أن أفراد الأمة نفسها يتشابهون ويجتمعون، ليس لأنهم يتقاسمون الهوية نفسها فحسب، بل لأنهم مدعوون أيضاً إلى تقديم هذه الهوية على كل العناصر الأخرى لشخصيتهم السياسية، بل إلى إلغاء هذه العناصر المعيقة تماماً في الأشكال المتطرفة للقومية. أما صوغ «الغيرية»، فهو يتغذى من الاختلافات المحددة والمضخمة، التي يُعاد ترجمتها عدائية بين الأمة وخصومها، وتُقدم على أنها قديمة. إن الأمة تعادي جيرانها من خلال تأكيد ذاتها. فهؤلاء الجيران آخرون ومعادون في آن. كما أن عداءهم مرغوب فيه، بل إنه يُستثار. فالأمة تزدهر في ظل الخصومة.

منذ انهيار السلطنة العثمانية، «أنتجت» النخب السياسية ـ الثقافية في العالم

(٤) Benedict Anderson, *Imagined Communities* (London: Verso, 1991); Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (London: Basil Blackwell, 1990), and E.J. Hobsbawn, *Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth, Reality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

العربي أمماً ذات أشكال متغيرة جداً، تبعاً لهذه الحركية المتنافرة. فالبعض، الذي لا يزال متمسكاً بمثال الخلافة، تستهويه فكرة إعادة بناء دولة إسلامية كبرى يحكمها خليفة صار عربياً مجدداً، بما أن تركيا الكمالية لم تعد مرشحة لتقوم بهذا الدور. وهذه الفكرة استحوذت لفترة من الوقت على تفكير العائلة الهاشمية الحاكمة المقيمة في مكة منذ نحو عشرة قرون، التي أرادت أن يكافئها البريطانيون لموقفها المعادي للعثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى، من خلال إقامة «مملكة عربية كبرى» ذات نظام يعتمد الخلافة. كما أن هذه الفكرة أحياها بسرية الخديوي المصري في نهاية الثلاثينات، وجرت مناقشتها في مؤتمرات عديدة غير مثمرة في مكة والقاهرة والقدس، ثم ظهرت مجدداً أخيراً في كتابات باكستانيين كانوا يبحثون عن موقع لهم في العالم بعد تقسيم القارة الهندية. وعلى مستوى أدنى، أغوت هذه الفكرة شخصاً يدعى سانهوري الذي خصص أطروحته للدكتوراه في مدينة ليون (فرنسا) لعصبة من الأمم الشرقية على غرار عصبة الأمم[٥].

ثمة آخرون يتطلعون إلى ما هو دون ذلك؛ وهم مستعدون للتماثل مع بلد أنشأه مزيج من الخصائص التاريخية والصفقات بين القوى الغربية الكبرى في تلك الحقبة. هكذا، شهدت المفاوضات حول ولادة جامعة الدول العربية في مصر (١٩٤٣ ـ ١٩٤٥) قيام حلف ضمني مؤلف من السوريين والسعوديين واللبنانيين الذين بدا أنهم مستعدون لتصور منظومة إقليمية تجمعهم، ولكنهم لم يكونوا مستعدين لتصور قيام فدرالية يخشون أن تمثل خطوة أولى نحو وحدة عربية يهيمن عليها الهاشميون الذين كانوا يحكمون العراق والأردن آنذاك، ويغذون طموحات حول الحجاز وسوريا. أما مصر، بعدما تذبذبت بين المشاريع الفدرالية ذات الطابع الهاشمي والتجمع الدولتي، فقد اختارت في نهاية المطاف الحل الثاني: الجامعة لن تكون هيكلية فوق دولتية وإنما منظومة بين الحكومات تحظى باحترام الدول الجديدة[٦] . وبدلاً من أن يتجسد مثال العروبة الأعلى في تلك المسماة جامعة، فهو لم يعد أمامه سوى أن يهجرها.

إن القوميين العرب الذين تأثروا في البدء بالأطروحات الهاشمية، اتجهوا لاحقاً نحو التشدد، إذ إن حماستهم باتت أكثر جمهورية وأشد وحدوية بوضوح، مستلهمة ذلك من حركتي الوحدة الكبريين في القرن التاسع عشر، الألمانية والايطالية[٧]. وسيكون حزب البعث آنذاك الأول والأكثر استمرارية من بين الوسائل الموجّهة لأمة عربية واحدة ـ تمتد من المحيط إلى الخليج ـ ذات «رسالة خالدة». فقد كان لحزب البعث الذي تأسس في الأربعينات في دمشق، طموحات ذات دائرة تشمل العالم الناطق بلغة الضاد، لكن نجاحاته ظلت متواضعة خارج الهلال الخصيب. ولم يكد يصل إلى السلطة

---

(٥)انظر مادة «خليفة» في: *The Encyclopedia of Islam,* voll. IV (Leyde: Brill, 1978), pp. 937-952.

(٦) Ahmed Gomaa, *the Formation of the Arab League of State* (London: Macmillan, 1978), and
جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

(٧)ساطع الحصري، المنظّر الكبير للعروبة عاد باستمرار إلى هاتين التجربتين لمقابة إحداهما بالأخرى، مستخلصاً منهما الدروس للوحدة العربية. انظر مؤلفات ساطع الحصري المعاد اصدارها عن مركز دراسات الوحدة العربية.

في كل من سوريا والعراق حتى قامت ضده تيارات معارضة. والأمر نفسه يسري على حركة القوميين العرب الأكثر تأثيراً في أوساط الشتات الفلسطيني وفي بعض أوساط المشرق، والتي أنتجت الشقيقين الخصمين في المقاومة الفلسطينية: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة. أما جمهور الناصرية، الذي تبنى، بعد فترة من التردد، القومية العربية ديناً للدولة فقد كان أوسع، وتحديداً بعد معركة السويس (١٩٥٦). فقد كان للعروبة الناصرية وظيفة معقدة تتمثل بتكريس سلطة عبد الناصر في مصر، وتشريع النشاط المحموم لهذه الأخيرة في المنطقة وتعزيز موقعها في العالم. إلا أن هزيمة عام ١٩٦٧ أجبرت القاهرة على إعادة النظر في الكلفة الباهظة لهذا الخيار، والتي سرّعت في ما بعد، عقب وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ والتوجه الجديد للسياسة المصرية المؤيدة للغرب بدءاً من عام ١٩٧٣. أما سلطة ليبيا ما بعد عام ١٩٦٩ التي لم تكن تتمتع بمكانة مصر البارزة، فقد كانت على نحو ما امتداداً كاريكاتورياً للناصرية.

وأخيراً، هناك آخرون لا يريدون أن يتماثلوا بالأمة الإسلامية أو في تناسخها العروبي، رافضين في الوقت نفسه الدول التي قامت في إثر نهاية الاستعمار، فمنحوا أنفسهم أمة من ابتكارهم. وهذه هي تحديداً حال انطون سعادة، مؤسس وشهيد فكرة القومية السورية. كما أن أشكالاً أخرى، تقع في الوسط بين الدولة القطرية والأمة العربية أو الاسلامية، ظهرت في القومية الموحدة في اليمن، وكذلك حال دعوات بعض الأوساط غير الناصرية في مصر إلى وحدة وادي النيل، ومحاولات السعودية إعادة توحيد شبه الجزيرة العربية تحت سيطرتها. أما وحدة المغرب العربي، فهي لم تتجه من ناحيتها إلى نمط اندماج دول المغرب العربي، بل إلى نمط من التعاون في ما بينها.

إزاء تعدد هذه الأمم الخيالية وتنافسها الذي ازدادت حدته شيئاً فشيئاً، بدا الإسلاميون ما بين الثلاثينات والخمسينات في وضع المتقهقر بعض الشيء، إذ إن «الاخوان المسلمين» في المشرق الذين كانوا يسيطرون على واقع النضال الديني خلال نحو نصف قرن، كانوا يظهرون اهتماماً بالشكل الجغرافي لمجتمعهم أقل من اهتمامهم بتطبيق الشريعة في أي بلد يبدو ذلك ممكناً، مؤكدين في الوقت نفسه تمسكهم بالأمة الإسلامية التي تمثل المجتمع الديني والسياسي للمؤمنين. لكن التوجه نحو إقامة أنظمة سياسية وتشريعية أخرى بدلاً من التوجه نحو توحيد جغرافي فوري للأمة في دولة واحدة، لم يمنع الإسلاميين من الاشتراك بفاعلية في النضال ضد الاستعمار؛ وتلك هي حال الاخوان المسلمين المصريين الذين ناضلوا ضد الوجود البريطاني؛ أو من اعتبار التيارات القومية عصبيات قبلية جاهلية، وبالتالي، معادية للإسلام[٨]. إلا أن تحفظ الأخوان حول المسألة القومية أتاح لهم على نحو متناقض أن يحققوا نصراً على الأرض من خلال ترك مختلف الحركات القومية تستعير منهم مفرداتهم.

(٨) من أجل قراءة مقارنة لمواقف الاسلاميين الشهيرين في تلك الحقبة (رشيد رضا وحسن البنا)، أنظر دراستنا: «الجامعة والتكتلات العربية،» في: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، ص ٧٧١ ـ ٨٠٤.

٢ ـ تحولات حول الأمة

حين شرع العـرب، أيتام العـثمانيـة، في بناء أمم لاحتـلال موقع في العـالم، كانت الكلمة التي استخدموها لتسميـتها مأخوذة من ماضيهم الديني: «الأمة» التي تعني في نتاج المؤرخين الإسلاميين مجتمع المؤمنين(٩) . وهذه الاستعارة سوف تكلف القوميين في جمـيع مشـاربهم غاليـاً، إذ إنها واجـهت فوراً رفض أولئك الذين يـرون في الأمر اغتصـاباً للمرجعية وعلـمنة غير مشروعـة..وإذا ما كانت «الأمة» حاضـرة دوماً، فإن الصفة التي تتـبعها هي التي سـتكون المتغير الأكبـر: السورية والعربية والإسـلامية، والعربيـة ـ الإسلاميـة (مصطلح مفضل لـدى السعوديين)، أو الصفـة التي ستقـترن بحدود الدولة القطرية: الجزائرية والمصرية... الخ.

هذه الاستعارة من قـاموس المفردات الديني وضعت القوميـة العربية حالاً في وضع صعب، إذ إنهـا سوف تعمل كدين، مـعتمدة في آن، وتدريجـاً، توجهاً تحديثيـاً ودنيوياً. وهي لم تتخط أبداً هذا الـواقع. وقد اصطدم اضفاء طـابع رومنطيقي على الأمة العـربية باستمرار بهذه العقبة الموروثة من التاريخ، علماً أن الإسلام لم يوحد العرب فحسب، بل أعطاهم أيضاً فـرصة كبيـرة لتحقـيق الفتوحـات. فمع الإسلام أسس العرب عـصرهم الامبـراطوري، وجرى قبـولهم كفاتحـين وحكاماً لأمم أخرى، من خـلال وهب الإسلام للعالم. واسـتناداً إلى هذه الرسالة يطالب القومـيون العرب في المقـابل بموقع مميز في العالم. هكذا، وضع القوميون العرب أنفسـهم في مأزق لم يستطيعوا إيجاد حل مقنع له قط، وهو يتمثل بالرغبة في امتلاك ماضٍ إسلامي، على أن يتجاوزه في الوقت نفسه في إطار حداثـة ذات نزعة دنيـوية. فالبـعضُ، على غرار عـبد العـزيز الدوري، أعاد كـتابة التاريخ ليؤكد هوية عربية كانت قائمة قبل الإسلام، واستمرت بعدما انتقل زمام الخلافة إلى أيدٍ غير عربية(١٠) . والبعض الآخر، على غرار ميشـال عفلق، أدخل النبي ورسـالته في إطار قَومي(١١) . إلا أن حالة عـفلق انتهت إلى اعتنـاقه الإسلام، لأنه لم يسـتطع في أيامه الأخيـرة، التوفـيق بين مولده المسـيحي وبين قناعتـه العروبيـة، فذهب إلى حـد اعتناق الإسلام؛ وهو أمر لم يكن مـحمد عمارة، الذي كان قـومياً ثم صـار إسلاميـاً، مخطئاً في اعتباره مخرجاً منطقياً لمأزق مفهومي حقيقي استمر نصف قرن ليتحقق(١٢) .

منذ البداية، كانت القومية العربية، التي عـملت كدين، أسيرة مفردات الرسالة القرآنية، من حيث إن هذه الأخـيرة تتسم بالقـداسة في لغتهـا الأصلية التي صـادف أنهـا كانت اللغـة العربية. وهـكذا، طرحت القومـية العـربية الوجود الأبـدي للأمة العربـية؛ وهي نموذج مصغـر لتركيبة أمة المؤمنين الأصليـة المتعددة القوميـات. وبذلك، كـانت ميالة،

---

(٩) Louis Massignon, "L'Umma et ses Synonymes," *Revue des Etudes Islamiques* (1940), pp. 151-157, and Ghassan Salamé (dir.), *The Foundations of the Arab States* (London: Croom Helm. 1987).

(١٠) عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ط٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(١١) الياس فرح [وآخرون]، **ميشـال عفلق: قضايا الفكر والممارسة** (القاهرة: مركـز الدراسات السياسية، جـامعة القاهرة، ١٩٩٠).

(١٢) **الحوار القـومي ـ الديني** (أوراق عمل ومنـاقشات الندوة الفكـرية التي نظمها مـركز دراسـات الوحدة العـربية) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

في تحولها الأقصى، إلى التعاطي مع المنتسبين إلى هذه الايديولوجية كـ «مؤمنين»، ومع رافضيها كخوارج، وفق تقليد إسلامي غير معلن. أما القوميون العرب الذين أنكروا هذا الإيمان بعدما انتسبوا إليه، فقد اعتبروا بمثابة مرتدين كذلك. فحزب البعث، على النهج العراقي، مع ارسائه علمانية متقدمة نسبياً، دفع التماثل كأنه لا واعٍ لهذا النمط من التفكير إلى حد إدراجه في القانون: إن القومية العربية هي الايديولوجية الوحيدة المسموح بها، وتحديداً في صفوف الجيش؛ أما خوارج حزب البعث فيتعرضون، للعقوبة الصارمة كما في التقليد الإسلامي.

لقد قاومت القومية العربية، التي كان هناك مسيحيون في صفوف مؤسسيها الأوائل، المجموعات الدينية بقوة، سواء الاسلامية أم المسيحية، متبنية في الوقت نفسه قاموس المفردات الدينية. إلا أن الأمر كان بمثابة منافسة بين أحزاب أكثر منه مواجهة أيديولوجية عميقة. ونادراً ما كانت هذه المنافسة تطرح على بساط البحث الدور الفعلي للقومية العربية كدين منزوعة عنه صفة الإسلام. وحين كانت القومية العربية سلطة ذات جوهر طائفي (كما في سوريا في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٣) تشن هجمات مباشرة ضد التداخل المتأصل للقومي والديني، فهي كانت تثير رد فعل معادياً ليس من قبل الإسلاميين فحسب (وهذا أمر كان يمكن توقعه فضلاً عن أنه مرغوب فيه) بل من قبل التيار العروبي الغالب كذلك، الذي كان يريد الحفاظ على علاقة بين هذين التيارين في ظل بلبلة لا يشوبها أي ارتباك وجودي. أما العروبيون المتأصلون، فقد بدا أنهم لم يستطيعوا أو لم يجرؤوا على الدخول بمنافسة مع المجموعات ذات التوجه الإسلامي إلا من خلال الحفاظ على علاقتهم الملتبسة بالإسلام، إذ إن أي علمانية راديكالية كانت تمثل تهديداً للقبول نفسه بالايديولوجية القومية في أوساط شعبية تحدد قيمها الاجتماعية من خلال انتمائها الديني. فضلاً عن ذلك، استمرت السلطات الأكثر دنيوية في جعل الإسلام دين الدولة، فيما جعلته تلك الأكثر شجاعة ديناً لرئيس الدولة فقط (سوريا) الأمر الذي لم يثر تحفظات المجموعات الدينية فحسب، وإنما تحفظات أوساط القوميين أيضاً[13].

إن القوميين العرب الذين تأثروا في البدء بالأطروحات الهاشمية، اتجهوا لاحقاً نحو التشدد، إذ إن حماستهم باتت أكثر جمهورية وأشد وحدوية بوضوح، مستلهمة ذلك من حركتي الوحدة الكبريين في القرن التاسع عشر، الألمانية والايطالية

هذه الازدواجية منعت الأنظمة العروبية، حتى الأكثر تشدداً منها في معارضة الإسلاميين، من استئصال الإسلام من وسائل نشر قيم ثقافتها السياسية. هكذا، تظهر دراسة معمقة أن مصر الناصرية كانت تنتج خلال ذروة مواجهتها مع الاخوان المسلمين، كتباً مدرسية مؤسلمة، متخذة تحديداً القرآن والسنّة دعائم لتشريع خياراتها الاجتماعية، الأمر الذي كان بمثابة مواربة أدت إلى تثبيت قوة المرجعية الدينية واستمراريتها في ما يتعلق بالخيارات الاجتماعية ـ الاقتصادية؛ وهي خيارات ظرفية ويمكن الرجوع عنها[14].

لقد انحسر التيار القومي في مصر تبعاً لصيغتين متوازيتين: تأسلم في تقليد عرابي

(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) Carré, *Le Nationalisme Arabe.*

باشا والأخوان، وتعايش إسلامي ـ قبطي في تقليد حزب الوفد. أما الناصرية، فقد طالبت بالتقليديين في الوقت نفسه، متجاوزة الاثنين معاً في اعطاء دفع للقومية العربية. فكانت النتيجة مقلقة، إذ ظلت الدنيوية المعلنة من قبل النظام مسألة تخص السياسة الدنيا، في حين أن التقليد الإسلامي كان متجذراً بقوة في السياسة العليا.

والأمر نفسه ينطبق على أنظمة أخرى، بما فيها حزب البعث بصيغتيه السورية والعراقية(١٥)، حيث بدا أن النظام لم يكن قادراً على الانفصال عن الإسلام إلا من خلال مزايدة قومية على مستوى القضية الفلسطينية، وشعبوية اجتماعية ـ اقتصادية في الداخل. ويمكن معاينة الأمر نفسه في حالة جبهة التحرير الوطني الجزائرية. فقد أظهر القوميون العرب خجلاً كبيراً في ما يتعلق بالوضع القانوني للمرأة وتعدد الزوجات والعلمنة والانفتاح الديمقراطي. أما الأكثر تشدداً منهم فلم يذهبوا في هذا المجال أبعد من ذلك، باستثناء حزب الدستور التونسي الجديد أو الكمالية التركية، وفي وقت لاحق، عاش القوميون العرب الذين كانوا في موقع دفاعي، حالة تحول جعلتهم يقبلون بـ «حوار» مع الإسلاميين، وفي الحقيقة، بالتراجع عن علمانيتهم، كما سنرى ذلك لاحقاً.

٣ ـ أجيال القومية العربية الثلاثة

ما من شيء أساء إلى الايديولوجية القومية العربية أكثر من تجسيدها الفعلي في أنظمة مستقلة تفرض سلطتها على أقاليم منفصلة وتتنافس من أجل الهيمنة على بسماركية صعبة التحقق

شهدت المسيرة العربية في القرن الأخير «مرور الشاهد» العروبي بثلاثة أجيال متتالية. ومن الواحد إلى الآخر، غالباً ما تنقلت هذه الايديولوجية عبر مجموعات مختلفة أساساً. وقد أدى هذا التحول إلى الوضع الحالي المتمثل بالأخذ في هذه الايديولوجية من قبل عدد متزايد من الأنظمة التي انحسرت هالتها نتيجة الهزائم التي منيت بها وقمعها الذي غالباً ما كان وحشياً للمعارضة، وانكارها الأقليات أو التلاعب بها، وخصوصاً في التنافس الداخلي بين هذه الأنظمة، في الوقت الذي تجاهر هذه الأنظمة، شكلياً على الأقل، بالعقيدة نفسها. وليس أقل أهمية من ذلك واقع أن هذه الأنظمة كانت تتحرك في إطار دول قطرية باتت أسيرتها، وهي بدلاً من أن تضطلع بدور بروسيا عشية الوحدة الألمانية، وهو ما كان يُثار غالباً كمثال، فقد تكرست بوصفها وحدات منفصلة ومستقلة الواحدة عن الأخرى، ومدعية في الوقت نفسه أنها تريد تجاوز تفككها من خلال مشروع وحدوي. ما من شيء أساء إلى هذه الايديولوجية أكثر من تجسيدها الفعلي في أنظمة مستقلة تفرض سلطتها على أقاليم منفصلة وتتنافس من أجل الهيمنة على بسماركية صعبة التحقق. كما أن استنزاف الأيديولوجيا في الممارسة السياسية لأبطالها المعلنين تفاقمت حدته مع تزايد مآسي السياسة التي اتبعتها هذه الأنظمة لاستمالة جميع فئات المثقفين وتوظيفهم في خدمتها، مستفيدة من البترودولار. وقد بلغت الدعوة العروبية ذروة مأزقها حين استتبع هذا النظام وذاك مناضلين مشهورين بانتمائهم إلى التيار القومي العربي، ليس

(١٥) عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

لتشريع موقعهم فحسب، بل لإنتاج هالة حول زعمائها كذلك.

إن أجيال العروبة الثلاثة موجودة في مجمل المنطقة، لكننا سنختار ثلاث تجارب لإظهارها[١٦]. والدراسات الأكثر جدية حول القومية العربية هي تلك التي تحاول أن تحدد بوضوح وقدر الامكان المجموعات الاجتماعية التي اختارت تأكيد هوية عربية بدلاً من أشكال هوية أخرى ممكنة؛ والأجوبة عن هذا الاستقصاء تتغير من بلد إلى آخر.

أ ـ العراق

قبل الحرب العالمية الأولى، كانت القومية العربية في العراق مناهضة للأوروبيين أكثر منها عداء للعثمانيين. وكان مضمونها معارضاً للاختراق الاقتصادي الأوروبي ولسياسة «تركيا الفتاة». لكن مع إرادة واضحة في الحفاظ على مرابط التبعية/ المشاركة بين العرب واستانبول. لقد غذت التيار القومي العربي الأول في العراق مبادرتان خارجيتان في آن معاً. فمن جهة، كان هناك محاولة بريطانية لاحتكار الملاحة في نهري دجلة والفرات (قضية لانتش الشهيرة)، الأمر الذي أثار لدى تجار بغداد رد فعل قومياً يرتكز على معارضة المصالح الخارجية. ومن ناحية ثانية، كانت هناك مبادرة لإعادة تنظيم الري الزراعي الذي عُهد به إلى مهندس بريطاني (قضية ويلوكز الشهيرة) التي أثارت الخشية من توطين «الفائض السكاني» للقارة الهندية في العراق. هاتان القضيتان اللتان حركتا بغداد بدءاً من عام ١٩٠٩، تظهران بوضوح أنه إذا كانت السلطنة العثمانية قد وضعت في قفص الاتهام، فإن ذلك لم يكن لذاتها، وإنما لأن الحكومة العثمانية كانت تحاول التقرب من لندن آنذاك، الأمر الذي عُدّ في بغداد تهديداً لطبقة التجار العراقية، وبالتالي للولايات العراقية التابعة للسلطنة، بما أن الأمر يتعلق بالطبقة الأكثر نفوذاً في ذلك الوقت. كما أن أزمة اضافية (أزمة ثقة في نيات الحكومة العثمانية) برزت عام ١٩١٣ حين ظهر أن هذه الحكومة (مجدداً بقيادة تركيا الفتاة) قد تبيع أراضي العراق الشاسعة لأجانب أو تتنازل لهم عنها. حينئذ برزت القومية العربية، على النمط العراقي، كدفاع عن اللامركزية في السلطنة ضد مركزية تركيا الفتاة، وكذلك بحيوية أكبر كدفاع عن الخلافة الإسلامية في استانبول ضد الاختراق الغربي. وهكذا، بدت العروبة رجعية في نظر القوميين التجديديين واليعقوبيين الذين كانت تركيا الفتاة تمثلهم[١٧].

حين انهارت الإمبراطورية العثمانية، استقرت العروبة كأيديولوجيا بحد ذاتها ولذاتها، فأصبحت آنذاك وسيلة لاحتلال موقع في العالم بطريقة مستقلة، وعلى نحو ظرفي، لتشريع تنصيب ملك عربي (لكن ليس عراقياً) على رأس الدولة الجديدة. وفجأة، تغير الوجه الاجتماعي للقوميين بعد عام ١٩١٨، إذ لم يعودوا تجار بغداد والبصرة، بل ضباطاً وإداريين عرباً كانوا يعملون مع القوى العثمانية السابقة، وعادوا إلى أقطارهم الأصلية. وكانت إقامة إداري سابق للإمبراطورية أصبح مؤمناً بأفكار

---

(١٦) في ما يتعلق بالتاثير الذي قد تمارسه القومية العربية في طالب سعودي في القاهرة في نهاية الخمسينات، أنظر: غازي القصيبي (السفير الحالي للسعودية في لندن)، شقة الحرية (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢).

(١٧) Mahmoud Hadad in: Rashid Khalidi [et.al.], *the Origins of Arab Nationalism* (New York: Columbia University Press, 1991), pp. 120-150.

القومية، السـوري المولد، هو ساطع الحصري، في العراق، مبعثـاً لهذا الجيل الثاني من العـروبة فـيهـا. وعلى وجـه السـرعة، أخـذت في هذه الأيديولوجـيـا السلطة الملكيـة للهـاشمـيين الذين اسـتـقروا حـديثـاً في العـراق وحلفاؤهم المحـليون. وكـان هؤلاء الأخيرون، في أغلبيتهم الساحقة من العرب السنّة[18] ، فاتخذت العروبة حدود الهيمنة المجزأة لهذه المجـموعة على حسـاب الشيعة (الأكـثر قوميـة ـ عراقية، فضـلاً عن ميل بعضـهم إلى مثال إيران المجاورة من ميلهم إلى الطموحات العروبية للمجموعات السنية المتـسلطة التي اسـتولت علـى مقـادير الدولة)؛ وكـذلك على حـساب الأكـراد الذين لا تستطيع القـومية العربيـة استيعـابهم بسهولة، وهذا حين لا تنبذهم ببـسـاطة. إن هذا الجمع بين أيديولوجيـا ذات توجه خارجي وهيمنة مجـموعة محددة إثنياً ومـذهبياً لم يغب أبداً في العراق المعاصر، باستثناء الحقبة الدكـتاتورية التي كانت عراقية أكثر منها عروبيـة في خطابها في ظل حكم عـبد الكريم قـاسم (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣). ثم برز الجيل الثالث من العروبة في العراق عقب سقوط الملكية عام ١٩٥٨ وسقوط دكتاتورية قاسم عام ١٩٦٣، وفي ظل رايات حـزب البعث حصـراً. ففي عهد الأخـوين عارف (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨) كانت العروبة نمطاً من الناصرية المطلقة عبر نوع مـن التسامح حيال إسـلامية الأخوان المسلمين. لكن حزب البعث استولـى على السلطة عام ١٩٦٨ ومارسـها منفرداً لاحقـاً، بعدما نجح في إبعاد الـعسكريين الذين ساعدوه علـى الوصول إليها. لقـد كان حزب البعث، في بداياته، بعـيداً من تأكيد السيطرة المنفـردة للسنّة العرب على العروبة في العراق، إذ إن عدداً من زعمائه التاريخيين هم من الشيعة، وحتى من المسيحيين، على غـرار عالي صـالح السـعدي أو هـاني الفكيكي الذي تحـدث عن هذه المرحلة من دون مجادلة في مذكراته[19]. لكن التركز المتـزايد للسلطة حل سريعاً محل النسـيج المتعدد المذاهب للحزب، الأمر الذي قلص سـريعاً نفوذ الشيعـة في هيئاته القيادية، ليـعيد في عهد صدام حسـين، بدءاً من عام ١٩٧٩، الانصـهار الداخلي بين الأيديولوجيا العروبية وهيمنة فئة (التكريتيون) أو مجموعة معينة (السنّة العرب في شمال غرب البلاد).

مع ذلك، فإن أطروحة سـمير الخليل[20] حول الترابط الحـتمي بين القوميـة العربية والدكتـاتورية، تبدو مـغالية. فـمن المؤكد أن الأنظمة ذات التـوجه الرسـالي لا تبحث، تعريفـاً، عن إقرار شرعي عبـر تأييد مواطنيـها[21] ، لكن هذا الأمر يبـقى بعيداً من أن يكون وقفـاً على القومـيين العرب الذين يمكنهم أن يكونوا أكـثر أو أقل تسلطاً. كـما أن أنظمة أخـرى ذات توجه رسـالي (على غرار جـبهة التحرير الـوطني، الأكثر عالمثـالثية منها عروبيـة) اهتمت بهذا الأمر أيضـاً، إن لم يكن بدرجـة أقل. وفي الوقت نفسـه، ليس نظام عبد الكريم قاسم ذو النزعـة الماركسية والمعادي للعروبة، أكثـر ديمقراطية، حتى

---

(١٨) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

(١٩) هاني الفكيكي، **أوكار الهزيمة** (لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٣).

(٢٠) Al-Khalil, *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq.*

(٢١) Ghassan Salamé (dir), *Démocraties sans Démocrates: Politiques d'Ouverture dans le Monde Arabe et Islamique* (Paris: Fayard, 1994).

إنه كان دموياً ضد القوميين العرب بنوع خاص (كما يُظهر ذلك بوضوح القمع ضد حركة الشواف في الموصل عام ١٩٥٩).

وفي الحقيقة أن هناك عوامل ثلاثة (طرح العروبة ديناً للدولة والدكتاتورية التي تُمارس يومياً والبنية المجزأة للحزب الواحد) بلغ تضافرها في العراق القمة أكثر من أي جزء آخر في العالم العربي وأثر إلى حد كبير في الأيديولوجيا العروبية على نحو سلبي أكثر فأكثر(٢٢). وقد جسدت الحرب ضد إيران أحد أوجه هذا التضافر من خلال إدراج العداء بين نظامين، البعث في العراق والإسلامي في إيران، في الفضاء القومي (عرب/ فرس) بدلاً من إدراجه في الفضاء الديني (علماني/ إسلامي شيعي) فحوّل نظام صدام حسين حرب السنوات الثماني إلى حاجز واقٍ للعراق. فكل عراقي، وحتى كل عربي لا يدافع عن «الدرع الشرقي للأمة العربية» كما يعرِّف النظام العراقي نفسه ـ هو «خائن للأمة العربية». وكان لوضع الحرب العراقية ـ الإيرانية في هذا الموقع أثر في المنطقة وأتاح للنظام العراقي الاستمرار في مواجهة التحدي القوي للخمينية في بداياتها، والحصول على الدعم المالي السخي جداً من ممالك النفط الخليجية المذعورة من الثورة الإيرانية، فضلاً عن تواطوء عواصم غربية عدة معه أو على الأقل تفهمها، كما في الحالة الفرنسية.

تلك المناورة المكلفة بشرياً ومادياً أعطت ثمارها، إذ اضطلعت القومية العربية بدور السد بالنسبة إلى جميع الأطراف المهددة من جراء تصدير الثورة الإيرانية، وبالتالي، كدعم لاستمرارية النظام. إلا أن هذا النجاح المؤكد انقلب سريعاً ضد العراق، فحين سعى هذا الأخير للابقاء على مساهمة ممالك النفط والبلدان الغربية لدعم وضعه المالي، رُفض طلبه في وقت بدا أن الخطر الإيراني تلاشى، الأمر الذي دفعه إلى احتلال الكويت والتعرض للعقوبة الغربية التي تلت ذلك(٢٣). هذه النكبة دفعت إلى إعادة طرح العروبة على بساط البحث في مجمل المنطقة، لكن النظام العراقي أضعف أيديولوجيته من خلال التنازل لإيران عما كان رافضاً التنازل عنه سابقاً (تحديداً شط العرب)، ومن خلال دعوة أولئك الذين كان يحاربهم منذ ربع قرن ـ الإسلاميون ـ إلى نجدته.

ب ـ سوريا

مر التيار الوحدوي العروبي، على النمط السوري، بثلاثة أجيال متمايزة كذلك، يتسم أولها بتحرك مناهض للعثمانيين، وتحديداً بتحريض من الكواكبي ومحمد كرد علي ومثقفين آخرين دعوا إلى لامركزية الإمبراطورية العثمانية، وإلى إعادة الاعتبار للعرب داخلها، وإلى استقلال سوريا بلا قيد أو شرط. وخلافاً للعراق، كان هذا التيار حركة مثقفين مدينيين وليس حركة تجار. كما كان أكثر طموحاً وأكثر عروبية منه في العراق حيث كانت السلطنة تستقطب عدداً أكبر من الضباط والإداريين. إضافة إلى ذلك، كان

(٢٢) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، سلسلة استشراف المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٢٣) Ghassan Salamé "Un Petro-Dinar Belligence," *Maghreb - Machrek*, No. 133 (Juillet-Septembre, 1991), pp. 3-18.

لهذا التيار توجه اضطلع مسيحيو المناطق السورية واللبنانية بدور مهم فيه، حيث دفعوا في اتجاه العلمنة والاستقلال وحركة التحرر الوطني في الوقت الذي كان للمواطنين المسلمين تصور أكثر تدرجية. ولا يزال دور هؤلاء وأولئك مادة جدل بين المؤرخين. فالبعض يشدد على العنصر المسيحي(٢٤)، والبعض الآخر الذي قد يكون مقنعاً أكثر، يؤكد الدور الثانوي للأقليات وظهور القومية العربية في الأرض السورية كتطور بطيء للحداثة الإسلامية(٢٥). ثم ما لبث أن ظهر جدل المؤرخين هذا، الأكاديمي ظاهراً، مجدداً بقوة في التسعينات في الوقت الذي تعيش العروبة بلا شك أكبر تحول لها(٢٦). ويتسم الجيل الثاني من ناحيته، بالنضال ضد الانتداب الفرنسي. وقد بدأت هذه المرحلة مع حكم فيصل العابر على «مملكة سوريا الهاشمية» التي وضعت جيوش الجنرال غورو سريعاً حداً لها في معركة ميسلون (١٩٢٠) التي كان لها أثر سلبي في الرؤية الفرنسية السياسية والثقافية حول القومية العربية؛ إذ إن باريس صنفت منهجياً هذه الأخيرة في العقود الثلاثة اللاحقة (في الواقع حتى حملة السويس) كأداة للدبلوماسية البريطانية في المنطقة؛ الأمر الذي أضر كثيراً بالنفوذ الفرنسي.

لا تزال كل دولة عربية بحاجة إلى تشريع وجودها من خلال تمييز نفسها طوعاً عن جارها، ومن خلال إظهار استحالة العيش معه، الأمر الذي قد يفترض به طبيعياً أن يؤدي إلى الاتحاد

يبين العمل الفريد في نوعه الذي قام به فيليب خوري(٢٧) حول هذه الفترة انتقال مشعل القومية من مثقفي ما قبل عام ١٩٢٠ المناهضين للعثمانيين إلى الوجهاء المدينيين في العقود التالية، إذ كانت العروبة بالنسبة إليهم طريقة للتنديد بطبقة الوجهاء التي ظلت عثمانية حتى النهاية، الأمر الذي أتاح لهم أن يحلوا محلهم في قمة هرم السلطات المدينية، وأن يرصوا مجدداً صفوف المجموعات القومية المعزولة نسبياً الواحدة عن الأخرى (دمشق، حلب، جبل الدروز)، وأن يطرحوا مجدداً على بساط البحث الحدود التي فُرضت بموجب اتفاقات سايكس ـ بيكو الفرنسية ـ الانكليزية (١٩١٦) التي أدت تحديداً إلى ولادة لبنان متماين، وفصلت فلسطين ـ الضفة الشرقية عن المجال السوري، وكذلك أن يحصلوا لأنفسهم على دعم البلدان العربية التي سبقتهم على درب الاستقلال كالعراق والسعودية. بالنتيجة، كانت العروبة مرنة ومتعددة الوظائف، الأمر الذي جعل هيمنتها سهلة جداً. ويشير فيليب خوري أيضاً إلى أن «القومية أفادت أيضاً من العثرات السياسية للإسلام من خلال

---

(٢٤) Rashid Khalidi [et. al.], Ibid, and Albert Hourani, *The Arabic Though in the Liberal Age 1798-1939* (Oxford: Oxford University Press, 1962).

(٢٥) C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, 1973), and Samir Seikaly in: Khalidi [et. al.], Ibid.

(٢٦) هناك قراءة تشكك في الدور المركزي المزعوم للمسيحيين في صوغ القومية في بداياتها، إذ يرى أرنست داون، على سبيل المثال، ان هذه الايديولوجية انبثقت من التيار التحديثي المسلم في بداية القرن الحالي أكثر مما انبثقت من كتابات مثقفين مسيحيين في القرن الماضي. ووفقاً له، فقد تكون النخبة السياسية المسلمة قد انقسمت إلى فئتين: الاولى، التي كانت تمسك بالمناصب والمكانة، وهي ظلت وفية للعثمانية حتى النهاية، في حين أن الثانية رفعت القومية العربية لطردها من موقعها المرغوب فيه. أنظر: Dawn, Ibid، ومساهمته في Khalidi [et. al.], *The Origins of Arab Nationalism*, pp. 3-30.

(٢٧) Philip S. Khouri, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism 1920-1945* (London: IB Tauris, 1987).

استيعاب عنصر التضامن الديني المهم جداً في تشكيلته الايديولوجية وفي تعبيره»[٢٨]

استيعاب القومية هذا للديني بات يسيراً من خلال مأخذه على القطاعات الدينية بأنها لم تقطع الجسور في الوقت المناسب مع العثمانية، الأمر الذي أتاح للقوميين العرب في سوريا لاحقاً الذهاب شيئاً فشيئاً إلى أبعد الحدود على طريق المماثلة بين العلمانية والقومية العربية.

إذا كان الجيل الثالث قد بدأ في سوريا، كما في العراق، عام ١٩٦٣، نتيجة النجاح المستمر لحزب البعث، فإن هذا النجاح في سوريا قد تم إحرازه في إطار تنافس ثلاثي. الأول كان بين العسكريين والمدنيين داخل الحزب، وانتهى إلى انتصار العسكريين، ثم أدى التنافس داخل معسكر المنتصرين إلى انتصار مجموعة صغيرة من الضباط [٢٩]؛ والتنافس الثاني كان بين حزب البعث السوري الذي يسيطر عليه العسكريون، وبين جيرانهم العراقيين الذين أقاموا على ضفاف نهر الفرات نظام الحزب الواحد على الطريقة الستالينية بدلاً من سلطة عسكرية. أما التنافس الثالث فكان بين سوريا ومصر الناصرية التي هيمنت على الأولى بين شباط/ فبراير ١٩٥٨ وأيلول/ سبتمبر ١٩٦١ تحت ستار «الجمهورية العربية المتحدة»[٣٠].

الدول القطرية لا تمتلك في أغلبها طروحات مؤسسة، في حين أن الطروحات المعبئة الكبرى (العروبة أو الإسلامية) ليس لديها دول قطرية تتجسد فيها. هكذا، تلتقي العروبة والإسلامية على احتقار الجغرافيا السياسية

إن هذا التنافس الثلاثي يرسم الصورة الجانبية للعروبة السورية منذ عام ١٩٦٣، التي بلغت شكلها الأكثر تطوراً والأكثر استقراراً مع وصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة عام ١٩٧٠. وهنا، تؤكد سلسلة من الانقلابات الناجحة أو الفاشلة بروز نجم الضباط ذوي الأصول الريفية على حساب الوجهاء المدينيين والبعثيين المدنيين، وعلى حساب تجمعات الضباط الناصريين ثم على حساب اتجاه صلاح جديد [٣١].

يلاحظ هنا، في بعض الأوجه، نسخة مطابقة للحالة العراقية، حيث إن أقلية ذات أصول ريفية، ولكن موجودة بكثافة في القوات المسلّحة، نجحت في الاستيلاء على السلطة السياسية.

في ظل حكم الرئيس الأسد، أصبحت الحالة السورية لافتة للنظر في تعقيدها. فالنظام سوف يتحرك في آن في أربعة سجلات مختلفة على الأقل: **الأول** هو سجل واقع السلطة؛ وهي سلطة تمارس إدارياً في الإطار الجغرافي للدولة السورية؛ وهي الدولة القطرية المعروفة في حدودها الموروثة من الحقبة الاستعمارية؛ والسجل

---

(٢٨) Ibid

(٢٩) Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics 1961-1980* (London: Croom Helm, 1979).

(٣٠) Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics 1945-1958* (Oxford: Oxford University Press, 1965).

(٣١) Van Dam, ibid.

الثاني هو سجل «سوريا الطبيعية»؛ وهي كيان وهمي يؤدي إلى احتلال موقع المفاوض الوحيد مقابل إسرائيل من خلال تحديد منطقة نفوذ شبه اقليمية تضم علاوة عن سوريا، بالمعنى الحصري للتسمية، لبنان والأردن والفلسطينيين (وإلى استعادة الولاء الوفي لبقايا الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي أسسه انطون سعادة)؛ أما السجل **الثالث** فهو دين الدولة الوحدوي العروبي الذي يؤكد روتينياً كمرجعية عليا، من ناحية، والذي فقد، من ناحية أخرى، الإيمان به؛ ويتضمن السجل **الرابع** تحالفاً تكتيكياً بين سلطة ذات خطاب علماني وبين بلدان (إيران) ومجموعات (حزب الله) إسلامية. ومن ضمن ما يهدف هذا التحالف إليه هو تعزيز النفوذ الاقليمي لسوريا.

وقد أتاحت هذه الهوية السياسية المعقدة للنظام أن يرضي قطاعات مختلفة من الناس، إذ إن سوريته المعلنة ترضي طبقة التجار التي كانت قد همشتها الأنظمة السابقة بمقدار ما تهمشت نتيجة النجاح المركنتيلي للجار اللبناني. كما أن الطموحات الوحدوية لسوريا جذبت إلى دمشق معارضي ياسر عرفات الفلسطينيين واليسار اللبناني، فيما حمى هذا النظام خطابه الوحدوي العروبي في وجه إرادة الهيمنة للعراق المجاور... الخ.

ج ـ مصر

ظهر التيار الوحدوي العروبي في مصر بعد نحو عقدين أو ثلاثة على ظهوره في الهلال الخصيب. وكان هذا التيار في بداياته نخبوياً جداً. وفي الواقع، اعتمد قطاع من النخبة السياسية هذا التوجه في محاولة للحد من النفوذ المهيمن للتيار السياسي الذي كان يمثله حزب الوفد ذو التوجه القومي المصري. وبناء عليه، فقد أحيا العروبيون الأوائل في مصر توليفة قديمة فوق ـ مصرية عن فهم الذات، من خلال إعادة صوغها، وهي توليفة كانت إسلامية ـ عثمانية حتى عام ١٩١٨، وإسلامية ـ شرقية لاحقاً، ثم أصبحت عروبية بوضوح في أواخر الثلاثينات[٣٢]. وقد تحالف الملك فاروق سريعاً مع هذا التيار لإضعاف الهيمنة الشعبية لحزب الوفد في الداخل، ولتكريس تفوق مصر في تكتل الدول العربية الجديدة، الذي كان قيد الإعداد، على الصعيد الخارجي، وبناء عليه، تفرض مصر نفسها، بصورة أفضل، في علاقاتها المعقدة بالقوة البريطانية التي كانت لا تزال موجودة. هكذا، شُهد انحسار سياسي لحزب الوفد بوصفه قومية قطرية (مصرية) وانطلاقة ثقافية للأفكار فوق ـ المصرية العربية أو الإسلامية (الاثنان معاً في أغلب الأحيان).

لذا، فإن الناصرية، وهي الجيل الثاني للعروبة، على النمط المصري، التي استقرت بعد عام ١٩٥٢، لم تظهر في الصحراء: يبين جرشوني بصورة مقنعة أن الضباط الأحرار تسلموا السلطة في وقت كانت النخبة الثقافية للبلاد قد أجرت تحولاً بعيداً من الفرعونية والقومية القطرية المصرية، إذ نجح عبد الناصر حيث فشل الملك فاروق، وذلك في جعل

(٣٢) Israel Gershoni, *The Emergence of Pan-Arabism in Egypt* (Tel Aviv: The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, 1981).

هذه الأيديولوجية ديناً جديداً للدولة، وفي جعلها تنتصر على توأمها ومنافستها الإسلامية، وخصوصاً في إدارتها بنجاح كوسيلة لتشريع نزعة التدخل المصري في شؤون البلدان العربية الأخرى(٣٣) . هكذا خرجت الوحدوية العروبية في مصر من قصر الخديوي (الضعيف نسبياً في اللعبة السياسية الداخلية) لتدخل سرايا الجمهورية (حيث تركزت السلطات سريعاً). كما خرجت من الدوائر الثقافية لمصر الليبرالية (١٩٢١ ـ ١٩٥٢) لتصبح دين الدولة لمصر الجمهورية. وأخيراً، خرجت من الأيدي العسكرية (الخديوية أو السياسية الثقافية) لتصبح أداة مخيفة في أيدي العسكريين(٣٤) .

بعد عام ١٩٧٠، جرى تآكل بطيء للتيار العروبي في مصر الذي بلغ أدنى مراتبه مع توقيع اتفاقي كامب دايفيد (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨) ومع توجه النظام المؤيد للغرب بصورة واضحة منذ ذلك الحين. ومن المؤكد أن الرئيس المصري السابق أنور السادات، والرئيس الحالي حسني مبارك، وكلاهما جاء من النظام العسكري ـ الجمهوري الذي أقامه عبد الناصر، لم يذهبا أبداً إلى حد إعادة طرح الركيزة العروبية للنظام على بساط البحث. لكن هذه المرجعية أصبحت شكلية شيئاً فشيئاً ولم تخدع الذين رأوا القاهرة تتشبث بسلامها المنفرد مع إسرائيل أو تدعم الائتلاف الغربي ضد العراق. وهكذا انضوى بعض المنظرين القوميين تحت راية نظام لم يعد لديه من العروبة سوى تطبيق آلي (لطفي الخولي). كما أن آخرين غادروا اللعبة السياسية ودانوها من دون أن يحاربوها (محمد حسنين هيكل). وأخيراً، تحول آخرون عن العروبة، كما سنرى ذلك، للانضمام إلى الصفوف الإسلامية (طارق البشري، عادل حسين أو عصمت سيف الدولة).

٤ ـ التحول

أمام إقدام أنظمة في موقع دفاعي على حمل راية القومية، وأمام استمرارية واقع الدولة القطرية ولو ظاهرياً، وأمام قوة المعارضة الإسلامية، باتت القومية العربية حالياً متعبة وفقدت قسماً كبيراً من رصيدها. فمنذ السبعينات، تضاعفت معاينات الوفاة، في الخارج أولاً، ثم في كتابات عربية. أما الانطباع السائد فهو عن حركة سياسية ـ أيديولوجية دمرها أتباعها (أنظمة مجزأة و/أو دكتاتورية)، وحلفاء خارجيون (اتحاد سوفياتي لم يعد موجوداً، عدم انحياز بلا قوة وبلا وجود لاحقاً)، وكذلك أعداؤها (تيار إسلامي محافظ على النمط السعودي، وإسرائيل قوية جداً عسكرياً، وغرب غير متفهم في أحسن الحالات ومعادٍ في الحالات العادية).

(٣٣) Anouar Abdemalek, *Idéologie et Renaissance National: l'Egypte* (Paris: Anthropos, 1969); Adeed Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy* (London: Macmillan, 1976), Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Nasser andhis Rivals* (Oxford: Oxford University Press, 1971), and Scale, *The Struggle for Syria: a Study of Post-War Arab Politics 1945-1958.*

(٣٤) Abdelmalek, ibid, and P.J. Vatikiotis, *The History of Egypt* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1988).

إن مجرد الإشــارة إلى الوحدة العربيــة يثير الضـحك حــالياً؛ وهذا ناتج من خطأ بلا شك، لأنه إذا كانت الدول العربية لا تريد أن تتحد أو أنها لا تنجح في ذلك، فإن الحقيقة هي أن هذه الدول لا يمكنهــا أن تستــمر مــن دون أن تقابل وتعــرّف نفســها الواحــدة بالنسبة إلى الأخرى. وهكذا بات العداء والتـزاحم والتنافس، بصورة متناقضة، أنماط تكامل فعلية بقـدر ما هو التعاون[٣٥] . كما كانت الأنظمة العربيــة بحاجة، لكي تستمر، إلى العيش في جو من المودة مع دول عربيــة أخرى. إن بناء «الغيرية» عبر التنافس أو العداء قــد يكون دلالة هيمنة غيــر واعية للمــثال الوحدوي، إذ لا تزال كل دولة عــربية بحاجة إلى تشريع وجودها من خلال تمييز نفسها طوعاً عن جارها، ومن خلال إظهار استحــالة العيش معه، الأمر الذي قــد يفترض به طبيعــياً أن يؤدي إلى الاتحاد[٣٦]. أما الدول العربية الأصغر جغرافياً في المنطقة، وبالتالي، الأكثر عرضة للخطر في ما يتعلق بوجودها، فقــد طورت استراتيجية فــعلية تقوم على تأكيد الذات من خلال التــضخيم الكاريكاتوري لخصوصيتها، معترفة بذلك ضمناً بالأثر الحاسم للنزعة الوحدوية[٣٧].

من هنا التناقض الصارخ بين التآكل المؤكد في كل مكان لعروبة الخمسينات، من جهة، وبين عجــز الدولة القطرية عن الإفادة من هذا الــتآكل، على الأقل على مســتوى التــشريع الفكري، من جهــة ثانية: تأكيد الذات مــن قبل الدول القائمة ظل مــعيباً في أغلب الأحــيان وأصبح سريعاً عرضة للإدانة بوصفه توجهاً انعزالياً. إن عجز العروبة لا يُترجم آلياً عبر فائض الولاء للدولة القطرية. إذ كــيف يمكن أن نُفسر، بطريقة أخــرى، الدور السوري في لبنان، وانهيار الدولة العراقية، واندماج اليمنيين غير الثابت، أو خيارات موريتانيا الغريبة أحياناً؟ لقد كــانت العروبة تحتضر في الوقت الذي بدأت أجهزة الدولة تنهــار بعد عجزها عن تلبية المطالب الاجتــماعية المتفاقمة التي زاد من حــدتها الانفجار السكاني[٣٨] وتضخم الكثافة السكانيــة غير المراقبة في المدن والهبــوط المبكر للإيرادات النفطية. ولا شك في أن «الجماهير الشعبية» تخلــت عن الطوباوية الوحدوية التي سادت العقود السابقة من دون أن تحول ولاءها بالضــرورة إلى دولة قطرية، حيث إن هذه الأخــيرة هي لاعب مكّون من أجهزة دولة مهترئة وغارقة في الديون وعاجزة وفاسدة.

لهذا السبب، إن مــا نشــهده حالياً هو انحســار الإشكالية القومية في حد ذاتــها أكثر مما هو نهاية القومــية العربية، إذ إن رجحان كــفة الأيديولوجيات القوميــة في الثقافة السيــاسية يعــمل كأسنان المنشار: قــاطع في بعض جوانبه، ثم يضــعف أو يُهمش في أماكن أخرى. قد تكون القوميــة تحديداً في صدد التراجع في الوقت الراهن، وقد يكون العرب على وشك تغيير الإشكالية الرئيــسية لموقعهم في العالم. وبما أن قوة «من أنا؟» متقلبــة، فربما نشهد استــبدال العروبة بمجموعــة من القوميات المحليــة أقل مما نشهد

(٣٥) Giacomo Luciani and Ghasan Salamé (eds.), *The Politics of Arab Integration* (London: Croom Helm, 1988).

(٣٦) اليمنان هما المثال النموذجي، إذ إنهما مترددان دائماً بين الحــرب المفتوحة والوحدة غير المتكاملة، ولم ينجحا ـ حتى الآن ـ في إيجاد طريقة ما للتعايش في ما بينهما.

(٣٧) Salamé, Démocraties sans Démocrates: Politiques d'Ouverture dans le Monde Arabe et Islamique, ch. 3.

(٣٨) Philippe Fargues, in: Salamé, ibid.

استنزاف هذا السجل في جميع أشكاله الكامنة. حينئذ، لن يتعلق الأمر بمجرد بديل بين جماعات وهمية، ولكن بإعادة تحديد أعمق لثوابت التماثل السياسي نفسها.

على هذا المستوى، ما من شيء أكثر وضوحاً من التهميش المذهل للإنسلاخ الدنيوي/ الديني. ومع ذلك، فإن السلطة العراقية، الأكثر تقدماً في ما يتعلق بالعلمانية وتحرير المرأة، لم تتردد في اضافة اسم الله إلى رايتها الوطنية عشية معركة الكويت، وفي طلب العون من الجبهة الاسلامية للانقاذ الجزائرية ومن حكمتيار الأفغاني، والحصول عليه، ثم الشروع في حوار مع ايران التي حاربتها خلال عقد من الزمن. فضلاً عن ذلك، انضم الماركسيون المتعبون في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (مع أنهما بزعامة مسيحيين) إلى حماس في إدانة اتفاق أوسلو وعرفات الذي وقعه. أما سوريا، التي كانت من بين كل أنظمة المنطقة، الأكثر قسوة في معاملة الأخوان المسلمين على أراضيها، فهي ترعى بعناية صعود حزب الله في لبنان. فحين يتعلق الأمر بالمعارك الوطنية الكبرى التي تدور المواجهة فيها بين الأمة والغرب، لا يجري فرز لأولئك الذين يقدمون الدعم؛ إن وحدة موقف مطالب بهاء الأمر الذي جعل السعوديين يفكرون في عبثية تمويلهم السخي للمجموعات الإسلامية التي سارت وراء راية صدام حسين، وجعل الأخوان المسلمين الكويتيين مذهولين لخيانة الأخوان المسلمين في المنطقة الذين فضلوا التصفيق لصدام بدلاً من دعمهم.

هل يأخذ الغرب على محمل الجد التزامه تحقيق العلمنة في العالم العربي والإسلامي؟ فما وراء الاعتراضات التي أثارتها المأساة الجزائرية، للنظر إلى الماضي القريب كيف أن هذا الغرب مستعد دوماً للدفاع عن مصالحه بالقوة بغض النظر عن توجهات النظام المعني. فحملة السويس شُنت ضد عبد الناصر الذي كان يخوض معركة ضد الأخوان المسلمين في مصر وضد بروز التيار الإسلامي على النمط السعودي في المنطقة. كما أن العداء المستمر حيال سوريا يتجاهل التوجهات العلمانية الواضحة لهذا البلد منذ أربعين عاماً. والسخط الذي تثيره مبادرات جزائر بومدين أو ليبيا القذافي لا تخفف حدته جهودهما لإبعاد الدين عن السياسة. أما الحملة العسكرية ضد عراق صدام حسين، فقد كانت، من وجهة نظر ثقافية محلية، بمثابة دعم كبير لجاريه الدينيين: السعودية وإيران[٣٩]، كما استلزم أن تصبح حماس قوة ينبغي التعامل معها لكي تعترف إسرائيل أخيراً بعرفات أو ليجري استقباله في البيت الأبيض. إذاً، التوجه الدنيوي أو الديني للنظام القائم لم يكن أبداً معياراً يأخذه الغربيون في الحسبان في دبلوماسيتهم، الأمر الذي أدى إلى إضعاف ثبات هذا الانسلاخ الدنيوي/ الديني في هذه المجتمعات. ونتج من ذلك أن التباري مع الغرب مثمر سياسياً إلى درجة أن المفردات المستخدمة للتعبئة ليست ذات أهمية كبيرة: التحدي الموجه إلى الغرب هو المهم، وسيان إذا كان ذلك باسم الأمة العربية أو باسم الله العلي القدير.

والنموذج الإسرائيلي بدوره لا يسعه من خلال تحقيق الذاتية القومية والدينية، إلا

(٣٩) Ghassan Salamé, "Islam and the West," *Foreign Policy*, No. 90 (Printemps, 1993), pp. 22-37.

أن يعزز إلى حد كبير تطوراً كهذا. فلندع جانباً المناورات الخطيرة للحكومة الإسرائيلية التي لعبت لعبة خطرة في خلال سنوات عدة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٢) بتشجيع إسلاميي الأراضي المحتلة لإضعاف نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية (لعبة دفع أنور السادات حياته ثمناً لها)، ولنسجل أن النجاحات العسكرية المتكررة للدولة العبرية انتهى بها الأمر إلى دفع أعداء إسرائيل إلى البحث عن أسباب هذه النجاحات، وإلى ايجادها في اندماج القومي والديني، بحسب ما رأى كثير من المنظرين. إن استنتاجات كهذه تقود من يُسمون «المنظرين» إلى القاء اللوم على القوميين العرب، ليس لأنهم لم يحاربوا إسرائيل، ولكن لفشلهم تحديداً لأنهم لم يفهموا (ولم يقلدوا) النموذج الإسرائيلي.

هذا الانزلاق تبينه بصورة واضحة الدراسات حول الأصل الاجتماعي لقوميي الأمس الذين تحولوا إلى إسلاميين. وقد أثبت ذلك ميشال سورا من خلال دراسة أحد أحياء مدينة طرابلس اللبنانية. فقد كان شبان الحي يميلون إلى الناصرية، ثم إلى أحد روادها المحليين قبل أن يتطوعوا في المقاومة الفلسطينية، ثم انفصلوا عنها ليرفعوا أخيراً راية الإسلام؛ هذه التحولات جرت في سجل الولاء السياسي ولغة المعركة، وليس في سجل تحديد العدو الذي ظل هو نفسه (الدولة اللبنانية، اسرائيل، الغرب)، ولا في سجل واقع التطوع حتى الشهادة[٤٠]. ففي تعبئة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، يتعلق الأمر دائماً بالوفاء لقومية ما قبل الاستقلال، التي جرت التضحية بها في سنوات جبهة التحرير الوطني والتي ينبغي إعادة تكريسها. وغالباً ما كان ناخبو الجبهة الإسلامية للإنقاذ أعضاء في جبهة التحرير الوطني يبحثون عن مخرج للقومية التي ضربها الفساد في إدارة الدولة[٤١]. كما أن تحول عادل حسين أكثر إذهالاً أيضاً. فبعد ١١ عاماً تحت راية الناصرية فالشيوعية، تبنى القومية العربية لينضم من ثم إلى الحركة الإسلامية. قد يكون قادة حركة حماس دينيين، إلا أن أنصارها يرون فيها حركة قومية راديكالية أكثر مما يرون فيها أداة لفرض تطبيق الشريعة.

في هذا الإطار، ليس مفاجئاً أن المركز المخصص في دراسات الوحدة العربية، وهو المؤتمن بامتياز على العقيدة القومية العربية، وبعدما كان يعارض نشر أي بحث ذي صبغة دينية، بلغ به الأمر في نهاية الثمانينات ليس إلى نشر كتابات الجابري فحسب بل إلى نشر كتابات راشد الغنوشي نفسه، واجراء «حوار» مع الإسلاميين. يبدو لي أن هذا الحوار القومي ـ الديني[٤٢] هو الدليل الرمزي لهذا التحول العميق. فباستثناء بعض المسيحيين الذين ظلوا أوفياء لفصل الدين عن السياسة، ثمة اجماع واسع جداً يبرز ليؤكد أنه إذا تخلى القوميون عن العلمانية التي انضم إليها السوريون ـ اللبنانيون، فما من شيء سيميزهم عن الإسلاميين. كتب طارق البشري «أن العروبة قريبة من الإسلام بمقدار ابتعادها من العلمانية». ويضيف أحمد كمال أبو المجد أنه «لا شيء

---

(٤٠) Michel Seurat, *L'état de Barbarie* (Paris: Le Seuil, 1989), pp. 170-172.

(٤١) Sérevine Labat, "Islamismes et islamistes in Algére," in: Gilles Kepel la dir. *Exils et Royaumes: Les Appartenances au Monde Arabo-Musulman Aujourd'hui* (Paris: Presses de la FNSP, 1994).

(٤٢) البشري [وآخرون]، الحوار القومي الديني.

يفرض أن تكون القومية علمانية». أما رضوان السيد، فهو يرغب في أن يرى القوميين يتخلون عن علمانيتهم، والاسلاميين عن اصرارهم على تطبيق الشريعة: عندئذ سيكونون متشابهين في وحدة انتماء في الأمة نفسها(٤٣).

بالطبع، هذا التطور يَسَّرَه التراجع المتسارع للعامل السكاني المسيحي، الذي يمكن معاينته في مجمل المنطقة. ففي أكثرية البلدان، شهدت الأقليات المسيحية، طوال القرن العشرين، نتيجة مواليدها الأقل رفعة ونزوعها القوي إلى الهجرة ورجحان كفة الخطاب المعادي للغرب، تآكلاً بطيئاً لنفوذها السياسي الذي كان قد بلغ ذروته خلال النضال في سبيل الاستقلال. فالعصر الذهبي لأقباط مصر كان عصر حزب الوفد (١٩٢١ـ ١٩٥٢)، في حين أن اشتراكهم في النظام الجمهوري لم يكن سوى اشتراك رمزي. وفي الأردن، تراجع دور المسيحيين نسبة إلى عددهم السكاني (الذي تضاءل بلا شك من ١٠ في المئة إلى ٤ في المئة خلال ٣٠ سنة). وبين الفلسطينيين، حرمت الهجرة المسيحيين الدور الرئيسي الذي اضطلعوا به قبل عام ١٩٤٨. أما في لبنان، فقد خرج المسيحيون مهزومين ومرتبكين من حرب أهلية قلصت نفوذهم السياسي والثقافي إلى حد كبير.

ليس مفاجئاً أيضاً أن تعير انتلجنسيا المشرق في هذه المرحلة الجديدة، اهتماماً خاصاً، ليس بأحداث الجزائر فحسب، بل بالكتابات التي تأتيها من المغرب العربي أيضاً. ففي السابق، كان مواطنو المغرب العربي المعروفون في المشرق فرانكوفونيين تجديديين يكتبون باللغة الفرنسية، ويدعون إلى الجرأة في مجال التحديث الثقافي على غرار الكاتب المغربي عبد الله العروي أو الكاتب التونسي هشام جعيط، اللذين نقلت كتاباتهما من الفرنسية ونشرت في بيروت بدعم من التيارات التحديثية. إلا أن مواطنين آخرين من المغرب العربي برزوا في الساحة في العقدين الأخيرين؛ وهم مثقفون يكتبون باللغة العربية لدراسة التقليد وإعادة احيائه باسم عقلانية إسلامية تُطرح كأساس مناسب للمواجهة السياسية للغرب. والأكثر شهرة من بينهم هو الكاتب المغربي محمد عابد الجابري الذي أصبح كل من مجلداته الخمسة عشر من الكتب الأكثر مبيعاً.

إن سبب تأثير هذه الكتابات ذات الأصول المغربية ينبغي البحث عنه في عوامل عدة مركبة. وبادىء ذي بدء في واقع أنهم نجحوا، انطلاقاً من مجتمعات طائفية متجانسة، بسهولة أكبر في دمج اهتمامهم بالتقليد الديني مع التزام قومي غير متسامح (الجابري، على سبيل المثال، عضو مؤثر في الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية). إضافة إلى ذلك، فإن قوميتهم لم تفقد بريقها، كما هي الحال غالباً بالنسبة إلى القوميين العرب في المشرق نتيجة تورط هؤلاء الأخيرين مع الأنظمة القومية العربية التي تعاني حالة من فقدان التوازن، والتي كانت قد «رعت» المنظرين السلفيين لهذه الأيديولوجية، واستخدمتهم كأُجَرَاء للدفاع عن سياساتها. كما أن قوميي المغرب العربي لم يصطدموا بمسألة العلمانية الحساسة، وبالتالي لم يستَعْدوا التيارات الإسلامية الموجودة في مجتمعهم. وهكذا، فهم يبدون حالياً في موقع أفضل من

(٤٣) Ibid.

نظرائهم المشرقيين لتحقيق الانصهار بين القومية والإسلامية.

التوتر الأقوى بين تلك التي تهز الحركة الإسلامية هو ذاك الذي توجد فيه علانية التيارات المنبثقة من الحركات الإسلامية المناهضة لقوميي الأمس (كالأخوان المسلمين) وتلك التي، على العكس، خرجت من صلب الحركة القومية وشرعت في إعادة صوغها في فهم ديني. فالأوائل عادة ماضويون سياسياً ومحافظون وطقوسيون ومؤيدون للسعودية اجتماعياً، وازدواجيون حول عملية السلام مع إسرائيل ومعادون لأي تحالف مع القوى غير الإسلامية. أما الآخرون، فهم على خلاف ذلك، فاعلون متطوعون وأكثر اهتماماً بالقضايا العامة في طموحاتهم، وأكثر اهتماماً بتسلُّم السلطة وجعلها أكثر استقلالية عن النفوذ الغربي. الأوائل يلومون القوميين لوجودهم، في حين أن الآخرين لا يغفرون لهم فشلهم ولا يترددون في استعادة مشعلهم ليحققوا، من خلال خطاب أكثر راديكالية وأكثر دينية، طموحاتهم: الاستقلال السياسي والثقافي، المعركة ضد إسرائيل، رفض الغرب.

المنافسة بين التيارين تجتاح العالم العربي بأسره. وعلى خلاف ما يعتقد أوليفيه روا[٤٤]، قد ترجح كفة التيار الثاني ببطء. وهذا الأمر يظهر في الحالة الجزائرية حيث حقق التكنوقراطيون الخارجون من معاهد وإدارة جبهة التحرير الوطني تقدماً واضحاً على الإسلاميين الماضويين في حركة حماس الجزائرية، وعلى السلفيين الميالين إلى النموذج السعودي. كما أن الأمر نفسه يلاحظ في السودان، حيث تجاوزت مجموعة جديدة بزعامة حسن الترابي، وهو قومي ـ إسلامي تخرج من السوربون وكامبردج، أنصار المهدوية، وكذلك الشعبة المحلية للاخوان المسلمين. كما أن الاسلامية بوصفها قومية غاضبة وشوفينية ومناهضة للغرب، ولا تتردد في الإشارة إلى إيران كنموذج، بغض النظر عن التشيع السائد في هذا البلد، تنتقد الإسلامية الطقوسية بوصفها متخلفة ومتراخية وبلا رصيد نتيجة ترددها المستمر على القصور السعودية، وضعيفة نتيجة ازدواجيتها حول القضايا القومية.

كذلك، إن العامل نفسه الذي غذى العروبة والإسلامية، سهل مرور الشاهد القومي: عدم توافق الطرح القومي وواقع الدول شبه «الوستفالية» [تجزئة الدول على أساس مذهبي] المنبثقة من انهيار الامبراطورية العثمانية ونهاية الاستعمار. فالدول القطرية لا تمتلك في أغلبها طروحات مؤسسة، في حين أن الطروحات المعبئة الكبرى (العروبة أو الإسلامية) ليس لديها دول قطرية تتجسد فيها. هكذا، تلتقي العروبة والإسلامية على احتقار الجغرافيا السياسية. ومن المؤكد أن الاسلاميين يمكنهم محاولة تحديد أفقهم على مستوى دولتهم الخاصة، كما فعل ذلك باستمرار تيار «الجزأرة» داخل الجبهة الإسلامية للانقاذ الجزائرية، محققاً بعض النجاحات. لكن ليس هناك ما يشير إلى أن «إسلامية في بلد واحد»، قوية إلى درجة مواجهة إسلامية متوسعة متخطية للقومية ولا يسعها البقاء داخل حدودها. لهذا السبب، وبما أن الاسلامية ليست

(٤٤) Oliver Roy, *L'Echec de l'Islam Politique* (Paris: Le Seuil, 1992).

ديمقراطية كثيراً في خياراتها العميقة، فهي تتابع التقليد القومي في سجل مشترك بين الايديولوجيتين: الاثنتان تميلان إلى انتاج أنظمة ذات توجه رسالي تبحث، من خلال انضوائها أحياناً في واقع قطري خاص، عن تشريع شعبوي عندها وعن«مهام» خارجية مشروعة.

في هذا السياق، كان للنفط أثر متناقض كثيراً. ففي البدء، اضطلع بدور الجاذب المبلور: شعار «بترول العرب للعرب» كان سلاحاً يشهره العروبيون لمحاربة الامتيازات الأجنبية والأنظمة المحافظة التي منحتها إياها. وقد أخذ الشعار معنى آخر حين جرى تأميم النفط ورفعت أسعاره في السوق العالمية ابتداء من عام ١٩٧٣: فمن أداة ضد المصالح الأجنبية، أصبح حينئذ مرادفاً لرغبة في اعادة توزيع شامل للايرادات على مجمل المنطقة بدلاً من أن يعود استثنائياً بالفائدة على الدول المنتجة. وكانت اللحظة الأكثر حدة في هذه الرؤية للنفط عام ١٩٨٠ إبان أزمة النفط الثانية، حين عُقدت في عمان قمة مخصصة للتنمية المتكاملة للعالم العربي. وفي العام نفسه، استأنف العراق الذي كان قد بادر إلى الطلب بعقد هذه القمة، حرباً ضد إيران. وانطلاقاً من العام التالي، بدأت أسعار النفط انخفاضها القوي (لا شك في أنه من بين الشعارات التي رفعتها بغداد خلال احتلال الكويت، كان موضوع النفط الأكثر تأثيراً).

لكن النفط انقلب لاحقاً ضد القوميين المتشددين الذين رفعوه كـ «سلاح سياسي». وفي الثمانينات، انهارت الأسعار، فوجدت دول الخليج النفطية (ذات الكثافة السكانية المتدنية والثروات الكبيرة) انها تمتلك من الثروات أكثر من منافساتها العروبيات (ذات الكثافة السكانية الأكبر وغير القادرة على مراكمة فوائض ثابتة)، لذا، استخدمت ايراداتها لتقوم باستثمار كبير في الثقافة السياسية ووسائل الإعلام في العالم العربي. أما العراق، المحروم الموارد، نتيجة حروبه والحظر المفروض عليه، فهو لم يكن قادراً على إيقاف هذا الانتشار للمشروع الثقافي والإعلامي السعودي. إلا أن هذا الانتصار يبدو عابراً، لأن سوء توزيع الإيرادات النفطية بين البلدان العربية ـ الإسلامية يسير بقوة في اتجاه اضعاف الدولة القطرية: كيف يمكن مطالبة الاغنياء بمساهمة جوهرية في اقتصاد الفقراء من دون التأكيد أن الأوائل، ما وراء حدود الدول، هم المدينون للآخرين باسم تضامن فوق دولتي، عروبي في الأمس وإسلامي حالياً؟

إذاً، من القوة بمكان ملاحظة أنه إذا كانت القومية العربية التي سادت في الخمسينات قد ماتت، فإن الدولة القطرية ليست وريثتها حقاً، أو ليست على الأقل وريثتها الرئيسية. فلربما خرج العرب حقاً من تساؤل حساس وعقيم حول الأشكال الواقعية والحاسمة لمجتمعهم السياسي. لكن لا يبدو لي أن نظام التجزئة على أساس مذهبي قد استقر لهذا السبب، حيث إن القومية هي نتيجة الوجود المعترف به للدولة تبعاً لنموذج هوبزباون وغلنر. وعلى خلاف ذلك، يبدو أن العروبة، مع تراجع جناحها المسيحي، وضعف (وفي بعض الحالات انهيار) أجهزة الدولة، والآثار السلبية لسوء توزيع عائدات النفط، تشهد تحولاً يجدد، بلغة الدين، العداء العميق نفسه للحدود الدولتية، والتعطش نفسه للهوية الثقافية المختلفة عن الغرب، والمطالبة نفسها بموقع أفضل في العالم. إن الإسلاميين لا ينعون العروبة إلا ليكونوا ورثتها تماماً ◇

محمود حداد (*)

إعادة نظر في بروز القومية العربية (**)

يتمحـور النقاش الدائر في الغرب حول اصـول القومية العربيـة المبكرة في سوريا الجغرافيـة قبل الحرب العالمية الأولى حول طرح ذي اتجاهـين ورد منذ قرابة العقدين ومـثّله المؤرخ الأمـيـركي ارنست دون (Ernest Dawn)[(١)]: أولهـمـا واقواهما تـأثيراً جاء بتفـسير اجتمـاعي زاعماً وجود صـدام تقليدي داخل النخب العربية ، «فافراد النخبة العرب ذوو المصالح المكتسبة في الدولة العـثمـانيـة كانوا عـثمـانيين، امـا الذين لم يكن لهم مـثل تلك المصالح فكـانوا عروبيين»[(٢)]. أمـا الجزء الثـاني من هذا الطرح فكان ايديولوجياً وهو يرفض الفكرة القائلة إن القـومية العـربية من صنع لبنانيين عرب مسيحيين كانوا ينشرون المبادىء السياسية الأوروبية. وينظر هذا الاتجاه الى القومية العربية عـلى انها نتاج عملية العصرنة والتحـديث في الاسلام. ويـعبّر هذا الجـزء عن مدرسـة فكرية لاقت رواجاً في بعض الأوسـاط النخبوية الاسلامـية، وخصـوصاً العربية منهـا، في القرن التاسع عـشر، وعدّت تعبـيراً عن حاجـة الاسلام العربي الى تبني المفـاهيم الأوروبية العصرية والى الأسى على «فقدان ما كان للاسلام من قوة ومجد انتقلا الآن الى الغرب

إن القبول بأبوة العصرنة الثقافية للعروبة الثقافية لا يسقط دور غير المسلمين في مجال عروبي آخر، أي مجال حركة النهضة الأدبية الحديثة

(*) استاذ التاريخ في جامعة كولومبيا ـ نيويورك.

(**) في الأصل دراسة نشرت في مجلة *International Journal of Middle East Studies,* vol. 26, no. 2 (May 1994), pp. 201 - 222.
نقلها إلى العربية عفيف تلحوق وراجعها المؤلف.

ملاحظة المؤلف: أود أن أشكر مجلس الابحاث التابع لجامعة كولومـبيا في نيويورك على دعمه المادي لهذا البحث. كذلك اشكر الاساتذة التـالية أسمـاؤهم على الملاحظات القيـمة التي قدمـوها عند قراءتهم مسـودة الدراسة: عبـد العزيز الدوري، ريتشارد بوليت، عبد الكريم رافق، كمال كربات، انغين اكرلي، فيليـب خوري، رشيد خالدي، غريغوري غوز. الا ان مسؤولية الدراسة والنتائج المستخلصة منها تقع بالطبع على عاتقي (المؤلف).

(١) انظر: C.Ernest Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," and Rashid Khalidi, "Ottomanism and Arabism in Syria before 1914: A Reassessment," in; Rashid Khalidi (ed.), *The Origins of Arab Nationalism* (New York, 1991), pp. 3-30, 50-69.

(٢) Ernest Dawn, "The Rise of Arabism in Syria," in his *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana: University of Illinois Press, 1973), p. 173.

المسيحي»[٣]. الا ان هذا الطرح لا يعير انتباهاً لأهمية ما وضعه القوميون العرب من طروحات محددة في عهد تركيا الفتاة قبل الحرب العالمية الأولى (١٩٠٨ ـ ١٩١٤)، بل انه يرى ان لا أساس لدى العروبيين لاتهام جمعية الاتحاد والترقي باتباع سياسات التتريك لكون «تلك السياسات كانت متبعة قبل تولي الجمعية المذكورة الحكم في العام ١٩٠٨»[٤].

ينبئنا نقد البرت حوراني لهذا الطرح بأن النقاش الفكري الدائر بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٤ كانت له «أهميته في شيء يتجاوز نفسه»[٥] ولا يجوز الاستخفاف به. فهل لحافز آخر راح الناطقون العروبيون في عهد تركيا الفتاة يتهمون الحكومة المركزية باتباع سياسة التتريك، ولماذا شددوا كذلك على أهمية اللغة العربية؟ وهل كانت الغاية من الاصرار على استعمال اللغة العربية تعبيراً محصوراً في تأكيد وتثبيت حال ثقافية أو ايديولوجية فقط، أم انها كانت اظهاراً لهموم اجتماعية أخرى أيضاً؟ ثمة طرح ثان يمثله رشيد خالدي يرى ان الحركة العربية في عهد تركيا الفتاة لم تكن مقتصرة حصراً على فئة تقليدية واحدة «بل كانت أيضاً سبيلاً لدخول قوى ومجموعات جديدة تمثل قاعدة اجتماعية اخرى[٦] الى حلبة السياسة العربية وقد ضمت صحافيين واساتذة مدارس وضباطاً في الجيش»[٧].

إن التعرف إلى القومية العربية بوصفها حركة اجتماعية يحتاج إلى التمييز بين مختلف الأطر المدنية والدينية والعسكرية للادارة في الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر

لا يمكن بلوغ الوضوح في هذا النقاش الا بالتمييز بين الشؤون الثقافية وتلك الاجتماعية ثم السياسية . فقد كانت القومية العربية، منذ بدايتها، حركة متعددة الأبعاد ناشطة في المجالات الثلاثة جميعاً. ويعود جزء كبير من التشوش في هذا الحقل الى التقصير في وضع الخطوط الفاصلة، وان كانت غير واضحة في بعض الأحيان، بين المجالات المذكورة، وكذلك الى عدم التمييز بين العوامل الطويلة الأمد والأخرى القصيرة الأمد التي ساهمت في بروز تلك الحركة إلى السطح.

أولاً: البعد الثقافي

لعل الاحتمال الأكثر صحة هو أن القومية العربية المبكرة جاءت قبل عام ١٩٠٨ بفترة طويلة وبوحي من الفكر الاصلاحي الاسلامي. إلا ان هذا القول، على أهميته، محصور في وجهة واحدة من أوجه القومية العربية أي في الأزمة الثقافية، أزمة

(٣) Ibid.

(٤) Ibid., p. 19.

(٥) Albert Hourani, "The Arab Awakening: Forty Years After," in: *The Emergence of The Modern Middle East* (Berkeley, Calif., 1981), p.205.

(٦) Rashid Khalidi, "Social Factors in the Rise of the Arab Movement in Syria," in: Sai Arjomand (ed.), *From Nationalism to Revolutionary Islam* (Albany, 1986), p. 54.

(٧) Ibid.

النظرة الى النفس قياساً على الفريق الآخر القوي، أي الغرب. لذلك، فان هذا الطرح، شأنه شأن الطرح الذي يضخم دور المسيحيين اللبنانيين، تشوبه الايديولوجانية والتشديد على التفسير شبه النفساني للتاريخ. وقد كان هناك، في الواقع، عنصر أكثر وضوحاً ساهم في قيام القومية العربية الثقافية في القرن التاسع عشر: انه التشاد بين اسلوبين لتحقيق اصلاح وعصرنة التعليم، وقد نشأ كلاهما من الحاجة الى تعلّم العلوم الطبيعية الحديثة، من جهة، ومن الرغبة في اتقاء التأثيرات السلبية المتوقعة على الصعد الدينية والاجتماعية عبر مدارس الارساليات المسيحية الأجنبية، من جهة أخرى. لقد رأى دعاة الاصلاح العرب المسلمون في سوريا وجوب اجراء الاصلاح في مجال التعليم باللغة العربية، لغة البلاد والاسلام؛ غير ان السلطان عبد الحميد الثاني قرر استعمال التركية العثمانية بوصفها لغة الدولة.

تتوضح صورة هذا الوضع من خلال احداث فترة منسية شملت المصلح السوري الكبير الشيخ طاهر الجزائري (١٨٥٢ ـ ١٩٢٠) في فترة السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر. فقد كان مؤمناً بأن انجع وسيلة لاعادة احياء شعب هي تربيته «وفقاً لثقافة العصر وثقافة الدين» في آن معاً [(٨)]، وسعى لتحقيق ما وصفه ايزايا برلين انه «تقرير المصير الثقافي دون اطار سياسي»[(٩)]. تمكن الشيخ طاهر من اقناع مدحت باشا، والي الشام واحد المصلحين الاداريين العثمانيين المعروفين، بجعل العربية لغة التعليم في المدارس الحكومية الجديدة. وفي الواقع استمر ذلك طوال ولاية مدحت باشا (١٨٧٩ ـ ١٨٨٠) وخلفه احمد حمدي باشا (١٨٨٠ـ ١٨٨٥). ولكن السلطان عبد الحميد الثاني أمر خلف احمد حمدي باشا باستعمال التركية بدلاً من العربية نحو عام ١٨٨٥ [(١٠)]. فكان ذلك ضربة قاسية للعلاقات بين المصلحين العرب المسلمين وبين تركيا الرسمية. في قرار السلطان هذا نستطيع العثور على دافع حسي عميق الجذور وراء قيام القومية العربية الثقافية في سوريا رداً على سياسة واضحة فرضها المركز التركي قبل عام ١٩٠٨.

سعياً لترويج القومية العربية الثقافية لقضيتها لجأت قبل عام ١٩٠٨ الى تأسيس عدد من الجمعيات والرابطات الوارد وصف أنشطتها في ما هو متوافر من تاريخ تلك الحقبة[(١١)] وكانت مراكزها الرئيسية في دمشق وبيروت والآستانة. وكانت أكثرية اعضائها في سوريا من دعاة الاصلاح العصريين المسلمين ومن الطلاب ذوي الميول العلمانية ومن رجال الفكر. وقد شملت عضويتها شخصيات سنلتقيها لاحقاً ومنها: شكري العسلي ومحمد كرد علي ومحب الدين الخطيب وعبد الغني العريسي وعبد

(٨) محمد كرد علي، المذكرات، ٤ ج (دمشق، ١٩٤٨ ـ ١٩٥١)، ج ٢، ص ٧١٩.

(٩) "Two Concepts of Nationalism : An Interview with Isaiah Berlin," *The New York Review of Books* (21 November 1991), P. 19.

(١٠) عدنان الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري: رائد النهضة العلمية في بلاد الشام (القاهرة، ١٩٧١)، ص ٤٢.

(١١) David Commins, *Islamic Reform: Politics and Social Change in Late Ottoman Syria* (New York, 1990), pp. 89 - 103.

الوهاب المليحي (المسمى الانكليزي) وصلاح الدين القاسمي وعبد الكريم الخليل وربما أيضاً عبد الرحمن الشهبندر(١٢).

ان القبول بأبوة العصرنة الاسلامية للعروبة الثقافية لا يُسقط دور غير المسلمين في مجال عروبي آخر، أي مجال حركة النهضة الأدبية الحديثة. فقد بدأت نهضة اللغة العربية جدياً بين السوريين المسيحيين في القرن الثامن عشر. أما دورهم في تعريب المؤلفات والمفاهيم الأوروبية والتكيف معها في القرن التالي فجاء في المرتبة الثانية بعد جهود الدولة المصرية في ذلك الاتجاه تحت حكم محمد علي باشا وخلفائه (١٣). ومع انه لم يكن للمبشرين البروتستانتيين الأميركيين دور في نشر التعليم العلماني(١٤)، فقد كان لهم دور في نشر العربية الفصحى بين المسيحيين السوريين عن طريق البدء بترجمة الانجيل الى العربية(١٥). اضافة الى ذلك قامت في أواخر القرن التاسع عشر أزمة عرقية ـ لغوية بين الطائفة الاورثوذكسية، أكبر طائفة مسيحية في سوريا، وبين السلطات الكنسية اليونانية أدت الى استبدال اليونانية بالعربية في البطريركية الانطاكية(١٦).

ثانياً: البعد الاجتماعي

ان التعرف إلى القومية العربية بوصفها حركة اجتماعية يحتاج الى التمييز بين مختلف أطر ومستويات الادارة في الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ومن أجل الغايات التي ترمي هذه الدراسة إليها ينبغي معرفة الأطر الثلاثة العامة في تلك الادارة: الاطار المدني، والاطار الديني، والاطار العسكري. فالادارة المدنية ينبغي تقسيمها الى مكوناتها الهرمية: ادارة بلاط قصر يلدز حتى عام ١٩٠٨، ورئاسة الحكومة المركزية في الباب العالي، الادارة المركزية نفسها، ادارة الاقاليم أو الولايات، والادارة المحلية. أما الادارة العسكرية فيجب التمييز فيها بين مجموعتين: المجموعة التي يقودها ضباط ترقوا من بين صفوف الجنود (الالايون) والمجموعة الأكثر عصرية التي يقودها ضباط تخرجوا من مكتب الكلية الحربية الحديثة في الآستانة (المكتبليون)(١٧).

(١٢) لمعرفة المزيد من الاعضاء أنظر: مصطفى الشهابي، القومية العربية (القاهرة، ١٩٦١)، ص ٥٢. وبالنسبة إلى العضوية المحتملة لعبد الرحمن الشهبندر في إحدى تلك الجماعات، انظر: Samir Seikaly, "Abdul-Rahman Shahbandar: The Beginnings of a Nationalist Career," *al-Abhath*, no. 34 (1986), 54.

(١٣) Pierre Cachia, *An Overview of Modern Arabic Literature* (Edinburgh, 1990),pp. 31 - 32, and Kamal Salibi, *The Modern History of Lebanon* (Delmar, N.Y., 1977),pp. 126 - 130, 154 - 155.

(١٤) Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," p. 4.

(١٥) Cachia, ibid., p. 32.

(١٦) Robert Haddad, *Syrian Christians in Muslim Society: An Interpretation* (Princeton, N.J., 1970), p. 83, وساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة العربية (بيروت، ١٩٨٥)، ص ١٢٤ـ ١٢٧.

(١٧) Glen W. Swanson, "Enver Pasha: The Formative Years," *Middle Eastern Studies*, vol. 16 (October 1980), p. 194.

لا ريب في ان سـيـاسـات تطبـيق المركـزية الادارية في الفـتـرة الحـديثـة في الامبراطورية العثمانية تعود الى ما قبل عام ١٩٠٨. كما انها جاءت قبل عهد السلطان عبد الحـميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)، بل يمكن القـول إنها بدأت في عهد التـنظيمات (١٨٣٩ ـ ١٨٧٦). ولكن إضافة إلى أن السلطان عـبد الحميد الثاني جعل التـركية لغة التعليم في المدارس الحكومية المحلية، فقد أمـر ولأول مرّة بجعل التركية لغة المراسلات بين مخـتلف فروع الادارة الاقليمـية [18]. إضافـة الى ذلك أخذ يعيّن في بعض أقـسام الادارة المحلية مـوظفين أتراكاً عوضـاً من تعيين مـوظفين عرب سوريين. كـما بدا انه حصر بالاتراك المراكز العليا في الادارة المحليـة وفي السلطات العدلية المحلية[19]. وفي أيامه أيضاً كـان الكثيـر مـن معلمـي المـدارس الثـانويـة الحكومية، بمن فيـهم معلمو اللغة العربية نفسـهـا، أتراكـاً أو غيـر عرب جـيء بهـم مـن ولايـات غـير عربيـة[20]. فـي الوقـت نفســه كـان مـن شـأن سياساته ان عجلت في قـيام نخبة عربيـة مهنية حديثـة الى جانب نخـبة تركـية مماثلة نتـيجة افـساح المجـال في الادارات الاقليمـية العسكرية والمدنيـة التابعة للدولة العثـمانية أمام الطـلاب العرب الشبان، وخـصوصاً السـوريين والعراقيين منهم . وكما قال البرت حوراني «ففي أواخر القرن التاسـع عشر بدأ يظهر نجاح السـياسة العثمـانية الرامية الى مركـزة الادارة، وأخذ بعض العائلات المحلية يرسل أبناءه الى الكليات المهنية في الآستـانة، ومنها الى الجيش العثماني أو الى الادارة المدنية»[21]. ولكن الصورة الاجتـماعية الأوسع في أواخر القرن التـاسـع عشر تبين ان أبناء الوجهـاء المحليين الأثرياء، وكذلك أبناء الموظفين المحليين المتـوسطي الحال كانوا يسـعون لتأمين العـمل والارتقاء الاجتمـاعي في واحد من مجـالين: (١) إما في المهن الحرة كالهندسة والطـب بعـد تخرجهم من جامعـات غربية أو من كليات عثمانية جديدة مماثلـة في سوريا[22] والآسـتانة، أي خـارج الادارة العثـمانيـة؛(٢) أو داخل الادارة المدنية الـعثمـانية، وذلك يتم عـادة بعد التـخرج من كليـة الحقوق أو مـن كلية الادارة العامة (الملكية) في الآستانة. كما شغل بعض الأطباء والصيادلة المتخرجين من كليات غربيـة وظائف في ملاك الدولة كانت في الغالب ضمن ادارات مـحلية. أما أبناء الأسر الفـقيرة فكانوا يميلون (مع بعـض الاستثناءات) الى دخـول المدارس العسكرية في سوريا والعـراق ثم ينتقلون الى الكلية العـسكرية في الآستانة قبل الانضـمام الى الجيش الامبراطوري العثماني[23].

مثّل خريجو المعـاهد المهنية العثمانية الجديدة نسبـة كبيرة من الموظفين في الادارة

(١٨) أنظر: «تاريخ الإدارة العثمانية في البلاد العربية،» الأهرام، ٢٦/٤/١٩١٢.

(١٩) Max Gross, "Ottoman Rule in the Province of Damascus 1860 - 1909," Ph.D. dis. (Georgetown University, 1979),p.337.

(٢٠) David Commins, *Islamic Reform: Politics and Change in Late Ottoman Syria* (Oxford, 1990),p. 95.

(٢١) Hourani, "The Arab Awakening: Forty years after," p. 203.

(٢٢) تاسست مدرسـة عثمانية للطب عـام ١٩٠٣ في دمشق. انظر: يوسف الحكيم: ذكريات الحكيم: سـوريا والعهد العثماني (بيروت، ١٩٦٦)، ج ١، ص ٥٩.

(٢٣) طالب مشتاق، اوراق ايامي: ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ (بيروت، ١٩٦٨)، ص ٣٦.

المدنية الاقليمية داخل سوريا وخارجها [٢٤]. فقد جاء في احدى الدراسات ان نسبة الموظفين العرب في الادارة الاقليمية في الاقاليم أو الولايات العربية والاناضولية ارتفعت من ١١ في المئة فقط قبل عام ١٨٣٩ الى ١٢ في المئة في الفترة ١٨٤٠ ـ ١٨٧٦، ثم كادت هذه النسبة تتضاعف، إذ بلغت ٢٣ في المئة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني [٢٥]. أما نسبة الموظفين العرب في الادارة المركزية فاظهرت هي الأخرى ارتفاعاً بسيطاً من ٥ في المئة قبل عهد عبد الحميد، أي بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٧٦، الى ٧ في المئة خلال عهده [٢٦]. وعلى الرغم من ان ذلك لم يمثل إلا حصة متواضعة من المجموع مقابلة بحصص المجموعات العرقية الأخرى، فقد مثلت زيادة بنسبة ٤٠ في المئة في أيام السلطان عبد الحميد الثاني، وتحققت ضمن خلفية توسع الادارة المركزية خلال حكمه[٢٧]. أما المكان الذي ظهر فيه بروز العرب السوريين على أشده فكان ادارة البلاط في قصر يلدز حيث انيطت دعاية السلطان الاسلامية بالحلبي ابو الهدى الصيادي، واسندت الى الدمشقي عزت باشا العابد مهمة امين السر الثاني لدى السلطان. ولم يكن هذان الرجلان البارزين الوحيدين بين العرب السوريين في الادارة المركزية [٢٨]. إضافة الى ذلك فقد مثل جنود عرب سوريون الى جانب جنود البانيين بقيادة ضباط الالاي الذين ترقوا من بين صفوف الجنود، نسبة مرموقة من افواج حرس القصر الامبراطوري في الآستانة [٢٩]. غير انه من المشكوك فيه جداً ان يكون عرب سوريون قد سيطروا على ادارة القصر، الا انهم كانوا بارزين ونافذين فيه. ولعل السبب هو أن أكثرهم كان مرتبطاً بسياسة السلطان عبد الحميد القائمة على الاعتماد على بث الدعاية الاسلامية.

---

(٢٤)كان السلطان عبد الحميد الثاني يعطي الافضلية في التعيينات لخريجي الكلية الملكية (اي كلية الادارة العامة) في استانبول. وقد حدد طريقة تعيينهم في الادارتين المركزية والاقليمية وفق قائمة وضعها لهذا الغرض. راجع:

Carter V. Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1689-1922* (Princeton N.J., 1980), p. 276.

وللحصول على فكرة عن أعلى الوظائف التي حصل عليها خريجو الكلية الملكية بين عامي ١٨٦٠ و١٩٠٩، راجع:

Andreas M. Kazamias, *Education and the Quest for Modernity in Turkey* (London, 1966),p 90.

(٢٥) Joseph S. Szyliowicz, "Changes in the Recruitment Patterns and Career-Lines of Ottoman Provincial Administrations during the Nineteenth Century," in: Moshe Ma oz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), p. 261.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sulime Porte 1689 - 1922*, pp. 167 - 168.

(٢٨) الحكيم، ذكريات الحكيم : سوريا والعهد العثماني، ج ١، ص ٥٧ ـ ٥٨.

L. Tibawi, *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine* (London, 1969), p. 183.

(٢٩) David Farhi, "The Seriat as a Political Slogan -- or the 'Incident of 31st Mart'" *Middle Eastern Studies*, vol. 7 (October 1971), p. 281. لا بد أن نذكر هنا ان الالبانيين أدّوا دوراً أكبر من دور العرب في الحرس الخاص للسلطان عبد الحميد. الا انه كانت هنالك منافسة حادة بين القسمين الرئيسين اللذين كان يتالف منهما الجيش العثماني. القسم الذي كان يقوده ضباط الالاي والقسم الذي كان يقوده الضباط المكتبليون اي المتخرجون من الكلية الحربية الحديثة. ويقول زائر بريطاني للعاصمة العثمانية في اثناء تلك الفترة: «ان الالبانيين كانوا مفضلين في حرس عبد الحميد الخاص في سنواته الأخيرة الى حد كبير، الأمر الذي دفع أحد الضباط العثمانيين العاملين في سلاح الهندسة إلى أن يقول للزائر البريطاني ان الجيش العثماني يود لو تتاح له الفرصة للهجوم على الفيالق المحيطة بقصر يلدز والاجهاز على كل جنودها».انظر:

Sir Edwin Pears, *Forty Years in Constantinople* (London, 1915),p. 222.

لقد إتبع السلطان اذاً مزيجاً من السياسات على المستويات المختلفة في الادارة العثمانية. فعلى مستوى الادارة المحلية إتبع سياسة المركزة والتتريك المحدود؛ وسياسة المركزة والتتريك إضافة الى احتواء وتعيين العرب السوريين في الادارة الاقليمية؛ وطبق سياسة احتواء وتعيين محدودة في الادارة المركزية. على العموم، إذاً، رأى العرب السوريون ابان حكمه فرصة للولوج الى داخل الادارة العثمانية عوضاً من استثنائهم منها (٣٠). فكان بمقدورهم الاستعاضة مما يفقدونه داخل أحد أطر الادارة بما يحصلون عليه داخل إطار آخر.

وقد غيّرت جمعية الاتحاد والترقي تلك الأوضاع، ذلك انها لم تكتفِ بالاستمرار في سياسة المركزة والتتريك بل حاولت التوسع فيهما. كما انهَا تخلت عن سياسة عبد الحميد الاحتوائية. فكان من شأن زيادة المركزة والتتريك دون الاحتواء قيام أزمة عربية ـ تركية لها مضامينها الاجتماعية. عمدت الجمعية الى التضييق على الذين عدّتهم على صلة وثيقة بعهد عبد الحميد. ففي المؤسسة العسكرية شُرذمت افواج الحرس الامبراطوري العرب والالبان وافواج أخرى بعد قيام عصيانين لم يدوما طويلاً في أواخر عام ١٩٠٨ وفي عام ١٩٠٩ (٣١). وقد أكد ذلك السفير الأميركي في الآستانة جون لايشم من ضمن تقرير جاء فيه: «كانت قوات السلطان الخاصة المؤلفة في معظمها من الالبانيين والعرب تتمتع حتى الآن بموقع مميز. أما الآن فقد حرمت ميزاتها السابقة واستبدل ضباطها السابقون تدريجاً بضباط جدد موالين للجمعية ... قام الجنود القدامى، الذين لم يرق لهم مغادرة القصر والخدمة في افواج أخرى صارمة الانضباط، بعمليتي عصيان لم تلبثا ان اخمدتا بسرعة وقسوة »(٣٢).

إلاّ أنه لمن غير الصحيح عدّ هذه الاجراءات ذات صلة بتزايد الشعور القومي بين الضباط العرب في الجيش العثماني خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٤. فالضباط الذين انضموا الى الجمعيات العربية السرية كانوا من الضباط المتخرجين من الكلية الحربية (مكتبليون)؛ أما ضباط حرس البلاط فكانوا من الذين ترقوا من بين صفوف الجنود (الالايون) وقد كانت وجهات نظر الضباط المكتبليين متشابهة مع وجهات نظر جمعية الاتحاد والترقي، اضافة الى ان البعض منهم كان من مؤيديها. وكان عزيز علي المصري الذي ترأس «العهد» (أهم تلك الجمعيات السرية، تأسست عام ١٩١٣) قد ساهم في ثورة عام ١٩٠٨ضد السلطان عبد الحميد (٣٣). فالخلاف

---

(٣٠) Engin Akarli, "Abdulhamid II's Attempt to Integrate the Arabs into the Ottoman System," in: David Kushner (ed.), *Palestine in the Late Ottoman Period: Political, Social and Economic.Transformation* (Jerusalem and Leiden, 1986), pp. 75 - 89.

(٣١) *The Times* (3 November 1908), p. 5; Ibid., (9 March 1909), p. 5; Ibid., (1 April 1909), p. 5.

(٣٢) Numerical and minor files of the Department of State 1906 -1910, Turkey 10044/179, John Leisham, the American ambassador (Constantinople) to [Philander Chase Knox] secretary of state (Washington, D.C.), p. 15 April 1909.

(٣٣) Majid Khadduri, "Aziz Ali Misri and the Arab Nationalist Movement," in: Albert Hourani (ed.), *St. Antony's Papers*, no.17, *Middle Eastern Affairs*, no.4, (Oxford, 1965), p. 147.

بين الضباط العـرب والضباط الاتراك نما بعد عام ١٩٠٨ وليس قبله، وهـو كان خلافاً بين فئتين عسكريتين تلقتا معاً تدريباً عسكرياً واحداً.

أثار بروز العناصر العربيـة السورية وغير التركية داخـل ادارة القصر عداء بعض البيـروقراطيين الأتراك. فـقد أدلى مـوظف مؤيد لتـركيا الـفتاة بتـصريح لصـحيـفة بريطانيـة عام ١٩٠٧ جاء فـيه: «علينا في الآسـتانة أن نكافح يومـياً من أجل تحـقيق السيادة، حيث يـسعى السوريون والالبانيون لبلوغ السيطرة في قـصر يلدز، حيث لا يوجد موطىء قـدم لتركي محض» (٣٤). كانت من أولى غـايات ثورة تركيا الفتـاة عام ١٩٠٨ «تفكيك الآلة التي أوجدها عـبد الحمـيد من أجل فرض سلطته من القـصر» (٣٥). أما انور بك (رقي لاحقاً الى مـرتبة باشا)، وهو من قادة جمعية الاتحـاد والترقي، فقد عدّها بعد الثورة بقليل موجهة ضد «استبداد القصر»(٣٦). وفي ما يخص البيروقراطية المدنية فقـد درج النظام الجديد على سياسـة تطهير صارمة لكـل «صنائع القصر»(٣٧). وقد جـرى عزل ٢٧ ألف موظف حذفت اسـماؤهم من جداول الرواتب بوسـاطة لجان رسمية سميت لجان التنسيقات لاعادة التنظيم في العاصمة وفي الولايات المختلفة (٣٨). وعلى الرغم من انه أجـيز لضـحايا اللجـان هذه طلب اعادة النظر في أوضـاعهم، فـقد صدر عام ١٩١٠ قانون مُنع بموجبه تقديم طلبات استرحام جديدة (٣٩).

جاء في مـصادر عـربية ان أكـثر الموظفين العـرب في الآسـتـانة، وعلى الأخص في وزارتي الخارجية والداخلية قد أقيلوا(٤٠). وعلى الرغم من ان التطهيرات هذه قد تكون قد أجريت بغية خفض عدد الموظفين غير المرغوب فيهم وتخفيف العبء المالي عن كاهل الدولة (٤١)، فثمـة احتمال ان تكون التطهيـرات قد استعملت ـ بحـسب اصرار المصادر العربيـة ـ من أجل خفض عدد غـير الاتراك في الادارات الاقليمـية (٤٢). وبالفعل يعطي مصدر تركي مصداقـية لهذا الاحتمال. فجمال بك (رقي لاحـقاً الى مرتبة باشا)، وهو من كبار قادة جمعية الاتحاد والترقي، «اعترف في مجالسه الخاصة بانه اراد استعمال الدستور لاعطاء الاتراك، كمـجموعة قوميـة، مراكز مميزة في الدولة» (٤٣). فاذا كانت الحـال على ذلك المنوال بات يحـق الافتـراض أن فـرص حـصـول الطلاب العـرب في الآستانة على وظائف في الادارة المركزية العثمانيـة قد تقلصت عقب ثورة تركيا الفتاة

(٣٤) Cited in *Egyptian Gazette*, 15 /10/ 1907.

(٣٥) Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sulime Porte 1689 - 1922*, p. 64.

(٣٦) *Egyptian Gazette*, 8 /9/ 1908.

(٣٧) Findley, Ibid.,pp. 296 - 297.

(٣٨) Ibid.

(٣٩) Ibid.

(٤٠) أسعد داغر، **ثورة العرب** (القاهرة، ١٩١٦)، ص ٥٢.

(٤١) Findley, ibid., p. 238; Stanford Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of Empire and Modern Turkey*. 2vols. (Cambridge, 1977),vol. 2, p. 275.

(٤٢) محمد عزة دروزة، **نشأة الحركة العربية الحديثة**، ط ٢ (صيدا، ١٩٧١)، ص ٣٠١، وداغر، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٤٣) Kemal Karpat, "The Memoirs of N. Batzaria: The Young Turks and Nationalism," *Internatiol Journal of Middle East Studies* (6 July 1975), p. 293.

عام ١٩٠٨. وفي الواقع كان وضعهم إذ ذاك شبيهاً بوضع البرجوازيين عشية الثورة الفرنسية الذين وصفهم المؤرخ جاك غوديشوت بقوله انه كلما ازداد عدد المثقفين وازداد مستوى تعليمهم «ازدادت ندرة الوظائف الحكومية والادارية التي كانوا يطمحون الى بلوغها»[٤٤]. في العام ١٩١١ القى شكري العسلي نائب دمشق في مجلس «المبعوثان» خطاباً شكا فيه عدم تمكن الخريجين العرب الجدد من العثور على وظائف في أدنى سلم الرتب في الادارة المدنية المركزية. لم يربط العسلي هذه القضية بموضوع استعمال اللغة العربية، ذلك لكون التركية العثمانية اللغة المعتمدة في الادارة المركزية، وبالتالي يترتب على أي عربي ينوي الانخراط في الخدمة المدنية المركزية ان يتقن التركية. جاء في خطاب العسلي المذكور: «نشرت الحكومة حديثاً قائمة الوظائف المدنية فوجدت لدى تفحصها انه ليس فيها سوى اربعة موظفين عرب. تعلمون بالطبع ان العرب يمثلون قرابة نصف عدد سكان الامبراطورية العثمانية، وانهم كغيرهم يساهمون في الخزينة؛ ومع ذلك ، وعلى الرغم من ان الدستور ينص على العدالة والمساواة في المعاملة بين مختلف عناصر الامبراطورية، نراهم مستثنين من الوظائف في الادارة المركزية. فلنفترض ان ليس بيننا احد يليق بالقيام بمهمة وزير، أو بشغل منصب وال، ولكن ألا يوجد بين الشبان العرب خريجي كلية الحقوق أو كلية الادارة المدنية (الملكية) أو أي مؤسسة من مؤسسات العلوم العالية، من هو كفؤ لشغل منصب مميز أو مقيد في قسم ملحق برئاسة الوزراء أو في إحدى الوزارات؟ لا بد هنا من بعض العدالة ! هل الأمة العربية تفتقر الى شبان قادرين على القيام بوظيفة مميز ؟ ومع ذلك نرى أن في وزارة المال ١١١ تركياً و١٣ يهودياً و١٠ أرمن و ٤ يونانيين وليس فيها عربي واحد! »[٤٥].

لقد كان للغة دور في ابراز التنافس الاجتماعي الأهم بين العرب السوريين وبين الأتراك على المناصب في مختلف مستويات ومجالات البيروقراطيات المحلية

بعد ذلك بقرابة الشهر أشار العسلي الى أن السوريين سيكونون راضين بأن يعاملوا مثلما يعامل اليهود في الادارة المركزية[٤٦]. وحسبما برهنت الباحثة كورين بلايك ظل خريجو كلية الحقوق أو الادارة المدنية العرب والسوريون ينعمون بوضع مميز حتى عام ١٩١١[٤٧]. ففي عهد عبد الحميد وأوائل عهد تركيا الفتاة فاقت نسبة السوريين خريجي كلية الادارة الملكية في العاصمة الذين بلغوا رتبة وال أو متصرف نسبتهم الى عدد الخريجين الاجمالي. وبحلول العام ١٩١١ أخذ السوريون من بين موظفي الادارة الاقليمية يترقون بسرعة تعادل نسبتها نسبة ترقية زملائهم الآخرين في الدراسة[٤٨].

---

(٤٤) Jacques Godechot, *The Taking of the Bastille* (London, 1970),p. 51.

(٤٥) المقتبس (دمشق)، ٤/٤/ ١٩١١. للاطلاع على دراسة قصيرة ونفاذة عن شكري العسلي أنظر: Samir Seikaly, "Shukri al-Asali: A Case Study of a Political Activist," in: Khalidi (ed.,), *The Origins of Arab Nationalism*,pp. 73 - 96.

(٤٦) المقتبس، ١٧ /٥/١٩١١.

(٤٧) Corinne Blake, "Training Arab-Ottoman Bureaucrats: Syrian Graduates of the Mulkiye Mektebi 1890 - 1920," Ph.D. diss. (Princeton, N J; Princeton University, 1991),pp. 194 - 195.

(٤٨) Ibid., p. 193.

اما السوريون الذين تخرجوا عام ١٩١١ وبعده فكانوا يترقون بسرعة أدنى من سرعة ترقية مجمل المتخرجين(٤٩). وقد شمل تطهير «التنسيقات» فيما شمل ثلاثة عشر متصرفاً عربياً وعدداً غير محدد من القائمقامين(٥٠). ولئن رأى العهد الجديد ان هؤلاء الموظفين يدينون بولاء عميق للعهد السابق(٥١)، فهو لم يستبدلهم بسوريين عرب يتعاطفون معه، بل جاء عوضاً منهم بموظفين اتراك(٥٢). وحين رد طلعت بك (رقي لاحقاً الى مرتبة باشا) ـ أحد قادة جمعية الاتحاد والترقي ـ على العسلي بقوله: «كم كنا نتمنى ان نختار مجلس الوزراء بكامله من بين العرب الاشراف»(٥٣)، أجابه نواب عرب: «كم هذا صحيح يا طلعت بك فقد برهنتم عن ذلك باقالة معظم القائمقامين العرب خلال وجودكم في الحكم !»(٥٤) واتهموا الجمعية بانها طردت موظفين عرباً سوريين عديدين من الادارة الاقليمية.

قد تكون جمعية الاتحاد والترقي قد عدّت طرد كبار الموظفين العرب من مراكزهم في الادارة الاقليمية والبطء في ترقية ذوي الرتب الأدنى، اجراءً ضرورياً من أجل التخلص من المراكز المميزة التي شغلها خريجو الكليات العرب السوريون في الولايات قبل العام ١٩١١. ولكن لما كانت حصة العرب من مجمل التعيينات أقل من الربع(٥٥)، فيبدو انهم فسروا إجراءات الجمعية بانها محاولة لتهميشهم في ذلك المجال. ولعل العسلي، في اتهامه الجمعية بالتحيز ضد العرب لعدم تعيينهم في «مراكز رفيعة»(٥٦)، كان يشير بالذات الى الادارة الاقليمية.

إن أشد نقاط الخلاف بين العرب والأتراك محاولة حزب تركيا الفتاة نشر استعمال التركية في جميع الدوائر الرسمية واستثناء العربية

كذلك شاركت صحيفة المقتبس، اقوى صحف دمشق تأثيراً، في التذمر من التعيينات السياسية. فذكرت ان وزارة الداخلية، عوضاً من ترقية عبد الوهاب الانكليزي، قائمقام ناحية الباب في ولاية حلب، الى رتبة والي الولاية، اختارت تعيين كاظم بك الذي لا خبرة له في الادارة الاقليمية. لم تذكر الصحيفة ان الوالي الجديد تركي، بل عدّت ان ذلك التعيين كان انحرافاً عن الممارسة السارية من حيث ترقية الاداريين الاقليميين المحترفين، مثل القائمقامين والمتصرفين

(٤٩) Ibid., p. 194.

(٥٠) دروزة، نشاة الحركة العربية الحديثة، ص ٣٠١.

(٥١) كان عزت باشا العابد، السكرتير الثاني لـلسلطان عبد الحميد الثاني، نافذاً في تعيين العديد من اخصائه في المناصب المدنية والقضائية في الادارة الاقليمية لولايتي بيروت وسوريا. انظر:
Gross, "Ottman Rule in the Province of Damascus 1860 - 1909," pp. 471 - 472.

(٥٢) دروزة، المصدر نفسه، ص ٣٠١.

(٥٣) المقتبس، ٦/٤/١٩١١.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) Szyliowicz, "Changes in the Recruitment Patterns and Career-Lines of Ottoman Provincial Administrations during the Nineteenth Century," p. 261.

(٥٦) المقتبس، ١٥/٤/١٩١١.

خريجي كلية الادارة المدنية (الملكية)، الى مرتبة وال، إذ عيّنت الوزارة في تلك المراكز ضباطاً عسكريين وصحافيين موالين لجمعية الاتحاد والترقي(٥٧). ورأى العروبيون وجوب أخذ الكفاءة في الحسبان، ولما كان أكثرهم من خريجي الكلية فقد رأوا ان اعطاء الأولوية للكفاءة سيضمن لهم الترقيات التي يصبون اليها.

كان أحدَ أوجه هذه التناقضات صراع قام بين الموظفين المحترفين من جهة والموظفين غير المحترفين من جهة أخرى. فقد شكا العسلي ان التعيينات في الوظائف المتدنية يلزمها النجاح في الامتحانات، ولكن «لا يطلب اجتياز أي امتحان لرتبة وال أو متصرف، ولا احد يهتم باستقصاء ما اذا كان وال قد عُيّن حديثاً هو خريج كلية أم لا»(٥٨)، كما طالب باستصدار قانون يضبط الترقيات(٥٩). وفي وقت لاحق افصح العسلي عن غايته الحقيقية وهي ترقية القائمقامين السوريين الى مرتبة متصرف، أي المرتبة الثانية بعد الوالي في هرمية البيروقراطية الاقليمية. فقد اقترح تعيين اتراك كفؤين في مراكز الولاة وسوريين كفؤين في مراكز المتصرفين في الولايات السورية(٦٠). ولكن العروبيين تقدموا برأي آخر أثاروا فيه قضية اللغة. فقد طالبوا بأن تعين الادارة المركزية مسؤولين يجيدون العربية لكي يحسنوا تفهم القضايا المحلية(٦١). لا ريب في انه كان من شأن فرض معرفة اللغة العربية تحسين فرص توظيف وترقية الخريجين العرب السوريين.

أما على الصعيد المحلي فكانت القضية أكثر تعقيداً. ذلك ان تأكيد بعض المؤرخين «أن عهد تركيا الفتاة لم يتسم بأي تغيرات في لغة الادارة والمحاكم والتعليم»(٦٢) فيه بعض الصحة فقط، وهو يقع في المشكلة المنهجية الكلاسيكية من حيث عدم التمييز بين القوانين الجديدة الصادرة والقوانين القديمة السارية المفعول فعلاً. وهنا أيضاً كان للغة دور في ابراز التنافس الاجتماعي الأهم بين العرب السوريين وبين الأتراك على المناصب في مختلف مستويات ومجالات البيروقراطيات المحلية، العدلية والمدنية.

على الرغم من صحة القول إن السلطان عبد الحميد الثاني كان البادىء في تتريك اللغة المستعملة في المدارس الحكومية الجديدة، وفي تعيين معلمين اتراك فيها، وفي توظيف قضاة اتراك في محاكم الدولة في سوريا، وفي فرض المزيد من الاشراف المدني على تلك المحاكم، فان عملية المركزة والعلمنة وتسلل التتريك هذه كانت بعيدة من الاكتمال حين انتهى حكمه. وبعد العام ١٩٠٨ كان على جمعية الاتحاد والترقي محاولة تعجيل ذلك وإتمامه. أتى رد فعل العرب السوريين مضاعفاً وفي قالب المطالبة بالتراجع عن سياسات التتريك التي اتبعها عبد الحميد ومن جاء بعده. وكان السلطان عبد الحميد قد اصدر عام ١٨٧٩ قانوناً أعاد بموجبه تنظيم المحاكم التابعة للدولة التي

---

(٥٧) المقتبس، ١٧/٤/١٩١١.
(٥٨) المقتبس، ٦/٤/١٩١١.
(٥٩) المصدر نفسه.
(٦٠) المقتبس، ٩/٩/١٩١١.
(٦١) المفيد، ١٤/٥/١٩١١.
(٦٢) Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," p. 19.

انشئت عـام ١٨٥٤ بوضعـها تحت اشـراف السلطات المركزية عـوضاً من كـونها تحت اشراف الوالي[٦٣]. وكـان قد بدأ حـينذاك أو بعده بقلـيل تعيين رؤسـاء المحاكم من قـبل الحكومة المركزية وهم عادة من خريجي كلية الحقوق في العاصمة وكان بعضهم أتراكاً [٦٤]. غير ان كل محكمة ضمت كذلك عدداً من القـضاة من وجهاء الولاية مناصفة بين مسلمين ومسيحيين اختيروا من قبل لجنة ادارية وعيّنوا من قبل الوالي لمدة سنتين [٦٥].

وقد بدأ عام ١٩٠٩ تطبيق اسلوب تنظيمـي جديد الغى دور الوجهاء المحليين وجعل جمـيع قضـاة محـاكم الدولة من خريجـي كلية الحـقوق في الآستـانة [٦٦]. فكان هذا الاجراء وجه علـمنة آخر ذا تأثير في وضع العلماء العـاملين كقضاة في المحـاكم المحلية حتى ذلك الوقت. وفي ٢٣ شـباط/فبراير ١٩١٠ جاء في تقـرير لقنصل بريطانيا في دمشق أن أمـراً جديداً قـد صدر بمنع أي تعيـينات من ذلك النوع وبحصـر التعـيينات الصادرة عن وزارة العـدل بخريجي كلية الحـقوق في الآستانة المـتعلمين وفق المناهج الغربية [٦٧]. لا عجب إذاً ان يكون الشـيخ احمد حسن طبـاره ـ رئيس تحرير صحيـفة **الاتحاد العثماني** في بيروت وعضـو لجنة الاتحاد والترقي فيها وقـاضٍ في محكمة الاستئناف ـ قد تحول الى مناهضة الدولة في اثر فـقدانه وظيفته في المحكمة. ومذذاك اخذت صـحيـفته تؤيد قـضيـة العروبيين[٦٨] . الا أن السوريـين العرب ذوي التـوجه العلمـاني المتخـرجين من كلية الحـقوق في الآسـتانة لم يفـيدوا إلا هامـشياً من هذه التغيرات، لأن نصف المعينين الجـدد على الأقل لم يكونوا سوريين بل أتراكاً. وجاء في تقرير للقنصل البريطاني في دمشق مؤرخ في ٤ نيسان/ابريل ١٩١٠ما يلي:

ألغت وزارة العـدل النظام القديم المعـمول به في تخصـيص عضـوية قضـائية في دمشق لأشخاص محليين منتخـبين لمدة سنتين، وعينت اعضـاء دائمين لملء هذه المراكز. أربعة من المعينين الجـدد هم من أهل دمشق، أما الثمانية الباقـون فهم أتراك. وقد طبق إجراء مماثل في أربعة من أقضية الولاية هي حمص وبعلبك والبقاع والصلت[٦٩].

كان استعمال اللغة العربية في محاكم الدولة في الولايات العربية مسموحاً كما هو متـفق عليه بين معـظم مؤرخي تلك الحقـبة[٧٠]، الى أن صدر قانـون جديد عام ١٩٠٩ فمنع استعمالها وجعل التـركية اللغة الوحيدة في تلك المحاكم[٧١]، مؤكداً ثانية انه ليس

---

(٦٣) Najib Saliba, "The Achievements of Midhat Pasha as Governor of the Province of Syria, 1878-1990," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 9, (August 1978), p. 314; David Kushner, "The Place of the Ulema in the Ottoman Empire during the Age of Reform (1839-1918)," *Turcica*, vol,19 (1981),p. 60.

(٦٤) الحكيم، ذكريات الحكيم، ج ١، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٦٦) المصدر نفسه، ج ١ ، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٦٧) FO 195/2342/94, "Permanent Members in the Courts of Damascus," Consul George Devey (Damascus) to Ambassador Sir G. Lowther (Constantinople), 23 February 1910.

(٦٨) الهدى (نيويورك)، ١٩/١١/١٩١٠.

(٦٩) FO 195/2342/175-76, "General Report for March Quarter [1910]."
حيث ان القنصل البريطاني كان قد ذكر في برقيته السـابقة بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩١٠ حول الاعضاء الدائمين في محاكم دمـشق ان الحكومة المركزية كانت قد عـينت ١٦ عضواً جديداً في مـحاكم دمشق، فانه من المحتـمل ان يكون الاعضاء الاربعة غير المذكورة اصولهم سوريين من خارج مدينة دمشق.

(٧٠) Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," p. 20.

(٧١) الأهرام، ١٩ /١١/ ١٩٠٩.

من الضروري ان يكون القضاة في ولاية ما على معرفة بلغتها[٧٢]. وقبل ذلك بقليل كانت وزارة العدل قد قررت وضع حد للسماح للمحامين غير المتخرجين من كلية الحقوق في الآستانة بالمرافعة في المحاكم إلا إذا كان بمقدورهم اجتياز امتحان كفاءة [٧٣]. من الواضح إذاً أن ذلك مثّل تهديداً لمورد رزق فريقين من المحامين المحليين الذين كانوا لا يتقنون اللغة التركية اتقاناً كافياً. اما الفريقان فهما المحامون المتخرجون من كليات حقوق غربية، والعلماء الذين تلقوا العلوم الاسلامية ومارسوا مهنة المحاماة في تلك المحاكم. كذلك لم تُرضِ تلك الاجراءات التجار المحليين. ففي نيسان/ابريل ١٩١٠، حين اصر رئيس المحكمة التجارية في دمشق على التركية اللغة الوحيدة المسموح بها في محكمته اعترض التجار على أساس عدم قدرتهم على متابعة المرافعات. إضافة الى ذلك، ولما كانت شهاداتهم قد أعطيت بالعربية فإن أي تغير فيها، مهما كان ضئيلاً، ينتج من ترجمتها الى التركية، قد يؤثر سلباً في قضاياهم المطروحة أمام تلك المحاكم[٧٤]. وقد برزت عام ١٩١٣ مشكلة مماثلة حين اصدرت الحكومة المركزية مرسوماً يقضي بأن يصبح نقل الملكية، الذي كان يصدر في العادة عن شيخ المحلة أو الحارة، إلى دائرة الطابو، بالتركية لا بالعربية. اعترضت صحيفة **الحقيقة** في بيروت على ذلك الإجراء نظراً الى ان شيوخ الحارات كانوا يجهلون اللغة التركية، وعدّت ذلك الاجراء مقدمة لإبدال شيوخ الحارات المحليين بآخرين اتراك[٧٥].

أما في شأن لغة التعليم فقد اتسمت سياسات جمعية الاتحاد والترقي بالتضارب، وقد وصفها الباحث التركي عثمان ارغين على انها كانت غير حاسمة[٧٦]. وقد كانت التركية لغة التعليم في المدارس الحكومية قبل عام ١٩٠٨؛ وفي العام التالي وعدت جمعية الاتحاد والترقي بانها ستسمح باستعمال اللغات المحلية في المدارس الحكومية الابتدائية[٧٧]. غير ان محمد كرد علي والصحافة السورية المحلية قالا إن الجمعية لم تفِ بالوعد كما ان البرنامج الذي اصدرته وزارة التربية لم يُظهر أي تغيير[٧٨]. وأكّد مصدر غير عربي «ان المؤتمر السنوي الثاني لجمعية الاتحاد والترقي الذي انعقد في سالونيكا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠ قرر استعمال اللغة التركية في جميع مدارس الامبراطورية بغية ازالة الشعور بالقومية لدى جميع الفئات غير التركية واذكاء روح الوطنية بين الأتراك»[٧٩]. من ناحية ثانية لم تكن مواقف العروبيين

---

(٧٢) FO 195/2342/94, "Permanent Members in the Courts of Damascus,

(٧٣) الاقبال(بيروت) ١/٣/١٩٠٩.

(٧٤) المقتبس، ٢/٤/١٩١٠.

(٧٥) الحقيقة (بيروت) ٣/٤/١٩١٣.

(٧٦) Osman Ergin, *Turkiye Maarif Tarihi*, 5 vols. (Istanbul, 1977),vol. 3,p. 1273.

(٧٧) أنظر المادة ١٠ من برنامج جمعية الاتحاد والترقي المعدل.
Tarik Zafer Tunaya, *Turkiye'de Siya sal Partiler*, 2 vols. (Istanbul, 1984),vol. 1, p. 82.
راجع ايضاً صحيفة الشعب (حلب)، ٢٠/١٠/١٩٠٩، ص ١.

(٧٨) أنظر مقالته «العربية والتركية،» المقتبس العدد ٤ (١٩٠٩)، ص ١٠٩ ـ ١١٢، و المفيد (بيروت) ٨/٢/١٩١١، ص ٣، والمؤيد (القاهرة)، ١٢/٩/١٩١٠.

(٧٩) Jacob Landau, *Pan-Turkism in Turkey: A Study of Irredentism* (London, 1981),p. 47.

متجانسة هي الأخرى، ذلك أن بعضهم طالب باستعمال العربية في التعليم في المدارس الحكومية الابتدائية فقط؛ في حين طالب بعضهم الآخر بوجوب استعمالها في المدارس الثانوية أيضاً[٨٠].

كانت المدارس غير الحكومية في مختلف ارجاء الامبراطورية الهدف الحقيقي للمحاولات الدائبة لفرض المزيد من السيطرة التي قامت بها جمعية الاتحاد والترقي، وهي سياسة كانت موجهة مباشرة ضد نظامي التعليم المتبعين في مدارس الملل غير الاسلامية والمدارس الأجنبية. ربما كان الدافع الى تلك السياسة هو الشعور بالحاجة الى التجانس والاتساق في الامبراطورية. وقد اتبعتها الجمعية بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١١ ووجهتها وضد الامتيازات الممنوحة لغير المسلمين والامتيازات المقدمة الى القوى الاوروبية في الأراضي العثمانية. لقد كان التعليم على مختلف المستويات في المدارس الملية إما باللغة المحلية أو بلغة أوروبية، كما كانت لغة التعليم في المدارس الأجنبية عادة إما الفرنسية أو الانكليزية.

ولم يكن تعليم التركية في تلك المدارس يؤخذ على محمل الجد[٨١] . وهذا ما يوضح سبب اعادة تأكيد احد بنود برنامج جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨ مرسوماً كان قد صدر عام ١٨٩٤ ويقضي بالزام تعليم التركية في جميع مدارس الامبراطورية، بما فيها المدارس غير الرسمية والمدارس الأجنبية. ويبدو ان الغاية من ذلك المرسوم كانت تكمن في «تقويض بعض الامتيازات التي كانت تنعم بها المدارس الأجنبية ، وفي الالتفاف على الشعور القومي في صفوف الفئات غير التركية»[٨٢] .

اخضع برنامج الجمعية للعام ١٩٠٨ المدارس للتفتيش من قبل وزارة التربية[٨٣]، ولكن حين حاولت هذه الأخيرة تفتيش المدارس الملية والأجنبية والتدخل في تعيين المعلمين فيها[٨٤]، «رفضت كل من الأقليات والأجانب المعتمدين على امتيازاتهم تطبيق تلك التعديلات»[٨٥]. لم يكن في سوريا، مثلما لم يكن في الولايات العثمانية الأخرى، أي مدرسة حكومية مخصصة حصراً لغير المسلمين[٨٦]. كما كان الطلاب المسيحيون في المدارس غير الحكومية يتلقون التعليم بالعربية في المرحلتين الابتدائية والثانوية، فيما كان الطلاب المسلمون الأكثر اتكالاً على المدارس الحكومية يتلقون التعليم بالتركية[٨٧].

---

(٨٠) Abdul Aziz Duri, *The Formation of the Arab Nation: A Study in Identity and Consciousness* (London, 1987), pp. 229 - 231.

(٨١) لم تكن اللغة التركية تدرس مثلاً في مدارس الروم الأورثوذكس (ربما خارج سوريا) مثلاً حتى ١٨٩٥ حين اصبحت التركية لغة اجبارية ولكنها لم تصبح لغة التعليم في تلك المدارس، أنظر: Kazamias, *Education and the Quest for Modernity*, p. 95.

(٨٢) David Kushner, *The Rise of Turkish Nationalism 1876 - 1908* (London, 1977), p. 91.

(٨٣) Article 17 of the Program in Tunaya, Turkiye de Siyasal,p. 67.

(٨٤) أصدرت وزارة التربية عام ١٩١٠ قراراً باستبدال جميع الاساتذة الاجانب باساتذة عثمانيين سواء في المدارس الحكومية أم في المدارس المليّة. انظر : الشعب، ١٠/٨/١٩١٠.

(٨٥) Ergin, *Turkiye Maarif Tarihi* ,vol. 3, p. 1292.

(٨٦) Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," p. 20.

(٨٧) Ergin, ibid., p. 1293.

فكانت النتيجة ان السوريين المسلمين راحوا يطالبون الحكومة المركزية بالتخلي عن سياسة عبد الحميد في خصوص المدارس الرسمية المتبعة منذ قبل العام ١٩٠٨، فيما طالب المسيحيون بالاحتفاظ بهذه السياسة في خصوص المدارس غير الحكومية. والواقع ان المسلمين باصرارهم على اعتماد العربية لغة التعليم، حاولوا التساوي مع مواطنيهم المسيحيين إضافة إلى تحقيق غايات أخرى.

واتُّخذت على صعيد الادارة المدنية المحلية اجراءات كان لها تأثيرات اجتماعية سيئة في صفوف الفئتين الدنيا والأدنى من الطبقة الوسطى. ومن تلك الاجراءات امر صدر عن وزارة المال بطرد جميع جباة الضرائب الذين لا يتكلمون التركية بطلاقة(٨٨)، وهو امر هدد بجعل الموظفين السوريين الذين كانوا يشغلون المناصب الدنيا اميين وظيفياً وباستبدالهم بموظفين اتراك. كذلك حاولت الحكومة الحد من نفوذ المدارس الأجنبية برفض توظيف خريجيها في القطاع العام(٨٩). وفي أواخر العام ١٩٠٩ أدلى وزير الداخلية طلعت بك بتصريح لصحيفة لو تمب *(Le Temps)* الفرنسية قال فيه ان الطلاب غير المسلمين وطلاب المدارس الأجنبية الذين لا إلمام لهم تاماً باللغة وبالثقافة القوميتين، وكلتاهما «تركيتان بالطبع»، لا مكان لهم في خدمة الدولة(٩٠). وكان من المحتمل حينها انُ يمنع عبد الرحمن الشهبندر عن مزاولة مهنته. فمع العلم بأن معارضته جمعية الاتحاد والترقي قد تكون مستمدة من اعتبارات ايديولوجية(٩١) ، فإن كونه خريج مدرسة الطب في الكلية السورية الانجيلية في بيروت وطبيباً موظفاً في بلدية دمشق(٩٢)، فقد كان من المحتمل ان تؤثر الاجراءات الجديدة في مستقبله المهني. وذلك يعني ان المهنة الحرة لم تكن ضمانة تحرر صاحبها من إشراف الحكومة أو من نفوذها(٩٣).

أثار بعض تلك التطورات انتباه القنصل البريطاني في دمشق، حيث أشار إلى «أن الشعور بالعداء بين العرب والأتراك قد ازداد كثيراً خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة السابقة، وذلك إما بسبب تسرع أو تصرف سلطوي من قبل الموظفين، أو بسبب غلو آراء ذوي الصلة بحزب تركيا الفتاة الذين يظهرون ميلاً واضحاً نحو كراهية ما هو غير تركي.

لقد أخذ الشعور بالعداء بين الأتراك والعرب يتسرب الى الطبقات الدنيا؛ ولن يبقى لمدة طويلة محصوراً بين العلماء والوجهاء والشخصيات البارزة وفي الدوائر الرسمية.

إن أشد نقاط الخلاف محاولة حزب تركيا الفتاة نشر استعمال التركية في جميع الدوائر الرسمية واستثناء العربية؛ ففيما كانت كل الشهادات الشفوية تُدلى بالعربية

(٨٨) الهدى، ٢٣ /٩/ ١٩١٠.
(٨٩) المؤيد، ١٣/٩/ ١٩١٠.
(٩٠) *Le Temps*, 5/10/1909.
(٩١) Seikaly, "Abdul Rahman Shahbandar: The Beginnings of a Nationalist Career," p. 61.
(٩٢) المقتبس، ١٦/١/ ١٩١٥.
(٩٣) وافقت الحكومة المركزية في ما بعد على السماح للطلاب المتخرجين من جامعات اجنبية بالاحتفاظ بمناصبهم إذا نجحوا واثبتوا معرفتهم اللغة التركية. انظر: المقتبس، ٧ /٧/ ١٩١٠.

في المحاكم، كانت الاحكام والمراسيم ومختلف الأوامر والتعميمات تصدر بالتركية، الأمر الذي كان يؤدي في كثير من الحالات الى ارباك المدعي أو المدعى عليه. ان معظم كبار المسؤولين في الدوائر العدلية، مثل المدعي العام ورؤساء المحاكم، لا يعرف من العربية الا القليل جداً، حتى ان بعضهم لا المام له بها اطلاقاً. في الواقع، ومن اصل قرابة الثلاثين منهم أو أكثر، لم يكن الا لنصفهم تقريباً - وهؤلاء هم من الكتبة والمخمنين - المام باللهجة العامية المحلية؛ ومن أصل قضاة التحقيق الثلاثة فإن واحداً فقط كان يعرف القليل جداً من العربية، مع العلم أنها ضرورية جداً لاجراء تحقيقاته»[٩٤].

لقد جاءت الاحتجاجات العنيفة على اجراءات التتريك المتخذة في الادارة المحلية قبل عام ١٩٠٨ وبعده من مصادر متعددة. فالسوريون في مجلس «المبعوثان» ضغطوا على الحكومة لتغيير سياستها. وبحسب قول مبعوث ولاية بيروت سليمان البستاني نجحت الضغوط جزئياً. فقد أشار البستاني خلال خطبة ألقاها في بيروت في أيلول/سبتمبر ١٩١٠، وهو كان على علاقة حسنة بجمعية الاتحاد والترقي وكثيراً ما قام بدور الوسيط بينها وبين العروبيين، الى ان الحكومة المركزية استجابت لاثنين من مطالب السوريين؛ فقد عكست قرارها السابق بطرد جباة الضرائب المحليين وقبلت بأن يعلّم العربية معلمون عرب دون غيرهم. كان للقرار الثاني هذا أهمية خاصة لأنه وعد بعكس احدى ممارسات ما قبل عام ١٩٠٨. أما في شأن ممارسة أخرى تعود الى ما قبل عام ١٩٠٨، وهي جهل القضاة غير العرب اللغة العربية، فقد اكتفى البستاني بالقول ان وزير العدل ينظر في أمرها[٩٥]. وفي خطبة اخرى القاها في القاهرة في الشهر نفسه، قال البستاني إن الحكومة المركزية قررت عدم نقل أي موظف تركي لا يعرف العربية الى أي ولاية عربية[٩٦]. واستناداً الى قول البستاني قد يجوز الاستنتاج ان جمعية الاتحاد والترقي لم تعكس من سياستها السابقة إلا ما هو متعلق بالمراكز الادارية الدنيا وموظفيها المحليين؛ فعكس تلك السياسة لم يؤثر في الوظائف الوسطى والعليا التي كان يشغلها أتراك قبل ١٩٠٨. فكان كل ما وعدت به الآستانة عبارة عن تبديل في الاسلوب لا في الجوهر، أي ملء هذه الوظائف بموظفين أتراك يعرفون العربية عوضاً من موظفين اتراك لا يعرفون هذه اللغة.

كانت القومية العربية المبكرة، كحركة سياسية، نتيجة اتجاهات ثلاثة على الأقل تعارض ثلاثة اتجاهات أخرى هي التتريك الشامل، والعثمانية ذات المحور التركي، واحتمالات السيطرة الاستعمارية الأوروبية

إن أهمية هذه النقطة الأخيرة يجب ألاّ تغيب عن البال، ذلك لأنها بينت ان الحكومة

(٩٤) FO 37/1002/28562, Consul George Devey (Damascus) to Ambassador Sir G. Lowther (Constantinople), 4 April 1910. Cited also in: Philip Khoury, *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus 1860-1920* (London, 1983), p. 122.

(٩٥) لسان الحال (بيروت)، ١/٩/١٩١٠.

(٩٦) لسان الحال، ١٧/١٠/١٩١٠.

المركزية، عن دراية أو عن غير دراية، كانت مستمرة في تطبيق سياسة عبد الحميد التي أدت إلى حظر تعيين سوريين عرب من الطبقة الوسطى تلقوا تعليمهم في الغرب في الادارة المحلية. إن هؤلاء هم انفسهم الذين ألّفوا النواة العربية لفروع جمعية الاتحاد والترقي في المدن السورية. ولعل ذلك ما يفسر، جزئياً على الأقل، سبب اعتقاد عدد من الشبان السوريين المناهضين لسلطوية عبد الحميد، أن عضويتهم السابقة في الجمعيات الثقافية القومية العربية ليست غير متلائمة مع عضويتهم في فروع جمعية الاتحاد والترقي المحلية عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩، ثم عودتهم عن مواقفهم هذه عام ١٩١٠ و بعده. وعلى سبيل المثال، كان عبد الغني العريسي وعبد الرحمن الشهبندر وشكري العسلي قبل عام ١٩٠٨ اعضاء في جمعيات ثقافية قومية عربية، ثم انتسبوا خلال هذا العام وبعده عام ١٩٠٩ الى فروع محلية لجمعية الاتحاد والترقي. غير انهم انسحبوا منها وتحولوا بعد عام ١٩١٠ الى مناهضة الاتحاد والترقي. ثمة مؤشر أكثر وضوحاً يدل على صراع داخل جمعية الاتحاد والترقي ظهر من خلال الخلاف بين اللجنة المركزية من جهة وفروعها المحلية في سوريا من جهة أخرى، حين وقع عام ١٩١١ انفصال داخل فرع بيروت بين الأعضاء العرب والأعضاء الأتراك(٩٧). في كانون الثاني/يناير ١٩١٢ هدد ثلاثون من أعضاء هذا الفرع بالاستقالة بسبب الخلاف على موضوع اللغة(٩٨). لم يترتب على الاستقالات نتائج تُذكر، ذلك أن الفروع المحلية للجمعية كانت واقعة تحت سيطرة أعضاء أتراك بعثت بهم اللجنة المركزية الى الفروع في العام السابق. وبحسب ما كتبه مراسل بريطاني في أوائل عام ١٩١١، «فإن الحسد الشديد من الأتراك تأزم بسبب أساليب الجمعية. فالجمعيات السورية المحلية التي أعاد تنظيمها أعضاء من سالونيكا تكاد تكون الآن في أجمعها بين أيدي الاتراك. ولادراكهم انعدام قيمتهم، امتنع الأعضاء العرب عن حضور الجلسات وذهب بعضهم حتى الإستقالة . كما أن افصاحهم صراحة عن استيائهم لم يترك أثراً في الجمعية. واذا تجرأت صحف محلية فنشرت مقالات تذم الجمعية، جاءتها التحذيرات من سالونيكا بأن يلجم المحرر قلمه لئلا يأتي أجله قبل أوانه، وهو تهديد يصعب التغاضي عنه نظراً إلى كونه طبّق في الآستانة مرتين»(٩٩).

تؤكد محفوظات وزارة الخارجية الاميركية، التي قلّما رُجع اليها، هذه الصورة العامة المشار اليها أعلاه، وتشير الى أن الآستانة لم تف بجميع وعودها بل كانت تحاول توسيع مدى التتريك. ففي ١٦ آب /أغسطس١٩١١ بعث القنصل الأميركي

---

(٩٧) FO 371/149/4965, "Turdey: Annual Report, 1911" ; Ambassador Sir G. Lowther (Constantinople) to Sir Edward Grey (London), received 5 February 1911.

(٩٨) الأهرام، ١٩/١/١٩١٢.

(٩٩) *The Times* (24 March 1911), p. 5.

حول نقطة الخلاف بين الاعضاء العرب والاعضاء الاتراك في فرع بيروت من جمعية الاتحاد والترقي انظر ايضاً:

Rashid Khalidi, *British Policy towards Syria and Palestine 1906-1914* (London, 1980), pp. 228-229.

العام في بيروت و. ستانلي هولينز برسالة الى وزير الخارجية في واشنطن قال فيها «ان الحكومة تعمل ببطء واستمرار على استبدال الموظفين السوريين هنا بموظفين اتراك لا يعرف أي منهم تقريباً اللغة العربية، لغة سوريا باجمعها»[١٠٠].

وكان للظروف أيضاً دور في إطالة عمر الصراع العربي ـ التركي الاجتماعي الذي اتخذ شكل تهديد وظائف السوريين من الطبقتين الوسطى والدنيا في الادارة المحلية. فبعد هزيمة العثمانيين في الحرب ضد الايطاليين في طرابلس الغرب عامي ١٩١١ و١٩١٢، وفي الحرب البلقانية الأولى في أواخر العام ١٩١٢، قَدِم لاجئون من المنطقتين الى الأناضول وسوريا. وكان الكثير من هؤلاء موظفين في الدولة في المناطق المفقودة فأعيد توظيفهم من قبل الحكومة المركزية في سوريا في وظائف مشابهة لوظائفهم السابقة. ففي نهاية العام ١٩١٢، مثلاً، عارضت الصحف المحلية خفض رتب كتبة وموظفي محكمة دائرة بيروت الاولى، وذلك تطبيقاً لأمر من وزارة العدل في الآستانة يقضي بتعيين تركي لاجىء من طرابلس الغرب لا يتكلم العربية رئيساً للكتبة في تلك المحكمة[١٠١]. وظهرت أيضاً أخبار مماثلة عن موظفين من رتب متدنية آتين من البلقان[١٠٢].

ويصوّر صدام حصل في بيروت في آذار/ مارس ١٩١٣ بين شكري العسلي ووالي بيروت حازم بَك، كيف كان بعض العروبيين يعمل، انطلاقاً من اهتمامه بمصلحة الطبقة الدنيا من الموظفين المحليين، على ربط أوضاعهم الاقتصادية باستعمال العربية في دوائر الادارة المحلية. ففي محاولة لارضاء العسلي طلب الوالي من العسلي تسلّم مهامه كمتصرف جديد لمنطقة اللاذقية على ساحل سوريا الشمالي. رفض العسلي التعيين وسأل الوالي لماذا يرافقه شرطيون أجانب؟ أجاب الوالي بأن أولئك رجال متمرسون ومن ضحايا سقوط البلقان. فكان رد العسلي جافاً، لكنه يؤكد اهمية اللغة العربية في الأطر المحلية، إذ قال «إن الأمة العربية ليست في وضع يمكنها من تحمل جميع موظفي الدولة. بل عليها اختيارهم بحسب كفاءتهم ومعرفتهم اللغة والتقاليد المحلية. اما الباقون فيمكنهم اختيار مهن اخرى يكتسبون منها معيشتهم»[١٠٣].

لم تُحل تلك القضية بعد ذلك اللقاء بستة اشهر على الرغم من اتفاق تم التوصل اليه بين العروبيين وجمعية الاتحاد والترقي في آب / أغسطس ١٩١٣ [١٠٤]. فقد بعث

(١٠٠) Records of the United States Department of State relating to the Internal Affairs of Turkey 1910-29,867.00/349.
W. Stanley Hollins, American consul-general (Beirut) to [P. C. Knox] secretary of state (Washington, D.C.).
لا بد أن نذكر هنا أن القنصل الاميركي فسر تصرف الحكومة المركزية بانه كان نابعاً من الحاجة الى الحفاظ على النظام والأمن. إلا أنني لا أعتقد ذلك لاسباب عدة، أهمها ان الموظفين السوريين كانوا يفصلون في تلك الفترة ليس من الادارة المحلية فقط، بل من الادارة المركزية كذلك.

(١٠١) المقطم (القاهرة)، ١٤/ ١٢/ ١٩١٢.

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) الأهرام، ١٥/ ٣/ ١٩١٣.

(١٠٤) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ (القاهرة : جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠)، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥.

القنصل الأميركي العام في بيروت، هولينز، بتقرير مؤرخ في ٢٤ أيلول /سبتمبر١٩١٣ جاء فيه «انه على الرغم من وعود الحكومة الحالية في الآستانة للذين يوصفون بـ «الاصلاحيين» السوريين والعرب بعدم تعيين اتراك لا يتكلمون العربية في وظائف ثانوية في سوريا، وباعطاء الأفضلية في تلك التعيينات للسوريين والعرب، بدأت الحكومة بنقل ستة من أقدم مفتشي الشرطة البيروتيين الى البصرة وملء مراكزهم بأتراك غرباء كلياً عن بيروت لا يفهم أي منهم كلمة عربية واحدة. وقد حصل فعلاً ما كان متوقعاً. فالمفتشون الذين أمروا بالتوجه الى البصرة فضلوا الاستقالة على التوجه الى مكان كالبصرة حيث سيكون من الصعب عليهم نقل عائلاتهم اليها. لقد كانت تلك وسيلة مناسبة جداً للتخلص من الموظف السوري، أي نقله إلى مكان بعيد حيث يستحيل عليه العيش فيستقيل تاركاً مكاناً شاغراً يتهافت عليه مئة موظف تركي سابق ينتمون الى طبقة شاغلي الوظائف الإرثية الذين يوجد منهم جموع طردوا من طرابلس الغرب ومقدونيا.

إضافة الى هذه التغييرات في وظائف الشرطة، وصل الى بيروت أخيراً عشرة أتراك فقدوا وظائفهم في شمال مقدونيا ولا يفهمون العربية على الاطلاق، وعينوا في وظائف في الدائرة المالية المحلية[١٠٥].

إن العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية الفاعلة في صفوف السوريين العرب في أواخر العهد العثماني، جعلت لزاماً عليهم ادراك لا صيغة هوية واحدة، بل مجموعة من صيغ الهوية تتفاعل متداخلة بحسب الظروف

حينها أخذ العروبيون يصرون على وجوب الاعتراف باللغة العربية على انها اللغة الرسمية في الولايات العربية. وفي خطوة ظاهرها تصالحي، كررت جمعية الاتحاد والترقي الوعد الذي أدلى به سليمان البستاني عام ١٩١٠ بأن «جميع الموظفين في الولايات العربية يجب ان يكونوا على إلمام بالعربية وكذلك بالتركية»[١٠٦]. ولكن فيما عنى وعد البستاني وقتها الموظفين في المراكز الرفيعة في الولايات والادارات المحلية، استخدمت الجمعية هذا الوعد ليشمل صغار موظفي الادارة المحلية. وقد جاء رد بعض العروبيين سريعاً، ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٣ اصدر حزب اللامركزية الادارية العثماني بياناً من مقره العام في القاهرة، ورد فيه ان قرار الجمعية سيحرم الموظفين المحليين الصغار مثل المخبرين أو الكتبة لأن اكثرهم كان على جهل باللغة التركية. أضاف البيان ان جعل معرفة التركية الزامياً «هو بمثابة طرد الآلاف منهم باسم القانون من وظائفهم الحالية، عوضاً من فتح الأبواب أمامهم وتعيينهم في خدمة الحكومة المحلية»[١٠٧]. ان الاشارة بالتحديد الى وظائف «الآلاف من صغار الموظفين» لا تترك مجالاً للشك في مدى اهتمام الحزب بمصير الموظفين في وظائف المستويين

(١٠٥) Records of the United States Department of State relating to the Internal Affairs of Turkey 1910-29, 867.00/ 578. W. Stanley Hollins, consul-general (Beirut) to [William J. Bryan] secretary of state (Washington, D.C.).

(١٠٦) FO 195/245/423; Sir Gerard Lowther (Constantinople) to Sir Edward Grey (London), 25 September 1913.

(١٠٧) مرآة الغرب (نيويورك)، ١٩١٣/١١/١٢.

المتوسط والمتوسط الأدنى، وتومىء الى ان التأييد الذي كانت تلقاه الحركة السورية كان أوسع كثيراً مما كان مقدراً. لقد كان من الصعب جداً، بالطبع، العثور على موظفين اتراك مبتدئين يتكلمون العربية ليحلوا محل السوريين، هذا ان لم يكن ذلك مستحيلاً. ولكن بدا ان العروبيين كانوا ينطلقون من الفرضية القائلة إن لزوم معرفة اللغتين لم تكن في تلك الحال شرطاً جدياً بل وسيلة ستستعمل لاستبدال العرب باتراك. ولقد كان من المعروف ان الموظفين الاتراك في الادارة المحلية كانوا يشغلون معظم المراكز الرفيعة، بينما كان الموظفون السوريون المحليون يشغلون المراكز الدنيا (١٠٨).

من هنا نستنتج انه على الرغم من وجود صراع حقيقي على المناصب والوظائف، فهو لم يكن في معظمه صراعاً داخل النخب العربية بل صراعاً له أهمية اجتماعية أكبر لأنه كان قائماً بين النخب التركية والسورية العربية وغير النخب من المجموعات المهنية المنتمية الى الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى المتدنية في مختلف البيروقراطيات المركزية والاقليمية والمحلية. وفوق ذلك، كان لمجموعات اخرى خارج البيروقراطيات المذكورة دورها أيضاً. فلا يمكن تجاهل معارضة التجار والمحامين واصحاب المهن الحرة المحليين.

لم يكن العربيون السوريون فريقاً متجانساً، بل كانوا عبارة عن مجموعة من ذوي الميول القومية الأولية غير أن ايديولوجيتهم الأساسية تكونت ليست كرد فعل على العثمانية بل كرد فعل على زوالها

ثالثاً: البعد السياسي

كانت القومية العربية المبكرة، كحركة سياسية، نتيجة إتجاهات ثلاثة، على الأقل، تعارض ثلاثة اتجاهات أخرى: القومية التركية والتتريك الشامل؛ العثمانية ذات المحور التركي التي دعت اليها جمعية الاتحاد والترقي؛ واحتمالات السيطرة الاستعمارية الأوروبية، أو الفرنسية على وجه أكثر تحديداً، التي اصبحت قبل الحرب العالمية الأولى الاتجاه السائد في أواخر عهد تركيا الفتاة (١٩١٢ ـ ١٩١٤).

بدأ الاتجاه الأول في الظهور قبل عام ١٩٠٨ وفي نهاية عهد السلطان عبد الحميد. ففي الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، أخذت حركة قومية تركية تشدد على التراث التركي «مستقلاً عن الجذور العثمانية والاسلامية» (١٠٩). غير ان بعض المفكرين المسلمين العرب كان يناقش أيضاً فكرة انشاء خلافة روحية عربية، الأمر الذي أدى احياناً الى جدال عنيف على صفحات الصحف التركية والعربية (١١٠). ومع ان هذا الاتجاه كان في جوهره ثقافياً و/أو دينياً، فقد اكتسى اهمية سياسية عام ١٩٠٨ وما بعده. ولعله هو الذي أدى، الى جانب الحد من دور السوريين العرب في قصر يلدز،

---

(١٠٨) المفيد، ٦/٤/١٩١١، أشار سليمان البستاني عام ١٩١٠ انه وفقاً لحساباته هناك ٧ في المئة فقط من الموظفين في ولاية بيروت كانوا من الاتراك. انظر: لسان الحال، ١٧/١٠/١٩١٠.

(١٠٩) Landuau, *Pan-Turkism in Turkey: A study of Irredentism*, p. 30.

(١١٠) On one of these pre-1908 polemics, see: Arminius Vambéry, *Western Culture in Eastern Lands: A Comparison of the Methods Adopted by England and Russia in the Middle East* (New York, 1906),p. 275.

الى التعابيـر العلانية المناهضة للعـرب التي أخذت تصدر عن النخب الجديدة التـركية العـسكرية والمدنية عـام ١٩٠٨ (١١١). لقـد أشار أحـمد قـدري، وكان آنذاك طالبـاً في الآستانة، الى انه هو وطالبـان عربيان آخران، هما عـوني عبد الهادي ومحـمد رستم حيدر، فكروا بتأليف جمعية سرية هي جمـعية العربية الفتاة في الآستانة على صورة جمعية تركيا الفتاة، وكان ذلك بعـد مرور أربعة أيام فقط على قيام ثورة تركيا الفتاة. وكان مـا دفع بهم الى ذلك، انه يوم اعلان مـعاودة العـمل بالدستور ابـدى ضـابط في الجيش التركي سخطه علناً على مـستشاري عبد الحميد العـرب مشدداً في كلامه على أصـولهم العرقـية العربية(١١٢). وبالفعل، أوردت الصحـافة التركيـة تقارير عديدة عن احداث متـشابهة (١١٣). ولئن جرى البحث في اسـتقلال العرب بين بعـضهم، فإن ذلك الموضوع لم يكن في البداية جزءاً من برنامج ولا هو ذهب الى أبعد من «الـهمسات» كما وصفها أحد اعضاء جمعية العربية الفتاة (١١٤). وضعت الجمعية إطارها التنظيمي بعد تأسيسها في باريس عام ١٩١١ على أيدي مجموعة أكثرية أعضائها من الطلاب العرب السوريين (١١٥). وكان صـلاح الدين القاسـمي قد كتب في أوائل عام ١٩٠٩ انه لمواجهة الاهانات والأكاذيب المعـادية للعرب الصـادرة عن بعض الاتراك، ومنهم عدد من كـبار الاساتذة فـي مؤسسـات التعليم الـعالي في الآسـتانة(١١٦)، فان علـى العرب التـمسك بمبادىء القومية والتعبيـر عن أنهم «عرب أولاً وعثمانيون ثانياً» (١١٧). فدفاع المرء عن حقـوقه القومـية ضروري للتـوازن بين مـختلف العناصـر القوميـة التي تؤلف الدولة العثـمانية. لذلك كان رأي الـقاسمي ان لا خيـار بديلاً من التعاون السـياسي بين هذه العناصر، بمن فيها العرب والاتراك، ضمن الجامعة العثمانية(١١٨).

نما الاتجاه الثـاني عقب ثورة عام ١٩٠٨ وسيطرة جـمعية الاتحاد والتـرقي بصورة غير مباشرة في البداية ثم بصورة مباشرة على شؤون الدولة العثمانية. وعلى الرغم من اعلان الجمعية وجمعيات تركية ثقافية أخرى ولاءها للعثمانية السياسية، فقد عدّهم كثير من العرب اتراكاً قـوميين. ويذكر محب الدين الخطيب ان العرب رحـبوا في بادىء الأمر بعودة حكم الدسـتور، ولكن سرعان مـا خابت آمالهم. واتهم الخطيب فـئة داخل اللجنة بانها دائبة على تركيز سلطة الدولة في أيدي الأتراك، وعلى معـاملة العناصر غير التركية في الامبراطورية العثمانية تماماً مثلمـا عاملت فرنسا الاستعمارية الجزائريين (١١٩). هذا

(١١١) محب الدين الخطيب، المقـدمة، في: الدكتور صـلاح الدين القاسمي ١٨٨٦ - ١٩١٦: آثاره (القاهرة، ١٩٥٩)، ودروزة ، نشأة الحركة العربية الحديثة، ص ٢٠٣.

(١١٢) احمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى (دمشق، ١٩٥٦)، ص ٦ - ٧.

(١١٣) Blake, "Training Arab-Ottoman Bureaucrats: Syrian Graduates of the Mulkiye Mektebi 1980 - 1920," pp. 265-267.

(١١٤) توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٢٤.

(١١٥) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١١.

(١١٦) الخطيب، الدكتور صلاح الدين القاسمي ١٨٨٦ - ١٩١٦: آثاره، ص ٧٢ - ٧٣.

(١١٧) نشر القاسمي هذه الافكار في المقتبس، ٨ /٢/١٩٠٩.

(١١٨) الخطيب، المصدر نفسه، ص ٧٤ - ٧٥.

(١١٩) مـحب الدين الخطيب، «من مـذكرات مـحب الدين الخطيب»، مـجلة الأوقاف الاسـلاميـة (دمشق) (١٩٤٥ - ١٩٤٦)، ص ١٩.

التصور حمل الطلاب العرب على تأليف عدد من الجمعيات القومية [١٢٠]. وقد شكا الأعضاء العرب في جمعية الاتحاد والترقي في الآستانة أنهم كانوا مبعدين من نواة الجمعية الداخلية صانعة القرار[١٢١]. فقد ورد في مذكرات عروبيين متعددين ان تأييد جمعية الاتحاد والترقي للمطبوعات والجمعيات الثقافية الداعية الى التركية والتركية الشاملة مثل ترك درنجي (١٩٠٨) وتُرك يوردو (١٩١١) وتُرك اوجاكلري (١٩١٢) يمثل قرينة تدعم القول إن الجمعية قد تخلت عن العثمانية وعن الاسلام واعتنقت القومية التركية[١٢٢]. أما على الصعيد السياسي، فقد يكون جاكوب لندو أكثر اقتراباً من الهدف في قوله ان جمعية الاتحاد والترقي قد اتبعت في وقت واحد سياسات عدة شددت كل بمفردها، وبحسب المناطق الجغرافية، على القومية التركية، والعثمانية والاسلام الشمولي [١٢٣]. وكتب ارنست دُون في احدى دراساته القديمة ان «تصرفات الاتراك العثمانيين لم تكن متجانسة أبداً، ذلك انهم كانوا يتكلمون على العثمانية ويمارسون [القومية] التركية»[١٢٤]. وهذا ما يفسر سبب اتهام العروبيين جمعية الاتحاد والترقي باستعمال الاسلام والجامعة الاسلامية وسائل في السياسة الخارجية وابدوا سخطهم على دعواتها المتكررة إلى «تنقية» اللغة التركية من مفرداتها العربية[١٢٥]. ثمة ظاهرتان اخريان تدلان على تساوق المواقف، هما ان الجمعيات القومية التركية والجمعيات الداعية الى الجامعة التركية (Pan-Turkism) نشأت في الآستانة وفي أوروبا وكان أنشط أعضائها طلاب اتراك[١٢٦]. كما كانت مراكز الجمعيات العربية الثقافية والسياسية خلال المرحلة الأولى من عهد تركيا الفتاة قد قامت ليس داخل سوريا بل خارجها وتحديداً في الآستانة ـ «بؤرة النهضة العربية» بحسب قول أحد العروبيين [١٢٧] ـ وكذلك في باريس. وكانت أكثرية اعضائها من الطلاب العرب في المدينتين. وتشير الى ذلك عبارة «الشبيبة العربية» التي عرّف بها الطلاب عن هويتهم كما أصبحوا معروفين من قبل الآخرين. من هنا كانت القومية العربية، في أحد أوجهها المتعددة، حركة طلابية عربية سورية نمت وتطورت في معظمها لمواجهة حركة الطلاب القوميين الاتراك. وكان احد أهدافها الاحتجاج على جمعية الاتحاد والترقي لحرمانها الطلاب العرب حصتهم في مِنح الدراسة في أوروبا [١٢٨].

---

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) داغر، ثورة العرب، ص ٥٢.

(١٢٢) الخطيب، الدكتور صلاح الدين القاسمي ١٨٨٦ ـ ١٩١٦: آثاره، المقدمة، ودروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، ص ٣٠٢.

(١٢٣) Landau, *Pan-Turkism in Turkey: A study of Irredentism*, pp. 45 - 47.

(١٢٤) Ernest Dawn, "The Rise and Progress of Middle Eastern Nationalism," *Social Education*, (January 1961), p. 22.

(١٢٥) الخطيب، الدكتور صلاح الدين القاسمي ١٨٨٦ ـ ١٩١٦: آثاره، المقدمة، والقاسمي، «الدكتور صلاح الدين القاسمي»، ص ٩٢.

(١٢٦) كانت «جمعية الوطن التركي» جمعية مستقلة للطلبة الاتراك في الخارج، وخصوصاً في سويسرا وفرنسا والمانيا. انظر: Landau, *Pan-Turkism in Turkey: A study of Irredentism*, p. 39.

(١٢٧) السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ص ٢١.

(١٢٨) المقتبس، ١٧ / ٥ / ١٩١١.

ولّد فقدان طرابلس الغرب والبلقان قوميةً عربيةً مختلفة، أي حركة سياسية رأت ان الامبراطورية العثمانية في خطر ومعرضة للانقسام والتفسخ. في تلك الحقبة حين كان العروبيون يناقشون خططاً لاقامة كيان عربي منفصل عن الامبراطورية العثمانية، فهم كانوا يفعلون ذلك «تحسباً لانهيار الامبراطورية»(١٢٩). وكانت المناقشات الأوروبية حول تقسيم الأقاليم العثمانية في آسيا تجري علانية وبصورة معروفة في طول الامبراطورية وعرضها(١٣٠). اما في شأن سوريا فكان الهاجس الأكبر في أذهان العروبيين احتمال سيطرة الاستعمار الفرنسي على البلاد. في تلك الحقبة تكوّنت مجموعة جديدة من الجمعيات السياسية العربية. ويقول رشيد رضا ان الخوف أن تصبح سوريا طرابلس غرب أخرى حمله وعدداً من المهاجرين السوريين في القاهرة على انشاء حزب اللامركزية الادارية العثماني في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٢ (١٣١). وتكوّنت في تلك الحقبة أيضاً جمعية العهد المؤلفة من ضباط عسكريين سوريين وعراقيين. ولئن كان وجودها قد تأثر بالصراع الايديولوجي بين الضباط العرب والضباط الأتراك (١٣٢)، فقد تأسست بُعيد كارثتي طرابلس الغرب والبلقان. وقد اشار القائد التركي جمال باشا في مذكراته إلى أن الضباط العرب كانوا قلقين سياسياً خلال حرب البلقان الأولى (١٣٣). وقد عاد عزيز علي المصري، زعيم حزب العهد، الى الآستانة في آخر عام ١٩١٢ بعد قيادته القوات العثمانية ضد الايطاليين في حرب طرابلس الغرب. ومع ان برنامج جمعية العهد طالب باستقلال داخلي للعرب وبدولة فدرالية عثمانية، فقد نادى أيضاً بالتعاون العربي ـ التركي من أجل الدفاع عن الشرق في وجه الغرب مصراً على ابقاء الخلافة في ايدي السلالة العثمانية (١٣٤). وأوردت الصحافة العربية ان اعياناً في بغداد والبصرة وحلب وبيروت والقدس قد طلبوا من الحكومة المركزية تطبيق اللامركزية واتخاذ اجراءات قد تقي من مصير محتمل كمصير طرابلس الغرب، والسماح لهم بالتعاطي مباشرة مع الاوروبيين(١٣٥). وبعد هزيمة العثمانيين في حرب البلقان الأولى في أواخر عام ١٩١٢ (١٣٦)، كتب امين سعيد ان الخوف من التعرض للفظائع التي تعرض لها مسلمو البلقان حمل العرب المسلمين على التفكير باللامركزية حلاً عاجلاً لأن الولايات العربية كانت تفتقر الى جميع وسائل الدفاع (١٣٧)

---

(١٢٩) Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," p. 13, and Khalidi, "Social Factors in the Rise of the Arab Movement in Syria," p. 56-57.

(١٣٠) امين سعيد، الثورة العربية، ج١، ص ١٣.

(١٣١) المنار (القاهرة) العدد ١٧ (٢٥ نيسان/ابريل١٩١٤)، ص ٣٩٥.

(١٣٢) Khadduri, "Aziz Ali Misri and the Arab Nationalist Movement," p. 149.

ونوري السعيد، مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا ١٩١٦ ـ ١٩١٨، ط ٢ (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٢٠.

(١٣٣) علي أحمد شكري [ترجمة]، مذكرات جمال باشا (القاهرة، ١٩٢٣)، ص ٩٠.

(١٣٤) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١٤؛ انظر ايضاً: برنامج العهد والنقاش الذي جرى حوله في: برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، ص ٥٥٧ ـ ٥٦١.

(١٣٥) الأهرام، ١٦ /١٢/١٩١٢.

(١٣٦)داغر، ثورة العرب، ص ٥٧، وسعيد، الثورة العربية، ج١، ص ١٣.

(١٣٧) سعيد، المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

وقد أيدت مصادر أخرى تلك الصورة، ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٢ بعث القنصل الأميركي العام في بيروت بملاحظات الى وزارة الخارجية في واشنطن جاء فيها: «من الشائع ان الأكثرية الساحقة من السوريين الأكثر ذكاء يعتقدون أن لفرنسا خططاً خاصة بسوريا، علماً أن جزءاً يسيراً من هؤلاء ينظرون بعين الرضى الى تلك الخطط؛ كما ان اسراع الفرنسيين في ارسال سفينتين حربيتين، «مونتكالم» و «هنري الرابع»، فور اندلاع الحرب بين تركيا ودول البلقان، عدّه بعض الصحف المصرية دليلاً على ان لفرنسا مصالح خاصة في سوريا. أنبأني ترجماننا الأول بأن من مواضيع الأحاديث الشائعة في البلدة ان القائم بأعمال القنصل الفرنسي العام أدلى لوالي بيروت، بما يُعدّ عملياً إنذاراً شفوياً، بقوله ان أي اضطرابات في المدينة ستقمع فوراً من قبل البحارة الفرنسيين الذين سينزلون الى الشاطىء في سبيل تلك الغاية. وإذا ما دعت الضرورة الى إنزال أي من القوات الفرنسية المسلحة الى الأرض السورية فلا مجال للافتراض بان تلك القوات ستكون على عجلة من أمرها للعودة لاحقاً الى سفنها، إذ في الحقيقة لا يستطيع احد القول متى ستُسحب من البلدة» [١٣٨].

لم يخف رجال الدولة الفرنسيون طموحاتهم بجعل سوريا محمية فرنسية في حال انهيار الامبراطورية العثمانية. وحين هزمت دول البلقان الجيش العثماني وبلغت خطوط شاتلجة على بعد لا يزيد على أربعين ميلاً من الآستانة، دعت صحيفة **لو تمب** *(Le Temps)* الفرنسية الى احتلال سوريا متذرعة بوجود «قضية سورية» وبضرورة حماية مسيحيي الشرق. وأدى ذلك الى ردود فعل عنيفة من قبل العروبيين. ففي مقال في صحيفة **المقتبس** كتب رئيس التحرير محمد كرد علي مقالاً عدّه القنصل الفرنسي في المدينة، السيد اوتافي، من الأهمية بمكان حيث يكفي لارساله الى وزير الخارجية في باريس ريموند بوانكاريه. وقد ذكر كرد علي القراء بتصرف الاستعمار الفرنسي في الجزائر. ومضى قائلاً: يُقال في أوروبا إن هنالك قضية مقدونية لأن مقدونيا للمقدونيين. فانطلاقاً من المنطق عينه، واذا كانت هناك قضية سورية فذلك يعني ان سوريا للسوريين لا للفرنسيين، لأن سوريا عثمانية وستبقى كذلك ما دام هنالك دم كافٍ وحياة كافية في الامبراطورية العثمانية للدفاع عن هذه الولاية وغيرها[١٣٩].

وقد عبّر العربيون السوريون المقيمون في مصر عن مشاعر مماثلة. فقد كتب رئيس حزب اللامركزية الادارية العثماني، رفيق العظم، ما يلي: «... ان سورية عثمانية ولن تزال كذلك ما دام في الدولة العثمانية دماء من الحياة تستطيع به الذب عن سورية وغيرها. ولو فرض ان تلاشت هذه الدولة من الوجود وهي لن تتلاشى ان شاء الله رغم اعدائها الكثيرين، فان سورية بلاد عربية لا تنفك عن ذلك الجسم العربي

(١٣٨) Records of the United States Department of State relating to the Internal Affairs of Turkey 1910-29,867.00/438. W. Stanley Hollins, consul-general (Beirut) to [P.C. Knox] secretary of state (Washington. D.C.).

(١٣٩) Ministère des Affaires Etrangères (Quai d'Orsay, Paris), N.S. Turquie. Syrie-Liban, No. 118 Decembre [1912], Direction Politique et Commerciale D44/1,129. M. Ottvi, French consul (Damas) to Raymond Poincaré, minister of foreign affairs (Paris), 24 December 1912.

ومسئلتهـا جزء من المسئلة العربية لا يتجزأ في حـال من الأحوال لأنها باب العراق من الشرق وباب الحجاز ونجد من الجنوب.

[...] ان سواد الأمة السورية متمسك بعثمانيته أولاً ثم بجنسيته ثانياً لا يريد عنهما بديلاً وهو معتمـد في رقيه الذاتي وسعادته المستقبلـة على نفسه وعلى نشاط أبنائه لا يريد أن تقف في وجهه سياسة الاستعمار القاهرة لتقضي على حياته القومية »[١٤٠].

في أواخر عام ١٩١٢، فسـر صلاح الدين القاسمي المطالبة بتطبـيق اللامركزية في الأقاليم السـورية على انها ضرورة للاصـلاح وان الاعتماد على الذات ضـرورة لإتقاء خطر احتلال اجنبي[١٤١]. وذهب محب الدين الخطيب إلى أبعـد من ذلك قائلاً ان جذور ضـعف الدولة الـعثمـانية ناشئ عن ضـعف الأمة العثـمانيـة، وان علاج اعتـلال الأمة والدولة يكمن في «اللامركزية الادارية والمركزية السياسية» [١٤٢].

الخلاصة

إن العوامل الثقافيـة والاجتماعية والسياسية الفـاعلة في صفوف السوريين العرب في أواخر العهد العثـماني جعلت لزاماً عليهم ادراك لاصيغة هوية واحـدة، بل مجموعة من صـيغ الهوية تتـفاعل مـتداخلة بعـضهـا في بعض وذلك بحسب الظروف. فـحين ووجهوا بتتريك التـعليم أكدوا مركزية اللغة العربية في حياتهم الثـقافية، وكان ذلك قد بدأ قـبل عام ١٩٠٨ بوقت طويـل، إلا أنه ازداد حدة في عـهد تركـيـا الفتـاة. كمـا ان الخلافـات الاجتمـاعيـة في شأن الوظائف والمراكز في الادارة المـركزية اختـبأت وراء قضية مركـزية اللغة العربية في الحياة القوميـة في البلاد. ولم يكن في الامكان اخفاء الخلاف الاجـتماعي الموازي في الادارة المركـزية وراء واجهة النقـاش حول استعـمال اللغتين، فـتحول موضوع الخـلاف مباشرة الى مـوضوع الانتماء العـرقي للموظفين. ومن ناحـية أخـرى، قام الخـلاف في الادارة الاقليـميـة حول اتقـان اللغـتين العربيـة والتركيـة، والجدارة وامتهان الوظيـفة. لقد حاول عبد الحـميد تقوية الدولة العثـمانية ابتداء بتـتريك جزء من بيروقـراطية الادارة الاقليمـية ولغتهـا باحتواء النخب العـربية المثقفة والجديدة. وتابعت جـمعية الاتحاد والترقي سياسة تقوية الدولة العـثمانية عبر «بيروقراطيـة قومية» تركية أكـثر تطرفاً [١٤٣] ما لبثت ان هددت باستـثناء أو بتهميش العرب في ادارة الدولة. وكـان رد العرب الاصرار علـى نصيب في جهـاز الدولة. لقد كانت القـوميـة العربيـة رد فعل سيـاسيـاً على القومـية التركـية وعلى الاسـتعـمار الأوروبي، علمـاً أنه في موضـوع الرد على الاستـعمار الأوروبي كـان التشـديد على الهويات العـثمـانية والعربيـة والسورية مـتساوياً، حـيث كان شعـار القاسـمي تجاه

---

(١٤٠) المؤيد، ٢/١٢/ ١٩١٢.

(١٤١) القاسمي، الدكتور صلا الدين القاسمي ١٨٨٦ ـ ١٩١٦ : آثاره، ص ٥٧.

(١٤٢) المؤيد، ٢٤ /١٢/١٩١٢.

(١٤٣) François Georgeon, "La montée du nationalisme turc dans L'Etat ottoman (1908-1914)," *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, vol. 50 (1988),p. 39.

القوميين الأتراك «نحن عـرب أولاً عثمانيون ثانياً». وكـان شعار العظم عكس ذلك، إذ قال «ان سوريا عـثمانية أولاً عربية ثانيـاً»؛ أما شعار محمـد كرد علي فكان « سوريا للسوريين» في وجه الأوروبيين.

لم يكن العروبيـون السوريون فريقاً مـتجانساً ، بل كـانوا عبارة عن مجـموعة من ذوي الميول القومـية الأولية، غير ان ايديولوجـيتهم الأساسيـة تكونت ليس كرد فعل على العثمـانية بل كرد فعل على احـتمال زوالها. ولكن نوع العـثمانية التي دعـا اليها العروبيون السـوريون شدد على اللامركزية وعلى مفهوم «دولة القوميات» عوضاً من «الدولة القوميـة». ففي مقابل شعـار «أمة واحدة، دولة واحدة» أصـر العروبيون على سـياسـة «أمم مـتـعددة، دولة واحـدة». وكـان أحد شـعـاراتهم «اتحاد الأنصـار لا توحيدها»[١٤٤] (أي فضلوا عـلاقة فدراليـة غير كاملة التـوحيد الحـديث بين العناصر المكونة للامبراطورية العـثمانية). استمـر العروبيون يعدّون الدولة العثـمانية المؤتمن الأخير على الشـرعية السياسـية، بوصفها، على ما يـبدو في ذلك من تناقض، الحصن الواقي من خطر قـوى الاستـعمـار الغربيـة. لقد اسـتعـملوا كلمة «الأمـة» في طرائق متعددة: فـبالنسبة اليهم كان هناك بالتأكـيد أمة عثمانية ولكنهـا تتضمن أمماً عديدة ـ عربية وتركـية وكردية وأرمنية وغـيرها ـ ذوات خلفيات عرقـية وثقافيـة وخصائص مخـتلفة. وضم مفـهومهم للأمـة العربية أمـة سورية أصغـر حجمـاً انما ذات تحديد جغرافي. من هـذه الزاوية كانت فكرة العروبة فكرة عثـمانية فرعيـة وفكرة السورية فكرة عـروبية فرعـية. لم تكن إحـدى هذه الأفكار تلغي الفكرتين الاخـريين. ولم يكن الولاء القومي يلغي الولاء مـا فوق القومي. وكمـا كانت عليه الحال في القـرن التاسع عشـر «لم تكن الحركـة العروبيـة ترمي الى الحصـول على الاستقـلال بل على الحكم الذاتي. وخلافاً للقـومية البلقانية، لم تكن المطالبـة بالحكم الذاتي تعد خطوة أولى نحو الاستـقلال بل نحـو الفدرالـية»[١٤٥]. لقـد عبّر المفـكر السوري العـربي عبـد الحمـيد الزهراوي، من خلال ما كتبه عـام ١٩١٣ عن استمرارية هذا النهج في الفكر السياسـي العربي في القرن العـشرين حين قال «ان لنا جامعة عـامة هي الجامعة العثـمانية ولنا جامعة خاصة هي الجامعة العربية، ولنا جامعة أخص هي الجامعة السورية»[١٤٦] ◇

(١٤٤) المفيد، ١٤/٥/١٩١١.

(١٤٥) I [Iber] Ortayli, "Ideological Structure of Syria and Lebanon in the 19th Century and Ottoman Counter-Measures," *Revue d'histoire maghrebine*, vol. 12 (June 1985),p. 151.

(١٤٦) المؤيد، ٣ /٥/١٩١٣.

رشيد شقير (*)

حول تجديد المشروع القومي العربي

ترتدي مسألة إعادة النظر في منطلقات المشروع القومي العربي، وإعادة تحديد معالمه، أهمية بالغة في المنعطف التاريخي الراهن الذي يجتازه العالم العربي، وذلك في إثر التبدلات الدولية التي أطلقتها البيريسترويكا، وانهيار المنظومة الاشتراكية، وما تبع هذه التبدلات، أو رافقها، من أحداث كحرب الخليج (١٩٩٠ ـ١٩٩١) وإشاعة مناخ التسوية العربية ـ الإسرائيلية (بدءاً بمؤتمر مدريد المنعقد في أواخر العام ١٩٩١)، وانبثاق حركة جدل أدلوجي ـ سياسي موضوعه التجربة السابقة، والواقع الجديد، والمستقبل المنشود.

إن كشف عناصر الضعف الذاتية ونقدها ينشد إعادة بناء ذات متقدمة حيوية وقادرة على مواجهة التحديات الخارجية والدخول الطوعي والفاعل في العصر والتاريخ

وما لا شك فيه ان إعادة النظر هذه تفقد الكثير من أهميتها، إذا لم تسلط النقد على الذات العربية لكشف عناصر ضعفها التي لا تزال تجعلها عصيَّة على النهضة وسط العالم المعاصر الدائم الحركة والتجدد. وهذا الكشف يُراد منه ليس تصنيفاً يفاضل بين الشعوب، ولكن تأكيد وَقْعنة وحدة الإنسان، لا مجرد تخيّلها، وبالتالي التأكيد أن شعباً أو قومية ما ليسا كياناً مثالياً معلقاً فوق التاريخ، ومتعالياً عليه، بل يندرج في وحدة العالم المتناقضة والمتفاعلة على الدوام. وأخيراً، إن كشف عناصر الضعف الذاتية ونقدها، ينشد تجاوز هذه العناصر وإعادة بناء ذات متقدمة، حيوية وقادرة على مواجهة التحديات الخارجية والدخول الطوعي والفاعل في العصر والتاريخ، دون التقوقع في التقليد الماضوي باسم الحفاظ على الهوية من خطر الهويات المعادية.

لكن شرط النقد هو الاستقلال، أو الحرية في إطار وحدة الإنسان. والاستقلال يتعارض مع التبعية التي تترك للآخرين (رجال الماضي، «حلفاء» اليوم، أنظمة ونصوص... إلخ) التحكم في تفكير التابع ورسم حدوده، في حين أن الاستقلال يطلق

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية.

حرية الفكر والنقد في وجه المسبقات والبديهيات الموروثة بوصفها مقدسات، والأطر الجاهزة، بهدف المساهمة في تطوير الأفكار وفق مقتضيات تحرير الإنسان وبلوغ الأشكال الأرقى لسعادته ورخائه.

والواقع أن الحديث عن وحدة الإنسان، وقضية تحريره، وتأمين مستوى أرقى لسعادته في العالم، لا ينفي حقيقة انقسام عالم اليوم إلى قوميات (أو أمم) تختلف من حيث درجة سمو قيمة الفرد الإجتماعي وفاعليته في مختلف حيزات المجتمع (السياسية، الاقتصادية، الأدلوجية ـ الثقافية)، حتى يمكن القول إن هذه الدرجة هي التي تحدد مدى حيوية المجتمع وقدرته على إنتاج الشروط اللازمة لتطوره وتفوقه بين الأمم المتنافسة على المصالح والسيطرة على العالم. وإذ نتكلم هنا على درجات لسمو قيمة الإنسان في المجتمعات، فإننا لا نتجاهل مسائل استلاب الإنسان، واضطهاده داخل الأمم الحديثة، فضلاً عن الاستغلال الذي تمارسه هذه الأمم (أو حكوماتها على الأقل) في البلدان النامية، وإنما نتحدث عن تفاوت بين الأمم فيما يتعلق بقيمة الإنسان في المجتمع، وتأثير نزع القيود عن طاقاته في إبداع وتطوير وتفوق مقومات حياة الأمة التي ينتمي إليها، بحيث يبدو أن ذلك التفاوت يكمن في أصل تقدم وغلبة أمة ما (أو مجموعة من الأمم) بالنسبة إلى غيرها في العصر الحديث.

إن تعريف الأمة أو تحديد العناصر المكونة لها ينبغي أن لا يعبر عن نظرة دوغمائية تسقط هذه العناصر على واقع شعب، بل إن ذلك التعريف يستدعي قياس الامكانات الفعلية لتوحيد هذا الشعب في صيغة الأمة

١ ـ في مفهوم الأمة

المقصود بالأمة كل جماعة بشرية بلغت مستوى مناسباً من الانسجام، على الرغم من انقساماتها وتناقضاتها الداخلية المختلفة، وذلك بفعل تطور تاريخي لعلاقات اجتماعية واقتصادية وأدلوجية[1] وسياسية مشتركة بين أعضائها، بحيث أفضى هذا التطور إلى شروط موضوعية لاجتماعهم داخل كيان مجتمعي ـ اقتصادي ـ سياسي ـ جغرافي مستقل، وإلى تبلور أدلوجة مشتركة تعبّر عن الهوية الواحدة المشتركة في ما بينهم، من خلالها يتواصلون ويتعارفون، ويعترفون بعضهم بالبعض كأعضاء في أمة متمايزة، ويناضلون (أو لديهم الاستعداد للنضال) في سبيل الدفاع عن كيانها المجتمعي ـ الجغرافي.

وتشير كلمة «النضال» هنا إلى دور العامل الذاتي (الإرادة المشتركة) في تحقيق كيان الأمة: لنذكر بأن الثورات، بمختلف أشكالها، كانت عاملاً حاسماً في إنضاج الشروط الموضوعية لتكون الأمة الحديثة وبلورتها في بناء سياسي (الدولة) قادر على إدارة شؤونها، وحفظ ديمومتها وتطورها، وحتى لاستكمال تكونها.

---

(١) نواصل في هذا البحث إستعمال كلمة أدلوجة بدلاً من إيديولوجية، بمعناها الشامل لمجمل الإنتاج الذهني. انظر: رشيد شقير، «الأدلوجات السياسية: مقاربة نظرية ومنهجية،» أبعاد، العدد الثاني (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤)، ص ١٧٠ ـ ١٩٠.

لا شك في أن هذا التعريف للأمة يتعارض مع طروحات قوموية مفرطة في الأدلجة: فالأمة ليست مجرد جماعة عرقية ذات أصل واحد، ذلك أنها قد تمثل امتزاجاً لأعراق مختلفة عبر تاريخها المشترك؛ وهي ليست قدراً محتوماً لمجموعة من البشر ذوي «الطبع الصافي» والماضي المجيد، ولو أن هذا الماضي يمثل أحد عناصر تكونها، علماً أن صفاء الطبع قد ينفي احتمالات تغيره عبر التاريخ؛ وأخيراً فالأمة ليست جماعة دينية، فهي قد تشمل أدياناً متعددة، أو طائفة أكثرية وأقليات طائفية، وبالتالي، فالعنصر الديني يمثل جزءاً من تكوينها (إن «ثقافة» الأمة، بحسب تعريفها التقليدي، لا تُختزل إلى دينها، بل تحتوي مجمل إنتاجها المادي والذهني، في حين أن الحضارة تُنسب إلى أمم ذات إنتاج مادي وذهني مشترك، وليست ذات دين واحد وحسب). وبالطبع، فإن هذا لا ينفي العلاقة بين الدين والقومية، فهذه العلاقة بديهية في الأمم الحديثة (إيطاليا: كاثوليكية، فرنسا: كاثوليكية، ألمانيا: بروتستانتية ولوثرية وكاثوليكية، أمم سكاندينافيا: بروتستانتية ولوثرية، تركيا: إسلام سني وغير سني، روسيا: أورثوذكسية، الصين: كونفوشية وبوذية... إلخ). لكن الدين لا يحدد الأمة، ليس فقط لأن أمماً عديدة قد تعتنق ديناً واحداً، أو تنتمي إلى أصل ديني واحد (أمم أوروبا وآسيا والأمبراطورية العثمانية)، بل كذلك لأن حضارة ما قد تشمل أدياناً أو مذاهب دينية مختلفة، وبخاصة لأن أدلوجة الأمة وشريعتها (الأنظمة والقوانين) هي نتاج لقاء مع واقع دنيوي ـ زمني وتاريخي يتجاوز النص الديني و/أو يؤثر فيه (كالتفسير والاجتهاد).

يبقى أن نشير إلى أن تعريف الأمة الذي ورد في الفقرات السابقة، يحاول مثْلَنَة واقع الأمة في أوج تبلورها المعاصر، في حين أن تجلياته الواقعية قد تكون مكتملة هنا، ودونه الاكتمال هناك. لذا، فإن العثور على بعض عناصر أو شروط الأمة في الواقع يدل على وجود إمكانات لتكونها، مثلما يدل غياب العناصر الأخرى على وجود معارضات لاستكمال تكونها. وبالتالي، فالأمة هي، في الواقع، حاصل صراع بين الميول النابذة والميول الجاذبة لها، وثمة قوى ومؤسسات تعبِّر عن هذه الميول، سواء كانت هذه القوى تنتمي إلى الأمة أم كانت تنتمي إلى خارجها.

وهكذا، فإن تعريف الأمة، أو تحديد العناصر المكوِّنة لها، ينبغي ألاّ يعبِّر عن نظرة دوغمائية تسقط هذه العناصر على واقع شعب ما بغية الحكم عليه، فيما إذا كان يستحق، أو لا يستحق تسمية «أمة»، بل إن ذلك التعريف يستدعي قياس الإمكانات الفعلية لتوحيد هذا الشعب في صيغة الأمة، وكشف العقبات التي تحول دون هذا التوحيد.

بناء على ذلك، تصطرع عوامل عديدة في جدلية جذب ونبذ وحدة الأمة العربية.

٢ ـ العوامل الجاذبة للتوحيد العربي

أما العوامل الجاذبة لوحدة عرب اليوم (المنتمين إلى جامعة الدول العربية)، فتتمثل بوحدة تاريخهم (المشترك مع شعوب أخرى بالطبع)، وبخاصة في ظل ما اصطلح على تسميته «العالم الإسلامي» الذي كان لعرب الجزيرة دور تأسيسي فيه، وذلك بدءاً

بعصر النبي والخلفاء، مروراً بالعصرين الأموي والعباسي، وصولاً إلى الأمبراطورية العثمانية، فمرحلة قيام الدول العربية الحالية. وعبر هذا التاريخ الذي شهد امتزاجاً بين شعوب مختلفة استعربت من خلال إسلامها وتبنيها اللغة العربية، فقد العربي عرقه «الصافي» الجاهلي(٢)، واشترك العربي الجديد (الأصيل+المستعرب) في حياة سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية وأدلوجية واحدة في ظل حكم المسلمين، الأمر الذي لا ينفي التواريخ الجزئية (في إطار هذه الوحدة) لمناطق وأقليات طائفية وقومية تمتعت باستقلالية نسبية وبخاصة في العهد العثماني الذي تميز باللامركزية الإدارية(٣).

وقد ورث عرب اليوم من تلك الحياة التاريخية، **بنية مجتمعية مشتركة** تأسست معها مفاهيم الأمة والقومية العربية: الطوائف (بغض النظر عن هويتها: مسلمة، مسيحية... إلخ) المكونة من قبائل وعائلات، وذات العالم الذهني الذي يستوحي القيم الدينية، والعالم الاجتماعي المبني على روابط القرابة والعادات والتقاليد التي يمتزج فيها الديني (أو المذهبي) بالعائلي، في الوقت الذي بقيت **اللغة العربية** اللسان المشترك (على الرغم من اختلاف اللهجات المحلية) وأداة التعبير عن القيم العربية (المشتركة والمختلفة) المتضمنة في التراث الأدبي والفلسفي والعلمي.

ولعل صياغة هذه البنية المشتركة تنسجم مع بعض التحليلات الخلدونية المعاصرة، التي حاولت إعادة قراءة الوضع العربي في ضوء سقوط التجارب التحديثية فيه، حيث منها ما أكد، تبعاً لمنهجية بنيوية صارمة، «بنية عميقة» ثابتة في تاريخ المجتمع العربي، وتحكم «عقله السياسي» عبر محددات ثلاثة: «القبيلة والغنيمة والعقيدة». فكان للمجتمع القبلي دور أساسي في الحركة التاريخية العربية والمسلمة، بدءاً بنشر الإسلام وانفجار الصراعات على السلطة في العالم الإسلامي، وما رافقها من خلافات مذهبية واستئثار بغنائم السلطة(٤).

وثمة تحليلات أخرى انطلقت من «طبيعة المكان» العربي كمدخل ضروري لفهم ماجريات الزمان (التاريخ)، فبيّنت «قانون الجدلية المتعددة الأوجه والتجليات... بين بنية البادية وبنية الحاضرة، ومن ثم بين القوى الرعوية وخصائصها وطبيعتها من ناحية، والقوى الحضرية وخصائصها وطبيعتها من ناحية أخرى»(٥). وبفعل هذه الجدلية، تكونت حدود الوطن العربي عبر التاريخ، المؤلف من مربع «المدينة ـ البادية ـ الريف ـ الجبل»، متجاوزاً الجزيرة العربية نحو الإنبساط الأرضي السهل الذي جرى فيه تعريب وسيادة الأغلبية (السنية)، فيما تمنّعت الجبال والهضاب التي إما أن العروبة والوطن العربي انقطعا عنها، وإما أقامت فيها الأقليات القومية أو الطائفية،

---

(٢) أنظر حول هذا الموضوع، على سبيل المثال: مكسيم رودنسون، **العرب**، تعريب خليل أحمد خليل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، الفصل الاول، وعبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية : دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، الفصل الاول.

(٣) أنظر حول هذا الموضوع: جورج قرم، **تعدد الأديان وأنظمة الحكم** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٩)، ص ٢٦٥ ـ ٢٨٢.

(٤) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص٣٢٢ و ٣٧٣.

(٥) محمد جابر الانصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص٦٥.

وبالتالي أحاطت بالحدود العربية هضاب ثلاث (الأناضول التركية، وفارس الإيرانية، والحبشة الأثيوبية)، وهي الهضاب التي كانت منيعة تجاه التعريب، وإن اجتازها الإسلام[٦]. في حين أن الموقع العالمي لهذا الوطن بين القارات الثلاث، لم يتح للعرب «العزلة التاريخية اللازمة لتقرير المصير القومي»[٧]، بل جعله معبراً أو ملجأ لمختلف القوى من خارجه. ومن هنا، فالمجتمع العربي القبلي، المتعدد الانقسامات، والمتنافس، بقي يتأرجح عبر تاريخه «بين قطب التوحد في كيان كبير، وبين قطب التجزؤ إلى كيانات صغيرة متنافسة... دون حسم تاريخي نهائي لصالح أي من القطبين»[٨]، الأمر الذي كان لا بد من أن يترافق مع مفهوم ملتبس للأمة في الأدبيات الأدلوجية ـ السياسية، التقليدية على الأقل.

فالنص القرآني، خارجاً عن هذه الأدبيات، وبما هو أهم وأول مصدر روحي لمشاريع التوحيد في المنطقة العربية عبر تاريخها القديم (والحديث إلى حد ما)، يغلب عليه تصور الأمة بمعنى «الجماعة المتفقة على طريقة واحدة»، وهو تصور يتجاوز العلاقة القبلية ويشدد على الرباط الديني للجماعة[٩]. وعلى الأرجح، فقد تأسس مصطلح «الأمة الإسلامية» على هذا المعنى، متجاوزاً مفهوم الأمة المبني على الواقع التاريخي (الزمني) الذي يتخطى الدين كمحدد وحيد للأمة.

لكن، انطلاقاً من الواقع الزمني، تباين معنى الأمة في التراث الأدلوجي المسلم (أو العربي ـ المسلم إذا شئت). فمن جهة، أكد **الفارابي** على الأمة كـ«جماعة طبيعية» ومدينية (وضعية) ذات الخصائص الثلاث (الخلق الطبيعية والشيم الطبيعية واللسان)[١٠]، وهذا المعنى يتفق مع ذلك الذي أورده **المسعودي**[١١]، بينما نادراً ما استعمل **ابن خلدون** مصطلح الأمة بالمعنى الديني، فقد اختلط هذا المصطلح عنده بمفهوم الجيل والقبيلة أو النسب[١٢]، أما **ابن الأزرق**، فقد وصف المسلمين بالملة، لا بالأمة التي هي «جماعة تتميز عن غيرها بالنسب أو بالجهة والسمة أو بالعوائد والشعار، أو بغير ذلك من الأحوال»[١٣]. من ناحية أخرى، كان الغرض الأساسي **للبغدادي** يتمثل بالتمايز المذهبي، في حين اتجه **الماوردي** للمرادفة بين الأمة والملة[١٤]، واستعمل **الشهرستاني** كلمة الأمة بمعنى ديني[١٥].

---

(٦) المصدر نفسه، ص٦٢ ـ٦٤.

(٧) المصدر نفسه، ص٦٤.

(٨) المصدر نفسه، ص٧٠.

(٩) ناصيف نصار، **مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص٢٠ وما بعدها؛ ورضوان السيد، **مفاهيم الجماعات في الإسلام** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٤)، ص٣٩ وما بعدها.

(١٠) نصار، المصدر نفسه، ص٤٥ وما بعدها، وتجدر الإشارة هنا إلى أننا نقتبس في هذه الفقرة (والفقرة التالية) من المصدر المشار إليه ما يتعلق بهذا المفكر أو ذاك على النحو الذي يتفق وسياق الفقرة، فنأخذ الأهم بالحجم الذي تتحمله هذه الفقرة. وعلى القارىء أن يعود إلى المصدر المشار إليه إذا شاء التعمق في تفاصيل الفكرة المطروحة.

(١١) المصدر نفسه، ص٧٩.

(١٢) المصدر نفسه، ص١٣٢ ـ١٣٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص١٤٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص٩٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص١٠٧.

أما الفكرة القومية العربية، أو مصطلح الأمة بالمعنى الزمني ـ التاريخي، لا الديني فحسب، فلم تتجه نحو التبلور الصريح إلا انطلاقاً من أواخر القرن التاسع عشر، ومع اشتداد الاحتكاك الأوروبي بالأمبراطورية العثمانية، وتأثيراته في الحركة الفكرية داخلها، وصولاً إلى المرحلة الاستعمارية حيث تجزأت تلك الأمبراطورية إلى حصص تقاسمتها الدول الأوروبية المستعمِرة.

وما ساهم في نشوء الوعي القومي العربي، تآكل الإدارة العثمانية، وعجزها المتزايد أمام الضغوط الأوروبية الممهدة للاستعمار، والهيمنة التركية في آسيا العربية، والاستبداد الحميدي، والشعور بالاعتزاز والفخر بدور العرب في إبداع حضارة المسلمين ونشرها، وازدهار الأعمال الأدبية العربية. كل ذلك أدى إلى بسط مناخ معاد للأتراك، كانت تولد فيه الأدلوجة القومية العربية وتتطور، وبخاصة في مرحلة الاستعمار (بما فيها قيام دولة إسرائيل)، حيث أخذت تلك الأدلوجة تتحول إلى حركة سياسية فاعلة في مختلف الأقطار العربية.

وهكذا، كانت الفكرة القومية العربية تتفتح[١٦]، بدءاً بالدعوة إلى نقل السلطة من الأتراك إلى العرب (الكواكبي)، ومع بزوغ فكرة سورية ـ عربية (البستاني)، وعربية «صافية» (اليازجي، جرجي زيدان)، وعربية ليبرالية (العازوري). وقامت عشية الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها، حركات سياسية دعت إلى استقلال الولايات العربية (مؤتمر باريس ـ ١٩١٣، وحركة الشريف حسين). كما تأسست جمعيات عربية (النهضة العربية ـ ١٩٠٦، الإخاء العربي والعثماني، المنتدى الأدبي والجمعية القحطانية ـ ١٩٠٩، والعهد ـ ١٩١٣). كما عقدت مجموعة من المؤتمرات للدعوة إلى الوحدة العربية، والتضامن بين الأديان، ودعم عرب فلسطين في مواجهة تزايد الهجرة اليهودية إليها.

واتخذت الفكرة القومية العربية عمقاً أشد، وحداثة أوضح، مع **ساطع الحصري** (عناصر الأمة: اللغة والتاريخ المشترك)، و**قسطنطين زريق** (عروبة حديثة تستمد مؤسساتها من الغرب الأوروبي)، في وقت راحت تتأسس أحزاب ذات طابع قومي عربي ـ علماني (حزب الأهالي ـ ١٩٣١ في العراق، وعصبة العمل القومي ـ ١٩٣٥ في سوريا)، وصولاً إلى قيام **حزب البعث العربي الإشتراكي** في الأربعينات، وانطلاق العروبة **الناصرية** في الخمسينات.

ولا شك في أن الفكرة القومية السورية كانت تنمو أيضاً، في المشرق العربي، بموازاة الفكرة القومية العربية، وعبرت عنها الدعوة إلى وحدة سورية علمانية (بدءاً بالبستاني، ثم غانم وسمنة)، وتطورت إلى «**عقيدة**» بفضل **أنطون سعادة** منظر ومؤسس **الحزب السوري القومي الإجتماعي** (١٩٣٢)، إلا أن الدعوة الوحدوية

(١٦) للتفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: البرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨ ـ ١٩٣٩)**، تعريب كريم عزقول (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، الفصل الحادي عشر، ومنير موسى، **الفكر العربي في العصر الحديث** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، الباب الخامس.

السورية لم تكن تتعارض مع الفكرة العربية[١٧] (بخاصة إذا تذكرنا المساهمة المسيحية الكبيرة في إغناء «الثقافة» العربية).

وصحيح أيضاً أن الفكرة القومية العربية لم تنشأ وتتطور وحدها في العالم العربي. فقد سبقتها وترافقت معها اتجاهات تحديثية في فكر المسلمين، وكانت الميول اللبنانوية تعبر عن نفسها في الوسط الأدلوجي المسيحي (بدءاً **بخليل غانم وبولس نجيم**، وصولاً إلى **ميشال شيحا**)؛ والقومية المصرية التحديثية عبرت عن نفسها، حتى عشية الاستقلال المصري، من خلال **عبد الله النديم ولطفي السيد ومصطفى كامل وسعد زغلول**؛ والأدلوجة المغربية كانت لا تزال، في المرحلة نفسها، قائمة على الانتماء العربي العام، وإن هيمن عليها هم الاستقلال «الوطني» ـ القطري[١٨].

مع ذلك، فإن التحدي الإسرائيلي، وبخاصة الانتفاضة الناصرية (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) ضد الاستعمار الإنكليزي، وتطورها في وجه هذا التحدي، أيقظت الوعي القومي العربي، وعمقته في أرجاء الوطن العربي، وكشفت عن وحدة في الشعور والإرادة، ورغبة شعبية عارمة في بلوغ وحدة الأمة كشرط للتغلب على السياسات الاستعمارية (الغربية ـ الإسرائيلية)، وتجاوز حالة التأخر العربي العام، في وقت ضعفت أو انكفأت الميول التجزيئية (وبخاصة السياسية منها) حتى تراجع تأثيرها في الحياة العربية العامة. بل، في زمن انتصار تلك الميول بعد المرحلة الناصرية، وصولاً إلى الانفراج الجديد للرأسمالية الغربية «المتوحشة»[١٩]، المندفعة لبسط نفوذها السياسي والاقتصادي في العالم العربي (في إثر انهيار المنظومة الاشتراكية)، استمرت وحدة الانتماء العربي كامنة في الوعي الشعبي العربي: في دراسة استطلاعية لاتجاهات الرأي العام العربي في عشر دول عربية تمثل ثلثي مجموع السكان العرب، ونُشرت أول مرة عام ١٩٨٠، تبين أن نسبة الاتجاه القومي (المتشدد والمعتدل) بلغت ٨٣ في المئة[٢٠]، وأن معظم أبناء هذه الدول المنتمين إلى مختلف الفئات الاجتماعية (الوسطى والدنيا) غير راضين عن العلاقات العربية القائمة، وأن «أغلبيتهم الساحقة» ترغب في أن يرتفع مستوى هذه العلاقات إلى صيغة توحيدية أرقى، مثل الوحدة الاندماجية أو

---

(١٧)في تحليل نصار لفكر سعادة، دعا إلى عدم تجاهل حقيقة أن سعادة «كان يهدف... إلى نقض الوجود السوري العربي التقليدي العتيق، وإلى بناء مجتمع سوري عربي جديد» (ناصيف نصار، **طريق الإستقلال الفلسفي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص٩٨). أضف أن نشاط الحزب السوري القومي الإجتماعي خلال الحرب اللبنانية (في إطار «الحركة الوطنية اللبنانية»، وغيره)، تميز بالدعوة إلى تاكيد عروبة لبنان.

(١٨)بالاحرى، يتحدث الجابري عن «وعي عروبي» في المغرب العربي، اي الوعي بالإنتماء إلى «الامة العربية»، مشدداً على اختلاف هذا الوعي في «المظهر عن نظيره في المشرق العربي، حيث إن «الآخر الذي كانت يقظة الوعي العروبي في المغرب جواباً على تحديه وتحديده، لم يكن تركيا [الإسلامية] بل فرنسا [النصرانية]». انظر: محمد عابد الجابري [وآخرون]، **تطور الوعي القومي في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص٣٧. انظر أيضاً بالمعنى نفسه: عبد الإله بلقزيز [وآخرون]، **الحركة الوطنية المغربية والمسالة القومية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، الفصل الاول.

(١٩)حول هذا الموضوع، أنظر: رمزي زكي، «هذه الليبرالية الجديدة المتوحشة : ملاحظات حول تراجع دور الدولة في النشاط الإقتصادي»، **الفكر الإستراتيجي العربي**، العدد ٤١ (تموز/ يوليو ١٩٩٢)، ص٢٠٩ ـ ٢٤٩.

(٢٠)سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسالة الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص٨٨.

الاتحاد الفدرالي، علماً أن هـذا الأخير يعد «الصيغة المثلى» من وجـهة نظر الراغبين في تطوير التـعاون العـربي[21]؛ ومن الملاحظ أن هذا الاتجـاه القومي عـبّر عن نفـسه في التظاهرات التي جرت في بعض الأقطار العربية، تضامناً مع محنة العراق في مواجهته الآلة العـسكرية الغربيـة، بغض النظر عن مدى لاعـقلانيـة قرار السلطـة العراقيـة في اجتياح الكويت (آب/أغسطس ١٩٩٠) واستهتارها بالوضع الدولي الناشـىء آنذاك.

٣ ـ العوامل النابذة للتوحيد العربي

كل ما أوردناه في الفقرات السابقة يدل على أن الفكرة القومـية العربية المتنامية قد استندت إلى واقع موضوعي (بدءاً بالبنيـة المجتمعية المشتركة التي يظهر فـيها الانتماء المشـترك إلى «أمـة» عـربية)، حـيث وحـدة الأمة ممكنة، أي كـامنة على الأقل، قـديماً وحديثـاً، وأنها أخذت تتـبلور (في الشعـور والأفكار) في سياق الاحـتكاك مع الخارج (التركي والأوروبي ـ الأميـركي والإسرائيلي) الذي، بسياسـات الهيمنة والاستـعمار، وبالتبريـرات الأدلوجية التي مارسـهـا لذلك، استفز المشـاعر القوميـة، واستنفر إرادة الدفاع عن الهوية والمصالح العربية. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، زود ذلك الخارج الأدلوجات العربية بملامح تحديثية كان من شـأنها أن تشـجع على الخروج من الأطر التـقليدية للمجتمع العربي.

إن معظم الدول العربية المنشأة قد أرسيت دعائمها لا عبر الدساتير التي وضعها الاستعمار بل من خلال تقوية الأجهزة الدولتية، وبخاصة الأمنية المزودة أحدث التقانة لقمع القوى الداخلية ولحفظ حدود الدولة

لكن ذلك لا يعني أن وحدة العـرب قد سارت إلى غايتـها، فدون ذلك عـقبـات معـقدة، ندرجهـا في ما نسـميـه شبكة **العـوامل النابذة للوحـدة القـومـيـة العـربيـة** وهذا ما سنتطرق إليه في الحال.

نبدأ بتناول **العامل الخارجي** ودوره اللاجم للإمكانات الوحدوية في الـعالم العربي. فـالواقع أن الفتح الرأسـمالي الأوروبي لهذا العـالم قد أحدث تحـولاً في مضمـون التجزئة الـعربية القـائمة في ظل الأمبراطورية العثـمانية (الفواصل الجغرافية، وضعف وسـائل المواصلات، المقاطعات ونظام الملل، والعشائرية البدوية)، باتجاه «الدول» التي أُخضع تحديث اقتصاد كل منها لسد حاجات تطوير اقـتصاد الدولة المستعمرة (زيـادة الإنتاج، توسيع الصادرات إلى المستعمرات ـ الأسواق، تضييق الهوة بين الطبقات الاجتماعية... إلخ).

ولقد تعزز هذا الخضوع في مرحلة «استقلال» الدول العربية، حيث تعمقت الجذور الاقتصادية والسيـاسية للتجزئة كقانون موضوعي للعلاقـات الداخلية والخارجية بين تلك الدول والمراكز الرأسـمالية الغـربية. فمـعظم الدول العربية المـنشأة، بما تمثله من واقع سياسي، قد أُرسيت دعائمها لا عبر الدساتير التي وضعها الاستعمار (التي ألغتها القوى الاستـقلالية هنا، أو كيفـتها مع التقليد «السلطانـي» هناك)، بل من خلال تقوية الأجهـزة الدولتية، وبـخاصة الأجـهزة الأمنية التي زُوِّدت أحـدث ما يمكن من التـقانة

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٣١.

اللازمة لقمع القوى الداخلية المهدِّدة للنظام وتحالفاته الخارجية من جهة، ولحفظ حدود الدولة من أخطار الدول المجاورة الطامحة إلى توسيع حدودها ونفوذها من جهة أخرى. والدعم الغربي هنا، السياسي والعسكري والمالي للدولة العربية، بقي مشروطاً بهاتين الوظيفتين، بحيث كان كل تجاوز لهما يستوجب مختلف أشكال الردع (من الضغط السياسي والمالي، إلى التدخل العسكري).

حتى دعم الاتحاد السوفياتي لبعض الأنظمة العربية، ذات الاتجاه القومي (الناصري أو البعثي)، لم ينحرف عن منطق الدولة القطرية. ذلك أن تحالفه مع هذه الأنظمة كان محكوماً بمبدأين أساسيين: متطلبات الصراع أو التنافس أو الانفراج مع المعسكر الرأسمالي الغربي (الحلف الأطلسي)، واستبعاد أهمية المشروع الوحدوي العربي ومركزيته، وفي أحسن الأحوال، التحفظ إزاء إلغاء الكيان الإسرائيلي مع الإقرار بعدم توسعيته.

ثم جاء فرض الكيان الإسرائيلي، بالتواطؤ الثابت مع الولايات المتحدة وبعض أوروبا الغربية على الأقل، تنفيذاً للحلم الصهيوني الشهير بإقامة إسرائيل الكبرى في أراضٍ عربية وسط كيانات طائفية مستقلة، الأمر الذي كان له أثر مباشر في التمزق العربي. هذا الكيان، وإن استفز المشاعر العربية، واستنفر الإرادات الشعبية الساخطة في مختلف الأقطار العربية، فضلاً عن المقاومة الفلسطينية، مغذياً بذلك القوى القومية العربية برصيد شعبي كفيل بتوفير الإمكانات لبلوغ التحرير والوحدة، فإن الكيان نفسه لم يعدم وسيلة لشل هذه الإمكانات بالتنسيق مع حلفائه (بمن فيهم تركيا وإيران الشاهنشاهية). وهكذا، فإن الناصرية التي مثلت (منذ الستينات على الأقل) تهديداً مباشراً للمصالح والسياسات الغربية، وللكيان الإسرائيل، قد سقطت ليس لأنها عجزت عن إنماء وتحديث الاقتصاد والمؤسسات فقط، على الرغم من اصلاحاتها الاقتصادية وميولها نحو هذا التحديث، في مصر ـ المركز المحرك والمعطل لأي مشروع قومي عربي، بل جاء سقوطها كذلك بفعل الضربات المتتالية التي وجهها التحالف الغربي ـ الإسرائيلي الذي استطاع، من جهته، أن يستقطب أنظمة وقوى عربية لتطويق المد الناصري (حلف بغداد ـ ١٩٥٥، العدوان الثلاثي ـ ١٩٥٦، انفصال الوحدة المصرية ـ السورية ـ ١٩٦١، حرب حزيران/ يونيو ـ ١٩٦٧)[٢٢]. وقد توجت تلك الضربات بتصفية الرموز الناصرية، حيث انقلبت السياسة المصرية بعد وفاة عبد الناصر (١٩٧٠) إلى «الانفتاح»، متجهة نحو التحالف مع الولايات المتحدة، والصلح مع إسرائيل، فكانت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ بمثابة حرب «تحريك» للمفاوضات من أجل ذلك الصلح، مع أنها حرب

ما ساهم في نشوء الوعي القومي العربي تآكل الإدارة العثمانية وعجزها المتزايد أمام الضغوط الأوروبية الممهدة للاستعمار، والهيمنة التركية في آسيا العربية، والاستبداد الحميدي، والشعور بالاعتزاز والفخر بدور العرب في ابداع حضارة المسلمين ونشرها

(٢٢) حول تحليل نقدي للناصرية، انظر: ياسين الحافظ، الهزيمة والايديولوجيا المهزومة (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٠).

كشفت فعالية التضامن العربي وشعبيته، فضلاً عن القدرات العربية على تحقيق النهضة.

كما أن لعبة التدخلات الخارجية في الحرب اللبنانية، فضحت السياسة الإسرائيلية التي اتجهت لاختراق الطوائف وإثارة تناقضاتها تمهيداً لتقسيم لبنان إلى مناطق طائفية، إضافة إلى استنزاف وإضعاف المقاومة الفلسطينية، في وقت ارتكز الموقف الأميركي ـ الأوروبي على الحؤول دون تدخل سوري يؤدي إلى ضم لبنان إلى سوريا[٢٣].

أما كل الدعم الغربي للنظام العراقي في حربه ضد إيران (١٩٧٩ ـ ١٩٨٨)، فكان ضمن استراتيجية إنهاك الطرفين وإضعاف قدراتهما على التوسع خارج حدودهما بما لا يهدد إسرائيل والمصالح «الحيوية» الغربية في المنطقة. وقد تأكدت هذه الإستراتيجية من خلال التحالف الدولي العنيف ضد العراق في إثر قرار قيادته اجتياح الكويت[٢٤].

وأخيراً، فإن مختلف أشكال التضامن الرسمي بين الأنظمة العربية (الجامعة العربية، اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية... إلخ)، قد تحولت إلى مؤسسات شكلية لا تنعكس في اتفاقات وإجراءات وحدوية عملية (اقتصادية ـ سياسية) تخرق الحدود بين الأقطار، بل كانت أقرب إلى تحالفات ضد أنظمة عربية أخرى، وبما يخدم تثبيت التحالف مع السياسات الغربية العاملة على تحقيق الإقرار النهائي بشرعية الكيان الإسرائيلي وسط الكيانات العربية المستقلة بعضها عن البعض، بل وحتى المتنافرة.

في ظل هذا الوضع العربي، انطلقت المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية (برعاية أميركية ـ روسية، وبمباركة عالمية) في مدريد، بعدما غلب الاتجاه (ولا نقول توحد الموقف) العربي للتسوية مع إسرائيل (على قاعدة الأرض مقابل السلام)، الأمر الذي عكس استعداداً عربياً للاعتراف بها. ولكن هذه الغلبة، بما تطلبته من تضامن عربي رسمي، لم تتجلَّ في التنسيق (على الأقل) الفاعل بين الأطراف العربية المعنية بالمفاوضات، فكانت هذه الأخيرة، بالتالي، مجزأة على النحو الذي يؤدي إلى اتفاقات ثنائية (فلسطينية ـ إسرائيلية، أردنية ـ إسرائيلية)، والمحاولات لا تزال مستمرة لفك الرباط السوري ـ اللبناني بما ينسجم وهذه التجزئة.

وما لا شك فيه أن غلبة الاتجاه العربي لبلوغ الحل السلمي مع إسرائيل، والاعتراف بها، قد شجعها الوضع الدولي الناشىء بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (والكتلة الاشتراكية بعامة)، والذي أفضى إلى زعامة الحلف الأطلسي العالمية، بقيادة الولايات المتحدة، بما يعنيه ذلك من خسارة بعض العرب السند السوفياتي في معاندته الموقف

---

(٢٣) حول هذا الموضوع، انظر: رشيد شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات (بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢)، ج٣، الفصل الثامن.

(٢٤) حول هذا الموضوع، انظر: رشيد شقير، «ازمة الخليج، جذور وآفاق،» الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)، ص١١ ـ٤٢.

الغربي ـ الإسرائيلي. فهذه الخسارة أدت دوراً في انفراد ذلك الحلف بمعالجة العديد من القضايا في البلدان النامية (وأوروبا الشرقية)، بما في ذلك مسألة الاجتياح العراقي للكويت وما تبعه من أحداث كان من شأنها أن «تلقن درساً» لكل نظام معاند لإرادة الزعامة العالمية الجديدة.

وصحيح أيضاً أن زمن الحرب الباردة كان يشهد لجماً لاندفاع الحلف الأطلسي نحو فرض مواقفه من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، سواء في مؤسسات الأمم المتحدة أو في الجامعة العربية. ففي ذلك الزمن كانت قرارات الحلف المذكور تأخذ في الحسبان ما تتوقعه من ردود فعل المنافس السوفياتي، معترفة له بمجال نفوذ ما في المنطقة العربية ضمن الحدود التي تجنب وقوع حرب مباشرة بين الجبارين (وهذا الاعتراف كان متبادلاً في الواقع).

مع ذلك، فإن متابعة سيرورة العلاقات الخارجية للأنظمة العربية، تبيِّن أن النفوذ الأميركي ـ الغربي كان يتنامى في العالم العربي، أيام الحرب الباردة، وبخاصة منذ القضاء على المؤسسة الناصرية وطرد الخبراء السوفيات من مصر عام ١٩٧١، الأمر الذي يلفت الانتباه إلى أن الاتجاه الراهن للوضع السياسي العربي هو حصيلة السياسات العربية الرسمية أيضاً، وهي سياسات كانت تحكمها ضرورات حماية النظام القطري (والمجموعات التي ترشه) وتوسع نفوذه الداخلي والخارجي (في حدود الجوار). وبعمق أشد، إن تلك السياسات كانت تُصاغ بالتناغم مع الكيان القطري، بما هو كيان اجتماعي ـ اقتصادي ـ أدلوجي ـ سياسي، حيث القرار ناتج جملة علاقات اجتماعية تتسم بالتأخر، في الوقت الذي تدخل في صلب ميزان القوى في العلاقات العربية الخارجية. وهذه السمة هي التي سنعاينها في ما يلي.

العامل الثاني من مجموعة العوامل النابذة للوحدة القومية العربية، ينتمي إلى ظاهرة التأخر في الحياة العربية، ونقول التأخر قياساً على التقدم الذي تشهده المجتمعات الحديثة في مختلف المجالات، وارتداداً على الدور الريادي الذي تميز به العرب في عصرهم «الذهبي».

ويتجلى هذا التأخر، كما نرى، في مستويات عدة من الاجتماع العربي. وهذه المستويات تتفاعل بعضها مع بعض لتؤدي وظيفة إعادة إنتاج عوامل التأخر (وتفلت منها تأثيرات معاكسة بالطبع) التي تولد العجز عن إحداث نهضة قومية عربية حديثة.

ففي **مستوى الاجتماع الاقتصادي**، انقسم العالم العربي إلى كيانات اقتصادية تكاد تكون منعزلة بعضها عن بعض، ويجمعها منطق التبعية[٢٥] للمراكز الرأسمالية الغربية التي كان لها الفضل في نشوء رأسماليات عربية حامية لنمط اقتصادي لا يقوم على استغلال الموارد والطاقات المحلية لتلبية حاجات المجتمع العربي وتطويره،

(٢٥) لا تزال مقولة التبعية صالحة كقيمة تفسيرية للعلاقات الإقتصادية العربية ـ الغربية، فهي تعبر عن نموذج «تغلغل البلدان الرأسمالية المتقدمة في الاكثرية العظمى من بلدان العالم الثالث، وسيطرتها عليها لاجيال أو قرون خلت، والاسبقية التي أعطتها تلك البلدان الرأسمالية لتنميتها ومصالحها الذاتية». انظر: يوسف صايغ، **التنمية العصيّة: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص١٢٩.

بل، أساساً، يقوم على تزويد المراكز الرأسمالية العالمية هذه الموارد والطاقات، وإغراق الأسواق المحلية بالسلع الاستهلاكية المستوردة من تلك المراكز، بحيث تبنيَنَ الاقتصاد وفقاً لحاجات ومتطلبات اقتصادات المراكز إياها.

فإذا انطلقنا من تطور حجم التجارة الخارجية العربية، وبنيتها (الصادرات والواردات)، نتبين أن الصادرات تعتمد إلى حد كبير على المواد الاستخراجية (أهمها النفط)، مقابل تدهور الصادرات الأخرى (الزراعية والصناعية التحويلية غير النفطية)، حيث ازدادت ترسخاً صادرات السلعة الواحدة، في حين تركزت الواردات على المنتوجات الصناعية الاستهلاكية على نحو مفرط، والمنتوجات الزراعية، الأمر الذي يدل على فائض القطاع الاستخراجي مقابل عجز القطاعين الزراعي والصناعي[٢٦]. أما اتجاهات التجارة الخارجية العربية، فتتوزع على دول المراكز الرأسمالية أساساً، على حساب الدول العربية في ما بينها، ولمصلحة الدول النفطية منها[٢٧]، حيث بقيت أطر التعاون الاقتصادي العربي، التي يمكن أن تدخل في جملة العوامل الجاذبة للوحدة العربية، محكومة بتلك الغلبة للمراكز الرأسمالية في العلاقات التجارية العربية[٢٨]، والتي لا بد لها من أن تتأكد في ظل الوضع الدولي الناشىء بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أي بعد خسارة «حليف اقتصادي» لبعض الدول العربية غير النفطية.

وإذ يتمثل أول وأهم ما يترتب على هذا الوضع التجاري العربي، بالتبعية الاقتصادية للمراكز الرأسمالية العالمية، إلا أن هذا الوضع نفسه يعكس أيضاً نقص الإنتاج وعدم تركيز الجهد على القطاعات المنتجة، علماً بغنى الموارد المتوافرة في المنطقة العربية[٢٩]، الأمر الذي يشير إلى **ضعف قيمة العمل** التي تشترطها العملية الاقتصادية أصلاً. ذلك أن الاقتصاد العربي يعتمد أساساً على إيرادات المواد المستخرجة من باطن الأرض (بوساطة شركات وخبرات أجنبية غالباً)، ويهمل إدارة سطح الأرض والمياه، أي ما يتعلق بالزراعة المنتجة (في ما عدا حالات معدودة وغير مكتملة، كالسودان والصومال ومصر واليمن)، حيث تتأرجح الأرض المروية بين ١٠ و١١ في المئة من المساحة المقدرة للأرض الصالحة للزراعة[٣٠]، في حين تنتكس جهود

---

(٢٦)عبد الوهاب حميد رشيد، **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤)، الفصل الرابع.

(٢٧)المصدر نفسه، الفصل الخامس. انظر ايضاً: توفيق سعيد بيضون، **التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص٢٠٨.

(٢٨)عبد الهادي يموت، **التعاون الإقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣)، الفصل الثالث.

(٢٩)عبد الهادي يموت، **أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤)، الفصل الثاني.

(٣٠)صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**، ص٢٠٢، وفي أحسن الأحوال، تغلب على الريف أعمال «غير زراعية»، وزراعة «شبه رأسمالية»، انظر: محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ١٩٨٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص٩٩ ـ١٠٢، وحول أوضاع الزراعة العربية. انظر أيضاً: ابراهيم سعد الدين [وآخرون]، **التنمية العربية**، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص٩٧ ـ ١١٠.

التصنيع نظراً إلى شح الرساميل الموظفة فيها، واللازمة لتطويرها، وغياب التأهيل التقني والعملي[٣١].

ولعل الريعية أفضل صفة يمكن أن تطلق على الاقتصاد والدولة في العالم العربي. فمثل هذه الدولة، النفطية خصوصاً، تعتمد على الإيرادات الخارجية واستثماراتها في المصارف الدولية كمصدر أساسي للنشاط الاقتصادي، دون افتراض وجود قطاعات إنتاجية مهمة، وعلى أن تتركز تلك الإيرادات كملكية للدولة أو الحكومة التي تعيد بدورها توزيعها داخل «هرم من الشرائح الريعية المتتابعة التي تحصل على مزايا خاصة نتيجة لوضعها المتميز»[٣٢]، وذلك في شكل خدمات عامة (ومن هنا أهمية قطاع الخدمات) وتوزيع الأراضي، وتوظيف وعمالة (ومن هنا تضخم الأجهزة الحكومية[٣٣]، وانتشار العمالة الوافدة[٣٤]).

أما الدول العربية غير النفطية، فتشترك مع نظيراتها النفطية في اعتمادها على «ريع الموقع». فالنفط والجغرافيا جعلا من المنطقة العربية موقعاً استراتيجياً جاذباً لاهتمامات الدول الكبرى المتنافسة على النفوذ العالمي، الأمر الذي أكسب الدول العربية قدراً مهماً من المعونات الدولية، في صورة هبات أو ديون، وتحت ستار التحالف السياسي غالباً، ولكن ضمن شروط تثبيت التبعية، وذلك إضافة إلى رسوم المرور بالأقنية والمرافىء، وتحويلات العاملين بالخارج.

> **الثروة في المجتمع العربي ليست ناتج تراكم عمل داخل وحدة إنتاجية بقدر ما هي حاصل عطاء الطبيعة و«الشطارة»، سواء استندت إلى واقع سلطوي أم لا**

كما أن للريعية أصداء في المجتمع العربي، حيث تبرز ظاهرة المضاربات العقارية، وأعمال السمسرة والرشوة، وكل ما يؤدي إلى ما يسمى «الإثراء غير المشروع». فالثروة هنا (وحتى الراتب أحياناً)، ليست ناتج تراكم عمل داخل وحدة إنتاجية، بقدر ما هي حاصل عطاء الطبيعة، و«الشطارة»، سواء استندت إلى موقع سلطوي ما أم لا.

في الحاصل، إذا كانت أهم ميزات البرجوازيات القومية (والعالمية) الحديثة تتمثل بقدرتها على إعادة تكوين قوة العمل، وسيطرتها على أسواق السلع الداخلية، والانخراط في المنافسة على اقتحام الأسواق العالمية، ثم مركزة رؤوس الأموال والتحكم فيها، فضلاً عن تطوير تقانة الإنتاج[٣٥]، فإن الرأسماليات العربية التابعة بقيت

---

(٣١) يموت، **أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية**، ص٦٧ ـ٧٩، وسعد الدين [وآخرون]، المصدر نفسه، ص١١٠ ـ١٣٣.

(٣٢) حازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، العدد ١٠٣ (أيلول / سبتمبر ١٩٨٧)، ص٧٠.

(٣٣) حول تضخم الإدارة في الخليج العربي، وفي المشرق العربي، انظر: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص١٥٢ ـ ١٥٦، وغسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص٢٠٨.

(٣٤) حول العمالة في بلدان الخليج العربي، أنظر: النقيب، المصدر نفسه، ص١٢٦ ـ١٣٢، وعبد الهادي يموت، **النمو السكاني والتنمية الإقتصادية والإجتماعية العربية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٨)، ص٧٥ ـ٧٩.

(٣٥) سمير امين، **ازمة المجتمع العربي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص٢١.

عاجزة عن إعادة تأهيل قوة العمل، وقاصرة عن السيطرة على رؤوس الأموال، إضافة إلى غرقها في الديون، وتأخرها العلمي والتقاني، في حين أن وارداتها التقنية لا علاقة لها بسياسات تطوير إقتصادي أصلاً (إلا بما يخدم إنماء القدرة العسكرية في الغالب).

من ناحية أخرى، إن وحدة منطق التبعية الذي يسيِّر الاقتصادات العربية، وضعف الإنتاج، قد فرضا وحدة في السلوك الاقتصادي العربي: تدني أهمية التعاون بين الأقطار العربية، وغياب سوق عربية مشتركة. فالأطر المؤسساتية المشتركة بين هذه الأقطار بقيت تعبيراً عن انتماء عربي مشترك، وليس عن اتجاه فعلي لتوحيد أو تكامل اقتصادي عربي[٣٦]؛ وذلك مقابل تبادل غير متكافىء مع المراكز الرأسمالية العالمية. أضف إلى ذلك، الآثار الاجتماعية لهذا السلوك: في الدول النفطية، استنزاف للثروة وتوزيعها على نحو «غير عادل» داخل الهرم الاجتماعي[٣٧]؛ وفي الدول العربية غير النفطية، بمختلف تصنيفاتها[٣٨]، هوة عميقة من حيث المستوى المعيشي بين الطبقات العليا التي تهيمن عليها الرأسمالية الوسيطة (الرأسمال التجاري والمالي والخدمي)[٣٩] من جهة، ومن جهة أخرى الفئات الشعبية (الدنيا) المدفوعة إلى الفقر بحدة تتفاقم مع الانفجار السكاني، وارتفاع نسبة البطالة (الذي يعززه ضعف نسبة النساء العاملات)[٤٠]، وبخاصة في ظل النقص في تأمين الحاجات الضرورية لانسان حي ومنتج (السكن، الصحة، التعليم، الضمانات الاجتماعية، البيئة... إلخ)[٤١]. أضف أن المدينة ـ العاصمة العربية تشهد تضخماً من حيث عدد السكان، وتتمركز فيها الأنشطة الاقتصادية والإدارية (الرسمية والخدمية)، وذلك على حساب الريف الذي يتراجع دوره عموماً في الحياة الاقتصادية العربية، ويعاني هجرة (إلى الخارج) ونزوحاً (إلى المدينة).

وفي **مستوى الاجتماع الأدلوجي**، تهيمن على المجتمع العربي أدلوجات جماعية موروثة تساهم في عرقلة تبلور وعي قومي اندماجي. فعلى الرغم من السيادة

(٣٦)حول التعاون الإقتصادي العربي، من خلال المؤسسات والمشروعات والاستراتيجيات ومحاولات التكامل، أنظر: سعد الدين [وآخرون] **التنمية العربية**، ص١٧٣ ـ١٩٢، ويموت، **التعاون الإقتصادي العربي واهمية التكامل في سبيل التنمية**، الفصل الثالث.

(٣٧)محمود عبد الفضيل، «السلوك والاداء الإقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية،» **المستقبل العربي**، العدد ١٠٢ (ايلول / سبتمبر١٩٨٧)، ص١١٠ ـ١١٢، والنقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص١٤٣ ـ١٦١.

(٣٨)يميز عبد الفضيل بين «الانماط والنماذج للتكوينات الإجتماعية والطبقية في المجتمعات العربية» على النحو الآتي: «الراسمالية الليبرالية» (لبنان، البحرين، تونس، المغرب ومصر الإنفتاحية)؛ «رأسمالية الدولة» (بلدان نفطية: الجزائر والعراق، وبلدان غير نفطية: سوريا ومصر الناصرية)؛ «الدولة العشائرية الريعية» (السعودية، الكويت، الإمارات وقطر)؛ النموذج الرعوي العشائري «شبه الريعي» (السودان واليمن)؛ وتدخل ليبيا في النماذج الثلاثة الاخيرة، في حين ينتمي الأردن إلى النموذجين الاخيرين. انظر: عبد الفضيل، **التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ١٩٨٥**، ص٢٠٨ ـ٢١٣. وقابل بـ : صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**، ص٢٦٥.

(٣٩) حول هيمنة هذه الطبقة، أنظر : عبد الفضيل، المصدر نفسه ، ص١٥٦ ـ١٦١.

(٤٠)حول الآثار الإجتماعية للنمو السكاني في ظل الأوضاع الإقتصادية العربية، ونسبة النساء العاملات، أنظر: يموت، **النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية**، ص٦٥ ـ٦٨.

(٤١)حول هذا الموضوع، انظر: أسامة الخولي [وآخرون] **حاجات الإنسان الاساسية في الوطن العربي**، تعريب عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، ١٥٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠).

السياسية لمؤسسات الدولة الواحدة (القطرية)، التربوية منها والإعلامية والأمنية، فهي تتعايش مع الجماعات القبلية، وبخاصة مع المؤسسات الطائفية التي تشرف على ممارسة الطقوس والعادات و«الواجبات والحقوق» الدينية الخاصة بالطائفة، وعلى تلقين العامة، في المدينة كما في الريف، العناصر المكوّنة للطائفة (أو الدين).

وإذ تقوم تلك الأدلوجات الموروثة بتوليد عالم عقلي جماعي (خاص بالعشيرة أو بالطائفة)، محدود بقيم الجماعة وتقاليدها ولغتها (بما في ذلك اللهجة التي تحمل رموزاً مميزة)، وحيث الأنا الجماعية لا تتحدد، فضلاً عن ذلك، إلا بالتمايز عن الأنوات الجماعية الأخرى، بل حتى بالتعارض معها، فإن الأدلوجات نفسها تستوحي مضامينها من الينبوع الديني الواحد (في حال الأكثرية المسلمة: سنة، شيعة، وغيرهم، وفي حال الأقلية المسيحية: موارنة، كاثوليك، أورثوذكس، وغيرهم). لكن هذا الينبوع الديني (الإيماني) الواحد للجماعات العربية، لم ينعكس في الواقع المجتمعي حيث بقي تجزؤ المجتمع العربي ليس إلى طوائف فقط (أكثرية وأقلية تنتميان إلى أصل ديني واحد)، بل إلى أكثرية عربية أيضاً، تشمل هذه الطوائف، وأقليات قومية (أكراد، بربر، أرمن... إلخ)، تنتمي إلى الطوائف نفسها (في الغالب)[٤٢]، إضافة إلى التجمع القبلي والعائلي داخل الطائفة أو القومية الواحدة.

إن الرأسماليات العربية التابعة بقيت عاجزة عن تأهيل قوة العمل وقاصرة عن السيطرة على رؤوس الأموال، إضافة إلى غرقها في الديون وتأخرها العلمي والتقاني

والواقع أن أنظمة المؤسسات «الحديثة» في إطار الدولة العربية القائمة، وبخاصة التربوية والاجتماعية منها، قد ساهمت في المحافظة على هذا التنوع المجتمعي العربي. فأنظمة الأحوال الشخصية (زواج، طلاق، إرث... إلخ) القائمة، تمثل أهم أدوات المنع (أو التجنب أو التحريم) التي تساهم في تثبيت الحواجز بين الجماعات وفقاً لقيمها ومعاييرها. فهذه الأنظمة (وما يرافقها من تقاليد قد تتجاوزها في الواقع) تحول دون التزاوج بين الطوائف، على الرغم من كل مظاهر التساكن والتجاور المشترك في ما بينها، وبخاصة في المدينة التي تحولت إلى «جزر» مجتمعية تلتقي فيها مختلف المجموعات المهاجرة من الريف للانخراط في الدورة الاقتصادية ـ الإجتماعية والإدارية و«الثقافية» المدينية[٤٣].

ويبدو أن العوائق أمام الزواج المختلط بين مختلف كسور المجتمع العربي، لا تحد من

---

(٤٢) حول «خريطة» الطوائف والأقليات في العالم العربي، أنظر: سعد الدين ابراهيم [وآخرون] المجتمع والدولة في الوطن العربي، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص٢٣٩ ـ٢٦٥.

(٤٣) الواقع أن هذا التجاور المجتمعي تبعته تعديلات في العلاقات بين المرأة والرجل، وفي ظاهرة الزواج. ولكن هذه التعديلات لم تُصِب «سوى القشرة الخارجية للأسرة، وما زالت عاجزة عن النفاذ إلى أعماق المفاهيم السلفية للزواج والاسرة والعلاقات الزوجية». ومن هذه التعديلات أن نسبة الزواج المختلط بين الطوائف (ذات الاصول الدينية الواحدة أو المختلفة) في لبنان، بلغت ٨ في المئة من مجموع عقود الزواج المبرمة في العام ١٩٦٨، (انظر: زهير حطب، **تطور بنى الأسرة العربية** (بيروت: معهد الإنماء العربي ١٩٨٠)، ص٢٢٢، ٢٣١). مع أن دون هذا الزواج مشاكل فقهية واجتماعية (العادات، ردود فعل الأهل، مشاكل الإرث... إلخ). لكن حتى تاريخ كتابة هذه السطور، لم يطرأ أي تعديل في أنظمة الاحوال الشخصية في لبنان، وهذه الأنظمة تعد عينة ممثلة للبلدان العربية لشمولها مختلف الطوائف المنتشرة فيها.

الحرية الشخصية (للمرأة والرجل على السواء) فقط، بل تمثل ضرورة في عملية رسم الحدود بين هذه الكسور وتأكيد العالم الاجتماعي والعقلي للفرد في إطار الكسر الذي ينتمي إليه.

أما **النظام التربوي العربي**، الذي لا يزال عاجزاً عن تجاوز الأمية[٤٤]، فيعتمد التعليم الديني[٤٥] على النحو الذي يكرس التقليد السلفي بتنوعه الطائفي السائد في المجتمع، في حين تطغى طريقة التعليم التلقينية النظرية التي تحث على الحفظ والاسترجاع بالاستناد إلى الذاكرة، أكثر مما على التأمل والتفكير والتحليل والنقد[٤٦]، الأمر الذي يساهم في ترسيخ روح الامتثال والتسليم بواقع الأمر (وعليه، التسليم بالانتماء والهوية في ما يخص الحياة الاجتماعية). وبالتالي، يمكننا أن نفترض، في مجال عملية نقل القيم التي تدخل في جملة وظائف التربية[٤٧]، أن العربي يتلقى من المؤسسة التربوية عناصر هويته التي ينبغي عليه تهذيب سلوكه وفقها، وبما يتفق والعادات والتقاليد المشتركة للجماعة التي ينتمي إليها، على النحو الذي ينسجم مع تعليمات أسرته وما يتلقاه معها من دور العبادة والمراجع الدينية[٤٨].

لكن، كيف كان تصور الحركة القومية العربية التقليدية لتجاوز الإجتماع الأدلوجي الذي يعزز التجزئة المجتمعية؟

الحق أن الأدلوجات القومية (وشبه القومية) العربية استنكرت تمزق المجتمع، رافضة إدراجه في مقومات وحدة الأمة. **فالمنظار البعثي** تضمّن «الفكرة» العربية بوصفها واقعاً بديهياً «يفرض نفسه دون حاجة إلى نقاش أو نضال»[٤٩]، معرِّفاً العرب بأنهم «هذه المجموعة من البشر التي استلمت من الماضي تلك المقومات والشروط الابتدائية والضرورية للشعور المشترك، وللمصلحة المشتركة، لا لتقف عند هذا الحد، بل كنقطة انطلاق تبدأ منها حياة جديدة تملأها بكل المثل الإنسانية التي توحي بها أو تدفع إليها تجربتها الحاضرة»[٥٠]، علماً أن اللغة العربية «بما تتضمنه عادة من وحدة

---

(٤٤)بلغت الامية في العالم العربي حتى العام ١٩٩٠، ما نسبته ٤٩ في المئة من الكبار وخصوصاً بين الاناث. أنظر منير بشور، **التربية العربية** (بيروت: دار نلسن ــ السويد، ١٩٩٥)، ص٤٠. وحول تطور الامية والتعليم في العالم العربي، أنظر: عدنان الامين، **اللاتجانس الإجتماعي** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٣)، ص١٠٠ ـ١٢٢.

(٤٥)حتى بلغت نسبة التعليم الديني والمدني ٥٠ في المئة من مواد التعليم المقترحة في تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية (١٩٧٨)، أنظر: خيرية قدوح، **التربية العربية الوحدوية، لماذا وكيف؟** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص٣٨.

(٤٦)بشور، **التربية العربية**، ص٦٢، ونعيم حبيب جعنيني، **السياسة التعليمية في العالم العربي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٨)، ص٨٥.

(٤٧)وهذا ما جعل بياجيه يدعو المؤسسة التربوية إلى «إنضاج الشخصية» (البعيدة من «الفوضوية الانوية» و«الضغوضات الخارجية»، والتي «تحقق استقلالها بالتنسيق مع التبادلية»)، وذلك بدلاً من تلقين «النماذج الخاصة بالاجيال السابقة»، أنظر:

Jean Piaget, Où va l'education, (Paris: U.N.E.S.C.O, Bibliotéque Médiations, 1948 et 1972), p. 84.

(٤٨)حتى إن الامين يتحدث عن استمرار طريقة تعليم «الكتاتيب» القديمة في بعض الدول العربية، واندماجها المتاخر في المدرسة «الحديثة» في البعض الآخر. أنظر: عدنان الامين، **اللاتجانس الاجتماعي**، ص١٢٢ ـ١٣١.

(٤٩)ميشيل عفلق، **في سبيل البعث** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص١٧٩.

(٥٠)المصدر نفسه، ص١٨٢.

في التفكير وفي المبادىء والمثل» كانت «أبرز عنوان» لاستمرار الصفات العربية المشتركة[٥١]. لذا، فالمبدأ «الذي لا يجوز التفريط فيه، أو التهاون فيه» (العرب أمة واحدة) يفرض على العرب وحدة روحية، ولو كانوا عملياً غير موحدين، وأن يعالجوا مشاكلهم «على أساس أنهم سائرون نحو الوحدة ويعملون لها بجد ونضال»[٥٢].

وفي هذا الاتجاه، دعا البعث إلى «قومية متحررة أمام التفرقة الدينية والعنصرية»، مؤكداً أن للإسلام «مكانة خاصة في روح القومية العربية وثقافتها وحركة انبعاثها». وتنعكس هذه القومية في دولة «علمانية» هي «نقيض الإلحاد والفساد وكل ما هو سلبي هدام»، ولكنها تحرر الدين «من ظروف السياسة وملابساتها، [و] تسمح له بأن ينطلق في مجاله الحر في حياة الأفراد والمجتمع، وبأن تبعث فيه روحه العميقة الأصيلة التي هي شرط من شروط بعث الأمة»[٥٣].

أما **المنظار الناصري**، فقد أكد وجود أمة عربية على الرغم من حال الانقسام التي عانتها، وذلك بناء على الأسس التالية: «أساس تاريخي لماضٍ ومستقبل مشتركين، وأساس لغوي واحد لعقلية جماعية، وأساس نفسي - إجتماعي (لوجدان وأمل مشتركين)[٥٤]. فهذه الأسس جعلت من الأمة العربية شخصاً واحداً، أي جماعة متجانسة من «الأفراد» و«الشعوب» و«الجماهير»، الأمر الذي يستبعد مجموعات مثل «القبائل والطوائف والإثنيات» من تكوين الأمة[٥٥]، بل حتى يستبعد الدين كعنصر أساسي في هذا التكوين[٥٦].

والواقع أن الخطاب الناصري أبرز اعتزاز الأمة العربية بتراثها الإسلامي، ولكن من حيث إن «روح الإسلام» تلهم النظر إلى المستقبل لتحقيق الحريات السياسية والإجتماعية والثقافية[٥٧]، وبالتالي، فإن علاقة الأمة بالله هي علاقة إيمانية تتلقى من خلالها «الدعم» و«الإلهام» و«التوجيه»[٥٨].

إن أنظمة الأحوال الشخصية القائمة تمثل أهم أدوات المنع التي تساهم في تثبيت الحواجز بين الجماعات وفقاً لقيمها ومعاييرها

إلا أن **الاتجاه الشيوعي العربي الرسمي**، المتأثر بالرؤى السوفياتية إلى الأوضاع العربية، فقد قابل هذه الأوضاع بالتعريف الستاليني للأمة (عناصرها: اللغة والأرض والاقتصاد والتكوين النفسي المشتركة)[٥٩]، فانتهى إلى نفي تعبير «الأمة العربية» من قاموسه السياسي، لافتقار العرب إلى «العامل الحاسم» في تكوين الأمة: الاقتصاد

---

(٥١) المصدر نفسه، ص١٨٠.
(٥٢) المصدر نفسه، ص٢٤٦.
(٥٣) المصدر نفسه، ص١٦٥ ـ ١٦٧.
(٥٤) مارلين نصر، **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، قابل ص١٣٤ وص٢٧٦.
(٥٥) المصدر نفسه، ص١٤١، ٢٧٧.
(٥٦) المصدر نفسه، ص٢٤٧.
(٥٧) المصدر نفسه، ص٢٤٧.
(٥٨) المصدر نفسه، ص٢٤٦.
(٥٩) الياس مرقص، **الماركسية السوفياتية والقضايا العربية** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٢)، ص٢٩.

المشترك[٦٠]. وبالتالي، دعا هذا الاتجاه إلى توجيه حد النضال ضد الرأسمالية وما تنتجه من أزمات اجتماعية، وصولاً إلى بناء الإشتراكية داخل الكيان القطري العربي، مؤكداً هذا البناء كطريق إلى الوحدة العربية، أي بهدف «استكمال تكوين الأمة العربية». ولقد ترتب على هذه الدعوة تأييد التيار القومي العربي «التقدمي»، أي بقدر معارضته للرأسماليات المحلية، والدولية، بما في ذلك الاستعمار[٦١].

وفي **مستوى الاجتماع السياسي**، يتداخل الإجتماع الاقتصادي والأدلوجي في بنية سياسية تقوم وظيفتها على إعادة انتاج العلاقات الاجتماعية السائدة وتكييفها (ولا نقول إدماجها) مع الوافدات الحديثة (الثقافة، التقانة)، بحيث يتأرجح السياسي بين الإستقرار والتأزم والإنفجار، مع غلبة الإستقرار دون تجاوز أسباب التأزم والإنفجار.

فإذ يحكم الإقتصاد العربي منطق التبعية الذي يفترض سيطرة الطبقة الرأسمالية التجارية الوسيطة، على الرغم من تنوعها الشكلي[٦٢]، علماً أن هذه السيطرة تفرز تراتبية طبقية ـ إجتماعية (الفئات العليا الميسورة، الفئات الوسطى، والفئات الشعبية الدنيا في الريف والمدينة)؛ إلا أن اجتماعيات السلطة السياسية العربية لا تتحدد وفق هذه التراتبية وحسب، بل تتمفصل أيضاً، وبالأهمية نفسها، مع الإجتماع الأدلوجي (الطائفي ـ الأقلي أو الأكثري، العشائري) الذي لا يزال يبدي عناداً وصلابة في الحياة العربية.

إن النظر إلى مختلف الحالات العربية يكشف عن اندماج السلطة السياسية العليا في الزعامة السياسية الطائفية والقبلية

ونستنتج هذا التمفصل من بعض الدراسات المنشورة في العقدين الأخيرين، التي تسلط النظر على ظاهرة «العصبيات» الما دون قومية (القومية الحديثة بالطبع)، والغالبة في العالم العربي.

فمن ناحية، يكشف ما يمكن أن نسميه النظر الشمولي التاريخي، أن «العقل السياسي» العربي، بما يمثله من «بنية عميقة» أو «لاشعور سياسي»، ما زال محكوماً بثلاثة محددات (القبيلة، الغنيمة، العقيدة ـ الدين أو المذهب)، مؤكداً أن الحداثة التي دخلت «بعض جوانب حياتنا منذ أكثر من مائة عام، أي منذ أن بدأ احتكاكنا بالحضارة المعاصرة»، حولت هذه المحددات إلى «مكبوتات» اجتماعية وسياسية استطاعت أن تعاود الظهور نتيجة العجز عن تجاوزها[٦٣].

أما معاينة الحالات، فتبين «ظاهرة استئثار عصبية ريفية بالسلطة» في المشرق العربي (لبنان، سوريا، الأردن، العراق)[٦٤]، حيث أفادت فئات إجتماعية تنتمي إلى أقليات طائفية (وقومية، كالأكراد) من الكيانات القطرية المستقلة التي أقامها

(٦٠) المصدر نفسه، ص٥٢.
(٦١) المصدر نفسه، هذا هو مضمون الجزء الأول باختصار.
(٦٢) انظر هامش رقم (٣٨).
(٦٣) الجابري، العقل السياسي العربي، ص ٣٧٣.
(٦٤) سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص١١٢.

الإستعمار، لكسر عزلتها التاريخية، فانخرطت في الحياة الإقتصادية والإجتماعية المدينية. وأكثر من ذلك، فإنه «بفعل تأثير الغرب، وتبني النخب الحاكمة فكرة الدولة ومبدأ المساواة في المواطنية، انفتح المجال واسعاً أمام [تلك] الأقليات لتلعب دوراً ما في عملية بناء الدول، ثم في حكمها»[٦٥]. ونشير هنا إلى أن الأقلية المعنية قد تكون «مذهبية» وتنتمي إلى الطائفة الأكثرية (السنة) بالنسبة إلى مجموع سكان البلدان العربية، وربما لا تنتمي إلى هذه الأكثرية، وقد تكون «طائفية» (مسيحية ـ مارونية) وتنتمي إلى الأقليات الطائفية بالنسبة إلى المجموع نفسه.

أما في الخليج والجزيرة العربية، فقد انتقلت السلطة من «شيوخ العشائر» إلى «شيوخ النفط»، حيث شهد المجتمع تحولاً من نمط العيش البدوي (الترحال، الرعي) دون أن يقطع مع الروابط القبلية التي تعايشت مع دولة نفطية في حدود شبه مستقرة، تحتكر السلطة والثروة فيها أسر اكتسبت نفوذها السياسي في ظل الإستعمار[٦٦]. حتى إن هذه الأسر تقف على رأس حكم تعتمد فعاليته على إشتراك «تضامنيات» تحظى بالاعتراف الرسمي على نحو متفاوت بين بلد وآخر. وقد صُنِّفت هذه التضامنيات على النحو التالي: المؤسسة القبلية، التجار، المؤسسة الطائفية، المؤسسة الدينية، الطبقات الوسطى، العمال[٦٧].

وفي ما يتعلق بالمغرب العربي، حرص بعض الدراسات على إبراز ضعف أهمية القبلية في الحياة السياسية، بحيث إن «الحياة الحضرية أكثر امتداداً في تونس والمغرب منها في الجزائر»[٦٨]، وإن القائد (الزعيم القبلي أصلاً) أخذ يتكيف «مع وضع جديد حصلت فيه المركزة السياسية، وضعفت القاعدة القبلية»[٦٩]، إلى درجة أن «الدولة الخزنية انتهت تاريخياً كهيكل، ولكنها ما زالت متواصلة كذهنية تجاه السلطة وممارسة النفوذ»[٧٠]. وقد أدت التجربة الإستعمارية دوراً مهماً في هذا المضمار، علماً أن «العاهل المغربي يتحدر من عائلة (علوية) تماثل تاريخها مع تاريخ المغرب منذ أربعة قرون على الأقل»، ويمسك بشرعية دينية تؤكدها النصوص الدينية، وتعمقها التجربة اليومية[٧١]، وذلك في ظل توتر عربي ـ أمازيغي ضمني حيناً، وظاهر حيناً آخر. ويشمل هذا

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص١١٢. ويلفت المؤلف النظر إلى أن استئثار الأقليات بالسلطة في بعض المشرق العربي، لا يعني فقدان الأكثرية (السنية) لسلطة كانت بيدها في ما مضى، فقد كان ولاء هذه الأكثرية «للعثمانيين على الأرجح أقوى، واندماجها في السلطة أعمق، ولكن مشاركتها في السلطة لم تكن أكبر بكثير (من الأقليات)»، المصدر نفسه، ص١١٣.

(٦٦) حول هذا الموضوع، أنظر: مسعود ضاهر، المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص٣٨٤ ـ٣٩٥.

(٦٧) النقيب، المجتمع والدولة من الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، ص١٤٩.

(٦٨) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص٢٦.

(٦٩) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٧٠) المصدر نفسه، ص٣٤.

(٧١) المصدر نفسه، ص٨٩.

التوتر الجزائر، حيث الأقلية القومية الأمازيغية تمثل نحو ٢٢ في المئة من السكان (مقابل ثلث سكان المغرب)[٧٢].

وعلى الرغم من أن مصر تصنف بين الدول العربية الأقل تنوعاً، أو «الأكثر تجانساً من ناحية الجماعات الطائفية، فإن مشكلة «الأقلية» القبطية (٨ في المئة من السكان) تعبِّر عن الطابع الطائفي (المسلم) للسلطة[٧٣]، وتندرج في لائحة المشاكل في مصر حتى ولو كانت أقل تسبباً بحالة إنفجارية، كما في لبنان مثلاً (حيث التنوع الطائفي أقرب إلى التوازن من الزاوية العددية).

أما في السودان، فإلى جانب مشكلة الأقلية «الزنجية» (٢٥ في المئة من السكان) المتفجرة في الجنوب، يتجاذب السلطة قطبان عربيان طائفيان (المهدية أو الأنصار والختمية)، «في مجتمع تقليدي شبه قبلي محافظ»[٧٤].

إن النظر في مختلف الحالات العربية يكشف إذاً عن اندماج السلطة السياسية العليا في الزعامة السياسية الطائفية والقبلية، إلى هذه الدرجة أو تلك، في هذا البلد العربي أو ذاك، بحيث لا يخلو نظام عربي من مشكلة أقلية (طائفية أو قومية)، وهي مشكلة لا تزال تندرج في مسألة الإنتقال إلى الأمة الحديثة كجماعة متميزة باندماجها وانسجامها.

إلا أن هذه القرابة للسلطة السياسية مع الزعامة التقليدية، وبغض النظر عن الدور الفعلي للإستعمار في إنشائها أو تكريسها، بقيت متلازمة مع ظاهرة الإستبداد كشرط ضروري لتأمين استمرارية جماعة السلطة. فهذه الإستمرارية وما يرتبط بها من أمن واستقرار الدولة القطرية، ببعديهما الداخلي والخارجي، بقيت مرتهنة، على ما يبدو، لممارسة نوع من سلطة «أبوية» مركزية على الدولة والمجتمع. وقد عُبِّر عن هذا الواقع بطروحات متشابهة المعنى. فمنها من أظهر أن «دول الهلال الخصيب لا تتميز بمحافظتها على الديمقراطية البرلمانية. كانت هذه الديمقراطية هشة، لكن أعداءها من العسكر، والدكتاتوريات، لم يجدوا فيها إلا عللاً، بل رأوا أحياناً أنها العلة. فألغوها تماماً من المؤسسات، وعندما كانت تعود، كانت المؤسسة تعود من دون وظيفة فعلية في النظام، اللهم إلا وظيفة الوجود الشكلي. والإستثناء المهم الكبير هو لبنان... [حيث] هذه الديمقراطية، ما كانت لتنشأ لو أن الطوائف لم تكن في تنافس»[٧٥].

---

(٧٢)ابراهيم [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ص٢٤٨ وما بعدها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجابري يؤكد «أنه لم يحدث قط في تاريخ المغرب، لا أمس ولا اليوم، أن شعر فريق من سكانه أنهم يشكلون أغلبية أو أقلية»، وأن الصراع في المغرب كان «بين البدو والحضر بالمعنى الخلدوني للكلمتين». انظر : الجابري [وآخرون]، **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، ص٥٥. في حين أن الهرماسي يتحدث عن المشكلة الامازيغية، مبيناً أنه «إذا كان الإسلاميون يأخذون على الدولة غرابتها عن النسيج الثقافي للبلاد وهو عربي إسلامي، فإن تمرد البربر [الامازيغ] يبدو أنه يؤاخذها أساساً على إيغالها في النزعة العربية الإسلامية»: الهرماسي **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص١٢١.

(٧٣)حول هذا الموضوع باختصار، انظر: نزيه نصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص١١١ وما بعدها.

(٧٤) ابراهيم [وآخرون]، المصدر نفسه، ص٢٦٠.

(٧٥)سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ص١١٧، ونضيف أن ديمقراطية الطوائف بقيت، بالتالي، مشروطة بالنظام الطائفي، والزعامة الطائفية، دون أن تبلغ الديمقراطية المواطنية.

في الخليج والجزيرة العربية، تبرز أطروحة «الدولة التسلطية» (المعممة على الوضع العربي أيضاً) التي تتجلى في «توحيد الأسر الحاكمة وتحويلها إلى مؤسسات مالكة للدولة. وهذا التوحيد معناه الحقيقي ترسيخ مركزية اتخاذ القرار في أعلى مستوى بيروقراطي للنخبة الحاكمة. ولذلك يمكننا أن نلاحظ بسهولة بأن هذه الدولة قد أنشئت حول الأسر الحاكمة كمؤسسات سياسية مركزية، وأن مؤسسات الدولة الأخرى هي امتداد وظيفي للأسر الحاكمة بحيث يترجم الولاء للدولة في النهاية، على أنه ولاء شخصي للأسر الحاكمة»[٧٦].

أما في المغرب العربي، فثمة «جملة ثابتة من السمات تضفي على الحياة السياسية... [نسقاً خاصاً]. ففي كل حالة نجد الزعيم أو الحاكم الفردي يحتل مكاناً فريداً، سواء أكان رئيساً أو ملكاً. فالحكم أوتوقراطي في كل البلاد المغربية، وكل شيء ـ النخب، التمثيل، الفعالية ـ تابع ومرتبط بهذه الظاهرة. أما السمة الثانية فهي: أن تشريك النخب السياسية يقع على قاعدة الجلب، أو ما يسمى التزكية التي تنطبق على أهل الولاء، أكثر مما تنطبق على أهل الكفاءة. أما السمة الثالثة، فهي تدور حول طبيعة الإنتخابات التي كثيراً ما تأخذ شكل الإستفتاء، أي تنظيم طريقة تقنن بها تزكية القرارات المتخذة من القمة»[٧٧].

وفي مصر، انتقلت السلطة من «دولة العسكر» الناصرية التي جمعت بين البيروقراطية و«الكاريزمية»[٧٨]، إلى قبضة رئاسة الجمهورية المقترنة بـ «تسلطية» و«مركزية سياسية»، حيث تتمتع هذه الرئاسة بصلاحيات واسعة[٧٩].

إن السلطة السياسية العربية تبدو كملكية ثابتة تحتكرها مجموعة منتمية إلى الجماعات التقليدية وتفرض شرعيتها من خلال حكم استبدادي

وهكذا، تبين مختلف الشهادات «العلمية» أن السلطة السياسية العربية تبدو كملكية ثابتة تحتكرها مجموعة (بقيادة فرد حتى وفاته أو الإنقلاب عليه) منتمية إلى الجماعات التقليدية (أسرة قبلية، أكثرية طائفية، أقلية طائفية)، وتفرض شرعيتها من خلال حكم استبدادي («تسلطي» أو «أوتوقراطي») تخضع لرقابته الأجهزة والمؤسسات العاملة في الدولة والمجتمع. ولتأمين شرعية تلك المجموعة، يعزز الحكم القوى الأمنية، فيضخمها (عددياً: التجنيد الإجباري) ويزودها أفضل ما يمكن توفره من الخبرة والآلة والتقانة[٨٠] المستوردة من الحليف الخارجي (الغرب الرأسمالي، أو الشرق الإشتراكي زمن الإتحاد السوفياتي). ويعد الإعلام ملكاً للحكم، فيما يُصرَّح للتنظيمات غير الدولتية تبعاً لمدى تقاربها السياسي معه. وإذا أقر هذا الأخير بمبدأ تمثيل المجتمع في الدولة ومؤسساتها، فإنه يسمح بانتخابات نيابية (وبإعلام في بعض الحالات) على النحو

(٧٦) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، ص١٤٧.
(٧٧) الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ص٤٣.
(٧٨) الايوبي، الدولة المركزية في مصر، ص١١٣ ـ١٢٣.
(٧٩) المصدر نفسه، ص١٥١ ـ١٥٧.
(٨٠) حتى نما الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق على التعليم والصحة، كما في مصر والمشرق العربي مثلاً. انظر: سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص١٦٩ وما بعدها، والايوبي، المصدر نفسه، ص١٩١ ـ١٩٢.

الذي يضمن فوز المقربين إليه (مع حصة متواضعة للمعارضين بغية إظهار تسامحه الديمقراطي)، ويستبعد عناصر تشكك في شرعيته: في أحسن الأحوال، المعارضة شرعية بقدر عدم تهديدها شرعية الحكم، وحريات التعبير والتنظيم الحزبي معترف بها بالقدر نفسه[٨١].

مع ذلك، فإن السياسة العربية لا تقف عند حدود المجموعات الحاكمة، فهي، في جوانبها الأدلوجية والتنظيمية والعملية، وبغض النظر عن مدى تأثير المجموعات التي تمارسها في المجتمع، تخطت تلك الحدود، حيث عرفت المجتمعات العربية الأحزاب السياسية والنقابات وانخرطت فيها. فمنذ المرحلة الإستعمارية، وفي المرحلة الإستقلالية، وفدت إلى هذه المجتمعات الفكرة الحزبية ومختلف الأدلوجات السياسية، في الوقت الذي أفرزت الرأسمالية التابعة انقسامات اجتماعية (الطبقات) كانت تولد فيها الإتجاهات المعاكسة لوظيفة إعادة إنتاج عوامل التأخر، وهي الإتجاهات التي ما زالت تمثل إمكانات موضوعية لتجاوز الإنتظام التقليدي للمجتمع، وأرضاً ملائمة للتنظيم الحزبي الطبقي والأمّوي (أو القومي).

وعلى الرغم من أن مسألة تجارب الأحزاب العربية واجتماعياتها لا تزال تفتقر إلى البحث الجدي المعمق، أي الذي لا يكتفي بتحليل مضامين الأدلوجات السياسية (الخطاب السياسي) الحزبية، يمكننا أن نلاحظ أن الأحزاب العربية توزعت على ثلاثة صفوف: **صف السلطة**، حيث تزعم حزب الحكم حلفاً حزبياً ضم أحزاباً «تقدمية»، مهمته تأمين العدد الأكبر من الأنصار المنحدرين من أوساط عمالية وفلاحية، وطلاب ومثقفين وغيرهم من الفئات الوسطى. ولهذه الغاية قامت النقابات والهيئات الاجتماعية والثقافية والرياضية الرسمية التي تبث رموز الحكم (من خلال الصور والشعارات والأناشيد والأعلام والنصب التذكارية... إلخ)؛ **صف المعارضة ذات الأدلوجات غير المستمدة من الدين** (وليست ضد الدين أو إلحادية فقط بالضرورة)، التي منها من حمل لواء الاشتراكية، ومنها من تبنى الماركسية بمختلف تلاوينها (السوفياتية، الصينية، الأوروبية، المستقلة)، والتي استطاعت أن تستقطب جيلاً ليس بلا وزن في التاريخ السياسي العربي الحديث، وهو الجيل الذي انحدر من الفئات الوسطى الدنيا (في الغالب) وشمل فئات من الأوساط الشعبية الدنيا (بما في ذلك الطلاب)، والذي اتسع أو ضاق حجماً في حدود حرية الحركة (التنظيم، النشر، التحريض) المسموحة للمعارضة في البلد المعني، أو تبعاً لما يفرضه الإرتباط الخارجي من مواقف في المراحل السياسية المختلفة، علماً أن بعض القوى، المستقلة بخاصة، بقي نخبوياً وتبشيرياً في الغالب (كبعض الأحزاب ذات الإتجاه العلماني الذي اتخذ مواقف محايدة في الحرب اللبنانية)؛ وأخيراً، **صف المعارضة التي تستمد أدلوجاتها**

(٨١) الأمر الذي يذكر بالمعنى اللغوي التقليدي لكلمة سياسة في القاموس العربي: ساس الدواب، قام عليها وراضها وأدبها؛ ساس الناس، تولى رياستهم وقيادتهم. انظر: بطرس البستاني، **محيط المحيط** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٧)، ص٤٤٠. وهذا المعنى يتفق والإرث العربي ـ المسلم، حيث ما بقي «ثابتاً» في العقل السياسي العربي هو الأدلوجة «السلطانية». انظر: الجابري، **العقل السياسي العربي**، ص٣٦٢.

السياسـية من الدين (والمذهب ضمناً)، وتجمع رصيـدها الشـعبي «الجاهز» من واقع إعادة إنتاج التدين التقليدي للمجتمع، حيث لا يزال الدين راسخاً في الحياة الإجتماعية، ويعاد إنتاجه من خـلال إعادة إنتاج اجتماعياته الموروثة بفـعل النظام التعليمي السائد، وبوسـاطة المؤسسـات الإجتـماعـيـة (ومنها الدينيـة) ذات الصلة اليـوميـة المباشـرة بالجماعات والأفـراد (الجامع، الكنيسة، الحلقات والروابط والتقاليـد التي تمارس فيها الطقوس الدينيـة). وبفعل عملية إعـادة الإنتاج هذه، نشأت ونمت فئـة سياسيـة دينية (رجال دين، مـثقفـون) تنتمي إلى الفـئات الوسطى الدنيـا في الغالب، مـستفـيدة من أصولهـا (التيارات والمذاهب السلفيـة) التي كوّنت عدداً من الحـركات الإستقـلالية في العالم العربي. وقد استطاعت تلك الفئة أن تنشـىء تنظيـمات سياسية (سرية أو علنية) منتشرة (بـخاصة بعد تراجع الإتجاه الـقومي العربي، والإخفاق الـذي آلت إليه أحزاب المعارضة الأخرى) داخل الفـئات الشعبية الريفية والمدينيـة، «في المدارس والـجامعات، وفي ورشـات العمل ومنتـديات الحركـة النقابيـة»(٨٢). إلا أن الجسم المجـتمـعي لهذه التنظيمات لم يستـطع أن يخترق البنى الطائفية (و/أو المذهبية): بقـيت هذه التنظيمات مسلمة أولاً، ومـذهبية ثانياً (مـثلاً: الأخوان المسلمون ـ سنة، وحـزب الله ـ شيعي(٨٣)، وما يتـبع ذلك من خلاف في النظر إلى السلطة في الإسـلام، وحول العلاقـة بالأنظمة العربية القائمة [وغير العربية: إيران] أو بالأحزاب السـياسية الأخرى(٨٤)) وفي الحالتين معاً، تثير هذه التنظيمات مشاعر ومواقف تعبـر عنها وتحركها حركات سياسية تنتمي إلى أقليات طائفـية وقومية، اسـتناداً إلى خوف الأقليات غيـر المسلمة (بغض النظر عن مدى وهم هذا الخـوف) من حكم يدير المجتمع وفـقاً لتعالـيم الإسلام، بغض النظر عن مذهبية هذه التعاليم(٨٥).

في الحاصل، تنتظم مختلف القوى السيـاسية في «حقل أدلوجي ـ سياسـي» ضمن الدولة القطرية العربية، بما هو حقل نزاع بين هذه القوى على السلطة (بشقيها: السلطة السياسـية العليا، والسلطة على المجـتمع الجزئي) في مجـتمع تتجزأ (وتتنـاقض) فيه الميول أو الإنتـماءات إلى الجـماعـات الطائفية والـقبلية (والقـوميـة الأقلية) من جـهة، والطبقـات الإجتمـاعيـة من جهة أخـرى، حيث، في مخـتلف الأحوال النزاعـية، تندفع الصراعات بفعل التفاوتات الإجتماعـية، والمسافة من السلطة، في ظل هيمنة الرأسمالية التبـعية. ولا ريب أن هذه النزاعـات تجري وفق علاقـات قوة غيـر متكافئـة (من حيث فرص العـمل السيـاسـي، والجذور التاريخـية ـ الأدلوجيـة والإجتـماعيـة) بين القوى المعنية. فالحكم القائم يحـتكر أدوات الإتصال والتحريك الجماهيري، فـضلاً عن أجهزة

(٨٢) مصطفى الفـيلالي [وآخرون]، الحركـات الإسلاميـة المعاصرة فـي الوطن العربي (بيروت: مـركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الامم المتحدة، ١٩٨٩)، ص٢٤١.

(٨٣) حول طائفية الاحزاب الإسـلامية اللبنانية، أنظر: دلال البزري، دنيا الدين والدولة (بيروت: دار النهار، ١٩٩٤)، ص١٣٠ ـ ١٣٥.

(٨٤) الفيلالي، المصدر نفسه، ص٣٤٥، والبزري، المصدر نفسه، ص٩٤ ـ ١١٢.

(٨٥) حـول هـذا الموضـوع، أنظـر المثـال اللبـناني الاوضح في: شقـير، مـفاهيم الدولة والنزاعـات، وخصـوصاً ص٢٣٩ ـ ٢٤٣.

القمع، في حين تستفيد القوى السياسية الدينية من وسائل إعادة إنتاج تديين المجتمع لاستقطاب الأنصار وتحريكهم في اتجاهاتها المرسومة، فيما القوى الأخرى تفيد من الإفرازات الإجتماعية والأدلوجية «للتحديث» التبعي (الجزئي) الذي طرأ على المجتمع منذ ما يزيد على القرن، ولكنها بقيت مقيدة بوسائل اتصال وتحريك متواضعة.

وبغض النظر (الموقت) عن مضمون الأدلوجات السياسية التي نجد فيها ما يساهم في التعثرات النهضوية، فإن القوى السياسية المتنازعة، تعتمد في الغالب بنى تنظيمية لا ديمقراطية، تحتكر القيادة فيها مجموعة ـ نخبة (بقيادة فرد)، وذات طريقة عمل (التنظيم، القرار، الإتصال) سرية في أكثر الأحيان، حيث يبدو (إذا تجاهلنا بعض الطروحات التي تبرر هذه الطريقة، ومنها «استيراد» النمط الستاليني للتنظيمات الشيوعية العربية) أن تلك البنى تنسجم والإرث «السلطاني» و«الأبوي» العربي الذي يعاد إنتاجه في الحياة الإجتماعية العربية، والذي يضغط (من خلال وسائل الحكم القائمة) في اتجاه ممارسة هذه الوسائل نفسها. الأمر الذي قد يفسر اقتصار السياسة على النخب الممثلة للقوى السياسية المتنازعة، والتي تنتدب نفسها كمعبر عن طموحات الفئات الدنيا من الشعب (أو حتى كل الشعب، في حالات معينة)، فتبني خططاً وبرامج ومواقف تفرضها مواقعها (النخب) في الحقل الأدلوجي ـ السياسي أساساً، واستناداً إلى رأسمال أدلوجي ـ سياسي (بما فيه المؤهلات والخبرة: المستوى التعليمي، الدهاء، البلاغة الخطابية... إلخ) ليست في متناول أبناء الشعب العاديين المختزلين، بالتالي، إلى وضع «المستهلكين» المجبرين إما على الإختيار بين المعروض في الحقل الأدلوجي ـ السياسي القائم، أو على الإنعزال واللامبالاة، أو على الإنتفاض «العفوي» تعبيراً عن معاناتهم في ظروف اجتماعية وسياسية خانقة[٨٦].

إن القوى السياسية العربية المتنازعة تعتمد في الغالب بنى تنظيمية لا ديمقراطية تحتكر القيادة فيها مجموعة ـ نخبة، وذات طريقة عمل سرية في أكثر الأحيان، تنسجم والإرث «السلطاني» و«الأبوي» الذي يعاد انتاجه في الحياة الاجتماعية العربية

إذاً، في الوقت الذي تدفع الاستراتيجيات الدولية إلى تثبيت الكيان القطري، بما يضمن استمرار الإقتصادات العربية التابعة، وما يتطلبه ذلك من دعم التحالفات مع السلطات السياسية القطرية، والتعاون بين هذه السلطات في إطار التحالفات إياها؛ فإن تجليات التأخر العربي في مستويات الإجتماع الإقتصادي والأدلوجي والسياسي، تؤدي وظيفة إعادة إنتاج عوامل التأخر التي تشمل هذه المستويات، حيث التجزئة تتخطى حدود القطرية لتشمل المجتمع القطري وانقساماته التاريخية، فتكتمل بذلك الأسس الموضوعية لمقاومة الميول التوحيدية القومية. إلا أن مجمل العوامل النابذة لهذه الميول تنتج، في الوقت نفسه، معارضاتها، وذلك بفعل التفاوت الإجتماعي الحاد الذي

(٨٦) يمكن التقاط إشارات حول هذا الموضوع في: الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ص٩٦، وما بعدها، وص١١٥؛ الايوبي، الدولة المركزية في مصر، ص١٦٤، وما بعدها، وتحليل الحالة اللبنانية في. شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات، الفصلان السادس والسابع.

يفرزه الإقتصاد التبعي القطري، وتشويه الذات القومية الناجم عن الإرتباط الخارجي للكيان السياسي القطري من جهة، ومن جهة أخرى، أزمة الإنتماء التي تثيرها الخلافات القطرية وصراع الهويات اللاقومية، واللاقطرية، الأمر الذي يربك الكيان القطري في تناقضات لا تزال عصية على الحسم لمصلحة أي من أقطابها، وإن كانت السلطة السياسية القطرية تدير هذه التناقضات، وتملك أدوات السيطرة عليها.

٤ ـ نحو تجديد المنظار القومي

يستند المشروع القومي العربي إلى العوامل الموضوعية الجاذبة له، ويكتسب شرعيته من المجموعات الأدلوجية ـ السياسية (أحزاب، جماهير) التي تحلقت حوله، لكنه لا يزال يصطدم بالعوامل الموضوعية النابذة له، والتي تؤثر فيه لتكوِّن عناصر أزمته الداخلية. وبالتالي، فإن عودة نهوض هذا المشروع باتت تشترط تجاوزه لأزمته، بدءاً بإعادة النظر في مضمون الخطاب الذي يعبِّر عنه، من حيث هو خطاب يقارب الواقع ويشيد البناء الإجتماعي ـ السياسي المناسب لتخطيه، وجملة الأدوات الضرورية لهذا التخطي.

والحق أن المشروع القومي العربي، بما هو مشروع لتأكيد ذات ـ هوية عربية في كيان سياسي موحد، لا يزال يستمد أهميته وسط عالم متغير ومتقدم باستمرار، حيث الكيانات الصغرى عاجزة عن مواجهة تحديات العصر، أي الدخول فيه ببناها المختلفة، وأكثر قابلية لهيمنة الدول الكبرى المتقدمة. ذلك أن عالم نهاية القرن العشرين يشهد على وزن وفاعلية هذه الدول القومية والإتحادية (الولايات المتحدة، اليابان، الصين، فرنسا... إلخ)، كما يشهد على نمو الإتجاهات القومية التوحيدية فيها (وحدة ألمانيا)، أو الإنفصالية الباحثة عن كيان خاص ومتميز تحرراً من توحيد قسري مع قوميات أخرى في حضن الإستبداد الذي ولَّد شعوراً بالإضطهاد لديها (كالحركات القومية الإستقلالية التي حررت دول أوروبا الشرقية، وفككت الإتحاد السوفياتي، ولا تزال تفكك بعضاً من جمهورياته السابقة، وما تبعها ورافقها من حركات قومية إنفصالية في تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا).

إن عودة نهوض المشروع القومي العربي باتت تشترط تجاوزه لأزمته، بدءاً بإعادة النظر في مضمون الخطاب الذي يعبِّر عنه

من ناحية أخرى، تمثلت المفاعيل الأدلوجية ـ السياسية للوضع الدولي الناشىء بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، بتراجع بعض الأحزاب الشيوعية العربية في ما يتعلق بتبني الماركسية ـ اللينينية، واستبدالها بالمقولات الإشتراكية الديمقراطية، الأمر الذي كان يؤشر على فقدانه قدراً من مصداقيته وشعبيته، في الوقت الذي عرفت دول عربية «انفراجات ديمقراطية» أتاحت التنفس للحركات السياسية الإسلامية المتنامية، والمنفتحة (ولو شكلياً) على الديمقراطية(٨٧)، والتي حظيت بمقاعد نيابية مهمة في الإنتخابات التي نظمها بعض الأنظمة العربية (الأردن، الجزائر، لبنان)، إلى جانب قوى سياسية أخرى.

(٨٧) حول مواقف القوى الإسلامية من الديمقراطية، انظر: البزري، دنيا الدين والدولة، ص١١٢ ـ ١٢٥.

في هذا المناخ، وعشية أزمة الخليج الثانية وخلالها، وما أسفرت عنه من نتائج مأساوية في العراق، والوضع العربي برمته، نشأت تظاهرة قومية عربية جديدة، في إطار «المؤتمر القومي العربي» الذي جمع عدداً من «المثقفين والممارسين العرب» للعمل «على صعيد شعبي مستقل عن أنظمة الحكم»[88]، وبوصفه أحدث مؤسسة قومية عربية «غير حزبية» تشمل مختلف الإتجاهات «القومية التقليدية» (الناصرية، البعثية... إلخ) و«التيارات الوطنية الأخرى الإسلامية واليسارية والليبرالية وغيرها»، بقواسمها المشتركة التي تتجاوز «خلافات الماضي»، مع «أخذ العبرة منها وعدم تكرار الأخطاء»[89].

وقد صاغ المؤتمر أهدافه «المتمثلة بالمشروع الحضاري» للأمة العربية، على النحو الآتي: «الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الإجتماعية، والإستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري، وتحقيق التفاعل بين الوحدويين العرب في إطار التنوع والتكامل، وتعبئة الطاقات الشعبية من أجل تحقيق هذه الأهداف، واتخاذ المواقف المعبرة عنها، وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع الهيئات المماثلة في أهدافها»[90].

ويُفهم من هدف «الإستقلال الوطني»، استقلال الدولة القطرية، علماً أن المؤتمر كان قد أرجع «تردي حال الأمة إلى عدم قدرة الدولة القطرية على خلق مشروع للنهضة القومية، واختزال القرار العربي في إرادات فردية... وتكرس استلاب الأرض وتكبيل إرادة الشعب، وتورث التجزئة والتخلف وتهديد الأمن القومي»[91].

كما اتفق أعضاء المؤتمر على «إنشاء مؤسسات جماهيرية حقة للمجتمع المدني ودعمها، واحترام حقوق الإنسان الأساسية دون تمييز يقوم على العرق أو اللغة أو الدين، واحترام تنوع الأقوام في الوطن العربي والإعتناء بثقافاتهم»، مع التركيز على «دعم الثقافة العربية ومقاومة الغزو الثقافي واللغوي في عموم الوطن»[92].

وإذ لا يعثر القارىء الباحث على تحديد لمصطلحات مثل «المجتمع المدني» و«الثقافة» و«الغزو الثقافي واللغوي» (أليست اللغة جزءاً من الثقافة؟!)[93]، فإنه لا بد من أن يتساءل، من ناحية أخرى، عن الصيغة التي تحول دون التمييز العرقي أو اللغوي أو الديني، وأن ينتبه، في الوقت نفسه، إلى موقف المؤتمر من الدين والقومية: «إن الدين عموماً، والإسلام خصوصاً، هو أهم مكونات المجتمع العربي. ويرى المؤتمر أن الدين كان دافعاً للوحدة والتقدم وداعياً للتسامح، ويمكن أن يكون اليوم كذلك. إن العروبة ليست انفصالاً عن الإسلام، ولكنها الصيغة السياسية المعاصرة لرسالته الحضارية في المجتمع العربي»[94].

---

(٨٨) المؤتمر القومي العربي: الوثائق الأساسية والبيانات السياسية (بيروت: [د.ن]، ١٩٩٤)، ص١٣.
(٨٩) المصدر نفسه، ص٢٣٢، وما بعدها.
(٩٠) المصدر نفسه، ص١٣.
(٩١) المصدر نفسه، ص٣٩.
(٩٢) المصدر نفسه، ص٤١.
(٩٣) بحثنا في إشكالية تحديد مصطلحات الثقافة والحضارة والادلوجة في المصدر المذكور في الهامش رقم (١).
(٩٤) المؤتمر القومي العربي: الوثائق الأساسية والبيانات السياسية، ص٤٣.

والواقع أن هذا الموقف من الدين المترافق مع ميل تسامحي (أخلاقي) إزاء غير المسلمين والأقوام غير العربية، لا يعبر عن تجاوز الأدلوجة القومية العربية التقليدية، ويستجيب لضغط نمو الإتجاهات السياسية الإسلامية الممثلة في المؤتمر. والتي انفتح هذا الأخير (أو ممثلين عنه بصفة رسمية أو غير رسمية) للحوار معها في إطار «المؤتمر القومي ـ الإسلامي»[٩٥]. وفي هذا الحوار كانت العروبة «وعاء الإسلام ومحضن نصه المقدس: القرآن الكريم»، وكان التأكيد أن «المرجعية العامة» للأمة العربية «لا تكون إلا للإسلام»، في حين أن قبول الديمقراطية يقتضي هذه المرجعية «حيث المسلمون هم الأغلبية، وحيث يكون أبناء الديانات الأخرى قد عبّروا خلال قرون متعاقبة عن قبولهم الأساس الحضاري الإسلامي»[٩٦]، علماً أن العلمانية التي «ينادي بها البعض بديلاً للإلتزام الديني على مستوى العمل الوطني والقومي، ليست مرادفاً للديمقراطية، ولا هي ضرورة من ضروراتها، ولا هي إحدى آلياتها، فكل ذلك غير صحيح، والبحث العلمي المحايد يثبت عدم صحته»[٩٧].

في مقابل هذه «الرؤية الإسلامية» التي قد توحي بأن وعاء العروبة لا يتسع للأديان غير الإسلامية، والتي، في أحسن الأحوال، تخضع هؤلاء «للأساس الحضاري الإسلامي»، فإن دعوة «القوميين» إلى التجدد الحضاري (الذي «يقصد به الدعوة إلى إجراء مراجعة شاملة للثقافة العربية»، مما يتعارض مع الدعوة إلى مواجهة «الغزو الثقافي»)، قد اصطدمت بـ«تباين الرؤى» حول سبل التعامل مع «الإشكاليات المختلفة في الثقافة العربية وبلورتها»، حيث توزعت الآراء بين «حدّي العلمنة الكاملة والتعامل الإنتقائي»، علماً أن هذه العلمنة هي «أبعد مما يقبله التيار الإسلامي، بل وفريق كبير من القوميين»[٩٨]. لذا، كانت دعوة «الإجتماع التأسيسي للمؤتمر القومي ـ الإسلامي» إلى «تحرير ثقافتنا العربية الإسلامية من أسر بعض المصطلحات الوافدة الموهمة بعكس ما نؤمن به ونعنيه»[٩٩].

التيار القومي العربي يبدو أنه لا يزال متأثراً بمنطق الحركة القومية العربية التقليدية، وهو منطق يقوم على التأرجح، فالانتقاء بين التقليدي والحديث، بين الماضوية والنهضوية

وما لا شك فيه أن هذه التظاهرة القومية العربية، والقومية ـ الإسلامية، تعبِّر عن المأزق الذي آلت إليه الكيانات القطرية العاجزة عن تجاوز (في أحسن الأحوال) العوامل النابذة للنهضة القومية العربية؛ وهي تمثل محاولة للخروج من ذلك المأزق عبر مأسسة عمل من خارج الكيانات العربية القائمة، رداً على تزايد نفوذ الغرب الأطلسي، الأميركي خصوصاً، المتجه ليس إلى تعزيز الكيانية القطرية العربية فحسب، بل إلى فرض

(٩٥) انعقد هذا المؤتمر في بيروت ما بين ١٠ و ١٢ تشرين الاول /أكتوبر ١٩٩٤، ونُشرت وثائقه في : المستقبل العربي، العدد ١٨٩ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤).
(٩٦) كما جاء في «الورقة القومية»، المستقبل العربي، المصدر نفسه، ص٣٣.
(٩٧) المصدر نفسه،ص ٣٤.
(٩٨) كما جاء في «الورقة القومية»، المستقبل العربي، المصدر نفسه، ص٢٨.
(٩٩) كما جاء في الورقة المشتركة أو «البيان التأسيسي للمؤتمر القومي/الإسلامي»، المستقبل العربي، المصدر نفسه، ص٤٣.

الإعتراف بالعدو التاريخي للعرب ممثلاً بالكيان الإسرائيلي أيضاً. لكن يبدو أن التظاهرة إياها محكومة بقدر من رد الفعل الشعوري، أكثر منه بتخطي الأوضاع المعاكسة للمشروع القومي التحديثي، وبخاصة مستويات التأخر العربي منها. وأول نتائج رد الفعل هذا، في ظل العجز العربي عن مواجهة التحدي الغربي، هو أن رفض السياسات الغربية يجر إلى رفض الغرب برمته، وتنقية «الثقافة العربية» من تأثيراته، وإعادة إيقاظ السلف المسلم في الوعي السياسي كشرط حاسم لبلوغ الغاية: النظام الإسلامي. هذا من جهة «التيار الإسلامي» الذي لا يزال يكرر، من حيث مضمونه الأدلوجي، أسلافه من الحركات السياسية التي استوحت من الدين أدلوجاتها السياسية منذ قرن من الزمن. وفي هذا التكرار، حيث السعي ثابت للتوحيد العربي على أساس «المرجعية الإسلامية»، تغييب لاصطدام هذه المرجعية، بثبات، بالإجتماع الطائفي (بما فيه «المذهبي») الذي يوحد في الإيمان (العلاقة بالخالق)، ويفرق في الحياة الدنيا (العلاقة بالزمن)، فضلاً عن تجاوب الحركات السياسية الإنفصالية (أو الفدرالية وما شابه) مع ذلك السعي كمبرر، مثلاً، للدعوة إلى نفور مسيحيي المشرق العربي من العروبة، بعد فشل مثقفيهم في مساهمتهم في تأسيس عروبة غير دينية وملء «وعائها» بالمسلمين وغير المسلمين، منذ القرن الماضي.

أما التيار القومي العربي، فيبدو أنه لا يزال، هو الآخر، متأثراً بمنطق (وحتى أهداف) الحركة القومية العربية التقليدية، مع لفت الإنتباه إلى وعيه بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك على الرغم مما انتهت إليه تلك الحركة لدى انتقالها من صوغ أدلوجاتها إلى إدارة المجتمع والدولة العربيين. فهذا المنطق يقوم على التأرجح، فالإنتقاء، بين التقليدي والحديث، بين الماضوية والنهضوية، بين العصر السالف المجيد في ظل الإسلام، والعصر الذي أسسه الغرب الإستعماري. وبالتالي، استورد القومي العربي من «ثقافة» الغرب التقانة[100]، ومصطلحات مثل «القومية» و«الديمقراطية»، وأدرج هذه المستوردات في توليفة مع «الثقافة العربية»، على النحو الذي يُرضي التيار الإسلامي، لكن الذي يتخطى أخلاقياً مشاكل الأقليات (المسلمة وغير المسلمة) التي لا تزال تهدد عدداً (على الأقل) من الكيانات العربية (لبنان، العراق، السودان، البحرين، على سبيل المثال).

في المقابل، لعل تجربة الصراع العربي - الغربي/ الإسرائيلي ومساهمته في إعاقة النهضة القومية العربية التي كان يُفترض أن تستند إلى تراكمات داخلية أساساً، تُبيِّن أنه صراع بين مجتمعات (لا أديان) تتوقف نتائجه على موازين القوى بينها، وأنه يكشف، بالتالي، مصادر القوة التي تؤدي إلى ترجيح كفّة مجتمع ما في هذه الموازين: ليس عدد جنوده وآلاته الحربية، بل حيويته التي تتجلى في إطلاق الطاقات

(١٠٠) دعا «المؤتمر القومي العربي» إلى «نشر التعليم، وترقية نوعيته، بما يمكن من بناء قدرة تقنية ذاتية تقوم على استيعاب الثقافة الحديثة والمشاركة في تطويرها، على أن يتم ذلك في إطار دعم الهوية الحضارية العربية - الإسلامية مع التفاعل الإيجابي مع ينابيع الحضارة الإنسانية، المؤتمر القومي العربي: الوثائق الأساسية والبيانات السياسية، ص٤٢.

الكامنة لأعضائه، وتفاعلها وتضامنها، بغية إنتاج الإنسان المبدع الفاعل في الطبيعة والتاريخ، والذي يعزز كيانه فيهما. ومن هنا تبرز مفاهيم الديمقراطية والعلمانية والعمل المنتج على الصعد الإقتصادية والعلمية والفكرية والفنية، كضرورات إلى اندفاع المكبوت في الحياة الإجتماعية، مما يفضي إلى اشتراك أعضاء الأمة في صوغ السياسات المناسبة للمصلحة القومية، والتي تقرر مصيرها، بما في ذلك مصالح ومصائر الفئات الإجتماعية المكوِّنة للأمة، شرط ألاّ تتعارض مع الجامع القومي.

وهكذا، فإن الإتجاه الإنتقائي داخل التيار القومي العربي المعاصر، يجد نفسه أمام وحدة وجدلية المفاهيم التي تقابل وحدة وجدلية مستويات التأخر العربي، وتقدم نفسها كمداخل أساسية لإنهاض إمكانات التوحيد القومي، وتعزيز الجانب العربي في ميزان القوى الدولي. ويمكن تصنيف هذه المفاهيم في مجموعتين:

أ ـ المجتمع المدني

المقصود به هو ما تشير إليه كلمة مجتمع، أولاً، من معنى التجانس والتماثل بين البشر الواعين بانتمائهم إلى هوية مشتركة توحد وتوجه سلوكهم الفردي والجماعي. في حين أن صفة المدني، ثانياً، تستمد معناها مما هو غير ديني، وغير عسكري، وترتبط بالتحولات الإجتماعية والفكرية التي جرت في المدينة الأوروبية البرجوازية، والتي أدت إلى نمط من العلاقات المواطنية داخل الأمة المبْنِيَة في مؤسسة الدولة، والمعممة على أراضي هذه الأخيرة.

المجتمع المدني إذاً، ليس جملة المؤسسات (الكنيسة، المدرسة، الإعلام) العاملة على تكريس هيمنة الطبقة المسيطرة التي تحدث عنها **غرامشي**[١٠١]، ولا المؤسسات المستقلة عن الدولة، وإنما هو بالأحرى مجتمع الأمة المندمج في بوتقة **المواطنية** التي هي حاصل العلاقة المتبادلة بين الديمقراطية والعلمانية، ولعل إحداهما تشرط الأخرى.

فالديمقراطية معروفة بأنها حكم الشعب وسيادته على نفسه، وبخاصة حكم أكثريته في المجال العملي، بحيث يستحيل الإستئثار بالحكم بفعل مبادىء فصل السلطات، والإنتخاب، والرقابة على الحكام، وخضوع الحاكم والمحكوم لسيادة القانون، والمساواة في الحقوق والواجبات، والحريات العامة وما تفترضه من تعددية الخيارات... إلخ.

أما **العَلمانية**، فالشائع لدى عدد من الكتاب والسياسيين أنها حالة أو وضع يتعارض أو «يتقابل» و«يتناقض» مع الدين[١٠٢]، مع أن العلمانية ليست ديناً أُنزل

---

(١٠١) Jean-Pierre Cot et Jean-Pierre Mounier, *Pour une sociologie Politique*, t2·(Paris: Editions du Seuil, 1974), p. 58, et *Gramsci dans le texte*, traduit par Jean Bramant et autres (Paris: Editions Sociales), p.p. 576-577.

حتى إنه تحدّث عن «تطابق» أو «تماثل» بين الدولة والمجتمع المدني. Ibid, p. 469.

(١٠٢) محمد عمارة، الإسلام والعروبة والعلمانية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص٦١.

لمخالفـة أديان أخرى، بل إنها، إذ تشتق من العـالم، الدنيا، الزمن[١٠٣]، ذلك الإتجاه الذي يركز النظر على شؤون الإنسان الدنيوية، خارجاً عن هيمنة أحادية وشمولية لمؤسسة دينية أو شـبه دينية (أو حـتى إلحادية، حيث يتـحول الإلحاد إلى دين ذي مؤسـسـات تنتج منظومة معرفية مقـدسة بإسم الوحي الإلهي، وحتى الزمني). فإذا كانت العلمنة قد أرسـيت في أوروبا ضمن سيـاق الصراع ضد الـهيمنة الشـاملة للكنيـسة، بما هي مؤسسة دينية ادّعت تجسيد حكم الله على الأرض، الحكم الذي تحول، فعلياً، إلى حكم رجال الله (وكل البشر رجال الله)، إلا أنها (العلمنة) لا يجوز أن تُنسب إلى خصوصية مسيحـية تسمح بها، فالمسيحـية ما بعد المسيح تيارات ومذاهب وانشـقاقات، منها من أيد العلمنة، أو شق لها الطريق (اللوثرية مـثلاً)، ومنها من عارضهـا ولا يزال (كبعض المؤسسـات المسيـحية الشـرقية، التي منهـا من رفع شعـار العلمنة لمواجهـة الأسلمة أساساً)، الأمر الذي يعيـد النظر إلى العلمنة كمفهوم مجرد، يتـضمن تلك العملية التي تؤسس حقلاً اجـتماعياً ـ أدلوجـياً متعدد الميـول والإتجاهات، ومستقـلاً إزاء أي هيئة تنتدب نفسـها كسلطة مفروضة بإسم المـقدس، حيث يقف الفرد وسط خيارات مختلفة يُفترض به أن يحدد موقعه بينها.

إن الدولة العلمانية ليست ملحدة، ولا تبشر بالإلحاد، بل تترك للحقل الاجتماعي ـ الأدلوجي أمر الجدل في موضوع الإلحاد والتدين

يترتب عـلى ذلك أن الدولة العلمانيـة، ككيان سـياسي ـ قانوني، هي دولة غير دينية أو مذهبية، بمعنى أنها لا تبشر، تحت أي ادعاء، بأي ديـن ولا بأي لا دين، فهي ليسـت حَكَماً في الروحانيات والعقائد، ولا تـعبّر عن «وحدة وطنية» على هذا الصـعيد. هذا يعني أيضـاً، أن الدولة العلمـانية ليـست ملحدة، ولا تـبشر بالإلحـاد، بل تترك للحـقل الإجتـماعي ـ الأدلوجي أمر الجدل في موضوع الإلحاد والتدين وغير ذلك.

إن مجال اهتمام الدولة العلمانية هو الشأن الإنساني الدنيوي، حيث تفرض احترام حرية ميـول وانتماءات وسلوك الفرد، شـرط ألاّ تكون هذه الحرية امتيـازاً على غيره، وألاّ تستفـز مشاعر الآخرين، وتضـر بالمصلحة العامة. وبذلك، وبفـضل حيادها إزاء المعتقدات والأديان[١٠٤]، ينتقل الدين إلى مجال روحـاني شخصـي، حيث من الممكن أن يتحرر من زمنيات (الطوائف والمذاهب وصراعاتها) غالباً ما يصفها رجال دين (طائفة أو مذهب) كانحرافات عن الدين الأصلي الأصيل.

ولعل من فضائل العلمانية، من خلال القـوانين المدنية التي تسنها الدولة على قاعدة الحريات الشـخصية والعـامة، أنها تفـتح الطريق أمام حرية التـزاوج بين المنتمين إلى مخـتلف الأديان والعقـائد (وهذا ما يشجـع عليه القانون المدني الإخـتيـاري للأحوال

---

(١٠٣) مع أن العظمة يرجح اشتقاقها من العِلم، دون أن يدلل على ذلك إلا بأن هذا الإشتقاق «ذو أساس ثابت في حاضر اللسان العربي المتـحقق». ولكن من العلم يمكن أن تشتق كلمة علمية وعلمـوية، أما العَلمانية فتبـقى منسوبة إلى العالم. أنظر: عزيز العظمة، **العلمانية من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص١٧ وما بعدها.

(١٠٤) ما لا ينفي أن سيـاسات الحكومات تخضع لبـرامج الفئات الإجتمـاعية ـ السياسـية التي تديرها، والتي تجري تعديلات سياسية واقتصادية وإدارية، دون أن تمس بالتعددية العقائدية والدينية والادلوجية السائدة في المجتمع.

الشخصية)، الأمر الذي يخدم عملية الإندماج المجتمعي ـ القومي ويشد الروابط القومية ويرفع من شأنها كأولوية غالبة على الإنتماءات الطائفية والمذهبية. وفي الوقت نفسه، تسمح تلك القوانين بإرساء قواعد التربية المدنية التي من شأنها أن تبني إنساناً ـ مواطناً من ناحية، وعقلاً علمياً ناقداً ومنتجاً لا بد منه في سيرورة تجديد المجتمع وإغناء طاقاته وحيويته.

وهكذا، لا تنفصل العلمانية عن الديمقراطية في إقامة المجتمع المدني، إلا وفقاً لاختيار مزاجي. فالشعب الذي يعني الديمقراطية، هو مجموع المواطنين، والمواطن هو عضو في مجتمع ـ أمة ـ دولة، أي أنه كائن اجتماعي ـ سياسي سيد. وسيادة المواطن لا تتحقق من دون حريته في نطاق التعددية التي تدخل في إطار العلمانية. وبالتالي، فإن المواطنية تبقى مبتورة في بناء سياسي مؤسس على ديمقراطية طوائف طائفية، بمعنى حكم الأكثرية العددية الطائفية والمذهبية، حيث الشعب ليس مجموع مواطنين، بل مجموع طوائف تملك الطائفة الأكبر، وحدها، الحق في الحكم وممارسته وفق القوانين التي تسنها المؤسسة الناطقة بإسمها، الأمر الذي يساعد على إثارة مشاكل طائفية ومذهبية أقلوية، ويساهم في تعزيز الإنقسام المجتمعي ـ السياسي، ويتعارض، بالتالي، مع هدف الوحدة القومية التي هي أكثر من مجرد موقف انثنائي وعدائي من الأجنبي.

ب ـ المجتمع الإنتاجي

وهو المجتمع الذي تسوده **قيمة العمل** كقيمة عليا تشترطها عملية إعادة بناء الإقتصاد القومي التكاملي العربي. فخلافاً للعقلية الريعية التي تكتفي أساساً بعطاء الطبيعة، والديون الخارجية والمضاربات العقارية، والسمسرة، وما شابه من أنشطة لا تتطلب جهداً منتجاً للسلع (غير النقدية)، تقوم فكرة العمل على تدخل نشاط الإنسان في الطبيعة، فيستثمر مواردها ويؤثر فيها بغية إنتاج وتطوير إنتاج السلع التي تشبع حاجاته الأساسية.

بناء على ذلك، تُعطى الأهمية لمفهوم الإقتصاد المستقل الذي يُعبِّر عنه بمقولات مثل «فك الإرتباط» و«الإعتماد على النفس»[١٠٥]، والذي لا يعني عدم الإعتماد على الخارج واستخدام الإمكانات الداخلية فقط لإنهاض الإقتصاد القومي، بقدر ما يعني أن هذا الهدف ينبغي أن يحكم العلاقات الخارجية المكرسة لـ«خدمة ضرورات التراكم والإنتاج الداخليين والمصالح الداخلية»[١٠٦]، بما يتطلبه ذلك من استقلالية وحرية القرار المبني على المصالح القومية أولاً.

وما لا شك فيه أن إعادة بناء الإقتصاد القومي العربي تقتضي تحقيق الإنسجام والتكامل بين القطاعين الإنتاجيين الأساسيين، الصناعة والزراعة، دون إهمال حاجتهما إلى قطاع الخدمات والإفادة من العلوم والتقانة الحديثة. ففي هذا المجال، يملك العرب قدراً مناسباً من الموارد الطبيعية والمالية والبشرية التي تتضاعف فوائدها إذا ما وظّفت

(١٠٥) حول مقولة «الإعتماد على النفس»، أنظر: صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**، ص١٤٩ ـ١٦٢. وحول مقولة «فك الإرتباط»، أنظر: سمير امين، **ازمة المجتمع العربي**، ص٢٣.

(١٠٦) صايغ، المصدر نفسه، ص١٥٠.

في إطار سياسات تخطيطية تؤسس للمجتمع الإنتاجي.

وتضم هذه السياسات سلسلة متواصلة من الإصلاحات التي تقترح نفسها للخروج من التأخر الإقتصادي العربي القائم. وتتدرج هذه الإصلاحات في القواعد التالية:

ـ تبنّي مبدأ التعاون بين المؤسسة الإنتاجية الخاصة، وبين المؤسسة العامة (بإشراف الدولة)، واحترام المبادرة الفردية، بغية تحسين وتنويع الإنتاج.

ـ الرقابة على السوق بحيث يتفق العرض مع الطلب، وتمنع الإحتكارات، ويتم التنافس تبعاً لنوعية المنتوجات، وتحدد الأسعار بحسب معايير مدروسة تأخذ في الحسبان الحق في الربح من ناحية، والقدرة الشرائية من ناحية أخرى.

ـ اعتماد سياسات مالية وضريبية تعزز موارد الدولة التي لا بد من إعادة توزيعها على النحو الذي يطور أجهزتها الأمنية والإدارية والخدماتية، مستفيدة بذلك من الثقافة والمهارات الفنية من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا بد للدولة من أن تتدخل لتشجيع مختلف الفئات الإجتماعية على العمل المنتج، بما في ذلك تجنب البطالة وآثارها الإجتماعية، وتضييق الهوة بين تلك الفئات (أصحاب العمل والمشاريع، والعاملين)، وتأمين الخدمات والحماية في المجال الإجتماعي.

ـ تعزيز المؤسسات التربوية اللازمة لإنتاج المهارات العلمية والتقنية اللازمة لسد حاجات القطاعات المنتجة وتطويرها على النحو الذي يؤدي إلى خفض النفقات، وزيادة وتنويع الإنتاج. وفي هذا الإطار تبرز أهمية مؤسسات ومراكز الأبحاث، العامة والخاصة، ذات الدور الأساسي في إنتاج الدراسات واقتراح الخطط العلمية والإقتصادية والإجتماعية والتربوية والسياسية اللازمة لمواصلة التقدم في هذه المجالات كافة.

ـ إطلاق حريات التنظيم النقابي، وتمثيله في الهيئات الإقتصادية والإجتماعية المكلفة بمتابعة مشاكل العمل وآثارها الإقتصادية والإجتماعية، وبإقتراح الحلول الممكنة لها.

ـ تنمية الريف والمدينة على النحو الذي يؤدي إلى إلغاء التفاوتات بينهما، من حيث توزيع السكان والفروقات الإجتماعية والخدمات العامة، وحضور المؤسسات الرسمية المختلفة، والتسويق المتبادل للسلع المنتجة، إضافة إلى ضرورة العناية بالبيئة بما يتفق وحياة أكثر أمناً للإنسان. وفي هذا الإطار، قد تكون للامركزية الإدارية والبلديات أهمية خاصة في الإشراف على شؤون المناطق وتخطيط المشاريع الإنمائية وتنفيذها في سياق السياسة العامة للدولة.

إن المفاهيم المكوِّنة للمجتمع المدني والإنتاجي، التي تقدم نفسها كطريقة تفكير توجه العمل السياسي والأدلوجي القومي، تشترط بهذا العمل أن يتأسس، أو أن يستكمل تأسيسه، بجهود القوى الإجتماعية القابلة بها، ولديها

الإستعداد لقبـولها، والتي تفرزها الإمكانات الموضـوعية الداعمـة للسيرورة الوحدوية العربية[١٠٧]. وبهذا الإشـتراط تقترب تـلك المفاهيم من التحـقق في الواقع، بمقدار نمو الحركة القومية التي تتمثلها، والتي يفترض بها أن تُعِدَّ طرائق العمل والخطط المباشرة المؤدية إلى ذلك التحقق.

وأخيراً، فإن مفـاهيم المجتمع المدني والمجتمع الإنتاجي مأخـوذة كمجردات أو مُثُل تعبـر عن المجتمع القـومي الحديث، أكثـر منها كتطبـيقات إجرائـية. وبغض النظر عن «العرق» الذي أنتجها، فالمفاهيم ليـست ملموسـات وإن كانت حاصل الملموس، بل لا بد لها من أن تـتكيف، في الواقع، مع الخصـوصيات المتـنوعة، فتـتخـذ أشكالاً مخـتلفة بحسب هذه الخـصـوصـيـات (ومن هنا مثلاً اخـتلاف الدساتير فـي الدول المبنية على مفهـوم الديمقراطية). وبالتالي، فالمفاهـيم الوافدة لا تحمل إنسانها معـها بالضرورة، وهو الإنسـان الذي ربما لا يستحق سلوكه اليومي أن يكون مـثالاً للبشر عموماً، وإنما لا بد للخصوصية العـربية من أن تطور مضامينها، وحتى تتجـاوزها جدلياً أيضاً في سياق التطبيق والتجربة، وفي اتجاه أكثر إنسانية، فالتاريخ تواصل وتغير، ولا ينتهي بالضرورة عند «الديمقراطية الليبرالية»، إلا في نظر مؤدلجيها الجدد[١٠٨].

وإذا كانت هذه الأخيرة قد صمدت في وجه التيار الإشتراكي العالمي وهزمته، فهي فشلت هي الأخـرى في تعميم نفســها على المجتمعـات غير الغربيـة، سواء في المرحلة الإستـعمارية الأوروبيـة حيث جاء التـحديث في المستـعمرات في الحـدود التي تتفق ومصالـح الدول المستعمـرة، أو في مرحلة ما بعد الإســتعمار حـيث دعمت هذه الدول إقتـصادات متأخـرة (بما يتفق والتبعـية، ويبدو أن منطق التـعامل هذا يُطبق مع دول أوروبا الشرقيـة وروسيا الإتحادية) وسيـاسات استبدادية (بما يتـفق وإقامة مناطق النفـوذ)، الأمـر الذي ناقض «حـقـوق الإنسان»، بمـا في ذلك حقـوق الشـعـوب في الإستقلال الفعلي وتقرير المصير الذاتي المختلف عن ذلك الذي تفرضـه سياسات الدول الكبرى ◇

(١٠٧)في الدراسة المشـار إليها فـي الهامش رقم (٢٠)، تبين مثـلاً أن من ينادون بقيام الـوحدة العربيـة «على أساس علماني» بلغوا نسبـة ٣٢,٣ في المئة، و«على أساس إسلامي» ٣٦ في المئة، ومن اتخذوا موقفـاً وسطاً ٣٥ في المئة، وأن «أكثر المتحـمسين» للعلمانيـة كانوا من لبنان وفلسطين، وأكـثرهم معـارضة لها كانوا مـن الكويت والأردن والسودان، وبين هؤلاء المتحـمسين ياتي الصحـافيون ورجـال القانون والاكاديميون ومـوظفو حكومة، فـيما المعـارضـون كانوا من أصـحاب المهن الزراعـيـة العليـا والمهـن التـربويـة وعـمـال وفـلاحين. ابراهيم، **اتجـاهات الراي العام العـربي نحو مـسالة الوحـدة**، ص١٤٩ ـ ١٥١.

(١٠٨) حتى راح أحدهم يؤكـد أن «تاريخ الإنسانية الشامل لم يكـن شيئاً آخر غـير بلوغ الإنسان التدريجي العـقلانية الكاملة والوعي المستـقل بأن هذه العقلانية تتـجلى في الديمقراطية الليبـرالية». انظر : فرانسيس فـوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة فؤاد شاهين وآخرين (بيروت : مركز الإنماء القومي، ١٩٩٣)، ص ٨٥.

برهان غليون (*)

نهاية عصر الدولة الوطنية

١ ـ حدود الظاهرة القومية

يكاد تفكك الدول القومية الصغيرة أو شبه القومية، وتطور الصراعات وتفجر الحروب الأهلية ونمو الحركات الانفصالية، يمثل الظاهرة السياسية والتاريخية الأبرز والأكثر انتشاراً في العالم منذ انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينات. هكذا، من أفريقيا المدمرة بالنزاعات القبلية والعرقية، إلى شرق أوروبا المحمومة بحرب التنقية العرقية، مروراً بصراعات دول آسيا الأقوامية والدينية، وبتشنجات العالم العربي وحروبه الأهلية، تبرز أسبقية جدلية القوة النابذة والتفجيرية على جدلية التضامن والاتحاد الوطني أو القومي. وقد جاء في **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤** الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) ١٩٩٤، أنه من بين ٨٢ نزاعاً شهدتها العقود الثلاثة الماضية، ٧٩ نزاعاً منها ذات طبيعة داخلية أو أهلية، وأن هذه الحروب قد جرت أساساً في بلدان نامية أو فقيرة. وعلى عكس ما كان الأمر عليه في عصر الحرب الباردة، لم تعد هناك ضرورة إلى التدخل الأجنبي من أجل إحياء الفتن المحلية أو إشعالها على الرغم من أن الدعم المالي أو السياسي أو العسكري الخارجي لا يزال شرطاً لبقائها.

إن التهميش هو السياق التاريخي الذي يقضي على عناصر المدنية ويفتح الباب أمام عودة الفوضى ويدفع الجماعات التي تتكون منها الأمم الى التحلل من التزاماتها

تميل وسائل الإعلام الدولية الواقعة إلى حد كبير تحت تأثير ضغط المصالح واستراتيجيات الهيمنة الدولية، إلى إرجاع هذه النزاعات والحروب الداخلية إلى البنى الثقافية أو الدينية أو إلى الاختلافات العرقية واللغوية التي تتميز بها مجتمعات الجنوب. وقد أصبحت هذه الأطروحات شائعة بكثرة في حقبتنا هذه وانتقلت إلى وسائل الإعلام المحلية التي ليس لديها حصانة قوية لمقاومة إغراء تبني كل ما ينشر في

(*) مدير مركز دراسات الشرق المعاصر، وإستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة السوربون ـ باريس.

البلدان المصنعة. وقد عزز ارتباط بعض النزاعات الراهنة بتصاعد تأثير العقائد الدينية، والإسلامية خصوصاً، من الانطباع بمصداقيتها ونجاعتها كإطار لتفسير ما يحدث.

بيد أن انتشار هذه الحركات التفتيتية وشمولها جميع القارات من جهة، وتركزها في مناطق معينة من جهة أخرى، يشير إلى أن الأمر يتجاوز العوامل الثقافية الخاصة بشعب أو منطقة، كما يتجاوز العوامل الاجتماعية الداخلية. فأين يمكن البحث عن مفتاح فهم هذه الدينامية التفكيكية؟

تشير أغلبية التحليلات التي تتعرض للنزاعات الداخلية إلى أن غياب الأمن السياسي والعسكري مرتبط إلى حد كبير بغياب الأمن المعاشي، وأن النزوع إلى التفتت والتفكك والتخلي عن قيم التضامن الوطني والاجتماعي، أو بالأحرى موت هذه القيم، لا يمكن أن يفهم بمعزل عن حالة التهميش التي تعيشها أو تُدفع إليها المجتمعات والجماعات.

إن نموذج التنمية السائد الذي يخضع للاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للدول الصناعية، أكثر مما يخضع للاعتبارات الانسانية، هو الذي يضمن اعادة انتاج النظام العالمي القائم كنظام استقطاب دولي للثروة الحضارية

ويقف وراء حركة التهميش هذه الاستقطاب العالمي الجديد بأبعاده المختلفة، الاقتصادية والسياسية والثقافية. وينجم عن هذا الاستقطاب انهيار معايير التعامل داخل المجتمعات المهمشة واهتلاك القيم المدنية والأخلاقية، وتدهور النظام السياسي وتفكك شرعية السلطة ومصداقيتها. إن التهميش هو السياق التاريخي الذي يقضي على عناصر المدنية ويفتح الباب أمام عودة الفوضى ويدفع الجماعات التي تتكون منها الأمم أو المجتمعات النامية، والتي تأمل بفرص أكبر للاندماج في السوق العالمية، إلى التحلل من التزاماتها الوطنية وتنمية ولاءات خارجية تقربها من القطب الصناعي الذي يمارس عليها جاذبية شبيهة بالجاذبية المغناطيسية.

ويستند هذا الاستقطاب إلى عوامل تاريخية موضوعية وواعية معاً أولها هزيمة العالم الثالث في المعركة التي شنها منذ الاستقلال وبعد الحرب العالمية الثانية ضد الدول الصناعية المتقدمة من أجل التنمية المستقلة والتصنيع. فهذه الهزيمة توحي للنخب الاجتماعية في البلدان الفقيرة بأنه ليس هناك أي حل آخر سوى العودة إلى بيت الطاعة والمراهنة على سياسات التبعية التي كانت ترفضها وتدينها في السابق؛ أما العامل الثاني فهو ما تمارسه الدول الصناعية نفسها من سياسات واعية ومنظمة تضمن تفوقها الاستراتيجي والاقتصادي وتسمح لها بالتحكم بالقسم الأكبر من الثروة العالمية المنجمية والمالية والتقانية والعلمية والرمزية في الوقت نفسه. ومن هذه السياسات نذكر سياسات التدخل العسكري المحدد للقضاء على هذه القوة الصاعدة أو تلك، وسياسات الهيمنة على وسائل ومنظمات المال والتعاون الدولية التي تفرض على البلدان النامية نموذجاً وفلسفة للتنمية تتمشى مع ضمان بقاء الأوضاع العالمية الراهنة. ومن الواضح أن هذه السياسات لا تصدر عن رؤية مستقلة تهدف إلى تحسين شروط حياة البشر، بقدر ما تخضع لمنطق إعادة إنتاج علاقات القوة القائمة. ولا نبالغ إذا قلنا إن الأساس الذي تقوم

عليه فلسفة التنمية لدى هذه المؤسسات هو تهميش الإنسان بل استبعاده من الدورة الحضارية والمدنية نفسها. إن نظام توزيع الثروة العالمية الراهن هو القاعدة التي يقوم عليها بناء جدلية الاندماج القومي والاستقرار السياسي والتوسع الاقتصادي في القسم الشمالي من المعمورة، وجدلية التفكك القومي والتحلل السياسي والحرب الأهلية في القسم الجنوبي منها. ونموذج التنمية السائد الذي يخضع للاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للدول الصناعية، أكثر مما يخضع للاعتبارات الإنسانية، هو الذي يضمن إعادة إنتاج النظام العالمي القائم كنظام استقطاب دولي للثروة الحضارية، بقدر ما يعيد إنتاج هذا الاستقطاب داخل كل قطر تابع على حدة. ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى تطبيق ما يسمى برنامج التكيف الهيكلي. ففي كل مكان تنزع الحكومات فيه إلى تطبيق هذه السياسات تكون النتيجة المباشرة تهميش الأغلبية الاجتماعية وإخراجها من الدورة الاقتصادية الحقيقية، أي الرأسمالية، ودفعها إلى خلق اقتصادها وثقافتها ومجتمعها وعالمها الخاصة.

وبالمثل، يمكن الإشارة إلى مسألة المساعدات من أجل التنمية. فعلى عكس ما قد يخطر للذهن، ليست الأقطار الفقيرة هي التي تحصل على القسم الأكبر من هذه المساعدات. فكما يلاحظ التقرير نفسه، تبلغ حصة الفرد من هذه المساعدات في مجموعة أغنى أربعين دولة ضعفيها في مجموعة أفقر أربعين دولة في العالم. كما يزيد نصيب الفرد من هذه المساعدات في الأقطار التي تتمتع بأعلى ميزانية عسكرية مرتين ونصف المرة على نصيب الفرد في الأقطار ذات الانفاق العسكري الأضعف. وهذا لا يعني أن المساعدات من أجل التنمية تغذي بالدرجة الأولى البلاد الغنية، ولكنه يعني أيضاً أن قسماً كبيراً من هذه المساعدات يذهب إلى تمويل تجارة السلاح، حتى ليمكن القول إنه من الصعب الفصل بين هذه المساعدات وبين تغذية النزاعات العديدة الداخلية والخارجية في العالم. إن مجموع هذه العمليات المرتبطة بفرض نموذج التنمية الليبرالية وتوزيع المساعدات وتغذية الحروب الداخلية ليست إلا جزءاً من سياسة واحدة جوهرها الاحتفاظ بالتوسع الاقتصادي بوصفه الوسيلة الوحيدة للحفاظ على فرص العمل والقدرة الشرائية، وبالتالي، على السلام الأهلي في المجتمعات الصناعية.

ومن الطبيعي أن من يتحدث عن الحروب، مهما كان نوعها، داخلية أو خارجية، يتحدث لا محالة عن السلاج وتجارة السلاح، والتسابق على امتلاك الأسلحة الأكثر تطوراً والأغلى ثمناً. وفي القسم الأكبر من هذه الحروب يكون شراء السلاح على حساب التنمية البشرية. ويذكر التقرير، على سبيل المثال، أن الهند قدمت أخيراً طلباً لشراء ٢٢ طائرة ميغ ٢٢ يكفي ثمنها لتوفير التعليم الأساسي لـ ١٥ مليون طفلة محرومة التعليم حتى الآن. أما نيجيريا فقد كان بإمكانها أن تموّل حملة تلقيح لأكثر من مليوني طفل محرومين اللقاح الضروري وأن توفر خدمات تنظيم الحمل لأكثر من ١٧ مليون امرأة بثمن خمسين مصفحة هجومية اشترتها حديثاً من بريطانيا.

إن السياسة الليبرالية المطلقة التي تطالب الدول الصناعية اليوم بتطبيقها في الأقطار الفقيرة النامية لا تهدف في الواقع إلا إلى فتحها كأسواق جاهزة للاكتساح أمام صناعاتها المتقدمة. وقد بينت مفاوضات «الغات» الأخيرة (١٩٩٤) والنزاعات

التي رافقتها، إلى أي حد تمارس الدول الصناعية سياسة مزدوجة في هذا الميدان أيضاً. فلم يمنعها الحديث الدائم عن ضرورة تحرير الأسواق في البلدان النامية من الدفاع المستميت عن مصالحها والاحتفاظ بامتيازات خاصة حينما يتعلق الأمر بمنتوجاتها غير القادرة على المزاحمة الدولية. وهي حالة القسم الأكبر من منتوجات البلدان النامية. وهذا ما يدل عليه تفاقم صراعات الدول الصناعية الكبرى من أجل حماية نفسها والعمل على بناء التكتلات الكبرى المحمية ومنع الآخرين من الدخول إليها. فالسياسة الليبرالية لا تعني الشيء نفسه حين تكون سياسة وطنية أو حين تكون جزءاً من استراتيجية اقتصادية دولية وسياسة عالمية. وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى وضع دولي طريف أصبحت فيه الدول ضعيفة التصنيع والمحتاجة إلى السياسات الحمائية لتطوير صناعتها هي المفتوحة من دون قيود على التجارة الدولية في حين انتقلت سياسة الحماية تحت غطاء التكتلات الدولية أو مفاوضات التعرفة الجمركية إلى الدول الصناعية القوية. وقد قدر **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** خسارة البلدان النامية في التجارة الدولية بسبب هذا الوضع بأكثر من ٥٠٠ مليار دولار سنوياً.

لكن نتائج هذه السياسة الليبرالية المزدوجة ليست متباينة على مستوى التبادل التجاري والاقتصادي فقط، بل إنها متباينة أكثر من ذلك على مستوى الآثار الاجتماعية. فبقدر ما تتيح هذه السياسة للدول الصناعية الكبرى أن تزيد من صادراتها للدول النامية فهي تساعد على الاحتفاظ بمعدل ثابت للتوسع الاقتصادي ومن ورائه للتشغيل. وعلى العكس، لا يمكن الدول الفقيرة، من دون حماية فعالة، أن تقف على رجليها وتزيد من معدل نموها ومن صادراتها في إطار منافسة اقتصادية قوية، إلا إذا قلصت الأجور إلى حدها الأدنى وقلصت معها القدرة الشرائية والسوق الوطنية. وفي هذه الحال لن يكون التوسع الاقتصادي مرتبطاً ببناء السوق الداخلية الوطنية التي تمتص المنتوجات المحلية ولكنه سيعتمد بصورة رئيسية على التصدير نحو الأسواق الخارجية، أي أسواق الدول الصناعية الكبرى. وهكذا تكون النتيجة خفض قيمة العمل إلى أقصى حد في الجنوب وتقديم صادرات إلى الأسواق الصناعية بأقل من قيمتها الحقيقية. ولا يعني هذا وضع الاقتصاد النامي مباشرة في خدمة الاقتصاد الصناعي وتحت إمرته فحسب، ولكنه يعني أكثر من ذلك تحويل شعوب كاملة إلى عمال من الدرجة الثانية أو الثالثة في خدمة المجتمعات المصنعة ولحسابها. وهذا هو الأساس المادي لحركة التهميش الاجتماعي الواسعة، ومن ورائها إجهاض جدلية الاندماج والتكوين القومي والتعاون الإقليمي في البلدان النامية.

ليس هناك شك في أن مثل هذه السياسة تدفع إلى حصول نوع من التوسع الاقتصادي في هذه البلدان الفقيرة. وقد يحصل هذا بالفعل في بعضها نتيجة تطبيق برامج التكييف الهيكلي، ولكنه توسع سرطاني لا يتحقق إلا على حساب تهميش الأغلبية الاجتماعية وتقزيم السوق الوطنية، وحصر القوة الشرائية وتركيزها في يد شريحة الفئة العليا من السكان، ونزوع الاقتصاد الوطني بالضرورة نحو الاندماج الكامل بالاقتصادات الكبرى.

وليس هناك شك في أن هذه السياسة تستطيع أن تعيد الميزان التجاري إلى حالة التوازن بل الرجوح. لكن الثمن الحقيقي الذي ينبغي على البلاد أن تدفعه لقاء ذلك هو انهيار التوازنات الاجتماعية، أي القطيعة المتزايدة بين العامة والخاصة وتدعيم نزوع الطبقة العليا إلى الاندماج بالخارج، وهو ما يفسر نزوع البرجوازية المحلية في العالم الثالث إلى التغرب وبناء سياساتها على التحالف مع الدول الغربية. ولا يمكن مثل هذه القطيعة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين النخبة والشعب إلا أن تغذي التوترات، وفي إثرها الحروب والصراعات الاجتماعية. ومن يتحدث عن حروب وصراعات لا يتحدث عن توقف التنمية فقط، ولكن يتحدث أيضاً، كما يحصل أمام أعيننا في أكثر من بلد، عن تدمير كل ما كانت البلاد قد راكمته من تنمية سابقة. وها نحن قد وصلنا من جديد إلى موضوع النزاعات الداخلية التي تحدثنا عنها في بداية هذه المقالة.

هناك علاقة من دون شك بين هذه النزاعات وبين التركيبة السكانية غير المندمجة للمجتمعات النامية. بيد أن الضعف في الاندماج الوطني ليس هو نفسه إلا ثمرة التأخر الاقتصادي وغياب التنمية المستمرة. ثم إن التمايز بين الجماعات المكونة لهذه المجتمعات لا يمثل مصدراً تلقائياً للعنف والنزاع. إن ما يحرك النزاع فيه هو السياقات التاريخية، وهي هنا سياسات الاستقطاب الدولي. فهناك علاقة مباشرة وصارخة لا يمكن التغافل عنها بين النزوع التاريخي إلى التفكك القومي ومن ورائه إلى انتشار النزاعات والعنف، وبين نوعية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها هذا القطر أو ذاك. فليس من قبيل المصادفة أن تتركز جميع النزاعات الداخلية في البلدان الفقيرة، بصرف النظر عن ثقافتها ولغتها ودينها ـ وهي تنتمي إلى ثقافات متعددة ومتباينة جداً ـ وأن تخلو جميع الأقطار الصناعية من النزاعات الداخلية تقريباً، باستثناء ما يحصل في بعض الولايات الأميركية من هبّات اجتماعية للأقليات الملونة ضد السلطات المحلية وللأسباب نفسها، أعني بسبب الحرمان والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

إن هذا الاستقطاب الدولي الذي يعمل على تعميم متزايد لقيم الحضارة التقانية والاستهلاكية، من جهة، ويقلل من فرص واحتمالات تحقيقها العملي من جهة ثانية، لا يمكن أن يقود إلا إلى تعميق الشعور بالاحباط. وهذا الاحباط والتوتر اللذان يخلقهما سوء التوزيع الفاحش هما اللذان يفسران إذاً استسلام الشعوب والجماعات لمنطق العنف واندفاعها نحو تدمير بنيتها الوطنية، أكثر كثيراً مما تفسره همجية القبيلة أو تعصب الفرقة الدينية. بل إن هذه الهمجية وذاك التعصب لا يظهران إلى الوجود إلا كاستجابة لنداء العنف والتفكك هذا وكسعي للتوافق معه في الوقت نفسه.

٢ ـ رهانات الحركة القومية والوطنية الكلاسيكية

كيف يمكن تجاوز هذه الآلية العالمية التي تفضي إلى التفاوت والتوتر والتفكك والعنف؟ هل ينبغي الاستمرار على نظرية مواجهة الإمبريالية التي تقف وراء العلاقات الدولية غير المتكافئة؟ هل ينبغي السعي لرفع حجم المعونة من أجل التنمية أو اختراع

ما يُروَّج له اليوم من مشاريع تنمية مشتركة بين بعض أقطار الشمال وأقطار الجنوب، والمنطقة المتوسطية كنموذج؟ هل ينبغي المراهنة على تفجير روح الثورة الوطنية التي تستطيع وحدها خلق مناخ التعبئة من أجل ربح معركة الثورة الصناعية، كما شاع لبعض الوقت في الحقبة الماضية، وكيف يمكن ذلك في سياق نشوء التكتلات الصناعية الكبرى؟

من الواضح أن ساحة العمل الوطني والاقليمي قد أصبحت تعيش في حالة من الفراغ الشامل بعدما فقدت أطروحات الثورة الاشتراكية والقومية الكثير من مصداقيتها وراهنيتها. وهذا ما يفسر تلقف الحكومات القائمة، من دون اقتناع فعلي، لسياسات صندوق النقد الدولي والليبرالية الجديدة. لكن على الرغم من ذلك، ليس هناك من يؤمن بالفعل أن هذه الحلول قادرة على مواجهة مشكلة التنمية في العالم الثالث حتى لو أنها ساعدت بعض الدول القليلة على تحسين وضعها في السوق الدولية. ويبدو لي أن الرأي العام الدولي أصبح ميالاً إلى اليأس والاعتقاد، على الرغم من كل الكلام التفاؤلي الاستهلاكي، أن الأمر أصبح مستعصياً على الحل. فليس من المعقول أن تقبل الدول الصناعية الكبرى التخفيف من صراعها على الموارد الطبيعية والأسواق في البلدان النامية من دون أن تخاطر بتفاقم الجمود الاقتصادي لديها، وبالتالي بنقل النزاع إلى داخل مجتمعاتها. وليس من الممكن للدول الفقيرة النامية أن تفرض موقفها بالاقناع أو الضغط على الدول الكبرى، وهي أضعف من أن تستقل عنها في حاجاتها الغذائية، وان يكون من السهل على هذه الدول التكتل للدفاع عن حقوقها ما دام بإمكان الدول الكبرى أن تتلاعب بنخبها السائدة وتجهض أي حركة تكتلية أو اندماجية حقيقية.

ليس معقولاً أن تقبل الدول الصناعية الكبرى التخفيف من صراعها على الموارد الطبيعية والأسواق من البلدان النامية من دون أن تخاطر بتفاقم الجمود الاقتصادي لديها وبالتالي بنقل النزاع إلى داخل مجتمعاتها

أما الدواء الذي تحاول الدول الصناعية تطويره في مواجهة هذا اليأس فهو التدخل الإنساني. فهو يبدو وكأنه المسكّن الوحيد الممكن لمرض لا شفاء منه. وإذا لم يعط هذا الدواء أي نتيجة، ليس من الصعب أن يقول المسؤولون لأنفسهم، كما اعتاد صاحب مشروع قرار التدخل الإنساني الوزير الفرنسي «كوشنر» القول: لقد قمنا بما نستطيع ولا نستطيع فعل المستحيل. هكذا أصبح التدخل الإنساني بديلاً من السياسة الجديدة الوطنية والدولية التي لا بد من بلورتها للخروج من أوضاع ليس من الممكن القبول بها ولا التسليم بنتائجها، لأن استمرارها لا يعني اليوم أقل من انحلال عرى الدول والمجتمعات العديدة القائمة وانعدام الأمن الفردي والجماعي معاً.

ويؤدي التدخل الإنساني هنا دور الأخلاقية التعويضية، أي الاحسان الذي يعوض من السياسة المعادية للتنمية ويغطي عليها كما يغطي على غياب قيم التضامن الإنسانية الحقيقية. إنه خدعة لذر الرماد في العيون والاعتذار عن نتائج سياسة تظهر وكأنها لا مهرب منها، أعني سياسة التوسع الاقتصادي المستند إلى منطق الربح والمنافسة بين الرأسماليات الكبرى في مقابل التنمية المتمحورة حول الإنسان التي تعمل لخدمته، أي لخدمة الإنسانية كافة وليس لخدمة أقلية صغيرة منها.

أما التيارات الوطنية في البلدان النامية فهي لا تزال تراهن على تعبئة القيم والمشاعر الوطنية لمواجهة مخاطر الانقسام والتشتت. وتقوم النظرية القومية الكلاسيكية على الاعتقاد بأن الانتماء إلى جماعة ثقافية وتاريخية وحضارية واحدة يفترض بحد ذاته وجود تيار عميق وقوي يدفع بها نحو التلاحم والتضامن والاتحاد. فالنزوع إلى التقارب والوحدة كامن في الثقافة التاريخية الواحدة. ويكفي أن نحك هذه الثقافة أو نستثيرها ونهيجها حتى نحرك جدلية التضامن الوطني. وقد رسّخ نشوء حركات شعبية قومية هنا وهناك هذا الاعتقاد بأن القرابة السياسية هي تكريس للقرابة الروحية أو الثقافية وأحياناً «العرقية». وبهذا المعنى يعكس تفوق منطق الانفصال والتفتت على منطق الاتحاد غياب الثقافة الوطنية أو انهيارها. والكثير من التفسيرات الراهنة لظواهر الصراعات الداخلية والأهلية يدور حول انهيار القومية أو فشلها في الأقطار النامية.

وفي العالم العربي، راهنت الحركة القومية كما هو معروف على الانتماء العربي الثقافي والتاريخي وعلى الاعتقاد بفاعلية هذا الانتماء في سبيل تجاوز حالات التباعد والتمزق التي تشهدها الدول والشعوب معاً، وذلك خلال الحقبة الطويلة التي أعقبت انهيار الدولة العثمانية. وقد جسدت الأدبيات القومية الكلاسيكية، في حقبة صعودها، هذا الاعتقاد من خلال استعمالها الكثيف لفكرة المصير العربي الواحد. ولا يزال القوميون العرب يراهنون على استثارة الذاكرة الثقافية وروح الانتماء إلى جماعة تاريخية من أجل الوقوف في وجه تيار التشتت العربي والتفكك الوطني.

إن التنافس الرأسمالي يدفع اليوم إلى تجاوز الحدود الوطنية كما عمل في القرن الماضي على ترسيخها وتعميقها

ولكن نتائج هذه الرهانات جميعاً بقيت، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، أقل كثيراً مما كان ينتظر منها. ولا يبدو لي أن الفرضية الرئيسية التي تقوم عليها الفلسفة القومية صالحة للعمل في بلاد لم تشهد ما شهدته المجتمعات والثقافات الغربية من ثورة سياسية على المستويين النظري والعملي. ومن المحتمل أن تكون درجة التضامن أو، بلغة ابن خلدون، قوة العصبية الطائفية أو الجهوية أو القبلية أقوى من العصبية الوطنية وأن تكون فكرة المصلحة الجزئية والعائلية أعمق من مفهوم المصلحة الوطنية. ولعل البرهان على ذلك ما تعرضت له الوحدة اليمنية العام الفائت. فلم يمنع الأصل الثقافي والسكاني الواحد للشعب اليمني، ولا الحماسة العاطفية الفعلية والشعور العميق بالانتماء إلى أصل واحد لدى اليمنيين، من تعثر مسيرة الوحدة، بل تعرضها للتهديد بالانهيار.

لا يعني هذا التهديد بأي شكل أن شعب اليمن لم يكن شعباً واحداً وليس له أصول واحدة، ولا أن حماسة جمهوره للوحدة لم تكن حقيقية. فكل هذه العوامل قائمة وفعلية. ولكنه يعني أن هذه العوامل ليست كافية اليوم لتحقيق الهدف المنشود، سواء لكونها قد فقدت نجاعتها التاريخية أو لأن عوامل أخرى أكثر أثراً قد ظهرت إلى الوجود وأصبحت تضغط بصورة أقوى على مصير المجتمعات.

وفي اعتقادي أدى الإيمان بفاعلية الثقافة الواحدة أو الانتماء الفعلي أو الوهمي

لأصل واحد في النظرية القومية، كما أدى الإيمان بالحتميات الاقتصادية في النظرية الاشتراكية، دوراً كبيراً في منع التفكير العقلاني بحقيقة العوامل التي تصنع المصير الجيوسياسي للشعوب والمناطق، وتعمل على إعادة تنظيم وتوزيع المجالات الثقافية والاقتصادية معاً. فمن الواضح أن هذه المجالات ليست ثابتة عبر التاريخ، بل إن التاريخ لا يتقدم إلا من خلال إعادة توزيعها، حتى لو أدى ذلك إلى تقسيم جماعة ثقافية واحدة إلى جماعات عدة أو إلى جمع شعوب من ثقافات وأصول مختلفة. ويكفي للبرهان على ذلك الإشارة مثلاً إلى مكانة اللغة والثقافة الإنكليزية اليوم في العالم، ودورها في تكوين التكتل الأقوى فيه. ففي إعادة توزيع القوى، تكون إعادة توجيه حركات التبادل المادي والمعنوي، وخلق إمكانات جديدة للتطور والنمو الحضاري، مرتبطة أيضاً بتوسع دائرة هذا التبادل وكثافته.

إن نقطة ضعف الفرضيات القومية والماركسية كامنة في أنها لا تدرك منطق التفكيك الجديد وآلياته العميقة، وتنحو إلى تغليب مفهوم بسيط وتقليدي للمصالح التي تدفع إلى وحدة الجماعات والشعوب يختلط فيه مفهوم المصالح الجماعية مع مفهوم المصالح المتماثلة أو الواحدة، سواء أكانت مصالح المشاركين في لغة أو ثقافة أو في طبقة واحدة وفي شروط اجتماعية متماثلة. هكذا يبدو الانتماء الواحد إلى الأمة التاريخية وكأنه ضمانة لنشوء مصالح قومية واحدة تدفع بالجماعات والافراد إلى الالتزام بها وتحقيق مبغاها الذي هو الاتحاد. كما يبدو الانتماء إلى طبقة انتاجية معينة، وإلى شروط عمل واحدة، مصدراً طبيعياً لنشوء مصالح طبقية متماثلة، وبالتالي، وحدة الطبقة العاملة أيضاً.

٣ ـ المصلحة المشتركة في التنمية الحضارية وبناء التكتلات ما فوق الوطنية

الواقع أن فكرة المصالح الجماعية التي تربط بين جماعات أو شعوب عدة، أو تدفع إلى الربط بينها، ليست، مهما كان لهذه الشعوب من تاريخ مشترك، بسيطة ولا بديهية. فلا ينجم عن وجود قرابة ثقافية أو تاريخية أو طبقية وجود مصالح مشتركة أو بناء حقل مصالح مشتركة بالضرورة، إذ من الممكن لفئات وجماعات تاريخية أن تكون متماثلة بالتركيب تماماً من دون أن يكون لديها أي حافز للارتباط في ما بينها. ومجتمعات القرون الوسطى كانت نموذجاً للجماعات المتماثلة ثقافياً ودينياً والمتنابذة. ثم إنه ليس من الضروري أن يكون للعوامل الثقافية التي دفعت في حقبة تاريخية معينة إلى التقارب بين الجماعات، بل إلى انصهارها في بوتقة دولة واحدة، مفاعيل دائمة وثابتة. ومن الممكن أن يقود انحسار هذه العوامل إلى تفكك الجماعة وبحث كل طرف منها عن آفاق جديدة للتقارب والاندماج. وبالمثل، إن التنافس الرأسمالي يدفع اليوم إلى تجاوز الحدود الوطنية، كما عمل في القرن الماضي على ترسيخها وتعميقها.

إن فكرة المصالح في الميدان الاجتماعي فكرة تاريخية ومركبة معاً. ومعنى «تاريخية» أنها متغيرة ومتبدلة بحسب تبدل مراكز الثقل الجيوسياسية واتجاهات

ومراكز الابداع الحضارية. فالجماعات التي كانت في القرن السابق تجد مصلحة لها في اجتماعها ربما لا تجدها في القرن الراهن. ومعنى «مركبة» أنها من أنماط ومستويات مختلفة. فهي قد تعني، أولاً، وجود مصالح متماثلة يستدعي الحفاظ عليها أو حمايتها تعاون طرفين أو أكثر في تنظيمها (والمثال الذي يمكن أن نعطيه على ذلك هو المصلحة المشتركة التي دفعت البلدان المصدرة للنفط إلى تكوين المنظمة الشهيرة التي رافقت مسيرة تطور الصناعة النفطية في العقود الثلاثة الماضية). وهي قد تعني، ثانياً، وجود مصالح مشتركة، بمعنى أن أطرافاً متعددة تشترك في مورد واحد، مادي أو معنوي. ومثال ذلك البلاد التي تشترك في موارد مائية واحدة، أو التي يعبرها نهر كبير واحد. وهي حال بلدان حوض الفرات مثلاً في الوقت الراهن، إذ لديها مصلحة مشتركة في التفاهم على طريقة استغلاله وتقاسم ثمراته.

وهي قد تعني، ثالثاً، وجود مصلحة متبادلة في التعاون في إطار مشروع ما، اقتصادي أو ثقافي. وليس المفروض في هذه الحال أن يكون سبب اللقاء والتفاهم والتعاون وجود تراث مشترك أو حماية مصالح واحدة، ولكن بناء مصالح جديدة، واستغلال الفرص التي يقدمها الواقع الجغرافي أو الثقافي أو الجيوسياسي... الخ، من أجل فتح آفاق جديدة للعمل الجماعي، ومن ورائه للتحول التاريخي. ومن الأمثلة على ذلك بناء رابطة بلدان جنوب شرق آسيا التي لم يكن الدافع إليها وجود لغة واحدة، ولا ثقافة مشتركة ولا نزعة قومية واحدة ولا إرث مشترك، ولكن رغبة أو إرادة مشتركة في تحسين شروط التنمية الاقتصادية في البلدان المنضمة إلى الرابطة.

لكن في جميع هذه الحالات، وعلى الرغم من وجود المورد الواحد أو المصلحة المشتركة في استغلاله، أو الرغبة في فتح آفاق تعاون جماعي جديدة، يستدعي فهم هذه المصالح إدراك بعض الأمور:

أولاً، إن وجود مصلحة مشتركة لا يعني عدم وجود مصالح أخرى متناقضة أو متباينة، أي غير مشتركة. فمن الممكن أن تنشأ مصلحة واحدة في تحديد سقف الانتاج من النفط لدى أكثر من بلد منتج ومصدر، مع وجود تناقض في الأنظمة ومضامينها الاجتماعية وتحالفاتها الدولية.

ثانياً، إن وجود مصالح جماعية لا يعني غياب التناقض ولا التباين في تحديد طبيعة هذه المصالح أو تقدير حجمها ومستقبلها بين الأطراف المختلفة. فوجود مصلحة مشتركة للبلدان المصدرة للنفط في ضمان سعر ثابت ومرتفع للمادة المصدرة لم يمنع من وجود تباين في رأي الأطراف المصدرة، سواء في ما يتعلق بتحديد حصص الانتاج المصدر أم في ما يتعلق بسقف الأسعار المناسب. كما أن وجود مصلحة مشتركة للوالدين في التفاهم والتعاون على تربية الأطفال لا يمنع من تنازعهما على أسلوب التربية ووسائلها. وبالمثل، لا يفترض التعاون في إطار مشروع اقتصادي أن تنال جميع الأطراف حصة واحدة، أو أن يفيد بعض الأطراف من المشروع أكثر من إفادة الأطراف الأخرى. ففي جميع هذه الحالات ليس التعاون، كتعبير عن وجود مصلحة متبادلة، نقيضاً للتنازع والتنافس. وهو تنافس يمكن أن نشهده في إطار المجتمع

السياسي الواحد نفسه على أشكال توزيع الثروة الوطنية.

ثالثاً، إن هذه المصالح الجماعية ليست دائمة ولا أبدية. فمن الممكن أن تنشأ دورات مصلحية جديدة في كل حقبة تكون مختلفة عن السابقة. بل كثيراً ما نجد أن دولاً أو شعوباً كانت تجمعها في حقبة ما دولة واحدة توحد مصالحها الوطنية، تنزع إلى الانفصال حينما تكتشف فرصاً أفضل لتحسين مرابحها، أو حين تعتقد أن انفصالها يسمح لها بالانفتاح على دائرة جديدة للتفاهم والتعاون أنجع من السابقة. وعلى عكس ما توحي به المظاهر الشكلية، تخضع حركات الاستقلال والانفصال لدى القسم الأكبر من الشعوب والجماعات، أي باستثناء الأمم الكبرى التي نجحت في تكوين مركز أو قطب للتنمية المستقلة، لقاعدة تبدل اتجاهات ومراكز الاستقطاب الإقليمي والعالمي أكثر مما تعبر عن نشوء دول مستقلة. وقد ابتعد العديد من شعوب الاتحاد السوفياتي المنهار من موسكو بقدر ما نما لديه آمال الاندماج والاندراج في الأقطاب الأخرى التي تبدو حاملة فرصاً أفضل في التقدم والتنمية الحضارية. هذه كانت حال بلدان أوروبا الشرقية التي تتطلع إلى أوروبا الغربية، وبعض بلدان آسيا الإسلامية الذي أمل خيراً في إيران أو تركيا. وعلى العكس، لم يجد بعض الجمهوريات الأخرى بُداً من البقاء في إطار التعاون السوفياتي القديم.

إن حاجات التنمية الحضارية تستدعي التعاون بين الدول والشعوب، ولا يمكن أن تضمن إلا بتجاوز الحدود السياسية التي هي حدود تعسفية

يعود السبب في ذلك إلى أن حاجات التنمية الحضارية، في الحاضر والماضي على حد سواء، تستدعي التعاون بين الدول والشعوب، ولا يمكن أن تُضمن إلا بتجاوز الحدود السياسية التي هي بالضرورة، ومن وجهة نظر توزيع القوى المادية والبشرية الداخلة في العملية الحضارية، حدود تعسفية. والفكرة القومية الحديثة هي التي أوحت بإمكان نشوء تنمية حضارية، قائمة على القطيعة الاقتصادية والسكانية، وذلك تحت تأثير وإلهام مبدأ السيادة والنزعة الوطنية. وإذا كانت فكرة السيادة هذه لم تؤثر كثيراً في تطور قوى الانتاج في الدول الصناعية لأنها نشأت منذ البداية في سياق رأسمالية السوق الحرة والمنافسة غير الوطنية، فقد كان الأمر مختلفاً كثيراً في الدول الجديدة، إذ أدى غياب هذه الرأسمالية وفكرة السوق والتوسع فيها، في البلدان غير الصناعية، إلى تحويل السيادة من مفهوم سياسي قائم على مبدأ أسبقية السلطة العمومية في سن القانون وتطبيقه على أي قوة داخلية أو خارجية أخرى، إلى مفهوم مطلق قائم على جعل الوطنية بديلاً للعالمية والعمل كما لو كان من الممكن إعادة إنتاج الحضارة كما هي، علمياً وتقانياً، في كل بلد على حدة، مهما كان حجمه ومهما كانت موارده المادية والبشرية. وبذلك تحولت الوطنية إلى خطة لاعقلانية وفي أحسن الحالات، إلى نزعة غوغائية.

رابعاً، إن من الممكن أن يكون هناك تناقض بين مصالح الفئات المختلفة في المجتمع الواحد، سواء تعلق الأمر بموضوع التحالفات الخارجية أم تعلق بموضوع السياسات الداخلية. ومثال ذلك التناقض بين مصالح الفئات الحاكمة الكومبرادورية والطبقات الشعبية بل البرجوازية الوطنية الصناعية.

وينجم عن ذلك كله ثلاث ملاحظات:

الملاحظة الأولى، أن عمليات التقارب والتباعد بين الدول أو بين الجماعات داخل الدولة نفسها، مرتبطة بتوازنات داخلية دقيقة، قد تكون هي نفسها رهينة موازين القوى الدولية. فبقدر ما تساعد هذه الموازين على تفريغ منطقة ما من مواردها، وإحكام السيطرة عليها، تحرمها في الوقت نفسه وعي مصالحها العليا أو الجماعية، بل الرؤية الموحدة لهذه المصالح، أو ربما بالفعل المصالح المشتركة. ذلك أن المصالح هنا لا يمكن أن تنفصل عن نوع النظام السياسي والاجتماعي الذي يقوم في هذه المجتمعات. ونظام التبعية الخارجية يفرض لا محالة نموذجاً معيناً من نظام توزيع الثروة الوطنية، ومن ورائه، نمطاً معيناً للسلطة وسبل ممارسة السلطة السياسية والتحالفات الخارجية التي تضمنها.

إن مفتاح الانحلال وإعادة التركيب الدائم للقوى العالمية والداخلية، وبالتالي الوطنية، يكمن في نشوء حقل مصالح مشتركة تاريخية، أي طويلة المدى تسمح بالاستقرار والاستمرار والانصهار القومي. وليس المقصود بالمصالح هنا المنافع المباشرة، المادية أو المعنوية، التي يدافع عنها الفرد أو تسعى لها الجماعة في صراعها ضد جماعة أخرى، أي مفهوم اقتسام المغانم وتحسين موقف أحد الأطراف في هذه القسمة. بل المقصود مفهوماً مركباً تتداخل فيه عوامل مادية ومعنوية، قريبة ومؤجلة. وفي الوقت الراهن، تتحدد المصالح التاريخية الأساسية في زيادة فرص الاندماج في الحضارة، أي الاشتراك فيها على الأقل، على مستوى استهلاك منجزاتها المادية.

إن نمو النزعات الانفصالية داخل الدول لا يمكن فصله عن طبيعة النظام العالمي من حيث هو نظام توزيع فرص التنمية الحضارية ونظام إدارة عناصر هذه التنمية

والملاحظة **الثانية** هي أن تقاطع المصالح في زيادة فرص التنمية الحضارية هو، اليوم، أكثر من التقارب العقائدي أو الاجتماعي، القانون المحرك لسلوك الجماعات، وهو الذي يفسر استعداد الجماعات المختلفة، وفق طبيعة تكوينها، للتخلي عن التضامنات العقيدية والاجتماعية، القومية أو التاريخية، والتعامل، على مستوى العشيرة أو الطائفة أو المنطقة الجهوية، مع أي قوة خارجية مهما كان اختلافها واضحاً في العقيدة أو الدين أو الوضع الحضاري. وكل جماعة تشعر أن تعلقها بجماعة أخرى، حتى لو كانت من الثقافة نفسها والدين نفسه، يحرمها زيادة فرص اشتراكها في الحضارة، لا تتردد في التخلي عنها.

والملاحظة **الثالثة** هي أن مخاطر الانقسام والتفتت تزداد إطراداً بتزايد هامشية المجتمعات وفقرها. وهذا يعني أن نمو النزعات الانفصالية داخل الدول لا يمكن فصله عن طبيعة النظام العالمي من حيث هو نظام توزيع فرص التنمية الحضارية ونظام إدارة عناصر هذه التنمية معاً. وقد أثار النظام الجديد الذي نشأ بعد زوال الحرب الباردة لدى الجماعات الصغيرة والجزئية، من الآمال والأحلام، بقدر ما أغلق من احتمالات التنمية الحضارية الجدية والثابتة لدى الشعوب النامية في مجموعها. وقد تعمق الاعتقاد أو الشعور الدفين بأن الانفصال والخروج من القوقعة الوطنية يحمل

فرص الاندماج والتقدم بقدر ما تقوم السياسات التنموية الجديدة على تفكيك الأسواق الوطنية وربط الجماعات والأنشطة مباشرة بدورة الاقتصاد العالمي.

وليس من قبيل المصادفة أن تصبح الأقليات موضوعاً أساسياً من موضوعات السياسة العالمية، بل أن تحتل المكانة الأولى في إشكالية الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في خطابات الدول الكبرى في خصوص العالم الثالث. وتوحي سياسة الدول الكبرى تجاه الأقليات، بعد تحويل جميع الشعوب إلى خليط من الأقليات، بأن هناك مكاناً في النظام العالمي للجماعات الصغيرة التي تقبل التفاهم والتعامل البسيط معه من دون أوهام وطنية أو مستقبلية، ولكن ليس هناك مجال للجماعات الكبرى التي تطمح أن يكون لها مركز وموقع سياسيين أو استراتيجيين في هذا النظام. ويقف وراء سياسة الدول الصناعية هذه، اعتقادها أنه ليس من الممكن السيطرة على الشعوب الضعيفة والمهمشة إلا من خلال المراهنة على نخبة صغيرة منها، وإذا أمكن أن تكون في الوقت نفسه جزءاً من منطقة أو طائفة أو قومية مميزة، تكون صلة الوصل والقاعدة التي يعتمد عليها التعامل والتبادل بين البلدان المتحضرة والمناطق البربرية.

ليس البديل من سياسة التغيير الارادي التي كانت سائدة في العقائديات الثورية هو الاستسلام المطلق للواقع وانتزاع أي ارادة اجتماعية للاصلاح والتغيير

إن جوهر الدينامية التي تحرك نظام العلاقات الدولية على المستوى الاقتصادي، الذي يضمن للدول الصناعية تأكيد سيطرتها على الجنوب، هو ضرب مفهوم المصلحة الوطنية نفسها، ودفع الجماعات المكونة للدول الوطنية إلى التفكك والتمزق بأمل توفير فرص الالتحاق بالركب الحضاري والاندماج في النظام العالمي.

٤ ـ القومية والتنمية العالمية

السؤال الذي يطرح نفسه عندئذ هو التالي: هل تبلورت في كل قطر عربي وعلى مستوى العلاقة بين الأقطار العربية أو بعضها جملة من المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية القوية بما فيه الكفاية حتى يمكن التحدث عن أسس موضوعية لتطور المشروع الوطني أو القومي؟ في اعتقادي أن الجواب يكمن في أن تعارض المصالح لا يزال على الصعيدين معاً، القطري والقومي، أقوى من توافقها. وما يسمح لهذه الأقطار بالبقاء هو أحد عاملين: الأول هو العطالة التاريخية الناجمة عن غياب الحوافز والمصالح القوية لدى جزء من السكان لتهديم الاطار القائم، أو عن وجود ما يمكن تسميته الثقالات الثقافية والدينية؛ والثاني هو القوة القسرية الناجمة عن تكون بيروقراطية دولة قوية تمسك بكل التشكيلة الاجتماعية من فوق، كما كانت عليه الحال في الامبراطوريات التقليدية، أو وجود عصبية مسيطرة تواكبها دولة ذات أجهزة قوية. وإذا استمرت الأوضاع وأنظمة الحكم كما هي، سوف يكون من الطبيعي أن تتجه المنطقة جميعها، دولاً ومنطقةً ككل، نحو المزيد من التفكك والانحلال تحت وطأة الأزمات المقبلة لا محالة.

يستنتج بعض الباحثين من حقيقة أن الواقع الموضوعي ينم عن اتجاهات قوية نحو

التفكك والتباعد، ضرورة التخلي عن فكرة الاندماج والتعاون الإقليمي العربي لكونها تعبر عن سياسة لا واقعية لا أسس لها، والانخراط بصورة أكثر صرامة وقوة في سياسات قطرية تزيل آخر ما تبقى من أوهام وأحلام حول إمكان الوحدة أو حتى تكوين مجالس التعاون العربية. وهكذا يصبح التفكك هدفاً بعدما كان نزعة موضوعية.

بيد أن التحليل الموضوعي للقوانين التي تحكم مسار المجتمعات والتجمعات في العصر الراهن، وإن كان ضرورياً لفهم آلية اشتغال النظام، فهو لا يكفي لتوليد سياسة عقلانية. بل إن مسايرة الواقع والأخذ في اتجاهاته الطبيعية كما هي لا يعني شيئاً آخر سوى الاستقالة التاريخية وانعدام أي سياسة فعلية. وغياب مثل هذه السياسة يعني تحول المجتمعات إلى كتلة عاطلة تُسيّرها القوانين الموضوعية من دون أن يكون لها هي نفسها أيّ دور في تحديد المستقبل.

فعلى عكس ما سودته عقائدية علموية أو واقعية فجة وانتهازية انتشرت في السنين الماضية، ليس هناك سياسة لا تقوم بالضرورة على خيار مسبق وأفضليات أخلاقية وعقائدية واجتماعية، حتى لو لم تكن هذه الخيارات واعية. فالتاريخ لا يحدد لنا ما ينبغي علينا أن نفعله، تماماً كما أن الطبيعة لا تبين لنا ما هي الثمار والفواكه التي نحبها أكثر. إنها تقدم إلينا إمكانات متعددة وقوانين لا بد من احترامها وفهمها كي نستطيع أن ننتج هذه الثمار أو تلك. وعلينا نحن أن نبني سياستنا بحسب الغايات والقيم الأساسية التي نؤمن بها. وإذا انعدمت هذه الغايات وتلك القيم لم يعد هناك أي أمل في بناء سياسة مهما كان نوعها، ولن يبقى من السياسة إلا ما هو سائد في حياة القطعان الحيوانية، أعني قانون الصراع من أجل البقاء من تجمعات وقوى وفرديات لا يجمع بينها إلا المكان. وليس البديل من سياسة التغيير الإرادي التي كانت سائدة في العقائديات الثورية هو الاستسلام المطلق للواقع وانتزاع أي إرادة اجتماعية للإصلاح والتغيير. إن الخضوع الأعمى لقوانين التاريخ، مثله مثل التنكر الأعمى لهذه القوانين، لا يقود إلا إلى إلغاء السياسة بوصفها استغلال قوانين التاريخ نفسها وهذا هو بعدها الموضوعي، من أجل تغيير الأوضاع الاجتماعية أو الحضارية.

إن مسايرة الواقع والأخذ في اتجاهاته الطبيعية كما هي لا يعني شيئاً آخر سوى الاستقالة التاريخية وانعدام أي سياسة فعلية

ولكن كيف نستطيع أن نحدد هذه السياسة العقلانية، وما هو معيارها؟ في اعتقادي أن أول عناصر هذه السياسة هو تحديد هدفها: هل هو الحفاظ على الوضع القائم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقبول به كحتمية تاريخية، أم هو تغيير هذا الوضع؟ وإذا كان الجواب هو التغيير ورفض واقع التخلف والتفكك والحروب الأهلية فما هي ملامح هذا التغيير وما هي استراتيجياته ووسائل تحقيقه؟ باختصار ما هو مضمون هذا التغيير وآفاقه؟

ليس التغيير المطلوب هو استبدال حكم بحكم أو نظام بنظام، ولا قلب الأوضاع وتحويلها وفق منطلقات ايديولوجية، بل خلق الشروط التي تسمح بإدخال المجتمعات العربية في دورة الحضارة المادية والفكرية العالمية الراهنة، أي إرضاء الحاجات

الاجتماعية لجميع المواطنين من مناظير ومعايير الحياة الدولية. فما يطمح إليه الفرد في كل المجتمعات الحديثة هو الخروج من الهامشية والاشتراك الايجابي في منجزات عصره، انتاجاً وابداعاً واستهلاكاً. والسؤال هو: ما هي الاستراتيجية التي تساعد العرب كأفراد وجماعات على تحقيق ذواتهم اليوم من أفق العصر، أي على الاندراج في الحضارة العالمية، وهو المصلحة الكبرى ومحرك سلوك الجماعات اليوم في العالم أجمع، هل هو العمل من ضمن أفق التعاون العربي وتكوين تكتل واحد قادر على خلق سوق اقتصادية وتقانية وعلمية واحدة كبرى، أم هو على العكس، دفع كل جماعة، أقلية كانت أو قطراً أو نصف قطر، إلى استغلال أي فرصة تتاح لها من أجل تحسين وضعها واقتناص فرص التقدم المفتوحة أمامها أو التي يمكن أن تنفتح أمامها؟

لا يساعد المناخ السائد اليوم على طرح هذا السؤال، على الرغم من محوريته، بل إنه يضغط لطمسه، سواء عن طريق الحديث عن واقع الخلافات العربية وإيجاد المبررات لها ولسياسات التباعد والتفكيك، أو عن طريق التعرض للنظرية القومية وبالقومية العربية والاستهزاء بالشعارات التي كانت ترفعها من أجل اخفاء الرهان الإقليمي الكامن وراءها.

إن الخضوع الأعمى لقوانين التاريخ، مثله مثل التنكر الأعمى لهذه القوانين، لا يقود إلا إلى إلغاء السياسة بوصفها استغلال قوانين التاريخ نفسها، من أجل تغيير الأوضاع الاجتماعية أو الحضارية

لا شك في أن التسليم لقوانين السياسة العالمية الراهنة، أي اتباع ما توحي به أو تفرضه سياسة التوسع الرأسمالي العالمي، وما تتطلبه من تفكيك للمجتمعات الضعيفة وتهميشها، يمكن أن يقدم بعض المكاسب لفئات محدودة من السكان، بل إن شرط نمو المصالح الجزئية اليوم هو قبول فئة أو جماعة صغيرة، سواء أكانت طائفة مذهبية أو طائفة ثقافية أو جهوية، بالتخلي عن المصالح الوطنية وخيانتها، أي قبول التضحية بمصالح مجموع السكان وبيعهم لحساب الرأسماليات الكبرى المسيطرة والمتنافسة. وهذا هو الذي يفسر أن التنمية لا تقوم هنا إلا على أساس التمييز المطلق بين نخبة محظوظة من جهة، وشعب مهمش ومهدد بالجوع، إن لم يكن بالمجاعة والحرب الداخلية، من جهة ثانية.

لكن لا يمكن الإجابة عن مثل هذا السؤال، أي تكوين سياسة منتجة وفعالة في تحقيق الاندراج في الدورة الحضارية، عربية أو في المنطقة العربية، من دون الإجابة عن سؤال أساسي أول يتعلق بالقيم التي سيبنى عليها أي عمل جماعي مقبل وأي مجتمع سياسي في المنطقة العربية. وأقصد هنا القيم الأخلاقية بالمعنى الدقيق للكلمة. فهل تريد المجتمعات العربية أن تكون مجتمعات قيم العدالة والمساواة والحرية والتكافل أم أنها تقبل بأن تكون مجتمعات بربرية محكومة بقيم وقوانين ومنطق القوة والحيلة والعصبية؟ وهل يعد مثلاً العمل من أجل تنمية تدمج جميع الجماعات وتساهم في تطوير جميع الأقطار قيمة إيجابية، أم أن من المباح والطبيعي مثلاً أن تستقل كل فئة أو طبقة أو طائفة، مهما كان حجمها، بنفسها وثرواتها متى أمكنها ذلك، لتنقذ نفسها بصرف النظر عما يجري حولها؟

وهنا يأتي السؤال الثاني الأصعب، المتعلق بمصادر الاختيار الأخلاقي. فمن

البديهي أنه إذا كان من الممكن فرض سياسات اقتصادية واجتماعية بالقوة لا يمكن تغيير الأخلاق بالقوة. وإذا افتقر المجتمع إلى الإيمان بقيم العدالة والأخوة والمساواة لن تكون هناك أسس لإقامة سياسة تهدف إلى تعميق حركة الاندماج الاجتماعي والوطني. فهل هناك ما يمكن المراهنة عليه من قيم أخلاقية إنسانية في المنطقة العربية أم أن القيم الفعلية السائدة فيها هي قيم العصبية العائلية والطائفية والقبلية والأنانية الفردية؟

إذا كان الجواب بالنفي، فلا بد من أن نعترف بأن من المستحيل بناء سياسة اجتماعية ووطنية جديدة وتحقيق الهدف التاريخي الأساسي الذي ذكرته، أعني ضمان الاندراج الطبيعي والتدريجي للجماعات الإنسانية عامة في الدورة الحضارية. فالنتيجة الطبيعية لوجود مثل هذه الأخلاقية هي أن تنفرد كل جماعة جزئية بالتصرف بما يمكن أن تقع عليه يدها من الرأسمال الوطني والتاريخي على حساب الجماعات الأخرى. ولا بد لمثل هذا النهج من أن يقود إلى حرب طاحنة بين الجماعات للسيطرة على عناصر وموارد القوة الموجودة في قطر ما أو في الأقطار المجاورة وحرمان الآخرين منها، كما لا يمكن إلا أن يقود إلى تبرير التمييز العنصري والتصفية العرقية التي كانت تُعَدُّ لوقت قريب، كذكرى بعيدة سيئة لا مجال للتفكير في عودتها. وفي العام الأخير وحده، حصلت عمليتا تصفية عرقية علنية وجماعية، في البوسنة وفي راوندا، من دون أن تثير أي رد فعل دولي استثنائي. وهناك عمليات مماثلة تجري من دون ضجة في أكثر من منطقة من العالم ولو كان ذلك على نطاق أضيق.

إن الحصيلة الطبيعية لمثل هذ النهج، الذي تشجع عليه سياسة المؤسسات الدولية، هي دفع الجماعات والمجتمعات إلى أكل بعضها البعض الآخر بالمعنى الحرفي للكلمة، أي إخضاعها جميعاً لمنطق الصراع من أجل البقاء الذي لا يعرف قانوناً آخر سوى قانون البقاء للأقوى، مع فارق أن الأقوى هنا ليس بالضرورة الأصلح ولكن على العكس تماماً، هو الأسوأ إنسانياً وأخلاقياً، لأن قوته لا تنبع من ميزات مهنية أو علمية كامنة فيه ولكن من التمتع بدرجة مرتفعة من النذالة تسمح له ببيع أبناء وطنه مقابل الحصول على أدنى المصالح الشخصية.

والنتيجة الوحيدة لمثل هذا النمو المتفاوت هي تجيير كل ما تملكه المجتمعات والأقطار الضعيفة من موارد بشرية وطبيعية، ومن كفاءات ومواهب، لمصلحة تنمية الرأسماليات القوية والكبرى. ولا يختلف القانون الذي يتحكم بالتقدم والنمو هنا عما هو قائم في العلاقات التي تربط بين الأنواع الحيوانية. فالوحش الأكثر افتراساً هو الذي يقضي على الحيوانات الضعيفة.

إن تطور المجتمعات الإنسانية لا يقوم على التسليم بالأمر الواقع، وإلا لبقيت هذه المجتمعات على مستوى بنية المجتمعات الحيوانية الطبيعية. إن تطورها مرتبط بنزوعها إلى تغيير شروط حياتها الطبيعية الأولى بما يتفق مع قيم وأخلاقيات طورتها بالتجربة، وأصبحت شرطاً لاكتسابها صفة الإنسانية. وهذا يفترض مسبقاً نجاحها في التفاهم حول أهداف محددة ومشتركة وواضحة، وبناء الأدوات والقوى

الاستراتيجية القادرة على تحقيقها. والتفاهم حول الأهداف يعني أيضاً الاتفاق على خيارات محددة، سواء في نموذج التنمية أو في طبيعة القيم التي يبحث عنها المجتمع. فإذا كان الخيار هو نموذج الاندماج لمجموع السكان في الدورة الحضارية الراهنة يصبح من الضروري تأمين التنمية المستمرة والمتسقة التي تستطيع أن تستوعب تدريجاً شرائح متزايدة من السكان في نظام التقدم والحداثة القائم. وهذا يفترض بناء أسس تنمية معتمدة على الذات ولديها إمكانات تقدمها في المنطقة نفسها، ويتنافى مع التنمية التي تقوم على العطالة الفكرية وغياب المسؤولية الفردية والجماعية واقتصاد المضاربة والتسول على الدول الأجنبية والصناعية. وليس هناك مهرب في هذه الحال من التفكير بالاندماج الإقليمي ومن النضال في سبيل جعل هذا الاندماج حقيقة واقعة. فليس هناك أي إمكان للحصول على جزء أكبر من رأس المال الحضاري وتطوير المجتمعات العربية بالتسليم لقوانين التقسيم والتوزيع الراهنين للقوى. فذلك يعني ببساطة الإنسحاب من المعركة وقبول خيارات الآخرين وقسمتهم.

إن صيغة ما للعمل العربي المشترك لا يمكن أن تولد من القوانين الموضوعية، وإنما يتطلب تطويرها وعياً وإرادة جماعيين يسعيان لتغيير الواقع نفسه عن طريق تحسين شروط التنمية الاقتصادية واكتساب المنجزات الحضارية.

وينبغي ألاّ يكون لدينا أي وهم. فإذا لم ننجح في بناء مثل هذه الإرادة لدى النخب الحاكمة والمعارضة معاً، فلن يكون هناك أي قاع لحركة التفكك والانحلال الوطني. فالظروف الدولية الجديدة قد غيّرت كل المعطيات التقليدية. ولم تعد هناك محرمات ولا مسبقات لا يمكن الناس تجاوزها، حتى لو اضطروا من أجل التغطية على ذلك إلى اتباع وسائل ملتوية، وعدم الاعتراف بذلك، في سعيهم لتلبية مطامحهم الجديدة. فليست العروبة ولا القطرية ولا الطائفية ولا المذهبية ولا القبلية معطيات أبدية ولا مقدسة بحيث لا يمكن المجتمعات أن تضعها موضع التساؤل أو التشكيك. وبالمثل، ليس التشكيك في هذه الحقبة أو تلك، وفي هذا الوسط الاجتماعي أو ذاك، في هذه القيم أو تلك الأفكار، دليلاً قاطعاً على تفاهتها أو عدم فاعليتها. إن حركة الناس والمجتمعات وسلوكهم على الساحة الوطنية لم يعد من الممكن عزلهما عما يتعرضون له من تأثيرات خارجية وجانبية.

والمصالح الكبرى المسيطرة في هذه الأقطار ليست واضحة ومبلورة بما فيه الكفاية، أو هي ضعيفة إلى درجة تحرمها تأكيد نفسها في وجه المصالح الأجنبية المنافسة، أو هي مصالح أنظمة تسعى لضمان حمايتها الخاصة، أكثر مما تعكس قوة المجتمعات الحقيقية ومصالحها. ولم تتبلور في مقابل هذه المصالح مصالح اجتماعية قوية قادرة على خلق توازن جديد يسمح بربط التوجهات الخارجية بحقيقة المصالح الاجتماعية الغالبة.

ومن الواضح أن الميل إلى الالتحاق بالخارج والتبعية يزداد كلما زاد الشعور بأن الدول الصناعية الأوروبية والأميركية مستعدة للتعاون وفتح آفاق جديدة لتنمية القدرات أو المصالح القطرية. وعلى العكس، يتصاعد النزوع إلى الاستقلال والدعوة

إلى الاندماج الإقليمي كلما تطورت القدرات الذاتية العربية وشعر العرب بأن في مقدرتهم تحقيق مكاسب حضارية بقواهم الذاتية. ومن الطبيعي في هذه الحال أن تقوم استراتيجية دعم الخيار الاندماجي على تعزيز المقدرة العربية الخاصة أو المبالغة فيها، كما تقوم استراتيجية دعم التبعية على التقليل من هذه القدرات أو تدميرها إذا أمكن. ومن المؤكد أن الأزمة الدولية التي تعرفها المجتمعات اليوم تدفع الدول الصغيرة إلى التبعية المتزايدة للدول الصناعية التي خرجت وحدها من الأزمة بالحد الأدنى من التوازن والاستقرار.

إن النزوع إلى الانقسام والتفتت داخل كل قطر عربي وبين الأقطار العربية سوف يستمر ما لم يتكون في العالم العربي نفسه مركز ثقل حضاري فعلي يتيح للجماعات والشعوب فرصاً للتقدم أكثر من الفرص التي يتيحها الالتحاق بالمراكز الأجنبية، ويقدم من احتمالات الترقي الاجتماعي والاندماج الحضاري لكل طبقة وفرد داخل الأقطار العربية، أكثر مما يعد به الخروج عن النظام أو التخلي عن الانتماءات الوطنية، فالاندماج الإقليمي قد أصبح شرطاً للحفاظ على الاندماج الوطني نفسه والسلام الأهلي.

إن النزوع الى الانقسام والتفتت داخل كل قطر عربي وبين الأقطار العربية سيستمر ما لم يتكون في العالم العربي مركز ثقل حضاري يتيح للجماعات والشعوب فرصاً للتقدم أكثر من الفرص التي يتيحها الالتحاق بالمراكز الأجنبية

ليس هناك شك في أن المجتمعات لو تركت لميولها الطبيعية، أي الغريزية، لاختارت عشوائياً الطريق المفكك والمشرذم المعبّر عن مصالح جزئية لا تدوم طويلاً ولا تسمح بحل أي من المشاكل الرئيسية التي يطرحها مسار الاندراج التاريخي والضروري في الحضارة الحديثة، المادية والمعنوية معاً. ولا يمكن المراقب إلا أن يلاحظ أن هذا الميل هو الذي يدفع بعضُ النخب العربية المجتمعات دفعاً إليه، ومن ورائه الرأسماليات الكبرى التي كانت تترصد سقوط العالم العربي ككتلة متضامنة نسبياً، كما كانت تترصد في نهاية القرن الماضي سقوط الدولة العثمانية، حتى تتقاسم أشلاءه وتلتهم كل ما هو حي ومفيد فيه. وصار الحديث عن التضامن العربي، حتى لا نقول التعاون، ومن باب أولى الاندماج والاتحاد، مهما كانت أشكالهما وأهدافهما، ضرباً من الجنون وتعبيراً عن السذاجة وانعدام الحس السياسي بعدما كان منذ عقدين فقط الفكرة المسيطرة على مجموع النخبة العربية من المحيط إلى الخليج. ولا أبالغ إذا قلت إن النجاح، الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي، أصبح يتوقف في العالم العربي على معارضة هذه الفكرة العربية وكل ما كان يرتبط بها من خيارات وقيم وطقوس. وإذا عبّر هذا عن شيء فإنما يعبر عن هشاشة النخبة العربية وضعف دفاعاتها العقيدية والسياسية معاً.

وهنا نصل إلى المسألة الجوهرية بامتياز: هل في المجتمعات العربية عناصر أخلاقية وثقافية وسياسية كافية تسمح بالتفكير في التنمية الحضارية الفعلية، أي في بناء إطار استراتيجية تضامن وطني يتجاوز المصالح الجزئية، واستراتيجية تعاون وتضامن جماعي إقليمي تفتح آفاق العمل على تكوين نواة رأسمالية محلية حية وديناميكية؟ وما هي العناصر التي تسمح لنا بالتغلب على عوامل الضغط الساحق في

اتجاه الانتهازية الجماعية والوصولية والخيانة الذاتية والمنفعة المادية الوقتية، والتي يجسدها أفضل تجسيد مبدأ «دبّر رأسك» الذائع الصيت في تقاليد كل الشعوب التي تعاني انهيار الثقافة الحية والروح الإنسانية؟

يجب أن نعترف منذ البداية أن الحالة التي نعيش فيها هي حالة انعدام الوزن الروحي والأخلاقي والاستراتيجي معاً، وأن المجتمعات العربية لا تفتقر اليوم إلى الإيمان بضرورة التغيير الجماعي فحسب بل إلى أي تصور مشترك وموحد لطبيعة هذا التغيير وشكله ووسائل تحقيقه أيضاً. إنها حالة الفراغ الاستراتيجي الكامل التي تترك لكل جماعة وفرقة وفئة، أي لكل عصبية طبيعية، أن تفكر في مصيرها وتتصرف به وفق ما تفرضه الظروف عليها. وليس في هذه الحالة ولا يمكن أن توجد استراتيجية فعلية. إن الأفعال الجماعية تصدر هنا عن ردود الأفعال، أو هي تجسيد لهذه الردود أكثر مما هي ثمرة فعل تأمل وتفكير في الغايات والأهداف والوسائل. هذا هو مضمون استراتيجيات الحروب والنزاعات الداخلية أيضاً، فهي لا تعبر عن استراتيجيات واعية بقدر ما تعكس غياب الرؤية الواضحة وسواد الغشاوة والعمى السياسي.

إن منهج الاستسلام لقانون الغاب لا يمكن أن يصل بالناس إلى الهدف المنشود، حتى لو كان أفضل السبل للوصول السريع بالنسبة الى الفئة القليلة المستعدة للتضحية بكل شيء

وليس هناك ما يمكن أن يقف في وجه هذا المد الذي هو تعبير عن حال الانهيار الروحي والسياسي والاستراتيجي، معاً، إلا اكتشاف الناس، أفراداً وجماعات، بالتجربة والمعاناة، أن منهج التسليم والاستسلام لقانون الغاب لا يمكن أن يصل بهم إلى الهدف المنشود، حتى لو كان أفضل السبل للوصول السريع بالنسبة إلى الفئة القليلة والضئيلة المستعدة للتضحية بكل شيء، أي بالقيم والتاريخ والحداثة، أو بالجماعة ومؤسساتها جميعاً. ولا أعتقد أن المجتمعات العربية تملك أي آلية أخلاقية أو دينية أو سياسية قوية بما فيه الكفاية كي ما تمسكها عن الاستمرار في حركة الانهيار والتهاوي الراهنة. فالنخب الاجتماعية التي يمكن المراهنة عليها تعاني، أكثر من الجمهور الواسع، التفكك والتمزق والتفسخ النفسي والأخلاقي معاً. وهي تميل إلى التسريع بحركة التهاوي والانهيار هذه أكثر مما تسعى للحد منها أو مقاومتها. فهي في قائمة القوى الاجتماعية الدافعة إلى الانهيار والداعية إليه. ولا يعمل الحديث السطحي عن العلمانية والدينية إلا على إخفاء الفراغ الثقافي بل موت الثقافة والفكر والروح الحقيقية. فليس من الصعب أن يدرك المرء أن المعيار الرئيسي، إذا لم نقل الوحيد، الذي يتحكم بسلوك النخب الاجتماعية على مختلف انتماءاتها هو معيار القوة والقهر والاخضاع، وأن أي قطاع من قطاعات هذه النخبة لم يراهن لحظة، ولا يراهن ولن يراهن، من هنا وحتى فترة طويلة، على التربية والمناقشة والوعي والفضيلة الكامنة في الإنسان وفي كل فرد من أفراده. إن الجميع يراهن على قوة القهر والتدجين.

هل يعني هذا غياب أي فرصة للتغيير؟

بالتاكيد لا. إن معناه الرئيسي هو غياب أي أمل في التغيير والتحول ونمو الإرادة وبلورة استراتيجية التنمية الحضارية والوعي الجديد في هذا النظام ومن داخله. إن

الجديد لن ينشأ، ولا يمكن أن ينشأ إلا على هامش هذا النظام، الداخلي والإقليمي، وخارجه. كما أن أساس نشوئه ومصدر نموه معاً هو وعي طبيعة هذا النظام وإدراك حدوده ومأساوية الأوضاع التي يقود إليها. إن أسس التحول ومبادىء التغيير سوف تولد وهي تتولد من نفي النظام وعلى أنقاضه. ينبغي أن يحفظنا هذا التقدير لحدود وإمكانات التغيير في الأنظمة الراهنة من نزعة المراهنة على الأوضاع القائمة، كما يحفظنا من السقوط في وهم مناشدة القوى السائدة تغيير سياساتها أو استراتيجياتها الحالية. فهي لا تسمع. وليس في مقدورها القيام بأي مراجعة لمواقفها.

إن قلب الاتجاهات الراهنة الدافعة إلى التمزق والتفكك الإقليمي والوطني لا يمكن أن ينفصل عن نشوء تحالف اجتماعي سياسي يعبر بصورة أفضل عن مصالح الأغلبية، وبالتالي عن تبدل قواعد اللعبة السياسية التي تشترط تكون التحالفات السياسية والمصلحية.

لكن النزوع نحو العدالة والمساواة والاندماج الوطني والإقليمي على الرغم من ضعفه الراهن، ليس نزوعاً غائباً أو وهمياً. فلا يمكن المراقب السياسي ألاّ يلاحظ أن العالم العربي، كمنطقة إقليمية، جغرافية وثقافية، لا يزال يعيش منذ انهيار الدولة العثمانية جدلية الصراع بين إرادة التفرق والالتحاق بالدوائر الحضارية العالمية، وإرادة التفاهم والتقارب وتكوين قطب حضاري مستقل. وينعكس هذا الصراع على عقائده السياسية بصورة بارزة كما ينعكس على وضعه الجيوسياسي وعلى طبيعة العلاقات التي تربطه بالأقطاب الدولية الأخرى. وهو منذ الاستقلال مسرح لصراع عنيف بين مشروعين متنافسين ومتناقضين: مشروع الالتحاق أو الالحاق بالأحلاف الخارجية، ونموذجها حلف بغداد، ومشروع الاستقلال وبناء قاعدة التعاون والاندماج الإقليمي.

وهذا يعني أن العمل الحقيقي ينبغي أن يتمحور حول تربية القوى الجديدة وتكوين البديل الروحي والسياسي والثقافي والاستراتيجي. ليس المقصود بالطبع خلق هذا البديل إنما مساعدته عن طريق استخلاص دروس التجربة الماضية على التطور والنمو، أي المساهمة في الاسراع بتكوينه. وعندما نتحدث عن تربية القوى البديلة فذلك يعني أنه لا يمكن أن تكون هناك اليوم استراتيجية واحدة عربية، بل هناك استراتيجيات مختلفة. وليست استراتيجية التنمية الحضارية مثيلة لاستراتيجية اندماج النخبة الأقلية من مستوى التبعية في الحضارة الاستهلاكية. ولا يمكن بناء استراتيجية فعالة للتنمية الإنسانية والاندراج الفعال والإيجابي في الدورة الحضارية العالمية من دون القضاء على استراتيجية التنمية الطفيلية ومواجهتها. ويستدعي بلورة هذه الاستراتيجية البديلة الإجابة عن الأسئلة الثلاثة الكبرى التالية:

١ ـ ما هي القيم التي تؤسس لوجودنا الجماعي أي لاجتماعنا السياسي، وتبرر هذا الوجود وتوجه سلوكنا أفراداً وجماعات؟ هل هي مجرد السعي لتلبية غرائز حيوية، مهما كانت مشروعة وشرعية، أم أن هناك قيماً تتجاوز ذلك نحو الحرية والعدالة والمساواة والتضامن الوطني والاجتماعي والإنساني؟

٢ ـ ما هي أولوياتنا العملية التي تسمح لنا بأن ننظم تعاملنا مع مجموعة القيم الإنسانية التي نؤمن بها أو نستلهمها في بناء وجودنا الجماعي السياسي، هل هي الحركية، أم العدالة أم الوحدة، أم المساواة، أم الأخوة، أم الدفاع عن العقيدة الدينية أو غير الدينية؟

٣ ـ ما هي القوى التي نراهن أو يمكن أن نراهن عليها، وما هي المصادر المادية والمعنوية التي يمكن أن نفيد منها في بنائها، هل هي الثقافة، أم الدين، أم التميز الاجتماعي والنخبوي، أم الروح الجماعية أم تنمية الكرامة الذاتية وحس المواطنة، ما هي؟ باختصار، ماذا نبني: مشروع إعادة الخلافة، أم حداثة استهلاكية هزيلة ورثّة، أم مشروع الاندراج الفعال والمنتج في الحضارة؟ ولمن نبني: لأقلية محظية أم لجماعة طائفية أم لمجموعة وطنية أم لجماعة عربية نعتقد بأنها تمثل مرجعيتنا العليا والتاريخية؟ ولماذا نبني: لاشباع رغبات آنية أم لتنمية القيم الإنسانية؟ وعن طريق ماذا نبني: الأطر البيروقراطية التكنوقراطية، أم الخبرات الأجنبية، أم القوى الاجتماعية الواسعة، وبالتالي عن طريق تأهيل وتربية أوسع قاعدة ممكنة منها؟

هذا هو موضوع المناظرة الاستراتيجية العربية الأساسي في الوقت الحاضر. وهو موضوع مفتوح وسيظل لفترة طويلة مفتوحاً للمناقشة أيضاً. وعلى نتائج هذه المناظرة يتوقف مستقبل الجماعة العربية 

فارس ساسين(*)

في هويّة اللبنانيّين الوطنيّة والقوميّة
(ثمانية أسئلة)

١ ـ متى ظهرت مسألة الانتماء الوطني والقومي في المشرق العربي؟

يعود الإحساس بالانتماء إلى جماعة تتعدى العشائر والقبائل والحواضر إلى مراحل قديمة يصعب تعيينها، ويطفو هذا الإحساس ويخبو بحسب الظروف التي تمر بها المجموعات الإنسانية، لذا لا يصح عده تجسيداً وجدانياً مسبقاً للفكرة القومية. فهذه الأخيرة تقوم على عدد من الركائز الثابتة، أولها تأكيد الولاء الأولي لجماعة يحددها عنصر أو مجموعة من العناصر، أهمها، إلى إرادة العيش المشترك، وحدة اللسان والأرض والتاريخ والمصالح... إلخ؛ وثانيها الدعوة إلى وحدة أبناء الأمة في إطار سياسي واحد وتحت جناح دولة واحدة؛ وثالثها الاستقلال الكامل لهذه الدولة عن سائر الدول وتجانس حكامها وأبناء شعبها؛ ورابعها السعي الدؤوب لرفع شأن هذه الأمة ودوام عزها وإعلاء مكانتها بين الأمم. والفكرة القومية القائمة على الأسس الآنفة الذكر فكرة غربية ظهرت في أوروبا في أواخر القرون الوسطى وتبلورت في صراع الأمتين الفرنسية والإنكليزية الواحدة ضد الأخرى وتجلّت في أبهى حللها عند الثورة الفرنسية (١٧٨٩ ـ ١٧٩٩) والحروب النابليونية (١٧٩٩ ـ ١٨١٥) التي نقلت أوروبا إلى العصر القومي. فكيف استقبل المشرق العربي هذه الفكرة؟

في القرون الأولى للفتح العثماني، لم يكن التمايز واضحاً أو حاداً بين سكان الولايات العربية وسائر سكان الامبراطورية. كانت الامبراطورية متعددة القوميات والمذاهب وكان جميع السكان يعيشون في «دار الاسلام» التي حمتهم قروناً طوالاً من التعديات الخارجية. ولم تكن عبارة «عثمانية» تشير إلى أكثر من السلالة المالكة التي تحكم مجموعة البلاد كما حكمتها السلالات الأموية والعباسية سابقاً. وكان السلطان العثماني يحمل لقب «أمير المؤمنين» و«خليفة الرسول». والجدير بالذكر أن السلطان

(*) أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية.

(**) تندرج هذه الأسئلة في إطار محاولة جماعية لصياغة كتاب تنشئة وطنية لبنانية يصدر قريباً يعتمد أسلوب الأسئلة والأجوبة. هذا النص المنشور، هنا هو مسودّة صالحة للمناقشة لا تلزم إلا موقّعها (الكاتب).

سليم لم ينتزع البلدان العربية (١٥١٦) مـن العرب بل من المماليك الذين انهوا بدورهم حقبة طويلة من وهن الامبراطورية العربية وتفتـتها. كذلك منح بنو عثمان العرب قدراً من الاسـتقـلال الذاتي ولم يسـعوا مطلقـاً لتـتريك السكان. وإذا كـانت لغـة السلطنة الرسمية في دوائر الحكومـة هي التركية التي تكتب بأحرف عربيـة، التي دخلها العديد من المفردات العربية وصـيغها، فالصلاة وتلاوة آيات القرآن الكريم بقيـتا، في عاصمة السلطنة ومدنها كلها، باللغة العربية. ولما كـانت مصادر الشرع الاسلامي كلها عربية، كانت لغة الضـاد اللغة الرئيسـة في المحاكم الدينية والقضـاء في مختلف الولايات، وكانت الجـامعـات والمدارس الدينيـة في كل من القـاهرة ودمشق وطـرابلس وحلب هي التي تخرّج علمـاء الدين والفقهاء وتمد الجهـاز القضائي العثـماني بعموده الفـقري. وكان شيخ الإسلام، وله سـلطة تفسير القرآن، إلـى جانب الصدر الأعظم من ناحيـة الأهمية في السلطنة. هذا ولم يغب العرب عن الإدارة العـثمانية وقواها المسلحـة وشغل العديد منهم وظائف عاليـة فيها. كـان المسلمون العرب والأتراك «إخـواناً في الدين»، هويتهم الهوية العـثمـانية، وكادت لفظة العـرب تقتـصر، في تلك الحقـبة، على بدو الصـحراء وسكان الأرياف. أما لفظة «الأمـة»، فكانت تطلق على الملل غيـر الإسلاميـة التي تعيش في كنف السلـطان («الأمـة الملكيـة»، «الأمـة المارونيـة»...) والتي أعطـيت قـسطاً من الاستقلال الذاتي الثقافي والاجتماعي.

يمكن إذاً القول إن مـسألة الانتماء القـومي لم تطرح بحدّة في المشرق العـربي قبل حلول القرن التـاسع عشـر. وأهم العوامل التي أدّت إلى طرح هذه المسـألة هي الآتية: صعود العصر الـقومي ـ الصناعي في الغرب؛ ضعف الامبراطورية العثمـانية وفساد حكومـاتها؛ ثورات القـوميـات البلقانيـة من يونانية وصـربية وبلغـارية... ونيل هذه الشعوب الإستقلال؛ تسرب الأفكار الغربية إلى الشرق وبالأخص منها شعارات الثورة الفرنسيـة الداعية إلى الحرية والمساواة والوطنية، وذلـك ابتداء من حملة بونابرت على مصر (١٧٩٨) مروراً بحركتي السفر والهجرة إلى الخارج، وصولاً إلى انتشار معاهد التعليم الغربي وخصوصاً في جبل لبنان ومدينة بيروت.

حاولت السلطنة، في مواجهة الأوضـاع المستجدة، تحديث قوانينها وإدارتها وفرض سلطة المركز على الولايات وتحسين الأوضـاع الاجـتماعية والاقتصادية عـبر ما يعرف بـ«التنظيـمات الخيـرية» التي افتـتحهـا إصدار خط شريـف كلخانة (١٨٣٩/١١/٣) وعززهـا إصدار خط همـايون (١٨٥٦/٢/١٨) الذي رسم المساواة الكاملة بين رعـايا السلطنة كـافـة، المسلمين منهم وغـيـر المسلمين، لجـهة الوظـائف والمعاملـة والخدمـة العـسكرية وتطبـيق العـدالة ودفع الضـرائب ودخـول المدارس. وكـان من نتـائج هذه التنظيمات تشديد القـبضة المركزية على الولايات العربية وتزايد وعي الطبقـات التركية التي تغذي الإدارة والجـيش لهويتـها الطورانية، الأمـر الذي انعكس تخوفـاً بين العرب المسلمين في الولايات الشاميـة. لكن السلطان عبد الحميد، الذي امتـدت فترة حكمه من ١٨٧٦ إلى ١٩٠٩، ما لبث ان انقلب على الاصـلاح، فعلّق الدسـتـور (١٨٧٨) وقمع كل نشاط مـعارض وشـدد على الرابط الاسلامي في مـواجهـة الغرب وسـعـى لاستـمالة المسلمين العرب بتعيين بعض أعـيانهم في مراكز مهمة عسكرية ومـدنية وبتنفيذ بعض

المشاريع الإنمائية (سكة حديد الحجاز) والتربوية (إنشاء مدارس حكومية) في سوريا. ثم جاءت ثورة ١٩٠٨ لتعيد العمل بدستور عام ١٨٧٦ الليبرالي وأثارت حماسة عامة ما لبثت رياحها أن هدأت في الولايات الشامية نتيجة تخلي المجموعة الموجودة في السلطة («جمعية الاتحاد والترقي» أو «تركيا الفتاة») عن خطها العثماني الليبرالي واعتمادها سياسة تشدد على المركزية وعلى الطابع القومي التركي للدولة.

إستاء المسلمون العرب مما آلت إليه السياسة التركية في الآستانة، وكان رد فعلهم مزيداً من الوضوح في التعبير عن مشاعرهم القومية العربية والنزعة إلى تكوين الجمعيات السرية («القحطانية»، «الفتاة») الساعية لبلوغ المآرب الجديدة. أما المسيحيون العرب الذين أتيح لهم التعرف إلى دولة العدالة والمساواة والحقوق الوطنية في تحققها الأوروبي والاعجاب به، فواجهوا بحدة مسألة انتمائهم الجماعي بعدما طلقوا عالم الأقليات («الملل» و«الأمم») وبعدما أظهرت لهم أحداث عام ١٨٦٠ في جبل لبنان وجواره خطر الولاء الديني على الحياة السياسية. فوفدوا إلى الفكرة القومية بصيغها المختلفة.

يبقى الإطار السياسي العام الذي رسمناه فارغاً ما لم يقرن بالتشديد على أهمية الانتعاش الثقافي الحاصل في هذه الفترة، المتمثل بإحياء اللغة العربية وآدابها وإنشاء الصحف (ستون جريدة في بيروت بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٤) وتأسيس المطابع. ولا ريب في أن العنصرين الثقافي والاعلامي أديا دوراً مهماً في تمايز العرب عن الأتراك وفي دعواهم إلى الاستقلال عنهم. كما لا بد من التنويه بأهمية دور مدينة بيروت المركز التجاري المميز والمرفأ المنفتح على حضارة الغرب وعاداته.

٢ ـ ما هي أهم الاتجاهات القومية التي عرفها المشرق العربي في مطلع القرن؟

في ظل امبراطورية عثمانية ضعيفة وممزقة بين التقليد والتجديد، بين الأصولية والطورانية، بين الطغيان والليبرالية، بين اعتماد اللامركزية الموسعة وتشديد قبضة الإدارة المركزية، تعددت الاتجاهات القومية واختلطت اختلاطاً شديداً. ولا يظهر هذا الاختلاف في سهولة انتقال بعض الأفراد من تيار إلى آخر وحسب، بل في غياب الحدود الواضحة أيضاً بين الأطر السياسية والثقافية لمعظم التيارات. فالعديد من المنادين بـ«الجنسية[1] العربية» لا تتعدى آفاقهم بلاد الشام ويتعاطفون مع اللامركزية العثمانية ويتفهمون أوضاع جبل لبنان الخاصة. والمعلم بطرس بستاني، أحد الروّاد في هذا المجال، يؤكد أن «الأمبراطورية هي وطننا لكن بلادنا هي سورية». ويضيف: «فلماذا لا نتحد بأخوية كوننا جميعاً أولاد أم واحدة... من بلاد سورية... أولاد لغة واحدة وعوائد واحدة تحت سلطان واحد»[2]. ويزيد في اللبس العام تشجيع العديد من

(١) «الجنسية هي ارتباط جماعة من الناس بلغة وتاريخ ووطن وتقاليد وعادات ومصلحة عامة». أنظر: عمر حمد، المفيد، ١٩١٣.

(٢) الجنان، ١٨٧٠.

الدول العظمى الطامحة لاقتسام إرث الدولة العثمانية بعض التيارات القومية وتبنيها لها في انتظار حلول أجل «الرجل المريض».

وإذ نخوض في ما سمّاه عمر فاخوري «انفجار الجنسيات»، نقوم هنا بتعداد سريع لأهم الاتجاهات القومية في المشرق نحو عام ١٩٠٨ الذي شاهد عودة الدستور والحريات وإجراء الانتخابات العامة. ويركز التعداد على بلاد الشام، لأن مسار الفكر القومي فيها متمايز إلى حد كبير عن مساره في وادي النيل.

أ ـ تيار قومي عثماني ينادي بوحدة الأمة العثمانية، بمختلف شعوبها وطوائفها وبتفاهم أبنائها وتساويهم أمام القانون وبنبذ التعصب الديني والطائفي. ويطغى على هذا التيار تارة الطابع العصري وطوراً الطابع الإسلامي. كما يظهر في حناياه إقرار ضمني بأرجحية معنوية للأتراك وللمسلمين في الأمبراطورية. ولا تخلو برامج عمل هذا التيار من الدعوات إلى إقرار اللامركزية.

ب ـ تيار إسلامي يرفض انفصال العرب عن السلطنة لأنه يقوّض الخلافة ويضعف الإسلام ويسلّط الأجانب على المؤمنين ويقضي على ما تبقى من إستقلال الأمة السياسي. فـ«الرابطة الجنسية» أو «العصبية الجنسية» العربية من عمل المفرقين ومن زرع الفتنة.

ج ـ تيار استقلالي لبناني يدعو إلى استكمال «نظام لبنان الأساسي» الذي وضعته الدول الخمس الكبرى بالاتفاق مع الباب العالي عام ١٨٦١ والذي «لم يكن حدثاً للبنان. إرجع ما شئت في تاريخه تجده ممتازاً عما يكتنفه من البلاد حائزاً على استقلال خاص تارة يكاد يكون تاماً وطوراً نوعي بحسب الظروف»[٣]. ويكون استكمال نظام لبنان الأساسي بتولية حاكم لبناني أو لبناني مسيحي على الجبل (بدل الحاكم المسيحي العثماني الذي يختاره الباب العالي) وبتوسيع حدوده لاسترداد الأقضية الأربعة التي «اقتطعت منه» وبإعادة مرافئه البحرية التاريخية إليه، وعلى رأسها مدينة بيروت.

د ـ تيار قومي عربي تارة يدعو إلى الخروج مما آل إليه الإسلام من انحطاط وطوراً يسعى لصياغة ذاته في قوالب علمانية. يرى عبد الرحمن الكواكبي الحلبي المنشأ (١٨٤٩ ـ١٩٠٣) انه باستطاعة العرب وحدهم إخراج الإسلام من انحطاطه الحالي العائد إلى قيام البدع، وخصوصاً الصوفية منها، وإلى تشجيع الحكام، في سبيل تدعيم سلطتهم المطلقة، لروح التقليد الأعمى عند الشعوب، وإلى العجز عن تمييز ما هو جوهري وما هو عرضي في الدين. فالدولة القائمة حالياً، بخلاف الدولة الإسلامية الحقة، تعتدي على حقوق المواطنين وتبقيهم في الجهل وتمنعهم من الاشتراك في الحياة السياسية. يعود إلى العرب وحدهم إنقاذ الإسلام بسبب موقع الجزيرة العربية في قلب العالم الإسلامي وبسبب مكانة اللغة العربية في التفكير

(٣)أنظر: يوسف السوداء نظام لبنان الاساسي وقرارات الدول (القاهرة، ١٩١٠).

الإسلامي وبسبب نفاذ العرب من الانحطاط الخلقي والخنوع الناجمين عن الاستبداد. ويكون ذلك بإعادة الثقل إلى الجزيرة العربية وبتنصيب خليفة عربي قرشي يختاره ممثلو الأمة ويعاونونه في مهماته. هذا، ودعت الجمعيات السرية العربية التي نشأت في مطلع القرن («القحطانية» (١٩٠٩)، «الفتاة» (باريس، ١٩١١)، «العهد»...) إلى استقلال العرب عن الترك وحمّلت هؤلاء أسباب انحطاط العرب لإبادتهم الثقافة العربية ولحؤولهم دون تقدم البلاد الاقتصادي. لكن القومية العربية تميزت أيضاً عند نشوئها بطابع علماني، أي أن الفكرة القومية ارتبطت فيها ارتباطاً وثيقاً بالدعوة إلى مجتمع لا ديني حر يتساوى فيه المواطنون ويتآخون، ويعود هذا الرباط إلى دور الأقليات، وخصوصاً المسيحية منها، في صوغها، وهي المتضررة أصلاً من وضع اللامساواة السابق، وهي المؤدية دوراً أساسياً في نهضة اللغة العربية وآدابها وفي انتشار الطباعة والصحافة، وهي الوثيقة الصلة بالغرب وبالأفكار الجديدة عبر التجارة ومعاهد المبشرين الأجانب من كاثوليك وانجيليين. وساعد تطور المدن (دمشق وحلب وبيروت التي صار لها تفوّق تجاري مرموق على غيرها من مدن بلاد الشام) على انتشار الحركة القومية العربية بسبب انجذاب وجهاء المدن ومثقفي الأوساط السنية إلى نمط الحياة الغربي الذي تأثر به المسيحيون.

هـ ـ تيار ينادي بالقومية السورية على الرغم من اختلاط الهويتين السورية والعربية نتيجة انتماء معظم المنادين بهذه الأخيرة إلى بلاد الشام واقتصار اهتمامهم على هذه البقعة. هذا، ولم يبدأ إسم سورية بالانتشار على نطاق واسع إلا انطلاقاً من أواسط القرن التاسع عشر (مجلة **نفير سورية** لبطرس البستاني، ومجلة **خرائب سوريا** لخليل الخوري (١٨٦١)). «فسورية المشهورة ببرّ الشام وعربستان هي وطننا على اختلاف سهولها ووعورها وسواحلها وجبالها. وسكان سورية على اختلاف مذاهبهم وهيئاتهم وأجناسهم وتشعباتهم هم أبناء وطننا»[4]. وتوزع مؤيدو الفكرة بين فريقين: فريق من الأورثوذكس والانجيليين وبعض الأقليات المسلمة ممن تخرّج من مدارس الإرساليات الأميركية وأراد التخلص من وضع الأقلية في السلطنة دون الوقوع تحت نفوذ سيطرة الموارنة في جبل لبنان؛ وفريق من الفرنسيي الاهواء تأثر بفكر الأب لامنس اليسوعي الذي ميّز بشدة بين السوريين والعرب أو رأى، مثل جورج سمنة، في النموذج اللبناني (أي جبل لبنان) مثلاً تحتذي به سائر الولايات السورية، الأمر الذي يسمح بانضمامه اللاحق إليها.

٣ ـ من نادى بالفكرة القومية اللبنانية وما هي الأسس التي اعتمدوها؟

إن الركيزة الأساسية التي انطلق منها بعض أعيان الموارنة ومثقفيهم ـ وفي طليعتهم المحاميان بولس نجيم (من مواليد ساحل علما ـ كسروان وصاحب المسألة

(٤) بطرس البستاني، نفير سورية (بيروت: دار فكر للابحاث والنشر، ١٩٩٠).

اللبنانية المنشور في باريس عام ١٩٠٨ بتوقيع الموسيو جوبلان) ويوسف السودا (من مواليد بكفيا ـ المتن وصاحب **نظام لبنان الأساسي وقرارات الدول**، **وفي سبيل لبنان**[٥])، لينادوا بالفكرة اللبنانية، أي بفكرة استقلال لبنان في حدوده الحالية تقريباً، هي الكيان القانوني الذي تجسد عام ١٨٦١ في نظام المتصرفية، موحداً جبل لبنان في ظل أكثرية مارونية، مانحاً إياه إدارة ذاتية كفلتها الدول الخمس الكبرى وفي طليعتها فرنسا، سامحاً بازدهاره وبانتشار معاهد التدريس الغربية والمحلية فيه وفي جواره المباشر (مدينة بيروت). ولم يرَ هؤلاء المفكرون في الصيغة المحدثة تتويجاً لمسار طويل وانجازاً تاريخياً جديداً بل رأوا فيها إقراراً «منتقصاً» باستقلال لم يفارق جبال لبنان على مدى الأزمان، وعلى الأخص «منذ الفتح الإسلامي». فلقد حوّل نظام المتصرفية الأساسي إمارة المعنيين والشهابيين إلى «ولاية ذات إدارة ذاتية» يديرها موظف عثماني يختاره السلطان من بين رعاياه المسيحيين، الأمر الذي مثّل «بدعة في تاريخه». وهكذا كان من نتائج الحروب الأهلية المفتعلة وتدخل العثمانيين والدول الكبرى أن حُرِمَ لبنان حاكمه اللبناني وضربت دعائم استقلاله باقتصار حدوده على «الجزء الفقير من مجموع الأراضي التي ألحقتها الطبيعة نفسها بجبال لبنان» وبمنعه من «الوصول إلى البحر» وسلخ المرافىء البحرية عنه. «قاعدة الأماني اللبنانية» هي إذاً «استقلال لبنان في حدوده الطبيعية بضمانة الدول العظمى» أو بحماية إحداها على الأقل، فرنسا، التي كانت قريبة إلى قلوب العديد من المنادين بالفكرة اللبنانية.

يدافع بولس نجيم في عرضه «المسألة اللبنانية»، تارة عن «الأمة المسيحية في لبنان» وطوراً عن حقوق اللبنانيين عموماً، مشدداً على وحدة الجبل (ضمن الأرجحية المسيحية) وعلى دور الإمارة الدرزية وخصوصاً فخر الدين في توحيد لبنان وتمدينه وتحقيق استقلاله، محملاً الأتراك وزر افتعال الحروب الأهلية للقضاء على الإستقلال، شاجباً الطائفية (وبخاصة طائفية الوظيفة والتمثيل النيابي) لأنها «تطفىء شعلة الوطنية في قلوب اللبنانيين». وحين يتحدث نجيم عن حدود لبنان، يؤكد أن الطبيعة وهبته إياها، جاعلة من بيروت عاصمته وأن التاريخ أنجزها له على عهد الأمير المعني الكبير. وسكان المناطق السليبة والمطلوب استعادتها (البقاع، مرجعيون، بلاد بشارة) هم من عرق اللبنانيين ويشاطرونهم عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم، كما أن العديد منهم من المسيحيين. ويعد تخلف هذه المناطق وندرة سكانها (بعض مئات الألوف) على الرغم من قدرتها الكبيرة على الاستيعاب، التي قد تصل إلى خمسة ملايين مواطن، إلى فساد الإدارة العثمانية. وهذه المناطق هي المجال الطبيعي لفائض سكان الجبل، وضمّها هو الحل الأمثل لمسألة الهجرة اللبنانية التي ولدت أساساً من ضيق حدود المتصرفية، التي تتفاقم يوماً بعد يوم: «يمكن للبنانيين، بدل استعمار مصر وأميركا، أن يستعمروا بلدهم... فاللبنانيون هم، بلا أدنى ريب، القسم الأذكى والأنشط والأكثر عملاً وتحضراً بين سكان سوريا... وباستطاعتهم وحدهم أن يعلوا شأن بقية السكان المحليين... وقيادتهم نحو التقدم».

(٥) السودا، المصدر نفسه، وفي سبيل لبنان (الاسكندرية، ١٩١٩).

أما يوسف السوداء فيرى أن استقلال لبنان «مثبوت من الوجهتين الطبيعية والتاريخية». فمن الوجهة الطبيعية، يجمع لبنان «شرطين كاملين للاستقلال: وحدة أمة ووحدة جبال منيعة». فأما وحدة الأمة فهي «وحدة الأصل واللغة والعوائد والتاريخ والشرائع» وكذلك وحدة الإرادة. وليست وحدة الدين شرطاً من شروط الأمة. أما الجبال المنيعة فهي التي تذيق أذاها كل فاتح مغتصب. واستقلال لبنان في التاريخ معروف منذ القدم وعلى مر العصور وهي نتيجة ما تقدم من استقلاله الطبيعي. ولبنان «مهد الحضارة في العالم: ولدت في سفوحه واينعت على شواطئه ومنها حملها «الفينيقيون» إلى أقاصي المسكونة... إن فينيقيا هي التي علمت الأمم ومدّنت الشعوب وما اليونان والرومان إلا عيال عليها علماً وأدباً»[6].

اقتصرت الدعوات إلى استقلال لبنان إبّان السنوات الأخيرة من الحكم العثماني والحرب الكبرى على هيئات وشخصيات مقيمة في الخارج. تأسست في المهاجر جمعيات عدة أهمها «اللجنة اللبنانية للاستقلال الفعلي» (باريس ١٩٠٨) و«الاتحاد اللبناني» (القاهرة ١٩٠٩ والاسكندرية ١٩١٠ وهو أول تجمع يخرج عن تسمية «الشوام» التي كان المصريون يطلقونها على القادمين من بلاد الشام دون تمييز، متعدياً الجمعيات الخيرية الطائفية التي كانت منتشرة آنذاك وضاماً شخصيات من طوائف ومذاهب عدة) و«النهضة اللبنانية» (نيويورك ١٩١١) و«الاتحاد اللبناني» (بيونس أيرس ١٩١٥) و«رابطة أميركا الشمالية لتحرير لبنان وسوريا» (نيويورك)... وبدأت البيانات المنادية بـ«استقلال لبنان في حدوده الطبيعية بضمانة الدول الكبرى» بالصدور قبل هزيمة الأتراك في الحرب. فنشر «الاتحاد اللبناني» بيانه في القاهرة (١/١/١٩١٨) ثم صدرت بيانات أخرى في نيويورك (سلم أحدها إلى الرئيس ولسن ـ ١٠/٥/١٩١٨) وساوباولو وبيونس أيرس.

ومع خروج الأتراك من لبنان ودخول القوات الحليفة إليه توسع إطار المنادين علانية بالاستقلال، ولم يعد يقتصر على أوساط مهاجرة مارونية ومسيحية في أغلبيتها. اتخذ مجلس إدارة جبل لبنان في ٩/١٢/١٩١٨ قراراً بتوجيه وفد إلى مؤتمر الصلح يضم أعياناً من كل الطوائف ليعرض الطلبات الآتية:

«١ ـ توسيع نطاق جبل لبنان إلى ما كان معروف به من التخوم تاريخياً وجغرافياً، وما تقتضيه منافعه الإقتصادية بحيث يكون بلاداً قادرة على القيام بحياة شعوبها ومنافعهم وثروتهم وبحكومة راقية منظمة.

٢ ـ تأييد استقلال هذا البلد بإدارة شؤونه الإدارية والقضائية بوساطة رجال من أهله...

٣ ـ يكون لهذه البلاد اللبنانية مجلس نيابي يؤلف على مبدأ التمثيل النسبي، حفظاً لحقوق الأقلية، وينتخب من الشعب. ويكون لهذا المجلس حق التشريع ووضع القوانين الملائمة للبلاد، وسائر ما للمجالس النيابية في البلدان الديمقراطية.

(٦) السوداء، في سبيل لبنان.

٤ ـ مساعدة دولة فرنسا للحصول على التمنيات المقدم ذكرها، ومعاونتها الإدارة المحلية في تسهيل نشر العلوم والمعارف وتقدم البلاد ورقيّها، وإزالة أسباب التفرق والخلاف، وتطبيق الأعمال على محور العدالة والحرية والمساواة، وضمان الدولة المشار إليها للاستقلال المذكور منعاً لكل مساس به».

وأصدر قراراً ثانياً، في ٢٠/٥/١٩١٩، بإجماع أعضائه المنتمين إلى الطوائف الست و«بصفته ممثلاً للشعب اللبناني» يؤكد فيه:

«أولاً: المناداة باستقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده الجغرافية والتاريخية، واعتبار البلاد المغصوبة منه بلاداً لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه.

ثانياً: جعل حكومة لبنان هذه ديمقراطية مؤسسة على الحرية والأخاء والمساواة، مع حفظ حقوق الأقلية والحكومات المجاورة...».

وتلا هذا القرار قرار آخر (١٦/٦/١٩١٩) بتأليف وفد ثان إلى مؤتمر الصلح برئاسة البطريريك الماروني الياس الحويك لدعم المطالب الآنفة الذكر. ولم يكن العديد من الهيئات اللبنانية الموجودة في الخارج، وخصوصاً في مصر والبلاد الانكلوساكسونية، ينظر بعين الرضى إلى بند «مساعدة» فرنسا و«التعاون» معها، لأنها كانت ترى في وضع الدولتين حالة من عدم التكافؤ تقود إلى دونية الفريق اللبناني.

٤ ـ ما هي أهم مراحل تطور الفكرة اللبنانية؟

بدأت الفكرة اللبنانية مارونية تهدف إلى ترسيخ استقلال الجبل وتوسيع حدوده. وكان الإنفتاح على الغرب والرابط القوي بفرنسا أُفقي هذه الفكرة ووسيلَتَي تحقيقها. ومع إعلان «دولة لبنان الكبير»، دخلت الفكرة حيز التطبيق وتجسدت في كيان سياسي خاص، ما زال تحت الوصاية الفرنسية، الأمر الذي رمى بها في خضم من المعطيات الجديدة: تغيرت صورة «لبنان» الجغرافية وارتبط الجبل بالسهل والساحل بعدما ضمّت إلى الأول مرافىء بيروت وطرابلس وصيدا وصور العريقة في التاريخ وتطابق امتداد الشاطىء اللبناني إلى حد بعيد مع خريطة فينيقيا التاريخية؛ تغيرت النسب السكانية في البلد المحدث عما كانت عليه أيام المتصرفية، واغتنى وتنوع تركيبه الديمغرافي وزاد حجم المسلمين فيه زيادة كبيرة؛ أدرك المنادون بالفكرة اللبنانية أن أغلبية سكان «المناطق السلبية»، سكان الأقضية الأربعة والولاية، لا تشاطرهم الرأي لجهة الانتماء القومي والسياسي، وأن لها تطلعات متمايزة إلى حد بعيد عن تطلعاتهم وأكثر ارتباطاً بالمحيط العربي والداخل السوري؛ ارتبطت الفكرة بدولة فأصبحت فكراً رسمياً فتحت له المنابر وغدت قضيته الأساسية الدفاع عن كيان في وجه التيارات الرافضة له وفي وجه الكيانات الأخرى؛ ارتبط الكيان عند نشوئه، وفي عقديه الأولين على الأقل، بحماية فرنسية كانت في مواجهة حادة مع الداخل السوري الرافض للانتداب ومشاريع اقتسام المنطقة بين دول الحلفاء ولقرارات الفرنسيين رسم حدود داخل مناطق نفوذهم. ولم يخل هذا الارتباط

من وشائج دينية وأخرى ثقافية، إذ انتشرت اللغة الفرنسية إلى جانب العربية في التعليم والصحافة والأدب والفكر...

من أبرز تجليات الفكرة اللبنانية بين الحربين العالميتين تيار المجلة الفينيقية التي أصدرها بالفرنسية في بيروت (١٩٢٠) الشاعر شارل قرم، والتي تحلّق فيها، حول المؤسس، عدد من الشعراء والمثقفين من أبناء جيل جديد تخرج من المعاهد الأوروبية وضعفت تبعيته للكهنوت واتسعت رقعة اطلاعه على التراث الغربي، قديمه والحديث... رأى هذا التيار في لبنان الكبير، المشرّع الأبواب على البحر بعد عودة المرافىء البحرية إليه، انبعاثاً لفينيقيا التاريخية التي عرفت أوجها بفضل التجارة البحرية. وأخذ هذا التيار بإبراز أهمية اكتشافات الفينيقيين واختراعاتهم، مؤكداً ان لبنان كيان تاريخي خالد عرف أوج إشعاعه في العصور القديمة، وفضّل الحرية على الاستعباد منذ الفتح العربي، وتعود إليه حيويته الآن وقد تجدد انفتاحه على الغرب.

سعى هذا التيار لاعلاء شأن «الأمة اللبنانية» بالتشديد على أهمية مساهمته في الحضارة، مولياً أهمية كبرى للتحول الجغرافي المتجسد بضم الحواضر الفينيقية إلى جبل لبنان، وتمنى هذا التيار الخروج من طائفية ضيقة إلى ماض غابر وعظيم يؤدي دوراً في توحيد اللبنانيين لتعديه الفروقات الدينية واللغوية والعرقية. لكن العداء للعروبة والتشديد على أبدية لبنان وعلى أولوية الإنفتاح على الغرب وضعت هذا التيار في مواجهة حادة وغير مجدية مع التيارات التي تشدد على ارتباط لبنان بمحيطه العربي.

وعام ١٩٤٣، انجز لبنان استقلاله وكان هذا الاستقلال نتيجة «ميثاق وطني» تخلى فيه فريق عن الحماية الأجنبية لقاء تخلّي الفريق الآخر عن مطلب الوحدة السورية. وهكذا دخل «الميثاق» ببعديه الداخلي والاقليمي (لبنان عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، ٢٢/٣/١٩٤٥)، على الفكرة اللبنانية ودعي ليكون الأساس الجديد لقيام لبنان الوطن ولبنان الدولة. «الميثاق هو لبنان. فإذا تهافت الميثاق تهافت لبنان ذاته»(٧). وصاغ البيان الوزاري الاستقلالي الأول (١٧/١٠/١٩٤٣) علاقات لبنان بمحيطه بعبارات بالغة التاني:

«موقع [لبنان] الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه. وستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة فلبنان وطن ذو وجه عربي، يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب».

أخذت الفكرة اللبنانية، بعد الاستقلال، أشكالاً عدة وتلقفتها الأغنية والشعر والأدب والجغرافيا والتاريخ والأبحاث الفلسفية والنفسانية والاجتماعية... وتنوعت آراء المنادين بها وتناقضت أحياناً. ولا بد هنا من ذكر أبرز المنابر الحرة للتفكير اللبناني:

(٧)كمال يوسف الحاج، فلسفة الميثاق الوطني (بيروت، ١٩٦١)، ص١٥٦.

«الندوة اللبنانية» التي أسسها ميشال أسمر عام ١٩٤٦ والتي تواجهت عن طريقها الآراء في جو من العقلانية الساعية لتوسيع الأطر وإزالة الخلافات. أما المحاور الأساسية لرصد تطور الفكرة اللبنانية فيمكننا حصرها بالمسائل الآتية: ما هي المبررات التي اعتمدتها هذه الفكرة للدفاع عن وجود دولة لبنانية مستقلة وما هي الروابط التي أقامتها بين استقلال لبنان والأنظمة العامة القائمة فيه؟ وهل دخل «الميثاق» إلى قلب الفكرة اللبنانية أم بقي على أطرافها، أو، بمعنى آخر، إلى أي مدى استطاعت الفكرة اللبنانية، نتيجة تأسيسها الجديد على «الميثاق الوطني»، الخروج من أصولها التاريخية إلى نظرة شاملة تجمع رؤى الجماعات اللبنانية كلها إلى ذاتها وإلى لبنان، وبصورة أكثر جذرية، إلى أي حد كان الميثاق نفسه، وهو الاتفاق الذي تم بين الطرفين الأكثر تعارضاً في لبنان (الماروني والسني) جامعاً رؤى كل الجماعات اللبنانية؟ ما هي صيغ التعايش التي نسجتها الفكرة اللبنانية مع فكرة العروبة؟

بينما لم تختف الكتابات الطائفية ولم ينقطع سجالها على ارتباط وتيرته بصعود الأزمات السياسيَة وخفوتها، وحّدت الفكرة اللبنانية في عهد الاستقلال العناصر الفكرية التي بدأت بالتجمع منذ نهاية عهد الإمارة الشهابية وحاولت صهرها في إطار نظرة متكاملة للتاريخ اللبناني، ساعية لتطهيرها من الأحادية الطائفية التي غالباً ما شابتها في السابق. وقد يكون أكثر ما رامه دعاتها إظهار خصوصية الكيان اللبناني في محيطه وثباته في وجه رياح التغيير التي ما رفقت يوماً بالمشرق. ولعلهم وجدوا القاعدة الأبرز والأقوى لربط الخصوصية بالثبات في الجغرافيا. فلبنان «أمة جغرافية» أو «شخصية جغرافية» (جواد بولس)، وشعبه تكيّف مع شروط طبيعية خاصة فتطبع في هذا التكيّف بما ميّزه. لبنان بحر وجبل. الجبل يعزل الساحل عن الصحراء ويكرّس هويته المتوسطة؛ والساحل والجبل يتكاملان في التصاقهما. الجبل حصن «يتعهد الحرية والاستقلال» مانعاً العدوان الغريب، حائلاً دون الاستبداد الداخلي. أما ضيق الرقعة الزراعية فتوجه السكان أصلاً إلى التجارة والملاحة والهجرة في ديار العالم الواسع، الأمر الذي يمد البلد «برسالته» الخاصة في محيطه والمعمورة.

ارتبط بالمعطى الجغرافي ونجم عنه تاريخ بالغ القدم يبدأ مع فجر الزمان ويتواصل على الرغم من تعرض عناصره الثانوية (العرق واللغة والدين والاسم) للتبدل. امبراطوريات الشرق زالت كلها وبقي لبنان. ووجوده في التاريخ متواصل، ثابت ودائم. والتاريخ اللبناني على وحدته عرف عهدين كبيرين: العهد البحري أو الفينيقي، الذي استمر من الألف الخامس قبل الميلاد إلى الفتح العربي وطغت فيه، على حياة البلد، أنشطة الملاحة والتجارة؛ وعهد الجبل الذي امتد من الفتح العربي إلى الاستقلال والذي هيمنت عليه، بعد حرمان المدن الفينيقية مداها البحري، الحياة الريفية والزراعية. في هذه الحقبة، أصبح لبنان ملجأ للأقليات «الباحثة عن الحرية والأمن» التي تحصّنت فيه وكانت أصيلة، أو قصدته من الجوار، فلقيت فيه ملاذاً. وهكذا من المردة إلى الإمارة المعنية فالشهابية، حافظ لبنان على استقلاله وذلك بفضل مقاومة أهله الضارية لمحاولات السيطرة عليه. ولم يخبُ اشعاع لبنان ولم يضيّق على انفتاحه على العالم أجمع إلا في فترات وجيزة جداً من تاريخه.

ولعل ميشال شيحا[8] (١٨٩١ ـ١٩٥٤) أبرز المفكرين الذين حاولوا إغناء الفكرة اللبنانية وموالفة العدد الأكبر من العناصر فيها وموازنة هذه العناصر بعضها ببعض. رأى شيحا في الأرض اللبنانية وموقعها المركزي وطبيعتها الجبلية المتمنعة والبحرية المنفتحة وفي مناخها العذب وضيق رقعتها مصدر التنوع البشري الذي يميز لبنان. لكن الكيان اللبناني محاط بالأخطار الداخلية والخارجية التي تفرض عليه نظاماً سياسياً بالغ الواقعية قوامه التعددية والحرية والاعتدال والتسامح وصون التقاليد وضرورة وجود برلمان للجماعات اللبنانية:

«أولاً: لبنان بلد لأقليات طائفية متشاركة، فلا إمكان لصموده السياسي مدة طويلة من غير مجلس يكون مكان لقاء وتوحيد للطوائف، ويباشر الاشراف المشترك على حياة الأمة السياسية. فحين نلغي المجلس نكون قد نقلنا الجدل حتماً إلى المحراب أو إلى ظله، ونكون قد أخّرنا، مدة هذا الإلغاء، سير التنشئة المدنية (يضاف إلى هذا أننا حين نكون بلا مجلس لا نجد بين أيدينا ما نواجه به الضغط الخارجي إذا تجاوزت قوته المعتاد).

ثانياً: لبنان بلاد لشرائح اجتماعية بيّنة الاختلاف تتراوح بين التأخر الأقصى والتمدن الأقصى (وهذا أمر يلاحظه المرء بمجرد النظر حوله) فلا يسوغ له بالتالي ـ وفيه ما يكفيه من نظم الأحوال الشخصية ـ أن يسن لنفسه قوانين لا تصلح إلا لهذه الفئة أو تلك من مواطنيه أو لهذه أو تلك من مناطقه. ففي بعض الحالات يسع أقصى التقدم، في مجال التشريع، أن يوافق أجسم الغلط في مجال الحكم والإدارة. والقوانين في كل قطر موضوعة لينتفع بها أهل القطر جميعاً، ولا بد لها، في الأقل، من معدل كافٍ لتسويغها».

«لكن تطبيق هذا المبدأ محتاج، بداهة، إلى تحمل بعض الاستثناءات واعتبار الكثير من الفروق؛ يبقى، رغم ذلك، أن علينا الأخذ به إن شئنا ألا يكون القانون نفسه في أصل التمرد أو في أصل الظلم.

ثالثاً: لبنان بلاد تحيط بها المطامح وتتفاعل فيها دعاوى دعاة الضم. وهي دعاوى آخذة في التقهقر ما لم ترتكب أغلاط بالغة الثقل، وهو، من جهة أخرى بلاد مهددة بتعديات مختلفة من جانب الباحثين عن أراضي الميعاد، لذا، يجب عليه، إن شاء أن يبقى أهل التمرد من أبنائه في حال سعادة نسبية وأن ينقطع الطريق أمام إغراءات الجوار، أن يحفظ في قوانينه الضريبية، بل في قوانينه كلها، ولمدة محدودة ـ على الأقل ـ عنصر امتياز أو عنصر تشجيع أو عنصر تسامح بالقياس إلى قوانين الغير. ذاك أضعف الإيمان، على ما يلوح لنا. وأما الأمر الجوهري فهو أن تدوم بنا الحال حتى يتسنى لنا الاستقرار عليها.

رابعاً: لبنان بلاد تجتازها الطريق عند مفترقها، وقد صار، إلى حد ما، ساحة عامة. لذا يتعين عليه أن يوطد، بتوسط قوانينه، بناء تقاليده، وأن يعزز بالتالي الأسرة

(٨) «مفكر مسيحي كلداني جاءت عائلته في الأصل من العراق، وهو في زمانه من كبار رجال المال والأعمال والصحافة في بيروت». انظر: كمال صليبي، بيت بمنازل كثيرة، تعريب عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩٠)، ص٢٢٤.

اللبنانية بجميع الوسائل، ويعلم أطفاله إخضاع الزمني للروحي ورخاء العيش للحرية»[9].

وإذا كان لبنان، في رأي شيحا، ينتمي بشكل رئيسي إلى الحضارة العربية التي يطالب بها وتطالب به، فانتماؤه هذا لا يتجاوز كثيراً الانتماء إلى الحضارة الغربية بوجهيها المتوسطي والانكلوساكسوني التي تفعل فعلها في القوانين والشعائر والعادات وأنماط التعبير والعيش. ولا ريب في أن التفاعل بين العرب والغرب لا يقتصر على لبنان وأنه حاصل في كل عواصم العرب ودولهم. لكنه، يقول شيحا، أكثر ملاءمة لسنّة الأشياء في لبنان لأسباب تاريخية وجغرافية. ويشدد شيحا على تنوّع العالم العربي وعلى اختلاف عرب المتوسط عن عرب الداخل لجهة «الاستجابات الاجتماعية والفكرية والسياسية» مؤكداً أن التنوع العربي مصدر غنى وحيوية، وأن سوريا هي أيضاً متوسطية، فأي من مدنها الأربع الكبرى (دمشق وحلب وحمص وحماه) لا تبعد أكثر من مئة وخمسين كيلومتراً من البحر المتوسط.

أما أهم الصياغات التي صاغتها الفكرة اللبنانية لمبرر وجود لبنان فهي الآتية: لبنان نقطة لقاء الشرق والغرب وحوارهما، ولا ينحصر هذا اللقاء في السياسة واستيراد السلع بل يتعدى ذلك إلى طرائق المعيشة وأنظمة القيم وإتقان اللغات... لبنان بلد تتعايش فيه المسيحية والإسلام على قدم المساواة وفي حال من التوازن والإخاء... لبنان فسيفساء دينية ليس لها مثيل على وجه المعمورة، تتعايش فيه الطوائف والمذاهب، وتعيش فيه كل منها حياة حرة وعلانية دون الانقطاع عن ينابيعها الروحانية... لبنان بلد الحريات الدينية والسياسية والثقافية والتربوية والإعلامية والإقتصادية... والحرية معناه وعلة وجوده الأولى وهي تستنبط قوانينها من ذاتها ولا تقبل أن تفرض عليها من الخارج... لبنان رئة العالم العربي ونافذته ومختبره وعامل توازن بين دوله وصلة وصل بين بلدانه، لبنان بلد يجمع التراث والتحديث، الماضي والحاضر، الأصالة والتجديد، لبنان بلد الثقافة والعلم، لبنان بلد الازدهار ولم يتجسد هذا الإزدهار عند قلة من أصحاب الثروات فحسب، بل تجلى في «أعراض طبقة وسطى» عرفها المشرق العربي ويناط بها استمرارية العيش الكريم وضمان السلم الاجتماعي... «إن بلداً كهذا... يجد علة وجوده الأولى في إرادة العيش المشترك التي تثبت أننا سعداء بالعيش معاً»[10].

٥ ـ من نادى بالفكرة القومية السورية؟ ما هي المراحل التي مرت بها هذه الفكرة؟

رأينا أن بين أوائل المنادين بـ «الوطنية السورية» المعلم بطرس بستاني (١٨١٩ ـ١٨٨٣)، إبن الدبيّة (إقليم الخروب) الماروني الذي اعتنق المذهب البروتستاني والذي

(٩) ميشال شيحا، لبنان اليوم ١٩٤٢، تعريب احمد بيضون (بيروت: دار النهار، ١٩٩٤).

(١٠) M. Chiha, Politique intérieure (Beiruth, 1964), p. 178.

أصدر عقب «فتنة الستين» («أشرّ الحروب وأقبحها وأشنعها الحروب الأهلية»)[١١] نشرة دورية بعنوان **نفير سورية** كان يذيّل صفحتها الوحيدة بعبارة «من محب للوطن» متخذاً من الحديث الشريف: «حب الوطن من الإيمان» شعاراً لها: «انكم تشربون ماء واحداً وتتنسمون هواء واحداً ولغتكم التي تتكلمون بها وأرضكم التي تطأونها وصوالحكم وعاداتكم فهي واحدة»[١٢]. وهكذا كانت الفكرة الوطنية السورية فكرة أرض ولغة ومصالح واحدة، على الرغم من اختلاف المناطق والمذاهب والأجناس، ومع ضمان الحرية والتعدد والتنوع:

«فمن الحقوق التي على الوطن لبنيه الأمنية على أفضل حقوقهم وهي دمهم وعرضهم ومالهم، ومنها الحرية في حقوقهم المدنية والأدبية والدينية ولا سيما حرية الضمير في أمر المذهب، وما أكثر الأوطان التي ذهبت شهداء لهذه الحرية. ومما يزيد أبناء الوطن حباً لوطنهم الاشعار بأن البلاد بلادهم، سعادتهم في عمارها وراحتها وتعاستهم في خرابها وشقاوتها»[١٣]. وأكثر ما انتشرت فكرة الوطنية السورية في أوساط الإرساليات الأميركية وبين خريجيها الروم الأورثوذكس والانجيليين... الذين كانوا يسعون لوطن يبنى على الحرية والمساواة دون أن يكون لأي فريق ديني أو مذهبي فيه غلبة واضحة. وعام ١٨٦٤، أطلقت اسم «ولاية سورية» على ولاية دمشق وأخذت هذه التسمية من الإستعمال الأوروبي والمسيحي العربي.

وعند اقتراب اقتسام تركة الامبراطورية العثمانية وحلوله (١٩١٨ ـ ١٩٢٠)، كانت حركات وأحزاب عدة إلى الحركة الفيصلية الناطقة باسم «الشعب العربي الساكن في البلاد السورية»[١٤]، تدعو إلى الوحدة السورية، نذكر منها:

(١) «اللجنة المركزية السورية» العاملة انطلاقاً من باريس وبالتنسيق مع بعض أوساط المهاجر في الأميركتين ومصر[١٥] والداعية إلى «الفصل التام بين المسألة السورية والمسألة العربية» وإلى تنظيم سوريا «ضمن نظام فيدرالي ديمقراطي». وتدعو هذه اللجنة إلى الوصاية الفرنسية وتشمل كيليكيا في سوريا الطبيعية.

(٢) «حزب الاتحاد السوري» الذي يضم عدداً من وجهاء «الشوام» في مصر (يعقوب صروف، فارس نمر، الشيخ رشيد رضا...) وهذه بعض نقاط برنامجه:

«١ ـ تشكل سوريا بمجموعها متحداً قومياً عربياً، تمتد من طوروس في الشمال، ومن الخابور والفرات في الشرق، ومن بادية الشام ومدائن صالح في الجنوب، ومن

---

(١١) «أشرّ ما يوجد تحت قبة الفلك الحروب اشرّ الحروب واقبحها واشنعها الحروب الاهلية الثائرة بين اهالي بلاد واحدة التي تنتج في الغالب عن أسباب زهيدة ولاجل غايات دنية وذلك لانها، فضلاً عن مضادتها لحقوق العدالة و تعدّيها على حقوق من بيدهم زمام الامور، تنافي كل المنافاة والطف واسمى واشرف الحقوق والحسابات الإنسانية كحقوق الجيرة والاخوة الوطنية والشكر والمودة والإلفة المنغرسة طبعاً نحو الجار وإبن الوطن في من استوفى حقوق المروءة الإنسانية».
أنظر: **نفير سورية**، الوطنية الخامسة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٠).

(١٢) **نفير سورية**، الوطنية الاولى (ايلول/ سبتمبر ١٨٦٠).

(١٣) **نفير سورية**، الوطنية الرابعة (تشرين الاول/ أكتوبر ١٨٦٠).

(١٤) مقررات المؤتمر السوري (دمشق، ٧/٢/١٩١٩).

(١٥) «اللجنة اللبنانية السورية» في مصر، «رابطة سوريا ـ جبل لبنانٍ للتحرير» (نيويورك)، «اللجنة الوطنية السورية» (البرازيل).

البحر الأحمر ـ خط العقبة ـ رفح والبحر المتوسط في الغرب.

٢ ـ تتمتع سوريا باستقلال تام، مضمون من عصبة الأمم [...].

٤ ـ تتبع الحكومة السورية مبادىء الديمقراطية اللامركزية، وترتكز قوانينها وأنظمتها على أساس مدني صرف، باستثناء قوانين الأحوال الشخصية التي تبقى على حالها [...].

٦ ـ تقسم البلاد، إدارياً، إلى ولايات مستقلة ذاتياً، ولكنها مرتبطة مع بعضها لتأمين المصلحة العامة. وفي هذه التقسيمات تراعى عوامل التقاليد والجغرافية والخصائص المحلية (فلسطين، جبل حوران، تقاليد البدو النصيرية في ولايات حلب ودمشق ودير الزور) وتقاليد لبنان في حدوده الطبيعية وامتيازاته القديمة.

٧ ـ كل ولاية يكون لها مجلس تمثيلي خاص منتخب من قبل السكان على نحو يحفظ حقوق الأقليات [...].

٨ ـ تشكل الولايات ولبنان حكومة مركزية تكون عاصمتها دمشق صيفاً وبيروت شتاء. هذه الحكومة تكون مسؤولة أمام الجمعية العامة للبلاد [...].

١٤ ـ عندما تتوصل الأمة العربية إلى تشكيل اتحاد كونفدرالي، فإن سوريا ستنضم إليه بشرط أن لا يؤثر ذلك على وحدتها الوطنية الخاصة ولا على شكل حكومتها».

(٣) «الرابطة السورية الوطنية الجديدة» الداعية لوحدة سوريا تحت الوصاية الأميركية[١٦].

وفي تلك الحقبة، أخذ مصطلح «سوريا» أقوى المعاني وأثبتها في تآليف الأب اليسوعي هنري لامنس[١٧] (١٨٦٢ ـ١٩٣٧) الذي أمضى معظم سني حياته في بيروت وكان لتعليمه الدراسات الشرقية في جامعة القديس يوسف (المؤسسة عام ١٨٧٥) ولمقالاته ومحاضراته كبير الأثر في أوساط مثقفي جبل لبنان والولايات الشامية. رأى لامنس في تكوين الأرض السورية، كما أوجدها الخالق قبل عيسى ومحمد وكما فهمها المؤلفون القدامى، امتيازاً عزّ نظيره في الشرق لا بل في المعمورة: وحدة أرض وحدود مرسومة بوضوح (جبال طوروس، نهر الفرات، الصحراء، البحر). داخل إطار هذه الحدود، تكوّن شعب واحد متميز بوضوح عن الشعوب الأناضولية والعربية والمصرية التي تحيط به، شعب تتعدى وحدته الفروقات المذهبية ولا تماهيه وحدة اللغة مع بدو الصحراء. أهم عرقين سوريين هما الآرامي والفينيقي، وأولى سمات الشعب السوري «القدرة على الاستيعاب» وخصوصاً على استيعاب موجات البدو القادمة من «أرض البؤس والجوع» (الحجاز) إلى «أرض الخمر والخمير» (الشام). هذه القدرة، التي تبين «حيوية العرق السوري»، ظهرت منذ القرن

(١٦) كاتم أسرارها العام فيليب حتي.

(١٧) H. Lammens, *L'évolution historique de la nationalité Syrienne* (Alexandri: Imprimerie Arturo Sera fini, 1919) et *La Syrie: Précis historique*, 2 vol. (Beiruth: Imprimerie catholique, 1921).

الثـالث قبل الميـلاد. فالممـالك التي أسـسـهـا القادمـون من البـادية في حمص وتدمـر والبتراء... لم تكـن تتأخر في تبني اللغة والحـضارة السوريتين. الفتح العـربي نفسه تحوّل، مع الخلافـة الأموية، إلى امبراطورية سورية، «سـورية بالرأس القائد، سورية بالأذرع المنفذة والمنظمة ومدبرة الولايات والحرب والمال»(١٨).

والفكرة السـورية التي انتشـرت وقويت قـبل ١٩٢٠ انحسـرت بعد هذا التـاريخ بسبب تقـسيم بلاد الشام إلى مناطق نفوذ وكـيانات، وانحصـار الصـراع بين مؤيدي بعض هذه الكيـانات مثل الاسـتقلاليين اللبـنانيين من جهـة، والمطالبين بوحدة عـربية شاملة، من جهة ثانية. وتعود غلبة الفكرة العربية على الفكرة السورية إلى عوامل عدة منها تأثير النمـوذجين القوميين الألماني والإيطالي، ومنها مكانة اللغة العـربية الخاصة عند الناطقين بها، ومنها الخلفية الإسلامية لفكرة القومية العربية، ومنها عجز أي كيان من الكيـانات الشـامـية الجـديدة عن التـصـدي للمـشاكل المـطروحة، مـثل الوحـدة والاستقلال ومواجهة الاستيطان الصهيوني، الأمر الذي جعل الوحدة العربية الشاملة تبدو أسهل وأجدى من توحيد سوريا.

لكن في الثلاثينات عـرفت الفكرة السورية انتعـاشاً جديراً بالاهتمـام مع تأسيس «الحـزب السوري القومي الاجتمـاعي» (١٩٣٢) وصـياغة عقيدته (١٩٣٢ ـ ١٩٣٨) على يد أحد أبناء ضهور الشوير الروم الأورثوذكس، انطوان سعادة (١٩٠٤ ـ ١٩٤٩). وما ينبغي ملاحظـته أن سعادة نشأ في البرازيل بين جاليـة حافظت على تراث أواخر القـرن التاسع عـشر الذي كـان بدأ بالزوال في الوطن الأم. هذا ومع انطوان سـعادة، أخذت الفكرة القـومية السورية أبعاداً نظرية مـتكاملة ومتناسقة وارتـبطت. من جهة، بهيكلية تنظيمـية حزبية صارمة تعطي لـ«زعيم» الحزب صلاحـيات شبه مطلقة، ومن جهة أخرى، باعتماد مبدأ فصل الدين عن الدولة والنجاح في تطبيقه وذلك بكسر طوق الولاء الطائفي إنطلاقاً من مواقع الأقليات.

يرى سعادة أن الأمـة أكمل المتحدات الإجتـماعية وأوفـاها وأكثرها سعة وتعـقيداً. فالأمة «مجتمع طبيعي» لا يمكن للإرادة تقريره أو رفضه أو الغاءه. قوامها ثلاث: قطر وقـوم وحدود. الحـدود لا تفصل فـصـلاً تاماً بين الأمم ولا تقـود إلى العـزلة الكاملة المنافيـة للتمـدن والإرتقاء الثـقافي. «لكن الحـدود تقلل الإتصـال... وتصـعـب التداخل والاختـلاط الإجتـماعي مع الخـارج بقدر مـا تسهل اشـتبـاك الجماعـات في الداخل واتحادها». الأرض هي الجهة الإيجابية من التاريخ: تقدم الممكنات وفيها ومعها وعليها يحصل تفاعـل القوم. أما القوم فهم الجـانب السلبي الفاعل الذي يغيـر ويبدل ويحقق الممكنات. وما تقدم الإمم وتأخرها، قوتها وضعفـها الأعلى نسبة ممكنات البيئة وقدرة القـوم على الإنتفـاع بها. ومن المتـحد يـولد تشابه في العـقول والأجـسام والعـادات والتقاليد واللهجات. «فإن الصفات تتبع المتحد لا المتحد الصفات».

يرفض سعـادة اعتبار وحـدة الأصل العرقي أو السلالي من ضـرورات الأمة. فكل

(١٨) "Cet empire est Syrien, Syrien par la tite qui dirige, par les bras qui exécutent, organisent, administrent, les provinces, la guerre, les finanese."

أمة هي مركب أو مزيج من سلالات عدة. والأمة السورية مزيج من «الأصل الكنعاني (الفينيقي)» ومن الأمويين والحثيين والآراميين والعرب. المهم هو «وحدة الحياة على تعاقب الأجيال... التي تتم دورتها ضمن القطر». «المزيج المتجانس أصل كاف للأمة».

كذلك يرفض سعادة اعتبار اللغة عنصراً محدداً للأمة. اللغة الواحدة تسهل الحياة المشتركة وتؤمن انتشار روحية واحدة وهي ضرورية لتماسك الأمة لكنها ليست العامل المقرر لوجود الأمة، ذلك أنها وسيلة من وسائل قيام الإجتماع لا سبباً من أسبابه، «إنه ضروري أن تتكلم لغة واحدة وليس ضرورياً أن تنفرد بهذه اللغة». وتُحمِّل الجماعة اللغة روحيتها وأهدافها ومثلها وتودع فيها آدابها وفنونها. السوريون أخذوا اللغة العربية عن الفاتحين العرب لكنهم نقلوا علومهم ومجاري فكرهم «فأصبحت اللغة العربية لغتهم القومية تسيطر نفسيتهم ومواهبهم فيها في بيئتهم وتجاوزها».

أما الدين، فهو يتعارض مع القومية وينفيها لأنه ذو صبغة عالمية. وأياً كان مصدره لا يجوز له أن يشذ عن سنن الحياة. «فحيثما تضاربت مصلحة المجتمع، الدولة أو الأمة، ومصلحة الدين، كانت مصلحة المجتمع هي الفاصل في النزاع». والأمم تستخدم الدين لتؤكد شخصيتها واستقلالها. فارلندة ظلت كاثوليكية لتحتفظ بشخصيتها القومية وتشيَّع الفرس ليحاربوا سيطرة سوريا الأموية.

وسوريا «أمة تامة» عميقة الجذور في التاريخ حافظت على شخصيتها واستوعبت كل الغزوات. ويصفها سعادة في مبادىء ١٩٤٧ المعدلة:

«الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية. وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختياري في الشمال الشرقي إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب، شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري في الغرب، شاملة جزيرة قبرص، إلى قوس الصحراء العربية وخليج العجم في الشرق (وتوصف بالهلال السوري الخصيب ونجمته جزيرة قبرص)».

وهكذا ضم سعادة، في المرحلة الأخيرة من تفكيره، العراق إلى بلاد الشام معتبراً دجلة والفرات «نهرين سوريين كبيرين» جاعلاً جبال البختياري أو زغروس الحد الفاصل بين سوريا وايران.

ويدعو سعادة أمم العالم العربي إلى تكوين جبهة تشكل سداً منيعاً ضد المطامع الأجنبية الإستعمارية وقوة ذات وزن في تقرير المسائل الكبرى. و«سورية هي أحد أمم العالم العربي» و«الأمة المؤهلة لقيادته». سورية «مركز» العالم العربي وعليها أن تنهض وتقوى لتؤدي رسالتها فيه.

أما في خصوص المسألة اللبنانية، فقد «نشأت لمبررات جزئية كانت صحيحة حين كانت فكرة الدولة دينية». كان المسيحيون في الدولة الإسلامية أهل ذمة لا يتمتعون بحقوق المسلمين المدنية والسياسية، لذا انفصلوا واستقلوا. والفكرة القومية السورية الاجتماعية تقضي على كل مبرر للانفصال.

٦ ـ من نادى بالفكرة القومية العربيـة؟ ما هي الأسس التي اعتمدوها؟ ما هي مراحل تطور هذه الفكرة؟

وعت العرب نفسـها، في البدء، أقواماً تربطها صلة الرحم ومكان الإقـامة والنصرة لدى الملمّات. ولما «جـمع» الإسلام، وهو رسـالة للملأ، «كلمتـها ومكّن لهـا في البلاد»، وجدت نفسها قبائل تعير اهتماماً كبيراً لأشجار النسب الملتئمة في الأصل، التي تجعلها تنحدر كلها من جـدين إثنين هما قحطان وعدنان، لا بل من جد واحد هو اسـماعيل ابن ابراهيم الخليل. وفي العصر العباسي، واجهت العرب هجمات الشعوبية التي طعنت في أصالة حضـارتها. فانبرى الشـعراء والأدباء منها للدفاع عن التـراث، وجمع الدواوين وجمهرات الأمثال والحكم، والتباهي بالخلق والشيم. فالعرب... «أمة كرم بلبانها، فإنها لم تزل في الجاهلية تتواصى بالحلم والحياء والتذمم، وتتعاير بالبخل والغدر والسّفه، وتتنزه من الدناءة والمذمة، وتتدرب بالنجدة والصبر والبسالة، وتوجب للجار من حفظ الجوار ورعاية الحق فوق ما توجبه للجميع»(١٩).

وفاخرت العـرب بمزايا لغتها وجـزمت أنها «خير اللـغات» (الثعالبي) و«انصـعها» (التوحيدي).

أمـا الوعي القـومي العـربي في العـصر الحـديث، فـيـجـد بعض المؤرخين طلائع مؤشراته في حركتين دينيتين: الأولى في حـلب، أهم مراكز التجارة في بلاد الشـام في الجـيلين السـابع عـشر والثـامن عـشـر، والثـانيـة في نجد، الخـارجـة عن سـيطرة الامبراطورية العـثمانية والواقـعة على أطرافها. كان السكان العـرب الملكيّون من بلاد الشـــام تابعين لرجـــال دين يونانيـين تشـرف على تـعـيـينهم بطريـركـيـــة الفناء الأورثوذكسية، اليونانية الغلبة. فلمـا دخل العديد من عائلات حلب الملكية ميدان الثروة والنفـوذ، وزاد احتكاكـها بالغـرب، وانتشـرت في المدينة حـركة تبـشيـرية رومانيـة كاثوليـكية، خرجت هذه الـعائلات عن البطريركـية الأورثوذكسـية وتوجت حـركتـها بانتخـاب بطريرك عربي عام ١٧٢٤ على رأس كـرسي انطاكي ملكي كاثوليكي جـميع رجال كهنوته من العرب. واسـتخدم المثقفون من الروم الكاثوليك اللغـة العربية للدفاع عن ملتهم، كما أنشأوا أول مطبعة عربية في الـعالم العربي لنشر كتاباتهم. أما الحركة الوهابية التـي قامت في نجد نحـو ١٧٤٠، والتي دعت إلى العودة إلى تعـاليم الإسلام الأسـاسيـة، فـقد أحـيت في وسط عـربي صـاف، وفي أذهان سكان الجـزيرة ولدى جيرانها ذكرى العهد العربي الأول للأمة الإسلامية.

ولما أرسل محـمـد علي الكبير إبنه إبراهيم باشا إلى الحـجاز (١٨١١) وبلاد الشام (١٨٣١)، راودتهـما، وخـصـوصاً الإبـن، فكرة مملكة عـربية تعـيـد للعـرب كيـانهم السياسـي وتسـاعد الأسرة العلوية على مواجـهة العثمانيين. وكـان ابراهيم باشا، في بياناته العـسكرية، يذكّر بعـصور المجد في التـاريخ العربي، مـستخـدماً الفاظاً تثـير الحماسة. لكن هذا السعي لم يلقَ صدى يذكر بين سكان بلاد الشام.

---

(١٩) إبن قتيبة، رسائل البلغاء.

وفي أواسط القـرن التاسع عـشر (١٨٤٧ ـ ١٨٦٨)، حمـل لواء القومـية العربـية مسيحيون عرب من بلاد الشام، جلهم من جبل لبنان. كانت مركز الدعوة مدينة بيروت التي نشطت تجـارتها وحـفلت بالجوالي الأوروبيـة وأمتـها الإرسـاليات الكاثوليكـية والإنجيلية. وتميزت هذه الحقبة بـ «نهضة» ثقافـية واسعة: تأسيس الجمعيات العلمية والأدبية («جمعية الآداب والعلوم» (١٨٤٧)، «الجمعية العلمية السورية» (١٨٥٧)...)؛ واحياء اللغـة العربية وتنقيـتها مما لحقهـا من عجمة وركاكـة وتطويعها للتعـبير عن الحداثة؛ وتأليف المعاجم والموضوعات؛ وإعـادة نشر التراث الأدبي؛ واصدار الصحف والمجلات. ونظم ابراهيم اليازجي، في تلك الأيام، قصائد عـدة تدعو إلى صحوة العرب وتحررهم من النير التركي:

أقـداركم في عـيـون التـرك نازلة

فيا لقومي ومـا قومي سوى عرب

وحـقكـم بين التـرك مـغـتـصب

ولن يضـيّع فـيـهم ذلـك النسب

هذا، وكان المـسيحـيون من المنادين بـالقوميـة العربيـة يرون انهم يتـساوون في العروبة والمسلمين، وانهم من أقحاح العرب نسباً ولساناً.

وما لبثت الفكرة العربية ان انتقلت إلـى وجهاء المسلمين وأوساط المثقفين السنة في المدن الشـامية الكـبرى (بيروت، دمـشق، حلب). وأدى الطغـيان والتـتريك من جـهة، وانتـعاش العـربية والدخـول في الحداثـة، من جهـة أخرى، أدواراً مـهمـة في تأليب المسلمين العـرب ضـد الدولة العثـمـانية. وبين عـامي ١٩٠٨ و١٩١٣، أخـذت الفكرة العربية أبعاداً جديدة وتأسست الجمعيات. وعقد في باريس عام ١٩١٣ المؤتمر العربي الأول الذي شارك فيه خمسة وعشـرون شخصاً، إثنان منهم من العراق، والباقون من بلاد الشام يتوزعون مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. ومن مقررات هذا المؤتمر:

«٢ ـ من المهم أن يكون مـضموناً للعـرب التمتع بحـقوقهـم السياسـية، وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية للملكة اشتراكاً فعلياً.

٣ ـ يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لا مركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.

٤ ـ [...] توسيع سلطة المجالس العمومية [...]

٥ ـ اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني، ويجب أن يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية».

وخلال الحـرب العالمية الأولى، ظهـرت في مواجهـة طغيان جـمال باشا واتهـامه الزعماء العرب بـ «الخـيانة» و«بيع وطنهم للأجنبي» تيارات استقلاليـة عربية عدة لم تكن مـرتبطة بثـورة الشـريف حسـين التي قامت بـتشـجـيع من البـريطانيين في ٥ حزيران/ يونيو ١٩١٦، والـتي عرفت في الاستيلاء على دمـشق (١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨) ذروتها. أكد فيصل في بلاغـه: «أن حكومتنا العربية... تنظر إلى جميع

الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحداً ولا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي». وأضاف في حلب (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر): «العرب هم عرب قبل موسى وعيسى ومحمد» وأن والده قرر: «أن يجعل البلاد مناطق تطبق عليها قوانين خاصة بنسبة أطوار وأحوال أهلها»، فأحوال البلاد الساحلية غير البلاد الداخلية. وكان موقف فيصل من لبنان «أن يحرز هذا الجبل دستوراً يلائم ما يطلبه أهله دون أن يفصل عن سورية». وعُقِدَ في دمشق في ٢ تموز/ يوليو ١٩١٩ المؤتمر السوري العام الذي شارك فيه منتخَبون ومنتدبون عن كل المناطق الشامية وطالب «بالاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية» وبحكومة ملكية، مدنية، نيابية تدار مقاطعتها على طريقة اللامركزية الواسعة وتحفظ فيها حقوق الأقليات على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل.

لكن نتائج الحرب جعلت الأحلام العربية تصطدم بالنظام المنبثق من صلح فرساي، الذي أدى إلى تقسيم بلاد العرب إلى منطقتي نفوذ: فرنسية وبريطانية. كما أن وزير الخارجية البريطاني بلفور وعد بتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين (٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧). وواجهت الحركة القومية العربية المد الإستعماري داخل إطار يخلو من التعصب الديني ويجنح نحو العلمانية، وذلك لأسباب عدة: (١) أراد الزعماء تجريد فرنسا من سلاحها الأقوى وهو الدفاع عن الأقليات وخصوصاً الأقليات المسيحية؛ (٢) رغب العرب في مقاومة الصهيونية من منطلقات قومية لا دينية؛ (٣) كان الرعيل المسيطر في هذه الحقبة معايشاً «لأجواء تركيا الفتاة» العلمانية وكان العديد منهم قد حصّل التعليم في مدارس ذات مناهج غربية؛ (٤) ظل لأتاتورك وانتصاراته وهج كبير على المناضلين العرب لم ينكفىء إلا مع ضياع لواء الإسكندرون (١٩٣٧ـ١٩٣٩).

أدى تعدد الكيانات العربية واختلاف أشكال مواجهتها لدول الوصاية بعد عام ١٩٢٠ إلى بروز أهداف رئيسية ثلاثة: (أ) انتزاع أكبر مقدار ممكن من الحكم الذاتي من أيدي الدول المنتدبة، وذلك باللجوء إلى التظاهرات والمقاطعة والثورات والمفاوضة؛ (ب) محاولة إبقاء فكرة الوحدة العربية حيّة في النفوس على الرغم من تعدد الأنظمة الإدارية والتشريعية والتربوية وتباينها. التأمت مؤتمرات عدة جمعت بين رجال من مختلف الدول العربية: مؤتمر الخلافة في مكة عام ١٩٢٦؛ مؤتمر القدس عام ١٩٣١؛ مؤتمر بلودان عام ١٩٣٧ وهو الأهم، وقد شدد على دور التضامن الديني في مفهوم القومية العربية؛ (ج) إثارة التأييد لعرب فلسطين في مقاومتهم للهجرة اليهودية وشراء الأراضي وفي مطالبتهم بحكومة موحدة ذات أكثرية عربية. بعد ١٩٣٣، أصبح بقاء عرب فلسطين في ديارهم في طليعة الهموم العربية.

ومن يريد دراسة تطور الفكرة القومية العربية بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس جامعة الدول العربية عليه أن يظهر علاقتها بعدد من المسائل والأمور أهمها: حروب التحرير؛ ولوج مصر الناصرية القومية من الباب العريض وتبوؤها مركز الصدارة فيها بعد عام ١٩٥٦ وجذبها أوسع الأوساط الشعبية إليها: الصهيونية وأهمية مواجهتها في تكتيل العرب وشرذمتهم وولادة الشعب الفلسطيني بعد الهزائم

المتكررة؛ قيام كيانات مستقلة تدير شؤونها أنظمة محدودة الأفق والمصالح؛ الاسلام المتداخل مع العروبة دون توصل أي منهما إلى إقامة علاقات واضحة وثابتة الأسس بالآخر؛ الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية وقدرة العروبة على تطمينها وجذبها إليها وقدرتها هي على استخدام العروبة للحفاظ على مواقعها؛ صوغ مشروع اجتماعي وسياسي قادر على استيعاب تطلعات الجماعات والأفراد وحقوقهم؛ مواجهة النظام العالمي بأشكاله القديمة والجديدة وقدرة العرب على السيطرة على كامل مقدراتهم والإفادة منها؛ إحياء الثقافة العربية وإغناؤها ونشرها وأهمية ذلك للمشروع العربي.

غلّبت الفكرة العربية العنصر القومي (الشعب) على العنصر الوطني (الأرض) وكثر دعاتها إنطلاقاً من الثلاثينات، نذكر منهم ادمون رباط وقسطنطين زريق ونبيه أمين فارس وعبد الله العلايلي وزكي الأرسوزي وميشال عفلق وعبد الرحمن البزاز... ولعلنا نجد أفضل تعبير عنها وأكثره ترابطاً وتكاملاً وغنى في مؤلفات ساطع الحصري[٢٠]. رأى الحصري في الأمة واقعاً موضوعياً لا تنال منه الإرادة أو هي قادرة على إيجاده وإلغائه. والعنصر الأساسي في تكوينها ليس وحدة الأصل والدم وهو في الأمم من الأوهام، ولا هو البيئة الطبيعية الواحدة، ولا هو وجود دولة واحدة، بل هو، أولاً وآخراً، اللغة. العرب هي من تنطق بالضاد. أما العامل الثاني الذي يمكن ضمه إلى الأول دون وضعه في المرتبة نفسها، إذ إنه يقوي الرابط القومي دون أن يقوى على إيجاده، فهو التاريخ المشترك. فالشعب ليس أسير ماضيه، بل هو يختار منه ما يلائمه. أما الأديان التي تولد مشاعر إنسانية لا قومية، مثل المسيحية والاسلام، فلا يمكن نشرها إلا عبر أداة التعبير القومي، أي اللغة. ويرتبط كل دين بعلاقة جوهرية مع لغة ولا يكتب له الإنتشار ما لم تكن للأمة الناطقة هذه اللغة مصلحة قومية في انتشاره. الدين إذاً أداة تأكيد الشعور القومي لذاته. ويعتمد الحصري في نظريته على ابن خلدون الذي يؤكد أن «الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على العصبية التي كانت لها» ولكنها «من غير عصبية لا تتم». فوجود الأمة سابق على وجود الدين وليس من علاقة جوهرية بين دين من الأديان وأمة من الأمم. ونشوء الأمة العربية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإسلام، لكن هذا لا يماهي بين العروبة والإسلام، فالمسيحيون الناطقون بالضاد عرب كالمسلمين وبالمعنى نفسه بالضبط.

ولم تغب أهمية الاسلام عن أي من دعاة العروبة بما في ذلك المسيحيون منهم. جعله إدمون رباط[٢١] في طليعة عناصر القومية العربية: «دين قومي في جوهره، لغة نابضة بالحياة، عادات ومؤسسات واحدة، رؤية جمالية مشتركة». رأى رباط في

---

(٢٠) ساطع الحصري (١٨٧٩ ـ ١٩٦٨) من أصل سوري وعلى صلة قربى بأسرة الاشراف في حلب. نشأ في استانبول. له مؤلفات عدة منها: **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية** (١٩٤٤)؛ **آراء وأحاديث في القومية العربية** (١٩٥١)؛ **العروبة بين دعاتها ومعارضيها** (١٩٥١)؛ **والعروبة أولاً** (١٩٥٥). وقد جمعت مؤلفات الحصري وأعيد نشرها عبر مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢١) Edmond Rabbath, *Unité Syrienne et devenir arabe* (Paris: Marcel Rivière, 1937).

الدين عاملاً ممهداً للأمة وفي التضامن الديني معبراً إلى التضامن السياسي. كما رأى في الإسلام، لجهة نزول القرآن بالعربية وحصر الخلافة في قريش ووقوع أماكن الحج في الحجاز، ديناً عربياً قبل أي شيء. وأكد قسطنطين زريق[٢٢] أن محمداً هو منشىء الحضارة العربية وموحد الشعب العربي وأن على العرب استلهامه والاسترشاد به. أما ميشال عفلق فأكد في إحدى خطبه[٢٣] ان الإسلام «وثبة العروبة إلى الوحدة والقوة والرقي». وانه للعرب «أروع صورة للغتهم وآدابهم، وأضخم قطعة من تاريخهم القومي... وسوف يعرف المسيحيون العرب، عندما تستيقظ فيهم قوميتهم يقظتها التامة ويسترجعون طبعهم الأصيل، أن الإسلام هو لهم ثقافة قومية يجب أن يتشبعوا بها، يفهموها ويحبوها فيحرصوا على الإسلام حرصهم على أثمن شيء في عروبتهم».

٧ ـ من رفض الفكر القومية وما هي الصورة التي أخذها هذا الرفض؟

لم تكن الفكرة القومية فكرة الهوية الوحيدة التي صدّرتها أوروبا إلى العالم. بل إن هذه الفكرة بدت، للعديد من أوساط اليسار الأوروبي في أواسط الجيل التاسع عشر، فكرة مرتبطة بصعود طبقة إجتماعية هي البرجوازية، استخدمت هذه الفكرة لتوحيد سوق تبادل البضائع وتوسيعها ولتقسيم العمل الإجتماعي على القواعد الأفضل لجني الأرباح. ورأت هذه الأوساط أن الفكرة القومية أصبحت عائقاً أمام نمو قوى الإنتاج التي باتت تصطدم بعوائق وحواجز وحدود تمنعها من التوسع، وإنها تقف في وجه مصالح طبقة العمال الصاعدة التي فقدت رباطها بالأوطان وغدت لا تملك شيئاً تبيعه غير قوة عملها. وعام ١٨٤٧، أطلق ماركس، في **بيان الحزب الشيوعي**، صيحته الشهيرة: «يا عمال العالم اتحدوا»، وذلك لمواجهة وحدة رأس المال وتحقيق مصلحتهم العامة وتجاوز شرك التشرذم القومي المتربص بهم. وتأسست، عام ١٨٦٤، الأممية الأولى التي سعت لدعم النضالات العمالية في مختلف البلدان.

وبعد نجاح ثورة البلاشفة في روسيا عام ١٩١٧، قامت الأممية الثالثة (آذار/مارس ١٩١٩) التي شاءت أن تكون «الحزب العالمي للثورة الاشتراكية» في سبيل «تكوين جمهورية اشتراكية سوفياتية عالمية». وتوجهت الأممية، في تموز/يوليو ١٩٢٠، إلى «شعوب الشرق» داعية إياهم إلى مؤتمر باكو، مسمية بالإسم «فلاحي سوريا والجزيرة العربية» وبلاد ما بين النهرين.

«إنها حرب مقدسة لتحرير شعوب الشرق فلا تعود الإنسانية منقسمة إلى مضطهدين ومضطهَدين. حرب مقدسة في سبيل المساواة الكاملة بين الشعوب والقبائلَ كلها، أيّاً كان لون البشرة وأيّاً كان الدين الذي تدين به».

ما سبق لا يدعونا إلى عد الحركة الشيوعية رافضة للفكرة القومية غير مكترثة إلا

(٢٢) قسطنطين زريق، الوعي القومي (١٩٣٩).
(٢٣) ميشال عفلق، في سبيل البعث (بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٩).

بالتضامن الأممي ووحدة الشغيلة في العالم أجمع. فالتنظيمات الشيوعية، مثلها مثل سائر الحركات السياسية في تلك الحقبة، واجهت واقعاً لم يكن بالإمكان التغاضي عنه، ألا وهو الهيمنة الأجنبية، الفرنسية والإنكليزية، على المشرق واقتسامها إيّاه وتقسيمه إلى كيانات. وكان الثوار الروس هم الأسبقون إلى نشر اتفاق سايكس ـ بيكو وفضح مطامع الحلفاء في بلاد الشام وخططهم لها. لذا يقود الفهم الكامل لممارسة الشيوعيين في البلدان العربية (بغضّ النظر عن أي تقويم لها) إلى شبك ثلاث محاور عمل: النضال في سبيل الإستقلال وضد أشكال الهيمنة المتجددة (ولا ريب في أن القومية العربية استمدت من الماركسية ـ اللينينية مفهوم «الإمبريالية» و«الاستعمار»)؛ النضال في سبيل نظام إشتراكي والدفاع عن مصالح العمال وسائر الكادحين؛ دعم سياسة الإتحاد السوفياتي «طليعة الثورة العالمية». وعلى الرغم من رفض الشيوعيين المبدئي لـ «الحدود الضيقة التي اصطنعها الإستعمار ومصالح بعض الأسر الحاكمة» (قرار مؤتمر الحزبين الشيوعيين في سوريا وفلسطين عام ١٩٣٣) وعلى الرغم من تأكيد «طموح الجماهير العربية الواسعة إلى الوحدة» (برنامج الحزب الشيوعي اللبناني في مؤتمره الثاني، ١٩٦٨)، تأرجحت الممارسة بين الانكفاء على العمل داخل الكيانات الموجودة وبين السعي للانخراط في حركة أوسع وأشمل.

وإذا كانت فكرة الإشتراكية الأممية، مثلها مثل الفكرة القومية، قدمت إلى المشرق من الغرب، فإن فكرة العودة إلى الأصول الدينية تبدو ناجمة عن عجز هاتين الفكرتين، والأنظمة والحركات الصادرة عنهما، عن إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الكبرى التي واجهت شعوب المنطقة في العقود السابقة وما زالت: القضية الفلسطينية؛ مسألة سيطرة العرب على مقدراتهم الطبيعية وسعيهم لتكوين كتلة تاريخية فاعلة تليق بموقعهم الجغرافي وبماضيهم المجيد الذي لم يفكوا الإرتباط به يوماً؛ قهر الأنظمة السياسية وضعف تقديم الخدمات والبؤس الشعبي الإقتصادي والاجتماعي المتزايد نتيجة نزوح الريفيين إلى المدن وإقامتهم فيها على هامش الحياة المدنية. ويرى بعض مرشدي الحركات الأصولية أن «الحل الليبرالي» فشل عام ١٩٤٨ و«الحل الاشتراكي الثوري» فشل «فشلاً أنكى وأقسى» عام ١٩٦٧، وأن التراجع عن الموقع مستمر، وتردي الأوضاع، والأخلاقية منها، لم يسبق له مثيل:

«إن العقيدة الوطنية وحدها لم تعد تكفي، بدليل أنها لا تستطيع أن تقاوم العقيدة الشيوعية في كثير من أقطار الأرض. ذلك أن فكرة العدالة الإجتماعية بين الأفراد في حياة المجتمع أخذت تطغى بقوة على النعرة الوطنية في أوطان تقسم أهلها إلى عبيد وأسياد».

«والإسلام هو وحده القادر على تحقيق الفكرتين جميعاً، بلا تعارض ولا تصادم ولا مغالاة. فكرة الوطنية في الوطن الإسلامي الأكبر حيثما مد الإسلام ظله، وفكرة العدالة الإجتماعية الكاملة في هذا الوطن الكبير.

... إن شيئاً من هذا كله لن يجدي شيئاً، إنما الذي يجدي وحده أن يحكم الإسلام الحياة ويصرفها. أن تُحكم الدولة حكماً إسلامياً. أن تستمد القوانين التي تنظم علاقات

الناس بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بالحكومة وعلاقات الحكومة بهم من الشريعة الإسلامية وليس قانون الأحوال الشخصية وحده بل قانون العقوبات والقانون المدني والتجاري وسائر القوانين والتشريعات التي تكيف صورة المجتمع وتمنحه شكله ونظامه الخاص»[٢٤].

هذا ولا يمكن القول إن الفكرة الإسلامية في البلاد العربية ترفض رفضاً جذرياً الفكرة القومية أو القومية العربية، على الرغم من نجاح أول ثورة إسلامية خارج البلاد العربية، أو بسبب ذلك، وعلى الرغم من تأكيد سيد قطب (١٩٠٦ ـ ١٩٦٦) أن الدعوة القومية دعوة إلى العرق والتراب في وجه النفحات السماوية، ومن حملات الأصوليين على الحركة العربية وتحميلها مسؤولية الأمة الإسلامية في الأمس القريب (عند زوال الامبراطورية العثمانية)، ومن المواجهة بين الأخوان المسلمين والناصرية. الفكرتان تلتقيان في الرد على المسائل عينها ولا يغيب عنهما موقع الإسلام في العروبة وموقع العرب والعربية في الإسلام. ونرى في بعض البلدان (بلاد المغرب عامة) ولدى العديد من مرشدي الحركات الأصولية ترادفاً وتوارداً بين عبارتي مسلم وعربي. لكن افتراق الفكرتين يحصل عن مساواة المسلمين وغير المسلمين من العرب في العروبة والمواطنية، وفي الموقع الذي تعينه الفكرة العربية للدين في الحياة المدنية.

٨ ـ ما هي خلاصة قرن من الصراع الايديولوجي حول هوية اللبنانيين الوطنية والقومية؟

مضى ما يقارب ثلاثة أرباع القرن على إقامة لبنان في حدوده الحالية ونصف قرن على استقلاله. وخلال هذه الحقبة كلها، وعلى الرغم من الهدنات وصيغ الوفاق، لم يكف الصراع السياسي حول هوية اللبنانيين، بل اتسعت دائرته لتتناول مزيداً من المسائل التاريخية والجغرافية والثقافية... وغدت للطوائف والمذاهب والمناطق اللبنانية مواقع مواجهة في تأويل قضايا الهوية حتى خال المرء أن الصراع هو هو يراوح مكانه على الرغم من أهمية المستجدات العالمية وآخرها انهيار الحلم الشيوعي بعد يقظته على واقع إنجازاته المرير، والمستجدات الاقليمية ومنها انقلاب الأصولية الإسلامية على العروبة ورفضها لها. ولعل أفضل سبيل لتخطي هذه الرؤية المبسطة واستخلاص ما انتهى إليه الصراع الايديولوجي حول هوية اللبنانيين الوطنية والقومية ذكر بعض بنود مقدمة الدستور اللبناني، التي أضيفت إليه بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠، وذلك نظراً إلى الموقع المميز والثابت الذي للدستور في حياة اللبنانيين السياسية وممارستهم، إذ إنهم ـ وافقوه أم خالفوه ـ يرون فيه المرجع الصالح لقياس شرعية أعمال السلطات والمؤسسات، ونظراً أيضاً إلى طبيعة هذه البنود الوفاقية، إذ إنها جاءت في أساس «الوفاق الوطني» الذي أقرت وثيقته في مؤتمر

(٢٤) سيد قطب، معركة الاسلام والرأسمالية، ط١١ (بيروت: دار الشروق، ١٩٩٠).

الطائف (٢٢/١٠/١٩٨٩):

«أ ـ لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دولياً.

ب ـ لبنان عربي الهوية والإنتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل [...].

ي ـ لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

كان التشبث بلبنان موقف فئة من اللبنانيين وموضع معارضة فئة أخرى تسعى للانسلاخ عن لبنان أو للانضمام وإياه إلى وحدة سورية وعربية أوسع. لكن نهائية الوطن اللبناني غدت أولى «ثوابت الموقف الإسلامي» (٢١/٩/١٩٨٣)، وموضع إجماع سياسي أساسي بين اللبنانيين جميعاً. فالإعتراف الدولي بالكيان اللبناني منع عن اللبنانيين مصير شعوب أخرى في المنطقة ما زالت تسعى جاهدة لتحقيق كيان ما خاص بها. والحياة اللبنانية، على الرغم من هنات وسقطات نفذت منها الحروب، أوجدت مناخاً من الحرية والإزدهار والتوافق وقدراً من تكافؤ الفرص شد اللبنانيين إلى لبنان وقارب بينهم وجعل البلد الصغير محط أنظار العرب أجمعين. والجدير بالملاحظة أن نهائية الوطن اللبناني نظرة توحد اللبنانيين في التطلع إلى المستقبل دون أن تصادر الماضي مبقية التاريخ ساحة للبحث والحوار والجدل.

وإذا كان لبنان واحداً من الدول الخمس «المصطنعة» التي رسمها الغرب في بلاد الشام بعد انهيار السلطنة العثمانية، فمن المفارقة أن يكون، وهو الكيان المسوّغ أكثر من غيره نتيجة تركيبته الطائفية شبه المتوازنة ونتيجة مطالبة العديد من سكانه به وطناً، أكثر الكيانات موضعاً للاتهام والرفض من قبل القسم الآخر من السكان ومن دعاة الوحدة العربية. لكن الزمن فعل فعله في هذا المضمار، وقبل سكان الديار الشامية بالأمر الواقع وتعاملوا معه وارتضوا بالشرعيات القائمة وسعوا لها حين افتقدوها (الفلسطينيون) ودفعوا غالياً ثمن رفضها (اجتياح العراق للكويت). فهم، مثلهم مثل سائر سكان المعمورة، يعيشون في عالم دول يفرض أعرافه والقوانين ولا يقبل التعامل إلا مع دول لها شخصيات قانونية وحدود. ولا يكون مطلب الوحدة العربية بافتعال حروب أهلية في الكيانات الموجودة إنما بالسعي الدؤوب لوحدة هذه الكيانات كنموذج للوحدة المبتغاة والتي تتم باستيعاب الدول القائمة لا بمزيد من الشرذمة. وكما ترفض فكرة الوطن النهائي الذوبان في ما هو أوسع، فهي ترفض أيضاً فكرة الإنشطار إلى ما هو أدنى وهي مشاريع الكيانات الصغرى التي جربت وكلفت لبنان غالياً وفشلت فشلاً ذريعاً. وما عبارة الوطن («منزل إقامة الإنسان ومقره» في «محيط المحيط» للبستاني)،

محل عبارة «القطر» التي يستسيغها الفكر القومي، إلا للتشديد على رابط الأرض في مواجهة الصهيونية التي تفك ارتباط شعوب المنطقة بأقاليمها لترى فيهم عرباً سواسية لهم السكن أنّى شاؤوا في ديارهم الواسعة.

ورفع النص الدستوري اللبس عن هوية الوطن النهائي، فأكدها تأكيداً صريحاً: «لبنان عربي الهوية والانتماء». فعروبة لبنان ليست موضع خيار يمكن القبول به أو رفضه، وليست موضع مقايضة بين طائفتين، وليست صفقة سياسية مع جيران لبنان ولا صفقة تجارية مع أثرياء النفط. العروبة سمة تتوحد فيها وتتساوى العناصر اللبنانية جميعها، فكلها عربية أصيلة، تفتخر بأنسابها وتشارك العرب في عاداتهم والتقاليد، وتلسن بالعربية منذ أجيال طوال، وكلها ساهمت في الحفاظ على التراث العربي وإحيائه وإغنائه وما زالت. وليست العروبة عاملاً دخيلاً على لبنان، الأمر الذي يجعله تحت الوصاية والرقابة، بل هي متماهية مع الإنتماء اللبناني الحق، وبالأمس كانت نهضة العرب والعربية من الجبل وبيروت وسائر مناطق لبنان الصغير والكبير.

وليست العروبة عائقاً أمام السيادة ولا يمكن أن تكون كذلك إلا إذا كان لبنان قاصراً يستلهم بت أموره أو مشكوكاً في عروبته فتُملى عليه. والحق أن لبنان «وطن سيد حر مستقل» و«عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها». فالتزام العروبة يؤكد موقع لبنان في القرار ويلزم الدول الأخرى به بقدر ما يلزمه بها. ولبنان الدولة ملزم بالحفاظ على سيادته والدفاع عن مصالح أهله وصون حدوده والعمل على وحدة أرضه وشعبه وانتظام عمل مؤسساته وفق معناه الأول، الحرية، وهو ملزم للدول الشقيقة بذلك.

وأخيراً، يقيّد العروبة في لبنان، لا بل يحررها، «ميثاق العيش المشترك» الذي يرفض أي دين للدولة في وطن تعددت معتقداته والمذاهب ◇

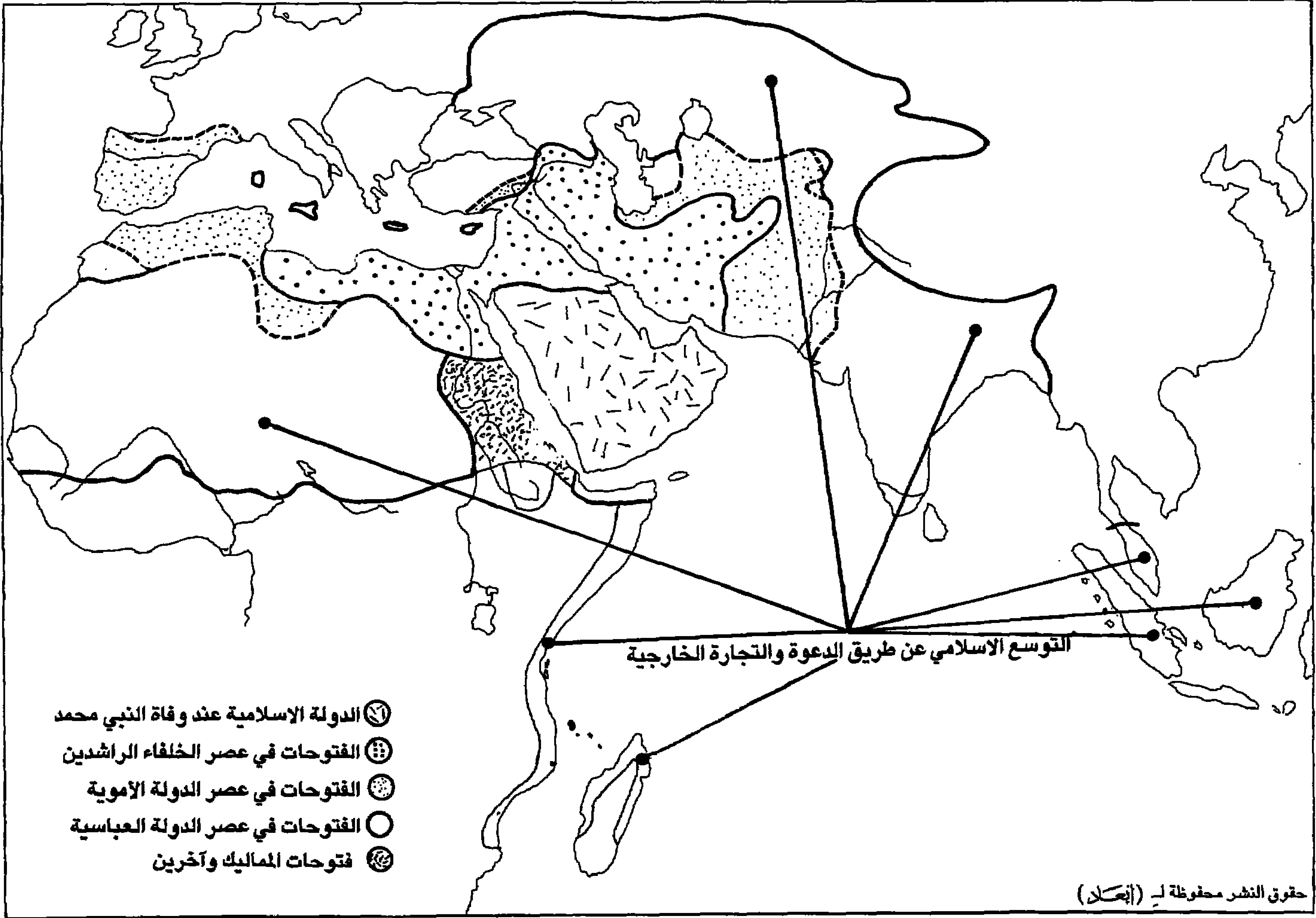
إعداد : أنطوان غصين(*)

حدود المشاريع القومية والوحدوية في العالم العربي

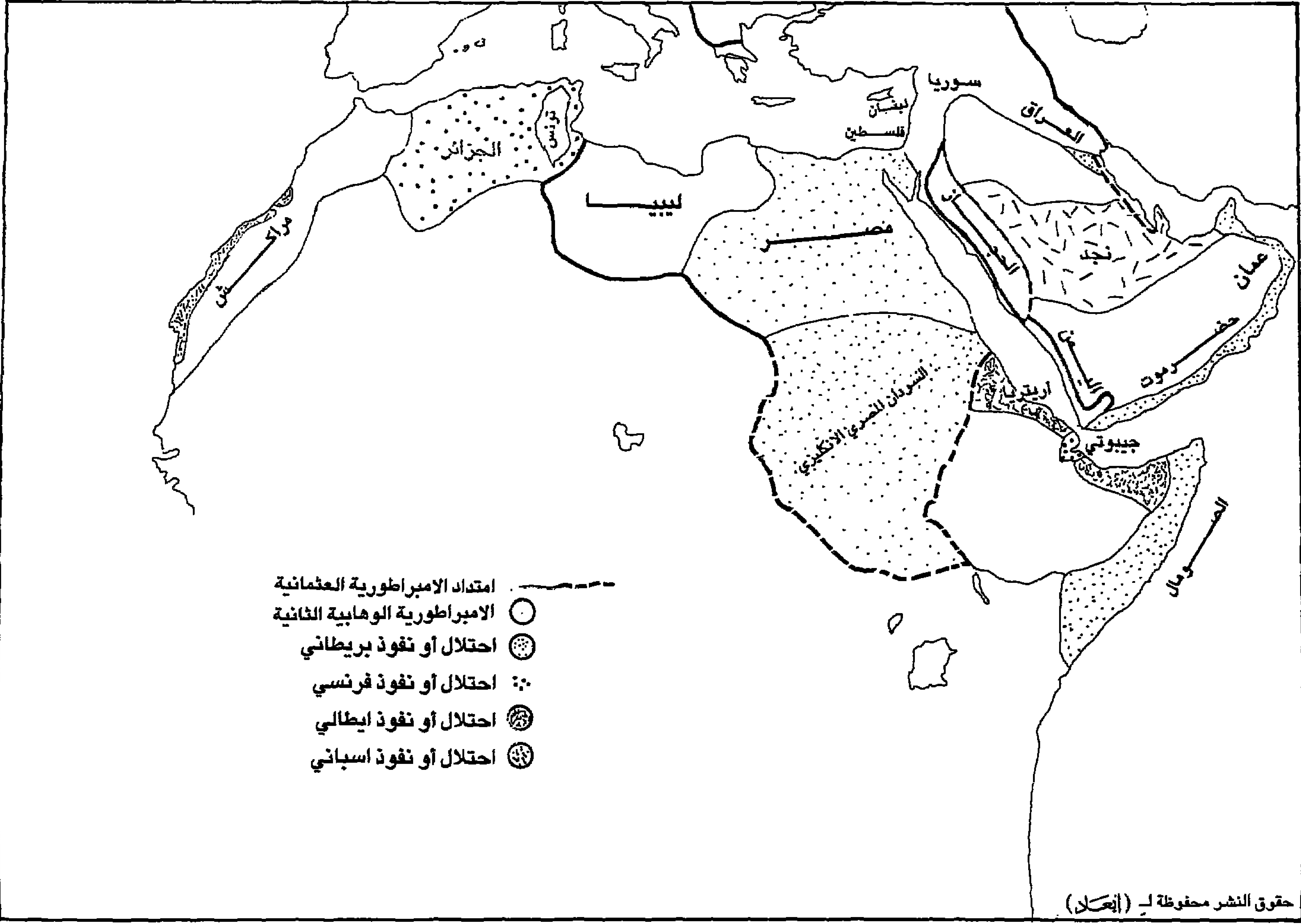
١ ـ العرب وشعوب المنطقة قبل الإسلام

(*) أستاذ الجغرافيا في الجامعة اللبنانية.

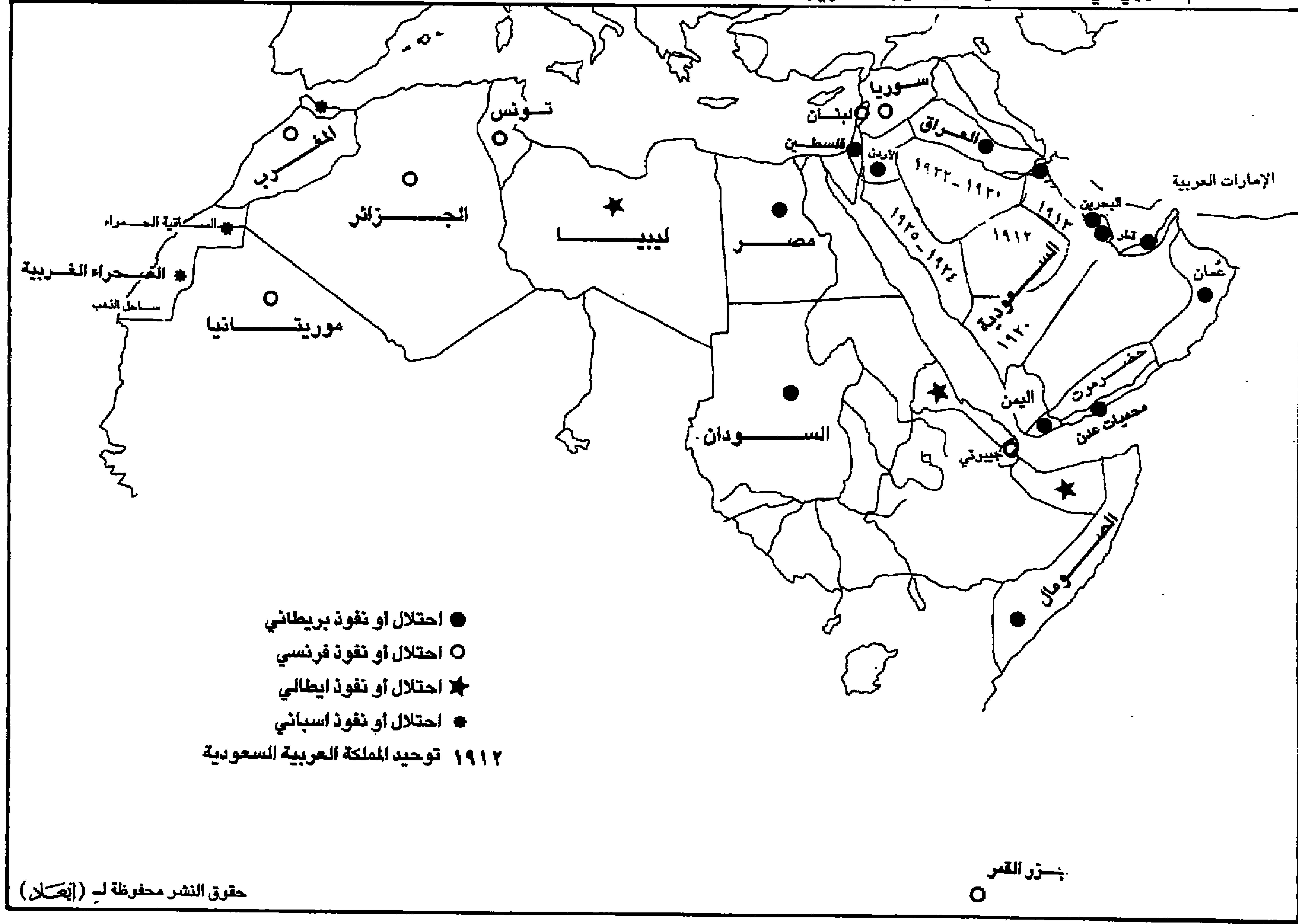
٢ ـ الفتح العربي وبناء العالم الإسلامي



٣ ـ العالم العربي خلال القرن التاسع عشر

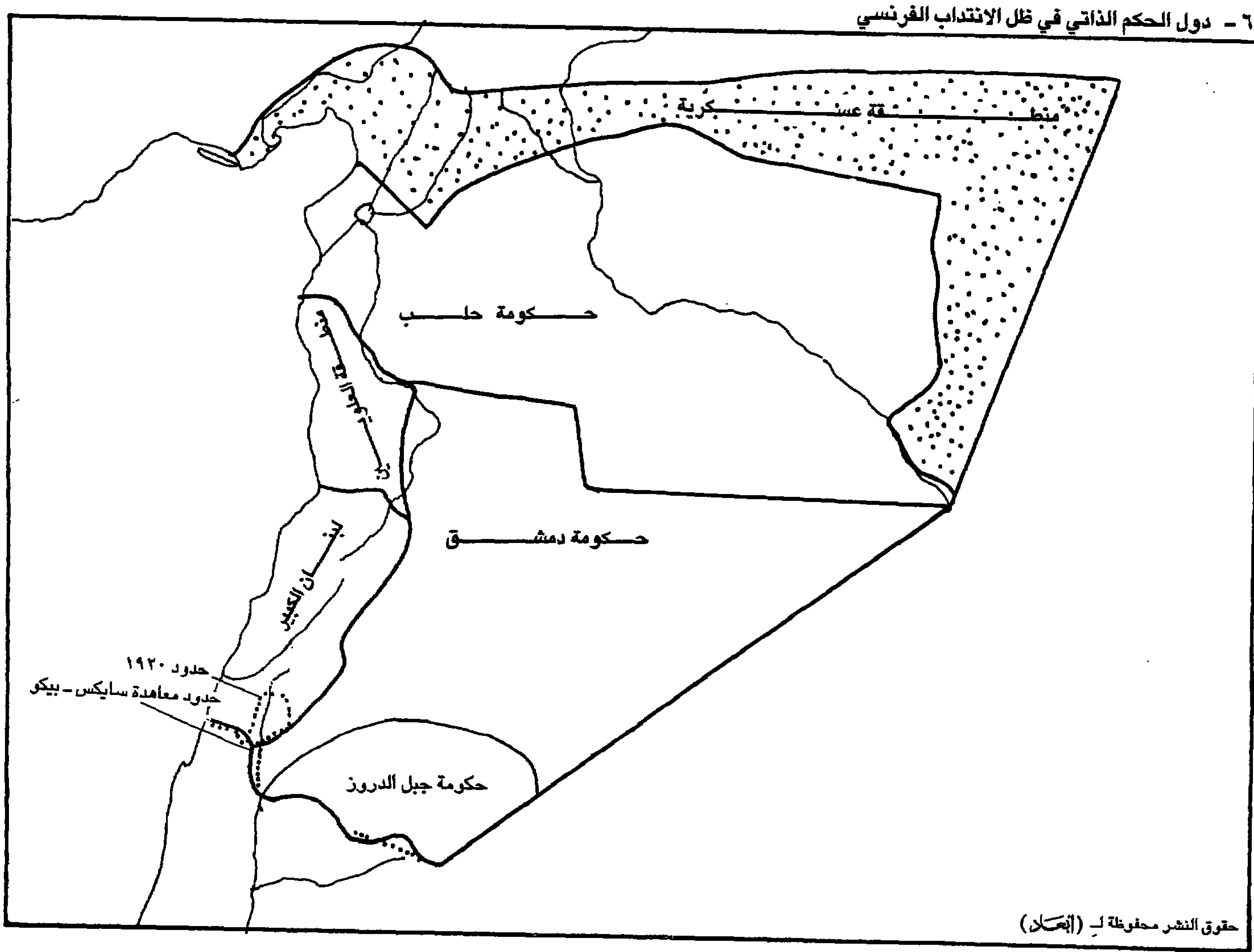


٤ - العالم العربي في النصف الأول من القرن العشرين

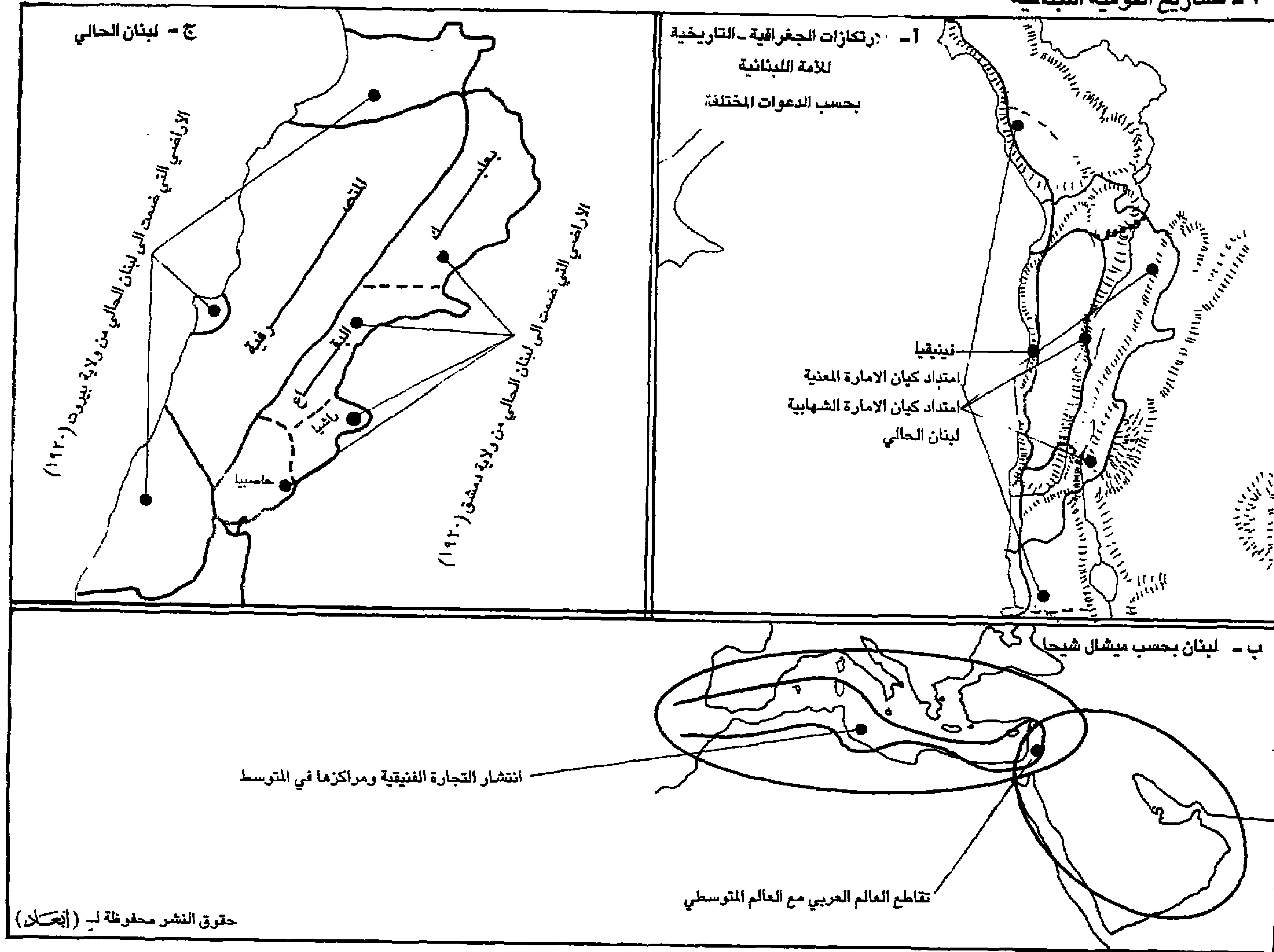


٥ – تقسيم المنطقة بين الدول المستعمرة

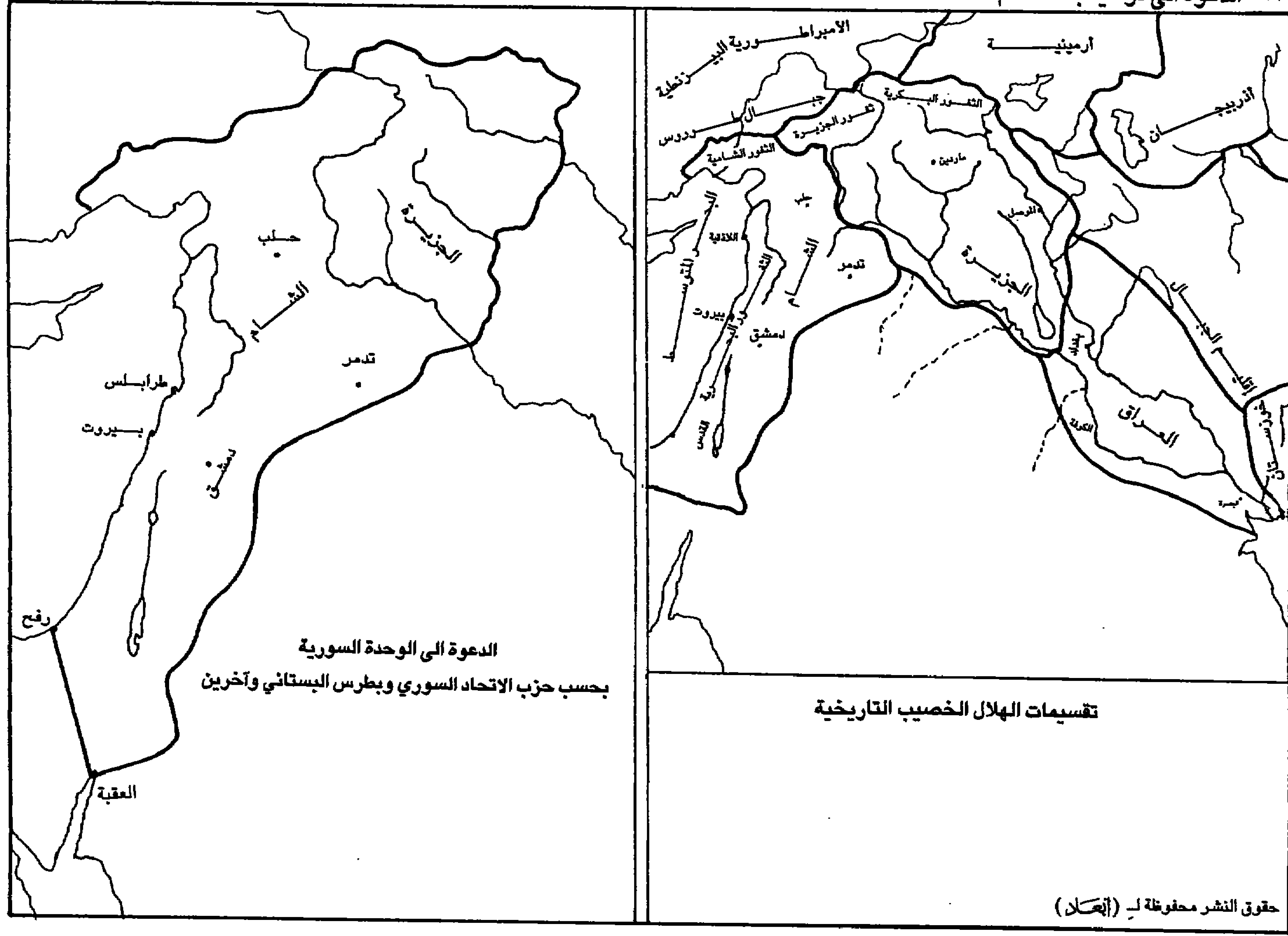
٦ - دول الحكم الذاتي في ظل الانتداب الفرنسي



٧ ـ مشاريع القومية اللبنانية



٨- الدعوة الى توحيد بلاد الشام



الدعوة الى الوحدة السورية
بحسب حزب الاتحاد السوري وبطرس البستاني وآخرين

تقسيمات الهلال الخصيب التاريخية

٩ - الأمة السورية بحسب الحزب السوري القومي الاجتماعي

الأمة السورية وارتكازاتها الجغرافية - التاريخية

١ السومريون والأكاديون
٢ البابليون
٣ الآشوريون

الأمة السورية والدول الداخلة فيها

١ سوريا الحالية
٢ لبنان
٣ فلسطين
٤ الأردن
٥ العراق
٦ قبرص

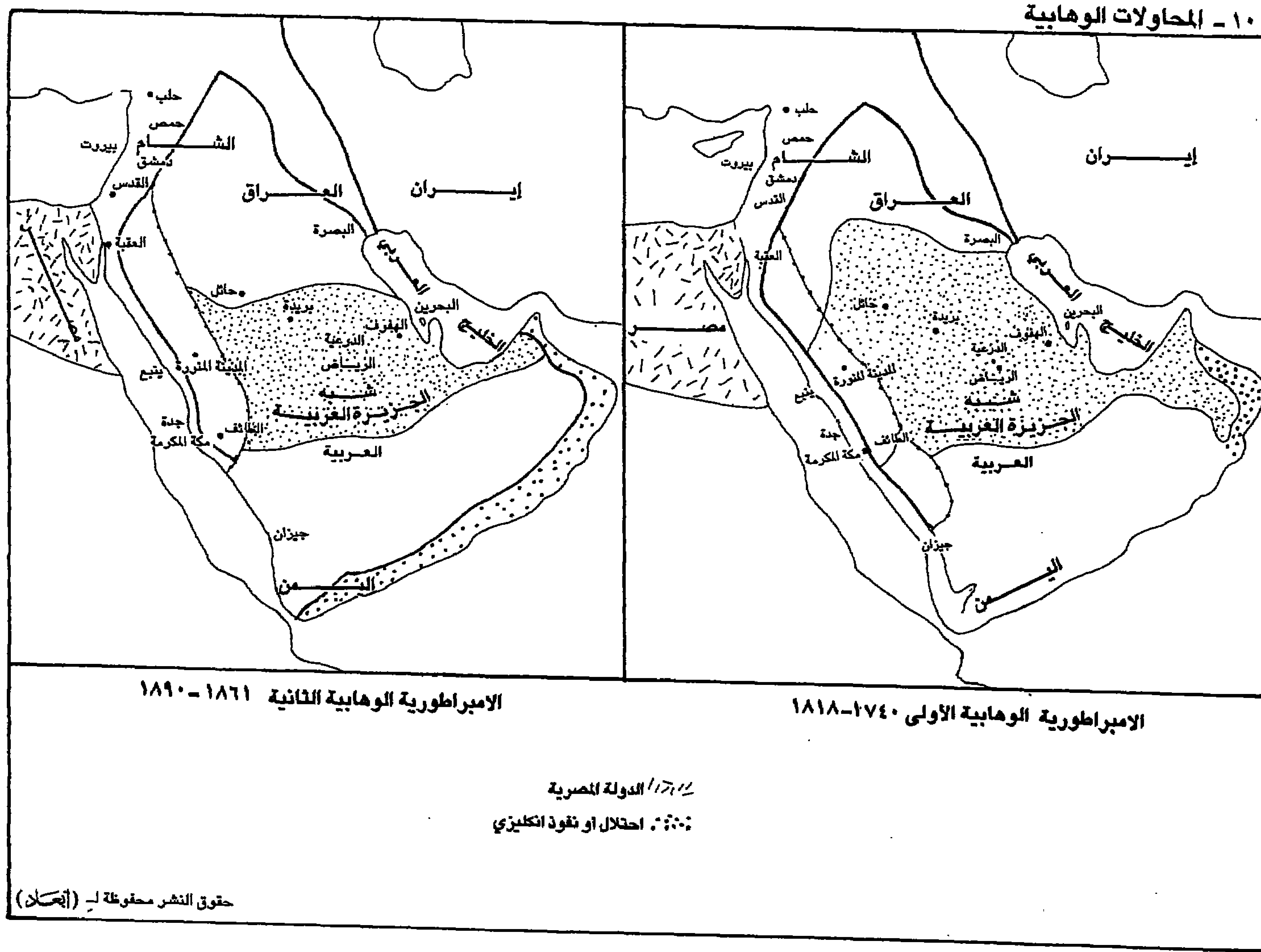
اقتطاع أراضٍ من مصر وتركيا وإيران

تركيا

حدود غير واضحة

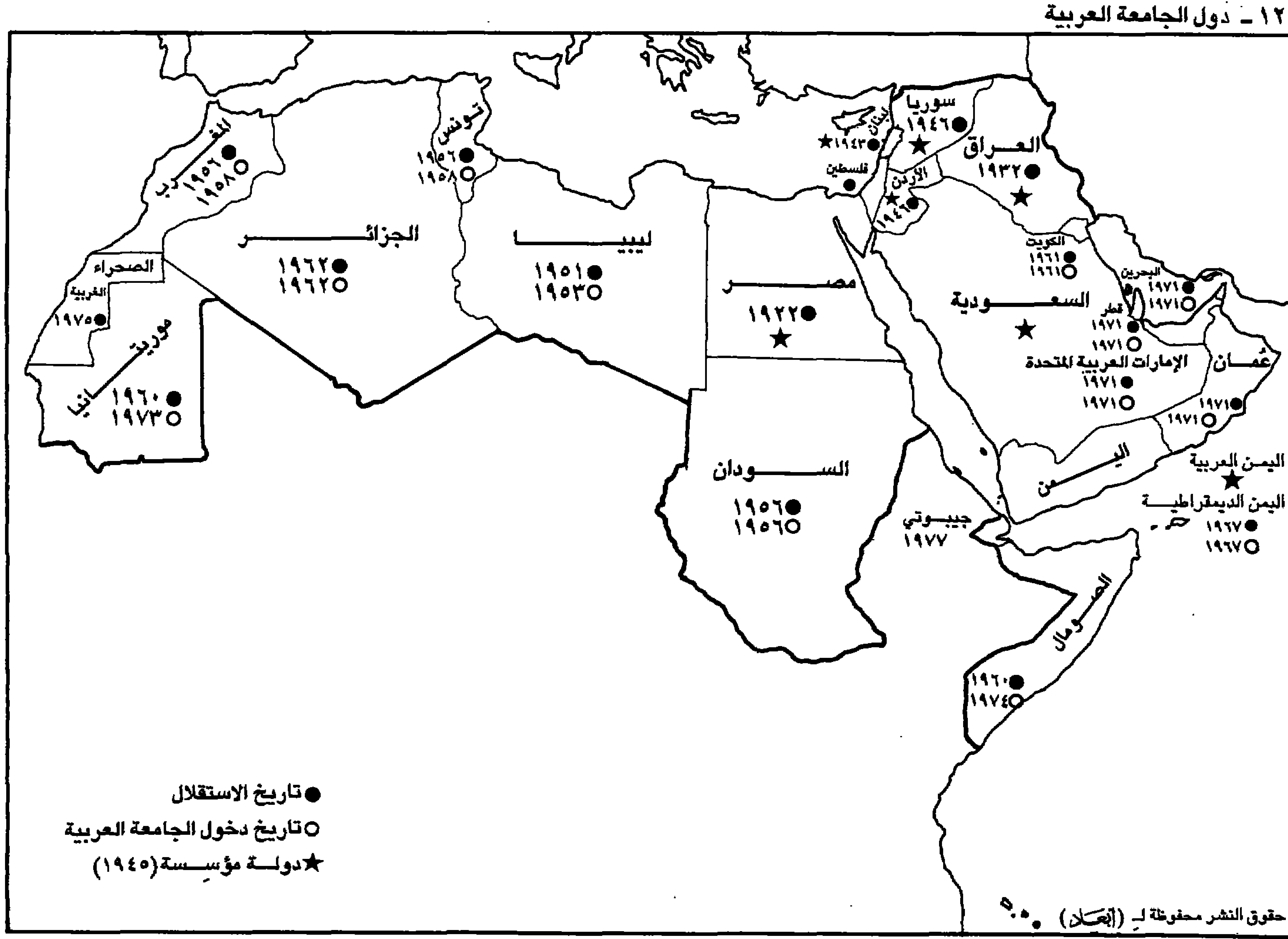
حقوق النشر محفوظة لـ (أبعاد)

١٠ ـ المحاولات الوهابية

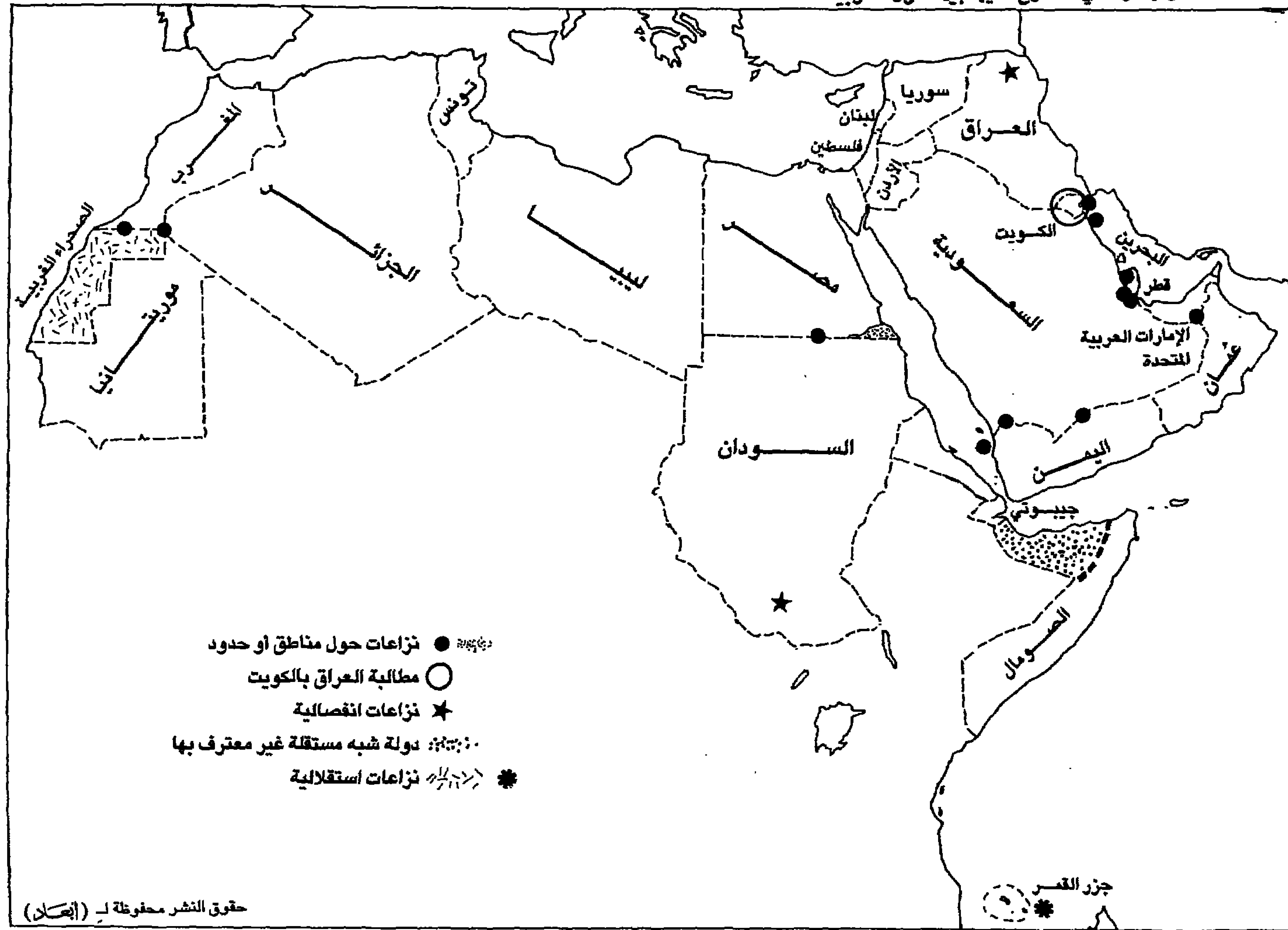


١١ ـ مشاريع محمد علي والشريف حسين الوحدوية

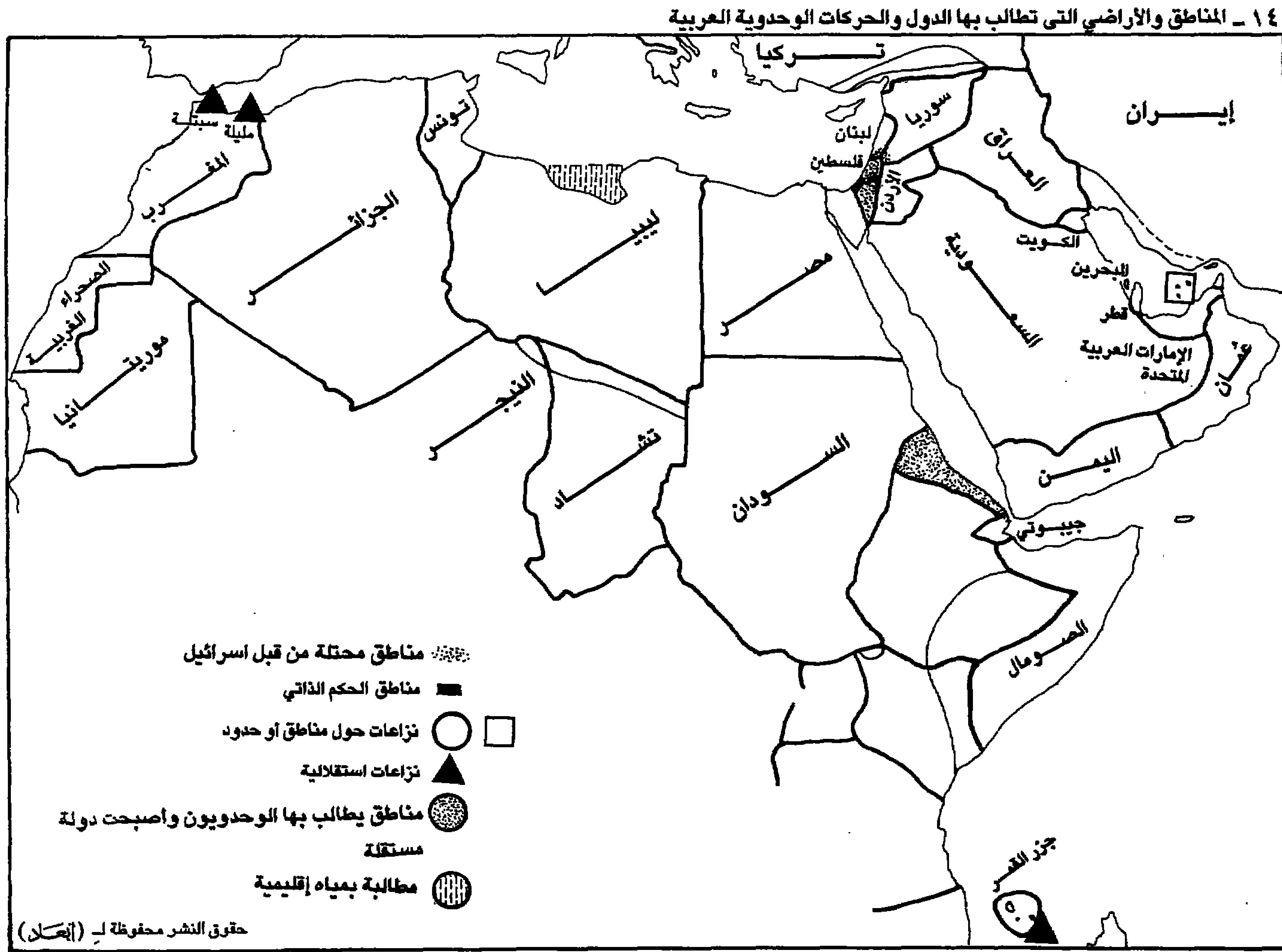
١٢ ـ دول الجامعة العربية



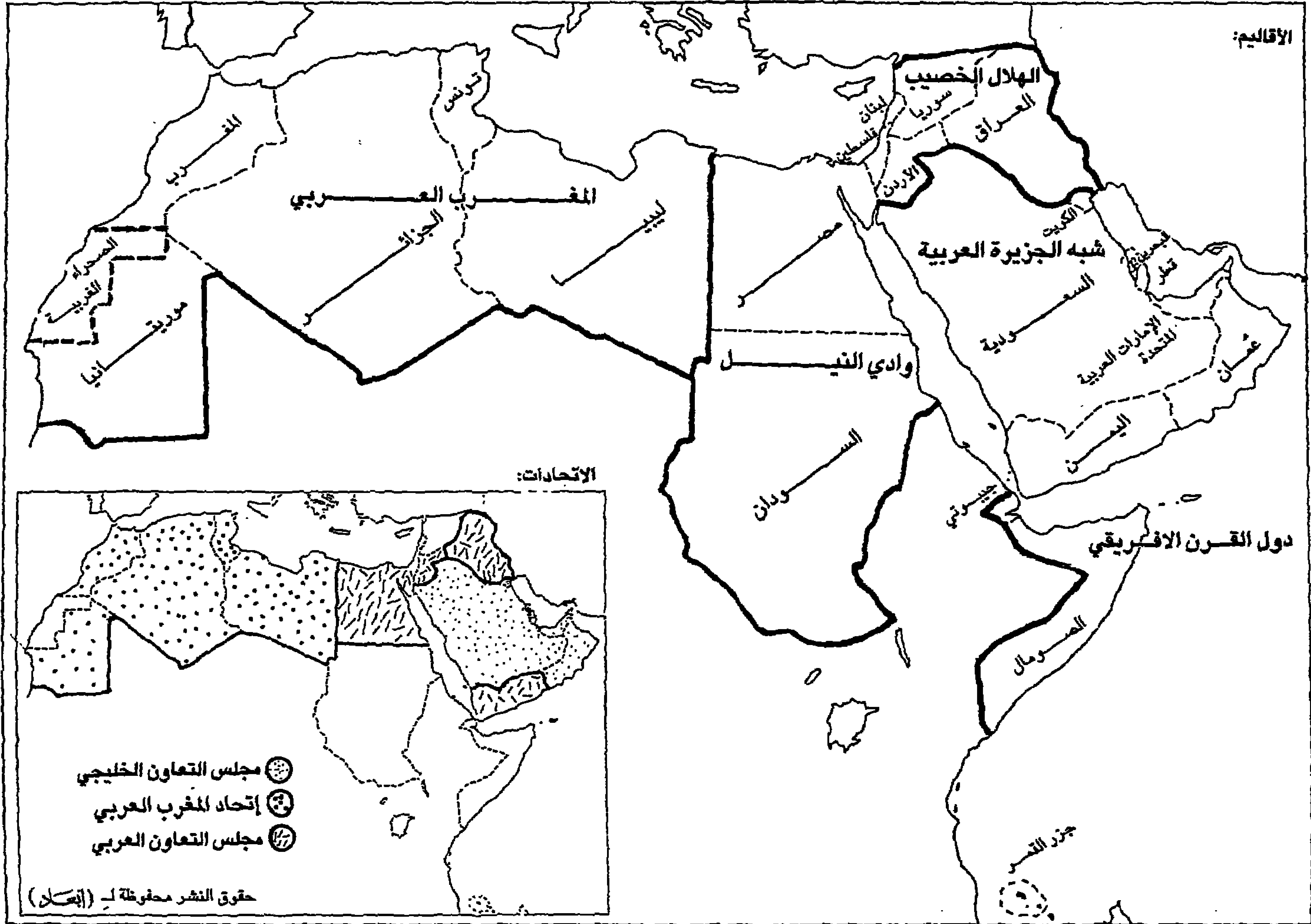
١٣ - المناطق والأراضي المتنازع عليها بين الدول العربية



١٤ ـ المناطق والأراضي التي تطالب بها الدول والحركات الوحدوية العربية



١٦ - أقاليم العالم العربي والاتحادات الاقليمية



١٥ ـ المحاولات الوحدوية الحديثة في العالم العربي

المغرب
الجزائر
تونس
ليبيا
مصر
السودان
تشاد
موريتانيا
الصحراء الغربية
سوريا
لبنان
فلسطين
الأردن
العراق
الكويت
البحرين
قطر
السعودية
الإمارات العربية المتحدة
(دولة اتحادية)
عمان
اليمن الموحدة
جيبوتي
الصومال
جزر القمر
١٩٨٦-١٩٨٤
١٩٧٤
١٩٧٥
١٩٨١
١٩٧٠
١٩٥٢
١٩٧٣-١٩٧٢
١٩٧١
١٩٨٠
١٩٦١-١٩٥٨
١٩٥٨
١٩٧٨
١٩٦٣
١٩٦٤

دلال البزري (*)

عن بعض الإسلاميين وعن الديمقراطية

(نموذج راشد الغنوشي)

مقدمة هذا النص هي عبارة عن استعادة مقتضبة لبعض التاريخ القريب، ثم عرض لفكرته الأساسية: الاستعادة والفكرة، كلاهما مفترضان. لذا، يجب أخذهما مأخذ الاحتمال.

أما الاستعادة، فتسترجع جوانب من ظاهرة الحداثة، التي تعادل، من حيث آثارها الموغلة بالعمق، تلك التي أحدثتها الثورة النيولوتيكية (بحسب ليفي شتراوس). وساحة قراءتي لهذه الظاهرة، ليست الرحم الذي حمل ولادتها الصعبة والصاخبة، أي أوروبا الناهضة للقرن الرابع عشر، بل تلك المساحات الواسعة التي استقبلتها بحسب مشيئة التاريخ «المنطقية»: مساحات واسعة هي، وعَطوبة أيضاً... ومن بينها تلك المسماة، وبشيء من السجع المستريح، العالم العربي الإسلامي.

إذاً الحداثة والعالم العربي الإسلامي: ما هي أوراق الإعتماد التي قدمتها الأولى إلى الثاني؟

ـ حداثة عالمية، لكنها خالية من الرحمة الكونية: حداثة سعيدة بتفوّقها الحقيقي، لكنها نافرة من فرص تأسيسها جدياً في غير موطنها. مع كل ما يبطنه هذا «التأسيس» من مجانبات للصواب: وتلك واحدة من سخريات التاريخ التي يصعب الإفلات منها.

ـ حداثة متلازمة مع التغريب: لا تكتفي ببيع حرية المدعوين إلى حفلتها التحررية في سوق المزادات العَلَنية... مقابل فُتات، أوهام من الثقة. بل ملوّحة لأكثرهم حماسة، للمنضوين إليها بغير شروط، مفارقة تامة: لا تحرر، حداثي، من دون تقليد للنموذج. بعبارة أخرى «مصير حداثي»، منسوخ على المثال الأصلي، أي نوع من العبودية خاص بالأزمنة الحديثة.

ـ حداثة تحدث وعياً بالهوّة: ليست هوّة زمانية فحسب، عائدة إلى تفاوت في الزرمانة، بل «هوّة انتولوجية»[1]، هوّة تثير معضلة شائكة: فهذا الشيء الذي طالما رغبت فيه، واسمه الحداثة، هل يكفي أن احصل عليه، بأن أخصص له ثروتي أو جزءاً منها، وكأنه واحد من الخيرات، أو انتاج جاهز؟ وهي على العموم صفقة أدت نتائجها إلى الإفلاس بعدما كانت طلائعها تبّشر بالرفاه؟ إذاً، بما أن الحداثة ليست سوقاً تستورد بضائعها، بما أن الصلة بالحداثة ليست صلة عرض وطلب، بسبب كينونة الحداثة نفسها، تاريخ تكوّنها... هل في وسعي الانكباب عليها بطريقة مختلفة؟ وكيف لي أن أقوم بذلك؟ بتحقيق قطيعة معرفية؟ بانفصال ـ مؤلم لأنه سريع ـ عن ماضيٍّ وديني؟ بتبني سؤال يختلف عن القلق الدائري الذي اعتدته؟ ثم هل تكفي كل هذه المسالك لبلوغ الإنجاز والإختراع والاستكشاف فضلاً عن التفوّق على الذات وسبْر أغوار الكون... وكلها فضائل يحتكرها موطن الحداثة؟

(*) استاذة العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية.

(١) Darysh Shayegan, *Le regard mutilé* (Paris: Albin Michel, 1989).

ـ انحصاري بين مرآتين يؤدي إلى تشوّش الصورة التي كنت عليها وتلك التي أرغب في أن أكونها، إلى إحياء الاهتزاز بأسسي المعرفية، إلى فقدان ثقتي بمنظومة الصيغ المؤسسة لوعيي. ومع ذلك، فإن هؤلاء الثلاثة، أي التشوّش والاهتزاز والفقدان، لا يجنّبونني «الأضرار» التي تسبّبت بها الحداثة، وقد تسربت إلى البنى كافة... فانتهى بها المطاف بأن اندمجت، وبغفلة من وعيي، في رؤيتي للأمور، وسلوكي، وعواطفي... وحتى ذوقي الجمالي.

ـ استلاب مزدوج إذاً رعاه تقديم أوراق الاعتماد هذا: إن لجهة تلك المغامرة الاستثنائية المسماة حداثة، أو لجهة نظيرتها المفترضة المسماة تقليداً. وإن كانت لا الأولى ولا الثانية تستأهل، كما سنرى، تسمياتهما. وإذا كان هذا الاستلاب يتعرض الآن لشيء من التفكير، فإن أكثره يدور حول سؤال، طالما اثير وقلّما توضّح: يحاول هذا السؤال أن يشمل مسؤولية أبطال الاستلاب، المنتصرين منهم والمهزومين... أسجل السؤال ولا أملك إلا صداه، مكتفيةً الآن بتوقفي السريع أمام تكراره... ثم انتقل إلى وصف موقف التيار العربي المسمى حداثي، تمهيداً إلى تسهيل إبراز موضوع هذا النص الأساسي، أي الإسلاميين والحداثة.

وصف التيار «الحداثي» العربي ببراءة كواحد من أعمدة الحداثة المتين. ذهب المستشرقون والبحاثون العرب ومن تلاهم من وسائل الإعلام غربية المصدر، بعيداً في التقاط المؤشرات الواعدة باستيفاء الدعوة الحداثية هذه شروطها. انهم من دون كثير من التفريق، العلمانيون والليبراليون والديمقراطيون... إلخ، يرفعون، كلما «تردى الوضع»، شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان و«المجتمع المدني»... إلخ: وهم بتكرار ذلك تمكّنوا من صنع صورة خاصة بهم، تتنقل وتترسخ بالسهولة التي تجيزها سطحية مراقبة الأحوال.

هذه الصورة الملتصقة بالتيار «الحداثي»، يكفي أنها تتجاهل تماماً أشكال دخول الحداثة إلى العالم العربي لكي ترتدّ عن أصحابها. وهي أشكال حولت «مبعوثيها» المحليين من وعد زاخر إلى تيار باهت، يرزح تحت وطأة المقدس الديني ـ بحسب صيغ مختلفة وتبعاً لاختلاف العهود ـ تيار لا يستطيع ـ وربما لا يريد ـ التطرّق، إلى القواعد المعرفية الأساسية «للتقليد»، يتوسل بطرائق ملتوية شرعية، هي بالضرورة ملتبسة: لأنها تغرف مقوماتها من ثقافة السلطات القائمة ومعارضاتها... التي طغى عليها الآن الصفة «الإسلامية»... ثم هو تيار لا يتوانى، في خضم سجاله مع ذاك المسمى «تقليدياً»، عن الإحتماء من «التكفيرات» المحتملة؛ وذلك بوساطة استعارات دينية جاهزة، وفي عُجالة تزيل عنه أسسه المعلنة أو تطبّعه (من طبيعيا) بنظر «الطلب الاجتماعي»: وهذا «الطلب» هو ذريعة امتشاقه سلطة مشتهاة. إلا أن كلاً من الطلب والسلطة هما موضوعاً صعباً لإغراءاته... نظراً إلى ما يعتري الأول ـ الطلب ـ من عواطف «إسلامية»، وما يجتاح الثاني ـ السلطة ـ من تخلٍ عن أضعف إيمانه أي الايديولوجيا، واكتفاء بـ «برغماتية» أصبحت الآن هي المشروع...

*****

بهذا أبلغ موضوع نصي: أي دعاة الاسلام الذين يقدمهم أكثر العلماء تبحراً بالشرق برنارد لويس[٢] بوصفهم أشدهم تماسكاً وجذرية بلفظهم للغرب؛ أما الآخرون، المعنيون أكثر من برنارد لويس بالراهنية، بالسياسة المباشرة وبالعواطف الفكرية التي يثيرها السجال الإسلامي ـ المدني... فيرون في التيارات الإسلامية السياسية تجسيداً صافياً للتقليد، كي لا نقول ترجمة ملموسة للبدائية والظلامية: «خطاب إسلامي ملتفت جذرياً نحو تعبيرات بدائية»[٣].

صحيح أن الإسلامية السياسية، الداعية إلى مزج الدين بالدنيا، التي يقدم انصارها أنفسهم بوصفهم «ورثة الأنبياء»، والتي تقف واحدة من أهم ثوابتها، أي تطبيق الشريعة الإسلامية، ما دون شروحات

(٢) Bernard Lewis, *Islam et Laïcité* (Paris: Fayard, 1988).

(٣) Collectif, *Democratie sans democrates* (Paris: Fayard, 1992).

الديمقراطية... تحمل من المقدس الديني ما يحيلها إلى «التقليد». ولكن صحيح أيضاً أن المقدس الديني هذا، إذا ما تم تحليله في إطار الأحوال والأحداث المحيطة به يفصح عن صفة الهوية المركزية الكامنة فيه... وهي صفة تعيد بدورها المقدس إلى مرتبة الثقافة. وفي إطار الأحداث والأحوال نفسها، يمكن فهم هذا الأخير سلاحاً، الوحيد المتوافر الآن بوجه حداثة فتاكة بعولمتها، وان كانت حتمية لا عودة عنها. بهذا الشجن يصيغ حاملو سلاح المقدس علاقة مزدوجة معها: حداثة استبطنوا وبالم بعضاً من أجزائها، ولكنهم مستعدون لمقاومة أخطارها المتبقية ببطولة، تمتزج فيها الشهادة بالحسابات الدينوية.

وهنا أصل إلى فرضيتي: إن الصفة الملصقة بالإسلامية السياسية والصورة التي ارتضاها رعاتها لأنفسهم بوصفهم دعاة «تقليد» أو «أصالة»، لم تمنع رؤاهم من أن يستولي عليها بعض الحداثة. وما نجم من هذا الاستيلاء هو تحوّل تركيبتهم الذهنية إلى مزيج، مرهف حيناً وغليظ غالباً، من بنى التقليد والتحديث. وقد يكون الرسو على ذلك نتيجة منطقية للمدخل الذي اعتمدته الحداثة لولوج العالم العربي: مدخل أملى تصورات محددة عنها، وحجبته المناخات السجالية المتحمسة الشاهدة على التحاور بين التيارين المدعيين: واحد على أنه «حديث» والثاني أنه أصيل أو «تقليدي».

إن الصفة الملصقة بالإسلامية السياسية والصورة التي ارتضاها رعاتها لأنفسهم بوصفهم دعاة «تقليد» أو «أصالة»، لم تمنع رؤاهم من أن يستولي عليها بعض الحداثة

تنقسم بقية الورقة إلى جزأين: الأول تاريخي، وهو مقتضب، يحاول الإستدلال على النقاط اللافتة التي تمثل مراحل تعاطي الإسلام مع الحداثة. والغرض من هذا الجزء هو وضع العواطف المتضاربة (تقليد/ حداثة) في سياق نسبيتها... إذ لا بأس من الاستعانة بالتاريخ على الشمولية الواثقة بنفسها. فهو الذي سيضع الإسلامية السياسية في حداثة تنكرها على نفسها، ظناً منها أن ثباتها على شروحاتها الدينية يعصمها عن المراجعات النظرية، وربما العملية... الناجمة هذه المرة عن حداثتها اللاواعية.

ذاك هو بالضبط مضمون الجزء الثاني المتبقي من هذه الورقة، وهو الأطول: فيه أحاول الدفاع عن فرضيتي عبر تحليل الكتاب الأخير لراشد الغنوشي **الحريات العامة في الدولة الاسلامية**[4].

١ ـ ثلاث موجات وثابتة واحدة

إذاً، افتراضي أن دعاة الإسلام، ومن تلاهم من إسلامية سياسية عرفوا ثلاث موجات من التعاطي مع الحداثة:

أ ـ موجة «الاستثناء العسكري»

في كتابه المستفيض عن المواجهة التي حصلت بين الامبراطورية العثمانية والحداثة، يصف برنارد لويس المقاومات المختلفة التي أبداها الدينيون والأوساط التقليدية والمفتي الأكبر، تجاه التحولات الناجمة عن هذه المواجهة. منذ البدء يقول، أي في أواسط القرن السادس عشر، أجمع الأتراك على «الاستيراد» العسكري. كل ما كان يمكن في رأيهم اعتراض صعود الغرب المسيحي كان مقبولاً: من صناعة القنابل والقاذفات، إلى فتح المعاهد العسكرية ذات الأساتذة والبرامج الفرنسية، إلى إصلاح النظام العسكري الإنكشاري الذي أصبح مربكاً... إلخ. المهم أن كل صنوف الاصلاحات العسكرية تلمّسها العثمانيون، لا بل شغفوا بها. ولكن، ومنذ البدء أيضاً، لم يكن ممكناً التطرّق إلى المؤسسة الدينية المقدسة، سواء بتراكيبها أو بمصالحها أو بعقائدها أو بالرموز التي تربطها بالناس... إلخ. إذاً كانت الاصلاحات العسكرية مطلوبة، ولكن من دون متمماتها التقانية: إثنتان منها استحوذتا على انتباه السفير الفرنسي آنذاك، فقال:

«إلا أن هناك أمرين لم يرغبوا بتقليد الأمم المحيطة بهما: وهما طباعة الكتب واستخدام الساعة. وتلك هي

(٤) راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

أسبابهم: قالوا إن كتاباتهم المقدسة لن تبقى مقدسة إن صارت مطبوعة؛ وهم لاحترامهم هذه الكتابات، أرادوا إبقاءها مخطوطة، مكتوبة باليد. أما الساعات، فسوف تقلّص من رصيد المؤذنين، الذين لن يكونوا مكلّفين بعد ذلك [لو اعتمدت] بإخطار المؤذنين بالوقت المحدّد للذهاب إلى المسجد»[٥].

وبحسب برنارد لويس أيضاً، انتظرت اللغتان العربية والتركية قرنين، حتى بداية الثامن عشر، كي يسمح بطباعتهما؛ وفي هذه الأثناء، نزلت على المطبعة لغات أخرى غير مقدسة كالأرمنية واليونانية والعبرية... إلخ[٦].

العالم العربي الإسلامي صخبَ بفصول مماثلة: ويكفي لفهم قيمتها حاضراً قياساً على الماضي، التصور أن دعوة أشد الإسلاميين تطرّفاً تمر الآن عبر أكثر القنوات التقانية تعقيداً... وأن تنظيم هيئاتهم وأنشطتهم تقوم به غالباً آلة الكمبيوتر.

ولكن حتى بلوغهم هذا الحد، استوجب الأمر موجة ثانية: مفادها الاسترسال بشق آخر من الحداثة، أي التقانة.

ب ـ موجة «الاستثناء التقاني»

إن الشباب الاسلامي في الثمانينات، المولّع بالمعاهد والمؤسسات العلمية، والمتخصص أغلبه بالعلوم الصرفة[٧] ليس القريب اليتيم للتيار الإسلامي السالف، بل سليله الأكثر شرعية. فخلف هذا الافتتان بالتقانة، تنظير قديم له، صاغه أكثر القادة الإسلاميين جذرية: انه أبو الأعلى المودودي، الذي أحيا صيغة، احتفل بها خَلَفه سيد قطب، هي صيغة الحاكمية، القائلة إن لا حاكمية إلا لله.

إن مُحيي الحاكمية وملحقها، أي التكفير («تكفير المجتمع المسلم الغارق في الجاهلية») كان واحداً من دعاة تبني العلوم الصرفة شديدي الحماسة[٨]. كان يرى في العلوم الصرفة «الكثير من الجوانب الإيجابية والمفيدة»[٩]. لا يخالفها بسبب ما أتت به «من مخترعات ومستحدثات في مختلف شُعب الحياة والكون[١٠]». تكلم على الغرب بدهشة وإعجاب ودعا أنصاره: «تعرفوا: أي نوع من المنشآت والمؤسسات كانت توجد في وطن هذه الأمة ومن أي صنف كانت علومها وفنونها، وما الذي تقوم عليه مدنيتها»[١١].

إن اللازمة العابرة لجميع أعمال المودودي هي رفض الديمقراطية: لأنها حكم البشر لأنفسهم، حكم الأغلبية، حكم الرأي العام... فهي تقف على نقيض الحاكمية، التي هي حكم الله، بوساطة البشر

كل هذا الإنشاد كان موزوناً بتنبيه صارم: انتبهوا، أفرزوا الأشياء جيداً، لا تحفظوا من الغرب إلا «فضائله العلمية»، لا تقتربوا من «فساده الأخلاقي»، ولا من «نظامه الثقافي المدني»، ولا من «فكره وأخلاقه الملحدين»: وإذا ضغطت عليكم الحاجة، فليكن بينكم وبين الغرب وسطاء هم «رجال فضيلة يملكون العلم الديني والمعرفة العلمية في آن»[١٢].

غير أن اللازمة العابرة لجميع أعمال المودودي ـ وليس فقط في الكتاب المذكورة فقراته هنا ـ هي رفض الديمقراطية: لأنها حكم البشر لأنفسهم، حكم الأغلبية، حكم الرأي العام... فهي تقف على نقيض الحاكمية، التي هي حكم الله، بوساطة البشر.

بين هذه الصيغة، وتلك التي أطلقها راشد الغنوشي: «لا تناقض بين الإسلام والديمقراطية»[١٣]،

(٥) Lewis, *Islam et Laïcité*, p. 45.
(٦) Ibid.
(٧) Gilles keppel [dir.], *Intellectuels et militants de l'islam contemporain* (Paris: Seuil, 1990).
(٨) أبو الأعلى المودودي، تجديد الدين وإحياؤه (بيروت: دار الفكر، ١٩٦٨).
(٩) المصدر نفسه، ص١٨١.
(١٠) المصدر نفسه، ص٢٠٣.
(١١) المصدر نفسه، ص١٣٦ ـ١٣٧.
(١٢) المصدر نفسه، ص٢٠٢.
(١٣) الغنوشي،الحريات العامة في الدولة الإسلامية، ص١٨.

مفصل آخر، موجة أخرى... من المبكر التنبؤ بخطوطها الدقيقة، لكن يسهل الآن التقاط آياتها المبكرة وبعض ذيولها النظرية.

ج ـ موجة «الاستثناء الديمقراطي»

تعود هذه الموجة إلى بضع سنوات خلتْ: غَمرها الشق الأكثر تطرفاً من الإسلامية السياسية وحجَبَتها المواجهات الدامية بين دعاة هذا الشق من التيار والسلطات القائمة، فضلاً عن التغطية الإعلامية للاثنين... الأمر الذي حَرَم الموجة الثالثة من حظوظها بالشفافية.

ومع ذلك، من هذه الموجة بالذات، التي يعرف دعاتها بالاسلاميين «المعتدلين» أو «المندمجين»، صار هناك برلمانيون إسلاميون في إثر انتخابات تشريعية، وإن كانت تقريبية، في عدد من البلدان العربية: مصر والأردن واليمن ولبنان والكويت... إلخ.

ومن هذه الموجة أيضاً أتت أعداد كبيرة من الإسلاميين لتملأ هيئات عامة ذات تمثيل شعبي، وهم يخوضون «معاركها الديمقراطية» بالتنافس الإقتراعي المتوافر: من روابط مهن إلى نقابات إلى اتحادات طلابية... فحيث لا تلاحقهم السلطات البوليسية، يتحركون بشيء من اليُسْر شبيه بذاك الذي تتمتع به القوى الواثقة بالدعم القاعدي لها. أكثر هذه المجموعات حراكاً هم الإسلاميون المصريون المعتدلون، أي الأخوان المسلمون، الذين قبضوا على قيادة روابط المهن الأساسية من صيادلة وأطباء ومحامين... إلخ.

ـ من هذه الموجة أخيراً، أو بموازاتها، ولد الفكر الإسلامي المسمى متنوراً، وقد دشنه كتاب مشترك[١٤]، شاركت فيه أقلام إسلامية معروفة؛ لحق هذا الكتاب مجموعة من الكراسات والإصدارات والمداخلات... كلّها تشدد على اللهجة الديمقراطية، وتصر على التساوق بين العلمية الديمقراطية والإسلام[١٥].

... كل هذا بصورة مفارقة ربما، لأن العين المجردة ترى أن الزعيمين الإسلاميين الأكثر استعداداً لهذا الانفتاح الديمقراطي، اللذين لا تكف كتاباتهما عن الدعوة الملحّة إلى الحريات... هما حسن الترابي وراشد الغنوشي.

فالأول، وهو سوداني، هو الشريك، الضمني طوراً والعلني أطواراً، للنظام السوداني الحالي الموغل في القمع. أما الثاني فهو زعيم جمعية النهضة الإسلامية التونسية، الملاحقة من قبل السلطات؛ وهو نفسه منفي أو متوارٍ، بحسب الأمكنة التي يقيم فيها.

مفارقة هي الصورة، قلت، لأن التورّط في العنف، الرسمي والمعارض، يفترض أول وهلة علاقة أخرى بالديمقراطية، أقرب إلى الموجة الثانية من الثالثة. لكنني اضفت أن هذه المفارقة تراها بالعين المجردة... فحين تدقق بتفاصيلها يبددها، ولو جزئياً، اعتباران:

ـ **الأول**: هو التوق المحموم لدى الشعوب العربية إلى شيء من الحرية؛ لم تُصَغ حتى الآن أوجهها المتعددة ولم تجد قنواتها التعبيرية إلا في تمثيلية الهيئات... المسماة ديمقراطية، من برلمانات وجمعيات وروابط ونقابات... إلخ؛ هذا إن وجدت طبعاً! ويطرح اقتصار هذا النبض الديمقراطي على نمط محدّد من أوجه التعبير أسئلة أخرى يضيق بها هذا البحث، لكنني اكتفي الآن ببعضها: لماذا هذا الاحتكار؟ عمّ يعبّر؟ وهل يلتقي النبض الديمقراطي بمرماه المفترض من دون ثقافة ديمقراطية تطرح أسئلتها المحرجة؟ لكن المهم هنا، هو استجابة الإسلاميين الإضطرارية لهذا التوق تفادياً لعدم استحواذ عرضهم السياسي على صدى الطلب الشعبي المطلوب.

ـ اما الاعتبار **الثاني**، فهو أقرب إلى الاحتمال: ومفاده أن تبني الإسلام السياسي للديمقراطية قد يكون مشابهاً لتبنيه أو تبني أسلافه السابق «العسكري» ثم «الثقافي»: تتطعّم بناه الفكرية والذهنية غير الديمقراطية ببعض ما أرسته الديمقراطية، بلا أدنى حرج، ولا أي اضطراب... وما قد ينجم عن هذا الإطمئنان من غياب التماسك النظري والاختلال المفهومي، فهذا ليس شأنهم! بل شأن النقطة التي سوف أتناولها بالتفصيل آخذة الغنوشي عبرة للتحليل.

---

(١٤) حسن الترابي [وآخرون]، الحركة الإسلامية، رؤية مستقبلية (القاهرة: مدبولي، ١٩٨٩).

(١٥) استثني هنا اسلاميين صادرتهم سلطات بلادهم، فابتعدوا من نظرتهم وممارستها الاولية ليتحولوا إلى مقتسمين هذه السلطات بعضاً من فضائلها. مثلاً: مورو في تونس والنحناح في الجزائر وغيرهما، الذين يستخدمون كتغطية لحكوماتهم الخائضة حروباً ضد اسلاميين آخرين.

ولكن قبل ذلك، سأتوقف قليلاً أمام مثل تفصيلي وحيّ عن هذه الموجة الثالثة، وقد نظّر لها الاثنان من أشهر دعاتها، الترابي والغنوشي، وفي كتاب مشترك[16].

أ ـ حسن الترابي: بعيدة صارت تلك الأزمنة التي كان ينظر فيها دعاة الاسلام إلى المنجزات التقانية تحدّياً لعقيدتهم وإيمانهم. فالترابي يتناول هذه المسألة بحبور يثير الشك في صحة وجود موجات سابقة أصلاً. فقد تحولت الفكرة الجديدة لديه إلى ما يشبه المعتقد أو الإيمان: فيقول إن المسلمين، لو تحرروا من «تدينهم» القديم، «سيصبحون أجدر من الغرب قياماً بالاكتشافات وصنع الإنجازات»[17]. ولكي يتجدّد، هذا التدين، لكي يبلغ الحيوية التي طالما احتاج إليها، على المسلمين أن يزاوجوا بين «المطلق والنسبي [...] وبين الثابت والمتطور في التدين».

ثم عليهم ان يتفاعلوا مع الواقع بغية الخروج من آفات الجمود والتقليدية والظلامية[18]. ولبلوغ ذلك بحسب الترابي، على المسلمين أن يقتنعوا بأن لا تناقض بين الإسلام والتجديد[19]؛ وبأن لا تناقض خصوصاً بين الاسلام وتجديد أنماط الشورى[20]. إلا أن الترابي لا يضيف شيئاً حول أشكال هذا التجديد لأنماط الشورى، ولا يتطرّق إلى أي من الأسئلة التي قد يثيرها اقتراح كهذا. ثم إن كل «التجديد» الذي يدعو إليه، لا بل أحياناً كل الثورة، يحصلان في نظره: «بغير تغيير لثوابت الأصول والأحكام التي شرعها الله وسنّها رسوله في تاريخ المجتمع البشري»[21].

فعلى الرغم مما يحلّق على أطراف «التجديد» للدين ـ أو التدين ـ من وعود باطلاق العقل إلى رحابة السؤال، فإن الترابي يعود فيدرج هذا «التجديد» في سياق الوثبة الإسلامية المعهودة: فبما أن جمود المسلمين أدى بهم إلى فصل الدين عن الدنيا، فإن تجديدهم له ينطوي بالتأكيد على العكس تماماً: أي المزج بين الدين والدنيا[22].

ب ـ أما فكرة راشد الغنوشي المحورية في الكتاب نفسه، فتحمل على تأمل أبعد قليلاً؛ ثم إنها أقرب إلى روح العصر، وآخذة مسافة معينة من كبار الأسلاف الإسلاميين، وإن لم يتوقف الغنوشي عن إطرائهم. تُعبّر هذه الفكرة إلحاحاً على التحرّر من: «العقلية المانوية التي تعتبر أن الاشياء إما خير مطلق وإما شر مطلق»[23]، ثم دعوة إلى إعادة صوغ العلاقة التي يقيمها العالم الإسلامي مع الغرب: «لا بد من تحديد موقفنا من الغرب. هل هو سلسلة من الاخطاء والأباطيل والارتكابات كما يجتهد الإسلاميون في تصويره وأنه قاب قوسين أو أدنى من الانهيار [...] وإذا كان الغرب [كذلك] فكيف استطاع أن يفرض هيمنته قروناً طويلة في العالم؟»[24].

لتنتهي هذه الفكرة، بنقد واضح وصريح للموجة الإسلامية الثانية: «هل نتقيد بما ألحّ الإسلاميون عليه من استعارة تقنياته مع رفض كل قيمه وتنظيماته ومؤسساته؟ وحتى لو كان ممكناً نظرياً ـ فهل هو ممكن عملياً ـ هل هو صالح لنا؟ أليس في تنظيمات الغرب الإدارية والسياسية وعلومه الاجتماعية ما يمكن أن نحرره من إطاره المادي ونضعه في سياق حضاري إسلامي؟»[25].

٢ ـ مثال محدد عن الموجة الثالثة

يتابع الغنوشي فكرته المحورية في كتابه **الحريات العامة في الدولة الاسلامية** وضمن منطقه المباشر الإسلامي، المعني بالاستجابة إلى الطلب على

(١٦) حسن الترابي وراشد الغنوشي، **الحركات الاسلامية والتحديث** ([د.م] [د.ن] [د.ت]).
(١٧) المصدر نفسه، ص٦٥ ـ٦٦.
(١٨) المصدر نفسه، ص٦٠ ـ٦١، ٦٣.
(١٩) المصدر نفسه، ص٧٣.
(٢٠) المصدر نفسه، ص٦٨.
(٢١) المصدر نفسه، ص٧٤.
(٢٢) المصدر نفسه، ص٥٧.
(٢٣) المصدر نفسه، ص٣٦.
(٢٤) المصدر نفسه، ص٣٢.
(٢٥) المصدر نفسه، ص٣٣.

الديمقراطية بوجهها الذي سبق وحدّدته. وبموجبه تقتصر مترتبات هذا الطلب على معادلة بسيطة فحواها: تقليص الاستبداد واستبداله بالديمقراطية.

«لا تناقض بين الإسلام والديمقراطية»[٢٦]: تلك هي قاعدة الكتاب، وربما ذريعته. تلك هي لازمته، نواته المركزية التي تتمحور حولها الملحقات أو المدائح الكثيرة المغدقة إلى الحرية... أو الحريات.

إلا أن هذه اللازمة، ترافقها، تراقبها، بل تمارس الوصاية عليها فكرة أخرى أشد استقطاباً، ترتدي صيغاً مختلفة، لكنها تتلخص بجملة واحدة، هي صيغة الحاكمية: «لا حاكمية إلا الله».

ماذا ينجم عن هذا الزواج المصلحي، المفتعل، بين منظومتين معرفيتين؟ الأولى حديثة تفترض قلقاً منطقياً تشعر به جميع الكائنات المخلية السبيل إلى حريتها (الديمقراطية)، والأخرى، لا حديثة، تفترض تدخل الأعلى حيث لا شأن للبشر إلا ببعضهم (الحاكمية)؟

ماذا ينجم عن هذا الزواج المصلحي، المفتعل، بين منظومتين معرفيتين؟ الأولى حديثة تفترض قلقاً منطقياً تشعر به جميع الكائنات المخلية السبيل إلى حريتها (الديمقراطية)، والأخرى، لا حديثة، تفترض تدخل الأعلى حيث لا شأن للبشر إلا ببعضهم

ينجم عن «الزواج» تسوية نظرية ترغم القائم بها على إتمام ترتيبات تقريبية وتدابير أقرب إلى الحرفية وتوفيقات مفهومية هشّة... أي، باختصار، إلى كل ما يمكن أن يشوّش المنطق بأبسط قواعده: بشرط ـ طبعاً ـ ألاّ يكون المتلقي لهذا المنطق معبئاً مجنّداً لا تُسمعه حماسته إلا دعوات قائده المفدى... نحو الاستشهاد.

لنقترب إذاً من الكتاب، ولنحاول التقاط الواجبات النظرية التي اعتقد المؤلف نفسه مكلفاً بها، وذلك تدقيقاً بالنتائج التي بلغها، سواء بالرؤى أو المفاهيم.

أ ـ السباحة في اللازمن

«أين أنا بالضبط؟ (...) إن ماضيّ يختلط بحاضري، وحاضري هو مستقبلي» (درويش سيغان).

بعد الإعلان اللافت للنظر عن تبني الديمقراطية إسلامياً، من حق القارىء أن ينتظر استعادة نقدية ـ أو ما يشبهها ـ للتاريخ الطويل الذي أقامه الحكم الإسلامي، سواء مع تعليماته الدينية الأساسية، أو مع رعيته... أو إلى إعادة قراءة الفكر الإندماجي (بين الدين والدنيا)، أنماطه الزمنية التي ربما قلت أو كثرت، تعارضاته مع نفسه ومع صياغاته المختلفة... إلخ.

لا شيء من هذا القبيل في الحريات العامة...! ولسبب رئيسي يتعلق بالزمن: فالأزمان لدى المؤلف لا تتوالى كالفصول، بل تختلط بعضها ببعض لتخلق بلبلة يصعب تجنّبها، من ثم تبيانها وشرحها، أو فرز عناصرها.

تُفتح الرزنامة، وتصبح ملحة في حالة واحدة فقط، حين يتم التطرّق إلى الاستعمار: فبسببه انكسر الاندماج التام، الطوعي والجميل، الذي كان قائماً بين الحكام والمحكومين... حيث لم يكن هناك حاجة لا إلى ديمقراطية ولا إلى مواثيق حقوق الإنسان؛ فهو، أي الاندماج، استمر، حتى في الظروف العصيبة، وفي أزمنة الجور، وذلك: «بسبب ما ظلت تمارسه الشريعة من تقييد لسلطان الحكام في مسألتين، هما التشريع وفرض الضرائب»[٢٧]. بل أكثر من ذلك: التفاوت الإجتماعي الذي تجده في مجتمعات الغرب ويكوّن عقبة أساسية «أمام المشاركة السياسية الحقيقية»، هذا التفاوت لم يكن موجوداً يوماً في ظل النظام الإسلامي، لأن الدولة الإسلامية كانت تغطّي قطاعين: التعليم والصحة[٢٨].

ثم ينتقل الغنوشي، مستنداً إلى ما سبق من حقائق، للمقابلة بين ثلاثة نظم سياسية، في علاقاتها

(٢٦) الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الاسلامية، ص٢٦.
(٢٧) المصدر نفسه، ص٣٩.
(٢٨) المصدر نفسه، ص٦١ ـ ٦٣.

بالأمة، ومصنّفاً:

ـ وضعية الأمة في النظام الثيوقراطي: الله ـ الحاكم ـ الأمة.

ـ وضعية الأمة في النظام الديمقراطي الغربي: الأمة ـ الحاكم.

ـ وضعية الأمة في النظام الديمقراطي الإسلامي: الله ـ الأمة ـ الحاكم. فيفصل وضعية كل من هذه الأنظمة، مفضلاً الأخير:

«النظام الإسلامي من جهة استمداد سلطة الحاكم من الأمة هو الأقرب إلى النظام الديمقراطي [...] لكن سلطان الأمة مقيّد بسلطان الشريعة وهو تقييد ذاتي، بعد أن رضيت تلك الأمة بالله رباً، والاسلام ديناً»[29].

بين تثبيت هذا الخيار، أي النظام الديمقراطي الإسلامي المقيّد بالشريعة التي ارتضاها الناس، وبين القول إن تطبيق الشريعة الإسلامية هو المكمّل الضروري للديمقراطية، المهدّدة بفساد انحرافاتها الأخلاقية في الغرب، تبقى خطوة بسيطة لا يتردد الغنوشي بقطعها، لدى إعلانه ما يلي: إن الهوة القائمة بين مرجعية الحكم الديمقراطي، أي الشعب، ومرجعية التقنين في الحكم الإسلامي، أي شريعة الله، «ليست أوسع من أن تعبُر وتجسّر»[30]. معلّلا ذلك بأنه: «لكي يتم الحد من تجاوزات الأغلبية، ينبغي تقبل وجود مبادىء متأصلة تُستمد من مصدر آخر غير الإرادة الإنسانية»[31].

كل ما تبقى يستنتج بسهولة، أو يكاد: من قبيل أن شعار الديمقراطية «يفكك أغلال العملاق المكبل: الإسلام»[32]. وانه لا يمكن فرض «إمكان فصل الديمقراطية عن الإسلامية في البلاد الإسلامية»[33]. وأن «التكليف الإلزامي»، وهو جوهر الديمقراطية، «تحقق في الإسلام... وقد جنّبه الاستبداد»[34].

لائحة الإسقاطات لا تنتهي: والأهم أنه لا يمكنك مقارعتها ولا مناقشتها: إذ إن الانزلاق اللغوي الذي يمارسه الغنوشي هو انزلاق لا تكاد تتلمّسه... يدخل التأكيدات والصيغ في أزمان لا تعرف بالضبط إن كانت ماضية أو آتية؛ لا تستطيع أن تجزم إن كانت في التاريخ أو في الطوبى، إن وقعت أو يجب علينا العمل من أجل وقوعها... وكلها تستسيغ الحاضر بوصفه قاعدة ضمنية، لا يتم الانتباه إليه إلا سلباً، إلا بوصفه جحيماً تُستعار من عذاباته أسباب رفض الاعتراف به قائماً، محدّداً ماثلاً... وبقوة. هو انزلاق لغوي، يرمي بك إلى اللازمان، ثم إلى تفويت يتجاوز اليوميات العادية من هوات، يسهل الجزم بشيء ثم التحمّس لنقيضه التام. فمثلاً: إذا كانت الديمقراطية قد عرفتها الدول الإسلامية، ما كان اسمها؟

> **إن الانزلاق اللغوي الذي يمارسه الغنوشي هو انزلاق لا تكاد تتلمّسه... يدخل التأكيدات والصيغ في أزمان لا تعرف بالضبط إن كانت ماضية أو آتية**

هل كانت مسمّى بلا اسم؟ أم أن العرب، المولعين بصوغ المفردات اللغوية قد عجزوا عن إيجاد عباراتها؟ ثم بدل هذا العوز بالمفردات لما لا الشورى، هكذا، ببساطة؟ أليست مفهوماً متجذّراً في الرؤية التقليدية للإسلام؟ أم أنه يصعب الإتيان بها، إلا وقد اصطحبتها عبارات الإبهام، ولبست ثوباً فضفاضاً... يتسع للإقرار بالديمقراطية ورفضها في أي آن؟

(٢٩) المصدر نفسه، ص١٦٩.
(٣٠) المصدر نفسه، ص١٦٩
(٣١) المصدر نفسه، ص٣١.
(٣٢) المصدر نفسه، ص٣٢.
(٣٣) المصدر نفسه، ص١٠١.
(٣٤) المصدر نفسه، ص٢٢٥.

ب ـ تهجين المفاهيم

مـا دام الزمن ـ أو بالأحـرى اللازمن ـ لا ينفع إلا تسهيلاً للاسقاطات الكيفية، فإن التاريخ يستعاد هنا، فـقط بخصـوص مـوضوع واحـد: الحكم على عـدو طارىء، حضر ربما مع استـذكار بعض ما هو معلوم لدى الجـميع. يعني ذلك مـا يلي: يثـبت الغنوشي في لحظات عـديدة من كتـابه أن الغرب، ومـا واكبـه من استعمار و«تحديث مغشـوش»، ومساندة للمستبدين الصغـار المحليين «الذين نشأوا في مـدرسة التـغريب والدكتـاتورية»[٣٥]، جمـيعـهم مسؤولون منـذ القسم الثاني من القرن التاسع عشـر عن إقامة الإستبداد في أقطارنا العربية الإسلامية.

والحال أن الواحـد، عند الغنوشي، لا ينفي الآخر: الواحد هو الاسـتعمار المتـسبّب بالإستبـداد، والآخر، في حالتنا المحددة، هو الإضطرابات التي شـهدها عهد الخليفة الثالث عثمـان بن عفان، وقد هيأت لقدوم علي بن أبي طالب، الخـليـفـة الرابع: «لينقلب بعـده حكم الشورى استبداداً بالسلطة دون أصحابها الشرعيين: الأمـة وممثليهـا من أهل الحل والعقـد»[٣٦]. كان من الطبيـعي بعد ذلك: «أن ينتـهي الإستبـداد إلى تقليص مجال الشـورى وحرية الفكر»[٣٧] ومن الأكثر بديهية أن يقـوم: «حـزب أميـة [...] ليـجـهض بهم تجـربة الخلافة ويبعـثها مزيجاً عجيبـاً من إسلام وكسروية وقبليـة جاهلية... وانقطـعت على المستوى السـياسي من يومها التجربة الرائدة للخلافة الراشدة وما حملته من معـاني الشورى والديمقراطيـة أو الحكم النيابي، والبـرلمان «مجلس الشـورى»، وعلى سلطة القـانون، ومـا ذاك إلا بسـبـب الإحـجـام عن القـيـام بتطوير تنظيمات الدولة الإسلامية»[٣٨].

وإذا أضفت إلى ما سبق صـيغاً يرددها الغنوشي، من قـبـيل: «عـرف تاريخنـا خليطاً من الإسـتـبـداد والشـــورى»[٣٩]، يطرح عـليك السـؤال: مـــا هو إذاً الاستـبداد بالضبط؟ وإذا كبـرت عليك مهمة تعـريفه، حـسناً! اكـتف بسـؤال: مـتى نشـأ؟... ربما تلتـقطه، مستـعيناً ببعض المقاربة. وان لم تفلح بـهذه الوسيلة، حسناً مرة أخرى! فلنحاول معاً تحديد موضع نشأته: أين بدأت تتـكون مـلامـحـه؟ مع بني أمـيـة أم مع الإستـعمـار الغربي؟ وإذا كانـت الإجابة لا هؤلاء ولا ذاك، أو أنهم معاً، فكيف يصـبح في وسعك القول إن: هذه ديمقراطية وذاك استبداد؟...

تهجين مفـهومي آخر، وسياقـه التاريخ أيضاً، أي كمـا أصبـحنا نعلم ما يجـمع الماضي بالمستـقبل: ألم يعلن الغنوشي في ما سبق عن رؤية اندماجية لعلاقة الدولة بالمجتمع؟ انسجام كامل، شبه فردوسي، حيث إرادة الحـاكم لا تعرف نفـسهـا إلا في إرادة المحكوم؟ إلى حد أنـه: «يتحقق جـوهر الديمقراطيـة، وهو إذابة الحـواجـز بين الحــاكـمين والمحكومين علـى نقـيض المجـالس النيـابيـة الغربيـة، الأمـر الذي يهـيىء تلك المجالس للإستبداد؟»[٤٠].

حـسناً! ولكن ما الذي يحـصل لكي «ينتـصب (أو سوف ينتـصب) فجـأة المجتـمع بوجه دولته مـطالباً بالقـوة والإسـتـقلال؟ تسـنده في ذلك الجـمعـيـات ومجتمعه المدني والسياسي؟»[٤١]: ما هو الخطر الذي حلق فوقه بغتة لكي يتـوق هذا المجتمع إلى: «استقلال [...] عن الدولة وتحجيمها إلى أبعد حدود؟»[٤٢].

ضغـينة حضرت غفلة إلى الذاكـرة؟ ودون سابق إنذار؟ ضـغـينة تجاه السلطات العـربية القـائمـة... حـاضراً؟ ربما. ولكن حين توضع في اللازمن، تجـرّ الرؤى التي تحكمـها إلى التـنقل بحرية عـبر القـرون الماضيـة والمستـقبليـة... صانعـة بذلك كتل ذهنـية لا نهاية لهلاميتها.

ولاسـتكمال العـجينة الـغربيـة هذه، وعدّ يطلقـه

(٣٥) المصدر نفسه، ص١٨، ٢٠، ٣٩ ـ ٤٠، ٢١٠.
(٣٦) المصدر نفسه، ص١٢٣.
(٣٧) المصدر نفسه، ص١٢٤.
(٣٨) المصدر نفسه، ص١٨٧.
(٣٩) المصدر نفسه، ص١٦٤.
(٤٠) المصدر نفسه، ص٢٢٥.
(٤١) المصدر نفسه، ص١٦٤.
(٤٢) المصدر نفسه، ص٢٨٦.

الغنوشي، للمستقبل هذه المرة: فالإجراءات الأولى التي سوف تتخذها حكومة ديمقراطية اسلامية لا تقتصر على: «إعادة الكلمة للمجتمع والمواطن» بل تتناول: «فرض الحريات العامة والخاصة ودعم مؤسسات المجتمع، والحد من هيمنة الدولة»[43]. ودون التوقف مطولاً أمام الحرج الذي يتسبّب به هذا التركيب الملتبس والغامض بين مفاهيم الدولة والحكومة والمجتمع والمواطن... إلخ، أسارع إلى إعطاء مثل آخر عما يمكن أن يكونه هذا الوعد: يشير الغنوشي في معرض إبداء إعجابه بتجربة الأخوان المسلمين المصريين ورضاه عنهم، إلى انخراطهم في المؤسسات الإجتماعية ذات التمثيل الشعبي... مضيفاً، للتوضيح: «جاءت فتوى مصطفى مشهور لتستكمل الطريق وتقر بديمقراطية تعددية ذات ميزان واحد...»[44].

هل توضحت صورة الدولة الإسلامية الموعودة؟ هيئتان: الأولى حكومة ديمقراطية والأخرى فتوى دينية. كلاهما تتمتعان بسلطة: الأولى ترى عبثاً الدفاع عن «مدينتها»، ما دام ملاذها الأخير هو تطبيق الشريعة! والثانية دينية بلا لبس... تحلّلان الأمر للمجتمع وفاعليه، بل تأمرهم بأن يكونوا أحراراً! بأن يساهموا في شؤون المدينة العامة، بأن يستقووا ضد الدولة والسلطة... أو ما شئت من مواقع الحكم! وهكذا تطلّ علينا مجدداً الديمقراطية الإستبدادية: فيقيم اللامعنى في عالمنا العربي - الإسلامي، ويستريح، مطولاً... ما دام يحول، ولبضع لحظات تاريخية، دون انتقال خواطر التعبير عن الحرية إلى أخطار فعلية تحدق بالحاضر بعيون الخيبة الخصبة.

ج - المتاهات المفهومية

مع ذلك، فلنحاول فصل المفاهيم عن أصولها تمهيداً لاستكشاف منطق الغنوشي الداخلي. مثلاً: مفهوم الديمقراطية المفروض من فوق «تجسيداً للشورى»[45]: يمكننا الإقرار بصحة هذا القول نظراً إلى تفوق الإسلام نفسه، والقبول، أيضاً ضمن المنطق نفسه بأن: «الشورى لم تكن حاجة ولّدتها ظروف المجتمع الذي عاش فيه الرسول في جزيرة العرب، وإنما كانت نتيجة وحي إلهي نزل على قلب محمد (صلعم)»[46].

يحق للقارىء، حتى هذه اللحظة، أن يستسلم، مبرراً ذلك بأن هذا الإسقاط لا هو الأول ولا هو الأخير في نوعه. إلا أن ستاراً من الإبهام لا يلبث أن يسدل على الإسقاط نفسه منذ اللحظة التي تصبح فيها الشورى:

- حليفة الديمقراطية: «انه بمنطق الشورى والديمقراطية دين الشعب وروحه الأعمق»[47].

- ثم بديلاً منها: «وما حملته معاني الشورى أو الديمقراطية»[48].

- وأخيراً، متخلية عنها تماماً: «إن الديمقراطية هي بضاعتنا الشورية التي زهدنا بها. كما زهدنا بكثير من خيراتنا التي استعارها الغرب وطورها ونقلها من موعظة إلى آلة للحكم»[49].

هل تستاهل الحرية هذه الكمية من المضلاّت؟

- أن تكون برسم الهذيان التاريخي؟

- أن تفرض مع الديمقراطية بقرارات سلطوية؟

- أن تنزل هي والديمقراطية والشورى من السماء؟

- أن تغرب، هي وأخواتها إلى فجر الأزمان؟

وأية أزمان؟ تلك التي حضنتها الحداثة، أم الأخرى، الماورائية... حيث يشتبك الماضي بالمستقبل، ملقياً الحاضر في تعرجات المُحال؟

الطريق نفسه يسلكه مفهوم المجتمع المدني: وجد

(٤٣) المصدر نفسه، ص١٩٤.
(٤٤) المصدر نفسه، ص٢٦٢.
(٤٥) المصدر نفسه، ص٨٧.
(٤٦) المصدر نفسه، ص١٠٨.
(٤٧) المصدر نفسه، ص٢٠٠.
(٤٨) المصدر نفسه، ص١٨٧.
(٤٩) المصدر نفسه، ص٢٩٥.

أولاً، وبقوة، في التاريخ الإسلامي: «سلطة المجتمع المدني [تمكيناً] لنظام الشورى الشعبية. [كان] من أسباب القوة والفاعلية والقدرة على التصدي لكل تطلعات السلطة نحو التغول»[٥٠].

ثم كانت «مؤسسات التعليم والاقتصاد» جزءاً من بنية المجتمع المدني و«مستقلة عن الدولة تمام الاستقلال»[٥١]. وحين أرفق المجتمع المدني بالـ«مجتمع السياسي، كان فاعلاً متحركاً... يموج بالثورات»[٥٢]. متسبباً لغرامشي بلوعات مجانية أخرى!

أما خارج هذا الزمن المحدد تاريخياً على أنه الدولة الإسلامية، يعود «المجتمع المدني» مفهوماً لا زمنياً له «أولوية على الدولة»[٥٣]؛ إذاً مترفعاً عن الصراعات وعن موازين القوى التي يبغضها الغنوشي.

ولكن حين تأتي لحظة الحقيقة، لحظة تحتاج فيها الدولة إلى معالجة الإختلاف، ربما أيضاً المعارضة، من هي الهيئة المضطلعة بمهمة التصدي لهما؟ المجتمع المدني طبعاً. فالدولة الإسلامية، لأنها كاملة مكتملة في جميع الأزمان، فإن معارضيها لم ولن يكونوا سوى «حالات فردية ومجموعات صغيرة يتكفّل المجتمع المدني بعلاجها»[٥٤]: إذ، من تكفّل في «تاريخنا» بـ: «تهميش [...] الجماعات الهامشية [مثل] الزنادقة وسائر الجماعات الصغيرة [غير] المجتمع المدني [وذلك] دون حاجة إلى سلطان الدولة؟»[٥٥].

سوف تبحث عبثاً عن نص واضح يفهمك نوع الشقاق أو الفتن التي تتسبب بها المجموعات الموصوفة بـ«الفردية» و«الهامشية» و«المعزولة»... إلخ. إذهب، واضلّ نفسك في أطراف النص، في اللهجة التي تعْبره، في إيحاءاته ونغماته المبعثرة... وإذا بحساسيتك، وقد شحذها شتات من الصمت غير المدبّر، سوف تلتقط هوية «المجموعات الصغيرة والأفراد» التي سيتكفل بها «المجتمع المدني» في ظل الدولة العتيدة: إنهم هؤلاء الذين تتجاوز حاجاتهم للحرية الهبات الهزيلة التي يتيحها «الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر»... أي المجموعات الصدامية التي تترقب تحت وطأة شمس بلا أفق:

- إخلالاً اضطرارياً بصلاة الظهر،

- أو ملامح غنج أنثوي خلف خيال أسود فرضته الدولة،

- أو خطيئة متواضعة عذبة خلال شهر رمضان...

وترسانة من المحرمات الأعظم، تكلف مرتكبها بضع ضربات من العصا... هي التمهيد لعقاب أشد إيلاماً.

وبعد ذلك، حاول أن تفهم تأصيل مفهوم المجتمع المدني، أو غيره من المفاهيم الحديثة!

د ـ تلبيس المفاهيم

من أين يستمد «الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر» الدلالات اللغوية التي تضفي عليهم بعض الشرعية، أو تجعلهم مقنعين أمام جمهور ما زال يحلم بالديمقراطية، ولو تقريباً؟ من المبدأ الذي يتأسس عليه، بحسب الغنوشي، «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» والذي: «يمثل بحق السلطة الرابعة في الدولة، السلطة القوامة على بقية السلط، سلطة الأمة المباشرة أي سلطة الرأي العام»[٥٦].

ومن هذا الإسناد، يستنتج الغنوشي: «واجب الأمة في حراسة الدين والقوامة على الحكم»[٥٧].

وإذا كانت هذه المجموعات ـ أي الآمرة بالمعروف ـ قد تلهّت سابقاً بالمنكرات الصغار عن المنكرات الكبار، فقد أصبح من واجبها: «التحالف مع الجماهير

(٥٠) المصدر نفسه، ص٥٧.
(٥١) المصدر نفسه، ص٦٢.
(٥٢) المصدر نفسه، ص١٦٤.
(٥٣) المصدر نفسه، ص٣١٤.
(٥٤) المصدر نفسه، ص٢٥٢.
(٥٥) المصدر نفسه، ص٢٩٥.
(٥٦) المصدر نفسه، ص١٧٨.
(٥٧) المصدر نفسه، ص١٧٩.

وطليعتهم [...] من أجل تكوين رأي عام مثقف إسلامياً وسياسياً [...] معبأ للمساهمة في التغيير وتقوية جبهة الشعب وحمل السلطة حملاً على الإستقامة أو الاستقالة»(٥٨).

لا تقتصر لائحة التلبيس المفهومي على دمج فكرة (أو مفهوم أو مفرد) بأخرى، تفصلها هوة زمانية ومكانية وأنتولوجية. أما وظيفتها، فقد أصبحت معلومة، ومع ذلك استعيدها، لعل التذكير يفيد بإضفاء بعض التماسك أو الحجة على قائلي هكذا قول. فهؤلاء المتوسلون للديمقراطية يقفون أمام مفارقة يطول حلها، وهم مستعجلون استعجال المنصب نفسه سلطة دون الآخرين: فحاجتهم من جهة، إلى الديمقراطية، ملحة وقوية، تفترض منهم، ولو في لحظات تمتماتها الأولى، قطيعة، ولكن مع من؟

مع المؤهل الوحيد المبرر لادعائهم السلطوي من جهة أخرى: مؤهل الهوية، وفي حالتنا الخاصة هنا، الإسلام، كما يفسره هؤلاء المتوسلون.

ولا يمكن أن ينجم عن ذلك سوى موقف دفاعي يجوز تلخيصه بالصيغة التالية: أنتم الغرب أقوى منا نحن المسلمين، لأنكم اخترعتم الكثير من الأشياء، ومنها تلك الفكرة الجذابة التي اسمها الديمقراطية؟ لا تتباهوا كثيراً... فقد وجدت عندنا، هذه الديمقراطية... ومنذ الزمن الأول لكنزنا الديني، راسم هويتنا النهائية، ثم قسْ على ذلك:

ـ فكرة الإجماع التي أطلقها روسو؟ مصدرها إسلامي: «قبل أن يظهر روسو ويتكلم على الإرادة العامة ويمجّدها [قرر المسلمون ذلك]. وذلك أن عند المسلمين إجماعين: خاص وعام...»(٥٩).

ـ سيادة الشعب؟ «إن نظرية السيادة في الفكر الغربي قد أخذت مفهوم حاكمية الله المطلقة من الإسلام»(٦٠). إذاً «المسلمون هم أول من تكلموا عن سيادة الشعب»(٦١).

ـ مبدأ الشرعية؟ الإجابة نفسها: «فصل الإسلام في العلاقة بين الدولة والقانون فجعل التزام أحكام القانون أساساً لمشروعية الدولة وجعل الحاكم في ما يتخذه من قرارات وإجراءات وفي ما يصدره من أوامر مقيداً بأحكام الشريعة الإسلامية»(٦٢).

ـ مفهوما الدولة والمواطنة؟ تم صوغهما وتبلورهما في صحيفة المدينة. «الوثيقة الدستورية الأولى [التي كانت] سَبقاً دستورياً لا مثيل له في تاريخ القانون الدستوري».

فبعدما حددت هذه الوثيقة موقع السلطة في الدولة الإسلامية: «اعترفت للجميع دون استثناء بحق المواطنة»(٦٣).

اللائحة طويلة، وتهدد بالشمول؛ أتوقف عند هذا الحد... لعلني أوضحت النتائج الأولية المترتبة عن التعايش القسري وغير المخصب بين منظومتي معرفة غريبتين إحداهما عن الأخرى.

*****

إذا بانت صحة تحليلي لهذا التعايش، فإن هناك ما يدفع إلى المزيد من الإستقصاء والإستكشاف للعالم العربي الراهن. وهما استكشاف واستقصاء يفترض بهما التطرق إلى مستويين:

(١) داخل الإسلامية السياسية نفسها:

ـ لابد طبعاً من تعميق هذا التحليل وجرّه إلى نماذج وأمثلة أخرى؛ ثم ترتيب نتائجه. فإذا تبيّن، كما أحدس، أنها معمّمة داخل الشق المسمى معتدلاً من التيار الإسلامي... فلا بد، مرة أخرى، من وجود اختلالات مفهومية لم أتمكن في تحليلي الأولي هذا من التقاطها.

ـ ثم إعادة التاريخ للموجتين الأولى والثانية...

(٥٨) المصدر نفسه، ص١٨٠.
(٥٩) المصدر نفسه، ص١٢١.
(٦٠) المصدر نفسه، ص٢٢٣.
(٦١) المصدر نفسه، ص١٠٤.
(٦٢) المصدر نفسه، ص١٠٥.
(٦٣) المصدر نفسه، ص٩٤ ـ ٩٥.

وذلك بالانطلاق من إشكالية محددة غرضها سبر أسسها المعرفية والمفهومية، ثغراتها، انعدام تمفصلاتها... هذا على افتراض أن كل هذه الاختلالات موجودة طبعاً.

- وأخيراً استعادة المقاربة بين الموجات الثلاث: قد نجد داخل منظوماتها المعرفية وبناها الفكرية شيئاً من التشابه أو التشاكل.

(٢) بين الإسلامية السياسية ومحيطها العام:

- إقامة علاقة التفاعل التي يحتمل إيجادها بين: طبيعة الصلة التي أقامتها الإسلامية السياسية وما زالت تقيمها مع الحداثة من جهة؛ وبين الصلة التي يحييها التيار النقيض، أي التحديثي، مع الحداثة من جهة أخرى.

وإذا طلعنا من هذه المقاربة بنتائج محددة، فحينئذ يجب فهمها كمؤشرات أو كآيات تدعو إلى التأمل بمصدرها:

- آيات لثقافة تثقل الفكر والعمل بوطأة بناها. ثقافة متعطّشة إلى الحرية، ولكنها تخشى صقيع قلقها... تخشى ضريبتها. وثقافة، وإن تدافعت إليها العواصف والإهتزازات، ما زالت تطمئن إلى ديمقراطية مزعومة: غالبها لا يأتي في وقته لما «تمر به الأمة من منعطفات» أخرى... فتُحال عن الأولويات. لكنها تقتصر على انتخابات من كل نوع... وهي انتخابات، إن لم تهدد النظام الحاكم، تخرس أجنة الحرية، بوساطة أبّهة الذي، بكرمه، منح الشعب فرصة لعب المسرحية الديمقراطية ◇

دراسة

غسان غصن (*)

ثقافة الامبريالية... وتثبيط الديمقراطية

«ليست العظمة في أن تكون قوياً، بل في الاستخدام الصالح للقوة»[1].

هنري وورد بيتشر

مقدمة

في عام ١٩٩١، صدر للمفكر وعالم الألسنية الأميركي نعوم تشومسكي كتاب عنوانه **إعاقة الديمقراطية**[2]، عن الانتهاكات الأميركية المتواصلة لحقوق الإنسان ومبادىء الديمقراطية الغربية نفسها، وعن التناقض المتزايد بين الأقوال والأفعال، وبين النظريات والتطبيقات، وبين القيم الأخلاقية المتبنّاة والممارسات اللاأخلاقية. وحظي هذا الكتاب ـ شأنه شأن أي كتاب سياسي يصدره تشومسكي ـ باهتمام شديد في وسائل الإعلام الرئيسية وأوساط المثقفين... خارج أميركا. فوصفته صحيفة **لوموند دبلوماتيك** الفرنسية مثلاً بأنه الأكثر جرأة في كشف هوية ما يسمّى النظام العالمي الجديد ـ الذي سابيّن لاحقاً أنه ليس جديداً على الإطلاق ـ وعدّته **الغارديان** البريطانية «رسالة لا تعرف اللين اخترقت قلب المؤسسة [الأميركية] الحاكمة...»، ورأت زميلتها **الأوبزرفر** أن مؤلّفه «الأقرب إلى أنبياء الزمن الغابر»، يكشف بدقة متناهية «مدى عمق الهوة الفاصلة بين وقائع اليوم والصورة التي تقدمها [عن النظام المعمول به] وسائل الإعلام إلى الجمهور في الولايات المتحدة...»، كما أن الكتاب نفسه «موجع وباعث على القلق، [و] ذو أهمية فائقة»[3]. ومع ذلك، وفقاً لأحد الصحافيين الأدباء، مر هذا الكتاب في الصحافة العربية مرور الكرام ولم يحظ إلا بإشارة عابرة، «ربما لأن المثقفين العرب شبعوا كلاماً (!) عن السياسة الأميركية والنظام العالمي الجديد الذي توجّهه هذه السياسة...»[4].

في عام ١٩٩٣، صدر للمفكر الأميركي الآخر، ذي الأصل العربي، ادوارد سعيد، كتاب بعنوان **الثقافة والإمبريالية**[5] حظي بأكثر من إشارة عابرة، إذ نظمت جامعات كبرى، وصحف رئيسية، ومراكز أبحاث معروفة[6] ندوات ولقاءات ثقافية، بعضها بحضور المؤلف، لبحث محتويات الكتاب ومناقشتها. ولفتت مجلة **أبعاد** الفصلية الصادرة عن المركز اللبناني للدراسات، كما لفت المثقفون في ندوة المركز عن الكتاب، كلٌّ من زاويته، النظر إلى خطر الإمبريالية، التي «تقدّم نفسها، مقنّعة بأوجه وتسميات مختلفة، على أنها النموذج الأنجح في

(*) إعلامي وكاتب لبناني.

(١) ماكس سكيدمور ومارشال كارتر وانك، **كيف تُحكم أميركا**، تعريب نظمي لوقا، ط٣ (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص١١٥.

(٢) نعوم تشومسكي، **إعاقة الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

(٣) عصام محفوظ، النهار، ٤/٦/١٩٩٤.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Edward Said, *Culture and Imperialism* (New York: Knoppe, 1993).

(٦) أذكر مثالاً لا حصراً: الجامعة الاميركية في بيروت، وجريدة النهار (الملحق)، والمركز اللبناني للدراسات.

التـاريخ»[٧]، في حين تعـمل في الواقع على غـرز تاج من الأشواك الحـادة في رأس الدول الفقـيرة، وصلب البـشرية المسـتـضـعـفة على صـليب من ذهب ـ كمـا وصف وليام جنينغـز برايان تصرّف الرأسمـالية مع العامل، قبل مئة عام[٨]. واستوقفتني من بين عشرات الشـواهد الواردة في كتـاب سعـيد فقـرة تمثّل، كـما أعتقد، وجهاً من أوجه ثقافـة الإمبريالية، وغطرستها، ونفـاقـها. يـقول المؤلـف، عن حلقـة دراسيـة حـول الإمبرياليـة عُقدت في جامعة أوكسـفورد (بريطانيا) بين أواخـر عام ١٩٦٩ وأوائل العـام التالي: «... كـان بحث رونالد روبنسن بعنوان «الأسس غير الأوروبية للإمبـريالية الأوروبية...» مـن أكثر المسـاهمات إثارة للإهتـمام. فـمع [بحث] تومـاس هودجكن «نظريات إفريقية وعـالم ـ ثالثية عن الإمبرياليـة»، أظهر اقتراح روبنسن الخاص بالدراسة النظرية والتجـريبية نفوذ التطورات العـديدة التي (ذكـرتها أكـثر من مـرة) عن فترة ما بعد الإستـعمار. يقول روبنسن: «يتحتم على أي نظرية جديدة الإعتراف بأن الإمبريالية قامت بفعل تعاون ضحاياها، أو عدم تعاونهم، وبفعل سياساتهم الأهلية [المحلية]، بقدر ما كانت نتاج التوسع الأوروبي [إذ لولا التعاون الطوعي للنخب الحـاكمة أو المفروض عليها، ولولا التعاون المحلي...] لما استطاع الأوروبيون انتزاع امبراطورياتهم غيـر الأوروبية وحكمها». وقد لقي ذلك الحكم منذ البدء مقاومة متواصلة، بالتواصل نفسه الذي كانت الحاجة فيه تدعو إلى تفادي المقاومة أو ضبطـها»[٩]. وهذا يعني أن القـتـيل مسـؤول عن جريمة قتله مـثلما هو قاتله، أو أن «الضـحـية والجلاد يشتركان في الجرم»، كـما يقول غالب أبو مصلح[١٠]، وأن التعاون ذا الأسباب المعروفة (جشع، عداء عرقي، صراع ديني محلي، خوف، حب البقاء... إلخ) يبرر ـ إلى حد ما ـ الـعدوان والغزو والإحتلال والهـيمنة، أو على الأقل يمنحها أسباباً تخفيفية!

ولسـوف أحـاول في هذا البـحث إثبـات بضع حقائق، بينها:

أ ـ أن الولايات المتـحـدة ـ وهـي نفـسـهـا ثمـرة الإمبريالية الأوروبية ووريثـتها ـ لم تنطلق في تنفيذ سيـاستها الإمـبريالية بعـد انحسار الإمـبراطوريات الأوروبية التقليدية في منتصف هذا القرن، بل منذ ما قـبل تأسيـسـهـا كدولة (أوَليس التـوسـع العـدواني الشرس على حساب السكان الأصليين... امبريالية).

ب ـ أن ضـحـايا الإمـبـرياليـة الأمـيـركـيـة لم «يتعاونوا» معها.

ج ـ أن ثمة صفات «حمـيدة» يتوارثها أغلب حكام أميـركا ـ والمتحكّمون بهـا، والكثيرون من مواطنيـها «الطيبين» ـ أباً عن جد، منها مثالاً لا حصراً، الفردانيّة الأنانية، والعنصرية، والتعالي، وغطرسة القوة...

د ـ أن ثمـة تناقـضاً مـذهلاً ومـرعباً بين القـول والفـعل: بين التـغنّي (إلى درجـة التشـدّق) بالحـرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان والتسامح والمحبة والديمقراطية وحق تقرير المصير (إلى آخر المعزوفة)، وبين الممارسـات الداخلية والخارجيـة التي لا تعرف أحـيـاناً كـثـيـرة أياً مـن هذه الصـفـات والسـمـات والأخـلاقـيّـات، وأن هذا النفـاق من جـانب أولئك «الأباطرة» الذين يزعمون بأنهم مـؤمنون ومثاليون ـ وأوصياء من الله على حضارة العـالم ومدنيته ـ أشد إيلامـاً كـثـيـراً من تصـرفـات مـن يصـفـونهم هم بالإرهابيين أو «القراصنة».

وأتمنى على الـقـارئ، قـبل الغـوص مـعي في

---

(٧)أبعاد، العدد الثاني (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤)، ص٢٢٣.

(٨) William Jennings Bryan, "The Cross of Gold, 1896," in: M. Thomas Inge [ed.], *A Nineteenth Century American Reader* (Washington, D.C.: United States Information Agency, 1987)

(٩) Said, *Culture and Imperialism*, p. 262.

(١٠)غالب أبو مصلح، «اشكاليّتا «الثقافـة» و«الإمبريالية» لدى ادوارد سعيد»، إبعاد، العدد الثاني (تشرين الثـاني/ نوفمبر ١٩٩٤)، ص٢٤٧. وقد أصاب أبو مصلح في تبيان المعنى الحقيقي للفقرة المذكورة (اشتراك الضحية والجلاد في الجرم)، إلا أنه أخطأ في أكثر من مجال. من ناحية أخرى، مع أن هذه النقطة ليست من شأن ما اكتبه عن أميـركا، أرى أن في اتهام أبو مـصلح لادوارد سعيـد باتخاذ «موقـف الوسيط الهادف إلى اتمام المصـالحة بين الإمبريالية والعالم الثالث»، أو تنفيذ «مشروع مصالحته التاريخية مع الإمـبريالية»، كثيراً من التجني على من يعدّه مثقفـون قوميّون ووطنيون عديدون «عميد الفكر الإنساني الـعربي المعارض... قضى جلّ حياته في معارضة وتفنيد الفكر الكولونيالي وقرينته السياسة العـسكرية، وخصوصاً في ما يمس العالم العربي والحضارة الإسلامية»، كما تقول أستاذة التاريخ زها بسطامي، في: الحياة، ١٦/١١/١٩٩٣.

المعلومات التـالية عن الإمبـريالية الأميركـيّة (ولو بدا هذا التـمني للـكثـيـرين... سـاذجـاً)، أن يُخـرج من محفظتـه أو جيبه إحدى الأوراق المالـيـة التي نتداولها كثيراً في بلادنا، وأعني بهـا تلك الورقة الخـضراء من فئة دولار واحـد، ويقرأ عليها الشعـار الذي لم يطلقه جـورج بوش (أو ريغن، أو كـنيـدي، أو ترومـان، أو فرانكلين روزفيلت)، بـل «الآباء المؤسسون» للولايات المتـحـدة: Novus Ordo Seclorum «نظام جـديد للعصور»

أولاً: التناقضات... والتدخّلات

لم يتـفق السيناتور ولـيام فـولبرايت، في مـعظم آرائه ومواقفه، مع أغلبيـة زملائه في مجلس الشيوخ، أو الحكومات المتـتالية، إزاء التـدخّلات الأميركـية في الخارج و«مخـاطر غطرسة القوة»[11]. ويعزو سبب هذا الإنشـقـاق إلى الخلفـيـة الثـقافـيـة والإجتـمـاعيـة لولايتـه الصـغـيـرة، والإسـتغـلال البغـيض من الأثرياء والأقـوياء للفقـراء والضـعفـاء. فبـعد الحـرب الأهليـة في الستـينات من القـرن الماضـي، اسـتـغلّت الشـركات الـكبرى من الشـمـال الشـرقي الصناعي المنتصـر بعض أهم مصادر الثـروة الطبيعـية للولاية الجنوبيـة الفقـيرة آركنسـاس... «فأخـذت [صخـور «البوكسايت» التي يُستخرج منها الألومنيوم] وحققت أرباحاً طائلة، وكل ما تركته لنا حفر ضـخمة مفتوحة في (أرضنا). وأعـتقـد أنه كان عـملاً رهيـباً، [لا بل] استـغلالاً متحـجّر القلب من القوي للضـعيف. [قبل الحرب العـالمية الثـانية، التي غيّـرت الكثيـر مما كان سائداً] أخضـعنا لتأثيرات أسعـارِ شحنٍ محابية. كان بإمكـانك شـحن المواد الخـام من آركـنسـاس إلى نيويورك بأجور متدنّيـة جداً، لكن أجور الشحن كانت مرتفـعة جداً حين تريد شـحن شيء جاهز... وهذا من الأسباب التي جعلت [مناطقهم] ثرية جداً... إنه النوع نفسه من الاستغلال الذي مارسته انكلترا بالنسبة إلى المسـتعـمـرات الأميـركـية، وسـاهم في خلق الثـورة الأميركية». ويرى السيناتور فولبرايت أن الأمر ينطبق اليوم على «دول العالم الثالث»، إذ من البديهي - «ومن أبسط قواعـد العدالة» - أن تفـيد شـعوب أي دولة من الموارد الوطنية في بلادها، «ولا يمكن التوقع أن نذهب حول العالم بعد الآن لاستـغلال (الشعوب ومواردها) كما كان يجري سابقاً...»[12]. وحتى فولبرايت، المنتقد للتدخلات الخـارجية واستخـدام القوة العسكرية لحل النزاعـات، لا يجد غـضاضـة في التحـدث عن مناطق النفوذ الأميـركي وكأنها أمر مـقبول خلقيـاً وإنسانياً وحضـارياً: «قبـل الحرب العـالمية الثـانية، قـصرَت الولايات المتحدة تدخّلاتها الأجنبـية - أي التـدخلات في الشـؤون الداخليـة للدول الأخرى - على نحو كامل تقـريباً على منـطقة نفوذنـا المعلنة في أميـركا اللاتينية. [لكن] الولايات المتـحـدة أصـبـحت منذ الحرب العالميـة قوة للتدخل على نطاق عـالمي... وعبر التجربة المُكلفة فـقط، بدأنا ندرك أن التدخل (في غالب الأحيـان) كان ضـد أفضل مـصالحنا - وفـي حالات كثـيرة، إنْ لم يكن في معظم الحالات - لم يخـدم هدفاً مفيداً في الدول المعنية أيضاً»[13]. وإذا كان هذا الكلام صادراً عن أحد أبرز «المعارضين»، أو «المنشقّين» (كما يحلو للسـيناتور فـولبـرايت تسمـيـة نفسه)، فـهل تتـصـورون مـا يـقـوله ممثّلو الحكام والمـتـحكّمين، والمروّجون لسياسة «المصلحة القومية»؟

الولايات المتـحـدة لم تنطـلق في تنفـيـذ سـيـاسـتـهـا الإمـبـرياليـة بعـد انحـسـار الامـبـراطوريات الأوروبيـة في منـتـصف هذا القـرن، بـل مـنـذ تأسـيسـهـا كـدولـة

(١١) مثّل وليام فولبرايت (الذي توفي في منتصف شبـاط الماضي عن ٩٨ عاماً) ولايته الصغيرة آركنساس Arkansas في مجلس الشيوخ ثلاثين عاماً (١٩٤٥ - ١٩٧٤) ترأس في خلالها لجنة المجلس للعلاقات الخارجية فترة طويلة.

(١٢) J. William Fulbright, *The Price of Empire* (New York: Pantheon Books, 1989).

(١٣) Ibid, p.153.

جـورج كينان، وهو واضـع سـياسـة «الإحتـواء» التي وجّهت التـفكير الرسمي الأمـيركي معظم فـترة الحرب الباردة، بدءاً من الأربعـينات، وكان مؤمناً بأن بلاده هي حارسـة المدنية الغـربية، تعتـمد في تنفـيذ مهامـها على «مفاهيم القوة المـباشرة» وليس على أي تصرفات تهدف إلى جعلها ذات شعـبية عالمية، أو كما وصفـها بازدراء «مثـالية روتارية»(١٤). وكان كينان يدعو إلى ضبط النفس، ما دام لا يوجد لدى أي شعب أو بلد مستعمَر سابقاً ما يلزم لتحدّي الولايات المتحدة عسكرياً أو اقـتصادياً. لكنه وافق، في مـذكرة كتبـها عـام ١٩٤٨ إلى هيئـة تخطيط السيـاسة، على إعـادة استـعمار افريقـيا(١٥). ولم يكن لديه أدنى شك في أن أوروبا وأميركـا فريدتان في وضعهـما الملائم لتولي زعـامـة العـالم، وهي فـكرة دفـعـتـه إلى عـد بلاده «مراهقاً» ينمو للقيام بالدور الذي تولّته الامبراطورية البـريـطانيـة سـابقـاً(١٦).

ويقـول إدوارد سـعـيـد إن العديد من واضعي سـياسة الولايات المتـحدة لا يريدون تحـوّل أمـيـركـا إلى قـوة امـبـرياليـة مـثـل القـوى الأخـرى التي سـبـقـتـهـا، مـفضّلين عـوض ذلك فكرة «المسؤولية العالمية»، بما في ذلك «مـبدأ مـونرو» (Monroe Doctrine) و«المصـير الجلّي» (Manifest Destiny) اللذان سـيـرد ذكرهمـا لاحقـاً بمزيد من التفـاصيل. وهذا وجه آخـر للثقـافة الإمبـريالية، وأحـد الاقنعة الـعديدة التي تقدّم فيـها الإمبريالية نفسها!

ويتـحـدث ريتشـارد بارنت، في كـتـابه **جذور الحرب**، عن أضـرار هذه السيـاسة التـوسعيـة التي تؤدي قطعـاً إلى تدخلات عـسكرية تشتـمل على «كل العناصر الخـاصة بعـقيدة امـبرياليـة قوية... [مثل] الشعور بالإرسالية، والضرورة التاريخية، والحماسة الصليبية...»(١٧). ويثبت في كتابه أن الولايات المتحدة تدخّلت عـسكرياً في العـالم الثـالث مرة كل عـام بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٦٧، مـضيـفاً: «تـعتـمد العـقيـدة الإمـبرياليـة على نظرية سن القـوانين. ويبـقى هدف السيـاسة الخارجـية، وفقـاً للكونيّين الصاخـبين مثل جونسـون، والكونيين الصامتين مـثل نكسون، تأمين عالم يـزداد خضوعـه لحكم القانون. لكنهـا الولايات المتحدة نفسها هي التي يتـحتم عليها «تنظيم السلام» كما يقـول حرفياً وزير الخـارجية [في عهدَي كنيدي وجونسـون دين راسك] وهي التي تفـرض «المصلحة الدولية»، عـبر وضـعـها القـواعد الأساسـية للتنمـية الإقـتـصادية والانتـشـار العـسكري في أرجـاء هذا الكوكب. لذا [تقــرر قـوانينهــا شكل] تصــرفـات السـوفـيــات في كـوبا، والبــــرازيلـيين فـي البـرازيل، والفيـتنامـيين في فـيتنـام. وتعبّـر عن سيـاسة الحـرب الباردة سلسلة توجيهات رسمية في شـأن قضايـا خارج نطاق أميركـا، مثل ما إذا كـان يحق لبـريطانيـا أن تتـاجر مع كـوبا... أو لحكومة غـيـانا البريطانيـة أن يحكمهـا طبيب أسنان مـاركسي...»(١٨). وإذا تصور أحـد أن النائب الأردني لـيث شـبـيـلات، الذي يرئس جمعية مناهضة الصـهيونية والعنصرية، متطرف في قوله «نحن ومثقفونا وسياسيّونا لاهون لا ندري ماذا يُحـضَّـر لـنا من عــبـودية فـي النظام الرومـــاني الجـديد...»(١٩)، فليـقـرأ مـا يقـوله المفكر الأمـيـركي المعـروف ريتـشـارد بارنـت، من أن الإمـبـراطورية

ثمة صـفات «حمـيدة» يتـوارثها أغلب حكام أمـيـركـا ـ والمتـحكمـون بهـا والكثيرون من مواطنيها «الطيبين» ـ أباً عن جـد، منـهـا الفـردانيـة الأنانيـة، والعنصرية، والتعالي، وغطرسة القوة

(١٤) Said, *Culture and Imperialism*, p. 285.
(١٥) Ibid, p. 285.
(١٦) Ibid, p. 285.
(١٧) Ibid, p. 285.
(١٨) Ibid, p. 285.
(١٩) ليث شبـيلات، «مؤتمر قمـة القاهرة للسكّان والتنميـة ١٩٩٤: خطوة أخرى نحو جعل الإبادة البـشرية سيـاسة رسميـة معلنة للنظام الدولي»، العرفان (تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤)، ص٥٢.

الرومانيـة الأولى ـ بحسب تفسـير شيشـرون لها ـ كانت مشـابهة إلى درجة مذهلة لما يجري حـالياً. ففي حين كـانت رومـا تحكم وتتـحكّم بمـوجب حـقـوق «شـرعيـة وقانونيـة» تقررهـا هي لتطبيق مـا تريد، «يُطبَّق اليوم النصُ الأميركي المقدس، المعيَّن ذاتياً، في مختلف انحاء العالم، بمـا في ذلك الإتحاد السوفياتي والصين، حيث فرضت الولايات المتـحدة حـقهـا في تحليق طائرات عسكرية فوق أراضـيهما. إن الولايات المتـحدة التي تنفـرد بما أُنعم عليهـا من ثروات طائلة وتاريخ مميـز، هي فـوق النـظام الدولي لا ضـمنه، وهي الأسـمى منزلة بين الأمم، تقف جـاهزة لحـمل [رسالة] القانون...»[٢٠]. ويرى أحد المعادين الآخرين للإمـبرياليـة أن التوسع الأمـيـركي ناجم عن كـون الولايات المتـحدة «تحب التصـور أن أي شيء تريده، هو بالضبط ما يريده الجنس البشري بكامله»[٢١]. لذا، دأبت الكـتـابات التـبـريـرية، المذهلة في أعـدادها وأوجهها المختلفة، على التحدث عن المهمات التاريخية، والتجدد الأخـلاقي، وتوسيع آفاق الحـرية، والحاجة إلى صدّ هذا العـدوان أو ذاك... إلخ! ويذكر ريتـشارد سلوتكن، في كـتـابه **التـجـدّد عن طريق العنف**، إن الثـقافـة التـبريريـة للحـروب المطولة والموسّعة مع أبناء أمـيركا الأصلـيـين أعطت صـورة للأمـيـركيين البيض «لا كـقتلة عاديين ـ كمـا وصفهم D.H. Lawrence ـ بل كجنس جديد من البشـر، متحرر من إرث الإنسان المكتئب بالخطيئة... صـيادين، ومستكشفين، ورواد، [...]»[٢٢].

وفي حين يعـد الأمـيـركـيـون اليـوم ان وصف بلادهم بالامبـراطورية هو نوع من الهـرطقـة، يرى المؤرخ ريتـشارد فـان آلسـتاين أن الآباء المؤسـسين للولايات المتـحـدة، بمن فيـهم الرئيس الأول جـورج واشنطن، وصـفـوها بالامـبـراطـورية. ويذكـر أن السياسة الخارجيـة نبذت الثورات بعد ذلك، وشجعت على النمو الإمـبريالي. ويستشـهـد المؤرخ بالعديد من رجال الدولة الأمـيركـيين الذين يشددون، بلهـجة أو بأخـرى، علـى شـعـور أو إيمان يصـفـه رايـنهـولد نيـبور[٢٣] بلهجـة لاذعة كاويـة، إذ يقول إن الولايات المتحـدة هي «إسرائيل الله الأميـركية» ورسالتـها في هذا الـكون أن تـكون «الـوصي مـن عنـد اللـه علـى حضارة العالم»[٢٤].

ويثابر المسيطـرون على الرأسمالية الأميـركية ـ والمتعاطفون معهم، والمسـتفيدون منهم، وهم كثر في صفوف النخبـة الفكرية ـ على «خلق مبررات جديدة للإضطهاد والسيطرة... [و] إيجاد الوسائـل لتحويل المسؤولية الأخلاقية للعدوان الأمـيركي وإلقاء تبعتها على ضحـاياه...»، كما يقـول نعوم تشـومسكي[٢٥]. ويستشـهـد هذا المفكر اليهودي الليبـرالي الكبير، في مقال كـتبه عام ١٩٧٧ بعنـوان «السياسة الخـارجية والنخبة الفكرية»، بجملة لخّص فيـها مفكّر آخر معاد للحروب وانتـهاكات حقـوق الإنسان حمـلات تبرير العدوان بعد وقوعـه، قائلاً بمرارة وغضب: «... لذلك يبـدو أن تدخّـلاتنا المتكررة، العلنيـة والخـفيّـة، في أميـركا اللاتينيـة وغيـرها، وهجومنا الوحـشي على الشعب الفيـتنامي، دون ذكر إغفالنا (بنعـومة) إقدام بضعـة عقداء تافهين ـ يعـتمدون كليـاً على الأسلحة والقروض الأمـيركـية ـ على إلغـاء الديمقراطيـة في اليونان (١٩٦٧ ـ١٩٧٣)، هي كلها مجرد حوادث أو ربما أخطاء»[٢٦]. ومن هذا المـنطلق نفـسـه، يـعلق كلارنس كاريار على محـاولات النخبة الفكرية اظهار محـنـة الذين لم ينتـه اضـطهـادهم بعـد على أيدي المنتصـرين بأنها «استـثناء» مؤسف في «إنسـانية» التجـربة الأميركـية، قائلاً: «للإيرلـنديين الذين ماتوا وهم يبـنون سكك الحـديد والقنـوات في (شـرق الولايات المتحـدة)، وللأطفال الذين مـاتوا في مناجم الفحم الحـجري في بنسلفانيـا، وللنساء اللواتي مُتنَ

(٢٠) Said, ibid. p. 285.
(٢١) Ibid, p. 285.
(٢٢) Ibid, p. 288.
(٢٣) Reinhold Niebur (١٨٩٢ ـ١٩٧١)، اعتبرته مجلة تايم «اللاهوتي الاول في البروتستانتية الاميركية».
(٢٤) Said, ibid., p. 295.
(٢٥) نعوم تشومسكي، «حقوق الإنسان» والسياسة الخارجية الأميركية، تعريب عمر الايوبي (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٤)، ص٨.
(٢٦) المصدر نفسه، ص١١.

مكبّلات إلى آلاتهنّ في المصانع، وللعمال البولنديين الذين ماتوا حرقاً في مصانع الفولاذ في (غاري - انديانا)، وللهنود الذين قتلتهم رشاشات Gatling في الغرب، أو للعبد الذي شعر بسوط الرجل الأبيض، يوضح لورانس كرمن [Cremin](٢٧)، دفعاً لسوء التفاهم، بأن هذه كلها كانت «إغفالات يتعذّر اغتفارها». وقد يسأل المرء متى تتوقف هذه «الإغفالات التي يتعذّر اغتفارها» عن كونها اغفالات، ومتى تصبح جزءاً لا يتجزّأ من التاريخ الاميركي!»(٢٨). وينقل تشومسكي، من الأمثلة التي لا تحصى على هاجس قطاعات واسعة من المثقفين المتعبّدين للدولة في تبرير الجرائم والانتهاكات بأنها «خطأ مأساوي» أو «انحراف عن المُثُل»، ما قاله المعلق «الليبرالي» في صحيفة **نيويورك تايمز** وليام شانون، من «[أننا] في محاولتنا فعل الخير، تخطّينا طاقاتنا الأخلاقية وسقطنا في النفاق والدوافع الأخلاقية الذاتية [...] لربع قرن مضى، كانت الولايات المتحدة تحاول فعل الخير، وتشجّع السياسة الليبرالية، وتروّج للعدالة الاجتماعية في العالم الثالث. لكن علاقاتنا في أميركا اللاتينية، حيث كنا تقليديا الصديق والحامي، وفي آسيا، حيث بذلنا أغلى التضحيات من شبابنا وثروتنا، اثبتت أنها مصدر متكرر للأسى والخسارة والمأساة...»(٢٩). ويطالب شانون بلاده بالتنبه إلى التحذير الذي أطلقه اللاهوتي الثائر على الظلم والتعسف راينولد نيبور، والقائل فيه إنه ليس بين الأمم أو الأفراد «حتى الأشد استقامة، من يتمتع بالكفاءة الكافية لتحقيق غرض الله في التاريخ». وحتى الولايات المتحدة، التي يصفها تلخيص تشومسكي لمقال شانون ساخراً بأنها مثال الاستقامة، والنزعة الخيرية الناكرة للذات، الصديقة والحامية لنيكاراغوا وغواتيمالا، والتي بذلت التضحيات الغالية من أجل فلاحي الهند الصينية، ليس بمقدورها أن تفعل ذلك. وبالتالي، كما يقول شانون، ينبغي على الأميركيين أن يكونوا أكثر حذراً في الجهود الرامية إلى «دفع [مُثُلهم] الأخلاقية قُدُماً»، وإلاّ وقعوا في شرك «تناقضات ساخرة»، بينما تنتج من جهودهم الهادفة إلى تحقيق أغراض الله في التاريخ ذيول غير متوقعة(٣٠). ويعلّق تشومسكي على هذا النوع من حملات تبرير العدوان الإمبريالي بعد حدوثه وإلقاء تبعاته على الآخرين (دائماً الآخرون) بالقول: «لو أن هذه الكلمات كُتبت قبل عشرين عاماً، لكانت معيبة كثيراً؛ أما أن تظهر في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤، فهذا ما يتجاوز حدود المعقول»(٣١).

ويتبين من المراجعة المتأنيّة للتدخلات الأميركية أن أصدقاء الولايات المتحدة، أو حلفاءها، أو عملاءها، من القادة الذين تعمل المستحيل لإبقائهم في السلطة، يصبحون «أشراراً» حين يسقطون، أو ينتهي دورهم لسبب أو لآخر - كما حدث مع العديد من الزعماء الدكتاتوريين في مختلف دول العالم. كذلك تصبح الحيل التي يستخدمها راسمو السياسة الأميركية ومنفّذوها... حيلاً «قذرة»، بمجرد أن تفشل(٣٢). ويقول المعلق شانون، الذي عد التدخّل الأميركي في أميركا اللاتينية ثمرة «أسمى الدوافع»، إن تدخّل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) في تشيلي ذات الوضع «المعقّد» ورّط الولايات المتحدة «في ذيول غير متوقّعة لدكتاتورية عسكرية مقيتة [يعني بها حكم الجنرال بينوشيه]، تمارس التعذيب، وتعمل على تدمير الحرية والمؤسسات

(٢٧) الإشارة هنا إلى ما كتبه Lawrence A. Cremin عام ١٩٧٧ عن تقاليد التربية الاميركية.

(٢٨) Noam Chomsky and Edward S. Herman, *After the Cataclysm: Postwar Indochina and the Reconstruction of Imperial Ideology* (Boston: South End Press, 1979), p. 47.

(٢٩) تشومسكي، «حقوق الإنسان» والسياسة الخارجية الاميركية، ص١٣، نقلاً عن مقال William Shanon في صحيفة نيويورك تايمز، ٢٨/٩/١٩٧٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص١٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص١٤.

(٣٢) المصدر نفسه، ص١٦.

الليبرالية التي كنا نحاول أن نحميها»[٣٣]. ويرى السيناتور فولبرايت أن التدخلات العلنية للولايات المتحدة أكسبتها القليل، لكن تدخّلاتها السرية أكسبتها «أقل [من ذلك القليل]». كما أنه لا يجد أي عملية تدخُّل سرّية واحدة، من نوع فضيحة «إيران - كونترا»، ضرورية للولايات المتحدة أو أنها ناجحة فعلاً على المدى الطويل (أليس هذا الكلام أيضاً من «ثقافة الإمبريالية»، التي أشرت إليها سابقاً؟ ألا يعني أن التدخل، حين يكون ضرورياً للولايات المتحدة، أو حين ينجح، يصبح نظيفاً ومقبولاً؟)... «كانوا يتبجّحون باسقاط [الزعيم] الوطني مصدّق[٣٤] وإعادة الشاه إلى السلطة عام ١٩٥٣. وأعتقد أن [تلك العملية] أثبتت أنها خطأ جسيم»[٣٥]. ويذهب تشومسكي إلى أبعد من ذلك كثيراً، حين يذكّر بما حدث بعد محاولة الإيرانيين «أن يتولوا أمر نفطهم»، وأعاد الإنقلاب «المدعوم من وكالة الاستخبارات المركزية نظام الشاه الذي بقي حتى [قيام الجمهورية الإسلامية] ذلك النظام القوي التابع للولايات المتحدة... [يشتري] كميات كبيرة من السلاح الأميركي، ويعمل على محاربة الإنتفاضات في شبه الجزيرة العربية وإخضاع الشعب الإيراني، بالطبع، لأهواء الشاه ونزواته»[٣٦]. ويذكّر تشومسكي أيضاً بأن ذلك الانقلاب «الذي أنهى التجربة الديمقراطية الإيرانية... عُد في الولايات المتحدة نصراً عظيماً». ورأت صحيفة **نيويورك تايمز** في افتتاحية لها[٣٧]، بعد توقيع اتفاق بين ايران الشاه والاتحاد النفطي الذي أقامته واشنطن، أن الدول النامية الغنية بالمصادر الأولية أدركت «الثمن الباهظ الذي يتوجّب عليها دفعه إذا ما تمادت في تعّصبها الوطني. ولعلّنا نفرط في الأمل إذا أعتقدنا أن التجربة الإيرانية سوف تمنع قيام مصدّق آخر في دولة أخرى، لكن هذه التجربة عزّزت موقع الزعماء العقلانيين ذوي الرؤية البعيدة... [و] أن بعض الدوائر في بريطانيا العظمى سوف تتهم «الإمبريالية» [المزدوجان موجودان في النص الأصلي للافتتاحية] الأميركية - التي تتخذ شكل شركات النفط الأميركية المشاركة في الإتحاد النفطي - بأنها دحرت بريطانيا، مرة أخرى، من معقل تاريخي»[٣٨].

في عام ١٩٠١، بعث جندي أميركي أسود في القوات الغازية للفيليبين اسمه وليام فولبرايت برسالة إلى محرّر إحدى الصحف في أميركا قائلاً: «ليس النزاع [الراهن] على هذه الجزر سوى مكيدة هائلة للّصوصية والظلم والإضطهاد»[٣٩]. بعد ذلك بنحو تسعين عاماً، قال السيناتور (الأبيض) وليام فولبرايت إن الولايات المتحدة ساهمت في إحداث الكثير من المآسي في العالم، ولم تتعلم من دروس فيتنام إلا القليل أو لا شيء. ورأى أن أهم درس كان عليها أن تتعلمه كامّة هو أن أميركا ليست محصّنة أكثر من القوى العظمى في الماضي تجاه غطرسة القوة: «ليس ثمة غرور إنساني أكبر من الإعتقاد بأن للقيم الخاصة بإنسان ما (أو فئة ما) شرعيةً كونية شاملة، وليس ثمة حماقة أكبر من محاولة فرض

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٣. يشير شانون في كلامه إلى تدخّل أميركا - ومن غير المهم هنا بأي أيدٍ أو أدوات - لقلب نظام حكم الرئيس الماركسي سلفادور آييندي، الذي انتخب ديمقراطياً عام ١٩٧٠. ومن الامثلة اللامتناهية على التبريرات «الثقافية» للعدوان والإنتهاك وما شابه، المعلومات التالية في صفحة ٧٥٥ من كتاب الحقائق *The World Almanac and Book of Facts*: «حسّنت حكومة آييندي الأوضاع بالنسبة للفقراء، لكن الأعمال اللامشروعة والعنيفة التي قام بها أنصار الحكومة المتطرفون، وفشَل نظام الحكم في ضمان دعم الأغلبية، والبرامج الإقتصادية الإشتراكية السيئة التخطيط، أحدثت (كلّها) فوضى سياسية ومالية. وفي ١١/٩/١٩٧٣، استولت زمرة عسكرية (junta) على السلطة وقالت إن آييندي قتل نفسه». أنظر: *The World Almanac and Book of Facts 1995* (Mahwah: Funk Wagnalls Corporation, 1994). ويلاحظ القارىء أن كتاب «الحقائق» (والمزدوجان مني) لم يستخدم في الجملة الأخيرة كلمة مثل «إدّعت» أو «زعمت» (Claimed)، ولم يضع كلمتَيْ «قتل نفسه» بين مزدوجين. كما أن المرجع المذكور لم يُشر اطلاقاً إلى أي تدخّل أميركي!

(٣٤) محمد مصدّق (١٨٨٠ - ١٩٦٧)، هو الزعيم السياسي الذي أمّم مصالح النفط البريطانية في إيران، وكاد ينجح خلال توليه رئاسة الحكومة (١٩٥١ - ١٩٥٣) في الإطاحة بالشاه.

(٣٥) Fulbright, *The Price of Empire*, p. 170.

(٣٦) تشومسكي، «حقوق الإنسان» والسياسة الخارجية الأميركية، ص٣١.

(٣٧) *New York Times*, 6/8/1954.

أفضليات مجتمع واحد على عالم كاره لها. وهذا هو أقل ما كان علينا أن نتعلّمه من مأساة فيتنام»[40]. وكان على السيناتور فولبرايت أن يتذكر أيضاً أن فيتنام ليست «المأساة» الأولى، بل واحدة فقط ـ على الرغم من فداحتها وأهوالها ومآسيها ـ في سلسلة لا تنتهي من الكوارث التي يفرضها على شعوب العالم منذ مئات السنين استعمار عنصري حاقد، بدأ أوروبياً واستحال تدريجاً ـ بين أواخر القرن الماضي ومنتصف هذا القرن ـ اميركياً.

يقول جورج أورويل، في كتابه عن الوطنية إن «الوطني» لا يعترض قط على المجازر التي ترتكبها جماعته، ويتمتع ـ أكثر من ذلك ـ بقدرة مذهلة حتى على عدم سماع ما يحدث من هذه المجازر[41]. ويستهل نعوم تشومسكي وادوارد هيرمان كتابهما عن دعم واشنطن للأنظمة الفاشية في العالم الثالث، الذي قدّما له بجملة «أورويل»، بالقول إن لدراستهما المؤلفة من مجلدين مرتبطين تركيزاً مزدوجاً: على الحقائق وعلى المعتقدات. فالحقيقة الأساسية، كما يقولان، هي أن الولايات المتحدة أقامت تحت رعايتها وحمايتها «نظاماً استعمارياً لدول عميلة يحكمها في صورة رئيسية الإرهاب، وتخدم نخبة تجارية وعسكرية صغيرة، محلية وأجنبية». أما المعتقدات الجوهرية، أو المزاعم الأيديولوجية، فهي أن الولايات المتحدة «متفانية في تعزيز قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، مع أنها قد تخطىء أحياناً في سعيها لتحقيق هذا الهدف». ويصف تشومسكي وهيرمان، باستهزاء، الإعلام الجماهيري (Mass Media) بالصحافة الحرة... بين مزدوجين ("Free Press"). ويقولان إنها نظام فعّال جداً لإعادة كتابة التاريخ المعاصر، واختيار «معلومات» راهنة أو «فبركتها»، وتتصرف إلى حد كبير كنظام الدعاية (Propaganda) الذي تسيطر عليه الدولة. ويتّهم المؤلفان، بما لديهما من إثباتات قاطعة وشواهد موثّقة، بأن للمؤسسات الأيديولوجية الغربية قدرة مرعبة على «تزوير الوقائع»، أو طمسها، أو إعادة تفسيرها، «لمصلحة المسيطرين على الإقتصاد، والنظام السياسي»[42]. وانتهكت دار النشر التي اتفقا معها على إصدار هذا الكتاب نفسه الاتفاق، لأن وليام سارنوف، أحد كبار المسؤولين في الشركة الأم (امبراطورية «وورنر» للاتصالات والترفيه) تألم وغضب كثيراً من جملة في الصفحة السابعة من الكتيب الأصلي، الذي صدر عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، جاء فيها: «إن الزعامة في الولايات المتحدة، كنتيجة لموقفها المهيمن وجهودها الواسعة النطاق لمكافحة الثورات [في العالم الثالث]، هي أهم محرّض، ومنفّذ، ومؤازر معنوي ومادي منفرد لحمّامات دم خطيرة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية»[43].

ويتساءل كثير من الأميركيين المؤمنين فعلاً بالمُثُل العليا والقيم والفضائل، أكثر مما يتساءل أعداء أميركا الكثيرون: لماذا تستخدم الحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة مقاييس ومعايير مختلفة ـ إلى جانب استخدامها القوة السياسية والمالية والعسكرية ـ في تعاملها وتصرّفها مع من يختلف معها، أو عن المتحكّمين في شؤونها، في العرق أو الدين أو السياسة، محلّلة لنفسها ـ ولأصدقائها ـ ما تحرّمه على الآخرين، مشرعنة اللاشرعي لتنفيذ مآربها وخدمة أطماع حلفائها أو عملائها، غير آبهة بمواقف بقية البشر أو مآسيهم أو تطلعاتهم، غير عابئة بهذه الشرعة العالمية أو تلك، ناهيك بركيزتيها القانونيتين الشهيرتين: الدستور وميثاق الحقوق (Bill of Rights) ـ وهي في هذا المجال، بالمناسبة، ليست الأمة الوحيدة أو الأولى في التاريخ (وبالتأكيد، لن تكون الأخيرة)؟

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢

(٣٩) Howard Zinn, *A People's History of the United States* (New York: Harper Colophon Books, 1980), p. 312.

(٤٠) Fulbright, *The Price of Empire*, pp. 127-128.

(٤١) Noam Chomsky and Edward S. Herman, *the Washington Connection and Third World Fascism* (Boston: South End Press, 1979), p. VII.

(٤٢) Ibid, pp. IX-X.

(٤٣) Ibid, p. XIV.

إن الشرخ الواسع، والمتزايد، بين الجانبين المتناقضين جداً، لا بل المتصارعين، للعقيدة (Creed) الأميركية، كما يسمّيهما هاوارد زن[٤٤]، يفسّر إلى حد كبير الازدواج والرياء والتظاهر المزيّف بالفضيلة والدين لسياسة الولايات المتحدة، وللمشاكل الحادة التي تواجهها في الداخل، ولتدخّلاتها الدامية والمدمّرة العديدة في شؤون الدول الأخرى وانتهاكاتها الفاضحة الكثيرة للقوانين والمواثيق الدولية. فهناك العقيدة البلاغيّة المنمقة (Rhetorical)، الممثّلة على خير وجه في كلمات إعلان الإستقلال: «... كل الناس مخلوقون متساوين... حقوق لا تُنتزع... حياة، وحرية، وطلب السعادة!... [و] متى يصبح أي شكل من أشكال الحكومة هادماً لهذه الغايات، يكون من حق الشعب أن يغيّره أو يلغيه...». وهناك العقيدة العاملة والمطبّقة (Work-ing)، «تلك المعتقدات... الراسخة في عقول الشعب الأميركي بسبب الممارسة المتواصلة، التي تعزّزها الكنيسة، والعائلة، والمدرسة، والبيانات الرسمية، ووكلاء وسائل الإعلام الجماهيرية: بأن كل الناس متساوون، باستثناء الأجانب الذين نخوض معهم حرباً، والسود الذين لم يجرِ اختيارهم [كافراد] لنوع خاص من الإهتمام، والهنود الذين لا يرضخون ويذعنون... وأي إنسان ليس لديه مال...»[٤٥]. ويرى زن أن التاريخ الأميركي «محاولة طويلة، لكنها فاشلة حتى الآن، للتغلب على الغموض في العقيدة الأميركية، من أجل الوفاء بمبادىء إعلان الإستقلال». وهو يحذّر من مغبة الإستمرار على هذا المنوال، لأن أميركا، في رأيه، «ليست رؤساء محاربين، وصناعيين نهمين، ومفكّرين متذلّلين، وضحايا مذعنين فحسب، بل هي أيضاً رجال ونساء شجعان، ومنظّمون [لحركات] الإنشقاق والمقاومة، ومؤجّجون [لنيران هذه الحركات].

في عام ١٩٠٦، كتب أمين الريحاني، الذي كان قد مضى على إقامته في الولايات المتحدة بضع سنوات، سلسلة من المقالات عن الحياة الإجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة، جاء في أحدها أن الأمة الأميركية أعلنت استقلالها عام ١٧٧٦ و«ها قد مرّ عليها الآن مئة وثلاثون سنة وهي لم تزل بعيدة عن الاستقلال بُعدها عن الملكة التي حاربتها وخلعت نيرها أيام الإستعمار. نعم استقلّت عن ملك متوّج ولكنها وقعت في قبضة ملوك لا تلبس التيجان!... (كل الناس يطالبون بإنصاف عمال المناجم الفقراء) وجبابرة المال أصمّ من أبي الهول. فما هو استبداد حكومة جورج الثالث بالنسبة إلى هذا التكبّر والطغيان؟»[٤٦]. وتساءل الريحاني قبل تسعة عقود، كما نتساءل نحن اليوم، عن فضائل هذا التمدّن الحديث «المؤسّس على المادة والطمع والإستئثار... الذي يسنّ أرباب المال شرائعه، فيطبّقها سماسرة البورصة وأصحاب المعامل، وينشرها وزراء الحربية بالمدافع والمدرّعات... فالتمدّن عندهم هو التموّل». ويقول في مقال آخر: «تغيّرت القيود وتنوّعت السلاسل واستبدل النخّاسون بغيرهم... إنّ في الولايات المتحدة من العبوديات أنواعاً وأشكالاً»[٤٧]. ويصرخ الريحاني في مكان آخر: «أي جحيم أشدّ شقاء وأكبر بلاء من الجحيم الذي يعدّه المتموّل للشعب، متواطئاً مع القانون الجليل ومستخدماً قوة الحكومة، لتنفيذ أغراضه وتحقيق مطامعه...؟ أيّة شرائع مكّنت [أرباب المال] من عملهم، وساعدتهم على احتكار ضروريات

ان الولايات المتحدة التي تنفرد بما أنعم عليها من ثروات طائلة وتاريخ مميز هي فوق النظام الدولي لا ضمنه... وهي تحب التصور أن أي شيء تريده هو بالضبط ما يريده الجنس البشري بكامله

(٤٤) Howard Zinn, *Postwar America: 1945-1971* (Indianapolis: The Bobbs - Merrill Company, Inc, 1973).
(٤٥) Ibid, p. XIV.
(٤٦) أمين الريحاني، الريحانيات، ط٨، ج١ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٨)، ص١٤٤.
(٤٧) المصدر نفسه، ص١٣٤.

الحياة والإستبداد بالعباد؟... [إن] الحكومة التي تساعد هؤلاء المتمّولين العظام، تصبح أخيراً عاجزة عن كبح جماحهم... (إن الحيّة التي تربّيها، تنفث عليك السمَّ من فيها)... إن الحرية في هذه البلاد تساعد أعداءها على بنيها، [و] جمهورية اليوم تساعد المتموّل ليظلم بماله، كما كانت الملكية تساعد رجل الدولة ليظلم بنفوذه. وقد قال أحد [الفرنسيين]: قد تسقط الملكيات من فقر شعبها وقد تسقط الجمهوريات من غنى أفرادها. فلا تظن أننا نرتع في هذه البلاد بظلٍّ الحرية والإستقلال، واننا نعيش تحت سماء العدل والمساواة. فهذه كلها اليوم اسم بلا مسمّى، وأمور لا نشعر بفقدانها إلا متى طلبناها مضطرين»[٤٨].

في الخمسينات من هذا القرن، أصدر العالم الإقتصادي الأميركي فيكتور بيرلو كتاباً قال إنه يهدف من خلاله إلى تقويض «الأسطورة» التي ربّي عليها الشعب الأميركي، القائلة إن جيوش الولايات المتحدة غير عدوانية، وإن المشاريع التجارية الأميركية تغزو العالم عن طريق المنافسة السلمية وخدمة المستهلكين، في حين أن أميركا استعمارية، وان الإستعماريين فيها - أي «تلك الحفنة القليلة من الرجال الذين يملكون أميركا ويسيطرون عليها» - هم أمراء حي المال (Wall Street) في نيويورك[٤٩]. وينقل المعرّب منير البعلبكي[٥٠]، في أحد هوامشه التفسيرية المفيدة العديدة، عن إحدى زعيمات الحزب الشعبي (Populist)[٥١] قولها في أواخر القرن الماضي إن «وول ستريت» يملك أميركا... «فلم تعد حكومتنا حكومة الشعب بوساطة الشعب ولمصلحة الشعب، بل حكومة

إن أصدقاء الولايات المتحدة، أو حلفاءها، أو عملاءها، من القادة الذين تعمل المستحيل لإبقائهم في السلطة، يصبحون «أشراراً» حين يسقطون أو ينتهي دورهم لسبب أو لآخر

وول ستريت بوساطة وول ستريت ولمصلحة وول ستريت... والواقع أن قوانيننا هي نتيجة مسلك من شأنه أن يكسو الرذيلة بالحلل الغالية، والفضيلة بالخرَق البالية»[٥٢]. ويرى بيرلو أن عوامل الإستعمار الإقتصادي الرئيسية الخمسة، التي لخّصها لينين[٥٣]، «نشأت في الولايات المتحدة، وكان نشوؤها على نطاق عالمي»، وان أمراء «وول ستريت» فرضوا شروطهم بعد اكتساح النازيين بلدان أوروبا الغربية في مطلع الحرب العالمية الثانية. وينقل المؤلف عن رئيس مجلس المؤتمر الصناعي الوطني آنذاك، فيرجيل جوردان قوله الصريح وتوقّعاته التي تحققت: «مهما كانت النتيجة التي ستؤول إليها الحرب فقد اندفعت الولايات المتحدة في اتجاه استعماري في الشؤون العالمية وفي كل مظهر من مظاهر حياتها... وفي أحسن الأحوال، ستصبح انكلترا شريكاً ثانوياً في استعمار انكلو - ساكسوني جديد، تكون فيه موارد الولايات المتحدة الإقتصادية، وقوتها العسكرية والبحرية، مركز الثقل... إننا قد نخشى لفظة الإستعمار البغيضة، غير المألوفة... وكثير منا يؤثرون أن يخفوها، على الطريقة الاميركية الشائعة، وراء حجاب من عبارة غامضة مثل «الدفاع عن نصف الكرة الغربي». لكنّ أميركا مقدّر لها أن تسلك (في هذا الاتجاه)... جنوباً في نصف الكرة الغربي، وغرباً في المحيط الهادىء، يتّخذ ركب الإستعمار سبيله؛ وبلغة القوة الإقتصادية الحديثة والإعتبار (Prestige) السياسي، ينتقل الصولجان اليوم إلى الولايات المتحدة» (أي بعد

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص١٤٠ - ١٤١.

(٤٩) فيكتور بيرلو والبرت إ. كان، **اعمدة الإستعمار الاميركي ومصرع الديمقراطية في العالم الجديد**، تعريب منير البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠)، ص٨.

(٥٠) صاحب معجم المورد، ط٢٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٣).

(٥١) Populist Party (الحزب الشعبي) برز كحزب ثالث (إلى جانب الحزبين الرئيسيين) في التسعينات من القرن الماضي للمطالبة بحقوق المزارعين.

(٥٢) بيرلو وكان، **اعمدة الاستعمار الاميركي ومصرع الديمقراطية في العالم الجديد**، ص١٤.

(٥٣) المصدر نفسه، ص٧ - ٨، نقلاً عن: Lenin, *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism* (New York, 1939), p. 89.

إقصاء جميع منافسيها الاستعماريين من منطقة ـ أو مناطق ـ نفوذها، وبسط سيطرة مطلقة على المحيط الهادىء وجزء كبير من الشرق الأقصى).

ثمة «عجيبتان» أميركيتان حققتهما حرب هتلر (العالمية الثانية)، وكم من «هتلر» في هذا العالم أفسح المجال ويفسحه أمام الولايات المتحدة كي تتعاظم قوتها وتتغطرس بسبب تلك القوة ـ وهي غير المحتاجة أصلاً إلى مثل هذه «الحوافز»! ـ ففي مطلع عام ١٩٤٠، كما يقول ستيفن آمبروز[٥٤]، كان عدد أفراد القوات المسلحة الأميركية... مئة وخمسة وسبعين ألف رجل (أي مثل جيوش العديد من الدول الصغيرة والفقيرة)، «ومن دون أي معدات تُذكر». بعد ذلك بخمس سنوات فقط، أصبحت القوات المسلحة ـ بملايينها الثمانية ـ «أحدث جيوش العالم أسلحة وتجهيزاً». ويذكر المؤرخ آمبروز الأرقام المذهلة التالية لإنتاج نوع واحد من المعدات، لإعطاء فكرة عن حجم الإنجاز الشامل: ففي عام ١٩٣٩، انتجت مصانع أميركا ٥٨٥٦ طائرة. وفي عام ١٩٤٤، قفز الرقم إلى ما يقارب المئة ألف (٩٦٣١٨)، بينها العديد من تلك القاذفات الضخمة ذات المحركات الأربعة. ووصل عدد الطائرات التي انتجتها مصانع أميركا خصيصاً للحرب إلى أكثر من... ربع مليون طائرة (وكانت المعدات الأخرى، من دبابات وشاحنات وغيرها تتدفق من المصانع على مدار الساعة). وصدقت في الأربعينات الجملة التي قالها الكاتب الراديكالي راندولف بورن في منتصف الحرب العالمية الأولى ـ حيث صدقت أيضاً: «الحرب هي صحة الدولة»[٥٥]. فالحكومة أصبحت قوية جداً، والروح الوطنية انتعشت، والصراع الطبقي وُضع جانباً، وجشع المصانع والمصارف وكبار التجار تضاعف. ويقول الشاعر أرتشيبولد ماكليش، الذي كان في أثناء الحرب مساعد وزير الخارجية، منتقداً بحدة ما شاهده في عالم ما بعد الحرب: «كما تسير الأمور حالياً، سيكون السلام الذي سنحققه، السلامُ الذي نبدو أننا نحققه، سلامَ النفط، سلام الذهب، سلام الشحن، سلاماً ـ باختصار ـ ... من دون هدف خُلُقي أو مصلحة إنسانية...»[٥٦].

ومن المؤكد أن المستفيد الأكبر من تلك الحرب، رغم الإصلاحات السياسية والإجتماعية العديدة، كان التحالف التقليدي والتاريخي بين الحكومة و«الأوليغاركية»[٥٧] المالية الصناعية التجارية. ويعود تاريخ هذا التحالف إلى أيام «الثورة» الأميركية، والمقترحات الأولى التي قدّمها إلى الكونغرس أول وزير للمالية في الدولة الفتيّة، ألكسندر هاملتون (تتصدّر صورته الأوراق النقدية من فئة عشرة دولارات). ويرى فيكتور بيرلو، في كتابه الصادر في الخمسينات، أن استخدام القوة العسكرية «عدوانياً» كان ولا يزال «الوسيلة الرئيسية التي تعتمدها الولايات المتحدة في توسّعها الإستعماري... ويتجلّى الدور الذي قامت به القوة العسكرية في تدعيم سيطرة وول ستريت الإقتصادية على البلدان نصف المستعمرة في هذه الكلمات التي لخّص فيها المايجور جنرال سمدلي بتلر حياته العسكرية:

«قضيت ثلاثة وثلاثين عاماً في خدمة جيشنا الأميركي، كنت في معظمها أشبه بقاطع طرق يعمل لمصلحة وول ستريت والشركات والمصارف الكبرى... وهكذا ساعدتُ على جعل المكسيك مكاناً آمناً لشركات النفط الأميركية سنة ١٩١٤، وعلى جعل هايتي وكوبا أرضاً يستطيع الـ«ناشونال سيتي بانك» استغلالها... وفتحتُ أبواب جمهورية الدومينيكان في وجه شركات السكّر الأميركية سنة ١٩١٦[...]»[٥٨].

في مطلع عام ١٩٤٩، قال الرئيس هاري ترومان في رسالته إلى الكونغرس، عما يُسمّى حالة الإتحاد،

(٥٤) Stephen E. Ambrose, "World War II Remembered," in: *The World Almanac and Book of Facts* 1995, p. 37.
(٥٥) Zinn, *A People's History of the United States*, p. 350.
(٥٦) Ibid, p. 405.
(٥٧) Oligarchy، كلمة يونانية الأصل تعني حكم القلّة، او تحكُّم القلّة، او حكومة يسيطر عليها تلاتل همّهم الإستغلال وتحقيق المنافع الذاتية (قاموس المورد).
(٥٨) بيرلو وكان، اعمدة الإستعمار الأميركي ومصرع الديمقراطية في العالم الجديد، ص ١٤ ـ ١٥.

إن جوهر السياسة الخارجية الأميركية هو السلام، وإن العالم يتطلع إلى الولايات المتحدة لتتولى زعامته. واستهل فترته الرئاسية الثانية، بعد ذلك بأسبوعين، بخطاب قال فيه إن «شعوب الأرض» تُكبِر في الولايات المتحدة «حبَّها للخير، وقوتها، وزعامتها الحكيمة. فنحن لم نطمع بأرض أحد، ولم نفرض إرادتنا على أحد. إن الإستعمار القديم - [ذلك] الاستغلال من أجل الربح الشخصي - لا محل له في خططنا»[٥٩]. إلا أن ليو ويلتش، أحد كبار المسؤولين في شركة ستاندرد للنفط (نيوجيرسي) في الأربعينات[٦٠]، سبق ترومان في التحدث عن «الزعامة» الأميركية، لكنه كان أكثر وضوحاً (أو أقل دبلوماسية)، إذ قال في أواخر سنة ١٩٤٦: «علينا، بوصفنا أكثر دول الأرض إنتاجاً، وأقواها رساميل، وأغناها بالصناعة الآلية، أن نحزم أمرنا ونتحمّل المسؤولية، التي يلقيها على عاتقنا كوننا نملك أغلبية الأسهم في تلك الشركة الكبرى [المسمّاة]... العالم! ... ولا ينبغي أن يكون ذلك إلى أجل مسمّى. إنه واجب سرمدي لا يجوز التفريط فيه...! والواقع أن سياستنا الخارجية سوف تكون في المستقبل أكثر اهتماماً بسلامة رساميلنا الموظفة في الخارج وباستقرارها، مما كانت عليه في أيّما وقت مضى. وليس من ريب في أن احترام رساميلنا تلك، لا يقل أهمية عن احترام مبادئنا السياسية...»[٦١].

قبل ذلك بأكثر من مئة عام، أمضى المفكر الفرنسي ألكسي دي توكافي (Alexis de Toequeville) تسعة أشهر في أميركا (١٨٣١ -١٨٣٢) لدراسة سجونها، ونظامها في تطبيق المساواة. ويستشهد الأميركيون بكثير مما قاله توكافيّ عنهم إيجاباً وإعجاباً، في كتابه **الديمقراطية في أميركا** (١٨٣٤)، لكنهم - في أغلبيتهم الساحقة - يتناسون أو يتجاهلون تحذيراته من أخطار «طغيان الأغلبية»، و«الفردانية الأنانية»، و«الارستقراطية الإنتاجية». يقول: «لئن كانت أميركا لم تنجب بعد أي كتّاب عظام، فالسبب موجود في هذه الحقائق: لا يمكن أبداً بروز نبوغ أدبي من دون حرية الرأي، وحرية الرأي غير موجودة في أميركا. إن ديوان التفتيش لم يتمكن أبداً من منع انتشار عدد كبير جداً من الكتب [المناهضة للكنيسة] في أسبانيا. [لكن] امبراطورية الأغلبية تحقق في الولايات المتحدة نجاحاً أفضل كثيراً، لأنها تزيل فعلاً أي رغبة في نشر [مثل هذه الكتب]. في الولايات المتحدة، لا يعاقَب أحد على هذا النوع من الكتب، إلا أن ما من أحد يُستَحَثُّ على كتابتها»[٦٢]. وكان ذلك المشرّع الشاب (١٨٠٥ - ١٨٥٩) أحد أشهر الشهود على «الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد الهنود»[٦٣]. فبعدما شهد بنفسه عملية إرغام قبيلة بكاملها، «بمن فيها العجزة، والمرضى، والجرحى، والمواليد الجدد»، على عبور نهر المسيسبي المملتىء بالشرائح الجليدية نتيجة شتاء قاس جداً، كتب متألماً عن جو «الدمار» الذي يعصر القلوب، وبخاصة لأن الهنود... «لم يعد لديهم بلاد، وقريباً لن يبقوا شعباً»[٦٤]. كذلك انتقد الارستقراطي الفرنسي قضية الرق، وتكهن بوقوع حرب أهلية... كما كان مصيباً جداً في توقّعه نزاعاً مستقبلياً بين الولايات المتحدة وروسيا. وتضايق توكافيّ كثيراً من «إدمان الأميركيين على المسائل المادية بدل الفلسفية»، والسعي الحثيث ذي الهدف الواحد تقريباً وراء الثروة: «لا أعرف فعلاً، أي بلد يسيطر فيه حب المال بمثل هذه القوة على عواطف الناس...»[٦٥]. وعدّ «الفردانية» (Individualism) خطراً كبيراً على الولايات المتحدة، لأنها في الحقيقة تعني أن مصالح الفرد - أخلاقياً - هي فوق كل اعتبار، أو هكذا يجب أن تكون. ويقول «بطريرك» مؤرّخي أميركا، هنري ستيل كوماجر[٦٦]، إن توكافيّ استخدم هذه الكلمة كمصطلح

(٥٩) المصدر نفسه، ص٧٧.
(٦٠) المصدر نفسه، ص٧٨.
(٦١) المصدر نفسه، ص٧٩-٨٠.
(٦٢) امتحان GRE لمادة التاريخ عام ١٩٨٥ -١٩٨٦، ص٢١.
(٦٣) Kenneth C. Davis, *Don't Know Much about History* (New York: Crown Publishers, Inc, 1990), p.123.
(٦٤) Ibid., p. 123
(٦٥) Ibid., p. 125.
(٦٦) Henry Steele Commager، من مواليد عام ١٩٠٢، له عشرات الكتب في التاريخ.

ازدرائي منتقص من القدْر... «كانت أصلاً تعبيراً ازدرائياً في الفرنسية حين اقتبسناها، ومعناها أنك تضع مصالحك الأنانية فوق مصالح مجتمعك»(٦٧). كذلك حذر المفكر الفرنسي من مخاطر «الارستقراطية الانتاجية»، لأنه اطّلع على آثارها في انكلترا «وخافها، ورأى أنها قد تدمّر الديمقراطية الأميركية»(٦٨). ويقول توكافيّ عن الديمقراطية (وهذه الكلمة بالذات - ديمقراطية - ليست موجودة، بحسب معلوماتي، في أيٍ من وثائق تأسيس الولايات المتحدة كدولة): إذا تمكنت الارستقراطية الإنتاجية يوماً من السيطرة على البلاد، فمن المحتمل أن تصبح الديمقراطية أكثر أنواع الحكم استبداداً في التاريخ!

ثانياً: العنصرية والطبقية والنفاق... منذ البدء

حين نزل كريستوف كولومبس ورجاله على الشاطىء في جزر البهاما، هرع الرجال والنساء العراة من قبيلة Arawak للترحيب بهم، وتقديم الطعام والشراب والهدايا إليهم. وكتب كولومبس في سجلات سفينته لاحقاً: «... لا يحملون سلاحاً، ولا يعرفون ما هو السلاح. حين أريتهم سيفاً، أخذوه من حدّه وجرحوا أنفسهم بسبب الجهل. ليس لديهم حديد؛ رماحهم من الخيزران... (أجسادهم قوية ورياضيّة) ومن الممكن جعلهم خدماً جيدين... بخمسين رجلاً يمكننا إخضاعهم كلهم، وإرغامهم على أن يفعلوا كل ما نريد»(٦٩).

كان أولئك «الأراواكيّون»، مثل إخوانهم في المناطق الأخرى، مشهورين بحسن الضيافة وحب المشاطرة. لكن تلك الصفات لم تكن بذات أهمية «في أوروبا عصر النهضة، التي كانت تهيمن عليها ديانة الباباوات، وحكومات الملوك، والهستيريا لجمع المال - التي اتّسمت بها الحضارة الغربية و [نفسية] رسولها الأول إلى الأميركتين، كريستوف كولومبس»(٧٠). من هناك، انتقل ذلك الرجل المغامر - ومعه سجناء من الوطنيين - إلى ما هي كوبا اليوم، ومنها إلى هيسبانيولا - الجزيرة التي تضم اليوم هايتي وجمهورية الدومينيكان. وفي تلك الأخيرة، بنى من أخشاب سفينته الجانحة «سانتا ماريا» حصناً أطلق عليه - وهو المسيحي المؤمن - اسم «الميلاد» (Nav-idad)، فكان «أول قاعدة عسكرية أوروبية في النصف الغربي للكرة الأرضية»(٧١). وذكر كولومبس أن الهنود «سُذّج جداً وكرماء جداً بالنسبة إلى موجوداتهم... فحين تطلب منهم شيئاً مما لديهم، لا يقولون لا أبداً...!» وفي خلال رحلته الثانية، التي موّلها ملكا إسبانيا - بعد ما وعدهما بإحضار كل ما يحتاجان إليه من ذهب وكل ما يطلبانه من عبيد، كتب في هايتي: «لنواصل باسم الثالوث الأقدس (الله، ويسوع المسيح، والروح القدس) إرسال جميع العبيد الذين يمكن بيعهم». وذكر في مكان آخر: «هكذا يمنح الله السرمدي، إلهنا، النصر لمن يتبعون سبيله على الرغم من المستحيلات الواضحة»(٧٢).

حاول أبناء قبيلة أراواك مقاومة الإسبان المدجّجين بالسلاح والممتطين أفضل أنواع الخيول (غير المعروفة إطلاقاً لدى الوطنيين)، ففشلوا فشلاً ذريعاً... بحيث قرروا القيام بعمليات انتحار جماعية بالسموم وقتل الأطفال، تفادياً للعبودية والعذاب والألم. وفي خلال عامين، مات نصف سكان هايتي البالغ عددهم آنذاك ربع مليون(٧٣). وتقلّص العدد بحلول عام ١٥١٥ (أي بعد ٢٣ سنة على «الإكتشاف») إلى خمسين ألفاً... فإلى خمسمئة فقط عام ١٥٥٠! واتّهم الكاهن الشاب بارتولومي دي لا كاساس (Bartolomé de Las Casas)، الذي اشترك

(٦٧) Bill Moyers, *A World of Ideas* (New York: Doubleday, 1989), p. 231.
(٦٨) Ibid., p. 230.
(٦٩) Zinn, *The People's History of the United States*, p. 1.
(٧٠) Ibid., p. 1.
(٧١) Ibid., p. 3.
(٧٢) Ibid., p. 3.
(٧٣) Ibid., p. 4.

في حملة كولومبس لاحتلال كوبا، «الأدميرال» الإيطالي بارتكاب «جرائم (يتعذّر تعويضها) بحقّ الهنود» إرضاءً لملك إسبانيا[٧٤]. وكتب كاساس عن الفظائع الوحشية التي ارتكبها الإسبان، بما في ذلك «اقتطاع أجزاء من أجساد الهنود، لإمتحان حدة سيوفهم». وروى في مجلده المتعدد الأجزاء[٧٥]، الذي بدأه في الخمسينات من عمره، وبعدما جمع يوميّات كولومبس ونقّحها، كيف أن إثنين من «هؤلاء الذين يسمّونهم مسيحيين التقيا يوماً صبيّين هنديين يحمل كل منهما ببغاء، فأخذا الطيرين، ولأجل التسلية... قطعا رأسَيْ الصبيّين»[٧٦].

هكذا بدأ تاريخ الإجتياح الأوروبي «الحضاري» لأمم الهنود في الأميركتين: بالسيطرة، والإستعباد، والقتل، والتعذيب، والإفناء. لكنك حين تقرأ كتب التاريخ التي يدرسها الصغار في أميركا - وفي العديد من دول العالم الأخرى - لا تجد سفك دماء ووحشية، بل... مغامرات بطولية، واحتفالات بذكرى كولومبس وعيد كولومبس (له عيد رسمي قومي في الولايات المتحدة)، ومهرجانات، وأفلام! ومن شبه المؤكد أن الباحث عن الحقيقة لن يجد، حتى ولو لجأ إلى أعمق من كتب المرحلتين الإبتدائية والثانوية، سوى تلميحات بين الحين والآخر إلى غير أخبار المغامرات والبطولات. ولنأخذ مثلاً المؤرخ المعروف من جامعة هارفرد، صاموِيل أليوت موريسون، وهو أحد أشهر من أرّخ حياة كولومبس و«إنجازاته»[٧٧]. فقد تحدّث في كتابه المتعدد الأجزاء عن الإستعباد والقتل، قائلاً: «أدّت السياسة الوحشية[٧٨] التي بدأها كولومبس وواصلها أخلافه إلى إبادة جماعية كاملة». لكن هاوارد زن، الثائر على الأكاذيب والتضليلات والتمويهات في كتب التاريخ الأميركي (وأي كتب تاريخ أخرى)، يقول «إن تلك الجملة بالذات لم تَرِد إلاّ «مدفونة» في منتصف (ما رواه موريسون من قصة رومانسية عظيمة)». ويلخّص موريسون في الفقرة الأخيرة من كتابه وجهة نظره عن كولومبس، على النحو التالي: «كانت له أخطاؤه وعيوبه (Defects)، لكنها كانت إلى حد كبير عيوب السجايا التي جعلته عظيماً، [وهي] إرادته التي لا تُقهر، وإيمانه الرائع بالله وبمهمته هو شخصياً كحامل [رسالة] المسيح إلى أراضٍ وراء البحار، ومثابرته العنيدة رغم [ما تعرّض له من] إهمال وفقر وتثبيط عزيمة. إلا أنه لم يوجد أي عيب، أو أي جانب مظلم، لأبرز سجاياه كلها وأكثرها ايجابية: [وهي] براعته الملاحيّة». ويشعر المطّلعون على هذه الحقائق بأن محاكمة كولومبس في هذا العصر، وإدانته غيابياً (كما فعلت محكمة «شعبية» أنشأها موقتاً عدد من سكان أميركا الأصليين في الذكرى المئوية الخامسة لذلك «الإكتشاف»)، أمر لم يعد مجدياً. لكن «القبول بالأعمال الوحشية كثمن مُدان، إلا أنه ضروري للتقدم»، مسألة تتطلب المعالجة - كما يقول المؤرخ هاوارد زن. فأحد أسباب بقاء هذه الأعمال في أيامنا - وإلى ما بعدها - عائد إلى أننا «تعلّمنا أن ندفنها في جمهرة من الحقائق الأخرى، كما تُدفن النُفايات الإشعاعية في حاويات تحت سطح الأرض... [و] القبول الهادىء للإخضاع والقتل باسم التقدم ليس إلاّ وجهاً واحداً من أسلوب معيّن لدراسة التاريخ، تُروى فيه أحداث الماضي من وجهة نظر الحكومات، والمنتصرين، والدبلوماسيين، والقادة».

في عام ١٥٨٥، أي قبل وجود أي مستعمرة انكليزية دائمة في «العالم الجديد»[٧٩]، وصل ريتشارد غرنفيل على رأس سبع سفن لدراسة الأوضاع. استقبله السكان الأصليون بالترحاب، وتمتّع هو ورجاله بحسن ضيافتهم. وحين «سرق»

(٧٤)يقول زن إن Casas هو المصدر الرئيسي - وفي شؤون عديدة: الوحيد - للمعلومات عما حدث في الجزر بعد وصول كولومبس. انظر .ibid., p 5

(٧٥) Bartolomé de las Casas, *History of the Indies* (New York: Harper Row, 1971)

(٧٦) Zinn, ibid., p 6

(٧٧)كان الأستاذ الجامعي Samuel Eliot Morison بحاراً هاوياً قام برحلة مماثلة لرحلة كولومبس عبر الاطلسي، قبل إعداده كتاباً من أجزاء عدة عن كولومبس صدر عام ١٩٥٤.

(٧٨)استخدم موريسون كلمة Cruel التي تعني ايضاً «القاسية»، ربما تلطيفاً وتخفيفاً (مقابلة مثلاً بكلمة Atrocious).

(٧٩)كانت أميركا عالماً «جديداً» بالنسبة إلى الاوروبيين، لكنه قديم جداً بالنسبة إلى السكان الاصليين الذين اقتلعهم الغزاة المستعمرون من اراضيهم وامممهم، وافنوا معظمهم.

أحد أبناء القرية الكرماء كوباً فضياً صغيراً، لم يكن الانكليزي غرنفيل أقل «تمدّناً» من نظيره الإيطالي ـ الإسباني، إذ أباد كل سكان القرية وأحرقها بكاملها. كذلك أظهر «الحجّاج»[٨٠]، الذين استوطنوا الشمال الشرقي لما يعرف اليوم بالولايات المتحدة وشكروا الله على منحهم الحرية والأرض (وعيد الشكر ـ Thanks Giving ـ اليوم، هو أكثر الأعياد الوطنية شعبية في أميركا)، انهم «مسيحيون حقيقيون». فمع انهم لم يصلوا هم أيضاً إلى أرض فارغة، بل مأهولة بقبائل من السكان الأصليين، فإن حاكم مستعمرة خليج مساتشوستس جون وينثروب، مثلاً، اختلق عذراً غريباً للاستيلاء على الأرض. فقد أعلن تلك المنطقة «خواء» أو «مفرّغة» (Vacuum) من الناحية «القانونية». وقال إن الهنود لم «يُخضعوا» الأرض، وبالتالي فإن لهم فيها حقاً «طبيعياً» فقط، لا «حقاً مدنياً». واستخدم أولئك «التطهّريّون»[٨١] التوراة لتبرير استيلائهم على الأرض: «أطلب منّي، فأعطيك الوثني ليراثك، وأقاصي الأرض مُلكاً لك»[٨٢]. ولم يتورّعوا عن استخدام «العهد الجديد» لتبرير استخدامهم القوة في الاستيلاء على الأرض ـ مع ما يترتّب عن ذلك من ظلم وتشريد وقتل ـ مستشهدين بجملة واحدة من رسالة بولس الرسول إلى أتباع كنيسة روما: «... فمن قاوم السلطة قاوم قضاء الله: وأولئك الذين يقاومون لسوف يُحلّون على أنفسهم اللعنة». وتناسى أولئك «المسيحيون» الأبرار أنهم هم الذين قاوموا السلطة في الأصل (في بريطانيا) ثم قاوموا سلطة السكان المحليين في «العالم الجديد». والأسوأ من ذلك أنهم تجاهلوا كلام السيد المسيح: «سمعتم انه قيل [في العهد القديم، اللاوين ١٩: ١٨]: أحبّ قريبك وأبغض عدوّك. أما أنا فأقول لكم: أحبّوا أعداءكم، وصلّوا لأجل الذين يضطهدونكم... [و] عاملوا الآخرين مثلما تريدون أن يعاملوكم...». ويذكر المؤرخ اليهودي الأميركي ماكس ديمونت، في كتابه **اليهود في أميركا** (١٩٨٠)، أن «البيوريتانيين» لم يعترفوا أبداً بأي حقوق للهنود في الأرض، «ولم تكن لديهم مشاعر ذنب إزاء تشريد الهنود أكثر مما كان لدى (اليهود الأوائل) إزاء تشريد الكنعانيين»[٨٣]. وتوافقه في هذا الرأي نظيرته ومواطنته روبرتا ستراوس فيورليخت، فتقول في السياق نفسه إن «البيوريتانيين» كانوا مؤمنين بأنهم «هم الشعب المختار» ما دام اليهود فقدوا دعواهم [أي حقّهم في أن يكونوا «شعب الله المختار»] برفضهم يسوع المسيح. وكانوا، شأنهم شأن اليهود، يستشهدون بالعهد القديم لتبرير انتزاعهم الأرض»[٨٤]. ويتساءل هاوارد زن بمرارة وغضب: «هل كان كل ذلك السفك للدماء، والخداع ـ من كولومبس إلى... البيوريتانيين ـ حاجة ضرورية للجنس البشري كي يتطور من الوحشية إلى المدنية؟ هل كان [المؤرخ] موريسون محقاً في دفن قصة الإبادة الجماعية داخل قصة أكثر أهمية... عن

أميركا ليست محصنة أكثر من القوى العظمى في الماضي تجاه غطرسة القوة: «ليس ثمة غرور إنساني أكبر من الاعتقاد بأن للقيم الخاصة بإنسان ما شرعية كونية شاملة، وليس ثمة حماقة أكبر من محاولة فرض أفضليات مجتمع واحد على عالم كاره لها»

(٨٠) Pilgrims، هم المهاجرون الإنكليز إلى الشمال الشرقي من الولايات المتحدة.

(٨١) Puritans: جماعة بروتستانتية في انكلترا وفي المنطقة التي سمّاها المهاجرون الأوائل New England، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، عُرفت بالتزمّت (والتعصّب) الشديد.

(٨٢) في المزمور ٢:٨، وفقاً للنسخة الإنكليزية التي اعتمدها أولئك «التطهريّون»: «... I Shall Give Thee, the Heathen for Thine Inheritance,...» والمعنى الأول لكلمة Heathen هو الوثني، لكنها تعني أيضاً الهمجي وغير المتمدن. واستخدم «البيوريتانيّون» هذه الجملة بالذات لعدّهم السكان الأصليين وثنيين همجيّين.

(٨٣) Max Dimont, *The Jews in America* (New York: Touchstone, 1980), p. 53.

(٨٤) Roberta Strauss Feuerlicht, *The Fate of The Jews* (New York: Times Books, 1983), p. 69, Footnote.

التقدم البشري؟ من الممكن ربما الخروج بجواب مقنع ـ كما فعل ستالين حين قتل فلاحين من أجل التقدم الصناعي في الإتحاد السوفياتي، وكما فعل تشرشل في شرحه [عمليات] قصف درازدن وهامبورغ، وترومان في شرحه [قنبلة] هيروشيما. ولكن، كيف يمكن إصدار حكم، حين لا يمكن وضع الفوائد والخسائر في الميزان ـ لأن الخسائر إما لا تُذكر، وإما تُذكر عابرة؟»[٨٥].

في عام ١٧٧٦، أعلنت المستعمرات الانكليزية في الساحل الشرقي استقلالها عن «الوطن الأم». كان عدد اليهود في تلك المستعمرات عامئذ نحو ٢٥٠٠، ساندت أغلبيتهم الثورة فحارب أربعون منهم تحت قيادة جورج واشنطن وقدّم المؤيدون الآخرون دعماً مالياً. وتقول الكاتبة اليهودية فيورليخت إن المساندة اليهودية كانت ـ جزئياً ـ نابعة من المصلحة الذاتية، «لأن عدداً بارزاً منهم كانوا تجاراً، وتلك [الثورة] حرب تجّار، تنقل السلطة من الطبقتين المتوسطة والعليا في بريطانيا إلى [نظيرتيهما] في أميركا»[٨٦]. ويتضح من دراسة متعمقة للكاتب الأميركي جون شاي أن الميليشيا الأولى كانت مؤلفة ـ في صورة عامة ـ من نخبة الذكور البيض، «أو على الأقل، ممن لديهم المواطنيّة الكاملة»، الأمر الذي يعني استثناء «الهنود» (حتى غير المعادين للبيض)، والزنوج (حتى الأحرار)، والخدم البيض، وكذلك البيض الأحرار الذين لم يكونوا مستقرّين في مكان ما. ومن المضحك المبكي مثلاً أن مستعمرة «كونّتيكت» أصدرت مع بدء الاستعدادات العسكرية قراراً بفرض الخدمة العسكرية على كل الذكور الذين تراوح أعمارهم بين ستة عشر عاماً وستين عاماً، باستثناء... مسؤولين حكوميّين محدّدين، ورجال الدين، وطلاب جامعة يال وأساتذتها، والهنود، والخلاسيين. ويمكن لمن يُستدعى إلى الخدمة إحضار بديل منه (أخ، صديق، خادم... إلخ)، أو التخلص منها كليّاً بدفع خمسة جنيهات[٨٧]. وكان ١٠ في المئة فقط من السكان البيض (كبار الملاّكين والتجّار) يسيطرون على نصف ثروة البلاد من أرض وأموال، ويصل عدد عبيدهم إلى سبع العدد الإجمالي للسكان[٨٨]. ويرى رونالد هوفمان أن الطبقات الدنيا في الجنوب قاومت التجنيد لجيش الثورة، لأن النتيجة واحدة ـ انتصرت الثورة أم هُزمت ـ وهي بقاء أفراد هذه الطبقات تحت حكم «نخبة سياسية». ففي ماري لاند، على سبيل المثال، حدد الدستور الجديد للمستعمرة (١٧٧٦) أن يكون الراغب في ترشيح نفسه لمنصب الحاكم مالكاً لأراضٍ قيمتها خمسة آلاف جنيه، ولعضوية مجلس الشيوخ... ألف فقط، الأمر الذي يعني استبعاد ٩٠ في المئة من السلطة[٨٩]. وكان عدد العبيد السود في تلك الفترة ربع عدد السكان، وفي بعض المقاطعات نصف المجموع[٩٠].

إن للمؤسسات الايديولوجية الغربية قدرة مرعبة على «تزوير الوقائع» أو طمسها أو إعادة تفسيرها «لمصلحة المسيطرين على الاقتصاد والنظام السياسي»

وما زاد في عمق الهوة بين الطبقات، توزيع ممتلكات الموالين للتاج البريطاني الفارّين... بطريقة

---

(٨٥) Zinn, *The People's History of the United States*, p. 17.

(٨٦) Feuerlicht, ibid, p. 68.

(٨٧) John Shy, *A People Numerous and Armed: Reflections on the Military Struggle for American Indipendence* (New York: Oxford University Press, 1976). Cited in: Zinn, ibid, p. 78.

(٨٨) Jackson Main, *The Social Structure of Revolutionary America*. Cited in : Zinn, ibid, p. 79 (لم يذكر زن اي معلومات اخرى عن هذا الكتاب).

(٨٩) Ronald Hoffman, "The (Disaffected), in the Revolutionary South," in: Alfred F. Young [ed.], *The American Revolution: Explorations in the History of American Radicalism* (Dekalb: Northern Illinois University Press, 1976). Cited in: Zinn, ibid, p. 81.

(٩٠) وصلت المجموعة الاولى من العبيد، او العمال المستعبّدين، في سفينة تجارية هولندية عام ١٦١٩، وبلغ عددهم سنة ١٨٦٠ أربعة ملايين.

ضاعفت الفرص المتاحة لقادة الثورة: إثراء أنفسهم وأصدقائهم، واقتطاع أجزاء معينة لصغار المزارعين بهدف خلق قاعدة تأييد عريضة للحكم الجديد. وهكذا، وجدت الولايات المتحدة نفسها مالكة لثروة ضخمة، وقادرة بالتالي على خلق «أثرى طبقة حاكمة... ويبقى لديها، مع ذلك، ما يكفي للطبقات المتوسطة كي تعمل كمنطقة أمن عازلة بين الأثرياء والمعدمين»[٩١]. ويوجز ادموند مورغان الطبيعة الطبقية للثورة بالقول: «إن حقيقة اشتراك الطبقات الدنيا في المنافسة يجب ألاّ تحجب واقع كون المنافسة نفسها، بصورة عامة، كفاحاً من أجل المراكز الحكومية والسلطة بين أعضاء طبقة عليا: الجديدة ضد القائمة»[٩٢]. ويقول الرئيس السابق للرابطة التاريخية الأميركية ريتشارد موريس، عن فترة ما بعد الثورة، إن اللامساواة كانت في كل مكان. ويجد أن الجملة الإفتتاحية للدستور الأميركي الذائع الصيت والشهرة: «نحن شعب الولايات المتحدة...» لم تكن صحيحة، لأن كلمة «شعب» لم تشمل الهنود أو السود أو النساء أو الخدم البيض شبه المستَعبَدين[٩٣]. ومن المفارقات أن صاحب تلك الجملة بالذات كان الفاحش الثراء غوفيرنور موريس، المتَّهم برفع أسعار المواد الغذائية في أثناء الثورة، والمساعد الرئيسي لقريبه(!) روبرت موريس - الذي يمكن عده وزير مالية الثورة! ويشعر المؤرّخ موريس أن عدد الخدم البيض، العاملين بموجب عقود ملزِمة قاسية وطويلة الأمد (Indentured)، إزداد أكثر من السابق، وان الثورة «لم تُقدم على أي خطوة لإنهاء استعباد أولئك البيض، ولم تَفعل إلا القليل لتحسين أحوالهم».

ولا يغيبنّ عن البال أن معظم «مهندسي» ثورة «الشعب» كانوا أعضاء في الطبقة الحاكمة في المستعمرات، ولذلك لم تخرج منها أي طبقة اجتماعية جديدة تحكم البلاد - كما حدث، ويحدث - منذ الثورة الفرنسية. فالقائد «الأسطوري» للجيش الأميركي، و«أب الأمة»، والرئيس الأول للولايات المتحدة - الذي رفض أن يُتوَّج ملكاً - جورج واشنطن، كان أثرى رجل في أميركا وأكبر مالك للعبيد فيها. يأتي بعده مباشرة إثنان من موقعي وثيقة الدستور، أحدهما رئيس لاحق للجمهورية. ويذكر المؤرخ تشارلز بيرد، الذي أثار زوبعة انتقاد ضده في مطلع هذا القرن، أن أغلبية الرجال الخمسة والخمسين الذين صاغوا الدستور عام ١٧٨٧ كانت مؤلفة من... محامين، وأن معظمهم أثرياء في ملكية الأرض، أو العبيد، أو الإنتاج، أو الشحن البحري (أو كل هذه مجتمعة)، بحيث إن نصفهم كانوا قادرين على تقديم قروض بفوائد. وكانت فوائد قروضهم مرتفعة جداً، حتى لثورتهم وحكومتهم، كما كان أربعون منهم يملكون سندات حكومية عديدة[٩٤]. ويتضح من مقابلة سريعة بين أسماء موقعي إعلان الإستقلال (١٧٧٦) وبين أسماء واضعي الدستور (١٧٨٧) أن ثمانية فقط من الأوائل كانوا بين المندوبين الخمسة والخمسين إلى المؤتمر الدستوري في العاصمة الأولى، فيلادلفيا[٩٥]. ويقول أربعة من أساتذة العلوم السياسية في جامعة جنوب كاليفورنيا، في كتاب دراسي جامعي[٩٦]، إن موقّعي إعلان الإستقلال «دقّوا حول العالم أجراس الحرية والإستقلال الوطني»، في حين كان واضعو الدستور رجالاً «يسعون لإحلال النظام والسكينة في الداخل، ولهم هدف رئيسي هو... تحقيق الأرباح». تجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة جداً لا تذكرها كتب التاريخ الأميركية - المعدّة للطلاب - إلا «مدفونة» بين معلومات مثيرة (وايجابية) عديدة، وهي أن الغرض الأول والأساسي لعقد المؤتمر الدستوري أصلاً كان لإعادة النظر في وثيقة الحكم الأولى - «بنود

(٩١) Zinn, ibid, p.83.

(٩٢) Edmund S. Morgan, "Conflict and Consensus in Revolution," in: Stephen G. Kurtz and James H. Hutson [ed.], *Essays on the American Revolution* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1973). Cited in : Zinn, ibid., p 83.

(٩٣) Richard Morris. Cited in : Zinn, ibid, p. 83. في خطاب له عام ١٩٧٣، عنوانه "We the People.." (نحن شعب الولايات المتحدة...).

(٩٤) Charles Beard, *An Economic Interpretation of the Constitution of the United States* (New York: MacMillan, 1935). Cited in : Zinn, ibid., p.83.

(٩٥) Washington, D. C. (واشنطن) هي الثالثة، وتأتي بعد نيويورك.

(٩٦) Carlton Clymer Rodee [et. al.], *Introduction to Political Science*, 4th Edition (New York: Mc Graw-Hill, 1983).

الكونفدرالية» (١٧٨١) - بالنسبة إلى العلاقات «التجارية» بين الولايات الثلاث عشرة. وكان «الآباء المؤسّسون» للدولة المتحرّرة حديثاً من «نير العبودية»، المتعهّدون في مقدمة دستورهم صون «نعمة الحرية لأنفسنا ولذرّيتنا من بعدنا»، يصفون انفسهم بذوي «الممتلكات والمبادىء» (لاحظوا كيف تأتي الممتلكات قبل المبادىء، وكيف أن الحرية مصانة «لأنفسنا»، لا للجميع). ومن الواضح أن التمرد في المستعمرات على قرارات فرض ضرائب جديدة، افسح المجال أمام مجموعة معينة من «النخبة» للحلول محل الموالين لانكلترا، وإعطاء بعض الفوائد لصغار المالكين (الطبقة المتوسطة)، وإبقاء الفقراء البيض - من ابناء الطبقة العاملة والمزارعين في بيوت مستأجرة - على وضعهم القديم. أما الهنود والسود فكانوا... حيوانات - لا بل أسوأ كثيراً من الحيوانات! فقد رأى جورج واشنطن «الهنود الحمر»، الواقفين في وجه تقدّم الحضارة، ذئاباً بزيّ البشر، ولا بد من إزالة تلك المخلوقات من الوجود. قال: «إن مدّ مستوطناتنا التدريجي سيجبر بالتأكيد المتوحش، كما الذئب، على الإنسحاب؛ كون كليهما من الحيوانات المفترسة، مع انهما يختلفان في الهيئة»[٩٧]. ويقول تشومسكي إن أحفاد المستعمرين الانكليز، الذين لم يقلّوا عن أسلافهم وحشية، أرادوا «تطهير» أميركا الشمالية ممن عدّوهم «آفة محلية»، فقلّلوا عددهم من ١٠ ملايين إلى ٢٠٠ ألف بحسب بعض التقديرات الأخيرة[٩٨].

وتختصر دراسة أعدها فرانسيس جنينغز الوضع تلك الأيام بالقول إن الاميركيين كانوا يحاربون ضد السيطرة البريطانية الإمبريالية على الساحل الشرقي لما يعرف اليوم بالولايات المتحدة، ومن أجل إمبرياليتهم هم... إلى الغرب من مناطقهم[٩٩]. أما العبيد السود، فأصبح وضعهم بعد نجاح «الثورة» أصعب من ذي قبل، نتيجة تزايد «أثرياء الحرب» وتوسّع مزارعهم الكبرى (Plantations). وفي رأي جنينغز أن الثورة الأميركية كانت «... شعوباً مضطهَدة ومستغَلّة بدرجات متفاوتة... تفترس بعضها»[١٠٠].

بعد انقضاء أكثر من ٢٠٠ عام على إعداد الدستور الأميركي، لا تزال تلك الوثيقة - بالنسبة إلى معظم الأميركيين وكثيرين غيرهم - «وثيقة نبوغ صاغها رجال حكماء إنسانيّون، خلقوا إطار عمل قانونياً للديمقراطية والمساواة»[١٠١]. وهذا ما يعبّر عنه، ولو بتطرّف وإفراط، أحد مؤرخي القرن التاسع عشر، جورج بانكروفت: «لا يقيم الدستور شيئاً يتعارض مع المساواة والفردانية، ولا يعرف شيئاً عن الفوارق في التحدّر [من الأصول العرقية المختلفة]، أو الآراء للطبقات المفضّلة، أو الدين المشرَّع، أو القوة السياسية للملكية [...] وكما يتألف البحر من نقاط [ماء]، يتألف المجتمع الأميركي من ذرّات منفصلة، حرة، ومتنقّلة باستمرار...»! لكن المؤرّخ بيرد يعرب عن وجهة نظر مخالفة، أثارت الغضب والنقمة - بما في ذلك مقال افتتاحي هجومي إتّهامي في صحيفة **نيويورك تايمز** - فقد ذكر في كتابه **تفسير اقتصادي للدستور** أن من مصلحة الأثرياء السيطرة على الحكومة مباشرة، أو السيطرة على القوانين التي تعمل الحكومة بموجبها. ومن أمثلته العديدة على ذلك، ما قاله ألكسندر هاملتون - أول وزير مالية أميركي، وأحد أقوى زعماء الارستقراطية الجديدة في الدولة الجديدة - عن فلسفته السياسية (وهو الذي اقترح في المؤتمر الدستوري اختيار رئيس ومجلس للشيوخ... مدى الحياة): «تقسّم كلّ المجتمعات أنفسَها إلى [قسمين]: القلّة والكثرة، بحيث تكون الأولى من

---

(٩٧) تشومسكي، إعاقة الديمقراطية، ص٤١١، نقلاً عن:
Richard Drinnon, *Facing West: The Metaphysics of Indian-Hating and Empire Building* (Minneapolis: University of Minnesota, 1980).

(٩٨) تشومسكي، المصدر نفسه، ص٤١١.

(٩٩) Francis Jennings, "The Indians' Revolution," in: Young [ed.], *The American Revolution: Explorations in the History of American Radicalism.* Cited in: Zinn, *The People's History of the United States*, p. 85.

(١٠٠) Zinn, ibid., p. 87.

(١٠١) Ibid., p. 88.

الأغنياء وكرماء المحتد، والثانية من جماهير الشعب. لقد قيل إن صوت الشعب هو صوت الله، لكن مهما عمَّ اقتباس هذا المثل السائر والإيمانُ به، فهو ليس في الواقع صحيحاً. إن الشعب مضطرب ومتغيّر، ونادراً ما يرتئي أو يقرر في شكل قويم. اعطوا إذاً الطبقة الأولى حصة دائمة واضحة في الحكومة...! فهل يمكن الإفتراض بأن جمعية وطنية ديمقراطية تتغيّر سنوياً في صفوف جماهير الشعب سوف تسعى باطّراد وراء المصلحة العامة؟ إن ما من شيء سوى هيئة دائمة يمكنها الحد من صفاقة الديمقراطية...»[١٠٢].

فشل اقتراح هاملتون في المؤتمر الدستوري، لأن ذروة مطامح الآباء المؤسسين وتطلّعاتهم المستقبلية ـ كما يقول المؤرخ برنارد بايلين[١٠٣] ـ كانت «القضاء نهائياً على الامتياز (Privilege) وخلق نظام سياسي يتطلّب من قادته الإستخدام المسؤول والإنساني للقوة». ويرى بابلين أن الآباء المؤسسين، فرداً فرداً، كانوا يعرفون الوصفة الأساسية لحكومة حكيمة وعادلة، وهي «إقامة توازن بين القوى المتنافسة في المجتمع بحيث لا تتمكن أي قوة من سحق القوى الأخرى، [وتنجح، ما لم تُقيّد، في] تدمير الحريات التي [هي من حق الجميع]». ويعلّق هاوارد زن على هذا الرأي، الذي يعده جزءاً من «الأسطورة» المتواصلة عن أولئك الرجال، بالقول إن المؤسسين لم يكونوا أبداً راغبين في قيام أي توازن، باستثناء الذي يبقي الأمور على ما هي... «توازن بين القوى المسيطرة في ذلك الحين»[١٠٤]. فهل كانوا مستعدين لإقامة توازن متساوٍ بين العبيد والأسياد، أو بين الملاّكين ومن لا أرض لهم، أو بين الهنود والبيض؟ إن أكثر من نصف السكان لم يرد ذكرهم إطلاقاً في إعلان الإستقلال، وكانوا غائبين عن وثيقة الدستور، وغير مرئيّين في الديمقراطية السياسية الجديدة ـ النساء! فما هي إذاً تلك «القوى المتنافسة في المجتمع»، التي يتحدث عنها بايلين وبقية المؤرخين والإعلاميين والسياسيين الأميركيين، باستثناء قلّة شجاعة ذات ضمير حي من أمثال زن وتشومسكي وعدد من الذين وردت اسماؤهم في هذه الدراسة؟

ثالثاً: بدء التدخلات الإمبريالية

في عام ١٨٩٧، كتب ثيودور روزفلت[١٠٥] إلى أحد أصدقائه يقول: «بسريّة تامة... سوف أرحّب بأي حرب تقريباً، إيماناً مني بأن هذه البلاد تحتاج إلى واحدة منها...»[١٠٦]. ويقول عدد من المؤرخين الأميركيين إن الركود الإقتصادي الحاد، الذي عزّز فكرة كانت تنمو في صفوف النخبة السياسية والمالية، وهي أن الأسواق الخارجية للبضائع الأميركية قد تخفّف من وطأة المشكلة الناجمة عن تدهور الاستهلاك المحلي، وتحوّل دون وقوع الأزمة الاقتصادية التي أحدثت حرباً طبقية. ومن المعروف أن «المغامرات» الأجنبية تنفّس الاحتقانات الداخلية إلى حد ما، وتحوّل الغضب إلى عدو في الخارج ـ عبر توحيد الشعب مع الدولة، عوضاً من الوقوف ضدها أو في مواجهتها. لكن التوسع الأميركي في الخارج لم يكن ـ حتى في التسعينات من القرن الماضي ـ فكرة جديدة. فقد سبقه بسبعين عاماً مبدأ التطلع غرباً إلى منطقة البحر الكاريبي وما أبعد منها، عبر ما يُسمّى مبدأ مونرو، إذ ورد في ذلك البيان، الذي أعلنه الرئيس الخامس جايمس مونرو قبل عامين من ولايته الثانية (١٨١٧ ـ١٨٢٥)، وأصبح حجر الأساس للسياسة الخارجية الأميركية، أن الولايات المتحدة تعد أميركا اللاتينية داخل منطقة نفوذها (صدرت تلك

---

(١٠٢) Ibid., p. 88.

(١٠٣) Bernard Bailyn, "Central Themes of the Revolution," in: Kurts&Hutson [eds.], *Essays on the American Revolution*. Cited in : ibid., p. 101, and Bernard Bailyn, *The Ideological Origins of the American Revolution* (Cambridge: Harvard University Press, 1967).

(١٠٤) Zinn, ibid., p. 101.

(١٠٥) ثيودور روزفيلت، هو الرئيس الاميركي السادس والعشرون (١٩٠١ ـ١٩٠٩). عدّ التردد في ضم هاواي رسمياً إلى بلاده عام ١٨٩٣ «جريمة ضد المدنيّة البيضاء»!

(١٠٦) Zinn, ibid., p. 290.

الوثيقة حين كانت دول أميركا اللاتينية تكسب استقلالها عن إسبانيا، وأرادت الولايات المتحدة إنذار الدول الأوروبية الأخرى من مغبة التفكير في الحلول محل الاسبان المنسحبين). ولم يطل الأمر بواشنطن حتى بدأت تفكّر في منطقة المحيط الهادىء: هاواي واليابان و«الأسواق العظيمة» للصين. ويقول هاوارد زن إن الولايات المتحدة لم تكتف بمجرد «التفكير» في التوسع. فقائمة وزارة الخارجية عن استخدام الولايات المتحدة قواتها المسلحة في الخارج، بين عامي ١٧٩٨ و١٩٤٥[١٠٧]، تظهر أكثر من مئة تدخل عسكري في شؤون دول أخرى خلال أقل من مئة عام (١٧٩٨ ـ١٨٩٥)، منها ـ مثالاً لا حصراً ـ (ما ورد بالضبط في الشروحات المقتضبة «المألوفة» للوزارة):

ـ ١٨٥٢ ـ١٨٥٤: الارجنتين... أنزلت قوات من مشاة البحرية في بوانس أيريس، وأبقيت (هناك) لحماية المصالح الأميركية خلال ثورة (جارية في الأرجنتين).

ـ ١٨٥٣: نيكاراغوا... لحماية الأرواح والمصالح الاميركية خلال اضطرابات سياسية.

ـ ١٨٥٣ ـ١٨٥٤: اليابان... «فتح اليابان» وبعثة Perry (لا تعطي وزارة الخارجية هنا مزيداً من التفاصيل، لكن ذلك التدخل ـ كما يقول زن ـ اشتمل على استخدام البوارج الحربية لإرغام اليابان على فتح موانئها للولايات المتحدة).

ـ ١٨٥٩: الصين... لحماية المصالح الأميركية في شنغهاي.

نذكر هنا أن مذهباً توسعياً متطرفاً راج في منتصف الأربعينات من القرن الماضي تحت شعار Manifest Destiny، أي المصير الجليّ أو الواضح. وكان المؤمنون به يقولون إن الولايات المتحدة «مقدر لها ـ وبعضهم قال من عند الله ـ أن تتوسع عبر أميركا الشمالية [وصولاً] إلى المحيط الهادىء»[١٠٨]. كذلك استخدم هذا المبدأ الإمبريالي لانتزاع أوريغن على الساحل الغربي، وأجزاء كبيرة من الجنوب الغربي ـ بما فيها كاليفورنيا. وأدت تلك الحماسة «الصليبية»، أو الحمّى «التوراتية»، التي قررت أن من واجب الولايات المتحدة ـ لا من قدَرها فحسب ـ التوسع إلى ما وراء المحيط الهادىء، إلى شن حرب على المكسيك استمرت عامين، فقد المكسيكيون في إثرها كل تكساس (وهي الكبرى في الولايات المتحدة القاريّة) شمال نهر ريو غراند، وتخلوا عن مناطق شاسعة جداً تضم حالياً ولايات كاليفورنيا ونيفادا ويوتا وأجزاء من أريزونا وكولورادو ونيومكسيكو ووايومينغ. ومن بين أبرز معارضي تلك الحرب، الكاتب هنري دايفيد ثورو، الذي شجّع ـ دون طائل ـ على العصيان المدني.

ويقول الباحث واللغوي وليم سافاير في معجمه السياسي إن أحد أوائل الاستخدامات لتعبير «المصير الجليّ» يُعزى إلى الرئيس الأميركي السابع آندرو جاكسون (١٨٢٩ ـ١٨٣٧). ففي عام ١٨٢٤، طبقاً لمؤرخ حياته جون وورد، وصف جاكسون الولايات المتحدة بأنها «بلد من الجليّ أن العلي القدير دعاه إلى مصير ربما كانت ستحسده عليه اليونان وروما في أيام عزّهما». وفي سنة ١٨٣٩، كتب الدبلوماسي والصحافي المتحمس جداً لتلك الفكرة، جون أوساليفن أن «أمة الأمم العديدة» مقدّر لها (Des-tined) أن توضح (Manifest) ـ أو تُثبت ـ للبشرية امتياز المبادىء السماوية الإلهية. وقال بعد ذلك بست سنوات، في مطبوعته التوسعية Democratic Re-view (افتتاحية غير موقّعة)، إن ثمة حكومات أجنبية تحاول منع الولايات المتحدة من ضم تكساس. وتحدث عن مصير الاميركيين الجلي الواضح للإنتشار فوق كل أنحاء القارة «التي خصّتنا بها العناية الإلهية...» وردّد آخرون صدى وجهات نظره هذه، في أماكن مختلفة. ففي أثناء مناقشة في الكونغرس حول معاهدة الولايات المتحدة مع بريطانيا لتسوية حدود ولاية أوريغون، في مطلع عام ١٨٤٦،

---

(١٠٧) من أجل حصول الحكومة الاميركية على دعم مجلس الشيوخ لقرار استخدام القوات المسلحة ضد كوبا عام ١٩٦٢، قدّم وزير الخارجية عامئذ Dean Rusk القائمة المذكورة للاستشهاد بالسابقات العديدة للتدخلات العسكرية.

(١٠٨) E.D. Hirsch, Jr. [et al.], *The Dictionary of Cultural Literacy* (Boston: Houghton Mifflin Company, 1988), pp. 248-249.

أعلن ممثل ولاية مساتشوستس روبرت وينثروب أن «من حق مصيرنا الجلي الانتشار في كل هذه القارة». وظل هذا الشعار يتردد طوال القرن التاسع عشر. ومن الأمثلة العديدة عليه، ما كتبه جايمس غوردن بينيت في افتتاحية لصحيفة **نيويورك هيرالد** عام ١٨٦٥: «إن مصيرنا الجلي [يقضي] بأن نقود جميع الدول الأخرى ونحكمها». وقبيل نهاية القرن (١٨٩٨) قال الرئيس وليام ماكنلي: «نحن بحاجة إلى هاواي بقدر ما كنا بحاجة إلى كاليفورنيا، وأكثر كثيراً. انه مصير جلي». ويقول سافاير إن منتقدي ماكنلي رأوا في ذلك الأسلوب «طمع انتزاع» امبريالياً. لكن الولايات المتحدة ضمت هاواي رسمياً في صيف تلك السنة. وكتب الرئيس السابق غروفر كليفلاند، الذي لم يهتم كثيراً بتلك الفكرة أو ذلك المذهب، إلى صديق له لاحقاً: «هاواي لنا... [لكني] عندما استذكر الخطوات الأولى في هذا العمل المخزي... وأفكر ملياً في الأساليب التي استخدمت لإنهاء [ذلك الهجوم الوحشي أو الاعتداء الفاضح]، أشعر بالخجل من المسألة برمّتها»[١٠٩].

في تلك الأثناء، أي بعد أن أصبحت للولايات المتحدة خبرة واسعة في الغزوات والتدخّلات على أنواعها، كتب السيناتور ذو النفوذ القوي هنري كابوت لودج مقالاً جاء فيه: «لمصالح تجارتنا... علينا بناء قناة نيكاراغوا. ولحماية تلك القناة، ومن أجل تفوّقنا التجاري في المحيط الهادىء، لا بد لنا من السيطرة على جزر هاواي، والإبقاء على نفوذنا في ساموا (وعندما تبنى قناة نيكاراغوا، تصبح السيطرة على جزيرة كوبا ضرورية. إن الدول العظمى تمتصّ بسرعة جميع المناطق القفراء في الأرض، من أجل دفاعاتها الحالية وتوسعاتها المستقبلية. [وهذه] حركة تعزّز المدنيّة، وتساعد على تقدّم الجنس البشري. وكإحدى الدول العظمى في هذا العالم، يجب على الولايات المتحدة ألاّ (تتلكأ في هذا المضمار)». وجاء في مقال افتتاحي لصحيفة **واشنطن بوست**، في تلك الفترة، أن الأميركيين بدأوا يدركون مدى قوتهم ويتوقون لاستخدامها... وأن «طعم الإمبراطورية في أفواه الشعب (!) أشبه بطعم الدم في الأدغال...».

بعد طرد الإسبان من كوبا، بحجة دعم أبناء الجزيرة للحصول على استقلالهم وحريّتهم وسيادتهم (لكن في الحقيقة لاستغلال مواردها والاستفادة من موقعها، عبر الممارسة الفعلية للإستعباد الاستعماري)، تحوّلت القوات الأميركية إلى الفيليبين. وحين نجحت هناك أيضاً في طرد الإسبان، واصرّ زعيم الثوار الفيليبينيين إميليانو أغينالدو على رفض تحويل بلاده من مستعمرة إسبانية إلى أخرى أميركية، شنت الولايات المتحدة على الفيليبين حرباً أكثر دموية من تلك التي خاضتها مع الإسبان... ظهرت فيها معالم الإمبريالية العنصرية: من ضربات كبرى ضد المدنيين، وأعمال حربية مروّعة، ووحشية لم تكن موجودة في حروب أميركا ضد الأوروبيين، كما يقول الكاتب الأميركي كينيث دايفيز[١١٠]. ويقول دايفيز إن القتال ضد الفيليبينيين السمر «ألغى كل الأعذار للتصرف بكياسة». واستخدمت الولايات المتحدة، في حربها الشرسة المدمرة لقمع «التمرد» الذي استمر ثلاث سنوات، سبعين ألف رجل. ويقول زن إن طعم الإمبراطورية، الذي كان سابقاً في الأفواه، وصل بعد السيطرة على الفيليبين إلى شفاه السياسيين وأرباب المصالح الصناعية والتجارية في كل أنحاء الولايات المتحدة، و«اختلطت العنصرية، والمسلكية الأبويّة (Pa-ternalism)، والأحاديث على المال، مع الكلام على المصير والمدنية». ومن أوضح الأمثلة على هستيريا الإمبريالية المسيطرة على الولايات المتحدة في تلك الفترة، ما قاله عضو مجلس الشيوخ وأحد الدعاة الاوائل للإستعمار الأميركي، البرت بفريدج في كانون الثاني / يناير: «تتطلب هذه الأوقات صراحة مطلقة. فالفيليبين لنا، وإلى الأبد... وتقع وراءها مباشرة تلك الأسواق اللامحدودة للصين. لن نتراجع عن أي منهما... لن نتخلّى عن دورنا في... حضارة

(١٠٩) William Safire, *Safire's Political Dictionary*, 3rd Edition (New York: Random House, 1978), p. 399.
(١١٠) Davis, *Don't Know Much about History*, p. 223.

العالم! إن [المحيط] الهادىء محيطنا!... إلى أين سنتطلّع لإيجاد مستهلكين لفائضنا؟ الجغرافيا هي التي تجيب عن هذا السؤال. فالصين هي زبوننا الطبيعي... [و] الفيليبين تعطينا قاعدة على الباب المؤدي إلى الشرق [الأقصى] بكامله...! أنا شخصياً مؤمن بأنْ ليس ثمة مئة رجل (بين الفيليبينيين) يفهمون حتى ما يعنيه الحكم الذاتي في المفهوم الانكلو ـ ساكسوني، وأن ثمة شعباً يزيد على خمسة ملايين يجب أن يُحكم...! اتّهم [بعضكم] بأن سلوكنا في الحرب قاس جداً، لكن [العكس هو الصحيح]!... على أعضاء مجلس الشيوخ أن يتذكّروا أننا لا نتعامل [هناك] مع أميركيين أو أوروبيين، [بل] مع... شرقيّين (Orientals)».

وبالطبع تكررت القصة القديمة للتبرير والتغطية، فقال الرئيس ماكنلي إن القتال بدأ في الفيليبين حين هاجم المتمردون قوات أميركية، ونفى وجود «أي مخطّطات امبريالية في زوايا العقل الأميركي». لكن عصبة المناهضين للإمبريالية (Anti-Imperialiste League)[111] اثبتت زيف ذلك الزعم، كما نشر بعض الصحف القليل ـ الذي يتحدى العقيدة الرسمية ولا يتبع «دين الدولة الرأسمالية» ـ شهادات وتفاصيل مقزّزة. فمثلاً، كتب مراسل جريدة *Ledger* من مانيلا يقول إن الجنود الأميركيين «يبيدون الرجال والنساء والأطفال والسجناء، والأسرى، والمقاتلين من المتمردين، والأشخاص المشتبه بهم... فمن هم في العاشرة وما فوق، وإن الفيليبينيين ـ بحسب الفكرة السائدة (في صفوف الأميركيين) ـ أفضل بقليل من الكلب...». أما وزير الحرب إلايهو رووت فكان يردّ على متّهمي القوات الأميركية بالوحشية قائلاً: «نفّذ الجيش الأميركي الحرب في الفيليبين مع أخذه الاعتبار الدقيق لقوانين الحرب المتحضّرة [!]... ومع ممارسة ضبط النفس وإنسانيّة لا يمكن أبداً التفوّق عليهما».

في ٢١ شباط/ فبراير من عام ١٩٤٧، وهو التاريخ الذي اختاره افيريت كارل لاد لما يصفه بتدشين السياسة الأميركية «لإحتواء الاتحاد السوفياتي والتوسّع الشيوعي»[112]، سلّم السكرتير الأول في السفارة البريطانية في واشنطن مسؤولي وزارة الخارجية رسالتين من حكومته تتعلقان باليونان (تمرد يساري) وتركيا. وجاء في الرسالتين أن بريطانيا لم تعد قادرة على تحمّل «مسؤولياتها التاريخية» التقليدية في هاتين الدولتين. وبما أن اليونان وتركيا أصبحتا على حافة الإنهيار (والمقصود هنا نظام الحكم في كل منهما)، فإن القرار البريطاني ـ كما يقول لاد ـ عن أنه ليس ممكناً إطلاقاً منع السوفيات من دخول تلك المنطقة إلا عبر التزام أميركي رئيسي. ويوجز هاوارد زن التدخل الأميركي في اليونان[113]، الذي برّرته واشنطن بمكافحة الشيوعية (أو باحتوائها، كما يقول لاد في كتابه الجامعي)، على النحو التالي: «مثّلت اليونان ذلك الجانب التطبيقي من عقيدة السياسة الليبرالية الأميركية لما بعد الحرب [العالمية الثانية]: الإندفاع لتوسيع السلطة الوطنية للولايات المتحدة إلى أجزاء أخرى في العالم، والدافع الذي لا يقاوَم لجعل الدولار الرأسمالي مربحاً وآمناً في كل مكان، والإصرار على أن الأميركيين يعرفون ما هو الأفضل للشعوب الأخرى، والإستعداد لاستخدام العنف الجماعي لإنجاز هذه الأهداف. تقنياً، كان التدخل العسكري في اليونان ناجحاً؛ [لكنه] في نهاية الأمر كان كارثياً ـ ليس بالنسبة إلى الديمقراطية في اليونان فقط، بل كذلك بالنسبة إلى أي ايمان في الإفتراض القائل إن السياسة الخارجية الأميركية مكرّسةٌ حقاً لمُثُلها العليا المعلنة. لقد كانت اليونان، من نواح عدة، نموذجاً للتدخل الأميركي اللاحق في فيتنام»[114]. ويتفق السيناتور السابق وليام فولبرايت مع المؤرخ زن في

---

(١١١)تكونت عصبة المناهضين للإمبريالية عام ١٨٩٨، وردّد الكثيرون صيحة النقمة الشديدة التي أطلقها احد المؤسسين (فيلسوف هارفرد، وليام جايمس) على أهوال حرب الفيليبين وشرور الإمبريالية: «ليلعن الله الولايات المتحدة بسبب سلوكها الخسيس في جزر الفيليبين».

(١١٢) Everett Carll Ladd, *The American Policy*, 5th Edition (New York: W.W. Norton&Company, 1993), p. 515.

(١١٣)في الأشهر الخمسة الأخيرة من عام ١٩٤٧، ارسلت الولايات المتحدة ٧٤ الف طن من الاسلحة ـ بما فيها أطنان من القنابل الحارقة (نابالم) ـ ومئات الملايين من الدولارات (اصبحت لاحقاً آلاف الملايين)، و٢٥٠ من «المستشارين» العسكريين.

(١١٤) Zinn, *The People's History of the United States*, p. 42.

انتقـاد ذلك التدخّل الواسع النطاق، قائلاً إن التـهويل الحكومي والإعلامي بالأخطار والمؤامرات الشيوعية الدوليـة، كسبب رئيسي ـ وربما أوحد ـ للتـدخل في فيتنام، لم يكن صحيحاً، إذ إن النزاع في فيتنام «كان، في المقـام الأول، ثورة من أبناء البـلاد على سلطة استـعمارية، هي فـرنسا»، وإن الفيتناميين الوطنيين لجـأوا إلى أي طرف يمكنه أن يساعدهم، تماماً كما فـعل كاسترو في كوبا والسـاندينيّـون في نيكاراغوا. ولا يستغرب فولبرايت لجوء الفيتناميين أو غيرهم إلى السوفيات «حين نكون نحن أعداءهم». ويرى أن الولايات المتحدة كانت قادرة بسهولة نسبياً على كسب ود الصينيين وكذلك الفيتناميين، لو أنها قبلت «شرعية ثوريتهما». لكن الأميركيين مصممون كما يبدو على اتّباع نمط لم يتغير منذ بعض الوقت: «فحين تحاول الشعوب توكيد حقوقها في وجه أمر واقع لا يُحتمل، تنحاز الولايات المتحدة (في أغلب المناسبات)، إلى الراغبين في الإبقاء على الوضع القائم. نحن نتحيّز ضد الذين يريدون ضرب الفساد والطغيان، ومع النخب التقليدية والمشرّبين تقليدياً بالروح الحربية المسيطرين على شعوبهم بالقوة». ويحمّل السيناتور فولبرايت بلاده مسؤولية تاريخية، لأنها تميل إلى «التغاضي عن الأوضاع المقرفة» التي تشعل الثورات، ولأنها تساند حكّاماً فاسدين سفّاحين من أمثال تروخيّو في الدومينيكان وسوموزا في نيكاراغوا... «درّبناهم ودعمناهم... تحيّزنا إلى أنظمتهم الوحشية... وأبقيناهم في السلطة إلى أن ثارت عليهم شعوبهم بشكل حاسم». ويتصور فولبرايت أن هاجس معاداة الشيوعية أضعف قدرة أميركا على فهم الثورات الحديثة في العالم الثالث، وأن الولايات المتحدة في الأصل ليست «مجتمعاً ثورياً»، وليست لديها أي خبرة في مجال «الثورات الإجتماعية»، ويستحيل عليها بالتالي أن تتعاطف مع أي حركات ثورية. ويضيف أن الأميركيين، مع ذلك، يعلنون بما يشبه التعبّد أن ثورتهم كانت بالفعل الثورة «الحقيقية»، ونموذجاً يُحتذى لبقية الشعوب المنتفضة على الإضطهاد والثائرة على الظلم[115]. ويستهل السيناتور فولبرايت الفصل الآخير من كتاب **ثمن الإمبراطورية**، وهو فصل بعنوان «حول تغيير أسلوبنا في التفكير»، بالجملة التالية:

مع التزايد المذهل للاهتمام بالمظهر أكثر من الجوهر، لم يعد الناس في أميركا أدرى بمصالحهم، وفقاً للدوغمائية الديمقراطية، بل خاضعين ـ في أغلبيتهم ـ لدعايات القائمين على شؤونهم

«لو كان من المحتمل اختصار معنى تاريخ العالم منذ الحرب العالمية الثانية في جملة واحدة، لكانت كلمات [ألبرت] آينشتاين بمناسبة إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما... قريبة جداً: الآن تغيّر كل شيء، باستثناء... أسلوبنا في التفكير»[116].

رابعاً: ما أشبه اليوم بالبارحة

يجتاحون، يغزون، يحتلون، يشرّدون، يتدخّلون... ودائماً يبررون، ودائماً يتهمون الآخرين محمّلينهم مسؤولية جرائمهم!

بعد المذابح الوحشية للهنود عام ١٨١٢، عزا توماس جيفرسون ـ كاتب إعلان الإستقلال («كل الناس مخلوقون متساوين...») والرئيس الثالث للولايات المتحدة ـ فشل «الخطة الخيّرة التي كنا نسير عليها هنا من أجل سعادة السكان الأصليين القاطنين قريباً منا» إلى العدو الانكليزي، لأن سياسة انكلترا ـ التي وصفها بأنها مصلحية ولا تقوم على المبادىء ـ «هزمت كل جهودنا المبذولة من أجل خلاص هؤلاء التعساء، وأغرتهم على إشهار السلاح ضدنا».

(١١٥) Fulbright, *the Price of Empire*, pp. 159-162.
(١١٦) Ibid., p. 222.

في عام ١٨١٨، حين غزا الجنرال آندرو جاكسون الإقليم الإسباني فلوريدا، وأباد الكثير من السكان الأصليين، واخضع المنطقة لسيطرة الأميركيين[118]، هبّ وزير الخارجية جون كوينسي آدامز[119] للدفاع المعهود، عبر رسالة وجهها إلى السفير الأميركي لدى إسبانيا... وهي رسالة - أو بالأحرى وثيقة مهمة - عدها توماس جيفرسون «من بين أحذق الوثائق التي اطّلعت عليها في حياتي، من ناحيتي المنطق والأسلوب معاً»، آخذاً «بالإنتقاد العنصري العنيف الوارد في الرسالة تبريراً لعدوان الجنرال جاكسون ووحشيته» - كما يقول تشومسكي - بحيث إنه حث على توزيعها على نطاق واسع «للحفاظ في أوروبا على رأي صحيح عن أخلاقنا السياسية»[120]. تقول الرسالة إن الخطأ الأصلي يكمن في المكائد الانكليزية، أولاً خلال حرب ١٨١٢، حين شجع الانكليز «كل الزنوج الهاربين، وكل الهنود المتوحشين، وكل القراصنة، وكل الخونة لبلادهم... على الإنضمام تحت رايتهم، وشن حرب إبادة» ضد الولايات المتحدة؛ ثم حين «تكرر إشعال هذه الحرب الزنجية - الهندية ضد حدودنا... [حتى إن] سكان الولايات المتحدة الأمنين أصيبوا بأهوال حرب وحشية من الأنواع كلها»[121]. ولجأ آدامز إلى القانون الدولي في تبريره أعمالاً جرت ضد «عدو غير إنساني»، كإعدام السجناء، واستشهد بمصادر من القرن الثامن عشر قائلاً: «إن تبرير هذه المبادىء يكمن في فعاليتها المفيدة للقضاء على الإرهاب واعطاء العبرة»[123]. بعد ذلك بثمانين عاماً، قالت صحافة نيويورك خلال عملية غزو الفيليبين (لتمدين مخلوقاتها المتوحشة، وتعليمهم، وإدخالهم في المسيحية) إن على الأميركيين أن يتقبّلوا «ما يكمن في القتل بالجملة من فخر معفّر [بالوحل] إلى أن يتعلموا احترام نوايانا». ويقول نعوم تشومسكي: «هذا هو نهج التاريخ حيث خرّب طاعون الحضارة الأوروبية كثيراً من العالم»[124].

إن استخدام القوة العسكرية «عدوانياً» كان ولا يزال «الوسيلة الرئيسية التي تعتمدها الولايات المتحدة في توسعها الاستعماري...»

في أوائل الثمانينات من هذا القرن - وأراني مضطراً إلى تخطّي العديد من العقود كل مرة، وإلا تحولت هذه الدراسة إلى كتاب أو كتب، نظراً إلى السجل الأميركي الحافل بالبطولات والأمجاد - أجرى نعوم تشومسكي وادوارد هيرمان دراسة عن القوة والعقيدة في الولايات المتحدة، وعرضا أمثلة عديدة لنوعين من الفظائع: «حمّامات دم حميدة وبنّاءة» تكون مقبولة، لا بل حتى مفيدة للمصالح المهيمنة، و«حمّامات دم شائنة» يرتكبها الأعداء الرسميون. النوع الأول... تتجاهله واشنطن، أو تنكره، أو حتى ترحب به أحياناً. أما الثاني، فيثير غضباً عارماً ويستدعي «في غالب الأحيان خداعاً وتلفيقاً على نطاق واسع، إذا كانت البيّنات المتوافرة غير كافية للمتطلّبات العقائدية»[125]. وهكذا، يجري التعامل مع المذابح الضخمة وفق المعايير نفسها: إن إرهابهم وعنفهم جرائم نكراء، أما

(١١٧) تشومسكي، إعاقة الديمقراطية، ص٤٩.
(١١٨) آندرو جاكسون هو الرئيس الأميركي السابع (١٨٢٩ - ١٨٣٧).
(١١٩) John Quincy Adams هو الرئيس الأميركي السادس (١٨٢٥ - ١٨٢٩) وابن الرئيس الثاني جون آدامز (١٧٩٧ - ١٨٠١). ساعد في صياغة «مبدأ مونرو» التوسعي.
(١٢٠) تشومسكي، إعاقة الديمقراطية، ص٥٠.
(١٢١) المصدر نفسه.
(١٢٢) المصدر نفسه.
(١٢٣) المصدر نفسه.
(١٢٤) المصدر نفسه، ص٤١١.
(١٢٥) المصدر نفسه، ص٤٣٢.

إرهابنا وعنفنا فنٌّ من فنون الحكم أو خطأ من الأخطاء القابلة للفهم»[١٢٦]. وينقل تشومسكي عن اللاهوتي والفيلسوف الذي حاول التوفيق بين الفكر الأفلاطوني والعقيدة المسيحية، القديس أوغسطين، ما رواه عن قصة قرصان قبض عليه الاسكندر الكبير وساله كيف يجرؤ على التحرّش بالبحر فأجابه القرصان: «كيف تجرؤ أنت على التحرش بالعالم كله؟ لأنني لا استخدم للتحرش إلاّ سفينة صغيرة، يسمّونني لصاً؛ أما انت، فلأنك تستخدم اسطولاً جباراً، يسمّونك امبراطوراً». ورأى القديس أوغسطين أن جواب القرصان كان رائعاً وممتازاً. ويقول «قديس» السلام والديمقراطية الأميركي، نعوم تشومسكي، إن هذه القصة تصوِّر ببعض الدقة... العلاقات الراهنة بين الولايات المتحدة وعدد من صغار الممثلين على مسرح الإرهاب الدولي. ويشرح أستاذ الالسنية في إحدى أشهر جامعات العالم (M.I.T) إن تعبير «الإرهاب» بدأ يُستخدم في أواخر القرن الثامن عشر، للإشارة في المقام الرئيسي إلى أعمال العنف التي تقوم بها الحكومات بهدف التأكد من رضوخ الشعب وإذعانه[١٢٧].

في ٢٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٤، تحدث الرئيس الأميركي بيل كلينتون ـ وهو من الولاية الصغيرة نفسها التي انجبت وليام فولبرايت ـ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن «الإلتزامات الواجبة أمام الأسرة الدولية للمساعدة على نشر الديمقراطية وتخفيف معاناة شعوب المناطق المضطربة من العالم»... فأكد أن الولايات المتحدة «لا ترغب في أن تكون شرطي العالم» وإنْ تكن ترغب في تعزيز الديمقراطية في العالم[١٢٨]. بعد ذلك بأربعة أشهر تماماً، قال إن الهموم الأمنية لبلاده ليست محصورة كلها داخل حدودها، وأن أمن الولايات المتحدة «لا يزال يعتمد على مواصلتنا قيادة العالم نحو السلام والحرية والديمقراطية [...] لا يمكننا أن نكون أقوياء في الداخل، ما لم نكن كذلك في الخارج»(!). وشدد على ضرورة أن يكون نجاح الأميركيين في قيادة الإقتصاد العالمي... التحدي الأول لإدارته وللكونغرس، موضحاً أن مساعدة المكسيك التي تواجه صعوبات اقتصادية كبيرة ستساعد ملايين الأميركيين الذين «ترتبط شؤونهم الحياتية بالوضع الإقتصادي للمكسيك». وأضاف: «إذا أردنا أن نضمن وظائف أميركية، ونحافظ على الصادرات الأميركية، ونحمي الحدود الأميركية، فعلينا أن نقرَّ برنامج إعادة الإستقرار إلى المكسيك». ورأى كلينتون أن الارهابيين يمثّلون الماضي لا المستقبل، وأشاد بالانجازات العسكرية للولايات المتحدة ـ مؤكداً التزامه الدعوة إلى زيادة الإنفاق «الدفاعي» (!) خمسة وعشرين ألف مليون دولار على مدى الأعوام الخمسة المقبلة... «لقد دعمنا بفخر السلم والرفاهية والحرية من جنوب افريقيا إلى ايرلندا الشمالية، من شرق أوروبا ووسطها إلى آسيا، ومن أميركا اللاتينية إلى الشرق الأوسط»[١٢٩].

إن «المصير الجلي» الواضح لكل امبراطورية ـ وهو محتم، مهما قوت وعظمت وتغطرست ـ سيكون بالتأكيد انهياراً أسوأ مما يخشاه الأبناء وأسرع مما يتمناه الأعداء

ما أشبه اليوم بالبارحة!

خلاصة

... وتستمر غطرسة القوة؛ ويستمر التوسع الإمبريالي، والإستعباد شبه الإستعماري[١٣٠]، ومبدأ

(١٢٦) المصدر نفسه، ص٤٣١.

(١٢٧) Noam Chomsky, *Pirates & Emperors* (Brattleboro: Amana Books, 1986), p. I.

(١٢٨) النهار، ٢٧/٩/١٩٩٤.

(١٢٩) النهار، ٢٦/١/١٩٩٥.

(١٣٠) استخدمت كلمة Colonization (استعمار) في الولايات المتحدة بين عامي ١٨٢٠ و١٨٦٠ للإشارة في الغالب إلى إرسال العبيد المحرّرين... لإستيطان افريقيا.

«الباب المفتوح» ـ ذلك الأسلوب الإمبريالي الأكثر «رقيّاً» من الأسلوب الأوروبي التقليدي في «بناء الإمبراطوريات». فحين تصبح الأسواق الخارجية ذات أهمية قصوى للإزدهار في الداخل، تلقى السياسات التوسعية ـ وحتى المعارك والحروب ـ آذاناً صاغية أكثر، واستعداداً للتأييد أوسع وأكبر، كما يقول وليام أبلمان وليامز في كتابه **جذور الإمبراطورية الأميركية المعاصرة**(١٣١). ويذكر وليامز في كتاب لاحق(١٣٢) أن الاستعانة بالقوة العسكرية تصبح واردة، لا بل مطلوبة، حين يستحيل تحقيق الإمبريالية السلمية (الباب المفتوح) أو «الإمبراطورية غير الرسمية» (Informal). ومع التزايد المذهل للإهتمام بالمظهر أكثر من الجوهر، والارتفاع الجنوني في نسبة «مواطني الفيديو»، لم يعد الناس في أميركا أدرى بمصالحهم، وفقاً للدوغمائية الديمقراطية، بل خاضعين ـ في أغلبيتهم الساحقة ـ لدعايات القائمين على شؤونهم، وأصبحوا من «المراقبين لا من المشاركين»، ومن «المستهلكين للعقيدة مثلما هم من المستهلكين للمنتوجات»(١٣٣). يقول إدواردو غاليانو، في كتاب عن الحب والحرب: «على الأغلبية أن تعتاد استهلاك الخيال. فأوهام الثروة تباع للفقراء، وأوهام الحرية للمضطهَدين، وأحلام النصر للمهزومين، وأحلام القوة للضعفاء»(١٣٤).

... وتستمر غطرسة القوة، مع استمرار التوسع الإمبريالي (مالياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً وترفيهياً... إلخ)؛ وتستمر أيضاً «النخبة المثقفة» ووسائل الإعلام ـ وهذه الأخيرة مؤسسات رأسمالية رئيسية، نادراً ما تتحدى «العقيدة» الرسمية للدولة «الديمقراطية» ـ في حملاتها، المقنّعة بأوجه وتسميات مختلفة، الهادفة إلى «صرف اهتمام [الأميركيين] عما يجري، بقصص موضوعها تفانينا وإيثارنا في سبيل المبادىء ومثاليتنا الأخلاقية»، كما يقول أحد كبار المغرِّدين القلائل خارج سربهم، نعوم تشومسكي(١٣٥).

وباستثناء الستينات و«الثورة» على حرب أميركا في فيتنام (وليس حرب فيتنام)، يستمر الشعب الأميركي «الطيب» في تأييد تدخّلات بلاده في شؤون الدول الأخرى وانتهاكاتها للقوانين والمواثيق الدولية (وداخلياً، للمبادىء والمثل التي تتغنّى بها)، أو في السكوت عنها ـ والساكت عن الحق شيطان أخرس ـ كما أن الساكت عن الفساد والجريمة شريك فيهما. هل هم مغسولو الدماغ، بحيث أصبحوا مجموعة من المتفرجين وحشداً من مستهلكي الأيديولوجيا وبقية المنتوجات في «الحلم الأميركي»؟ لا أدري! لكنني أعرف ان أغلبية الأميركيين لا تثق بأداء الكونغرس: ففي استطلاع للآراء على نطاق قومي أجرته مؤسسة «أميركان فيو بوينت» عام ١٩٩٢، تبين أن ١٧ في المئة فقط يوافقون على الطريقة التي يؤدي فيها الكونغرس عمله (٧٥ في المئة لا يوافقون؛ ٥١ في المئة يصفون عدم موافقتهم بأنها قوية). في العام نفسه حين أعلن خمسون في المئة (ممن استطلعت مؤسسة «غالوب» آراءهم) ان لديهم ثقة كبيرة جداً أو كبيرة إلى حد ما بالمؤسسة العسكرية (٣٠ في المئة بالمحكمة العليا، ١٦ في المئة بالبيت الأبيض... إلخ)، حصل الكونغرس على «امتياز» الرقم الثاني عشر الأخير في القائمة (١٠ في المئة، أي حتى بعد مكاتب المحاماة) قبل ذلك بثلاث سنوات (استطلاع للآراء أجرته شبكة ABC وصحيفة **واشنطن بوست**)، اتفق ٧١ في المئة من الأميركيين على أن «معظم المرشحين للكونغرس» مستعدون لتقديم وعود لا نية لهم إطلاقاً في الوفاء بها، وقال ٧٦ في المئة ان معظم أعضاء الكونغرس مستعدون للكذب إذا شعروا أن قول الحقيقة سيؤذيهم سياسياً! كما أن معظم الأعضاء ـ في رأي

(١٣١) Zinn, *The People's History of the United States*, p. 294, Cited in : William Appleman Williams, *The Roots of the Modern American Empire* (New York: Random House, 1969).

(١٣٢) William Appleman Williams, *The Tragedy of American Diplomacy* (New York: Dell, 1972). Cited in : Zinn, ibid., p. 294.

(١٣٣) تشومسكي، إعاقة الديمقراطية، ص٤٢٠ ـ ٤٢١.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص٤٢١، نقلاً عن: Eduardo Galeano, *Days and Nights of Love and War* (New York: Monthly Review Press, 1983).

(١٣٥) تشومسكي، «حقوق الإنسان» والسياسة الخارجية الأميركية، ص٥٩.

ثلاثة أرباع الأميركيين - يهتمون بالمصالح الخاصة (لوبي) أكثر مما يهتمون بالمواطنين. ويرى ثلثا المواطنين أن أعضاء الكونغرس يهتمون بمراكزهم أكثر من اهتمامهم بالمصالح العليا للبلاد، وانهم (في رأي ٥٧ في المئة) يجمعون الكثير من المال لاستخدامهم مناصبهم بطرائق غير صحيحة وسليمة! ومع ذلك كله، يُعيدهم (أو يعيد أكثريتهم الساحقة) هؤلاء المواطنون المتذمرون الشاكون انفسهم(١٣٦). ثمة نقطة مهمة جديرة بالذكر، هي أن نسبة الذين يصوتون في أميركا (الحرية والديمقراطية والوعي القومي) تقل كثيراً عن مثيلاتها في الدول المتقدمة فعلاً، ثقافياً وسياسياً، وتنخفض أحياناً إلى ما دون الخمسين في المئة.

فهل يمكن شعباً كهذا ان ينتفض كرجل واحد ضد النظام (System)، ويقضي على سلاح النخبة الحاكمة (اي المال، والسيطرة على الإعلام)، ليبني مجتمعاً أفضل؟ أم أن شعوب هذا الشعب ستندفع - مع التآكل المتزايد والمتسارع في المجتمع الأميركي - إلى افتراس بعضها بعضاً، بينما تحافظ النخبة (أو أغلبيتها) على مواقعها القوية؟ يقول هاوارد زن، في ختام كتابه عن التاريخ الحقيقي للولايات المتحدة، أن سجناء النظام سوف يواصلون التمرد، كما من قبل، «بطرائق لا يمكن التنبؤ بها، وفي أوقات لا يمكن التكهن بها. والحقيقة الجديدة لعصرنا، هي تلك الفرصة المتمثّلة باحتمال انضمام الحراس إلى... السجناء». وإذا فهم قراء الكتب وكتّابها - «وهم جزء من الحراس في أكثر الأوقات» - هذا الأمر، وتصرفوا على أساسه، فلسوف تصبح الحياة أكثر إرضاء للنفس، «ولربما أيضاً يتمكن أحفادنا، أو أحفاد أحفادنا، من رؤية عالم مختلف ورائع...».

وإلاّ - وهذا رأيي، لا رأيه - فإن «المصير الجليّ» الواضح لكل امبراطورية - وهو محتّم، مهما قَوَت وعظمت وتغطرست - سيكون بالتأكيد انهياراً أسوأ مما يخشاه الأبناء، وأسرع مما يتمناه الأعداء ◇

(١٣٦) Ladd, *The American Policy*, pp. 132-135.



خالد الفيشاوي

رمزي زكي

الليبرالية المتوحشة

ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة (**)

بعد انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا وانكسار حركة التحرر الوطني، وتعثر أنماط التنمية في العالم الثالث، بدا الأمر كما لو أن الرأسمالية قد انتصرت نهائياً، وأنه ليست هناك سوى ليبرالية السوق كطريق وحيد للنمو وإدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية.

وفي البلدان النامية يتم فرض هذا النمط الإقتصادي والإجتماعي عليها بصورة قسرية عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الرغم مما يؤدي إليه هذا النمط من بطالة وفقر وبؤس، كما يجري الآن زحف النمط الرأسمالي الغربي في التنمية على تلك الدول التي كانت اشتراكية، وسط تشجيع الغرب ومديح المنظمات الدولية، على الرغم مما جاء به من كوارث وجوع وبطالة واندلاع الحروب الأهلية، وخراب مؤسسات الدولة الإقتصادية والسياسية.

ما حقيقة هذه الليبرالية الجديدة؟ وما الأهداف التي تسعى لها؟

وماذا كانت نتيجة عقدين من ممارسات الليبرالية المطلقة؟ هل استطاعت أن تخرج الإقتصاديات الرأسمالية من أزمتها، أو أن تعيد دلائل الصحة والقوة إلى الرأسمالية في صعيدها العالمي؟

يذهب رمزي زكي إلى أن الليبرالية الجديدة، التي تتسم بطابع لا إنساني، هي أيديولوجية الرأسمالية المعاصرة لإدارة أزمتها الراهنة... وأنه عبر تلك الليبرالية يجري الآن إعادة احتواء العالم الثالث وتطويع البلدان التي كانت اشتراكية لمطالب تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الصناعية، وخلق فائض قيمة تاريخي جديد ليستخدم في علاج تصدعات النظام الرأسمالي في تلك المراكز. والليبرالية الجديدة في سعيها لتحقيق هذا الهدف خلقت ما يسميه المؤلف «أممية رأس المال» التي تجسدت في برامج التكييف وسياسات التحول لنظام السوق. وأن ثقل تناقضات الرأسمالية في ظل هذه الليبرالية ـ مع بروز التدويل المتزايد والكتل الاقتصادية ـ قد انتقل من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي الذي أصبح مجالاً لبروز نزاعات أكثر تعقيداً ومصدراً للاضطراب وعدم الاستقرار على الساحة العالمية.

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول، أولها: «مدخل نظري حول جوهر الليبرالية الجديدة»، والثاني يتناول «شروط توسع الرأسمالية العالمية في الأطراف»، والأخير حول «خبرات نهب الرأسمالية الوحشي لبلدان العالم الثالث».

(*) باحث مصري في الشؤون السياسية.

(**) رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة : ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة (القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٩٣).

الثورة الكينزية

يبدأ رمزي زكي **الفصل الأول** برصد رياح الليبرالية العاتية التي تهب منذ أكثر من عقدين على منظومة النظام الرأسمالي العالمي بمراكزها المتقدمة وأطرافها المتخلفة. وهي رياح جرفت - إلى حد بعيد - الأشكال المختلفة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي...

وذلك التدخل الحكومي كان مقبولاً من النظام الرأسمالي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتبني الكاسح للفلسفة الإقتصادية الكينزية، التي كانت ترى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على القيام بدور ما في زيادة الطلب الكلي، ومواجهة الأزمات الدورية، وانعاش النظام الرأسمالي والقضاء على البطالة. وقد قبلت البرجوازيات مبدأ التدخل الحكومي، وامتلكت «الدولة» بعض الصناعات المهمة التي تعرضت لتدهور واضح في معدلات الربح، وزاد انفاقها على الخدمات الإجتماعية كما زاد إنفاقها الاستثماري والعسكري. وزحفت الفلسفة الكينزية على بلدان العالم الثالث عقب الاستقلال، وانتعش النظام الاقتصادي الرأسمالي في العالم في إثر زيادة الطلب الكلي الناجم عن نشاط الدولة ونفقاتها العسكرية والاستثمارية...

وظلت طبول الدعاية تدق بشدة على نغمات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إبان العصر الكينزي (١٩٤٥ - ١٩٧٠) واعتقد الاقتصاديون البرجوازيون أن هذا التدخل هو الدواء الشافي لعلاج أزمات الرأسمالية. وفي ضوء هذا التوسع أصبح الانفاق الحكومي مضخة الرواج ووسيلة علاج الأزمات الدورية وتحقيق التوظف الكامل.

الثورة المضادة

ولكن، منذ بدايات السبعينات، انتقلت الرأسمالية إلى عالم جديد، وإلى بيئة جديدة افتقدت فيها تلك الآليات المؤاتية والمتجانسة التي كانت تعمل بها في عالم ما بعد الحرب، ودخلت الرأسمالية مع مشارف السبعينات في أزمة هيكلية حادة، وسرعان ما تعرضت الثورة الكينزية لثورة مضادة سواء على الصعيد الفكري أم على صعيد السياسات الاقتصادية، وكان مناخ الثورة المضادة مؤاتياً حينما تردت معدلات الربح في قطاع الإنتاج المادي بصورة مستمرة، الأمر الذي دفع برجال الأعمال إلى خفض برامج الانتاج وإيقاف أو خفض خطط الاستثمار، وانخفاض الطلب على العمالة وزيادة أعداد العاطلين، وبروز أزمة حادة في استيعاب الفائض الاقتصادي المتزايد، فاتجهت أقسام واسعة منه للاستثمار في مجال المضاربات والإقراض والتوسع في قطاع الخدمات.

ورافق هذه الأزمة الهيكلية، بروز أشد تيارات الليبرالية تطرفاً، داعياً إلى اطلاق الحرية الإقتصادية إلى أقصى حد ممكن، وتقليص دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، والعودة إلى تأدية وظائفها التقليدية (الأمن الداخلي والخارجي وبعض المرافق) أي تلك الوظائف الحارسة لنشاط تراكم رأس المال، وضبط السياسة النقدية، أي كتلة النقود المتداولة.

وأهم من هذا وذاك، هو مناداتهم بإعادة توزيع الدخل والثروة لمصلحة البرجوازية بحثاً عن مصادر جديدة للتوسع الرأسمالي، فينادون بخفض الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة، وبيع مؤسسات الدولة ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص.

وسرعان ما تبنت حكومات كبريات الدول الرأسمالية الصناعية هذه الأفكار، فسارعت حكومة الرئيس الأميركي ريغان في أوائل الثمانينات إلى إجراء خفض كبير في معدلات الضرائب على الدخل والثروة، وتبعته بريطانيا وفرنسا والعديد من الدول، كما شرعوا في نقل ملكيات الدولة ومؤسساتها إلى القطاع الخاص، وكانت البداية في بريطانيا أيام حكم تاتشر، ثم تبعتها فرنسا وايطاليا وكندا وسنغافورة، ثم ما لبثت أن أصبحت موجة عالمية...

السقوط في الفوضى

كما يعرض زكي نتائج ممارسات هذا التيار في مراكز العالم الرأسمالي، وفي أطرافه، ودور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في فرض سياسات الليبرالية الجديدة على بلدان العالم الثالث المديونة، وكذلك انهيار البلدان التي كانت اشتراكية أمام زحف الليبرالية الهمجي الجديد، وسحر قوى السوق الزائف... التي أدت بها للغرق في حالة هائلة من الفوضى.

ويختتم المؤلف هذا البحث مؤكداً أن الراسمالية أيضاً تحيا أزمة هيكلية حادة، وأن التناقضات في مراكز النظام الرأسمالي ستتفاقم حدة... ولن تجد الرأسمالية مخرجاً لأزمتها في الأمد الطويل، ولا بد للبشرية أن تواجه التناقض بين الامكانات الهائلة للانتاج، والقدرة المحدودة على التصريف بسبب النظام القائم على الملكية الخاصة.

أزمة الاقتصاد الأميركي

ينتهي هذا الفصل بدراسة أزمة الاقتصاد الأميركي... والسعي للإجابة عن سؤال: هل انتهت قيادة أميركا للمنظومة الراسمالية العالمية؟

ويخلص الباحث إلى أن قيادة الولايات المتحدة للمنظومة الرأسمالية العالمية عرفت عصرها الذهبي بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٧١. وبعد ذلك تعرضت هذه القيادة للإهتزاز والضعف بسبب تغيير مواقع القوى النسبية الفاعلة على خريطة العالم، الأمر الذي أفضى - بخاصة في العقد الماضي - إلى تراجع الأهمية التي كانت تحتلها في المنظومة.

ومن أهم العوامل التي يطرحها رمزي زكي بوصفها المسؤولة عن إضعاف مكانة الولايات المتحدة في المنظومة الرأسمالية:

- حدوث تدهور واضح في الوضع النسبي للاقتصاد الأميركي داخل الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وبخاصة بعدما استردت دول أوروبا واليابان عافيتهما الاقتصادية.

- تدهور الوضع النسبي للصادرات الاميركية في السوق العالمية بسبب ظهور طوفان من السلع البديلة للمنتوجات الأميركية، وتدهور إنتاجية العامل الأميركي مقابل عمال الدول الصناعية الأخرى.

- إنتهاء عصر «بريتون وودز» الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأميركية بإعلان الرئيس الأميركي نيكسون عام ١٩٧١ وقف تحويل الدولار إلى ذهب. وانعكس كل ذلك على قيمة الدولار التي تعرضت للتقلب الحاد.

- تحول الولايات المتحدة إلى دولة مدينة إعتباراً من عام ١٩٨٥.

- إنتهاء الحرب الباردة بسبب إنهيار الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو وفقدان مبررات الإنفاق العسكري الأميركي المتزايد، ووضع اقتصاديات المجمع الصناعي العسكري في ورطة يصعب الخروج منها.

أممية رأس المال

وننتقل إلى **الفصل الثاني**، حول «أممية رأس المال»، وفيه يرصد المؤلف محاولات البلاد الرأسمالية الصناعية لمواجهة الأزمة التي اندلعت منذ عام ١٩٧١ من خلال الليبرالية الجديدة التي نبذت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وآثرت الاتجاه نحو السياسات النيوكلاسيكية المحافظة التي تؤمن بالفاعلية المطلقة لقوى السوق والحرية الفردية، إضافة إلى السعي لضبط وتنظيم علاقاتها ببلدان العالم الثالث على نحو يجنبها الوقوع في أزمة المديونية، ويؤهلها لاستمرار نزح الفائض الاقتصادي من هذه البلدان، وخلقها آليات جديدة للسيطرة على مجمل الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية فيها، روجت لها من خلال المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والشركات دولية النشاط. ويقوم هذا المشروع على إضعاف قوة الدولة وابعادها من التدخل في النشاط الإقتصادي، والاعتماد على آليات السوق، والمراهنة على الدور القائد للقطاع الخاص، مع تصفية القطاع العام والانفتاح بقوة على الإقتصاد الرأسمالي.

ويبحث المؤلف في الأصول الفكرية لليبرالية التكيف المعاصرة في البلدان المتخلفة، فيحددها في «تقرير بيرسون» المسمى «شركاء في التنمية» والصادر عام ١٩٦٨، وفيه تم رسم الأسس المطلوب توافرها في البلدان المتخلفة كي يمكنها التعامل مع الاستثمارات الأجنبية الخاصة. إضافة إلى الشروط والمبادىء التي طورتها المنظمات الإقتصادية الدولية، في صدد تعاملها مع البلدان المتخلفة، وأصبحت تعطى لهذه المنظمات حرية التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان التي تضطر إلى التعامل معها.

أزمة الديون ورضوخ العالم الثالث

ويخلص الباحث في نهاية هذا الفصل إلى أن «تقرير بيرسون» وبرامج التثبيت و «التكيف الهيكلي» ومنظمات ضمان وتشجيع الاستثمار... بلورت أول مشروع أممي واضح المعالم لرأس المال الدولي، وقد تمت صياغته في الوقت الذي كانت أزمة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث قد انفجرت في بداية الثمانينات. وقد تعرض رأس المال الدولي لمخاطر شديدة حينما توقفت المكسيك وتشيلي والارجنتين وغيرها عن دفع أعباء ديونها، وحينذاك، أدركت دوائر رأس المال المالي أنه لا يمكن تكرار ما حدث في السبعينات حينما أديرت أزمة المدفوعات الدولية من خلال نقل الموارد من بلدان الفائض إلى بلدان العجز، عبر أسواق النقد الدولية، دون مراعاة قدرة البلدان المقترضة على السداد، فكانت نتيجة ذلك ظهور أزمة مديونية ضخمة غير قابلة للسداد... من هنا تعين ابتكار آليات جديدة للوساطة المالية، يكون قلبها المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ويتم عبرها وبمساعدتها نقل رؤوس الأموال الفائضة من المراكز الراسمالية الصناعية إلى بلدان العجز لتتحول إلى أصول إنتاجية، أي إلى مشروعات استثمارية مربحة داخل بلدان العجز. ولن يتحقق ذلك إلا إذا أمكن - عبر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي - تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لمصلحة المستثمرين الأجانب، وإذا ما طبقت بلدان العجز سياسات ليبرالية متطرفة، يتسنى من خلالها استثمار ما عسى أن يكون في هذه البلدان من مزايا نسبية. أما الديون المتراكمة، فمن الممكن إعادة جدولة بعضها، وتحويل بعضها الآخر إلى أصول إنتاجية، أي الاستيلاء على ما تملكه الدولة المدينة من مصانع ومؤسسات لقاء شطب بعض الديون.

وفي النهاية يختتم المؤلف كتابه بفصل حول التجارب التاريخية للرأسمالية في نهب بلدان العالم الثالث، بدءاً من الكشوف الجغرافية والنهب الوحشي لذهب العالم الثالث، إضافة إلى تجارة العبيد وحرب الأفيون 

يوميات لبنان

حزيران/يونيو - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

حزيران / يونيو ١٩٩٤

١/٦/٩٤: كشف تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - اسكوا - عن قيام اسرائيل بسرقة المياه من الأراضي اللبنانية. وقد طلبت السلطات اللبنانية من الأمم المتحدة إرسال لجنة تحقيق في الأمر.

٢/٦/٩٤: قصفت الطائرات الإسرائيلية ليلاً معسكر تدريب تابعاً لـ«حزب الله» في عمق الأراضي اللبنانية شرق مدينة بعلبك في سهل البقاع. وأسفرت الغارات عن سقوط ٢٦ قتيلاً ونحو ٤٠ جريحاً. وقد قرر لبنان تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ضد إسرائيل، فيما توتر الوضع العسكري في جنوب لبنان، وقام رجال المقاومة بقصف منطقتي الشريط الحدودي المحتل وشمال فلسطين المحتلة بصواريخ «الكاتيوشا». ونددت سوريا بالغارة، أما الولايات المتحدة فأسفت لتصعيد العنف ودعت المعنيين إلى «ضبط النفس وتفادي التصعيد».

- لوح رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين بشن مزيد من الهجمات على «حزب الله»، وطلب من الولايات المتحدة الضغط على سوريا لضبط هذا الحزب.

- إنعقد مجلس الدفاع الأعلى برئاسة الرئيس الياس الهراوي لبحث التطورات العسكرية، وأعلن الحداد الوطني «استنكاراً لجريمة» قصف المعسكر.

- أوضح المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم - الأونروا - الثر تركمان أن الوكالة تجري اتصالات مع السلطات اللبنانية لايجاد مساكن لنحو ستة آلاف لاجيء فلسطيني.

٣/٦/٩٤: تصاعد التوتر في الجنوب وسط حشود عسكرية اسرائيلية وتهديدات لـ«حزب الله»، وبتحميل سوريا تبعة عمليات المقاومة في الجنوب.

- قتل عنصر من المقاومة وجرح آخران فيما قتل جندي فيجي وجرح ثلاثة في اشتباك بين مجموعة من المقاومة وبين عناصر الوحدة الفيجية العاملة في إطار قوات الامم المتحدة في منطقة صور في الجنوب.

- دعا المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى إلى تعليق إشتراك لبنان في المفاوضات الثنائية مطالباً بالالتفاف حول الدولة اللبنانية والجيش اللبناني والتشاور مع سوريا.

- رأى السفير الاميركي في بيروت مارك هامبلي أنه «لا داعي إلى إثارة الموضوع في أطر دولية والاهم أن نركز على مكان الحادث الآن، أي في جنوب لبنان وشمال إسرائيل وان نحاول تهدئة الوضع».

٥/٦/٩٤: إتصل وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر برئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، وبحث سبل تهدئة الوضع في الجنوب. كما جرى اتصال بين الحريري وأمين عام «حزب الله» حسن نصر الله تناول هذا الوضع وسبل التعامل معه. كما كان الوضع في الجنوب موضوع لقاء بين الرئيس السوري حافظ الأسد ووزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي الذي وصل إلى سوريا، واتهم اسرائيل بافتعال التصعيد في الجنوب.

٦/٦/٩٤: احبطت الولايات المتحدة في مجلس الأمن مشروع قرار قدمته كتلة دول عدم الانحياز في المجلس، يدين إسرائيل لشنها غارة على البقاع اللبناني.

٧/٦/٩٤: هاجم رجال المقاومة موقعاً لـ«جيش لبنان الجنوبي» في البقاع الغربي، وردوا على القصف المدفعي الإسرائيلي بقصف صاروخي على منطقة مرجعيون داخل الشريط المحتل.

- رأى مجلس الوزراء اللبناني أن «الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة تستهدف شق الصف الداخلي وضرب الوحدة الوطنية».

ـ أكد وزير الخارجية اللبناني فارس بويز انه «حصل اطمئنان متبادل بين الدولة والمقاومة تركز على تطمين المقاومة ان لا تغيير في موقف الحكومة، فيما طمأنت المقاومة الدولة إلى أنها لن تقع في فخ المطالبة بالأمن الذاتي».

ـ رأى السفير الأميركي في بيروت مارك هامبلي «ان الأولوية هي لتركيز الاهتمام على مسيرة المفاوضات وليست للمناقشات العقيمة في مجلس الأمن».

٨/٦/٩٤: أغارت الطائرات الإسرائيلية على مواقع المقاومة في تلال مليتا في اقليم التفاح. وقد ردت المقاومة باطلاق ١٨ صاروخ «كاتيوشا» على منطقة مرجعيون في الشريط الحدودي.

ـ أوضح نائب وزير الدفاع الإسرائيلي موردخاي غور أن الغارة الجوية على مواقع «حزب الله» هي «رسالة إلى سوريا ولبنان يعكس مضمونها عواقب الخروج من عملية السلام. وأن أي طرف يفكر في الانسحاب من عملية السلام بات يعرف الآن ما يواجهه».

١٢/٦/٩٤: رأى رئيس مجلس النواب نبيه بري أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في البقاع والجنوب «لم تستهدف ضرب حزب أو تنظيم معين بل هدفت إلى الاعتداء على سوريا».

ـ أكد رئيس الوزراء رفيق الحريري، بعد زيارة لسوريا، أن إسرائيل «لن تحقق أمنيتها بسلام منفرد مع لبنان».

ـ تعهد أمين عام «حزب الله» حسن نصر الله «الاستمرار في الجهاد والمقاومة»، داعياً إلى تجاوز الخلافات الداخلية في هذه المرحلة مشيراً إلى أن «السلم الأهلي خط أحمر يجب المحافظة عليه».

ـ اصدر المطارنة الموارنة بياناً أكدوا فيه الحرص على مسيرة السلم الأهلي وقيام الدولة ومؤسساتها. لكنهم رأوا أن «الجهود المبذولة في هذا السبيل لن تعطي ثمارها ما لم تنعش روح الوفاق الوطني».

١٣/٦/٩٤: اختتم «المؤتمر الوطني اللبناني» الذي عقدته المعارضة اللبنانية المقيمة في باريس، أعماله باصدار مجموعة من المقررات نصت على تأليف هيئة تأسيسية مهمتها وضع نظام داخلي للمؤتمر وإنشاء مجلس وطني. كما أوصى المؤتمر بتأليف حكومة انتقالية.

ـ أصدر المحقق العدلي في جريمة تفجير كنيسة سيدة النجاة في شباط/ فبراير الماضي قراره النهائي باتهام قائد حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع بأنه «المسؤول الرئيسي عن تنفيذ الجريمة» معتبراً ذلك «جناية عقوبتها الإعدام».

١٦/٦/٩٤: أصدر المحقق العدلي في جريمة اغتيال رئيس «حزب الوطنيين الأحرار» داني شمعون قراره الاتهامي في حق قائد حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع بتدبير العملية.

ـ بدأ الجيش اللبناني خطة انتشار في منطقة الجبل بهدف التعجيل في عودة المهجرين إلى قراهم.

٢٠/٦/٩٤: قتل ثلاثة جنود اسرائيليين وجرح ثلاثة آخرون، في هجوم للمقاومة على قافلة عسكرية إسرائيلية على طريق الشقيف ـ أرنون. وقد قصفت المدفعية الإسرائيلية قرى منطقة النبطية، كما أغار الطيران الإسرائيلي ثلاث مرات على مواقع المقاومة في اقليم التفاح.

ـ نفى وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط ان يكون لخطوة انتشار الجيش في الجبل مؤخراً أي علاقة بـ«الاحباط المسيحي». وأوضح أنه «ليس ثمة إحباط عند المسيحيين بل هناك صفقة وطنية عقدت من خلال إتفاق الطائف فإما أن يقبل بها الجميع، أو أن نعود إلى الحرب الأهلية».

٢١/٦/٩٤: توسعت رقعة الاعتداءات الإسرائيلية على النبطية، فيما اغارت الطائرات الإسرائيلية على إقليم التفاح.

ـ رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين ان العملية الأخيرة للمقاومة لا تعكس «تسخيناً» للجبهة، مشيراً إلى أن عدد الصواريخ الذي أطلقته المقاومة على الدورية «لم يطلق حتى الآن في المواجهات مع المخربين في جنوب لبنان». وأضاف «أن العملية لا تخرج عن الإطار العادي وإن انتهت بخسائر»، واعترف بوقوع أربعة أو خمسة هجمات على الأقل كل أسبوع في لبنان لا يسمع عنها «لأنها في حال عدم وقوع إصابات لا يكشف النقاب عنها».

ـ بدأ مجلس النواب مناقشة الحكومة في سلسلة جلسات امتازت بالسخونة. وألقى رئيس الحكومة رفيق الحريري كلمة أمام المجلس ضمنها الاعلان عن توقيع «مرسوم التجنيس لكل المستحقين»، وأكد التضامن مع سوريا مشيراً إلى أن «مرحلة تحديات كبرى تفترض أعلى درجات التضامن الوطني والتنسيق بين الرؤساء». ورأى أن الأشهر المقبلة أحرج وأدق وتستدعي «وقف الاستنزاف».

٢٢/٦/٩٤: تم الإدعاء على ١٢ عنصراً من «القوات اللبنانية» بتهمة القيام «بأعمال إرهابية والاتصال بالعدو».

٢٣/٦/٩٤: إشتبكت مجموعة من «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» مع قوات «جيش لبنان الجنوبي» في منطقة الشريط الحدودي.

ـ اغتيل أحد قياديي «المقاومة الإسلامية» في عملية تفجير استهدفت سيارته على طريق زوطر قرب النبطية.

ـ كرر الرئيس الأميركي بيل كلينتون التزام بلاده «سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه» ورأى ان «التنفيذ الكامل لاتفاق الطائف يبقى الوسيلة الفضلى لضمان السيطرة التامة للبنان على أراضيه».

٢٤/٦/٩٤: أكد رئيس الوزراء رفيق الحريري أن «الحكومة ماضية في تنفيذ ما وعدت به اللبنانيين منذ توليها المسؤولية».

ـ رأى البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير «أن الطائف لم يطبق كما يجب حتى الآن وخصوصاً لجهة عودة المهجرين وجمع السلاح وتوزيع

الصلاحيات»، وأن «المعارضة لا يؤخذ في رأيها وعموم الشعب غير راض».

٩٤/٦/٢٦: عبّر البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير عن أمله «لأن نرى الكثيرين ممن لهم حق في الجنسية اللبنانية ممن تحدروا من أصل لبناني يمنعون من الحصول عليها، وأن نرى الكثيرين ممن يحملونها يتزاحمون للحصول على سواها».

- شدد وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط على ضرورة إنشاء معسكرات تدريب عسكرية من أجل «إدماج الشبان وخلط الأجيال الجديدة».

في سبيل خدمة العلم. كما أكد التلاحم مع سوريا والثقة بالجيش اللبناني.

٩٤/٦/٣٠: قام الوزير سليمان فرنجية، على رأس وفد مسيحي ضخم ضم ٢٧ نائباً وشخصية، بزيارة البطريركية المارونية في بكركي. وأكد بعد اللقاء أن «لا مشكلة على الاطلاق بين دمشق وبكركي»، وأن «لا احد يستطيع اليوم إبعاد المسيحيين عن دمشق». وأوضح أن البحث تركز على توحيد الكلمة انطلاقاً من «ثوابت مسيحية ووطنية» مشيراً إلى أنه نقل وجهة نظر دمشق إلى بكركي وعلى العكس.

هذه البرامج وسط خلاف في وجهات النظر بين رئاستي مجلس النواب والحكومة حول هذا الموضوع.

- أوضح الرئيس الياس الهراوي أن لبنان «ذاهب حتى النهاية في عملية السلام إلى أن تخرج إسرائيل من الجنوب والبقاع الغربي»، وأعلن موافقته على تأليف لجنة عسكرية مشتركة لبنانية - إسرائيلية مهمتها تنسيق الإنسحاب الإسرائيلي من الجنوب «إذا حددت إسرائيل مهلة ستة أشهر» لهذا الانسحاب.

٩٤/٧/١٧: شهدت محاور الجنوب قصفاً مدفعياً متبادلاً بين المواقع الاسرائيلية والمقاومة التي شنت هجومين جديدين على مواقع «جيش لبنان الجنوبي» في الشريط الحدودي.

- ابدى البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير خشيته أن يفقد لبنان هويته «لكثرة ما أعطوا جنسية» لغير اللبنانيين.

- زار الوزير سليمان فرنجية البطريركية المارونية، في بكركي، وأوضح في ختام الزيارة، أن «هناك من يشوه صورة سيدنا البطريرك وصورة البطريركية المارونية في سوريا». وأشار إلى أن «الأجواء بين البطريركية ودمشق تتحسن بصورة لم أكن أتوقعها».

٩٤/٧/١٨: أوضح الرئيس الياس الهراوي «أننا مع الإعلام الحر، لكن ثمة مقدسات لن تمس».

- أكد رئيس الحكومة رفيق الحريري أنه متوافق مع توجهات مجلس النواب في شأن الاعلام المرئي والمسموع مشدداً على وجوب إيجاد إطار قانوني دائم ومتكامل لتنظيم هذا القطاع.

- إستمر التصعيد في الجنوب وخصوصاً في القطاع الأوسط.

٩٤/٧/١٩: التقى الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري في منزل الأول في زحلة بحضور نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، في محاولة لتنقية الأجواء بين رئيسي مجلس النواب والحكومة.

تموز / يوليو ١٩٩٤

٩٤/٧/٣: لفت البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير النظر إلى توالي «الويلات والنكبات التي لا نزال نحصد آثارها أزمة اقتصادية وركوداً في الحياة السياسية وتقييداً للحرية الاعلامية».

٩٤/٧/٤: قتل جنديان اسرائيليان وجرح آخران في هجمات واسعة لرجال «المقاومة الإسلامية» على المواقع الاسرائيلية في جنوب لبنان. فيما أغار الطيران الإسرائيلي مرتين على مرتفعات اقليم التفاح.

٩٤/٧/٥: زار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان متفقداً، واتهم «حزب الله» وإيران بالوقوف وراء التصعيد في الجنوب مؤخراً.

- صادر الجيش اللبناني حمولة خمس شاحنات من أجهزة الاتصال المتطورة من منازل عناصر تابعة لحزب «القوات اللبنانية» في منطقة كسروان.

- حدّد الرئيس اللبناني الياس الهراوي «ثلاث محرمات هي: الإثارة المذهبية والاثارة الطائفية وإثارة أمن الدولة» مبدياً الاستعداد «لفتح كل الملفات إلاّ إذا شملها العفو».

٩٤/٧/٦: زار رئيس مجلس النواب نبيه بري مقر الرهبانية اللبنانية المارونية، بهدف فتح حوار مع الفئات اللبنانية كافة.

٩٤/٧/٧: نقلت صحيفة النهار البيروتية عن مسؤول اميركي كبير ان ما يجري في جنوب لبنان هو «حرب منخفضة الحدة» مشيراً إلى قلق الإدارة الاميركية من «إحتمالات التصعيد».

٩٤/٧/١٣: سقط أربعة جرحى للاسرائيليين في هجوم للمقاومة في الشريط الحدودي. كما تعرضت منطقة القطاع الأوسط لقصف إسرائيلي مركز.

- دعا الوزير وليد جنبلاط إلى «تغيير بعض الأشخاص» في الحكومة من أجل «تفعيلها»، معتبراً أن الحرب انتهت «ولكن لا بد من استئصال بقايا الشرازم التي كانت تتعامل مع اسرائيل». وطالب جنبلاط بمحاكمة المدير السابق لاستخبارات الجيش، كما اكد انه لم يقطع العلاقات بالبطريركية المارونية متهماً إياها «بإساءة التصرف».

٩٤/٧/١٤: أسقط مجلس النواب في جلسة عامة قرار مجلس الوزراء القاضي بمنع بث نشرات الاخبار والبرامج السياسية في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة، وأجاز معاودة بث

٢٠/٧/٩٤: أغار الطيران الإسرائيلي على مواقع المقاومة في إقليم التفاح والبقاع الغربي. كما تصاعدت المخاوف من اعتداء إسرائيلي واسع بعد التهديدات التي أطلقها المسؤولون الإسرائيليون ضد «حزب الله» عقب التفجيرات التي استهدفت مصالح يهودية واسرائيلية في الأرجنتين وبريطانيا.

ـ حذر الوزير وليد جنبلاط «بعض المحاورين» في الكسليك وجامعة اللويزة من اننا لن نقبل بلبنان دائرة انتخابية واحدة، لافتاً كذلك إلى أنه «إذا كان لا بد لجبل لبنان من أن يكون دائرة انتخابية واحدة، فنقولها انها حرب جبل جديدة». وجدّد انتقاداته لمواقف البطريرك الماروني من الحوار والتجنس والتمثيل المسيحي.

٢٢/٧/٩٤: دعا الرئيس الياس الهراوي إلى «طرد اللصوص من هياكلنا وعقولنا».

ـ أكد البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير أن «المستقبل المنشود يستلزم توحيد الطاقات وسلطة حازمة وعادلة».

٢٤/٧/٩٤: زار وزير الخارجية السوري فاروق الشرع القصر الجمهوري في بعبدا حيث اجتمع بالرئيس الياس الهراوي ووزير الخارجية فارس بويز. ونقل الشرع نتائج زيارة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر لسوريا، مؤكداً انه تم البحث خلالها في المسار اللبناني. ورأى الشرع «ان السلام الشامل والناجز لا يمكن أن يتم من دون تحقيق تقدم فعلي على المسارين السوري واللبناني». وانتقد «تجاوز بعض الأطراف العرب» للتضامن العربي.

ـ سادت محاور الجنوب سخونة ملحوظة، إذ تعرضت بلدات وقرى القطاع الأوسط ومنطقتي النبطية واقليم التفاح لقصف إسرائيلي.

ـ أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري أنه دخل في حوار مع المسيحيين بهدف حملهم «على الانخراط في الدولة».

٢٥/٧/٩٤: قتل ضابط إسرائيلي وجرح ١٣ جندياً اسرائيلياً في هجوم شنه رجال المقاومة على دورية إسرائيلية في الشريط الحدودي. وأعقب ذلك تبادل للقصف المدفعي والصاروخي بين الجانبين شمل قرى وبلدات القطاع الأوسط واقليم التفاح. كما قصف الطيران الإسرائيلي مساءً مواقع للمقاومة في اقليم التفاح. وقامت القوات الإسرائيلية بعزل بلدة يحمر ـ الشقيف عن منطقة النبطية، فيما هددت إسرائيل بأن يكون «الرد على اعتداءات حزب الله موجعاً ومكلفاً»، واتهمت ايران باختيار توقيت الهجوم ليتزامن والتقدم على المسار الأردني.

٢٦/٧/٩٤: تعهد الرئيس الياس الهراوي إرسال ٢٥ الف جندي لبناني إلى الجنوب لحفظ الأمن ووقف عمليات المقاومة «إذا التزمت إسرائيل الإنسحاب منه في فترة زمنية محددة». ورأى «أن الذرائع بسداد الديون لا تبرر الخروج من دائرة التنسيق العربي» وأكد أن لبنان ليس على استعداد «لتكرار تجربة اتفاق ١٧ أيار/ مايو».

ـ أوضحت وزارة الخارجية الفرنسية، بعد زيارة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع لفرنسا، أن «فرنسا لا تزال تعلق أهمية كبيرة على استقلال لبنان وسيادته من دون تجاهل خصوصية العلاقات اللبنانية ـ السورية».

٢٧/٧/٩٤: نقلت الإدارة الأميركية عبر القنوات الدبلوماسية تحذيراً من قيام إسرائيل بعمليات عسكرية في الأراضي اللبنانية.

٢٨/٧/٩٤: نشطت الاتصالات السياسية على غير محور بهدف تطويق اية عملية عسكرية اسرائيلية محتملة. وترافق ذلك مع التهديدات الإسرائيلية والأميركية لـ«حزب الله» واتهامه بتدبير تفجيرات الارجنتين.

ـ طالب الوزير وليد جنبلاط رئيس مجلس النواب نبيه بري بأن يبقى «الحليف»، وشدد على أن «كل صفقة ثنائية طائفية هي فاشلة».

٣١/٧/٩٤: خف الاحتقان الذي ساد أجواء الجنوب نتيجة الاتصالات السياسية.

ـ شدد رئيس مجلس النواب نبيه بري على وجوب التمسك «بأوراق ثلاث هي: التضامن مع سوريا والمقاومة والوحدة الداخلية».

آب / اغسطس ١٩٩٤

١/٨/٩٤: رأى الرئيس اللبناني الياس الهراوي «أن تعلن اسرائيل انسحابها من جنوب لبنان وتحدد برنامج انسحاب زمنياً من ارضنا، والدولة هي التي تتعهد ضبط الامن هناك».

٢/٨/٩٤: نفذ رجال «المقاومة الاسلامية» سلسلة هجمات على مواقع للاسرائيليين و«جيش لبنان الجنوبي» في منطقة الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان.

٤/٨/٩٤: شنت الطائرات الاسرائيلية غارتين على إقليم التفاح، كما قصفت منزلاً في دير الزهراني قرب النبطية موقعة سبعة قتلى و١٧ جريحاً من المدنيين اللبنانيين فضلاً عن الدمار.

٥/٨/٩٤: شهدت محاور الجنوب تبادلاً للقصف المدفعي والصاروخي بين المقاومة والقوات الإسرائيلية بلغ شمال اسرائيل. وقد قدم الجيش الاسرائيلي اعتذاراً عن الهجوم على دير الزهراني معتبراً ذلك انه «تم عن طريق الخطأ».

ـ تقدم لبنان بشكوى إلى مجلس الامن ضد اسرائيل ودعا المجلس إلى الانعقاد «للنظر في مجزرة دير الزهراني».

٦/٨/٩٤: استمر التصعيد العسكري يلف الجنوب. فتواصلت الاعتداءات الاسرائيلية على المناطق المحررة شمال الشريط الحدودي، فيما شنت المقاومة سلسلة عمليات على المواقع الاسرائيلية، أدت إلى مقتل ضابط وجندي اسرائيليين وجرح جنديين آخرين فيما تساقطت الصواريخ على مرجعيون والجليل شمال فلسطين.

٧/٨/٩٤: أكد وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز «ان أي حل للمسألة اللبنانية يمر عبر اتفاق مع سوريا ولا وسيلة أخرى»، مشيراً إلى «أن لبنان لا يتمتع باستقلال كامل، وان كل أعماله وخصوصاً في المجال العسكري خاضعة للتأثير السوري إن لم يكن للسيطرة السورية». ودعا بيريز سوريا إلى «عمل ما من شأنه وضع حد لأعمال الإرهاب والاعتداء من الأراضي اللبنانية».

ـ كرر وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط دعوته إلى «الخروج من التقسيمات الإدارية المستوحاة من عهدي المتصرفية أو الانتداب أو بداية ما يسمى عهد الاستقلال». واتهم جنبلاط «بعض السفارات والدول» بـ «احتضان القوى المعادية للطائف بهدف تقويض الطائف والعلاقة مع سوريا».

٨/٨/٩٤: عاد الهدوء إلى محاور الجنوب، فيما أعلن وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز ان «دورة العنف في الجنوب قد إنتهت». وتحدث بيريز عن دور اميركي في «التدخل» لدى سوريا لهذا الغرض، واعترف بأن «ثمة مساهمة سورية» في عودة الهدوء.

ـ أقفلت القوات الاسرائيلية معبر أرنون بين النبطية والشريط الحدودي المحتل، محكمة الحصار بذلك على بلدة يحمر الشقيف.

٩/٨/٩٤: وصفت المندوبة الاميركية في الأمم المتحدة مادلين أولبريت الشكوى اللبنانية في مجلس الأمن ضد اسرائيل بانها «فكرة سيئة».

١٠/٨/٩٤: زار وزير الخارجية السوري فاروق الشرع لبنان ملتقياً المسؤولين اللبنانيين لاطلاعهم على نتائج زيارة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر إلى سوريا. وأكد الشرع أن «هدنة كريستوفر [تفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣] لا تزال قائمة في الجنوب». كما أوضح «أن كريستوفر ترك لدى زيارته دمشق أخيراً عناوين مهمة ولم يترك إتفاقاً جيداً»، وكشف أن سوريا اقترحت وفداً سورياً ـ لبنانياً إلى المفاوضات مع إسرائيل برئاسة لبناني.

١١/٨/٩٤: تلقى المسؤولون اللبنانيون رسالة من الإدارة الأميركية نقلها السفير الأميركي في بيروت مارك هامبلي. وتطرقت الرسالة إلى «مشكلة حزب الله» في جنوب لبنان. ورأى هامبلي أن «إيجاد الحل لمشكلات الجنوب أمر مهم جداً يوازي بالتاكيد أهمية ايجاد حل شامل».

١٢/٨/٩٤: عرقلت الولايات المتحدة مناقشة مجلس الأمن للشكوى اللبنانية ضد اسرائيل «لأن أي موقف قد يعرقل جهود السلام في الشرق الأوسط». ورأى لبنان أن هذا الموقف «لن يؤدي إلا إلى تشجيع إسرائيل في عدوانها».

١٤/٨/٩٤: رعى وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط مصالحة تاريخية في بلدتي المختارة والناعمة، وأكد جنبلاط ان «عودة المهجرين لم تكن مشروطة» مرحباً بكل التيارات السياسية والدينية والحزبية في الجبل.

١٦/٨/٩٤: سقط ثلاثة قتلى وجريحان من عناصر «جيش لبنان الجنوبي» في هجوم لرجال المقاومة على معبر زمريا في حاصبيا.

ـ كرر الرئيس الياس الهراوي دعوته اسرائيل إلى الانسحاب من الجنوب والبقاع الغربي. قائلاً: «نحن على استعداد للاعلان عن وقف المقاومة». وأعلن الهراوي أن «لا تجديد ولا تمديد» لولايته.

ـ كشفت وزارة المهجرين وجود فكرة لشراء أرض في اقليم الخروب جنوب بيروت لبناء مساكن للاجئين الفلسطينيين.

١٨/٨/٩٤: جرح جنديان اسرائيليان وقتل إثنان من المقاومين في هجوم للمقاومة على موقع اسرائيلي قرب الناقورة.

ـ قام رئيس مجلس النواب نبيه بري بزيارة «مركز الرهبانية المريمية المارونية موضحاً «اننا نؤسس لحوار لبناني ـ لبناني».

١٩/٨/٩٤: إتهم رئيس الوفد الاسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني «حزب الله» بمحاولة إستدراج إسرائيل إلى تصعيد الوضع في جنوب لبنان، مؤكداً أن «ما من حل عسكري في لبنان».

ـ برزت دعوات عدة معارضة لاسكان الفلسطينيين في لبنان. وقد رد الوزير وليد جنبلاط على هذه الحملة معتبراً أن «ثمة حلين لا ثالث لهما: اما إعادتهم إلى حيث كانوا وإما إقامة مبانٍ حديثة لهم» مشيراً إلى أن «التوطين موجود وحاصل».

٢١/٨/٩٤: أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري متابعة الحوار الوطني مع كل الأفرقاء اللبنانيين لـ «نهج ثابت في خطنا وسلوكنا السياسي» مشيراً إلى أن «مصائب لبنان بدأت عندما إتُخذ قرار العزل».

ـ طالب الوزير وليد جنبلاط «بضمانات في أي قانون انتخابات جديد» لأن «ما جرى في الطائف كان تكريساً للطائفية»، رافضاً «أن نذوب من خلال أحلاف طائفية».

ـ عرض رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين على لبنان اتمام انسحاب القوات الاسرائيلية من الشريط الحدودي إلى الحدود الدولية خلال تسعة أشهر. وأوضح انه تم نقل هذا العرض إلى لبنان عبر الولايات المتحدة. «ولكن سوريا ردت أن المفاوضات مع لبنان وأي حل يتبعهما يجب أن تكون مرتبطة بالمفاوضات مع سوريا والحل الذي يتم التوصل إليه عبرها»، واشترط رابين للإنسحاب «وقف هجمات حزب الله ودمج جيش لبنان الجنوبي بالجيش اللبناني».

٢٢/٨/٩٤: رأى وزير الخارجية اللبناني فارس بويز أن الكلام الإسرائيلي على الانسحاب من جنوب لبنان «ليس دقيقاً ويخفي أكثر من فخ».

٢٣/٨/٩٤: شهدت قضية إسكان الفلسطينيين في اقليم الخروب ردود فعل عنيفة وسط سجال سياسي. وانتقد الوزير جنبلاط معارضي الخطوة بعنف مطلقاً عليهم لقب «الانعزال اللبناني» مؤكداً أن الارض جاهزة وستشتريها الدولة.

٢٥/٨/٩٤: فكت القوات الاسرائيلية الحصار الذي كانت فرضته على بلدة يحمر الشقيف.

٢٨/٨/٩٤ : دافع رئيس الوزراء رفيق الحريري عن الوزير وليد جنبلاط معتبراً انه ووزارته واحد، وهو الوحيد القادر على «إعادة المهجرين إلى قراهم».

٣٠/٨/٩٤ : طوى مجلس الوزراء عملياً قضية اسكان الفلسطينيين بعد السجال الحاد الذي دار حولها، باحالته هذا الموضوع على لجنة وزارية رباعية للدراسة واقتراح الحلول المناسبة.

٣١/٨/٩٤ : قال رئيس مجلس النواب نبيه بري، في احتفال في ذكرى اختفاء الإمام الصدر، انه «إذا أردنا منع تركيب طبقة طائفية تسود سياسياً لحساب لبنان الوطن الموحد فإننا يجب أن نلتزم الدستور»

ايلول / سبتمبر ١٩٩٤

١/٩/٩٤: مددت الولايات المتحدة حظرها المفروض على سفر مواطنيها إلى لبنان ستة اشهر أخرى.

٢/٩/٩٤: سقط قتيل وأربعة جرحى من عناصر «جيش لبنان الجنوبي» في سلسلة هجمات للمقاومة على مواقعه في الشريط الحدودي المحتل.

ـ لم يستبعد قائد المنطقة العسكرية في شمال إسرائيل الجنرال اسحق موردخاي استمرار حال الحرب في جنوب لبنان، معترفاً بان «هجمات حزب الله باتت أكبر وأكثر فاعلية».

ـ أخذت قضية اكتشاف كميات من براميل النفايات السامة في التفاعل سياسياً.

٤/٩/٩٤: أصيب جنديان اسرائيليان بجروح في عملية للمقاومة على دورية اسرائيلية في الشريط الحدودي.

٥/٩/٩٤: أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين إلى قبوله بقاء القوات السورية في لبنان وموافقته «على وجود عسكري سوري في لبنان في إطار معاهدة سلام» ورأى ان «المسالة ليست مسالة فرقة أو فرقتين من الجيش السوري في لبنان ولكن إلى اي مدى يصير السلام والأمن حقيقة». وأوضح أنه يفضل «نشر فرقتين سوريتين في وادي البقاع الشمالي على نشرهما في مرتفعات الجولان»، معترفاً بوجود «مشكلة سياسية في ظل الوضع الحاضر في لبنان، هي ما إذا كانت أي حكومة في بيروت قادرة فعلاً على التعامل مع الإرهاب في الجنوب من غير دعم سوري».

٦/٩/٩٤: جرت عملية التسلم والتسليم في وزارة الداخلية بين الوزير السابق بشارة مرهج والوزير الجديد (نائب رئيس مجلس الوزراء) ميشال المر. وانتقد مرهج مرسوم إقالته من الداخلية، مشيراً إلى انه «لا يمكن أن يبقى أي اتفاق يحصل في أي لحظة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مقصلة تهدد رؤوس الوزراء» المعارضين.

٧/٩/٩٤: قدم الوزير بشارة مرهج استقالته من الحكومة بعد التعديل الحكومي الذي اقصاه عن وزارة الداخلية.

ـ إنتقد مجلس المطارنة الموارنة عملية التجنيس الذي «تم بأعداد كبيرة» مجدداً رفضه توطين الفلسطينيين في لبنان.

٨/٩/٩٤: قتل جندي اسرائيلي وجرح آخر في هجوم للمقاومة على موقع اسرائيلي في مرجعيون.

ـ قبل رئيس الوزراء رفيق الحريري استقالة الوزير بشارة مرهج الذي عقد مؤتمراً صحافياً وصف فيه ما جرى انه «انقلاب بطيء على وثيقة الوفاق الوطني وانسحاب من موجبات الإصلاح الإداري».

٩/٩/٩٤: قام رئيس الجمهورية الياس الهراوي بجولة في قرى الشوف حيث رعى مصالحه في الباروك والفريديس. وأكد الهراوي أنه «من كبر بطائفيته صَغر عن لبنان، ومن كبر بلبنان وللبنان كبرت طائفته به». ودعا إلى «أن نتصالح مع المؤسسات ومع منطق المؤسسات». أما وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط فرأى أن «الانجازات حجج رادعة في وجه المخربين داخل الحكومة وخارجها».

١١/٩/٩٤: جال رئيس الوزراء رفيق الحريري، يرافقه الوزير وليد جنبلاط، على القرى المدمرة في الحرب في منطقة عاليه داعياً إلى التضامن والتكاتف، وكذلك الناس إلى العمل والتحرك «قبل أن تتخذ الدولة اجراءات تحض اصحاب الأملاك على إعادة ترتيب املاكهم».

ـ عزا النائب عمر كرامي التعديل الوزاري الأخير إلى حاجة رئيس الجمهورية إلى «أفضال» الوزير ميشال المر.

١٨/٩/٩٤: حمل البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير على «الاسراف في الانفاق على قصور ودور فخمة وحفلات ومآدب أمام صراخ المحرومين وغضب المعوزين وسخط المهجرين».

٢١/٩/٩٤: رعى رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس الوزراء رفيق الحريري الاحتفال بوضع حجر الأساس لإطلاق ورشة إعادة إعمار وسط بيروت التجاري. وقد دعا الهراوي معارضي خطة الإعمار إلى «تحسينها» والمؤيدين

إلى «تحصينها». أما الحريري فتحدث عن إرتباط المناسبة بالدور المأمول لبيروت وبالموقع الذي ترشح نفسها له للعقود المقبلة.

٩٤/٩/٢٢: رأى رئيس مجلس النواب نبيه بري «أن الأوطان لا تبنى بلغة الماضي وبمصطلحات أسست لحروب، كما لا تبنى بحجارة قديمة، ولا تبنى بالحجارة فقط. لأن أساس البناء هو العملية السياسية والحياة السياسية».

- إنتقد رئيس الجمهورية الياس الهراوي كسل اللبنانيين وتقاعسهم عن العمل، كاشفاً أن في لبنان ٧٠٠ الف عامل أجنبي يُخرجون منه سنوياً ملياراً و٢٠٠ مليون دولار، لافتاً إلى أن «لا ورشة عمل إلا وعمالها غير لبنانيين». وأوضح «أن لبنان سيتعامل بالمثل مع جميع الدول فمن سيفرض الرسوم على بضائعنا سنفرضها عليه».

٩٤/٩/٢٥: قام وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بزيارة خاطفة إلى القصر الجمهوري في بعبدا حيث التقى الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري ناقلاً إليهم رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد «تتعلق بالمستجدات في عملية السلام ومواضيع ذات اهتمام مشترك». ولاحظ الشرع وجود «اهتمام أميركي بدفع عملية السلام» ولكنه نفى «وجود خطوات جديدة».

- قام رئيس مجلس النواب نبيه بري بزيارة لبلدة غوسطا في كسروان والتقى فاعليات سياسية ووفوداً شعبية. واعترف بري «أن لبنان خرج من ماضٍ أدخلته إليه طبقة سياسية استخدمت الطوائف متاريس لمواقعها واستخدمت اللبنانيين أكياس رمل دفاعاً عن مصالحها، إلا أن لبنان الذي خرج من ذلك الماضي لم يدخل إلى المستقبل بعد».

- إنتقد البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير الاتفاقات اللبنانية - السورية التي عقدت مؤخراً متمنياً «لو أنها أجريت في جو تكافؤ الفرص والصراحة والدقة والوضوح لئلا تكون عرضة للنقد».

- أنهى مؤتمر مجلس بطاركة الشرق الكاثوليك أعماله باصدار بيان تمنى فيه حل القضايا التي لا تزال معلقة في لبنان «كقضية المهجرين والازمة الاقتصادية والتوطين والتجنيس والاعلام والتعليم الخاص».

٩٤/٩/٢٧: فاق الاكتتاب في سندات الخزينة بالدولار الأميركي السقف المتوقع، وأعلن رئيس الوزراء رفيق الحريري رفع إصدار السندات من ١٥٠ مليون دولار إلى ٣٠٠ مليون، واصفاً التجاوب مع هذا الاصدار بأنه «تعبير واضح وصارخ عن ثقة المجتمع المالي العالمي بمستقبل لبنان وخططه لإعادة البناء». وأوضح الحريري أن الطلب على السندات جاء من مؤسسات دولية ومستثمرين من أكثر من ٢٠ دولة.

- تضمنت كلمة وزير الخارجية فارس بويز، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الكثير من العتب على الأمم المتحدة لـ «ضياعها في كواليس العجز والتسويات» منتقداً المقاييس التي تحكمها، عارضاً وجهة نظر لبنان من عملية السلام في الشرق الأوسط.

٩٤/٩/٢٨: تدهور الوضع العسكري على محاور الجنوب التي شهدت قصفاً إسرائيلياً وسلسلة عمليات للمقاومة التي أعلنت أول مرة استخدامها صواريخ «سام - ٧» في الاشتباكات.

٩٤/٩/٣٠: اجتمع وزير الخارجية فارس بويز بنظيره الاميركي وارن كريستوفر في نيويورك، وبحثا آخر المستجدات في عملية السلام.

تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٤

٩٤/١٠/١: رأى وزير الدولة الاميركي للشؤون الخارجية دوغلاس هوغ أن «الحكومة اللبنانية هي التي تقرر» مصير الوجود السوري في لبنان.

٩٤/١٠/٢: إشتعلت محاور الجنوب قصفاً مدفعياً بين القوات الإسرائيلية والمقاومة.

٩٤/١٠/٧: كرر رئيس الوفد الاسرائيلي مع لبنان أوري لوبراني موقف حكومته من أن اتفاق سلام مع سوريا «يعيد الهدوء» إلى الحدود بين لبنان واسرائيل. وأكد أن اتفاقاً للسلام مع لبنان يجب أن يتضمن «وقف أنشطة المنظمات التخريبية وعلى رأسها حزب الله». وأوضح لوبراني أن «وقف النشاط يعني التجريد من السلاح. وأن اسرائيل لا تعترض على أن يكون لهذه المنظمات نشاط سياسي».

٩٤/١٠/٩: شهد الجنوب تصعيداً واسعاً مع قيام القوات الاسرائيلية بقصف ١٣ قرية شمال الشريط الحدودي المحتل فيما هاجم رجال المقاومة تسعة مواقع للاسرائيليين داخل الشريط، ليترافق ذلك مع بداية جولة وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر في الشرق الأوسط.

٩٤/١٠/١٠: وقع صدام داخل حرم الجامعة الاميركية في بيروت بين طلاب معتصمين احتجاجاً على زيادة الاقساط وقوى الأمن. وقد أصيب ٢٥ طالباً في هذا الصدام الذي تفاعل سياسياً.

٩٤/١٠/١١: أبعد «جيش لبنان الجنوبي» ٢٠ مواطناً من بلدة حولا قضاء مرجعيون في داخل الشريط المحتل وحملهم رسالة إلى المسؤولين اللبنانيين تطلب وقف «الاعمال التخريبية وزرع العبوات» داخل الشريط.

٩٤/١٠/١٥: نقل وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى المسؤولين اللبنانيين نتائج زيارة وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر لسوريا.

وأعلن أن «الفجوات في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل ليست من صنع سوريا ولا لبنان»، وأكد انه «لا يمكن لسوريا أن تقدم على تسوية أو حل ينتقص من حقوق لبنان».

١٦/١٠/٩٤: رأى وزير الخارجية اللبناني فارس بويز أن «موعد طرح الملف اللبناني سيتم ما أن يصبح الملف السوري على الطريق الصحيح حتى لو لم يستكمل». وأضاف «إذا كانت إسرائيل مستعدة للانسحاب من جنوب لبنان على أساس القرار ٤٢٥ فإن لبنان لن ينتظر اي طرف لان هذا لا علاقة له بالأزمة الاقليمية».

١٨/١٠/٩٤: وقع لبنان وسوريا اتفاقاً ينظم أوضاع العمال بين البلدين وينص على «تمتع عمال كل من الدولتين العاملين في الدولة الأخرى بالمعاملة والمزايا والحقوق والواجبات نفسها».

- إنتقد رئيس مجلس النواب نبيه بري أداء الحكومة في عدد من القضايا واصفاً «سلطة التنفيذ انها ليست مطلقة والبرلمان هو الحسيب».

١٩/١٠/٩٤: سقط خمسة قتلى واربعة جرحى من المدنيين في قصف اسرائيلي على بلدات النبطية وجوارها.

- أقر مجلس النواب مشروع قانون تنظيم البث التلفزيوني والإذاعي بعدما أدخل عليه بعض التعديلات.

٢٠/١٠/٩٤: قصفت المقاومة شمال اسرائيل بعدد من الصواريخ رداً على القصف الاسرائيلي على قرى في جنوب لبنان.

- تلقت الحكومة اللبنانية رسالة من الإدارة الأميركية تنبه إلى التأثير السلبي لأعمال العنف في عملية السلام وتدعو إلى التعاون لوقفها.

- كشف مسؤول في وزارة التجارة الأميركية أن قطاع الأعمال في لبنان يخطط للسلام وأن بعض رجال الاعمال اللبنانيين «على اتصال سري» برجال الأعمال الإسرائيليين.

٢١/١٠/٩٤: استمر التراشق المدفعي والصاروخي بين القوات الإسرائيلية والمقاومة في الجنوب، فيما نشطت الاتصالات الأميركية - السورية للتهدئة. واستمرار العمل بـ «تفاهم تموز».

٢٤/١٠/٩٤: اعلن رئيس الوزراء رفيق الحريري رفض لبنان اي «محاولة لخفض عدد القوة الدولية في جنوب لبنان أو تقليص دورها قبل أن تنجز مهمتها».

٢٦/١٠/٩٤: انفجر الوضع العسكري في الجنوب مجدداً ليتزامن مع توقيع المعاهدة الأردنية - الاسرائيلية.

٢٩/١٠/٩٤: شنت المقاومة سلسلة هجمات على المواقع الاسرائيلية في الشريط الحدودي أسفرت عن مقتل جندي اسرائيلي وجرح أربعة آخرين، فيما كانت المدفعية الاسرائيلية تلهب قرى الجنوب وتقتل مواطن وتصيب ١٤ بجروح.

- أبدى الرئيس الياس الهراوي استعداد لبنان «لقبول خطوة من اسرائيل بتأليف لجنة مشتركة بين لبنان واسرائيل للتفاوض على وضع برنامج زمني للانسحاب الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية خلال ستة أشهر». وأكد الهراوي أن «الجيش اللبناني على أهبة الاستعداد للانتشار فوراً وحفظ الامن على كل الاراضي التي يتم تحريرها».

٣١/١٠/٩٤: اختار الباب يوحنا بولس الثاني البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير لمنحه رتبة كاردينال ضمن ٣٠ كاردينالاً جديداً. ورأى صفير في القرار البابوي «عطفاً على لبنان وتقديراً للكنيسة المارونية ورسالة تشجيع إلى مسيحيي لبنان لان صمودهم حيوي وأساسي بالنسبة إلى مسيحيي الشرق»

يوميات الشرق الأوسط

حزيران / يونيو - تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤

حزيران / يونيو ١٩٩٤

الأردن

٨/٦/٩٤: أدخل رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي تعديلاً واسعاً على حكومته، عشية الاتفاق الأردني - الإسرائيلي على دفع المفاوضات بينهما، وقد احتفظ المجالي بحقيبتي الخارجية والدفاع، ودخل عشرة نواب إلى الحكومة يمثلون الكتل البرلمانية الرئيسية باستثناء الكتلة الإسلامية.

٢٤/٦/٩٤ : قدم المسؤولون الأميركيون إلى العاهل الأردني الملك حسين، في أثناء زيارته الولايات المتحدة، وعوداً «قاطعة» بشطب الديون الأميركية المتوجبة على الأردن، وبمساعدته على جدولة ديونه للدول الأعضاء في «نادي باريس».

٣٠/٦/٩٤: إتفق الأردن مع الدول الدائنة في «نادي باريس» على إعادة جدولة ١,٢١ مليار دولار من ديونه الخارجية المستحقة عليه لهذه الدول.

إسرائيل

١٥/٦/٩٤: أعلنت اسرائيل والفاتيكان عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما.

افغانستان

٢٥/٦/٩٤: تجددت المعارك بعنف، في العاصمة كابول، بين الفصائل الافغانية المتصارعة على السلطة قبل ثلاثة أيام من انتهاء ولاية الرئيس برهان الدين رباني. وقد استطاعت قوات هذا الأخير أن تحقق بعض النجاح في هجومها جنوب العاصمة على قوات التحالف المعارض التي ردت بهجوم مضاد.

٢٨/٦/٩٤: أصدرت المحكمة العليا في افغانستان حكماً بتجديد ولاية الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني لمدة ستة أشهر مقبلة.

- إنتقدت باكستان سياسة الرئيس الأفغاني وطالبته بالتنحي عن الحكم.

إيران

١/٦/٩٤: طردت الحكومة الإيرانية دبلوماسياً بريطانياً من طهران رداً على طرد دبلوماسي ايراني من لندن.

٧/٦/٩٤: دافع الرئيس الإيراني علي اكبر هاشمي رفسنجاني عن سياسة حكومته الاقتصادية. وأكد أن بلاده لا تنوي إقامة علاقات بدولتين فقط هما اسرائيل والولايات المتحدة. وأوضح ان بلاده تسعى لتحسين علاقاتها بجيرانها العرب، كما انها لا تنوي «وضع عراقيل مادية» أمام عملية السلام في الشرق الأوسط على الرغم من معارضتها لها.

٢٠/٦/٩٤: انفجرت عبوة ناسفة في مزار الإمام الرضا في مدينة مشهد شمال شرق إيران. وأدى ذلك إلى مقتل ٢٥ شخصاً وجرح عشرات آخرين. واتهمت السلطات الإيرانية منظمة «مجاهدي خلق» بتدبير العملية، فيما نفت المنظمة ذلك.

البلقان

١/٦/٩٤: تصاعدت حدة القتال بين الصرب والمسلمين في أنحاء متفرقة من البوسنة والهرسك.

٢/٦/٩٤: وافق صرب البوسنة على سحب مسلحيهم من منطقة الحظر المحيطة بمدينة غوراجدي بعد وساطة روسية في هذا الصدد.

٦/٦/٩٤: أنهت الميليشيات الصربية سحب مسلحيها من محيط غوراجدي، فيما تجددت مفاوضات السلام في جنيف بين الأطراف المتحاربين الثلاثة في البوسنة برعاية من لجنة الاتصال الدولية الخاصة بالبوسنة.

٨/٦/٩٤: توصل الأطراف البوسنيون الثلاثة (الكروات والصرب والمسلمون) إلى هدنة لمدة شهر وإلى اتفاق على الافراج عن جميع المعتقلين لدى كل طرف.

١٢/٦/٩٤: ساد وقف النار معظم

انحاء البوسنة باستثناء جيب بيهاتش الذي شهد معارك حامية بين القوات الحكومية المسلمة وقوات الانفصاليين المسلمين بقيادة فكرت عبديتش.

١٤/٦/٩٤: أعلنت روسيا معارضتها رفع الحظر المفروض على إرسال الأسلحة إلى مسلمي البوسنة. كما حضت الصرب على قبول خطة السلام الأوروبية وعلى رفض «طريق الحرب».

٢٢/٦/٩٤: نجح الجيش البوسني المسلم في تحقيق تقدم على الأرض في المعارك ضد الصرب في زافيدوفيتش في وسط البوسنة.

٢٣/٦/٩٤: إنتخب البرلمان البوسني بالاجماع حارس سيلايدزيتش رئيساً للحكومة البوسنية الجديدة بعدما تم تعيين ستة وزراء كروات فيها.

٢٧/٦/٩٤: رأى بعض ضباط القوة الدولية في البوسنة أن «الوقت من وجهة النظر العسكرية والسياسية والاقتصادية في مصلحة الحكومة البوسنية المسلمة».

تركيا

١٧/٦/٩٤: حلت المحكمة الدستورية التركية «حزب الديمقراطية»، المؤيد للاكراد في تركيا، بتهمة قيامه «بنشاط انفصالي» الأمر الذي يعني حرمان نواب الحزب الـ١٣ في البرلمان عضويتهم.

٢٢/٦/٩٤: إنفجرت أربع قنابل في منتجعين على ساحل البحر المتوسط، أسفرت عن إصابة ١٩ شخصاً بينهم عدد من السياح.

٢٦/٦/٩٤: قتل نحو ٤٨ شخصاً في اشتباكات متفرقة بين قوى الأمن التركية والمقاتلين الاكراد في جنوب شرق البلاد.

الجزائر

١/٦/٩٤: وافق «نادي باريس» على إعادة جدولة مبلغ خمسة مليارات دولار من ديون الجزائر المستحقة السداد.

٧/٦/٩٤: أكد الرئيس الاميركي بيل كلينتون اجراء إدارته اتصالات بجزائريين اعضاء في «جماعات منشقة لم يتورطوا شخصياً في الإرهاب». كما حض كلينتون الحكومة الجزائرية على توسيع القاعدة السياسية في البلاد عن طريق «الحوار مع الجماعات غير المتورطة في الإرهاب أو تلك التي نبذت الإرهاب».

٨/٦/٩٤: إقتحم مسلحون أحد الفنادق في العاصمة الجزائرية مطلقين النار على النزلاء، الأمر الذي أدى إلى مقتل ثلاثة اشخاص وجرح أربعة آخرين.

– خفف الرئيس الاميركي بيل كلينتون من شأن الاتصالات الاميركية بمجموعات جزائرية، مبدياً تفهماً لتخوف فرنسا من وصول «المتطرفين» إلى السلطة في الجزائر.

١٥/٦/٩٤: قتل ١٩ اسلامياً في عمليات مطاردة ودهم نفذتها قوات الأمن الجزائرية قرب بليدا شرق الجزائر.

٢٣/٦/٩٤: أوضح وزير الخارجية الجزائري محمد الصالح دمري في أثناء زيارته الولايات المتحدة، ان واشنطن أكدت «دعمها للاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تقوم بها الحكومة الجزائرية»، وأنها شجعت الحكومة على متابعة «الحوار» و«توسيع هذه الدينامية»، مشيراً إلى أن الإدارة الاميركية اجرت اتصالات مع أطراف جزائرية خارج إطار الحكومة الحالية.

– أعلن وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه أن بلاده ترى انه «لا بد من عملية حوار سياسي في الجزائر مع جميع الذين يقبلون بالتخلي عن السكاكين والبنادق، على أن تؤدي إلى إجراء انتخابات نيابية في أقرب وقت ممكن».

٢٤/٦/٩٤: وجّه رئيس الحكومة الجزائري مقداد سيفي، في أثناء وجوده في فرنسا، رسالة إلى «شركائنا الأوروبيين»، أكد فيها أن حكومته قررت اعتماد «حوار لا يستثني أحداً، ممن يدين العنف ويحترم القانون، وانها أيضاً «قررت تحويل اقتصادها إلى إقتصاد السوق بهدوء».

٢٥/٦/٩٤: حثت القمة الأوروبية على «استمرار الحوار الوطني» في الجزائر، وعلى القيام بـ«الاصلاحات الاقتصادية الضرورية لتحرير الاقتصاد ودمجه في الاقتصاد العالمي».

٢٩/٦/٩٤: سقط ٦٤ جريحاً في انفجار عبوتين ناسفتين في وسط العاصمة الجزائر، في أثناء تظاهرة في الذكرى الثانية لاغتيال الرئيس الجزائري محمد بوضياف.

حركة عدم الانحياز

١-٣/٦/٩٤: واصل وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز مؤتمرهم المنعقد في القاهرة، وسط هيمنة الخلافات على الاتجاه الواجب إتباعه في الحركة مستقبلاً. وقد أصدر المؤتمر بيانه الختامي (إعلان القاهرة) مركزاً على المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث، كما دعا إلى مزيد من التعاون بين دول الجنوب وبين الجنوب والشمال، وطرح مسألة إعادة تكوين مجلس الأمن. وتضمن البيان موقفاً محايداً من الحرب في اليمن.

السودان

١٢/٦/٩٤: انتزعت القوات الحكومية السودانية بلدة كاجو كاجي، في جنوب السودان، الواقعة قرب الحدود الأوغندية، من أيدي قوات «الجيش الشعبي لتحرير السودان».

٢١/٦/٩٤: إعتقلت السلطات السودانية زعيم «حزب الأمة» الصادق المهدي وثلاثة من مساعديه بتهمة «التآمر على النظام».

سوريا

٨/٦/٩٤: إجتمع الرئيس السوري حافظ الأسد برئيس هيئة الأركان العامة الروسية الجنرال ميخائيل كوليسنيكوف

الذي يزور سوريا للبحث في سبل تطوير التعاون العسكري بين البلدين. وقد انهى الجنرال كوليسنيكوف زيارته بتوقيع عدد من الاتفاقات العسكرية مع سوريا.

١٤/٦/٩٤: رأى مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو انه لا يزال ثمة «عدد من المشاكل» في العلاقات السورية ـ الأميركية. وأوضح انه «لدينا موافقة مبدئية على البحث في كل هذه المشاكل... لكن لا يسعني القول إن تقدماً كبيراً أحرز حتى الآن». وأشار بيلليترو إلى أن إدارته ستكون «قلقة جداً إذا استؤنفت العلاقة العسكرية بين سوريا وروسيا».

سوريا ـ لبنان

١٤/٦/٩٤: إنعقدت في دمشق قمة بين الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس اللبناني الياس الهراوي، تمحورت محادثاتها حول مستقبل عملية السلام في ضوء التطورات الأخيرة على المسار الأردني والتحركات الإسرائيلية في جنوب لبنان. واتفق الرئيسان على مزيد من التنسيق بين البلدين.

الشرق الأوسط / المفاوضات الثنائية

٥/٦/٩٤:أوضح وزير الإعلام الأردني جواد العناني أن «دخول عملية السلام منحى جديداً جعل الأردن يقرر اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لئلا يفلت زمام المبادرة من يده ويتحاشى تهميش دوره».

٦/٦/٩٤: قال رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي إن هناك «توافقاً» سورياً ـ أميركياً على «الخطوط الأساسية» لتسوية سورية ـ اسرائيلية في شأن هضبة الجولان، وإن ما يعرقل التوصل إلى اتفاق ـ إطار هو خلاف على قطعة أرض استراتيجية تعرف باسم «الجولان الفلسطيني».

ـ إتهم وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز السعودية بالاخلال بوعود تعهدت فيها الدعم الفاعل لمفاوضات السلام وخصوصاً المفاوضات المتعددة الخاصة بمراقبة التسلح، أو برفع المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل مقابل تجميد الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٦ـ٧/٦/٩٤: عقدت اللجنة الاقتصادية الأردنية ـ الاميركية ـ الإسرائيلية اجتماعها الرابع في واشنطن، وبحثت في التعاون الاقتصادي بين أطرافها. وانتهت إلى اتفاق أردني ـ إسرائيلي على التفاوض الثنائي عبر لجنة مشتركة تجتمع في الشرق الأوسط لتسوية المسائل الحساسة المعلقة بينهما، كما اتفقا على جدول أعمال هذه المفاوضات.

١١/٦/٩٤: أعلنت سوريا تأجيل زيارة رئيس وزرائها محمود الزعبي المقررة إلى الأردن، تعبيراً عن استيائها من الموقف الأردني في مفاوضاته مع اسرائيل. فيما عبر ولي العهد الأردني الأمير حسن عن رغبة الأردن في «مواصلة التشاور مع سوريا».

٢١/٦/٩٤: قال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، في أثناء حضوره مناورات عسكرية في الجولان، إنه قد «حان الوقت لأن تدرك سوريا أن أفضل وسيلة للتفاوض على السلام مع اسرائيل هي أن تجلس وجهاً لوجه على مستوى أرفع مما يحصل حتى الآن».

ـ رأى وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز ان «على الاردنيين وقف الربط بينهم وبين السوريين في ما يتعلق بالتفاوض مع إسرائيل» لكون «سوريا تقف عائقاً في طريق اتفاق بين اسرائيل والأردن».

ـ أوضح الملك حسين في خلال زيارته لواشنطن انه يتمنى «احراز تقدم على كل المسارات لكننا دولة مستقلة» معتبراً أن المفاوضات المقبلة بين الأردن واسرائيل «ليست مرتبطة بأي امر قد يحصل أو لا يحصل في أي مسار آخر».

٢٢/٦/٩٤: أكد الرئيس الاميركي بيل كلينتون، بعد لقائه الملك حسين في واشنطن، أن السلام الشامل في الشرق الأوسط، ولا سيما بين سوريا واسرائيل، لا يزال «أولوية بالغة الأهمية». أما الملك حسين فقال «إنني أسعى لمفاوضات جدية في شأن جدول الاعمال الأردني ـ الاسرائيلي».

٢٣/٦/٩٤: أبدى الرئيس الأميركي بيل كلينتون استعداده لرعاية قمة أردنية ـ إسرائيلية، مشيراً إلى انه سيطلب إعفاء الأردن من ديونه للولايات المتحدة إذا أظهر التزاماً حيال توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل.

ـ لم يستبعد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن «يشن العرب» حرباً على اسرائيل، معلناً استعداده لتقديم «تنازلات مؤلمة» من أجل السلام، واصفاً سوريا بأنها «حجر العثرة الرئيسي في المفاوضات».

ـ إستغرب الملك حسين رد الفعل السوري على التقدم في المسار الأردني. ورأى أن «قضيتنا وتشابكها بالقضية الفلسطينية تفرض على الأردن أن يتحرك».

٢٨/٦/٩٤: طالب رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين سوريا بـ«حوار أكثر جدّية» في المفاوضات. ورأى أنه «إذا لم يتم في غضون سنتين أو ثلاث سنوات التوصل إلى إتفاق مع السوريين سأوصي بالاستعداد لاحتمال الحرب»، مشيراً إلى زيادة التسلح السوري.

٣٠/٦/٩٤: كشف وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر انه سيزور الشرق الأوسط الشهر المقبل، موضحاً أن مهمته جزء من هدف الإدارة الأميركية إلى تأمين «سلام شامل في الشرق الأوسط مع ضمان أمن اسرائيل، ودمجها دمجاً كاملاً في الحياة السياسية والاقتصادية في المنطقة». وأشار إلى «أننا قريبون أكثر مما يتصور الكثيرون من بناء هيكل دائم للسلام في الشرق الأوسط».

الشرق الأوسط/ المفاوضات المتعددة الأطراف

١٥ـ١٦/٦/٩٤: إنعقدت في العاصمة المغربية الرباط الجولة الخامسة

للجنة التنمية الاقتصادية المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف. وقد شارك فيها ٤٦ بلداً ومنظمة دولية وقاطعها لبنان وسوريا كالمعتاد. وبحث المجتمعون في آلية إنشاء عدد من المشاريع الاقتصادية المشتركة بين دول الشرق الأوسط.

الصومال

٩٤/٦/١: مدّد مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة أربعة أشهر إضافية، ولكنه ربط بين استمرار «المهمة الإنسانية» و«بين تقدم الوضعين السياسي والأمني» في هذا البلد.

٩٤/٦/٢٥: نشبت معارك ضارية في مقديشو بين الفصائل الصومالية المتنافسة.

العراق

٩٤/٦/٧: تجدد القتال بين الأحزاب الكردية المتناحرة في شمال العراق.

٩٤/٦/١٥: دعت تركيا الأكراد العراقيين إلى إجراء حوار بينهم وبين السلطات العراقية في بغداد وأعلنت معارضتها للانتخابات التي يزمع الأكراد اجراءها في شمال العراق في الصيف المقبل.

شؤون فلسطينية

١ ـ٩٤/٦/٥: تواصلت المواجهات الدامية بين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين في مدينتي رام الله والخليل في الضفة الغربية، وأسفرت عن جرح عشرات الفلسطينيين وأربع عسكريين اسرائيليين. وقد فرض الجيش الإسرائيلي حظر التجول على هاتين المدينتين.

٩٤/٦/٢: حثت «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس» أنصارها على مواصلة الانتفاضة ضد الجنود والمستوطنين الاسرائيليين، كما أعلنت وقف قتل الفلسطينيين المتعاونين مع الإسرائيليين لاعطاء الشرطة الفلسطينية الوقت للتعامل مع مشكلة هؤلاء.

٩٤/٦/٣: سقط جنديان اسرائيليان في مدينة الخليل في هجوم لـ«حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين» انتقاماً من الغارة الإسرائيلية على معسكر لـ«حزب الله» اللبناني في سهل البقاع.

٩٤/٦/٢٢: لاحظ رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن «كثافة الإرهاب في الضفة الغربية التي نسيطر عليها عسكرياً هي أكثر منه في قطاع غزة الذي أخليناه». ورأى أن «المنظمة التخريبية» الأخطر حالياً «ليست فلسطينية، بل حزب الله اللبناني».

٩٤/٦/٢٦: انتقد الفلسطينيون بشدة لجنة التحقيق الإسرائيلية في مجزرة الخليل التي حمّلت منفذ المجزرة المستوطن باروخ غولدشتاين المسؤولية الكاملة عنها، مكتفية بانتقاد «عدم فاعلية» الاجراءات الأمنية.

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

٩٤/٦/١: قررت الحكومة الاسرائيلية تقليص عمل مركز منظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية، معلنة انها لن تسمح للفلسطينيين بادارة الحكم الذاتي في غزة وأريحا من مدينة القدس. وقد أثار ذلك لغطاً واسعاً بين المنظمة واسرائيل.

٩٤/٦/٤: حث الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات المجتمع الدولي على الإيفاء بوعوده المالية لسلطة الحكم الذاتي، مع بروز أزمة دفع رواتب عناصر الشرطة الفلسطينية.

٩٤/٦/٦: اقر وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز بأنه تعهد في رسالة ضمانات خطية لمنظمة التحرير الفلسطينية عبر النروج، بحماية وضع مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في القدس. ولكنه اكد ان مكاتب المنظمة المعنية بإدارة الحكم الذاتي «ستكون في اريحا».

٩٤/٦/١٢: افرجت الدول المانحة للمساعدات المتعلقة بالحكم الذاتي التي اجتمعت في باريس عن مساعدات فورية لدفع رواتب عناصر الشرطة الفلسطينية.

٩٤/٦/١٤: تفقد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين المستوطنات اليهودية قرب أريحا في الضفة الغربية، وحذر السلطة الفلسطينية من ملاحقة المتعاونين مع اسرائيل.

٩٤/٦/١٧: افرجت إسرائيل عن ٢٢٩ معتقلاً فلسطينياً نقلتهم إلى مناطق الحكم الذاتي، وفقاً لاتفاق مع السلطة الفلسطينية.

٩٤/٦/٢٠: منعت السلطات الإسرائيلية عضو السلطة الفلسطينية نبيل شعث من زيارة مدينة القدس.

٩٤/٦/٢٤: أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين موافقته على زيارة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات للقدس «كأي مسلم»، فيما هدد اليمين الإسرائيلي بعرقلة الزيارة.

٩٤/٦/٢٦: ترأس عضو السلطة الفلسطينية نبيل شعث أول اجتماع لهذه السلطة في غزة. وكرس الاجتماع لمناقشة المشاكل المالية التي تعترض انطلاق المؤسسات الفلسطينية الناشئة.

٩٤/٦/٢٨: اجتمع المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون في القاهرة لتسوية نقاط الخلاف المعلقة بينهما وخصوصاً المتعلقة بتحديد مساحة أريحا والافراج عن المعتقلين الفلسطينيين لدى إسرائيل.

٩٤/٦/٢٩: أطلقت اسرائيل سراح ٥٣٠ معتقلاً فلسطينياً من سجونها.

٩٤/٦/٣٠: جرح جنديان إسرائيليان في قطاع غزة في عملية لحركة «حماس».

ليبيا

٩٤/٦/٥: وقعت ليبيا وتشاد معاهدة صداقة وحسن جوار في ما بينهما.

٩٤/٦/٢٧: زار الرئيس المصري حسني مبارك ليبيا، حيث بحث مع الزعيم

الليبي معمر القذافي تطورات أزمة لوكربي والعلاقات الثنائية.

مصر

٣/٦/٩٤: قتل أربعة إسلاميين متشددين وخمسة من رجال الشرطة المصرية في اشتباك بين الطرفين في صعيد مصر.

٦/٦/٩٤: شددت السلطات المصرية حملتها على تنظيم «الاخوان المسلمين».

١٤/٦/٩٤: أكد وزير الداخلية المصري حسن الألفي أن «لا مجال للوساطة بين الشرعية واللاشرعية».

٢٥/٦/٩٤: بدأ المؤتمر العام للحوار الوطني أعماله في القاهرة باشتراك ٢٥٠ مندوباً عن أحزاب سياسية ونقابات وهيئات شعبية وشخصيات سياسية وفكرية، فيما قاطعه حزبا «الوفد» و«الناصري». ودعا الرئيس المصري حسني مبارك، في الافتتاح، إلى «حماية الديمقراطية الصحيحة من خارجين عن الشرعية».

المغرب

٣/٦/٩٤: زار وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز المغرب، والتقى الملك الحسن الثاني. وأعلن بيريز، في إثر ذلك، أن المغرب وافق على إقامة خطوط هاتفية مباشرة مع إسرائيل وعلى «فتح مكتب تمثيلي ما بيننا».

٧/٦/٩٤: أعلن رئيس الوزراء المكلف عبد اللطيف الفيلالي تشكيله الحكومة الجديدة دون أن تحمل تعديلاً جوهرياً عن الحكومة السابقة.

اليمن

١/٦/٩٤: تواصل القتال بعنف بين القوات الحكومية اليمنية المركزية في الشمال وقوات «الانفصال» في الجنوب. واستخدم الطرفان مختلف أنواع الأسلحة.

– أقر مجلس الأمن بالاجماع القرار رقم ٩٢٤ الذي يطلب فيه وقف النار «فوراً» في اليمن، ويدعو الأطراف اليمنيين إلى معاودة المفاوضات السلمية بينها، ويحض على وقف إمدادات الأسلحة إلى هذه الأطراف، كما ينص القرار على الطلب من الأمانة العامة للأمم المتحدة إرسال بعثة لتقصي الحقائق في اقرب وقت ممكن لتقديم احتمالات إجراء حوار من أجل السلام. وقد عدّت الحكومة اليمنية القرار «تدخلاً في الشؤون الداخلية اليمنية»، فيما طالب مجلس الرئاسة في الجنوب الأمم المتحدة بإرسال قوات دولية للفصل بين القوات المتحاربة.

– رأى وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أنه «لا يمكن فرض الوحدة في اليمن بالقوة».

– نفت روسيا الاتحادية ما ذكر عن إرسالها معدات عسكرية إلى اليمن، معتبرة ذلك مناقضاً لموقفها الداعي «إلى تسوية النزاع سياسياً».

٢/٦/٩٤: شنت القوات الشمالية هجمات جديدة على مدينة عدن في الجنوب.

– أعلن زعيم «الحزب الاشتراكي اليمني» علي سالم البيض في عدن عن تأليف «حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية» من ٣٠ وزيراً برئاسة حيدر أبو بكر العطاس. ودعا البيض الدول العربية إلى الاعتراف بالجمهورية الجديدة.

– عدّلت الحكومة اليمنية في صنعاء موقفها، وأبدت استعدادها للتعامل إيجاباً مع قرار مجلس الأمن.

– عيّن الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي موفداً خاصاً له إلى اليمن هو الأخضر الابراهيمي على رأس بعثة تقصي الحقائق التي طالب مجلس الأمن بإنشائها.

٣/٦/٩٤: أحكمت القوات الحكومية الطوق على عدن باستيلائها على الحوطة في لحج والوهط بعد معارك ضارية بالمدفعية والصواريخ. كما تعرض مطار عدن للقصف.

٥/٦/٩٤: تساقطت القذائف على عدن أول مرة، بما في ذلك مصفاتها.

– إجتمع المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في أبها في السعودية، وأصدر بياناً أعلن فيه أن «بقاء اليمن موحداً لا يمكن أن يستمر إلا بتراضي الفريقين». وقد اقرت دول المجلس باستثناء قطر، بحق الشطر الجنوبي في الانفصال من غير أن تصل إلى حد الاعتراف الصريح بالجمهورية المعلنة في هذا الشطر. كما دعا البيان «القادة اليمنيين إلى الاستجابة لمقتضيات قرار مجلس الأمن»، وحذر من أن استمرار هذا الوضع «سيدفع دول مجلس التعاون إلى إتخاذ المواقف المناسبة تجاه الطرف الذي لا يلتزم وقف النار».

– كشف زعيم «الحزب الاشتراكي اليمني» علي سالم البيض أن الكويت وعدته بالمساعدة. وأشار إلى أنه «يعاد الآن في اليمن إنتاج حرب خليج في ظروف أخرى لكن بالعقلية ذاتها». وأبدى استياءه من «عدم وفاء» بعض الدول العربية بوعد الاعتراف بالجمهورية في جنوب اليمن.

٦/٦/٩٤: أعلنت الحكومة اليمنية قبولها وقف النار على الرغم من استمرار القتال حول عدن وسقوط آلاف القتلى والجرحى. كما أيدت الولايات المتحدة بيان مجلس التعاون الخليجي.

٧/٦/٩٤: إنهار اتفاق وقف النار بعد ساعات من إبرامه. ودارت معارك ضارية شارك فيها الطيران. وقد شمل القصف ميناء عدن، وبلغت القوات الشمالية مسافة ٢٠ كلم شمال المدينة.

٨/٦/٩٤: رفض الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إجراء أي حوار مع الزعيم الجنوبي علي سالم البيض لإنهاء الحرب، لكنه أبدى استعداده للحوار مع «الجنوبيين الوحدويين» مشدداً على أنه «ليس أمام الذين قادوا البلاد إلى الحرب سوى الاستسلام أو الرحيل».

– وصل مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الابراهيمي إلى صنعاء ودعا إلى إجراء «وقف نار فوري وغير مشروط».

١٠/٦/٩٤: انتقل مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الأبراهيمي إلى جدة للقاء المسؤولين السعوديين وعدد من

القادة اليمنيين الجنوبيين المقيمين هناك، بهدف التوصل إلى صيغة لوقف القتال في اليمن.

١٢/٦/٩٤: حققت القوات الشمالية تقدماً على الأرض باتجاه المكلا في محافظة حضرموت الجنوبية. كما واصلت ضغطها العسكري على جبهات عدن.

ـ طرحت الحكومة اليمنية مبادرة للحوار مع الجنوب تنص على احترام الشرعية الدستورية ووحدة القوات المسلحة والأرض، كما اتهمت السعودية علناً بتقديم مساعدة عسكرية إلى «الانفصاليين في الجنوب».

١٣/٦/٩٤: زار مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الابراهيمي المكلا حيث اجتمع بالزعيم الجنوبي علي سالم البيض للبحث في إنشاء آلية للاشراف على وقف النار. ثم انتقل إلى الإمارات العربية المتحدة.

١٤/٦/٩٤: وافقت الحكومة اليمنية على إحياء لجنة عسكرية مشتركة ومتعددة الجنسية لوضع آلية لوقف النار، فيما رفضت «قيادة الجنوب» ذلك.

ـ قال مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط أن «الولايات المتحدة تعارض فرض الوحدة بالقوة في اليمن مثل معارضتها إعلان الانفصال وسط الحرب». وأيد قرار مجلس الأمن ومعاودة الحوار.

١٧/٦/٩٤: تعرضت مدينة عدن لقصف عنيف من جانب القوات الحكومية.

٢٠/٦/٩٤: أعلن مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الابراهيمي فشل محاولاته لاقناع الأطراف اليمنيين لعقد لقاء في القاهرة عازياً الاخفاق إلى تمسك كل طرف بمواقفه.

٢١/٦/٩٤: إحتدم القتال في محيط عدن، وصد الجنوبيون محاولات عدة لاختراق الجبهة هناك.

٢٣/٦/٩٤: تعرضت عدن لاعنف قصف مدفعي وصاروخي من جانب القوات الشمالية.

٢٥/٦/٩٤: نجحت القوات الحكومية بقطع الطريق التي تربط عدن بمصفاة النفط في غرب المدينة. كما قصفت المحطة الرئيسية للكهرباء في المدينة وإذاعتها.

٢٦/٦/٩٤: اقتربت المعارك من وسط عدن، فيما كثفت القوات الشمالية هجوماتها في غرب المدينة.

ـ حملت الولايات المتحدة والأمم المتحدة الحكومة اليمنية في الشمال تبعة استمرار التدهور العسكري.

٢٨/٦/٩٤: التقى وزير التخطيط اليمني عبد الكريم الارياني وممثل «حكومة الجنوب» الانفصالية حيدر أبو بكر العطاس برعاية الامم المتحدة في نيويورك. وبحثا في وقف النار وآلية مراقبته.

٣٠/٦/٩٤: تقدمت القوات الحكومية من عدن، كما تعرضت حقول النفط في مأرب للقصف.

ـ دعا مجلس الأمن، في قرار جديد، إلى وقف فوري للنار في اليمن وإلى سحب الأسلحة الثقيلة من محيط عدن.

ـ نجح وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف في جمع وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه والأمين العام المساعد لـ«الحزب الاشتراكي اليمني» سالم صالح محمد في موسكو، وفي دفعهما إلى الاتفاق على وقف للنار على أن يتم لاحقاً تكوين آلية مراقبة له. ورأى كوزيريف ان الاتفاق «يمثل خطوة متممة لقراري مجلس الأمن».

تموز / يوليو ١٩٩٤

الأردن

٢٩/٧/٩٤: قال رئيس الوزراء البريطاني جون مايجر إن حكومته ستعفي الأردن من ديونه المتوجبة عليه لبريطانيا «كدليل قوي على تاييدنا» لخطواته السلمية مع اسرائيل.

اسرائيل

١٨/٧/٩٤: قتل ٩٥ شخصاً وجرح عشرات آخرون في انفجار سيارة مفخخة، في العاصمة الأرجنتينية بيونس أيرس، أدى إلى تدمير مبنى يضم مكاتب جمعيتين يهوديتين. وقد ندد الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم بالإنفجار الذي «خطط من الخارج بمساعدة أناس من الداخل» وأمر بإغلاق حدود البلاد. أما رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين فوصف الحادث بانه من أعمال «الارهابيين الشياطين». واتهم «حزب الله» بالضلوع في تدبير العملية نتيجة «الضربات التي تلقاها حزب الله من القوات الإسرائيلية في لبنان». وأوفد رابين فريقاً من الاستخبارات الإسرائيلية إلى الأرجنتين للاشتراك في التحقيقات.

٢٠/٧/٩٤: نفى «حزب الله» وايران الاتهامات الإسرائيلية والأرجنتينية الموجهة إليهما بتدبير انفجار بيونس أيرس «دون أي دليل».

٢١/٧/٩٤: قتل ٢١ راكباً معظمهم من اليهود، في طائرة بانامية انفجرت في اثر سقوطها. وأعلنت السلطات البانامية انه «لم يكن حادثاً، وإنما نجم عن قنبلة موقوتة زرعت على الطائرة».

٢٢/٧/٩٤: إدعت جماعة «أنصار الله»، التي لم يسبق أي ذكر لها، من بيروت، مسؤوليتها عن حادثي تفجير بيونس أيرس وباناما.

ـ تواصلت الدعوات الإسرائيلية إلى «ملاحقة المجرمين وتصفيتهم». فيما لم تتوصل السلطات الأرجنتينية إلى دليل يرشد إلى مرتكبي التفجير.

ـ إنضم حزب «شاس» الديني المتطرف إلى الائتلاف الحكومي في إسرائيل، بعد اتفاق بينه وبين حزب «العمل» الحاكم.

٢٦/٧/٩٤: وقع انفجار ناتج من سيارة مفخخة أمام مبنى السفارة الإسرائيلية في لندن أدى إلى أصابة ١٥

شخصاً بجروح وإلى اضرار مادية جسيمة. ولم تعلن أية جهة مسؤوليتها عن الحادث، فيما حذر رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين من أن بلاده «تواجه موجة إرهاب اسلامية متطرفة» مشيراً إلى «أن هذه الحركات تملك بنى تحتية في العالم أجمع».

٩٤/٧/٢٧: إنفجرت سيارة مفخخة أخرى في لندن أمام مبنى يضم عدداً من المنظمات اليهودية، وأدى ذلك إلى جرح خمسة أشخاص وتدمير جزء من المبنى. وقد إتهمت إسرائيل «حزب الله» وإيران بتدبير موجة التفجير الجديدة.

٩٤/٧/٢٨: رأى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن القول إن «حزب الله» هو «سبب» التفجيرات «هو افتراض مقبول»، ودعا إلى «القيام بعمل جديد في ما يتعلق بهذه الحوادث الإرهابية الدولية» مشيراً إلى «أن الأحداث هي نداء واضح إلى المجتمع الدولي بمن فيه بعض اهم حلفائنا والأصدقاء».

-هدد رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني برد «مدروس بعناية ومخطط ومؤذ للارهابيين». وأوضح أنه ربما «لا نرد فوراً لكن حبل ذاكرتنا طويل، وسنجد الرد المناسب». كما ميّز لوبراني بين «عمليات حزب الله في جنوب لبنان وبين الهجمات على الأهداف الإسرائيلية واليهودية في الخارج» مشيراً إلى أن «الفرق هو أن إيران تمول مباشرة عمليات حزب الله في جنوب لبنان لإبقاء جبهتنا مع لبنان ملتهبة، بينما الهجمات في الخارج غير مبررة وهي من نوع الإرهاب الدولي المنحط».

-نفى لبنان و«حزب الله» علاقتهما بالتفجيرات الاخيرة.

٩٤/٧/٢٩: جدد وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر الدعوة إلى «تنظيم حملة جديدة ضد الارهاب» يتم تنسيقها على مستوى دولي.

-أصدر مجلس الأمن بياناً ندد فيه بالتفجيرات في الأرجنتين وبريطانيا، ودعا إلى «ضرورة تعزيز التعاون الدولي للقضاء على كل إشكال الارهاب».

إيران

٩٤/٧/٣: عبّر مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله خامنئي، لدى استقباله الرئيس الاذربيجاني حيدر علييف في طهران، عن قلق إيران من تزايد النفوذ الإسرائيلي في أذربيجان. ودعا خامنئي إلى «التيقظ حيال جهود النظام الصهيوني الرامية إلى عرقلة علاقتنا الحميمة والأخوية». أما علييف فحاول تطمين إيران إلى أن اتفاقه مع روسيا على نشر قوات روسية على الحدود الاذرية - الإيرانية «لا يمس بأمن ايران».

٩٤/٧/١٠: حثت قمة الدول الصناعية الكبرى، في نابولي، إيران «على الاشتراك بصورة بنّاءة» في الجهود الدولية لإحلال السلام والاستقرار، ودعتها إلى تعديل موقفها الذي يتنافى وهذه الأهداف ولا سيما موقفها من الإرهاب.

٩٤/٧/٢٢: رحب الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني بإقامة تعاون بين بلاده وتركيا «في مجال الأمن»، مشيراً إلى أن إقامة دولة كردية مستقلة «أمر صعب».

٢٥-٩٤/٧/٢٧: زار الرئيس التركي سليمان ديميريل إيران معتبراً ذلك «نقطة تحول في ترسيخ العلاقات بين البلدين». وناقش ديميريل مع المسؤولين الإيرانيين العلاقات الثنائية والوضع في العراق وأمن المنطقة وآسيا الوسطى. وقد إتفق الجانبان على «فتح صفحة جديدة من التعاون المشترك يشمل مكافحة الإرهاب» وعلى «منع استخدام الإرهابيين أراضي أي من البلدين ضد الآخر» إضافة «إلى التنسيق في الساحة الدولية».

البلقان

٩٤/٧/١: سيطرت المناوشات والقصف المدفعي على خطوط جبهات القتال في البوسنة بين القوات البوسنية المسلمة من جهة، والقوات الصربية من جهة أخرى.

٩٤/٧/٥: اقر وزراء خارجية مجموعة الاتصال الدولية الخاصة بالبوسنة (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والمانيا)، في اجتماع لهم في جنيف، خطة للسلام في البوسنة تقضي بتقسيمها بين الاتحاد الفدرالي الكرواتي - المسلم والصرب.

٩٤/٧/٨: تجدد القتال في جيب بيهاتش في شمال غرب البوسنة بين القوات الحكومة البوسنية وقوات الزعيم المسلم المنشق فكرت عبديتش.

٩٤/٧/١٠: حذرت قمة الدول الصناعية الكبرى، التي اجتمعت في إيطاليا، من احتمال «تجدد الحرب» على نطاق واسع في البلقان، إذا لم يقبل الأطراف المتنازعون خطة مجموعة الاتصال الدولية لتقسيم البوسنة.

٩٤/٧/١٢: أعلن مبعوث الأمم المتحدة الخاص ياسوشي اكاشي عن التوصل إلى اتفاق بين اطراف النزاع في البوسنة، على تمديد العمل بوقف النار شهر آخر.

-بدأ وزير خارجية بريطانيا دوغلاس هيرد ونظيره الفرنسي الان جوبيه جولة على الأطراف البوسنيين المتحاربين لإقناعهم بخطة السلام الدولية. وقد أعلن الرئيس الكرواتي فرانيو توديمان موافقته على هذه الخطة.

٩٤/٧/١٥: تفقد الرئيس التركي سليمان ديميريل وحدة بلاده العاملة في إطار قوة الأمم المتحدة في كرواتيا، والغى زيارة للعاصمة البوسنية سارايبفو لعدم قدرة قوات الأمم المتحدة هناك على حمايته.

٩٤/٧/١٧: وافق برلمان البوسنة والهرسك في سارايبفو على خطة السلام الدولية المقترحة لحل النزاع في البوسنة.

-اجتمع الرئيس التركي سليمان ديميريل بالرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش في كرواتيا، كما اجتمع

ديميـريل بالرئيس الكرواتي توديمان ووقعا إتفاقاً للصداقة والتعاون بين بلديهما.

١٩/٧/٩٤: انهى برلمان صرب البوسنة مناقشة خطة السلام الدولية دون أن يعلن قراره تجاهها. فيما رأت الدول الغربية في هذا الموقف رفضاً صريحاً للخطة.

٢٢/٧/٩٤: إحتدمت المعارك في شمال البوسنة وشرقها.

٢٦/٧/٩٤: رأى الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي ضرورة سحب قوات الأمم المتحدة من البوسنة والاستعاضة منها بقوات للحلف الأطلسي. وقد عارضت روسيا هذا الاقتراح لأن «حلف شمال الأطلسي ليس منظمة لحفظ السلام»، في حين تحفظت فرنسا على الاقتراح.

ـ ظهرت خلافات في الرأي بين الولايات المتحدة وروسيا في شأن رفض صرب البوسنة خطة السلام الدولية، إذ طالبت روسيا بإدخال تعديلات على الخطة.

٢٨/٧/٩٤: أبدى صرب البوسنة استعدادهم لإجراء مزيد من المفاوضات في شأن خطة السلام الدولية مع المطالبة بإدخال «تعديلات جوهرية» عليها. وجاء هذا الموقف بعد محادثات بين الصرب ووفد روسي.

٣٠/٧/٩٤: لوح وزراء خارجية مجموعة الاتصال الدولية برفع مشروع قرار إلى مجلس الأمن يدعو إلى تشديد العقوبات على جمهورية صربيا أو برفع حظر إرسال السلاح عن البوسنة.

٣١/٧/٩٤: حض الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش صرب البوسنة على قبول خطة السلام الدولية و«إلا غامروا بخوض حرب أوسع وبخسارة دعم يوغسلافيا لهم».

تركيا

٣/٧/٩٤: أعلن عن مقتل ١٣ كردياً في مواجهات بين الجيش التركي وعناصر «حزب العمال الكردستاني» في جنوب شرق الأناضول. كما قامت هذه العناصر بتفجير خط أنابيب النفط المهجور والممتد من العراق داخل الأراضي التركية.

٤/٧/٩٤: أغتيل دبلوماسي تركي في العاصمة اليونانية، واتهمت السلطات التركية «الانفصاليين» الأكراد بتدبير العملية.

٧/٧/٩٤: أعلنت رئيسة الحكومة التركية تانسو تشيلر عن تخفيف القوانين الصارمة المتعلقة بحقوق الأكراد الثقافية في تركيا، لكنها أوضحت أنه «لن يكون هناك أي تساهل مع أي محاولة إنفصالية».

٢١ ـ٢٣/٧/٩٤: زارت رئيسة الحكومة التركية تانسو تشيلر فرنسا على رأس وفد ضم ٧٥ رجل أعمال تركياً، وركزت تشيلر في محادثاتها مع المسؤولين الفرنسيين على تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية، فيما أثار الفرنسيون طريقة معالجة الحكومة التركية للمسألة الكردية.

٢٨/٧/٩٤: أعلن عن اجراء تعديل في الحقائب التي يتولاها «الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي» في الحكومة التركية. وأبرز ما في التعديل إستبدال وزير الخارجية حكمت تشيتين ووزير العدل سيفي أوكتاي.

الجزائر

٣/٧/٩٤: جدّد رئيس الوزراء الجزائري مقداد سيفي عزم حكومته على «محاربة العنف والإرهاب بكل حزم» مستبعداً قيام حوار مباشر مع «الجبهة الإسلامية للانقاذ». وحث سيفي «الجيران والأشقاء والشركاء» على دعم الجزائر.

٧/٧/٩٤: قتل سبعة بحارة ايطاليين على متن سفينتهم الراسية في ميناء الجزائر.

٨/٧/٩٤: عبّر الرئيس الاميركي بيل كلينتون عن قلق إدارته حيال التطورات في الجزائر، مؤكداً انها تدعم جهود الحكومة الجزائرية في «ضبط الإرهاب» وترغب في مساعدتها على ايجاد وسيلة لإشراك قوى المعارضة الشرعية في السلطة.

١٠/٧/٩٤: برز في قمة الدول الصناعية الكبرى خلاف في الرأي بين فرنسا والولايات المتحدة حيال الموقف من الجزائر. واتفقت هذه الدول على إعلان «مساندة قرار الحكومة الجزائرية التحرك من أجل تحقيق إصلاحات اقتصادية». كما حضت القمة «الزعماء الجزائريين على إجراء حوار سياسي مع جميع عناصر المجتمع الجزائري التي تنبذ العنف والإرهاب».

١١/٧/٩٤: قتل أربعة مواطنين روس وروماني واحد في هجوم مسلح استهدف الحافلة التي تقلهم قرب الجزائر العاصمة. كما وقع حادث اطلاق نار ضد خمسة عمال روس وضد مواطنين كرواتيين شرق العاصمة.

١٣/٧/٩٤: تعرضت السفارة الإيطالية في العاصمة الجزائرية لمحاولة هجوم مسلح سقط فيها شرطيان واثنان من المهاجمين. وقد تبنّت «الجماعة الاسلامية المسلحة» هذه العملية والعمليات السابقة ضد الأجانب.

ـ نددت الإدارة الاميركية بأعمال القتل في الجزائر، وأشادت بإجراءات الاصلاح الاقتصادي التي تتخذها الحكومة الجزائرية. ولكنها رأت أنه «ينبغي على الحكومة أن تتخذ خطوات موازية على الجبهة السياسية لمحاولة توسيع قاعدة حكمها، وأن تمدّ يدها إلى القطاعات المعارضة التي ترفض الإرهاب لمحاولة الحؤول دون اتساع نطاق الأزمة أكثر»، مشيرة إلى أن الحوار يجب أن «يشمل القوى الإسلامية كلها التي تتخلى عن لغة العنف». وأشارت إلى أن انتصار الإسلاميين في الجزائر «سيؤدي إلى نوع من البلقنة».

١٦/٧/٩٤: تم خطف سفيري اليمن وسلطنة عمان قرب العاصمة الجزائر. وقد بدأت قوى الأمن حملة واسعة بحثاً عن السفيرين.

ـ أشار رئيس الوزراء الجزائري

مـقـداد سـيـفي إلى وجـود «مـشـروع أمـيـركي ـ اوروبي لدعم تغييـر الأوضاع في الجـزائر في اتجاه الاسـتقرار وفـتح قنوات الحوار».

١٩/٧/٩٤: رأى وزير الخـارجـيـة الإيطالي انطونيـو مارتينو أن «الحكـومة الجزائرية فقـدت شرعيتها، فـهي خسرت الانتخابات وسرقت نتيجة التصويت».

٢٠/٧/٩٤: نددت «الجـبـهـة الإسلاميـة للانقاذ» بعملية قـتل الأجانب في الجزائر مؤكـدة عدم مسؤوليـتها عن أي عملية من هذا النوع.

٢٤/٧/٩٤: تم الإفـــراج عـن السـفـيـرين المخطـوفين في الجـزائر مع رسالة من «الجماعة الإسـلامية المسلحة» تطالب بالافـراج عن أحد قـادتهـا مقـابل وقف قتل الأجانب.

الخليج

٥ ـ٦/٧/٩٤: طغى موضـوع حرب اليـمن على مناقـشـات اجـتـمـاع وزراء خـارجـيـة دول «إعـلان دمـشق» (دول مـجلس الـتـعـاون الخليـجـي ومـصـر وسوريا) في الكويت. وقـد اعترف وزير الخارجيـة المصري عمرو مـوسى بوجود خـلافـات بين المشـاركين حـول هذا الموضـوع. وأبدى البـيـان الخـتـامي للاجتـماع «الاسف» لعـدم تجاوب إيران مع الدعـوات إلى اجـراء «حـوار جـاد ومـثـمـر» مع دولة الامـارات العـربيـة المتحدة، كـمـا دان «مماطلة» العـراق في تنفيذ قرارات مجلس الامن.

السودان

١٩ ـ٢٩/٧/٩٤: شهدت العـاصمة الكيـنيـة نيـروبي جـولة جـديدة من مـفـاوضـات السـلام بين الحكومـة السـودانيـة وجناحي «الجيش الـشـعـبي لتـحـرير السودان»، ولكنها لم تسـفر عن نتيجة تذكر.

٢٢/٧/٩٤: أعلـنت الحـكومـة السـودانية عن إلتـزامهـا وقفـاً للنار في جنوب السـودان من جانب واحـد إظهاراً «لجـديتهـا» في مـفـاوضات السـلام مع الفصائل الجنوبية.

٢٥/٧/٩٤: إحـتـجت الحكومـة السودانية بشـدة لدى مجلس الأمن على «الخروقـات المصرية» في مـثلث حلايب الحـدودي المتنازع عليـه بين البـلدين. ودعت المجلس إلى حض مـصـر على «الشروع فـوراً في حل النزاع عن طريق المفاوضات».

الشـرق الأوسـط / الاتفـاق الأردني ـ الاسرائيلي

٦/٧/٩٤: قام الملك حـسين بزيارة سـريعـة لمصـر حـيث التـقى الرئيس المصـري حـسني مـبـارك واطلعـه على تحركات الأردن الراميـة إلى التعجيل في المفـاوضات مع اسـرائيل. وقلل الملك من أهمـيـة الخـلاف مع سـوريا حـول هذه المسـألة، مـعلناً «اننا علـى وشك إجـراء مفاوضات جادة مع الاسرائيليين»، وأكد التزام بلاده «تحقيق سلام عادل ودائم».

١٠/٧/٩٤: أوضح الملـك حـسين، امـام البـرلمان الاردني، أنّ «لدى الإدارة الاميركية رغبة أكيدة في دعم الأردن في المجالين المادي والعسكري، وهي مستعدة لإلغـاء الديون الكاملة ورفع القيـود على تسليح الاردن». واعلن اسـتـعداده لقـاء رئيس الوزراء الإسـرائيلي اسـحق رابين إذا كان «الثمن» إستعادة الأردن حقوقه.

١٢/٧/٩٤: جددت سوريا تاكيدها «ان الحلول الجزئية والمنفردة لا يمكن أن تقـيم سـلامـاً عـادلاً وشـامـلاً وقـابلاً للحـيـاة»، وانتـقـدت الأردن ومنـظمـة التحـرير الفلسطينية لخـرقهمـا التنسيق العربي في المفاوضات مع اسرائيل.

١٦/٧/٩٤: رأى نـائـب وزيـر الخـارجيـة الإسرائـيلي يوسي بيلين أن لقـاء الملـك حـسين ورئيـس الوزراء الإسـرائيلي اسـحـق رابين «سيـسـهل مـفـاوضـاتنا مع الفلسطـينيين الذين لا يريدون أن يكونوا في المؤخـرة، كـمـا سـيسـهلهـا مع سـوريا التي تلاحظ أن شركاءهـا العرب غير مسـتعدين للتـقيد بوتيرتها في التفاوض».

١٨ ـ١٩/٧/٩٤: عقـد مفـاوضون أردنيون واسرائيليون جلسات ثنائية عند خط وقف النار في وادي عـربة، ناقشـوا في الأمـن والحـدود والمـيـاه. وأعـلن الجـانبان انهـمـا توصلا إلى اتفـاق على تقـاسم ميـاه نهـري الاردن واليرمـوك، وعلى تاليف لجان فـرعية خـاصة، وعلى استئناف مفاوضاتهما في الشهر المقبل.

٢١/٧/٩٤: إجـتـمع رئيس الوزراء الأردني عـبد السـلام المجـالي، في فندق أردني على البحر الميت، بوزير الخـارجية الإسـرائيلي شيـمون بيـريز، الذي يزور الاردن علناً أول مـرة، وبحـضـور وزير الخارجـية الأميـركي وارن كريسـتـوفر. وعـقد الثـلاثة اجـتـمـاعـاً في إطار اللجنة الثـلاثيـة الأمـيركـيـة ـ الاسـرائيليـة ـ الاردنيـة، وأعلن كريسـتوفـر في ختـام الاجتماع عن «التـوصل إلى اتفاقات على عـدد من الانشطة فـي المسـتـقـبل» وفي مجـالات متنوعة. وأمل في تدشين «عـهد جـديد ودائم» مـشدداً على الحـاجـة إلى تنمـية اقـتصاديـة مشتـركة في الـشرق الاوسط. أمـا بيريـز فأكـد أن الاردن هو الاردن وليس فلسطين».

٢٥/٧/٩٤: رعى الرئيس الاميركي بيل كليـنتـون، في واشنطن، احـتـفـالاً بتوقيع اعلان مشترك بين العاهل الاردني الملك حـسين ورئيس الوزراء الإسـرائيلي اسـحـق رابين، ينهي حـال الحـرب بين بلديهما. وتضـمن الاعلان ـ المعاهدة خطة لإقامـة علاقات طبـيعيـة بينهما، وتعـهد رابين بـ«احترام الـدور الحالي والخاص للأردن في الأمـاكن المقدسـة الإسلامـية في القدس» وأن تعطـي اسرائيل «أولوية عـالية لدور الأردن التـاريخي في رعـاية المقـدسـات» لدى بحث الـوضـع النهـائي لهذه المدينة.

٢٦/٧/٩٤: كرر الرئيس الأميركي بيل كلينتـون التزامه السـلام الشامل في الشـرق الاوسـط، و«منع الارهـاب من ضـرب العـملية السـلميـة» واعـداً بدعم الأردن اقتصادياً وبتلبية حاجاته الدفاعية والمحافظة على أمن اسرائيل.

ـ وصـف وزير الخارجـية الأمـيركي وارن كـريسـتـوفـر الاتفـاق الاردني ـ الإسرائيلي بانه «إنجاز كبيـر لجهة تغيير ملامح الشرق الأوسط يبـشر بنهاية أحد

أكثر الصراعات تعقيداً في العالم».

ـ رأى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ان الاتفاق الأردني ـ الإسرائيلي «لا يضعف سوريا بل يعزز موقفها في الوقت الحاضر».

٩٤/٧/٢٧: إجتمعت اللجنة الثلاثية الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الأردنية في واشنطن للبحث في آفاق التعاون المشترك.

ـ رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين «ان تطبيق الاتفاق الأردني ـ الاسرائيلي سيتوقف، إلى حد كبير، على المساعدة الاقتصادية الأميركية».

الشرق الأوسط/ المفاوضات الثنائية

٩٤/٧/٣: أكد الرئيس السوري حافظ الأسد أن «تحقيق السلام العادل والشامل في منطقتنا هو هدف ثابت لسوريا» وتمنى استمرار التعاون مع الولايات المتحدة.

٩٤/٧/١٤: أكد وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن بلاده «تعترف بالسيادة السورية على الجولان» وأنه «لطالما اعترفنا بذلك». وميّز بيريز بين هضبة الجولان والضفة الغربية.

ـ أبدت سوريا إستعدادها للبحث في العلاقات المستقبلية والترتيبات الأمنية مع اسرائيل إذا أعلنت الأخيرة استعدادها للانسحاب الكامل من الجولان.

٩٤/٧/١٥: تعهد الرئيس الاميركي بيل كلينتون «العمل من أجل التوصل إلى تحقيق إختراق في المفاوضات الاسرائيلية ـ السورية» معلناً انه اتصل بالرئيس السوري حافظ الأسد لبحث آخر التطورات في عملية السلام.

٩٤/٧/١٦: قال وزير الخارجية الإسرائيلية شيمون بيريز إن التوصل إلى اتفاق سلام مع الأردن «لن يتم على حساب إتفاق مع سوريا». وذكر بيريز: «لقد أقررنا بسيادة سوريا على الجولان في مناسبات عدة، وذهبنا إلى حد توجيه رسالة في هذا المعنى إلى الإدارة الاميركية».

٩٤/٧/١٨: أوضح الرئيس اللبناني الياس الهراوي «أن لكل من المسارين اللبناني والسوري في عملية السلام شروطه» و«ليس عليّ أن أكون مرتبطاً إرتباطاً كلياً بالمسار السوري. والارتباط الوحيد هو الا يوقع اتفاق السلام إلا مثلما اتفقنا في بداية مؤتمر مدريد، أي أن نكون معاً».

٩٤/٧/٢٢-١٩: قام وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر بجولة في الشرق الأوسط، بداها بزيارة اسرائيل حيث أعلن «أن الصراع الإسرائيلي ـ العربي القائم منذ مدة طويلة يقترب من نهايته». ورحب كريستوفر بالتقدم في المسار الأردني متمنياً الأمر نفسه على المسار السوري، مؤكداً أن هذا المسار «هو سبب» وجوده في المنطقة. فيما أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين ان الوزير الأميركي «لم يحمل أفكاراً جديدة». ثم إنتقل كريستوفر إلى سوريا حيث عقد جولتين من المحادثات مع الرئيس السوري حافظ الاسد، وأعلن «أن عمق النزاع السوري ـ الاسرائيلي لا يزال يقاوم السلام على الرغم من التغيرات في المنطقة». وأشار إلى أنه نقل إلى الاسد افكاراً اميركية لتجاوز مأزق المفاوضات على المسار السوري. بعدها زار الأردن لرعاية اللقاء الأردني ـ الإسرائيلي، ومن ثم توجه إلى إسرائيل فقطاع غزة، واجتمع إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. وأنهى كريستوفر جولته هذه بزيارة سوريا مرة ثانية ليغادر بعدها معترفاً بوجود «فجوات مهمة بين الجانبين السوري والإسرائيلي».

٩٤/٧/٢٤: قال الرئيس السوري حافظ الأسد، بعد اجتماعه بالرئيس المصري حسني مبارك في دمشق، إنه «لا نستطيع أن نقول إن عملية السلام تواجه طريقاً مسدوداً، ولا نستطيع ايضاً أن نقول إنها تسير في طريق مفتوح».

ـ رأى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن «الجدران تنهار» في الشرق الأوسط، وأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي بلغ «لحظة تاريخية» تتمثل بالقبول العام لوجود إسرائيل وبقبول السلام.

ـ إنتقد وزير الخارجية السوري فاروق الشرع خروج المسارين الأردني والفلسطيني عن التضامن العربي، وأكد أن ذلك «لن يؤثر في المسارين السوري واللبناني».

٩٤/٧/٢٧: قام وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بزيارة فرنسا حيث عقد محادثات مطولة مع المسؤولين الفرنسيين. وقد صرح وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه «ان فرنسا ترى أن سوريا تمثل عاملاً محركاً وأساسياً في العملية السلمية وأن لا حل دائماً من دون تسوية شاملة في الشرق الأوسط». أما الشرع فاكد اهمية تحقيق السلام العادل والشامل وأهمية الدور الفرنسي إقليمياً ودولياً.

ـ دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين سوريا إلى الاقتناع بالتفاوض ثنائياً مع اسرائيل، وشدد على ضرورة قيام جهد دولي لمكافحة «الإرهاب الاسلامي».

٩٤/٧/٢٨: رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن على الرئيس السوري حافظ الأسد «أن يجري محادثات مباشرة وهادئة مع إسرائيل» في حضور الأميركيين. ورأى رابين أن «المشكلة هي أن كل سياسة الاسد في المفاوضات ترتكز على إقتناعه بأن الولايات المتحدة يمكن أن تجبر إسرائيل على قبول شروطه لتحقيق السلام». وأكد أن «الولايات المتحدة لا تجبر أي دولة، وتعرف أن السلام لا يمكن فرضه»، مذكراً أن الاتفاق مع الفلسطينيين والأردنيين «ما كان ممكناً من دون إتصالات سرية».

ـ رحب وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز بموقف سوريا من الاتفاق الإسرائيلي ـ الأردني داعياً إلى مستويين من المفاوضات معها «واحد سري وآخر علني».

ـ اعلن وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن «دورنا حيوي» بالنسبة إلى الطرفين الإسرائيلي

والسوري و«أن سوريا ترغب في التعامل عبر الولايات المتحدة».

٣١/٧/٩٤: اجتمع الرئيس المصري حسني مبارك برئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين في طابا على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية في إطار جهوده لتقريب وجهات النظر على المسار السوري. ورأى مبارك أن الرئيس السوري «بات أكثر مرونة كثيراً» في الموافقة على التسوية مع إسرائيل.

ـ إنتقد الرئيس السوري حافظ الأسد الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لخروجهما عن التنسيق العربي وانفرادهما في توقيع إتفاقات مع إسرائيل.

الشرق الأوسط/ المفاوضات المتعددة الأطراف

١٢ـ١٣/٧/٩٤: إنعقدت في تونس الجولة السادسة للجنة التوجيه التابعة للمفاوضات المتعددة الأطراف برئاسة الولايات المتحدة وروسيا. وتوصلت إلى اتفاق على إقامة مركز معلومات مهمته إعداد تصور للشرق الأوسط في السنين العشر المقبلة.

العراق

٨/٧/٩٤: زار نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز روسيا، واجتمع إلى وزير خارجيتها اندريه كوزيريف في محاولة لحثها على بذل مساعيها لتخفيف العقوبات الدولية المفروضة على العراق. وقد أملت روسيا في أن يعطي مجلس الأمن «إشارة إيجابية» في هذا الاتجاه لأن «العراق قد نفذ كثيراً من شروط نزع السلاح المطلوبة منه».

١٨/٧/٩٤: صوت مجلس الأمن على تمديد العقوبات المفروضة على العراق على الرغم من الخلافات في وجهات النظر التي برزت بين أعضائه.

٢٠/٧/٩٤: إتهم العراق الولايات المتحدة بالوقوف ضد رفع العقوبات عنه «من أجل رفع أسعار النفط لمصلحة السعودية والكويت».

٢٤/٧/٩٤: اعلن الحزبان الكرديان المتنافسان في شمال العراق (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) عن التوصل إلى «تسوية شاملة» تنهي القتال الدائر بينهما، وذلك بعد محادثات جرت في فرنسا بحضور مراقبين من بريطانيا والولايات المتحدة.

شؤون فلسطينية

١/٧/٩٤: طعن شاب فلسطيني مستوطناً يهودياً وزوجته في مستوطنة شمال الضفة الغربية.

٧/٧/٩٤: عثر على جثة جندي إسرائيلي شمال القدس. كما تعرض عدد من المستوطنين اليهود لإطلاق نار قرب الخليل في الضفة الغربية.

١٣/٧/٩٤: شهدت مدينة الخليل مواجهات عنيفة بين متظاهرين فلسطينيين والجنود الاسرائيليين.

١٧/٧/٩٤: تجددت المواجهات بين الفلسطينيين وقوى الأمن الإسرائيلية في مدينة الخليل وامتدت إلى رام الله.

٢٢/٧/٩٤: قتلت القوات الإسرائيلية مواطناً فلسطينياً وجرحت ٢٥ آخرين في صدامات عنيفة مع الفلسطينيين في مدينة نابلس في الضفة الغربية. كما انفجرت أربع عبوات ناسفة قرب منازل مستوطنين يهود في الخليل.

٣٠/٧/٩٤: اصيب ١٥ فلسطينياً بجروح في صدامات بين المتظاهرين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين في رام الله.

شؤون فلسطينية/ الحكم الذاتي

١/٧/٩٤: وصل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، قادماً من مصر، إلى غزة أول مرة منذ ٢٧ سنة. وقد لقي استقبالاً حاشداً من سكان القطاع فاق المشاركون فيه ٧٠ الف فلسطيني. وألقى عرفات كلمة في الحشود في غزة أكد فيها «اكمال المسيرة للصلاة في القدس»، كما طمأن إسرائيل انه سيلتزم الإتفاق الموقع معها داعياً الشعب الفلسطيني إلى المحافظة على الوحدة الوطنية. في المقابل نظم المستوطنون اليهود الغاضبون مسيرات احتجاج على ذلك وسدوا الطرقات في القدس ومناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢ـ٣/٧/٩٤: جال الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات على انحاء قطاع غزة متفقداً. ودعا إلى إشتراك القوى الفلسطينية المعارضة لاتفاق الحكم الذاتي في «رفع الحمل»، وانتقد الدول المانحة للمساعدات لعدم وفائها بتعهداتها.

٥/٧/٩٤: إنتقل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى اريحا في الضفة الغربية حيث لقي استقبالاً شعبياً وادى اليمين الدستورية وراس الاجتماع الرسمي الاول للسلطة الفلسطينية. وأعلن بعد ذلك «أن الحكم الذاتي هو بداية الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس».

٦ـ٧/٧/٩٤: عقد عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين سلسلة اجتماعات بينهما في باريس خلال وجودهما لتسلم جائزة «هوفويت بوانيي» للسلام في مقر منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ـ الأونيسكو. إتفق الطرفان على دفع مفاوضات توسيع الحكم الذاتي.

٨/٧/٩٤: لوحت الحكومة الإسرائيلية باتخاذ الاجراءات المناسبة «في حال عجز» الشرطة الفلسطينية عن الحد من أنشطة «الجماعات الرافضة للسلام»، وذلك، عقب وقوع عدد من الهجمات على مستوطنين يهود في قطاع غزة والضفة الغربية.

٩/٧/٩٤: قام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بزيارة للسعودية هي الأولى منذ عام ١٩٩٠، بهدف الحصول على دعم سياسي واقتصادي من السعودية.

١٠/٧/٩٤: أغلقت السلطات

الإسرائيلية قطاع غزة «بسبب الفوضى الكبيرة» التي أثارها العمال الفلسطينيون احتجاجاً على الاجراءات الإسرائيلية المشددة على معبر أريتز لدى عبور هؤلاء للعمل في اسرائيل.

١١-١٢/٧/٩٤: بدأت في القاهرة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في شأن توسيع الحكم الذاتي. وتناولت الاتفاق على جدول أعمال المرحلة المقبلة من المفاوضات.

١٢/٧/٩٤: عاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للاستقرار في غزة يرافقه ٣٠ شخصية من كبار مساعديه. وقد رفضت إسرائيل السماح بدخول ٤ من أعضاء الوفد بدعوى «تورطهم» في عملية فدائية عام ١٩٧٦. وقد خضعت السلطة الفلسطينية لذلك وأعادت هؤلاء إلى مصر.

١٥/٧/٩٤: اعربت إسرائيل عن استيائها من تأكيد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات حق الفلسطينيين في رفع علمهم الوطني في مدينة القدس.

١٧/٧/٩٤: إندلعت اشتباكات عنيفة، لمدة اربع ساعات، بين الجنود الإسرائيليين والعمال الفلسطينيين، على معبر أريتز، شاركت فيها الشرطة الفلسطينية، وأدت إلى مقتل فلسطينيين وجرح أكثر من مئة، مقابل ١٧ جريحاً اسرائيلياً. وقد القت اسرائيل تبعة ذلك على الشرطة الفلسطينية وأمرت باغلاق قطاع غزة إلى أجل غير محدد. فيما دعا الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى نشر قوات دولية في مناطق الحكم الذاتي.

١٨/٧/٩٤: إجتمعت اللجنة الأمنية المشتركة الفلسطينية - الإسرائيلية للبحث في الاشتباكات التي شهدها معبر أريتز.

- عاود المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون مفاوضاتهم في القاهرة للبحث في توسيع الحكم الذاتي.

١٩/٧/٩٤: قتل ضابط اسرائيلي في كمين مسلح في رفح على حدود قطاع غزة ومصر، وتبنت حركة «حماس» العملية، فيما اعتقلت الشرطة الفلسطينية منفذي العملية.

٢٠/٧/٩٤: منعت إسرائيل عضو السلطة الفلسطينية أحمد قريع (أبو علاء) من حضور مؤتمر إقتصادي في القدس الشرقية.

٢١/٧/٩٤: أعاد الجيش الإسرائيلي فتح معبر أريتز المؤدي إلى قطاع غزة بعد الاتفاق مع السلطة الفلسطينية على عبور العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل.

- قام وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر بزيارة قطاع غزة واجتمع بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي أثار معه المشاكل التي تواجه الحكم الذاتي، وعلى رأسها بطء وصول المساعدات الخارجية. وحض كريستوفر عرفات على توفير قواعد المحاسبة اللازمة لإنفاق المساعدات بهدف طمأنة الدول المانحة للمساعدات.

٢٢/٧/٩٤: جرح جندي إسرائيلي في كمين مسلح في قطاع غزة.

٢٥/٧/٩٤: قال رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي إن الميثاق الوطني الفلسطيني «لن يعدل» قبل أن توقع إسرائيل اتفاق سلام مع كل الدول العربية.

٢٦/٧/٩٤: أبدت السلطة الفلسطينية تخوفها من تعهد اسرائيل بإعطاء الاردن «دوراً خاصاً» في الوصاية على الاماكن الإسلامية المقدسة في مدينة القدس. وأكدت هذه السلطة انه «ليس لاسرائيل الحق في أن تعطي أي دور أو تعهد في القدس».

- عقدت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية جولة ثالثة من المفاوضات في القاهرة تتعلق بالحكم الذاتي.

٢٨/٧/٩٤: انتهت المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في القاهرة بإحراز تقدم في الاتفاق على نقل سلطات التعليم والصحة في اجزاء من الضفة الغربية.

- إنعقد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في القاهرة بدعوة من السلطة الفلسطينية لبحث الخلاف الفلسطيني - الأردني حول السيادة على القدس. وأصدر المجلس بياناً شدد فيه على التفريق بين مضمون الولاية والسيادة السياسية من جهة، وبين الرعاية الدينية للاماكن المقدسة من جهة أخرى، مؤيداً بذلك وجهة النظر الفلسطينية.

٢٩/٧/٩٤: أعلن الأردن دعمه جهود منظمة التحرير الفلسطينية للحصول على السيادة السياسية على مدينة القدس مشيراً إلى أن ذلك «لا يتناقض ودوره في ممارسة الولاية الدينية على المقدسات» في المدينة.

- منعت السلطة الفلسطينية توزيع صحيفة النهار المقدسية المقربة من الأردن، في مناطق الحكم الذاتي، في أول اجراء في نوعه.

مصر

٧/٧/٩٤: انهى «مؤتمر الحوار الوطني» الذي نظمته السلطة في مصر، أعماله قبل الموعد المحدد لذلك، مصدراً مجموعة توصيات أهمها توفير ضمانات لاجراء انتخابات حرة ومكافحة أعمال العنف.

٨/٧/٩٤: انتقدت أحزاب المعارضة المصرية «مؤتمر الحوار الوطني» والنتائج التي توصل إليها.

المغرب

١٠/٧/٩٤: دعا العاهل المغربي الملك الحسن الثاني الاحزاب السياسية المغربية كافة إلى المشاركة في حكومة وحدة وطنية تحل محل الحكومة الحالية.

اليمن

١/٧/٩٤: أحكمت القوات الحكومية اليمنية الطوق العسكري على مدينتي المكلا وعدن في جنوب اليمن مصعّدة من القصف المدفعي لهاتين المدينتين، في الوقت الذي لم تفلح اتفاقات وقف النار في لجم القتال.

٥/٧/٩٤: سقطت المكلا في أيدي القوات الحكومية، في ظل استمرار القصف المدفعي العنيف على عدن وفرار القيادة الجنوبية من المدينة إلى الدول المجاورة.

٦/٧/٩٤: أصدر وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» بياناً خاصاً بالوضع في اليمن، دعوا فيه إلى وقف النار مهددين باتخاذ «الخطوات التي يرونها مناسبة» في حال استمرار المعارك. وقد تحفظت قطر على البيان الذي شدد على أن وحدة اليمن «يجب أن تستند إلى تراضي الطرفين».

٧/٧/٩٤: سقطت عدن في أيدي القوات الحكومية بعد معارك عنيفة في بعض احيائها ومطارها لتضع بذلك نهاية للحرب بين الشمال والجنوب.

ـ أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إنتهاء الحرب ودعا إلى بدء «معركة البناء واصلاح ما دمرته الحرب». وأوضح انه سيطبق قرار العفو العام عن جميع الجنوبيين باستثناء ١٦ من «قادة التمرد» في الجنوب.

ـ حثت الولايات المتحدة الحكومة اليمنية على «تحقيق مصالحة سياسية» ودعتها إلى «أن تطمئن جيرانها إلى التزام اليمن الاقليمي».

١٠/٧/٩٤: وجهت الحكومة اليمنية دعوة إلى «فتح فصل جديد» في العلاقات مع السعودية.

ـ تضمن بيان قمة الدول الصناعية في نابولي دعوة إلى حل الخلافات الداخلية في اليمن «عبر الحوار وبالطرائق السلمية».

١١/٧/٩٤: رأى الرئيس المصري حسني مبارك أن «الصراع في اليمن لم ينته بعد، فالمشكلة بدأت الآن».

١٣/٧/٩٤: عقدت الحكومة اليمنية اجتماعاً لها في عدن في محاولة لتسريع خطوات إعادة الحياة الطبيعية إلى المدينة بعد موجة النهب التي تعرضت لها عقب سقوطها عسكرياً.

١٤/٧/٩٤: دعا الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي اليمنيين إلى حل خلافاتهم بالحوار السياسي. ورأى أن هزيمة الانفصاليين في الجنوب «ليست الحل الدائم بالضرورة»، وحض على إنهاء حال الفوضى في عدن.

١٨/٧/٩٤: أغلقت الحكومة اليمنية مدينة عدن لمدة ١٢ يوماً مع فرض نظام منع التجول أو حمل السلاح في محاولة لإعادة النظام إلى المدينة.

٢١/٧/٩٤: أعلن اعضاء في المكتب السياسي لـ«الحزب الاشتراكي اليمني» عن تأليف قيادة جديدة للحزب في صنعاء بدلاً من القيادة القديمة التي فرت إلى خارج البلاد.

٢٥/٧/٩٤: أطلقت السلطات اليمنية سراح ٤٠٠٠ أسير جنوبي وسمحت لهم بالعودة إلى صفوف القوات المسلحة.

٢٨/٧/٩٤: إجتمع ممثلون للحكومة اليمنية وزعماء يمنيين جنوبيين في جنيف برعاية الأمم المتحدة. ولم تسفر هذه المحادثات عن أي نتيجة، فيما أعلنت الحكومة انها تعد لحوار بين جميع الأطراف داخل اليمن.

٣١/٧/٩٤: أوضحت الحكومة اليمنية أن الحوار بين اليمنيين هو «شأن يمني بحت» رافضة أي تدخل خارجي في هذا الشأن.

آب / أغسطس ١٩٩٤

آسيا الوسطى

١٩/٨/٩٤: سقط عشرات القتلى والجرحى في معارك عنيفة دارت على الحدود الطاجيكية ـ الافغانية بين قوات حرس الحدود الروس وقوات المعارضة الطاجيكية.

٢٠/٨/٩٤: أبدى نائب وزير الخارجية الروسي اناتولي اداميشين استعداد بلاده للتعاون مع ايران لايجاد حل للصراع في طاجكستان.

ـ إتهم وزير خارجية أوزبكستان عبد العزيز كاملون وزير الدفاع الافغاني السابق أحمد شاه مسعود بدعم ورعاية المعارضة الإسلامية في طاجكستان وبأنه مسؤول عن التوتر الذي تشهده الحدود الأفغانية ـ الطاجيكية.

الأردن

٤/٨/٩٤: أعفت الولايات المتحدة الأردن من ديون لها مستحقة عليه قيمتها ٢٢٠ مليون دولار.

٢٨/٨/٩٤: زار الرئيس التركي سليمان ديميريل الاردن مجرياً سلسلة محادثات مع المسؤولين الاردنيين. وأبدى الجانبان تأييدهما لرفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وضرورة «إعادة» هذا البلد إلى مكانته في المجتمع الدولي. كما أعرب ديميريل عن استعداد بلاده للاشتراك في مشاريع التنمية في الشرق الأوسط.

٣١/٨/٩٤: ألغت الحكومة الفرنسية ديوناً لها متوجبة على الأردن قيمتها ٢٥ مليون فرنك فرنسي، بعد محادثات أجراها العاهل الأردني الملك حسين في باريس، وذلك «تقديراً من فرنسا لدور الأردن في عملية السلام».

إسرائيل

١٨/٨/٩٤: قدّم أول سفير للفاتيكان في اسرائيل أوراق اعتماده رسمياً. وأوضح نائب وزير الخارجية الاسرائيلي يوسي بيلين أن «الفاتيكان جهة ينبغي استشارتها حين التفاوض على التسوية الدائمة في شأن الأماكن المقدسة» في القدس.

٢١/٨/٩٤: رحبت اسرائيل بموافقة بريطانيا على اشتراكها في مشاريع الأبحاث العلمية الأوروبية رافعة بذلك العقبة الأخيرة التي كانت تعترض هذا الاشتراك. ورأت وزارة الخارجية الاسرائيلية أن هذا الأمر «مهم جداً لاسرائيل» لأن «مستقبل إسرائيل هو في

مجال الأبحاث والتطوير في الوقت الذي تنتقل الصناعات التقليدية تدريجياً إلى دول العالم الثالث».

ايران

٢/٨/٩٤: كررت إسرائيل اتهامها ايران بـ «الوقوف وراء الارهاب». وأمل رئيس الأركان الاسرائيلي يهودا باراك في «توافر القوة والرغبة السياسية في الشروع في تحرك ضد ايران».

٣/٨/٩٤: سقط عشرات القتلى والجرحى في أعمال شغب شهدتها مدينة قزوين قرب العاصمة طهران، في أثناء تظاهرات احتجاج من السكان على الحاق المدينة باقليم زبخان.

١٠/٨/٩٤: إحتجت ايران بشدة على إعلان الأرجنتين انها تسعى لاستجواب سبعة دبلوماسيين ايرانيين تشتبه بصلتهم في تفجير المركز اليهودي في بيونس أيرس.

البلقان

١/٨/٩٤: طلب زعماء صرب البوسنة من مجموعة الاتصال الدولية الخاصة بالبوسنة فتح حوار معهم لتعديل خريطة تقسيم الأراضي التي أقرتها المجموعة «كي يصير هذا التقسيم مقبولاً».

٢/٨/٩٤: دعت جمهورية صربيا صرب البوسنة إلى قبول خطة السلام الدولية القاضية بتقسيم البوسنة و«إلا ارتكبوا جريمة في حق شعبهم» محذرة إياهم من «تضييعهم الوقت سدى».

٣/٨/٩٤: قرر برلمان صرب البوسنة إجراء استفتاء شعبي على خطة السلام الدولية، بعد ما رفضها اعضاء البرلمان للمرة الثالثة.

٤/٨/٩٤: قطع الاتحاد اليوغسلافي (صربيا ومونتنيغرو) علاقاته السياسية والاقتصادية بـ «جمهورية صرب البوسنة» بسبب إصرارها على رفض خطة السلام الدولية لحل النزاع في البوسنة. واعلن الاتحاد إغلاق الحدود المشتركة وقطع الإمدادات عن صرب البوسنة. وقد رحبت الولايات المتحدة بهذا الموقف ولكنها اشترطت وجود مراقبين دوليين على الحدود للتأكد من إجراءات وقف الإمدادات التي أعلنها الاتحاد. أما روسيا فدعت إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على الاتحاد اليوغسلافي بناء «لتعاونها» لايجاد «حل» للنزاع في البوسنة.

٥/٨/٩٤: قصفت طائرات تابعة لحلف شمال الأطلسي موقعاً للصرب قرب العاصمة البوسنية ساراييفو بعد استيلاء هؤلاء على معدات عسكرية من أحد مستودعات قوات الأمم المتحدة في المدينة وقد أذعن الصرب وأعادوا الأسلحة بعد تهديد قيادة قوات الأمم المتحدة باللجوء إلى مزيد من الغارات.

٨/٨/٩٤: حقق الجيش البوسني المسلم تقدماً على جبهتين في أقصى الشمال على معبر بوسيفينا.

١٨/٨/٩٤: أكد صرب البوسنة انهم يسعون لربط مناطقهم في البوسنة رسمياً بالاتحاد اليوغسلافي بهدف إنشاء «صربيا الكبرى».

٢١/٨/٩٤: نجح الجيش البوسني في دحر قوات القائد المسلم المنشق فكرت عبديتش في مدينة بيهاتش في شمال غرب البوسنة، والسيطرة على معظم معاقل التمرد. فيما شهدت المنطقة حركة نزوح جديدة.

٢٨/٨/٩٤: اجرى صرب البوسنة استفتاءً عاماً على خطة السلام الدولية، كانت النتيجة رفض الأغلبية لها.

تركيا

٣/٨/٩٤: شنت الطائرات الحربية التركية غارات عدة على مواقع لمقاتلي «حزب العمال الكردستاني» في منطقة هاكورك على الحدود مع العراق.

٨/٨/٩٤: جدد الطيران التركي قصفه لمواقع الأكراد في شمال العراق.

١٦/٨/٩٤: عرض زعيم «حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوجلان «التفاوض» مع السلطات التركية.

٢٣/٨/٩٤: قصفت الطائرات التركية قاعدة للثوار الأكراد في شمال العراق.

الجزائر

٣/٨/٩٤: قتل خمسة فرنسيين في هجوم مسلح على السفارة الفرنسية في العاصمة الجزائرية. وقد دفع ذلك إلى قيام وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه ووزير الدفاع فرنسوا ليوتار بزيارة الجزائر. ودعا الوزيران السلطات الجزائرية إلى «ضمان أمن الرعايا الفرنسيين».

٤/٨/٩٤: وجّه وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا انتقادات علنية إلى المانيا وبريطانيا والولايات المتحدة لاستضافتها على أراضيها ممثلين لـ «الجبهة الاسلامية للانقاذ» ولحرية الحركة التي يتمتع بها هؤلاء.

ـ كرر مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو دعوته للحكومة الجزائرية إلى «اتخاذ تدابير لتوسيع الحوار السياسي في الجزائر».

٥/٨/٩٤: قامت السلطات الفرنسية بحملة توقيف واسعة في حق النشاط الإسلاميين الجزائريين في فرنسا.

٧/٨/٩٤: سقط ١٨ اسلامياً متشدداً في اشتباكات بين المجموعات الإسلامية وقوى الأمن في أنحاء متفرقة في الجزائر.

٨/٨/٩٤: دعا الرئيس الجزائري الأمين زروال ثمانية من أحزاب المعارضة الرئيسية إلى بدء حوار وطني مع الحكومة. وقد رفضت «جبهة القوى الاشتراكية» و«حركة المجتمع من أجل الثقافة والديمقراطية» و«حركة التحدي» الاشتراك في مثل هذا الحوار.

٩/٨/٩٤: قتل ١١ عسكرياً جزائرياً في هجوم مسلح على ثكنة عسكرية في تلمسان غرب الجزائر.

ـ أكدت الولايات المتحدة وجود «اتصالات مستمرة» مع فرنسا في شأن الجزائر.

١٤/٨/٩٤: قتل نحو ١٧ اسلامياً في اشتباكات متفرقة مع قوى الأمن الجزائرية.

ـ أكد رئيس الوزراء الفرنسي ادوار بالادور أن بلاده «لن تقبل بأي تهديد إرهابي من أي نوع كان»، داعياً الحكومة الجزائرية إلى بدء محادثات من أجل حل سياسي للأزمة في البلاد.

١٥/٨/٩٤: قتل صينيان اثنان يعملان في الجزائر على يد مسلحين في إحدى ضواحي العاصمة.

ـ تعهد وزير الدفاع الفرنسي فرنسوا ليوتار «دعم القوى الديمقراطية في الجزائر»، ورأى أن «القومية الاسلامية في ثوبها الإرهابي هي على درجة الخطورة نفسها التي مثلتها الاشتراكية الوطنية [الفاشية] يوماً ما».

١٦/٨/٩٤: رأى الرئيس الجزائري الأمين زروال أن «الحوار الوطني بين مختلف القوى السياسية من دون إقصاء أي قوة هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الراهنة» في الجزائر.

٢١ ـ ٢٤/٨/٩٤: إنعقدت جولتان من «الحوار الوطني» بلقاء بين الرئيس الجزائري الأمين زروال وممثلي خمسة أحزاب سياسية من أصل ثمانية دعيت إلى اللقاء. ورأى زروال ان اشتراك «الجبهة الاسلامية للانقاذ» في الحوار «مرهون بادانتها الإرهاب والعنف».

٢٤/٨/٩٤: إنتقد وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا الضغوط الدولية التي تطالب الحكومة الجزائرية بالحوار مع الاسلاميين معتبراً أن الخيار القائم أمام فرنسا في الجزائر هو «بين حكومة غير ديمقراطية وبين دولة اسلامية متطرفة».

٢٧/٨/٩٤: توترت العلاقات بين الجزائر والمغرب عقب إغلاق الأخير الحدود البرية بين البلدين «موقتاً».

٣١/٨/٩٤: ابعدت السلطات الفرنسية ٢٠ معتقلاً جزائرياً لديها إلى بوركينا فاسو واصفة هذه العملية أنها «رسالة إلى الاسلاميين المتشددين في فرنسا للابتعاد عن النشاط السياسي».

السودان

١٥/٨/٩٤: أعلنت السلطات السودانية أنه تم إلقاء القبض على «الإرهابي» المعروف باسم «كارلوس» في العاصمة السودانية الخرطوم، وأنها سلمته إلى فرنسا حيث تتم محاكمته بتهم عدة. وقد اشادت الولايات المتحدة بالقبض على كارلوس ولكنها عدت ذلك انه «ليس كافياً وحده لرفع إسم السودان من قائمة الإرهاب».

سوريا

٢١/٨/٩٤: إنعقد الاجتماع الدوري السادس بين وزراء تركيا وايران وسوريا في دمشق. وعرض الوزراء الثلاثة آخر التطورات وخصوصاً في العراق. وأكدوا تمسكهم بـ «وحدة العراق» وتصميمهم على «مقاومة» أي عمل يهدف إلى تفتيته.

٢٤/٨/٩٤: شهدت الانتخابات النيابية في سوريا إقبالاً كثيفاً على الاقتراع وسط أجواء تنافسية. وأسفرت النتائج عن فوز ساحق لمرشحي أحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية» الحاكمة بقيادة حزب البعث، إذ حصلوا على ٦٦,٨ في المئة من المقاعد، ونال المستقلون ٨٣ مقعداً.

الشرق الأوسط/ الاتفاق الأردني ـ الإسرائيلي

٨/٨/٩٤: إفتتح الأردن واسرائيل «معبر العربة» الحدودي الذي يربط مدينة العقبة الأردنية وميناء إيلات الإسرائيلي على البحر الاحمر، وخصص المعبر لانتقال السائحين الاجانب بين البلدين.

٩/٨/٩٤: عقد مفاوضون أردنيون وإسرائيليون أول اجتماعاتهم، في فندق على الجانب الإسرائيلي من البحر الميت، من أجل التوصل إلى اتفاق حول القضايا المعلقة بين الطرفين ولا سيما مسألتي ترسيم الحدود والمياه.

١٦ ـ ١٧/٨/٩٤: حققت المفاوضات بين الأردن واسرائيل تقدماً في مجالات التعاون الاقتصادي والسياحي والأمني.

الشرق الأوسط/ المفاوضات الثنائية

٢/٨/٩٤: إعترف رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين بوجود «فجوات واسعة بين الموقفين السوري والإسرائيلي» على الرغم من أن «سوريا تظهر نوعاً من الموافقة على بعض مؤشرات مكونات السلام».

٢/٨/٩٤: رأى الرئيس السوري حافظ الأسد، بعد لقائه الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة، أن طريق السلام «لا هي مفتوحة ولا مسدودة».

٦ ـ ٩/٨/٩٤: قام وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر بجولة في الشرق الأوسط شملت مصر واسرائيل وسوريا والأردن في محاولة لتحريك عملية السلام. وقد اجتمع في القاهرة بالرئيس المصري حسني مبارك وبالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وأكد بعد الاجتماع أن وضع القدس يجب التفاوض عليه في المرحلة الأخيرة. وفي إسرائيل التقى كريستوفر رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين ووزير خارجيته شيمون بيريز، ونجحت مساعيه في تهدئة الوضع المتفجر في جنوب لبنان. ثم انتقل إلى سوريا حيث اجتمع إلى الرئيس السوري حافظ الأسد.

٨/٨/٩٤: رأى رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين أنه «لن يحصل اي اختراق مفاجىء في المفاوضات مع سوريا، بل ستكون عملية تدريجية» و«أن السوريين يتحلون بإرادة فعلية لإرساء السلام، إلا أن المشكلة تكمن في الثمن الذي هم مستعدون لدفعه».

١٠/٨/٩٤: أشار وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى أن «متطلبات السلام يجب أن تكون عادلة ومتوازنة» لجهة الترتيبات الأمنية والجدول الزمني للانسحاب الاسرائيلي من الجولان.

١٨/٨/٩٤: انهى رئيس الأركان الإسرائيلي يهودا باراك زيارة للولايات المتحدة مؤكداً انه «من الأفضل من الناحية العسكرية ان تبقى اسرائيل في هضبة الجولان حتى في وقت السلام لأننا في حاجة إلى الاحتفاظ بها».

٢٥/٨/٩٤: أبدى الرئيس الأميركي بيل كلينتون استعداد بلاده للمساهمة في وضع اتفاق «الأمن المتبادل» بين سوريا واسرائيل، وشدد على ضرورة حصول اسرائيل على تعويض مقابل «تخليها عن إمتيازات استراتيجية» من أجل السلام.

الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

٤/٨/٩٤: إتهمت إسرائيل السعودية بعرقلة المفاوضات المتعددة الأطراف ولا سيما تلك الخاصة بالحد من التسلح.

الصومال

٢٢/٨/٩٤: هاجم مسلحون صوماليون موقعاً لقوات الأمم المتحدة في مقديشو، أسفر عن مقتل سبعة جنود وجرح ستة آخرين من الوحدة الهندية.

٢٦/٨/٩٤: قرر مجلس الأمن خفض عدد قوات الأمم المتحدة العاملة في الصومال.

العراق

٢/٨/٩٤: دعا الرئيس الأميركي بيل كلينتون إلى إبقاء العقوبات الاقتصادية على العراق لانه يمثل «خطراً غير عادي واستثنائي» على أمن الولايات المتحدة، و«يستمر في انتهاك» وتجاهل قرارات الأمم المتحدة.

٧/٨/٩٤: دارت اشتباكات عنيفة بين الأحزاب الكردية المتنافسة في شمال العراق. ولم تفلح الاتصالات في وقفها.

٢٢/٨/٩٤: انفجرت سيارة مفخخة في أحد شوارع مدينة بغداد موقعة عدداً كبيراً من القتلى والجرحى ولم يتبنَ أحد العملية.

شؤون فلسطينية

٨/٨/٩٤: أنهى المراقبون الدوليون مهمتهم في مدينة الخليل في الضفة الغربية المحتلة، التي استمرت ثلاثة أشهر.

١٢/٨/٩٤: جرح ثلاثة رجال امن اسرائيليين في مدينة القدس في هجوم مسلح استهدف سيارتهم. وقد تبنت «حركة المقاومة الاسلامية ـ حماس» هذه العملية «تأكيداً على اسلامية المدينة».

٢١/٨/٩٤: قتل فلسطيني وجرح ثمانية آخرون في مواجهات بين متظاهرين فلسطينيين وقوى الأمن الاسرائيلية في مدينة رام الله في الضفة الغربية. كما وقعت مواجهات مماثلة في مدينة الخليل.

٢٣/٨/٩٤: جرح أربعة جنود إسرائيليين في هجوم نفذه مسلحون فلسطينيون على مقر الإدارة العسكرية في بيت لحم. ورافق العملية حملة اعتقالات واسعة في بعض مدن الضفة قامت بها قوى الأمن الإسرائيلية.

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

١/٨/٩٤: طالب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الحكومة الاسرائيلية البدء «الآن» في المفاوضات لتحديد الوضع القانوني النهائي لمدينة القدس، وقبل سنتين من الموعد المتفق عليه لبحث وضع المدينة. فيما أكدت اسرائيل «أن القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل الآن وفي المستقبل».

ـ عقد مفاوضون فلسطينيون واسرائيليون جولات عدة من المفاوضات في القاهرة للتوصل إلى اتفاق على النقل المبكر للسلطات المدنية إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية.

٣/٨/٩٤: أبدى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات امتعاضه من تأخر وصول المساعدات الدولية إلى السلطة الفلسطينية وما يتعرض له من عمليات «إذلال» من إسرائيل بسبب ذلك.

٤/٨/٩٤: رأت وزارة الخارجية الأميركية أن على السلطة الوطنية الفلسطينية أن «تثبت دقة مالية أكبر» إذا أرادت التعجيل في تلقيها المساعدات الدولية، وأن «تحسن أساليب المحاسبة لتجعل الأسرة الدولية تثق بأن هذه الأموال ستنفق بدراية».

٦/٨/٩٤: اجتمع وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في القاهرة، وناقش الإثنان العقبات التي تعترض مسيرة الحكم الذاتي الفلسطيني.

١٠/٨/٩٤: التقى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين على معبر ايريز في قطاع غزة. واتفقا على تسريع المفاوضات لتوسيع الحكم الذاتي. وشدد رابين على التزام حكومته «إعلان المبادىء واتفاقات القاهرة»، فيما أعلن عرفات انه «لدينا خلافات، وهذا أمر مشروع لكننا اتفقنا على تقليلها».

١٤/٨/٩٤: شن مقاتلو حركة «حماس» هجومين مسلحين على مستوطنين اسرائيليين في منطقة الحكم الذاتي في قطاع غزة، أسفرا عن مقتل اسرائيلي وجرح سبعة آخرين، رداً على مقتل اثنين من نشاط الحركة.

١٥/٨/٩٤: نفذت الشرطة الفلسطينية حملة إعتقالات واسعة في صفوف حركة «حماس» في قطاع غزة، وتعهدت منع تكرار الهجمات على الاسرائيليين. فيما وصفت «حماس» التدابير في حقها بانها «تطور سلبي خطير».

١٦/٨/٩٤: حث رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين منظمة التحرير الفلسطينية على تعديل ميثاقها «في أسرع وقت ممكن».

١٧/٨/٩٤: إجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز وعضو السلطة الفلسطينية نبيل شعث في الاسكندرية في مصر، في إطار لجنة الارتباط الفلسطينية ـ الإسرائيلية العليا. واتفق الجانبان على «الحد من عنف الاسلاميين المعارضين للسلام»، وعلى عدد من الاجراءات الأمنية تشمل نقاط العبور بين

اسرائيل ومناطق الحكم الذاتي. كما اتفقا على توجيه نداء مشترك إلى الدول المانحة للمساعدات للاسراع في تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية. كما تم تحديد موعد لنقل السلطات المدنية إلى الفلسطينيين.

١٩/٨/٩٤: أطلقت السلطات الاسرائيلية ٢٤٩ معتقلاً فلسطينياً بعدما تعهدوا «نبذ العنف» وتمضية بقية فترة عقوبتهم في منطقة الحكم الذاتي.

ـ زار وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز قطاع غزة، حيث اجتمع إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بحضور وزير الخارجية النروجي بيورن تورغورال. واتفق الجانبان على عدد من المسائل المتعلقة ببدء نقل السلطات المدنية إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية و«العمل على وضع حد للمتطرفين من الجانبين» والسعي لتأمين الدعم المالي لسلطة الحكم الذاتي.

٢٤/٨/٩٤: تسلّم الفلسطينيون إدارة التعليم في مدينة رام الله في الضفة الغربية.

٢٩/٨/٩٤: وقعت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل اتفاقاً يقضي بنقل السلطات المدنية في الضفة الغربية في ثمانية مجالات إلى الفلسطينيين.

٣٠/٨/٩٤: ألغت رئيسة وزراء الباكستان بنازير بوتو زيارة كانت تعتزم القيام بها لقطاع غزة بعد رفض اسرائيل السماح لمندوب باكستاني من دخول غزة للتحضير للزيارة، ووجهت إسرائيل انتقادات حادة إلى بوتو.

ليبيا

٥/٨/٩٤: مدد مجلس الأمن قرار العقوبات المفروضة على ليبيا دون أي تعديل «لأنه ليس ثمة ما يبرر رفعها أو تغييرها».

مصر

٢٢/٨/٩٤: نفذت السلطات المصرية حكم الإعدام شنقاً في حق خمسة من الإسلاميين كانت المحكمة ادانتهم بمحاولة اغتيال وزير الداخلية حسن الألفي في صيف ١٩٩٣.

٢٦/٨/٩٤: قتل سائح اسباني وأصيب آخران في اطلاق نار على حافلة سياحية في صعيد مصر.

٢٧/٨/٩٤: قتل ضابط في قوى الأمن وجرح شرطي وستة عناصر من الجماعات الاسلامية في اشتباك بين الجانبين في سوهاج في صعيد مصر.

اليمن

٨/٨/٩٤: أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن «مفاوضات جارية» مع اليمن لتمكين اليهود اليمنيين من المغادرة إلى إسرائيل، فيما نفت اليمن هذه الأنباء.

٩ ـ ١٠/٨/٩٤: عقد المكتب السياسي لـ «الحزب الاشتراكي اليمني» اجتماعاً موسعاً لاعضائه في العاصمة السورية دمشق، بحث فيه مستقبل الحزب. وأصدر المكتب بياناً ندد فيه بقرار الحرب وإعلان الانفصال مشدداً على «ضرورة التمسك بالحوار» وسيلة لحل الخلافات السياسية، والتمسك بوثيقة «العهد والاتفاق». ودعا كوادره وأنصاره إلى العودة إلى البلاد، داعياً السلطات إلى الغاء «الاجراءات الاستثنائية» في حق الحزب في أثناء الحرب.

١١/٨/٩٤: رفضت السلطات اليمنية المواقف التي عبر عنها المكتب السياسي لـ «الحزب الاشتراكي اليمني» واشترطت لبقاء الحزب «إقصاء قادته المسؤولين عن قرار الانفصال».

ايلول / سبتمبر ١٩٩٤

آسيا الوسطى

١٣ ـ ١٧/٩/٩٤: عقد ممثلون عن الحكومة الطاجيكية والمعارضة الاسلامية في العاصمة الإيرانية طهران، جولة من المفاوضات بينهما برعاية الأمم المتحدة واشتراك إيران وروسيا، أسفرت عن الاتفاق على وقف النار باشراف مراقبين دوليين.

الأردن

٢٧/٩/٩٤: أعلن الأردن قطع روابطه الإدارية والقانونية الخاصة بالإشراف على الشؤون الدينية في الضفة الغربية المحتلة باستثناء القدس.

اسرائيل

١٩/٩/٩٤: أعلن في اسرائيل أن رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أمر بوقف كل الاتصالات السرية القائمة مع العراق بعدما تعرض لضغوط من جانب الولايات المتحدة بهذا الخصوص.

إيران

٢/٩/٩٤: رحبت إيران بتراجع الحكومة الأرجنتينية عن الاتهامات التي كانت قد وجهتها إليها بالتورط في تفجير مقر يهودي في بيونس أيرس في تموز/ يوليو الماضي.

٢٧/٩/٩٤: عرض وزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي على دول الخليج إقامة «منتدى إقليمي» باشتراك هذه الدول فقط مؤكداً أن «الأمن في الخليج هو مسؤولية البلدان المطلة عليه».

البلقان

١/٩/٩٤: شددت فرنسا على رفضها اقتراح رفع الحظر عن إرسال الأسلحة إلى البوسنة.

٦/٩/٩٤: أرجأ البابا يوحنا بولس الثاني زيارته التي كان قررها لساراييفو «لعدم توافر ضمانات أمنية كافية للسكان الذين يرغبون في مقابلته في أثناء الزيارة».

٧/٩/٩٤: حذر الرئيس الكرواتي فرانيو توديمان من رفع الحظر عن

ارسال الأسلحة إلى البوسنة لأن ذلك «قد يسبب في حرب حضارات».

٩/٩/٩٤: احتدمت المعارك في جيب بيهاتش في شمال غرب البوسنة مع بدء قوات الصرب هجوماً على مواقع المسلمين في هذا الجيب.

١١/٩/٩٤: قام البابا يوحنا بولس الثاني بزيارة لكرواتيا حيث لقي استقبالاً حاشداً دعا فيه المسلمين والمسيحيين في البوسنة إلى التصالح.

١٤/٩/٩٤: جرت معارك عنيفة بين الصرب والجيش البوسني قرب كونيتش جنوب غرب ساراييفو بهدف السيطرة على الطريق الاستراتيجي المؤدي إلى ساراييفو.

ـ اجتمع الرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش والرئيس الكرواتي فرانيو توديمان في مدينة زغرب في كرواتيا، وأعلنا عن إقامة جيش مشترك وعن عدد من الاجراءات الأخرى في إطار الاتحاد الكرواتي ـ المسلم.

ـ وافقت جمهورية صربيا على نشر مراقبين مدنيين دوليين على طول حدودها مع مناطق حرب البوسنة للتثبت من التزامها الحظر المفروض على هؤلاء بعد رفضهم خطة السلام الدولية للبوسنة.

١٩/٩/٩٤: خضع الجيش البوسني لضغوط قيادة قوات الأمم المتحدة في البوسنة، فأعلن وقف هجماته على الصرب في محيط ساراييفو.

٢٢/٩/٩٤: قصفت طائرات تابعة لحلف شمال الأطلسي موقعاً لصرب البوسنة قرب ساراييفو بعد هجوم شنه هؤلاء على قافلة للقوة الدولية العاملة في البوسنة، وقد هددت الولايات المتحدة بمزيد من الضربات إذا لم يوقف الصرب أنشطتهم العسكرية و«يقبلوا بخيار السلام».

٢٤/٩/٩٤: وافق مجلس الأمن على ثلاثة قرارات حول الوضع في يوغسلافيا السابقة: ينص الأول على تخفيف إجراءات المقاطعة المفروضة على الاتحاد اليوغسلافي (صربيا ومونتنيغرو) أما القرار الثاني فيشدد العقوبات على صرب البوسنة بدعوة المجتمع الدولي إلى مقاطعتهم سياسياً. فيما دان الثالث التطهير العرقي الذي يتفذه الصرب في البوسنة.

تركيا

٥/٩/٩٤: وقعت تركيا وايران بروتوكولاً للتعاون في مكافحة الارهاب.

٢٢/٩/٩٤: رأت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر في اتحاد تركيا الجمركي مع الاتحاد الأوروبي «الفرصة الاخيرة»، مشيرة إلى أنه «إذا تم إضعاف تركيا إقتصادياً فإن حزب الرفاه (الإسلامي) سيستفيد من ذلك، كما حصل في الجزائر».

جامعة الدول العربية

١٤ ـ ١٥/٩/٩٤: عقد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية دورته الـ ١٠٢ في القاهرة. وقد هيمنت قضية القدس على مناقشات المجلس. وأكد البيان الختامي «ضرورة استعادة السيادة الفلسطينية العربية على القدس بصفتها عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة». كما أيد البيان مواقف سوريا إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط وطالب مجلس الأمن «بتحمل مسؤولياته في إلزام إسرائيل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية القاضية بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة [عام ١٩٦٧]». ودعا البيان إلى تنفيذ القرار ٤٢٥ الخاص بلبنان. وحض المجلس إيران على إجراء «مفاوضات جادة» مع دولة الإمارات العربية المتحدة لإنهاء النزاع على ملكية الجزر الثلاث في الخليج. وقد استُبعد موضوعا المصالحة العربية لإسرائيل والمصالحة العربية ـ العربية عن جدول الأعمال نظراً إلى تعارض المواقف الحاد في شأنهما.

الجزائر

١/٩/٩٤: أوضح الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران رغبة بلاده في «عدم التدخل في نزاع بين فصائل النزاع وعدم الانجرار إلى أي طرف في الجزائر». وأضاف: «نحن لا نتمنى أن ينتهي الأمر بفوز أي طرف يجعل العادات والاعراف والمؤسسات تعود إلى مفاهيم القرون الوسطى».

ـ واصلت السلطات الفرنسية اجراءاتها ضد الاسلاميين الجزائريين على أراضيها عبر المداهمات والاعتقالات.

٤/٩/٩٤: سقط نحو ٤١ اسلامياً متشدداً في اشتباكات متفرقة مع قوى الأمن الجزائرية.

٥/٩/٩٤: ترأس الرئيس الجزائري الامين زروال جولة جديدة للحوار الوطني حضرها خمسة من أحزاب المعارضة الثمانية المدعوة إلى الحوار. وبحث المجتمعون وسائل تشجيع «الجبهة الاسلامية للانقاذ» على العودة إلى الحياة السياسية.

ـ وجّه زعيم «الجبهة الإسلامية للانقاذ» عباس مدني رسالة إلى الرئيس الجزائري الامين زروال ضمّنها «ثوابت الأمة» وشروط الجبهة للتفاوض.

ـ كشف وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه أن «بعض الأوساط الأميركية» يرى أن «وصول الجبهة الإسلامية للانقاذ» إلى السلطة هو مسألة وقت.

٦/٩/٩٤: أعلنت الحكومة الجزائرية أنها عقدت ثلاثة لقاءات في آب/أغسطس الماضي في السجن مع الزعماء المعتقلين «للجبهة الإسلامية للانقاذ»، وانها تنتظر «مبادرة منهم تكون على مستوى آمال الأمة الجزائرية».

٧/٩/٩٤: إقترح زعيم «الجبهة الاسلامية للانقاذ» عباس مدني، في رسالتين وجههما إلى الرئيس الجزائري الأمين زروال، «خطة» لتسوية الأزمة السياسية في الجزائر باعلان «هدنة» عسكرية والإفراج عن قادة الجبهة المعتقلين ورفع حال الطوارىء في البلاد.

٩/٩/٩٤: سقط تسعة إسلاميين في اشتباكات مع رجال الأمن في منطقة حولة جنوب العاصمة الجزائر.

١٣/٩/٩٤: نقلت السلطات

الجزائرية زعيم «الجبهة الاسلامية للانقاذ» عباس مدني ونائبه علي بلحاج من السجن العسكري في بليدة إلى الإقامة الجبرية. كما أطلقت سراح ثلاثة آخرين من قادة الجبهة. وأفادت الرئاسة الجزائرية أنها أرادت من ذلك اختبار «كل الامكانات التي تسمح بوقف العنف وحمام الدم». وسمحت السلطات لمدني وبلحاج بحرية الاتصال بسائر الزعماء الآخرين.

١٤/٩/٩٤: أعلنت «الجماعة الإسلامية المسلحة» رفضها الحوار مع «الحكام المرتدين».

١٥/٩/٩٤: قتل ١٦ مدنياً بالسلاح الأبيض في مناطق مختلفة من البلاد. وقد اتهمت السلطات عناصر إسلامية متشددة بارتكاب هذه الجرائم.

٢٠ ـ ٢١/٩/٩٤: إنعقدت الجولة الرابعة لـ «الحوار الوطني» دون أن تسفر عن نتائج محددة.

٢١/٩/٩٤: نفذت مناطق القبائل في الجزائر إضراباً عاماً دعت إليه «الحركة الثقافية البربرية» لحث الحكومة على تعليم لغتهم «الامازيغية» في المدارس.

٢٦/٩/٩٤: أغتيل صحافي جزائري ومواطن بوسني، وخطف مطرب من أصل بربري، فيما أعلنت السلطات الجزائرية مقتل زعيم «الجماعة الاسلامية المسلحة» شريف القوسمي بعد عملية مطاردة.

السعودية

١٣/٩/٩٤: كشفت «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» السعودية ومقرها لندن، عن قيام أجهزة الأمن السعودية بحملة اعتقالات في أوساط النشاط المؤيدين للاصلاحات السياسية في المملكة.

٢٦/٩/٩٤: أعلنت وزارة الداخلية السعودية عن إعتقال اثنين من علماء الدين السعوديين بتهمة «إجراء اتصالات خارجية مع بعض الجماعات المشبوهة».

كما أكدت اعتقال ١١٠ أشخاص آخرين محذرة انها «سوف تضرب بكل قوة من يريد الاخلال بأمنها».

السودان

٢٠/٩/٩٤: أخفق رؤساء كينيا واوغندا واثيوبيا وأريتريا والسودان الذين اجتمعوا في العاصمة الكينية نيروبي، في الإتفاق على تسوية للحرب الأهلية في جنوب السودان.

سوريا ـ لبنان

٢/٩/٩٤: إنعقدت في دمشق قمة لبنانية ـ سورية موسعة، حضرها إلى جانب رئيسي البلدين كبار المسؤولين اللبنانيين والسوريين. وبحثت القمة في «تطورات العملية السلمية في الشرق الأوسط والمراحل التي بلغتها» والعلاقات الثنائية إضافة إلى الوضع اللبناني الداخلي. وشددت القمة على «ضرورة التعاون والتفاهم بين اللبنانيين».

٢٠/٩/٩٤: تم التوقيع على أربعة اتفاقات للتعاون بين لبنان وسوريا، في ختام اجتماعات هيئة المتابعة والتنسيق اللبنانية ـ السورية التي عقدت دورتها الثانية برئاسة رئيسي وزراء البلدين.

الشرق الأوسط/ الاتفاق الأردني ـ الاسرائيلي

١٣/٩/٩٤: أعلن الجانبان الأردني والإسرائيلي عن «احراز تقدم في قضايا صعبة وجوهرية» على طريق اتفاق سلام كامل بينهما، في ختام جولة من المفاوضات في ميناء إيلات الإسرائيلي.

٢١/٩/٩٤: إجتمع ولي العهد الأردني الأمير حسن إلى زعيم تكتل «ليكود» الإسرائيلي المعارض بنيامين نتنياهو في العاصمة البريطانية لندن. وعد الأمير حسن الاجتماع في إطار «مساعي الأردن لمعرفة الإتجاهات السياسية لإسرائيل». أما نتنياهو فأوضح أن حسن تحدث عن «إقامة تحالف استراتيجي في الشرق الأوسط يضم إسرائيل والأردن وتركيا».

٢٩/٩/٩٤: زار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين الأردن واجتمع بالعاهل الأردني الملك حسين في ميناء العقبة الأردني. وتناولت المحادثات تسوية الخلافات القائمة حول المياه وترسيم الحدود بين البلدين.

الشرق الأوسط/ المفاوضات الثنائية

٥/٩/٩٤: قال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين إن حكومته تريد البدء بعملية فتح الحدود وإقامة العلاقات بينها وبين سوريا قبل أن تسحب قواتها من الجولان، مشيراً إلى «أننا نحتاج إلى تطبيع العلاقات قبل الانسحاب إلى أن أعرف ما يريد السوريون أن يقدموا في مقابل السلام».

٦/٩/٩٤: إقترح رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين على السوريين صفقة من أربع نقاط تتضمن انسحاباً في الجولان يستغرق سنوات عدة يسبقه «فترة اختبار مدتها ثلاث سنوات نختبر فيها التطبيع».

ـ طالب وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إسرائيل اظهار «مزيد من الجد وتناقضات أقل في تصريحاتهم واستقامة أكبر في الحديث عن الانسحاب الكامل» مؤكداً أن الانسحاب من الجولان «لا يحتاج إلى وقت طويل».

١٠/٩/٩٤: ألقى الرئيس السوري حافظ الأسد خطاباً في مجلس الشعب السوري (البرلمان)، ضمنه مواقفه من عملية السلام ذاكراً عدم حصول «تقدم ذي مغزى» في المفاوضات مع اسرائيل مشيراً إلى «عدم جدوى» المحادثات الثنائية في واشنطن «ما دام الجانب الإسرائيلي لا يريد الإنطلاق من قاعدة الشرعية الدولية».

١١/٩/٩٤: رأى وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد هو «اعلان سلام» مشيراً إلى أن «اللهجة العامة

للخطاب ايجابية وكذلك تصميم الرئيس السوري أمام البرلمان وهو يعلن استراتيجيته للسلام». أما نائب وزير الخارجية الاسرائيلي يوسي بيلين فعد الخطاب «مساهمة مهمة جداً في عملية الدبلوماسية العلنية» بين اسرائيل وسوريا.

١٣/٩/٩٤: دعا وزير الخارجية السوري فاروق الشرع اسرائيل إلى «أن ترد سريعاً على لاسس التي وردت في خطاب الرئيس حافظ الأسد» مؤكداً أن السلام يجب أن يتم في «خطوات مدروسة».

٢٠ ـ ٢٢/٩/٩٤: قام المنسق الأميركي لمفاوضات السلام دنيس روس على رأس وفد أميركي، بزيارة سوريا واسرائيل والمغرب. واجتمع روس إلى الرئيس السوري حافظ الأسد وناقش معه «تفاصيل كثيرة» متعلقة بالمسارين السوري واللبناني، وأعلن أن وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر سيزور الشرق الأوسط في النصف الأول من تشرين الأول/ أكتوبر. وتحدث روس في إسرائيل عن «هوة حقيقية» بين سوريا وإسرائيل «تحتاج إلى وقت» لردمها.

العراق

١٤/٩/٩٤: مدّد مجلس الأمن العمل بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق على الرغم من دعوات بعض أعضائه كفرنسا وروسيا إلى رفعها أو تخفيفها عنه.

٢٧/٩/٩٤: إنتقد وزير الخارجية الفرنسي الآن جوبيه اسلوب تعامل مجلس الأمن مع ملف العقوبات المفروضة على العراق محذراً من أن استمرارها «سيؤدي إلى مزيد من التصلب» متذرعاً «أن فرنسا تتمتع بدبلوماسية نفوذ لكننا لا نملك الوسائل لفرض أي تغيير».

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

٤/٩/٩٤: تبنت حركة «الجهاد الإسلامي في فلسطين» هجوماً مسلحاً على دورية إسرائيلية في قطاع غزة أسفر عن مقتل جندي إسرائيلي وجرح اثنين آخرين.

٥/٩/٩٤: جدد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين انتقاداته للسلطة الفلسطينية لتقصيرها في «ملاحقة منفذي الهجمات» على الإسرائيليين وطالبها باعتقال العناصر التي نفّذت عملية غزة ومعاقبتهم، ملوحاً باعادة النظر في «التزامات إسرائيل». فيما أكدت السلطة الفلسطينية عدم قبولها بما جرى وأن أجهزتها الأمنية شنت حملة اعتقالات لنشاط حركة «الجهاد» في القطاع.

١٣/٩/٩٤: إجتمع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، في العاصمة النروجية أوسلو، واتفقا على «تحاشي الخلافات السياسية بينهما» التي حالت حتى الآن دون عقد اجتماع للدول المانحة للمساعدات للسلطة الفلسطينية. كما تعهدا «اتخاذ الاجراءات الضرورية لوضع حد لاعمال العنف ولارساء الثقة المتبادلة وتشجيع العلاقات الاقتصادية».

٢٥/٩/٩٤: إتفق الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين على بدء المفاوضات الخاصة بانتخاب مجلس الحكم الذاتي الشهر المقبل.

ـ أكدت «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس» انها تريد الاستمرار في حربها «ضد اليهود المحتلين» وأنها ترغب في تجنب «المعارك الجانبيّة مع الشرطة الفلسطينية» في قطاع غزة.

القوقاز

١٠/٩/٩٤: أعرب وزير الخارجية التركي ممتاز سوسيال عن عدم ارتياح بلاده لدور روسيا في القوقاز مشيراً إلى أن «الجهود الدولية لتسوية النزاع بين ارمينيا وأذربيجان أكثر اهمية لعملية السلام من جهود تبذلها أي دولة منفردة».

الكويت

١٩/٩/٩٤: رأى السفير الأميركي في الكويت ريان كروكر أن المشاركة السياسية للاسلاميين الكويتيين تعد «نموذجاً حسناً». وأضاف «إننا نقبل ترجمة الإسلام في الخليج إلى أشكال سياسية ولكن يجب أن يكون ثمة دعم قوي للديمقراطية».

مجلس التعاون الخليجي

٩/٩/٩٤: اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي إلى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر، في نيويورك، وأعلن كريستوفر، بعد الاجتماع، أن دول المجلس الست قررت وقف المقاطعة غير المباشرة لاسرائيل «من الدرجتين الثانية والثالثة». وأضاف أن هذه الدول «وعدت بأن تدعم خطوة من هذا النوع في جامعة الدول العربية». وأصدر الوزراء بياناً أكدوا ذلك، فيما انتقد لبنان وسوريا «التسرع في رفع المقاطعة».

اليمن

٢/٩/٩٤: سقط اكثر من ٥٠ قتيلاً، بينهم خمسة من رجال الأمن، في اشتباكات اندلعت بين قوى الأمن اليمنية وبين مسلحين ينتمون إلى مجموعات اسلامية متشددة هاجمت عدداً من المراكز الدينية في مدينة عدن في جنوب اليمن.

٥/٩/٩٤: انتخبت اللجنة المركزية لـ «الحزب الاشتراكي اليمني» أميناً عاماً ومكتباً سياسياً جديدين للحزب. ولم يضم المكتب السياسي أياً من قياديي الحزب المقيمين في الخارج.

٢٨/٩/٩٤: أقر مجلس النواب اليمني قانوناً يقضي بتعديل الدستور بحيث بات يرتكز على الشريعة الاسلامية. كما قرر المجلس إبدال المجلس الرئاسي برئيس للدولة يجري انتخابه عبر الاقتراع العام المباشر.

تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٤

الأردن

٤/١٠/٩٤: أعلن ولي العهد الأردني الأمير حسن ان بلاده تؤيد تخفيف المقاطعة العربية لاسرائيل معتبراً أن «الشراكة هي مفتاح المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط».

٢٥/١٠/٩٤: تظاهر آلاف الاردنيين في العاصمة عمان، بدعوة من «جبهة العمل الاسلامي»، احتجاجاً على اقرار معاهدة سلام بين الأردن واسرائيل، على الرغم من قرار الحكومة الأردنية منع التظاهر.

٢٨/١٠/٩٤: وقع عدد من الاشتباكات بين الشرطة الأردنية والمصلين بعد صلاة الجمعة في مدينتي عمان وإربد.

٣٠/١٠/٩٤: أبدى العاهل الأردني الملك حسين امتعاضه من نشاط الإسلاميين محذراً اياهم من مغبة الاستمرار في تحركاتهم المعارضة لسياسة الحكومة.

اسرائيل

٥/١٠/٩٤: قال حاكم المصرف المركزي الاسرائيلي ياكوف فرانكل إن «النمو الاقتصادي لاسرائيل يتطور بسرعة لتصبح المركز المالي للشرق الأوسط بفضل التطورات الإيجابية للوضع الجيوسياسي في المنطقة».

ايران

٦/١٠/٩٤: رفضت إيران نقل نزاعها مع دولة الامارات العربية المتحدة على جزر في الخليج إلى محكمة العدل الدولية، واتهمت «دولاً في المنطقة» وخارجها بـ «تشجيع» الامارات على تبني «موقف عدائي» منها.

البلقان

٦/١٠/٩٤: وقع اشتباك عنيف بين القوات الصربية والجيش البوسني المسلم قرب العاصمة سارايفو.

٧/١٠/٩٤: طلبت قيادة قوات الحماية الدولية في البوسنة من الجيش البوسني سحب وحداته من المنطقة المنزوعة السلاح حول سارايفو.

١٤/١٠/٩٤: عنفت المعارك حول ساراييفو التي تعرضت للقصف من المدفعية الصربية.

٢٧/١٠/٩٤: استطاعت الوحدات البوسنية الاستيلاء على عدد من المواقع الصربية في جيب بيهاتش في شمال غرب البوسنة.

٢٨/١٠/٩٤: تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الامن يدعو إلى رفع الحظر عن توريد الاسلحة إلى البوسنة بعد ستة أشهر.

تركيا

٣/١٠/٩٤: دعا وزير الخارجية التركي ممتاز سويسال إلى «بذل الجهود لمنع إنشاء دولة كردية مستقلة» مؤكداً أن تركيا «ستبقى جمهورية علمانية». وأعلن سويسال إقامة «آلية للمشاورات وتبادل المعلومات» بين بلاده وكل من إيران والعراق.

٣٠/١٠/٩٤: أعلن «حزب العمال الكردستاني» قراراً بتكثيف العمليات العسكرية ضد القوات التركية، ونيته تاليف حكومة كردية في المنفى.

تونس

٢/١٠/٩٤: اجتمع وزير الخارجية التونسي الحبيب بن يحيى ونظيره الاسرائيلي شيمون بيريز، في نيويورك، واتفقا على «بدء» تطبيع العلاقات بين بلديهما. وقررا تعيين «ضابط اتصال اقتصادي» لدى كل منهما.

جامعة الدول العربية

٢/١٠/٩٤: إنتقدت جامعة الدول العربية قرار مجلس التعاون الخليجي رفع المقاطعة الاقتصادية عن اسرائيل.

الجزائر

١/١٠/٩٤: قتل ثمانية من رجال الشرطة في اشتباك مع مجموعات اسلامية قرب العاصمة الجزائر.

٢/١٠/٩٤: شهدت مدينة تيزي أوزو، عاصمة مناطق الأمازيغ، تظاهرات حاشدة للمطالبة بالاعتراف بلغتهم وتدريسها في المدارس.

٨/١٠/٩٤: وجدت جثة مواطن فرنسي قرب العاصمة.

١٠/١٠/٩٤: تم اغتيال فرنسي آخر في العاصمة.

١٢/١٠/٩٤: سقط ١٢ قتيلاً بينهم ستة من الشرطة في مكمن في الضاحية الجنوبية للعاصمة. كما انفجرت خمس سيارات مفخخة في العاصمة في موجة اعتداءات لا سابق لها. واغتيل مواطن كوري.

١٣/١٠/٩٤: انفجرت سيارة مفخخة في الضاحية الشرقية من العاصمة.

١٦/١٠/٩٤: قتلت قوى الأمن ٢٦ إسلامياً في اشتباكات في مناطق مختلفة من البلاد.

١٧/١٠/٩٤: تبنت «الجماعة الإسلامية المسلحة» تفجير السيارات المفخخة معتبرة ذلك «مجرد تحذير» للحكومة. كما تبنت اغتيال المواطنين الاجانب.

١٨/١٠/٩٤: إتهمت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» الحكم الجزائري بانه «يسعى إلى كسب الوقت» من وراء فتح باب الحوار.

١٩/١٠/٩٤: اغتيل فرنسي وايطالي في شمال شرق الجزائر.

٢٠/١٠/٩٤: نفذت الصحف في الجزائر إضراباً عاماً احتجاجاً على الاعتداءات على الصحافيين في الجزائر.

٢٣/١٠/٩٤: عثر على جثتي راهبتين إسبانيتين في حي باب الواد في

العاصمة. كما شهدت مدن الجزائر مزيداً من التصعيد الأمني وعشرات القتلى.

٢٥/١٠/٩٤: أعلن وزير الشباب والرياضة الجزائري سيد علي لبيب رفع المقاطعة الرياضية لاسرائيل في إطار الدورات الرياضية الدولية.

٢٩/١٠/٩٤: وصف الرئيس الجزائري قادة «الجبهة الاسلامية للانقاذ» بأنهم «مستمرون في تشجيع الإرهاب والتطرف» معلناً إخفاق الحوار السياسي بين حكومته والجبهة، ومؤكداً أن الجيش «سيواصل حتى النهاية حربه على القوى الظلامية».

السعودية

٦/١٠/٩٤: حث وزير الخزانة الأميركي لويد بنتسن الذي يزور السعودية، المسؤولين السعوديين على «خفض النفقات الحكومية» لمواجهة مصاعبها الاقتصادية. وأوضح أنه «إذا قرروا إنفاقاً أساسياً عليهم أن ينفقوا أموالهم معنا». ودعا بنتسن الحكومة السعودية إلى اعتماد «التخصصية» لقطاعات الانتاج.

١٠ ـ ١٢/١٠/٩٤: زار وفد من الجمعيات اليهودية ـ الأميركية السعودية، والتقى عدداً من الوزراء والمسؤولين في السعودية.

الشرق الأوسط/ الاتفاق الأردني ـ الاسرائيلي

٣/١٠/٩٤: إجتمع ولي العهد الأردني الأمير حسن ووزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز، في واشنطن، في حضور الرئيس الاميركي بيل كلينتون الذي اعلن «أن المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق للسلام بين الأردن وإسرائيل أحرزت تقدماً ملموساً واتخذت خطوات لتطبيق السلام الدافىء بين البلدين». وصدر عن الاجتماع بيان مشترك أكد «أهمية التنفيذ التدريجي للتعاون الاقليمي» والحاجة إلى «مؤسسات إقليمية تقوم على مجموعات عمل متعددة للاطراف تساهم في تطوير مفهوم مؤتمر للأمن والتعاون في الشرق الأوسط».

١٢ ـ ١٥/١٠/٩٤: عقد العاهل الأردني الملك حسين ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين اجتماعي عمل في العاصمة الأردنية عمان بهدف تذليل العقبات المتبقية أمام التوصل إلى معاهدة سلام بين الجانبين، وخصوصاً في مسألتي تقاسم المياه وترسيم الحدود.

١٧/١٠/٩٤: وقع رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي ونظيره الإسرائيلي إسحق رابين في عمان مسودة معاهدة السلام بينهما بعد توصلهما إلى تسوية في مسألتي المياه والحدود.

١٨/١٠/٩٤: أبدى الرئيس السوري حافظ الاسد رفضه للقرار الأردني بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل مؤكداً في الوقت نفسه أنه لن يعارضه «معارضة مادية ملموسة» على الرغم من قدرة سوريا «على أن تعرقل».

ـ إنتقدت منظمة التحرير الفلسطينية المعاهدة الأردنية ـ الاسرائيلية معتبرة إياها «انتهاكاً صارخاً» لإعلان المبادىء الفلسطيني ـ الاسرائيلي ومناقضة لقرارات الأمم المتحدة.

٢٦/١٠/٩٤: وقع الأردن واسرائيل معاهدة سلام، في احتفال في وادي عربة الحدودي حضره، إضافة إلى كبار مسؤولي البلدين، الرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي القى بعدها خطاباً، في مجلس الأمة الأردني تعهد فيها «دعم الأردن وتلبية حاجاته الدفاعية والأمن الذي يستحقه».

الشرق الأوسط/ التعاون الاقتصادي

٣٠/١٠/٩٤: إنعقد، في الدار البيضاء في المغرب، مؤتمر التعاون الإقتصادي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا برعاية الولايات المتحدة وروسيا وحضور مندوبين عن ٦٠ بلداً، في حين قاطعه العراق ولبنان وسوريا وايران وليبيا. ومثّل اسرائيل وفد من ثمانية وزراء برئاسة رئيس الوزراء اسحق رابين. ورأى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن رسالة المؤتمر مفادها أن المنطقة «مفتوحة الآن أمام الاستثمارات»، مشيراً إلى ان أحد المعالم الرئيسية للمؤتمر هو «تقبل إسرائيل على نحو متزايد في الشرق الأوسط». كما حض كريستوفر الدول العربية على إلغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وعرض إنشاء مصرف إقليمي للتنمية في الشرق الأوسط.

الشرق الأوسط/ المفاوضات الثنائية

٣/١٠/٩٤: عبّر مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو عن رغبة بلاده في رؤية تحرك على المسار اللبناني ـ الاسرائيلي «موازٍ» للتحرك على المسار السوري، موضحاً «أن ما نراه الآن في موازاة المفاوضات الحقيقية التي تجري هو كمية، من التحضير النفسي أو الدبلوماسية العلنية، بينما تقوم قيادتا الطرفين بتحضير شعبهما للسلام». وأكد بيليترو أن مسألة الوجود العسكري السوري في لبنان «ليست جزءاً» من النقاش الأميركي مع سوريا.

٣/١٠/٩٤: حدد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، في خطاب أمام الكنيست الاسرائيلي، اربعة عناصر «متراصة ولا يمكن الفصل بينها» وضرورية لسلام كامل مع سوريا هي: ترسيم الحدود، وجدول لتنفيذ اتفاق للسلام، وفترة اختبار لـ «التطبيع» من ثلاث سنوات بعد انسحاب «محدود جداً»، واخيراً ترتيبات أمنية. وأوضح رابين أن «ثمة خلافاً بين اسرائيل وسوريا في كل العناصر الأربعة»، مؤكداً «أننا لن نوقع أي اتفاق معها، إذا كان امننا غير مضمون في كل المجالات»، مجدداً تعهده اجراء استفتاء عام للمصادقة على أي اتفاق سلام مع سوريا.

٤/١٠/٩٤: قال مساعد وزير

الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو إن سوريا «تعتبر المقاطعة لاسرائيل ورقة في يدها تستخدمها في المفاوضات مع إسرائيل، وقد حاولت منع سقوط هذه الورقة من يدها واللعب بها قبل الأوان». وأكد ضرورة «انهاء المقاطعة الآن» مشيراً إلى أنها «تتآكل من الداخل شيئاً فشيئاً مع أن القشرة الخارجية لا تزال موجودة» متعهداً استمرار الضغط «لانهائها رسمياً وفي الممارسة».

٦/١٠/٩٤: اجتمع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع مع نظيره الاميركي وارن كريستوفر في واشنطن. وبحثا تطورات المفاوضات السورية - الاسرائيلية والعلاقات الثنائية. كما عقد الشرع، في العاصمة الأميركية، لقاء لا سابق له مع وفد يضم ممثلي المنظمات اليهودية الأميركية.

٧/١٠/٩٤: إلتقى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع الرئيس الاميركي بيل كلينتون ناقلاً إليه رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد يؤكد فيها «الموقف السوري الملتزم بالسلام» وان «سوريا على استعداد لتلبية المتطلبات الموضوعية للسلام». كما أجرى الشرع مقابلة، هي الأولى، مع التلفزيون الاسرائيلي، عرض فيها وجهة النظر السورية من عملية السلام.

- أكد رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني أنه لا غنى عن اتفاق سلام مع سوريا من أجل إعادة الهدوء إلى الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، مكرراً ضرورة أن يتضمن اتفاق السلام مع لبنان «وقف أنشطة المنظمات التخريبية» في جنوب لبنان و«تجريدها من السلاح».

٨/١٠/٩٤: أوضح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع أن سوريا مستعدة للبحث في نشر قوات في الجولان تحت رعاية الأمم المتحدة، بعد تحقيق السلام. وألمح إلى أن نشر قوات اميركية في المنطقة يتطلب «تحسناً كبيراً» في العلاقات الأميركية - السورية.

- رأى نائب وزير الخارجية الإسرائيلي يوسي بيلين في مقابلة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع مع التلفزيون الإسرائيلي «خطوة مهمة جداً إلى الامام تمثل جزءاً لا يتجزأ من الدبلوماسية بين الطرفين يقوم عبرها المسؤولون، عن طريق تصريحاتهم، باجراء المفاوضات»، وتضاف إلى «الإطار الثاني للمحادثات الجارية» عبر الدبلوماسية الاميركية، وإلى الإطار الثالث «على مستوى سفيري البلدين في واشنطن».

٩ -١٣/١٠/٩٤: قام وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر بجولة في الشرق الأوسط، شملت اسرائيل وسوريا والكويت. وقد التقى كلاً من المسؤولين الاسرائيليين ثم السوريين في اطار «معالجة الفجوات القائمة بين وجهات النظر».

٢٥ -٢٨/١٠/٩٤: زار الرئيس الأميركي بيل كلينتون ووزير خارجيته وارن كريستوفر كلاً من مصر والأردن وسوريا وإسرائيل والكويت والسعودية. واجتمع كلينتون في مصر بالرئيس المصري حسني مبارك، وتركز البحث حول سبل دفع المفاوضات على المسار السوري - الاسرائيلي. ثم انضم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى الاجتماع. وأعلن كلينتون أن عرفات تعهد له محاربة معارضي عملية السلام «وخصوصاً حركة حماس والجماعات المتطرفة الأخرى». وقد طغت على الزيارة أجواء العمليات العسكرية ضد الاسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة. وقال كريستوفر «اننا سنحض سوريا على إتخاذ خطوات لاقتلاع العناصر الإرهابية التي قد تكون تقيم على الأراضي السورية». ثم حضر الرئيس الأميركي في الأردن حفل توقيع المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، ثم انتقل إلى سوريا حيث اجتمع إلى الرئيس السوري حافظ الأسد. وقد عقد الرئيسان مؤتمراً صحافياً مشتركاً أكد الأسد فيه تطابق وجهات النظر في شأن السلام المطلوب وأنه «انطلاقاً من مبدأ الانسحاب الكامل في مقابل السلام الكامل فإن سوريا مستعدة لالتزام متطلبات السلام الموضوعية بإقامة علاقات سلام عادية مع اسرائيل في مقابل انسحاب اسرائيل التام من الجولان وجنوب لبنان». فيما أكد كلينتون أن «السلام بين اسرائيل وسوريا يجب أن يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام» وشدد على «دور سوريا في أمن المنطقة واستقرارها». ثم توجه كلينتون إلى إسرائيل حيث ألقى كلمة في الكنيست الاسرائيلي أوضح فيها التزامه «المحافظة على أمن اسرائيل» وعلى المستوى الحالي للمساعدة الاقتصادية والعسكرية الاميركية لها. واختتم كلينتون جولته بزيارة الكويت والسعودية مادحاً موقفهما في تخفيف المقاطعة العربية لإسرائيل ومؤكداً «تصميم الولايات المتحدة على ردع أي محاولة من العراق لتهديد جيرانه».

٢٩/١٠/٩٤: أبدى الرئيس اللبناني الياس الهراوي «استعداد لبنان للبدء فوراً بتأليف لجنة سياسية وعسكرية مشتركة» بينه وبين إسرائيل «للتفاوض على وضع برنامج زمني للانسحاب الإسرائيلي من الاراضي اللبنانية خلال ستة أشهر». وتعهد الهراوي في المقابل ضمان الأمن خلال هذه الفترة.

الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

١٠ -١١/١٠/٩٤: إجتمعت في باريس لجنة العمل الخاصة بالحد من التسلح المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف. وناقشت اللجنة سبل تحقيق استقرار عسكري في الشرق الأوسط ومسودة لإعلان نيات بين الأطراف المعنية.

١١/١٠/٩٤: عقدت لجنة العمل الخاصة بالتنمية اجتماعين لها في القاهرة بحثت فيهما مشاريع إنشاء شبكة طرق في المنطقة ومصرف إقليمي للتنمية.

١٧ -١٨/١٠/٩٤: عقدت لجنة العمل الخاصة بالمياه جولة عمل على مستوى الخبراء في سلطنة عمان، ناقش

فيها هؤلاء مجموعة من المشاريع للتعاون المائي بين دول الشرق الأوسط.

٢٥ ـ ٢٦/١٠/٩٤: اجتمعت لجنة العمل الخاصة بالبيئة في البحرين بمشاركة اسرائيلية بارزة، ومقاطعة لبنان وسوريا. واتفق المشاركون على ثلاثة مشاريع للتعاون في حماية البيئة في الشرق الأوسط.

الصومال

١/١٠/٩٤: اقترحت الولايات المتحدة على مجلس الأمن سحب القوات الدولية من الصومال بسبب عدم احراز المصالحة السياسية في هذا البلد، أي تقدم.

العراق

٧/١٠/٩٤: حرك العراق عدداً من وحداته العسكرية إلى الحدود مع الكويت. فأعلنت الولايات المتحدة إتخاذ «خطوات احترازية مناسبة» محذرة العراق من «تكرار خطأ غزو الكويت» أو الظن «أن الولايات المتحدة قللت من عزيمتها في القضايا نفسها التي دخلت من أجلها الصراع قبل سنوات».

٨/١٠/٩٤: وجّه الرئيس الاميركي بيل كلينتون تحذيراً جديداً شديد اللهجة الى العراق، فيما بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا بارسال قوات عسكرية إلى الكويت.

١٠/١٠/٩٤: أعلن العراق سحب قواته عن حدود الكويت استجابة لنداءات عدد من «الأصدقاء» رابطاً إعترافه بالإمارة برفع الحظر النفطي المفروض عليه.

١٣/١٠/٩٤: أكد الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن بلاده ستواصل نشر قواتها في الخليج «حتى لا تعود القوات العراقية تمثل خطراً مباشراً على الكويت».

١٣ ـ ١٦/١٠/٩٤: قام وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف بجولة بين العراق ودول الخليج، في إطار وساطة بين الجانبين. وأكد كوزيريف بعد محادثاته مع المسؤولين العراقيين أن العراق «قبل خطة سلام روسية» تقضي بأن تعترف بغداد بحدود الكويت وبسيادتها. وقد زار كوزيريف الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية بهدف شرح المبادرة الروسية لهذه الدول.

١٤/١٠/٩٤: رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا المبادرة الروسية لحل النزاع العراقي ـ الكويتي.

١٦/١٠/٩٤: أصدر مجلس الأمن قراراً بالاجماع يطالب العراق بسحب قواته عن الحدود الكويتية وعدم نشرها مجدداً وعدم القيام بأي تهديد لأمن الكويت.

١٧/١٠/٩٤: إقترح وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف رفع الحظر النفطي عن العراق إذا اعترف رسمياً بسيادة الكويت وحدودها. وأكد أنه نجح في «تفادي التهديد بصراع مسلح» في الخليج.

٣٠/١٠/٩٤: انفجرت قنبلة مفخخة قرب كنيسة في الكرادة في بغداد، أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص وجرح ثلاثة آخرين.

شؤون فلسطينية

٥/١٠/٩٤: أصيب سائحان أجنبيان بجروح في انفجار قنبلة في مدينة القدس.

٦/١٠/٩٤: سقط ثلاثة قتلى من الفلسطينيين في مواجهات عنيفة شهدتها مدينة الخليل في الضفة الغربية بين متظاهرين فلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية.

٩/١٠/٩٤: قتل شخصان وجرح ١٤ آخرون، بعدما أطلق مسلحان، احدهما فلسطيني وآخر مصري، النار عشوائياً على المارة في حي غالات شيفا في القدس الغربية، قبل أن تقتلهما الشرطة الإسرائيلية. وقد تبنت «حركة المقاومة الاسلامية ـ حماس» هذه العملية.

١٠/١٠/٩٤: شنت قوات الأمن الاسرائيلية حملة دهم واعتقالات لنشّاط حركة «حماس»، فيما طغت أنباء عملية القدس على زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي وارن كريستوفر الذي حض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على التنديد بالهجوم «الجبان».

١١/١٠/٩٤: أعلنت حركة «حماس» عن خطفها جندياً إسرائيلياً وطلبت أن تفرج الحكومة عن بعض قادتها مقابل اطلاق صراحه. وقد قامت إسرائيل باغلاق قطاع غزة إلى إشعار آخر ومنعت عبور العمال الفلسطينيين إلى اراضيها، وعلقت المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، فيما بدأت شرطتها حملة بحث واسعة النطاق. وحملت الحكومة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية مسؤولية اي «أذى يلحق بالجندي» مؤكدة أنه «محتجز في مكان ما في غزة».

١٤/١٠/٩٤: قتل الجندي الإسرائيلي الذي خطفته «حماس» وثلاثة من حراسه الفلسطينيين، حين اقتحمت وحدة من الجيش الإسرائيلي المنزل الذي كان محتجزاً فيه في بلدة بيرنبالا شمال القدس في الضفة الغربية. كما قتل جندي إسرائيلي وجرح تسعة في هذا الهجوم. وقد أكدت الإدارة الأميركية أن الاسرائيليين «استفادوا من تعاون ياسر عرفات لتحديد مكان احتجاز الجندي».

١٩/١٠/٩٤: انفجرت عبوة ناسفة داخل حافلة للركاب في وسط تل أبيب أسفرت عن مقتل ٢٢ شخصاً وجرح ٤٨ آخرين ودمار كبير. وأعلنت «حماس» مسؤوليتها عن العملية. وقد اتصل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بالحكومة الإسرائيلية معزياً، متهماً منفذي العملية بتلقي «التعليمات والتدريب والتمويل من أطراف خارجيين معروفين». فيما حضت الولايات المتحدة عرفات على اتخاذ «موقف حازم من حماس».

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

٣ ـ ٥/١٠/٩٤: عاودت اسرائيل والسلطة الفلسطينية مفاوضاتها في

القاهرة حول إجراء الانتخابات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، دون أن يحرزا أي تقدم.

١٢/١٠/٩٤: قامت الشرطة الفلسطينية باعتقال ٣٠٠ ناشط من حركة «حماس» في قطاع غزة بعد تصاعد عمليات هذه الحركة ضد الاسرائيليين.

- توصلت السلطة الفلسطينية والأردن إلى اتفاق نقدي وآخر مصرفي أبرز ما فيهما «بقاء الدينار الأردني عملة تداول في الضفة الغربية وغزة».

١٤/١٠/٩٤: اجتمع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بوزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في الاسكندرية في مصر بحضور الرئيس المصري حسني مبارك. طغى على المحادثات عمليات «حماس» الأخيرة. وقد دعا كريستوفر عرفات إلى «التصدي» لهذه الحركة، ورأى أن هدفها «قتل الاسرائيليين وإحراج الفلسطينيين الملتزمين عملية السلام».

- علقت اسرائيل مفاوضاتها مع الفلسطينيين بعد عمليات «حماس».

٢٣/١٠/٩٤: اجتمعت لجنة الارتباط الفلسطينية - الإسرائيلية العليا في القاهرة برئاسة وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز وعضو السلطة الفلسطينية نبيل شعث في محاولة لاخراج المفاوضات من الطريق المسدود. وأكد الوفد الإسرائيلي أن على السلطة الفلسطينية «مكافحة الإرهاب».

٣٠/١٠/٩٤: اجتمع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين في المغرب على هامش المؤتمر الاقتصادي المنعقد في الدار البيضاء. وأعلن رابين بعد الاجتماع «رفعاً تدريجياً» للاغلاق المفروض على قطاع غزة والضفة الغربية. كما وعد بالمضي في تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي.

القوقاز

٥/١٠/٩٤: كشف الرئيس الأذري حيدر علييف ان قواته أحبطت محاولة انقلاب ضده قادها رئيس الوزراء سورات حسينوف.

الكويت

٢٨/١٠/٩٤: زار الرئيس الأميركي بيل كلينتون الكويت، في إطار جولته في الشرق الأوسط. وأكد كلينتون تصميم بلاده على «ردع» أي محاولة من العراق لتهديد الكويت.

مصر

٢/١٠/٩٤: قتل ثلاثة أشخاص وجرح ٤٠ في مواجهات وقعت في كفر الدوار شمال مصر بين قوات الشرطة المصرية وعمال مضربين.

٤/١٠/٩٤: رأى وزير الدفاع المصري المشير محمد حسين طنطاوي أن القوات المسلحة تمثل «خط الدفاع الأخير ضد الارهاب» في مصر، وأنه «لا يمكن لهذه القوات أن تقف بمعزل عما يمس النسيج الداخلي من تهديد». وانتقد طنطاوي بشدة الدول التي توفر المأوى للاسلاميين المصريين.

١٠/١٠/٩٤: حضت مصر الدول العربية النفطية على شحن صادراتها من الغاز الطبيعي عبر قناة السويس عوض عقد صفقات لنقل الغاز عبر اسرائيل.

١٤/١٠/٩٤: تعرض الكاتب المصري نجيب محفوظ للطعن في عنقه في مكمن قرب منزله في القاهرة.

١٨ - ١٩/١٠/٩٤: اجتمع وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» (مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي) في القاهرة بصورة استثنائية لبحث الوضع المتوتر بين العراق والكويت. وأكدوا في بيانهم التزام دولهم التنسيق في ما بينها مطالبين العراق «الاعتراف الكامل وغير المشروط بسيادة الكويت وحدوده» وتنفيذ «كل قرارات مجلس الأمن».

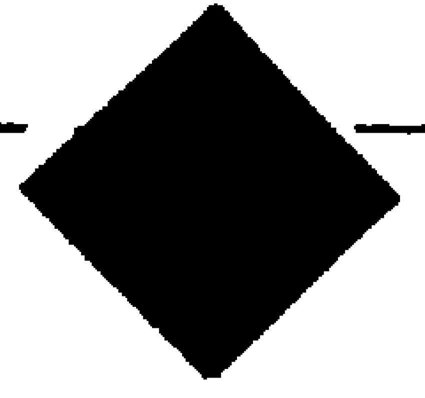
اليمن

١/١٠/٩٤: جدد مجلس النواب اليمني انتخاب علي عبد الله صالح رئيساً لولاية ثانية مدتها خمس سنوات.

٦/١٠/٩٤: تالفت حكومة جديدة برئاسة عبد العزيز عبد الغني من ٢٧ وزيراً من حزبي «المؤتمر الشعبي العام» و«التجمع اليمني للاصلاح» ومن مستقلين.

١٤/١٠/٩٤: أعلن «الحزب الاشتراكي اليمني» أنه قرر فصل زعيمه السابق علي سالم البيض وثلاثة آخرين من قيادات الحزب «بسبب نشاطهم خارج البلاد وعدم تقيدهم بخط الحزب».

إعداد: رانيا غانم



ببليوغرافيا

المصــادر العربيــة

اجتماع

كتب

- برنامج الامم المتحدة الانمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٢٢٧ ص.
- فضل الله، محمد حسين (وآخرون). **العلاقات الاسلامية - المسيحية: قراءات مرجعية في التاريخ والحاضر والمستقبل.** بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.
- الزين، جهاد (وآخرون). **الاقليات في العالم العربي: جغرافيتها وتطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.** بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٤.
- صقر، يوسف صقر (وآخرون). **الكنيسة المارونية.** بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٤.
- عبد الله، جوزيف. **الصراع الاجتماعي في عكار وظهور عائلة البعريني.** بيروت: دار مختارات، ١٩٩٤. ١٦٧ ص.
- عبد الوهاب، ليلى. **العنف الاسري.** دمشق: دار المدى، ١٩٩٤.
- كنيدي، بول (وآخرون). **السكان والتنمية.** بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٤.
- الماضي، يوسف. **نتائج مسح العينة الديمغرافية المستمرة لمخيمات وتجمعات العرب الفلسطينيين في لبنان لسنة ١٩٩٠ - ١٩٩١.** دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب المركزي للاحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني، قسم الدراسات، ١٩٩٤.
- موسى، أمير. **حقوق الانسان: مدخل الى وعي حقوقي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٢٧٤ ص.
- هيبرغ، ماريان. **المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الاوضاع الحياتية.** تعريب عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.
- نويهض، وليد. **الاسلام والسياسة: نشوء الدولة في صدر الدعوة.** بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

دوريات

- ابن حسن، عبد الحميد غزي. «مؤتمر البحث العلمي لحماية البيئة، دمشق ٢٦ - ٢٨ سبتمبر ١٩٩٣.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ٢١٩ - ٢٢٧.
- ديب، فرج الله صالح. «في الثقافة الشعبية: طقوس العرس الشعبي.» **الفكر العربي:** العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤. ص ٣٥ - ٦٤.
- الربيعو، تركي علي. «في الثقافة الشعبية: طقوس الخصب عند البدو، دراسة تحليلية تأويلية.» **الفكر العربي:** العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤. ص ٩٠ - ٩٨.
- الحداد، أحمد علي. «جهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تدريب واستخدام المواطنين في القطاع الخاص في الامارات.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ص ١٧٧ - ١٩٤.
- الحسن، إحسان محمد. «زيادة الإنجاب ومشكلات النقص السكاني في بعض الدول العربية: وجهة نظر.» **شؤون عربية:** العدد ٨٠، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤. ص ٢١٤ - ٢٢١.
- جلال، محمد نعمان. «الموقف العربي من قضية حقوق الانسان.» **الدراسات الاعلامية:** العدد ٧٥، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٤٩ - ١٧٣.
- عبد القادر، علي عبد العزيز. «اتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل نحو عمل المراة السعودية.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ص ١٣٩ - ١٧٥.
- العبيدي، جمال. «التعريب والتناقضات الاجتماعية في الجزائر.» **المستقبل العربي:** العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٩٥ - ١٠٣.
- فاردنبرغ، جاك. «إسهام الانسانيات والعلوم الاجتماعية في الدراسات

الاسلامية.» الاجتهاد: العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ١٢٥ ـ ١٥٤.

ـ مراد، محمد. «الملكية العقارية والبنية الإجتماعية لنخبة السلطة في المشرق العربي، في عهد الانتداب ومطالع الاستقلال.» المستقبل العربي: العدد ١٨٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٧٤–٩٦.

ـ مراد، محمد. «النظام القرابي وعصبيات السلطة في المشرق العربي المعاصر.» الفكر العربي: العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤. ص ١٦٩ ـ ٢٠٠.

مراجعة كتب

ـ ادهم، سامي. «مابعد الحداثة.» المستقبل العربي: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ١٢٣ ـ ١٣٠. (ابراهيم نجار)

ـ برنامج الامم المتحدة الانمائي. «تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤.» المستقبل العربي: العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٥٠ ـ١٥٩. (سليمان الرياشي)

ـ الخولي، حسن. «الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث.» المجلة العربية للعلوم الانسانية: العدد ٤٧، ربيع ١٩٩٤. ص ٣١٢ ـ ٣٢٥. (نضال حميد الموسوي)

ـ العظمة، عزيز. «العلمانية من منظور مختلف.» الناقد: العدد ٧٤، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٥٥ ـ ٥٨. (محمد جمال طحان)

ـ ياسين، عبد القادر. «مجتمع الانتفاضة الفلسطينية.» الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٧٤ ـ ٢٤٠.

اعلام

دوريات

ـ ابو شنب، حسين. «المعالجة الصحفية للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي: دراسة تحليلية لعينة من الصحف العربية.» الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٣–٦٩.

ـ «اشكالية الاتصال الثقافي.» الإذاعات العربية: العدد ١، ١٩٩٤. ص ١١ ـ٢٨.

ـ بلقزين، عبد الإله (وآخرون). «الاعلام والامن الثقافي العربي.» حلقة نقاش. المستقبل العربي: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٨٠ ـ ٩٩.

ـ صابات، خليل. « نظرة الى الصحافة المصرية خلال عام ١٩٩٣.» الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٧٠ ـ٧٧.

ـ عبد الرحمن، عواطف. «المرأة العربية والاعلام بين الواقع والاستجابة.» الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٩٤–١١٣.

ـ عدوان، نواف. «حول البث المباشر وسبل مواكبته.» الإذاعات العربية: العدد ١، ١٩٩٤. ص ٣٢ ـ ٤١.

ـ عثمان، عثمان عبد المعطي (وآخرون). «التلفزيون في الخليج بين التقليد والتطور.» المجلة العربية للعلوم الانسانية: العدد ٤٧، ربيع ١٩٩٤ ص ١٦٨ ـ ٢٥٠.

ـ الغازي، سجاد. «تنظيم الصحافة العربية وتشريعاتها.» الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٠ ـ٣٢.

القادري عيسى، نهوند. «المواجهة بين التربية والاعلام في مجتمع الاتصال.» ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٩١ ـ ٢١٢.

ـ القطيطي، عواطف. «صورة المرأة في الثقافة السائدة من خلال وسائل الاتصال.» الإذاعات العربية: العدد ١، ١٩٩٤. ص ٤٢ ـ ٤٧.

ـ وطفة، علي. «التحديات الإعلامية في الوطن العربي: بحث في مضمون الدعاية الإعلامية لتلفاز الشرق الاوسط.» المستقبل العربي: العدد ١٨٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٦٢–٧٤.

مراجعة كتب

ـ الشريف، سامي. «النشرات الاخبارية في الإذاعات العربية: المحتوى والشكل.» التعاون: العدد ٣٣، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٦٣ ـ ١٦٧. (محمد محمود المرسي)

اقتصاد

كتب

ـ اسماعيل، محمد حسين. النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٩٩٤. ٣٠٤ ص.

ـ آفاق الاقتصاد الفلسطيني: إستلهام التجربة الاقتصادية التونسية، حلقة دراسية. تونس: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط، ١٩٩٤.

ـ ايوب، نزهة. الامن الغذائي لدول حوض الخليج: دراسة منهجية في التحليل الرياضي لأزمة الغذاء. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق، ١٩٩٤.

ـ زكي، رمزي. الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤. ٣٦٥ ص.

ـ حسين، غازي. النظام الاقليمي والسوق الشرق أوسطية. دمشق: غ. حسين، ١٩٩٤.

ـ عبد الفضيل، محمود. برامج الاصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

دوريات

ـ ابو رزيزة، عمر سراج. «الحاجة الى إنشاء مركز خليجي لبحوث المياه.» التعاون: العدد ٣٣، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٠٧ ـ ١١٨.

ـ ابو مصلح، غالب. «السياسة المصرفية.» ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٥٤ ـ ٦٨.

ـ أبي غانم، بهيج. «لبنان في الوقت الضائع: قيود في السياسة وركود في الاقتصاد.» الاقتصاد والاعمال: العدد ١٧٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٨–٣٤.

ـ اسكندر، مروان. «السياسة الانفاقية.» ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٩٤. ص ٩٣ ـ ١٠٥.
ـ امين، سمير. «شروط انعاش التنمية.» **المستقبل العربي**: العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٤ ـ١٧.
ـــــ . «مستقبل الاستقطاب على صعيد العالم.» **الطريق**: العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٤ ـ ١٥.
ـ البساط، هشام. «التحكيم في الاعمال المصرفية.» **المصارف العربية**: العدد ١٦٢، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٥٦ ـ ٦٥.
ـ التميمي، عامر ذياب. «آفاق تخصيص الملكية في الكويت.» **العربي**: العدد ٤٢٨، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١١٨ ـ ١٢٢.
ـ الجميلي، حميد. «تحليل وتقويم منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال مرحلتي التعاون والتوحيد.» **آفاق عربية**: العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٠ ـ ١٩.
ـ الحراثي، ميلاد مفتاح. «الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الحادي والعشرين.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٤٥ـ٦٢.
ـ حمدان، كمال. «سياسة الاجور والمداخيل.» **ابعاد**: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١١٤ ـ ١٥٣.
ـ الخليل، يوسف. «السياسة الزراعية.» **ابعاد**: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٣٥ ـ ٤١.
ـ السعدي، أحمد. «أما زال النفط عامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربية ومجموعة السوق الاوروبية؟» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٣٦ـ٤٥.
ـ الشرع، منذر. «الاقتصاد الاردني في مرحلة السلام.» **اليرموك**: العدد ٤٣، ١٩٩٤. ص ٨ ـ ١٣.
ـ شعبان، حسين. «المؤسسات الاقتصادية الدولية وشروط التنمية المفقودة.» **شؤون الاوسط**: العدد ٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٩٩ ـ ١٢١.
ـ شويري، انطوان. «السوق المالية.» **ابعاد**: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٦٩ ـ ٧٦.
ـ الصالح، علي صالح. «دور النقل البحري والجوي في تحقيق أهداف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون في المجال التجاري.» **التعاون**: العدد ٣٣، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٧٨ ـ ١٠٦.
ـ عساف، ايلي. «التخصصية.» **ابعاد**: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص١٦٠ ـ ١٦٩.
ـ العنداري، سعد. «السياسة الضريبية.» **ابعاد**: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٠٨ ـ ١١٨.
ـ عيسى، نجيب. «سياسة العمالة.» **ابعاد**: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٢٢ ـ ١٤٠.
ـ غايمار، هرفيه. «إقتصاد السلام في الشرق الاوسط.» **ابعاد**: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٢١٣ ـ ٢٣٢.
ـ قرم، جورج. «السياسة الاعمارية للجمهورية الثانية.» **ابعاد**: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٨ـ ٢٩.
ـ لبكي، بطرس. «العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية الراهنة.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٥٢ ـ ٧١.
ـ المدرس، عبد الكريم. «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وآثارها الاقتصادية.» **شؤون عربية**: العدد ٨٠، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤. ص ٦٠ ـ ١٠٥.
ـ المجذوب، طارق. «التعاون العربي ـ التركي في مشاريع البنية التحتية: المياه والطاقة.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤، ص ٧١ ـ ٩٦.
ـ مورفي، ايما. «تحويل الاقتصاد الاسرائيلي دونه موانع بنيوية.» **شؤون الاوسط**: العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٦١ ـ٨٩.
ـ نوفل رزق الله، حلا. «النمو الديموغرافي للفلسطينيين في لبنان.» **شؤون الاوسط**: العدد ١٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٧٧ ـ ٩٩.
ـ الهندي، عدنان. «دور المصارف العربية في تنشيط التداول وتطوير البورصات العربية.» **المصارف العربية**: العدد ١٦١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٥١ ـ٦١.
ـ يشوعي، ايلي. «السياسة الصناعية.» **ابعاد**: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٤٢ ـ ٥٣.

مراجعة كتب

ـ بيرين، شمعون. «الشرق الاوسط الجديد.» **شؤون الاوسط**: العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ١٠٥ ـ ١٠٩.(احسان مرتضى)
ـ الدجاني، برهان. «عبر التنمية الاقتصادية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص١٤٠ ـ ١٥٠. (محمد الاطرش)
ـ القاضي، حسين. «محاسبة النفط في ظل العقود السائدة.» **النفط والتعاون العربي**: العدد ٦٩، ربيع ١٩٩٤. ص ١٦٣ ـ ١٧٥. (حسن زكي)

تاريخ وجغرافيا

كتب

ـ حميدة، علي عبد اللطيف. **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الاصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار، ١٨٣٠ ـ ١٩٣٢.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. ٢٢٦ ص.
ـ السبتي، عبد الاحد وحليمة فرحات. **المدينة في العصر الوسيط: قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الاسلامي.** بيروت، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤.
ـ عطاالله، سمير. **قافلة الحبر: الرحالة الغربيون الى الجزيرة والخليج (١٧٦٢ ـ ١٩٥٠).** بيروت، لندن: دار الساقي، ١٩٩٤.
ـ العلايلي، عبد الله. **مقدمات لفهم التاريخ العربي.** بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤.

- عيسى الخوري، مارون. **في اليقظة العربية: الخطاب السوسيوسياسي عند فرح انطون.** طرابلس: جروس برس، ١٩٩٤. ١٨٥ ص.
- الفارس، أسعد. **شعب ومدينة على الفرات الاوسط.** دمشق: دار الصلاح، ١٩٩٤.
- فرحات، حليمة. انظر عبد الاحد السبتي.
- مالكي، احمد. **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٥٠٤ ص.

دوريات

- الابيض، أنيس. «حول كتابة تاريخ لبنان.» **المنابر:** العدد ٧٥، حزيران/يونيو - تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٤٧ - ١٤٩.
- بنبعيش، محمد محمد. «ابن خلدون ومشكلة فصل العلم عن السياسة.» **الاجتهاد:** العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ٣٥-٤٨.
- حسني، عبد اللطيف. «التاريخ في تصور الناصري للعلاقات الدولية.» **الاجتهاد:** العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ١٧-٣٣.
- سوريال، أنتوني. «الممالك الاسلامية السودانية.» **اليرموك:** العدد ٤٣، ١٩٩٤. ص ٢٢ - ٢٥.
- السيد، رضوان. «التاريخ والاستحالة في التحولات التاريخية وفي الوعي بها.» **الاجتهاد:** العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ٥-١٥.
- صفوة، نجدة فتحي. «مستقبل القدس: وثيقتان بريطانيتان مهمتان.» **الباحث العربي:** العدد ٣٦، تموز/يوليو - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٦٠-٦٥.
- نويهض، خلدون. «تكوين الحدود العربية: لماذا والى اين؟» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٢٧-٣٦.

مراجعة كتب

- أبو غربية، بهجت. «في خضم النضال العربي - الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت ابو غربية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤. ص ٢٦٦-٢٧٠. (عمر شبانه)
- بوتشيش، القادري. «المغرب والأندلس في عهد المرابطين: المجتمع، الذهنيات والأولياء.» **الاجتهاد:** العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ٢٩٤-٢٧٠. (الحسين بولقطيب)

تربية ولغة

كتب

- ابراهيم، محمود. **تعريب التعليم الجامعي: بحوث في اللغة العربية ومشكلات تعريب العلوم.** عمان: دار آفاق للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
- الامين، عدنان. **التعليم في لبنان زوايا ومشاهد.** بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤. ١٩٤ ص.
- الخطيب، حسام. **حركة الترجمة الفلسطينية من النهضة حتى أواخر القرن العشرين.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥. ١٦٠ ص.
- رضا، محمود جواد. **ازمات الحقيقة والحرية في التربية العربية المعاصرة.** الكويت: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ١٩٩٤. ٢٦٧ ص.
- عبد الغني، مصطفى. **نقد الذات في الرواية الفلسطينية.** القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤.
- مجموعة من المحاضرين. **فعاليات الندوة العامة لمعالجة ظاهرة الضعف اللغوي: المحاضرات، المناقشات، التوصيات، دورة الاملاء والخط العربي.** السعودية: دار الاندلس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
- محمد، بدر عبد الملك. **الظواهر الاجتماعية في القصة الاماراتية: دراسة تحليلية.** بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٥. ٢٤٠ ص.

دوريات

- جبل، عبد الناصر عوض احمد. «دور خدمة الفرد في معالجة مشكلة الدروس الخصوصية كما يدركها المدرسون وأولياء الامور في مصر.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ١٠٧ - ١٣٨.
- الذوادي، محمود. «تقنين المسألة اللغوية: تلك الحلقة المفقودة في سياسة التعريب في المجتمع التونسي الحديث» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٣٣ - ١٤٠.
- الرشدان، عبد الله. «تطور المهنة التعليمية والإعداد المهني لمعلمي الصغار وأساتذة الكبار عند المسلمين وأثره في التعليم المعاصر.» **مؤتة للبحوث والدراسات:** العدد ٣، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٩٥ - ١٣١.
- سلمان، سلمان رشيد. «إشكاليات الجامعات العربية.» **شؤون عربية:** العدد ٨٠، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤. ص ١٥٨ - ١٦٨.
- السعدني، عبد القادر. «ماذا يقرأ الاطفال.» **الدراسات الاعلامية:** العدد ٧٥، نيسان/ابريل - حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١١٤ - ١٢٥.
- الشريان، احمد علي. «حول أزمة تدريس علم الاجتماع في جامعات الخليج العربي: ملاحظات اولية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٢٤ - ٣٦.
- شعبان، قاسم علي. «لغة التعليم والوحدة الوطنية.» **الابحاث:** ١٩٩٣. ص ١٢٢ - ١٥٩.
- الفريجات، عادل عطاالله. «قضايا بدايات الشعر العربي.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية:** العدد ٤٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ربيع ١٩٩٤. ص ٢٥٢ - ٢٨٧.
- نصر، مارلين. «صورة العرب والاسلام في الكتب المدرسية الفرنسية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ١٨ - ٤٢.

مراجعة كتب

- سليمان، نبيل. «هزائم مبكرة.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ١٦٠ - ١٦٨. (عبد الله ابو هيف)

ثقافة وفكر

كتب

ـ ابو غوش، أحمد حسن. **ملاحظات حول التطور العربي والمسالة القومية.** القدس: مركز القدس لدراسة اللاجئين، ١٩٩٤.

ـ ابومطر، احمد. **الثقافة المصرية في زمن التطبيع.** عمان: الاتحاد العام للادباء والكتاب العرب، ١٩٩٤.

ـ اركون، محمد. **الإسلام،أوروبا، الغرب: رهانات المعنى وإرادات الهيمنة.** تعريب هاشم صالح. لندن: دار الساقي، ١٩٩٥. ٢٥٧ ص.

ـــــ . **الاستشراق بين دعاته ومعارضيه.** بيروت، لندن: دار الساقي، ١٩٩٤. ٢٦١ ص.

ـ الجابري، محمد عابد. **المسالة الثقافية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٣٠٤ ص.

ـ جهامي، جيرار. **الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية.** بيروت: دار المشرق، ١٩٩٤.

ـ الحص، سليم. **ذكريات وعِبَر.** بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤.

ـ روا، اوليفييه. **تجربة الاسلام السياسي.** تعريب نصير مروة. بيروت، لندن: دار الساقي، ١٩٩٤. ٢١٣ ص.

ـ ريشار، ويان وجيل كيبيل. **المثقف والمناضل في الاسلام المعاصر.** بيروت، لندن: دار الساقي، ١٩٩٤. ٢٥٦ ص.

ـ زريق، قسطنطين. **الاعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

ـ السائح، عبد الحميد. **فلسطين، لا صلاة تحت الحرب: مذكرات الشيخ عبد الحميد مسيح.** بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.

ـ سمارة، عادل. **الديمقراطية والاسلام السياسي واليسار.** القدس: مركز الزهراء للدراسات والابحاث، ١٩٩٤.

ـ الشامي، رشاد عبد الله. **القوى الدينية في اسرائيل بين تفكير الدولة ولعبة السياسة.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤.

ـ شرابي، هشام. **هشام شرابي يروي قصة ثلاث مدن عاش فيها، عكا وبيروت وواشنطن.** كولونيا: منشورات الجمل، ١٩٩٤.

ـ الشيباني، كريم. **اسئلة الثقافة المغربية.** بيروت: دار الميزان، ١٩٩٤. ١٦٥ ص.

ـ ضاهر، محمد كامل. **الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر.** بيروت: دار البيروني، ١٩٩٤.

ـ عبد الدائم، عبد الله. **القومية العربية والنظام العالمي الجديد.** بيروت: دار الآداب، ١٩٩٤.

ـ كيبيل، جيل. انظر ويان ريشار.

ـ محمد، ابراهيم وطارق محمد. **شعارات الانتفاضة: دراسة وتوثيق.** لندن: منشورات فلسطين المسلمة، ١٩٩٤. ٤٠٠ ص.

ـ محمد، طارق. انظر ابراهيم محمد.

دوريات

ـ أبو سعد، أحمد. «في الثقافة الشعبية: اللهجة اللبنانية في أصولها العربية.» **الفكر العربي:** العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤. ص ٧ ـ ١٩.

ـ احمد، أحمد يوسف. «البعد الثقافي للمشروع الشرق الاوسطي: ثقافة المازق ...ومازق الثقافة.» **الرافد:** العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤، صيف ١٩٩٤. ص ٦ ـ ١٨.

ـ «الباحثون في التراث بدولة الامارات، كيف يفكرون...؟» **الرافد:** العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤، صيف ١٩٩٤. ص ٤٢ ـ ٦٢.

ـ بوملحم، احمد. «في الثقافة الشعبية: الزجل والموشح والشعر البروفانسي.» **الفكر العربي:** العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤. ص ٢٠ ـ ٣٤.

ـ حجازي، سمير. «مقدمة في سوسيولوجيا القصة المصرية.» **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي:** العدد ٣٠، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٥٩ ـ ٦١.

ـ الريس، رياض نجيب. «حتى لا يبقى الاسلام مصادرا: فصل الدين عن السياسة ، فصل الاسلام عن النفط.» **الناقد:** العدد ٧٤، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٤ ـ ٢٠.

ـ زبيبر واكو، غبريل. «هل يمكن انجاح الحوار.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٣٣ ـ ٤١.

ـ زيعور، علي. «شخصية المدرسة العربية المعاصرة في الفلسفة: التصنيف والتلازم بين تياراتها التاريخية والتحليلية.» **الاجتهاد:** العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ٦٧ـ١٠٢.

ـ سجادبور، محمد كاظم. «الاحتواء المزدوج بين النظرية والتطبيق.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٥٧ ـ ٦٧.

ـ سيد احمد، محمد. « حول مفهوم اليسار مستقبلاً.» **الطريق:** العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٦ ـ ٢٣.

ـ سي ناصر، علال. «علاقة الغرب بالاسلام، ودور المثقفين العرب المقيمين في الخارج.» **الملف العربي ـ الاوروبي:** العدد ٢٢، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٥ ـ ٢٧.

ـ شقير، رشيد. «الأدلوجات السياسية: مقاربة نظرية ومنهجية.» **ابعاد:** العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٧٠ ـ ١٩٠.

ـ صافي، لؤي. « نموذج التحديث الغربي: الخصوصية التاريخية وإشكالية التعميم.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٣٨ ـ ٥٨.

ـ عبد الله، ثناء فؤاد. «خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٤ـ٢٧.

ـ عبد الفضيل، محمود. «حول أزمة الفكر الاستراتيجي العربي: نظرة مستقبلية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٢٢ ـ ٣٤.

ـ عثمان، عثمان عبد المعطي. «موقف الدراما المصرية قبل ثورة يوليو مباشرة وبعدها.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية:**العدد ٤٧، تموز/يوليو

١٩٩٤. ربيع ١٩٩٤. ص ٤٨ ـ٥٧.

ـ مدن، حسن. «الثقافة الاستهلاكية في مجتمعات الخليج: بعض المظاهر...وبعض المخارج.» **الرافد:** العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤، صيف ١٩٩٤. ص. ٩٢ ـ ١٠٠.

ـ نوفل، ميشال. «تحولات آسيا الوسطى: الوعي الديني والهوية.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٨٩ ـ ١٠٥.

ـ وطفة، علي. «الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي.» **المستقبل العربي:** العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٥٣ ـ ٦٧.

مراجعة كتب

ـ اركون، محمد. «الاسلام، اوروبا، الغرب: رهانات المعنى وارادات الهيمنة.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ١١٥ ـ ١١٩ (م. ج.)

ـــ . (وآخرون). «الاستشراق بين دعاته ومعارضيه.» **شؤون الاوسط:** العدد ١٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٤٩ ـ ١٥٥. (محمود حيدر)

ـ طرابيشي، جورج. «المثقفون العرب والتراث: التحليل النفسي لعصاب جماعي.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية:** العدد ٤٧، ربيع ١٩٩٤. ص ٢٩٨ ـ ٣٠٧. (مصطفى أحمد تركي)

ـ مجموعة من المؤلفين. «قاموس الفكر السياسي.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٣٦ ـ ١٤١. (فايز سارة)

سياسة

كتب

ـ بار ـ أون، مردخاي. **الديمقراطية في اسرائيل: قضايا ومشاكل.** القدس: المركز العربي للدراسات المعاصرة، وحدة الشؤون الاسرائيلية، ١٩٩٤.

ـ جارنام، ديفيد. **سياسة كلينتون الخارجية.** نابلس، الضفة الغربية: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.

ـ الجرباوي، علي (و آخرون). **المعارضة الفلسطينية... الى أين؟** نابلس، الضفة الغربية: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.

ـ حسين، عدنان السيد. **العلاقات الدولية: الحرب والسلم ومفاهيم اساسية.** بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

ـ حمادي، سعدون. **عن القومية والوحدة العربية: سائلني سائل فاجبت.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٣٦٧ ص.

ـ الشيباني، كريم. **العرب: رهان الديمقراطية والسلام.** بيروت: دار الميزان، ١٩٩٤. ١٤٣ ص.

ـ الصلح، منح (وآخرون). **العلاقات اللبنانية ـ السورية.** بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٤. ٨٣ ص.

ـ عباس، محمود. **طريق أوسلو.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤.

ـ عبد المنعم، بكر. **طريق اوسلو: موقع الاتفاق يروي الاسرار الحقيقية للمفاوضات.** عمان: دار الشروق، ١٩٩٤. ١٨٩ ص.

ـ عصاصة، سامي. **هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الازمة.** بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٤. ٦٠٩ ص.

ـ عطوي، محمد عبد الرحمن. **الحكم الذاتي الفلسطيني: كيان غزة ـ أريحا أولاً، مع دراسة شاملة حول حق العودة والتعويضات للاجئين الفلسطينيين.** بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٩٤. ٢٣٨ ص.

ـ غليون، برهان. **حوارات من عصر الحرب الأهلية.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥. ٢٤٩ ص.

ـــ . **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٢٣٨ ص.

ـ معروف، عبد. **الدولة الفلسطينية ومشاريع الاستيطان.** بيروت: دار الكتاب الحديث، ١٩٩٤. ٢٦١ ص.

ـ معهد البحوث والدراسات العربية. **الامن القومي العربي: ابعاده ومتطلباته.** القاهرة: المعهد، ١٩٩٣. ٦١٨ ص.

ـــ . **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية.** القاهرة: المعهد، ١٩٩٣. ٥٠٣ ص.

ـ منصور، البير. **موت جمهورية.** بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤.

ـ ياسين، عبد القادر. **خيار الحرب ضد اسرائيل.** دمشق: ع. ق. ياسين، ١٩٩٤.

دوريات

ـ اميراحمي، هوشنك. «إيران والتهديد الاسلامي: المقاربة الاسرائيلية الجديدة.» **شؤون الاوسط:** العدد ٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٩ ـ ٢٧.

ـ ابراهيم، عبد الله. «تأملات في رصيد الحركة الوطنية المغربية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٧٧ ـ ٩٢.

ـ أبو دية، سعد. «علاقة البيئة الداخلية بالبيئة الخارجية : حالة لبنان.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ص ٥٧ ـ ٨١.

ـ أبو زكريا، يحيى. «الجزائر على مفترق الطرق.» **القلم الصريح:** العدد ٢/ ٥٦٠، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٠-٢١.

ـ أبو فخر، صقر. «الاحزاب والقوى السياسية في السودان.» **القلم الصريح:** العدد ٣/ ٥٦٠، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٩ ـ ٣٢.

ـ أبو عمرو، زياد. «الأحزاب السياسية الفلسطينية بين الديمقراطية والتعددية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٦٧ ـ ٨٠.

ـ «اتفاقات الوحدة اليمنية.» **القلم الصريح:** العدد ٣/ ٥٦٠، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص١٧ ـ٢١.

ـ أبو لغد، ابراهيم. «اهمية القدس... في كونها جزءاً من ارض وشعب فلسطين.» **الباحث العربي:** العدد ٣٦، تموز/يوليو ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١١-١٥.

ـ احمد، زكي. «تحولات ومتغيرات الحركة الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي، في العقد الاخير.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٣ ـ ٢٤.

ـ أريان، أشر. «الأمن الإسرائيلي والعملية السلمية: الرأي العام سنة ١٩٩٤.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٣٣ ـ ١٥٥.

ـ اسكندر، امين. «البديل القومي في مواجهة النظام الشرق الاوسطي.» **المنابر:** العدد ٧٥، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٥١ ـ ٦٨.

ـ بشور، معن. «دروس للأمة العربية من تجربة الحرب اللبنانية.» **المنابر:** العدد ٧٦، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٤ ـ ١٨.

ـ بلقزين، عبد الإله.«الاحزاب والقوى السياسية في المغرب.» **القلم الصريح:** العدد ٢/ ٥٦٠، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٦-٢٩.

ـ جوني، علي. «الحرب في تشيتشينيا والجيوبولتيكا الروسية الخارجية.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٩ ـ ٢٠.

ـ حجاوي، سلافة. «القدس والسلام.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٧٩-١٨٥.

ـ الحج موسى، اسماعيل. «السودان والحوار بين الأديان: التنوع الديني في الحياة السياسية.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٩ ـ ٣٣.

ـ الحديثي، خليل اسماعيل. «النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة: رؤية عربية.» **شؤون عربية:** العدد ٨٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ص ١٨٣ ـ ٢٠٠.

ـ الحوت، شفيق. «اتفاقات عرفات ـ رابين ومصير منظمة التحرير الفلسطينية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٤-٢٣.

ـــــ . «الوطن العربي: متغيرات الواقع وتحديات المستقبل.» **الطريق:** العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٤ ـ ٣٢.

ـ خليفة، أحمد. «حركة كاخ في المشهد السياسي الاسرائيلي.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٨٦-١٩٧.

ـ سافير، مايكل. «اليمن: الوحدة، كلفة الحرب، كلفة الانفصال.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٦، آب/أغسطس ١٩٩٤. ص ٤ ـ ٢٢.

ـ السيد ولد أباه، عبد الله. «التسوية في الشرق الاوسط ومستقبل النظام العربي.» **المستقبل العربي:** العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٣٤ ـ ٥٣.

ـ الشامي، علي «الإسلام في النظام العالمي.» **شؤون الاوسط:** العدد ٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٢٧ ـ ٣٩.

ـ صالحة، سمير. «سياسة تركيا الشرق اوسطية: مؤشرات التحول ومتطلباته.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٣١ ـ ٤٢.

ـ صايغ، يوسف. «منظور الشرق الاوسط ودلالاته بالنسبة الى العرب.» **المستقبل العربي:** العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص. ٤ ـ ٢٢.

ـ العلواني، طه جابر. «آفاق التغيير ومنطلقاته: الأمة الفكرية ومناهج التغيير في الواقع العربي.» **الاجتهاد:** العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ١٨٧ ـ ٢٢٩.

ـ عنصر، العياشي. «سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر.» **المستقبل العربي:** العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٨٣ ـ ٩٤.

ـ العيسمي، شبلي. «الرؤية القومية للوحدة العربية في ضوء الواقع العربي والدولي.» **المؤرخ العربي:** العدد ٤٩، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥. ص ١٨ ـ ٢٤.

ـ قرم، جورج. «الفوضى الدولية الجديدة.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٤ ـ ١٣.

ـ مرتضى، إحسان. «مفهوم الشرق الاوسط في الاستراتيجية الاسرائيلية.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٤٣ ـ ٥٦.

ـ مكحل، رحاب (معد). «اليمن في المؤتمر القومي العربي الخامس.» **المنابر:** العدد ٧٥، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٢٣ ـ ١٢٨.

ـ المنجرة، مهدي. «الحروب القادمة حروب حضارية، والشعوب لاتختار الحروب الاهلية.» **المنابر:** العدد ٧٥، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢١ ـ ٢٥.

ـ نور الدين، محمد. «الوسيط التركي يتجه شرقاً: البحث عن الدور المفقود.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٥٥ ـ ٦١.

ـ هيلان، رزق الله. «أزمة الحضارة وآفاق نظام عالمي جديد: نهاية تاريخ؟...أم نهاية تاريخ؟» **الطريق:** العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٣٢ ـ ٣٤.

ـ ويمبوش، أندرز. «التفكك السريع لروسيا: سيناريو لخبراء غربيين.» **شؤون الاوسط:** العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٢١ ـ ٣٠.

مراجعة كتب

أبو جودة، ميشال. «العربي التائه والسنوات اليتيمة.» و «الوطن الصغير والدور الكبير.» **أبعاد:** العدد ٢، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤. ص ٢٨٢ ـ ٢٨٨.

ـ أبو طالب، حسن. «الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير الى الوحدة.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٦، آب/أغسطس ١٩٩٤. ص ١٤٤-١٥٢. (سليمان الرياشي)

ـ الأنصاري، محمد جابر. «تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل الى اعادة فهم الواقع العربي.» **ابعاد:** العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٢٦٠ ـ ٢٧٠. (فارس أبي صعب)

ـ صايغ أنيس، « ١٣أيلول.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ١٩، صيف ١٩٩٤. ص ٢٠٥ ـ ٢٠٨. (صقر أبو فخر)

ـ سلامة، أديب نجيب. «الانجيليون والعمل القومي: دراسة توثيقية.» **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**

في الوطن العربي: العدد ٢٩، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٢٧ ـ ٢٩. (سعيد عبد المسيح)

ـ غليون، برهان. «المحنة العربية: الدولة ضد الامة.» المستقبل العربي: العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. (موفق زريق)

ـ فاسيلييف، اليكسي. «السياسة الروسية في الشرق الاوسط: من المسيحانية الى البراغماتية.» المستقبل العربي: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ١٣٠ ـ ١٣٥. (احمد البرصان)

ـ مجموعة من المؤلفين. «الانتقال الى الكم الذاتي.» تعريب نهلة خليفة. شؤون الاوسط: العدد ١٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٣٧ ـ ١٤١. (كريم زيدان)

عسكري

كتب

ـ الأمامي، سليم شاكر. العرب والحرب. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥. ٢٦٣ ص.

ـ جلول، فيصل. نقد السلاح الفلسطيني، برج البراجنة: أهلاً وثورة ومخيماً. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤. ١١٧ ص.

ـ حطيط، أحمد. حروب المغول. بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٤.

ـ مسلم، طلعت أحمد. الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

دوريات

ـ السيد سليم، محمد. «الحد من التسلح في الشرق الاوسط: مقترحات لنظام قابل للحياة.» شؤون الاوسط: العدد ٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٦٣ ـ ٧٧.

ـ الكيلاني، هيثم. «معضلة الامن العربي في عاصفة المتغيرات.» شؤون الاوسط: العدد ١٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٤٩ ـ ٦٣.

مراجعة كتب

ـ مسلم، طلعت أحمد. «الحرب العراقية ـ الايرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨.» المستقبل العربي: العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ١٥١ ـ ١٦٠. (عبد الحليم ابو غزالة)

علم نفس

كتب

بيلو، يورام. الآخر الكابوس: الصراع العربي ـ الاسرائيلي في احلام الاطفال في اسرائيل والضفة الغربية. القدس: المركز العربي للدراسات المعاصرة، وحدة الشؤون الاسرائيلية، ١٩٩٤.

عتريسي، طلال. في التربية وعلم النفس: اختلاف المفاهيم. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤. ١٤٧ ص.

علوم وتقانة

كتب

ـ الكردي، محمود واعتماد علام. أثر التقانة في البنية الاجتماعية بمجتمع عربي: دراسة حالة دولة قطر. القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٣. ٢٠٥ ص.

دوريات

ـ زحلان، انطوان. «العرب والتحدي التقاني: قاعدة البحث.» المستقبل العربي: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٢٧ ـ ١٤٣.

ـــــ . «من السفن العابرة للمحيطات الى الطرق العالية للمعلومات/ أو خمسمئة عام من التحدي.» المستقبل العربي: العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٩٦ ـ ١١٠.

ـــــ . «التخطيط والتنبؤ.» المستقبل العربي: العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٣٦ ـ ٥٢.

قانون وادارة

كتب

ـ ضريف، محمد. حقوق الانسان بالمغرب: دراسة في القانون العام المغربي. الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ١٩٩٤. ٣٤٠ ص.

ـ عبد العليم، عبد العليم محمد. مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي: دراسة مقارنة لبعض الانماط والمشكلات. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٤.

ـ القاسم، أنيس. مسودة مشروع النظام الدستوري: السلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية. القدس: مركز القدس للاعلام والاتصال، ١٩٩٤.

دوريات

ـ أبو الوفا. «مزايا وحصانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.» التعاون: العدد ٣٣، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٣ ـ ٤٩.

ـ دمبر، مايكل. «البنية التحتية للقدس: هل الضم غير قابل للعكس.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٥٢ ـ ١٧٨.

ـ ساوس، سمير. «السودان والحوار بين الاديان: قوانين الاحوال الشخصية لغير المسلمين في السودان.» شؤون الاوسط: العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٤١ ـ ٤٧.

ـ سفاريني، علي. «مسألة الأرض في المفاوضات: حقوق ملكية الأراضي الاميرية في فلسطين.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤. ص ١٣١ ـ ١٤٠.

ـ ممنون، أحمد المنوني. «آفات الدستور في المنطقة العربية.» المستقبل العربي: العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ١١٠ ـ ١١٤.

المصـــادر الأجنبيـــة

COMMUNICATION and MEDIA

Books

Dajani, Nabil. *Disoriented Media in a Fragmented Society: The Lebanese Experience.* Beirut: American University of Beirut, 1992. 191p.
Frenkel, Erwin. *The Press and Politics in Israel: The Jerusalem Post from 1932 to the Present.* Westport, Conn. : Greenwood Press, 1994.
Hadj-Moussa, Ratiba. *Le corps, l'histoire, le territoire: Les rapports de genre dans le cinéma algérien.* Paris: Publi-Sud, 1994.

Articles

Naba, René. "L'auditoire arabo-musulman et RMC Moyen-Orient." *Les Cahiers de l'Orient*: no. 34, 2ème trimestre 1994. pp. 103-165.
Zimmerman, Ann. "Kurdish Broadcasting in Iraq." *Middle East Report*: vol. 189, no. 24, July-August 1994. pp. 20-24.

Book Reviews

Lederman, Jim. "Battle Lines: The American Media and the Intifada." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 170-172. (Michael Nojeim)

CULTURE and THOUGHT

Books

Abd al Raziq, Ali. *L'Islam et les fondements du pouvoir.* Paris: La Découverte, 1994. 160 p.
Baghdadi, Maroun. *L'avant-scène cinéma.* Paris: Avant-Scène, 1994. 84p.
Baubérot, Jean. *Religions et laicité en Europe.* Paris: Syros, 1994. 304 p.
Benslama, Fethi. *Une fiction troublante.* Editions de l'Aube, 1994. 96 p.
Charnay, Jean-Paul. *Sociologie religieuse de l'islam.* Paris: Hachette-Pluriel, 1994. 618 p.
Cordellier, Serge (dir.). *L'islamisme.* Paris: La Découverte, 1994. 160 p.
Jomier, Jacques. *Pour connaitre l'islam.* Paris: Cerf., 1994. 197 p.
Mutti, Claudio. *Nietzche et l'Islam.* Chalon-sur-Saone: Hérode, 1994. 47 p.
Van Straelen, Henry. *L'Eglise et les religions non chrétiennes au seuil du XXI ème siècle: Etude historique et théologique.* Paris: Beauchesne, 1994. 336 p.

Articles

Al-Ansari, Muhammad Jabir. "Du concept de l'Etat dans le monde Arabe contemporain." *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 1, Automne 1994. pp.67-80.
Backmann, René. "Le voyageur secret." *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 1, Automne 1994. pp.35-48.
Ethelson, Sally. "Gender, Population, Environment." *Middle East Report*: no. 190, vol. 24, no. 5, September-October 1994. pp. 2-6.
Fix, Michael and Jeffrey Passel. "Myths about Immigrants." *Foreign Policy*: no. 95, Summer 1994. pp. 151-161.
Haddad, Mahmoud. "The Rise of Arab Nationalism Reconsidered." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 2, May 1994. pp. 201-222.
Keshavarz, Fatemeh. "Much Have I Roamed through the World: In Search of Sa'dis Self Image." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 465-475.
Passel, Jeffrey. See Michael Fix.

Book Reviews

Dols, Michael. "Majnun: The Madman in Medieval Islamic Society." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 544-546. (Fady Hajal)
Donald, Norman. "Islam and the West: The Making of an Image." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 510-511. (Feroz Ahmad)
Elad, Ami. "Writer, Culture, Text: Studies in Modern Arabic Literature." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994. pp. 686-691. (M.M. Badawi)
Sicker, Martin. "Judaism, Nationalism, and the Land of Israel." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 542-543. (Madeleine Tress)

ECONOMY

Books

Angrist, Joshua. *The Demand for Palestinian Labor.* Jerusalem: The Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel, 1994.
DeRosa, Dean. *International Trade, Regional Integration and Food Security in the Middle East.* Cairo: Economic Research for the Arab Countries, Iran and Turkey, 1994.
Al-Faris, Abdul-Razak Faris. *OPEC and the Market: A Study of Oil Price Rigidity, Determination, and of Differentials.* Boulder, CO: International Research Center for Energy and Economic Development, 1994. 156 p.
Makhlouf, Hassan. *Culture et trafic de drogue au Liban.* Paris: L'Harmattan, 1994. 201p.
Al-Nasrawi, Abbas. *The Economy of Iraq: Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects, 1950-2010.* Westport, CT: Greenwood Publishing Group, Inc., 1994.
Plesner, Yakir. *The Political Economy of Israel: From Ideology to Stagnation.* Albany: State University of New York Press, 1994.
Watson, Andrew(ed.). *Economic Cooperation and Integration in the Middle East: A Literature Survey with Particular Reference to Jordan, Israel, the West Bank*

and Gaza. Toronto: Center for International Studies, University of Toronto, 1994.

Articles

Afrasiabi, K. "The Economic Cooperation Organization: Problems and Prospects." *Christian Affairs Monitor*: no. 4, 1993, pp. 28-30.

Brand, Laurie. "Economics and Shifting Alliances: Jordan's Relations with Syria and Iraq, 1975-81." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp.393-413.

Courbage, Youssef. "Péninsule arabique: Les surprises de la démographie." *Maghreb-Machrek*: no. 144, Avril-Juin 1994. pp. 3-26.

Hazbun, Waleed. "Rethinking Anti-Colonial Movements and the Political Economy of Decolonization: The Case of Tunisia." *Arab Studies Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 1994. pp. 77-106.

Mackinnon, Colin. "Turning Gaza-Jericho First into Jobs and Projects." *Washington Report on Middle East Affairs*: vol. 13, no. 2, July-August 1994. pp. 50-185.

De Robinson, James. "Inflation Overkill." *Foreign Affairs*: vol. 73, no. 5, September-October 1994. pp. 2-8.

Salter, Leonard. "Economic Benefits of the Israeli-PLO Peace."*Midstream*: vol. 40, no. 2, February-March 1994. pp. 2-4.

Book Reviews

Chapra, Umer. "Islam and the Economic Challenge." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 76-77. (Mohammed Abdel-Haq)

Hansen, Bent. "The Political Economy of Poverty, Equity and Growth: Egypt and Turkey." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 71-72. (Mine Cinar)

Harik, Iliya and Denis Sullivan (eds.). "Privatization and Liberalization in the Middle East." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 73-75. (Valentine Moghadam)

Lowi, Miriam. "Water and Power: The Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994. p. 693. (Sara Reguer)

Niblock, Tim and Emma Murphy (eds.). "Economic and Political Liberalization in the Middle East."*Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 72-72. (Iliya Harik)

Rivlin, Paul. "The Israeli Economy." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 75-76. (Emma Murphy)

Sadowski, Yahya. "scuds or Butter? The Political Economy of Arms Control in the Middle East." *Arab Studies Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 1994. pp. 118-119. (Vassilios Damiras)

EDUCATION and LANGUAGE

Books

Badawi, M.M. *A Short History of Modern Arabic Literature.* Oxford: Clarendon Press, 1993. 288 p.

Seurat, Marei. *Mon royaume de vent: Souvenirs de Hester Stanhope.* Paris: Grasset, 1994. 250p.

Renard, John. *Islam and the Heroic Image: Themes in Literature and the Visual Arts.* Columbia: University of South Carolina Press, 1993. 234 p.

Articles

Houtsonen, Jarmo. "Traditional Qur'anic Education in a Southern Moroccan Village. *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 489-500.

Vandewalle, Dirk. "Research Facilities and Document Collections in the Socialist People's Lybian Arab Jamahiriyah." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 9-13.

Book Reviews

Badawi, M.M. "A Short History of Modern Arabic Literature." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 557-558. (George Atiyeh)

Cadora, F.J. "Bedouin, Village and Urban Arabic: An Ecolinguistic Study."*Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 143-144. (Kristen Brustad)

Jayyusi Khadra, Salma. "Anthology of Modern Palestine Literature." *Middle East Report*: no. 189, vol. 24, no. 4, July-August 1994. p. 31. (Salah Hassan)

Kaplan, Robert. "The Arabists, the Romance of an American Elite." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 502-505. (William Kontos)

Moreh, Shimuel. "Live Theatre and Dramatic Literature in the Medieval Arabic World." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 516-518. (Peter Heath)

Perry, John. "Form and Meaning in Persian Vocabulary: The Arabic Feminine Ending." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 531-533. (Simin Karimi)

Petrossian, Levon Ter. "Ancient Armenian Translations." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 546-547. (Haig Der Houssikian)

ENVIRONMENT

Books

Abdelkarim, Asad(et. al.). *Water Conservation in Palestine: An Integrated Approach towards Palestinian Water Resources Management.* Ramallah: Center for Engineering and Planning, 1994.

Articles

Ali, Samil Hadji. "L'islamisme dans la ville: Espace urbain et contre-centralité." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994. pp. 69-74.

Brauman, Rony. "Opération "Restore Health". " *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 1, Automne 1994. pp. 48-53.

Caimcross, Frances. "Environmental Pragmatism." *Foreign Policy*: no. 95, Summer 1994. pp. 35-53.

Roch, Dominique. "A qui est la mer ?" *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 1, Automne 1994. pp. 27-33.

HISTORY and GEOGRAPHY

Books

Ahmida, Ali Abdullatif. *The Making of Modern Lybia: State Formation, Colonization and Resistance, 1830-1932.* Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1994.

Ben Yahmed, Béchir. *Atlas du continent africain.* Paris: Jaguar, 1994. 176 p.

Degeorges, Gérard. *Damas: Des Ottomans à nos jours.* Paris: L'Harmattan, 1994. 303p.

Cleveland, William. *A History of the Modern Middle East.* Boulder, CO: Westview Press, 1994.

Garfinkle, Adam. *War, Water and Negotiation in the Middle East: The Case of the Palestine-Syria Border, 1916-1923.* Tel Aviv: Tel Aviv University, Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, 1994.

Mardam Bey, Salma (ed.). *Syria's Quest for Independence, 1939-1945.* London: Ithaca Press, 1994.

Petry, Carl. *Twilight of Majesty: The Reigns of the Mamluk Sultans Al-Ashraf Qaytbay and Qansuh Al-Ghawri in Egypt.* Washington, D.C. : University of Washington Press, 1994. 261p.

Sanbar, Elias. *Les palestiniens dans le siècle.* Paris: Gallimard, 1994.

Scofield, Richard. *Territorial Foundations of the Gulf Sates.* New York: St. Martin's Press, 1994. 256 p.

Stora, Benjamin. *Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance.* Paris: La Découverte, 1994. 128p.

Articles

Gholsorkhi, Shohreh. "Ismail II and Mirza Makhdum Sharifi: An Interlude in Safavid History." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 477-488.

Harik, Judith. "Shaykh al-Aql and the Druze of Mount Lebanon." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994.

Ingram, Edward. "The Geopolitics of the First British Expedition to Egypt: The Cabinet Crisis of September 1800." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994.

Lefebvre, Jeffrey. "Historical Analogies and the Israeli-Palestinian Peace Process: Munich, Camp David and Algeria." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 84-101.

Levanoni, Amalia. "The Mamluk Conception of the Sultanate." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 373-392.

Marino, Brigitte. "Damas au XIXe siècle: Impressions de voyage." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994. pp. 87-93.

Book Reviews

Bayat, Mangol. "Iran's First Revolution: Shi'ism and the Constitutional Revolution of 1905-1909." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 513-514. (Mahmoud Sadri)

Cole, Juan. "Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's Urabi Movement." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 507-510. (Donald Malcom Reid)

Guest, John. "Survival among the Kurds: A History of the Yezidis." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 547-549. (George Harris)

Kolinsky, Martin "Law, Order and Riots in Mandatory Palestine, 1928-1935." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 524-525. (Lawrence Davidson)

Lewis, Bernard. "Les Arabes dans l'histoire."*Politique Etrangère*: vol. 59, no. 1, Printemps 1994. p. 299. (Khattar Abu Diab)

Marcus, Abraham. "The Middle East on the Eve of Modernity; Aleppo in the Eighteenth Century." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 180-184. (Robert Brenton Betts)

Martel-Thoumian, Bernadette. "Les civils et l'administration dans l'etat militaire Mamluk (IXème/XVème)." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 543-544. (Carl Petry)

Ronald, Jennings. "Christians and Muslims in Ottoman Cyprus and the Mediterranean World 1571-1640." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 514-516. (Virginia Asken)

LAW and PUBLIC ADMINISTRATION

Books

Allock, John(et. al.). *Border and Territorial Disputes.* 3rd. ed. Revised and Updated. Harlow, Essex, England: Longman Group, 1994.

Bevis, Linda. *The Applicability of Human Rights Law to Occupied*

Territories: The Case of the Occupied Palestinian Territories. Ramallah, West Bank: Al-Haq, 1994.

Botiveau, Bernard. *La loi islamique et droit dans les sociétés arabes.* Paris: Karthala, 1994. 360 p.

Goldberg, Ellis (et. al.). *Rules and Rights in the Middle East: Democracy, Law and Society.* Seattle, WA: University of Washington Press, 1993. 288 p.

Scientists and Human Rights in Syria. Washington, D. C. : National Academy Press, 1993. 65 p.

Articles

Al-Ahnaf, M. "Maroc: Le code du statut personnel." *Maghreb-Machrek*: no. 144, Juillet-Septembre 1994. pp. 3-27.

Charar, Mona. "Beyrouth, le choix d'un centre." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994. pp. 174-185.

Gebrane-Badlissi, Eliane. "Le phénomène de Squattérisation à Beyrouth." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994. pp. 186-189.

Luizard, Pierre-Jean. "Baghdad: Une métropole moderne et tribale, siège de gouvernements assiégés." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994. pp. 225-242.

Raymond, André. "Le Caire traditionnel: Une ville administrée par ses communautés." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994. pp. 9-16.

Wing, Adrien Katherine. "Palestinian Women: Their Future Legal Rights." *Arab Studies Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 1994. pp. 55-73.

Book Reviews

Mallat, Chibli. "The Renewal of Islamic Law: Muhammad Baqer as-Sader and the Shi'i International." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 547-548. (Ervand Abrahamian)

MILITARY

Books

Bearman, Sydney. *Strategic Survey, 1993-1994.* London: Brassey's for the International Institute for Strategic Studies, 1994.

Chipman, John(dir.). *The Military Balance, 1994-1995.* London: Published by Brassey's for the International Institute for Strategic Studies, 1994.

Clawson, Patrick (ed.). *Iran Strategic Intentions and Capabilities.* Washington: National Defense University, 1994. 234 p.

Feldman, Shai and Ariel Levite (eds.). *Arms Control and the New Middle East Security Environment.* Tel Aviv: Tel Aviv University, Jaffee Center for Strategic Studies, 1994.

Evron, Yair. *Israel's Nuclear Dilemma.* Ithaca; Cornell University Press, 1994. 312p.

Levite, Ariel. See Shai Feldman.

Articles

Aclimandos, Tewfick. "Les ingénieurs militaires égyptiens." *Maghreb-Machrek*: no. 146, Octobre-Décembre 1994. pp. 7-27.

Clarke, Duncan. "The Arrow Missile: The United States, Israel and Strategic Cooperation."*The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 475-492.

Ghali, Boutros-Boutros. "The Land Mine Crisis." *Foreign Affairs*: vol. 73, no. 5, September-October 1994. pp. 8-14.

Haass, Richard. "Military Force: A User's Guide." *Foreign Policy*: no. 96, Fall 1994. pp. 21-31.

Book Reviews

Cordesman, Anthony. "Weapons of Mass Destruction in the Middle East." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994. pp. 694-695. (Michael Eisenstadt)

Platt, Alan (ed.). "Arms Control and Confidence Building in the Middle East." *Journal of Palestine Studies*: vol. 23, no. 3, Spring 1994. pp. 121-122. (MRF)

POLITICS

Books

Abu Amr, Ziad. *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad.* Bloomingtin: Indiana University Press, 1994. 169 p.

Amirhmadi, Hooshang and Eric Hooglund (eds.). *US-Iran Relations: Areas of Tension and Mutual Interest.* Washington, D.C. : Middle East Institute, 1994. 127p.

Chartouni, Charles. *Conflict Resolution in Lebanon: Myth and Reality.* Beirut: Foundation for Human and Humanitarian Rights, 1994.

Corbin, Jane. *Gaza First: The Secret Norway Channel to Peace between Israel and the PLO.* London: Bloomsburry, 1994.

Dumper, Michael. *Islam and Israel: Muslim Religious Endowments and the Jewish State.* Washington, D.C. : Institute of Palestine Studies, 1994. 224 p.

Figuie, Gérard. *Le point sur le Liban 1994.* Liban: Anthologie, 1994. 290 p.

Gunder, Charles. *The Horn of Africa.* London: UCL Press, 1994. 192 p.

Halter, Marek et Eric Laurent. *Les fous de la paix: Histoire secrète d'une négotiation.* Paris: Plon, Laffont, 1994.

Hazelton, Franz. *Iraq since the Gulf War: Prospects for Democracy.* London: Zed Books, 1994. 288p.

Hooglund, Eric. See Hooshang Amirhmadi.

Hume, Cameron. *The United Nations, Iraq, and Iran: How Peacemaking Changed.* Bloomington: Indiana State University, 1994. 288p.

Hunter, Brian (ed.). *The Statesman's Yearbook, 1994-1995.* London: Macmillan Press, 1994.

King, John. *Handshake in Washington: The Beginning of Middle*

East Peace? London: Ithaca Press, 1994. 234 p.
Kiwan, Fadia (dir.). *Le Liban aujourd'hui.* Beyrouth, Paris: CERMOC, CNRS, 1994.
Laurent, Eric. See Marek Halter.
McLachlan, Keith. *The Boundaries of Modern Iran.* London: UCL Press, 1994. 160 p.
Mudiam, Prithvi Ram. *India and the Middle East.* London: British Academic Press, 1994.
Nouschi, André. *La France et le monde arabe: Depuis 1962, mythes et réalités d'une ambition.* Paris: Coll. Thématèque-Histoire, 1994. 224p.
O'Loughlin, John(et. al.). *War and its Consequences: Lessons from the Persian Gulf Conflict.* New York: Harper Collins College Publishers, 1994. 252p.
Peters, Joel. *Building Bridges: The Arab-Israeli Multilateral Talks.* London: Chameleon Press Ltd., 1994. 44 p.
Pinkney, Robert. *Democracy in the Third World.* Colorado: Rienner, 1994.
Said, Edward. *The Politics of Disposession.* London: Chatto and Windus, 1994.
Salamé, Ghassan (ed.). *Democracy without Democrats: The Renewal of Politics in the Muslim World.* London: I.B. Tauris, 1994.
Scholz, Nobert (ed.). *U.S Official Statements: The Palestinian Refugees.* Washington, D.C. : Institute for Palestine Studies, 1994.
Sicherman, Harvey. *Palestinians Autonomy, Self-Government and Peace.* Boulder, CO: Westview Press, 1993.
Thomas, Graham. *Sudan: Struggle for Survival.* London: Darf Publishers, 1994. 263 p.
Viorst, Milton. *Sandcastles: The Arabs in Search of the Modern World.* New York: Alfred Knopf, 1994. 385 p.

Articles

Al-Ani, Abdul Haq. "Britain and Iraq: A Chapter in the History of Imperialism." *Arab Review*: vol. 2, no. 3, Winter 1994. pp. 5-13.
Aruri, Nasser. "From Oslo to Cairo: Repackaging the Occupation." *Arab Palestinian Resistance*: vol. 26, no. 6, June 1994. pp. 16-20.
Ben-Meir, ALon. "The Israeli-Syrian Battle for Equitable Peace." *Middle East Policy*: vol. 3, no, 1, 1994. pp. 70-83.
Berger, Elmer. "Will 94 be 49 all Over Again." *The Link*: vol. 27, no. 1, January-March 1994. pp. 1 and 3-11.
Blunden, Margaret. "Insecurity on Europe's Southern Flank." *Survival*: vol. 36, no. 2, Summer 1994. pp. 134-148.
Charillon, Frédéric. "Jordanie; Les élections du 8 Novembre 1993 et le processus de paix." *Maghreb-Machrek*: no. 144, Avril-Juin 1994. pp. 40-55.
Chehadé, Mehdi. "Le CCG et les sanctions internationales contre l'Irak." *Le Dossier Euro-Golfe*: no. 20, Aout 1994. pp. 2-3.
Denoeux, Guillain. "Tunisie; Les éléctions présidentielles et législatives, 20 Mars 1994." *Maghreb-Machrek*: no. 145, Juillet-Septembre 1994. pp. 49-73.
Fischbach, Michael. "The Implications of Jordanian Land Policy for the West Bank." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 492-511.
Ghabra, Shafeeq. "Democratization in a Middle Eastern State: Kuwait, 1993." *Civil Society*: vol. 3, no. 31, July 1994. pp. 24-30.
Goytisolo, Juan. "L'exclusion toujours recommencé." *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 52, Eté 1994. pp. 15-20.
Hermann, Richard. "Russian Policy in the Middle East: Strategic Change and Tactical Contradictions." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 455-457.
Hudson, Michael. "The Clinton Administration and the Middle East: Squandering the Inferitance?" *Current History*: no. 580, 1994. pp. 49-54.
Karawan, Ibrahim. "Arab Dilemmas in the 1990's: Breaking Taboos and Searching for Signposts." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 435-455.
El-Khazen, Farid. "Lebanon's First Postwar Parliamentary Elections, 1993." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 120-136.
Killgore, Andrew. "If Geopolitics is Like Baseball, Israel is Striking out." *Washington Report on Middle East Affairs*: vol. 13, no. 2, July-August 1994. pp. 15 and 111.
Lewis, B. "Why Turkey is the Only Muslim Democracy." *Middle East Quarterly*: vol. 1, no. 1, 1994. pp. 41-49.
Marcus, Aliza. "City in War Zone." *Middle East Report*: no. 189, vol. 24, no. 4, July-August 1994. pp. 16-20.
Muslih, Muhammad. "Dateline Damascus: Asad is Ready." *Foreign Policy*: no. 96, Fall 1994. pp. 145-165.
Neff, Donald. "Les Etats-Unis et Jerusalem." *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 52, Eté 1994. pp. 69-99.
Roy, Sara. "The Seed of Chaos, and of Night, the Gaza Strip after the Agreement." *Journal of Palestine Studies*: vol. 23, no. 3, Spring 1994. pp. 85-98.
Shirley, Edward. "The Iran Policy Trap." *Foreign Policy*: no. 96, Fall 1994. pp. 75-94.
Spencer, Claire. "Algeria in Crisis." *Survival*: vol. 36, no. 2, Summer 1994. pp. 149-163.
"United Nations Resolutions on Palestine, 1947-1973." *Arab Palestinian Resistance*: vol. 26, no. 6, June 1994. pp. 39-45.
Ye'or, Bat. "The Return of Islam to Europe." Interviewed by Paul Giniewskii. *Midstream*: vol. 40, no. 2, February-March 1994. pp. 16-19.

Book Reviews

Alamuddin, Najib. "Turmoil: Druzes, Lebanon and the Arab-Israeli Conflict." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 178-180. (Raymond Habiby)

Burgat, Francois and William Dowell. "The Islamic Movement in North Africa." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 78-79. (Henry Munson)

Clark, Ramsey. "The Fire this Time: U.S. War Crimes in the Gulf." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 116-117. (Thomas Mullen)

Connell, Dan. "Against all Odds: A Chronicle of the Eritrean Revolution." *Middle East Report*: no. 189, vol. 24, no. 4. July-August 1994. pp.30. (Basil Davidson)

DeCosse, David. "But Was it Just? Reflections on the Morality of the Persian Gulf War." *Journal of Palestine Studies*: vol. 23, no. 3, Spring 1994. pp. 112-113. (Louay Bahry)

Denoeux, Guilain. "Urban Unrest in the Middle East: A Comparative Study of the Informal Networks in Egypt, Iran and Lebanon." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 520-522. (Joost Hiltermann)

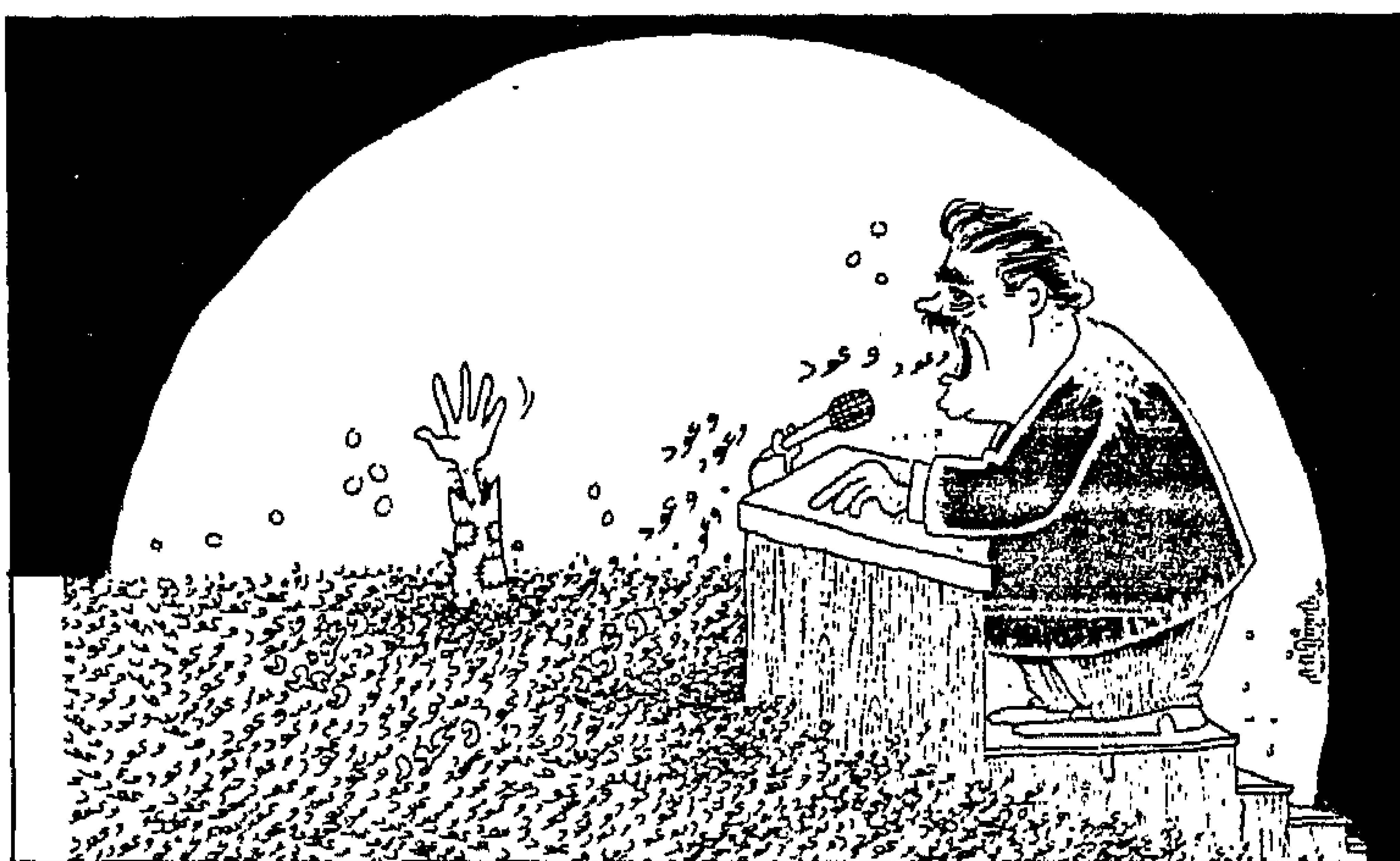
Frey, R.G. and Christopher Morris (eds.). "Violence, Terrorism and Justice." *Arab Studies Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 1994. pp. 1007-109. (Robert Ashmore)

Gause III, Gregory. "Saudi-Yemeni Relations." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 539-540. (M. Kavoossi)

Kedourie, Elie. "Politics in the Middle East." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 511-513. (Michael Hudson)

Khashan, Hilal. "Inside the Lebanese Confessional Mind." *Arab Studies Quarterly*: vol. 15, no. 4, Fall 1994. pp. 95-97. (Anthony Sullivan)

كاريكاتور



ياسين الخليل

السفير (بيروت)، ٢٧/٢/١٩٩٥



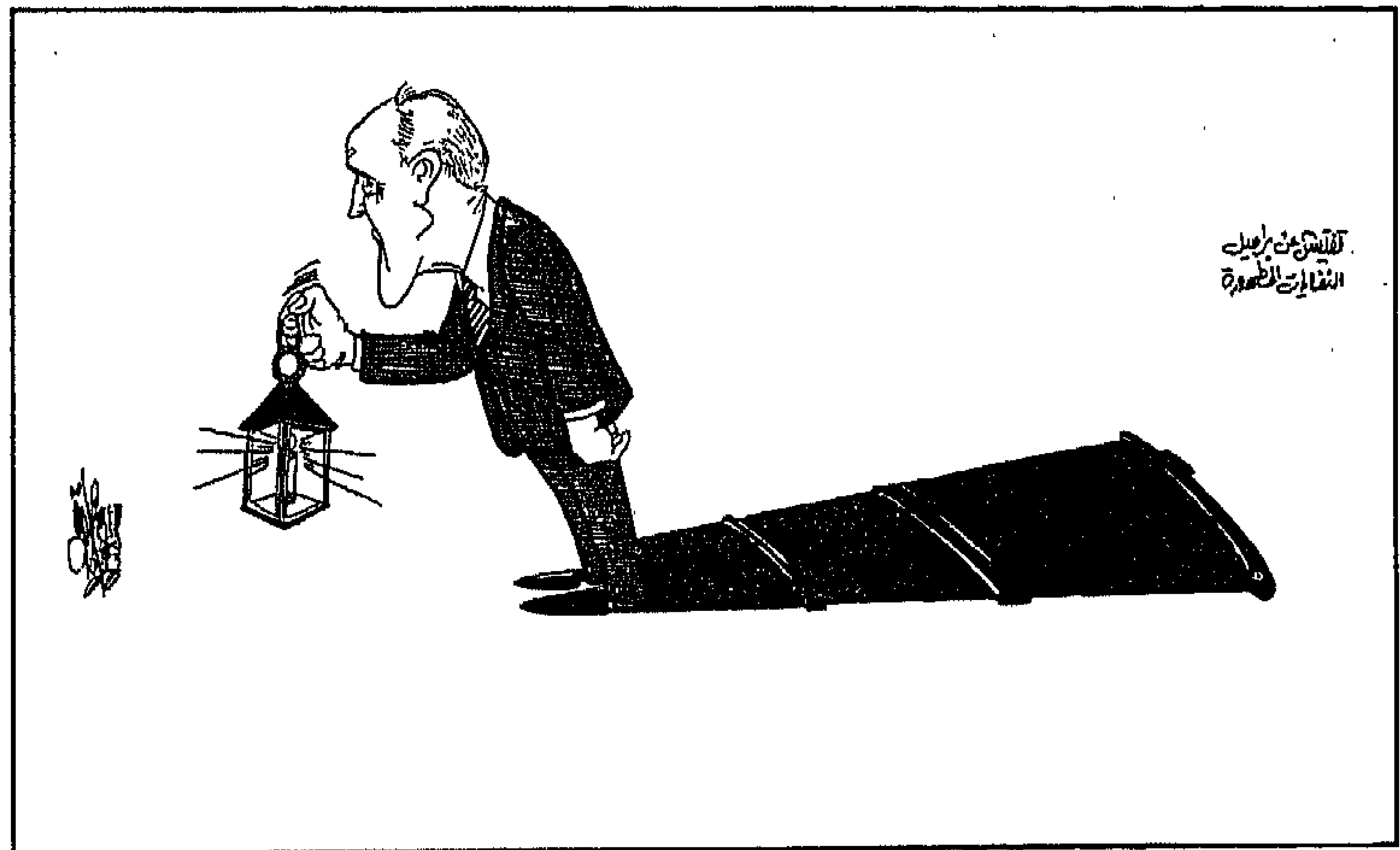
ياسين الخليل

السفير، ٣١/١/١٩٩٥



بيار صادق

النهار (بيروت)، ١/٢/١٩٩٥



بيار صادق

النهار، ٢٧/١/١٩٩٥



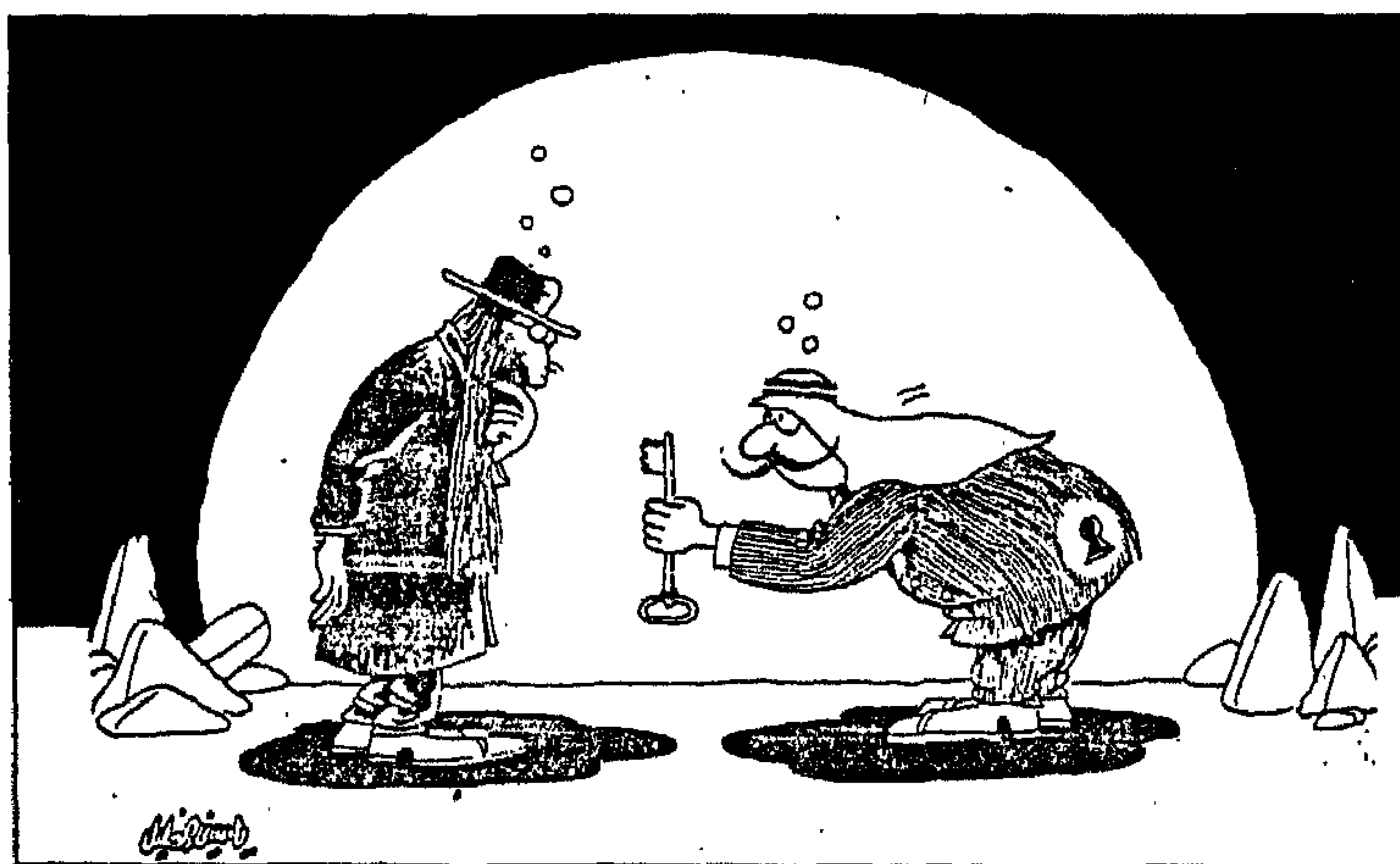
حبيب

الحياة (بيروت)، ٢٧/٢/١٩٩٥



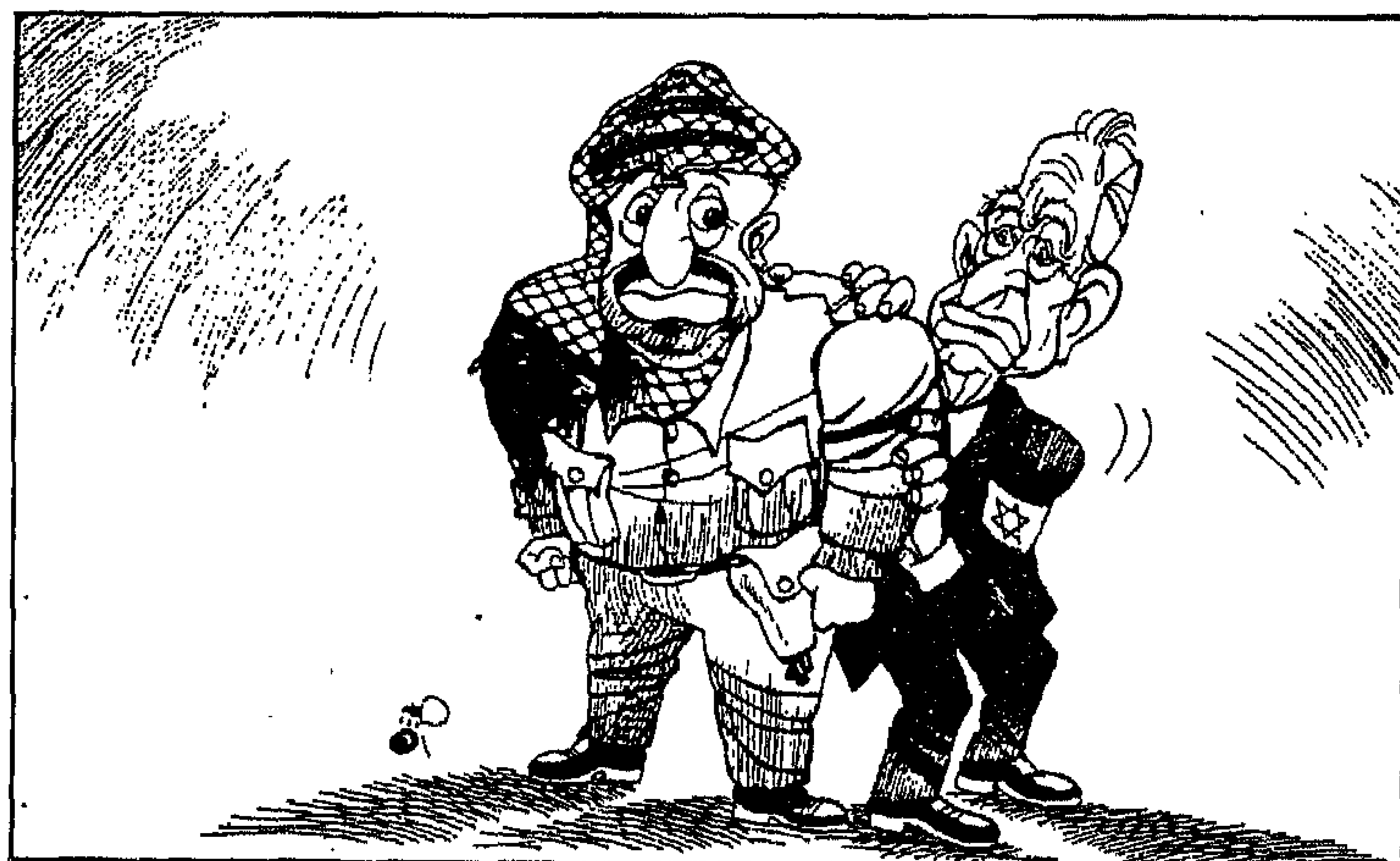
ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٥/٣/٢٢



ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٥/٣/٢



حبيب

الحياة، ١٩٩٥/١/٢٦



حامد

الاتحاد (أبو ظبي)، ٧/٤/١٩٩٥



حامد

الاتحاد، ١٦/٤/١٩٩٥



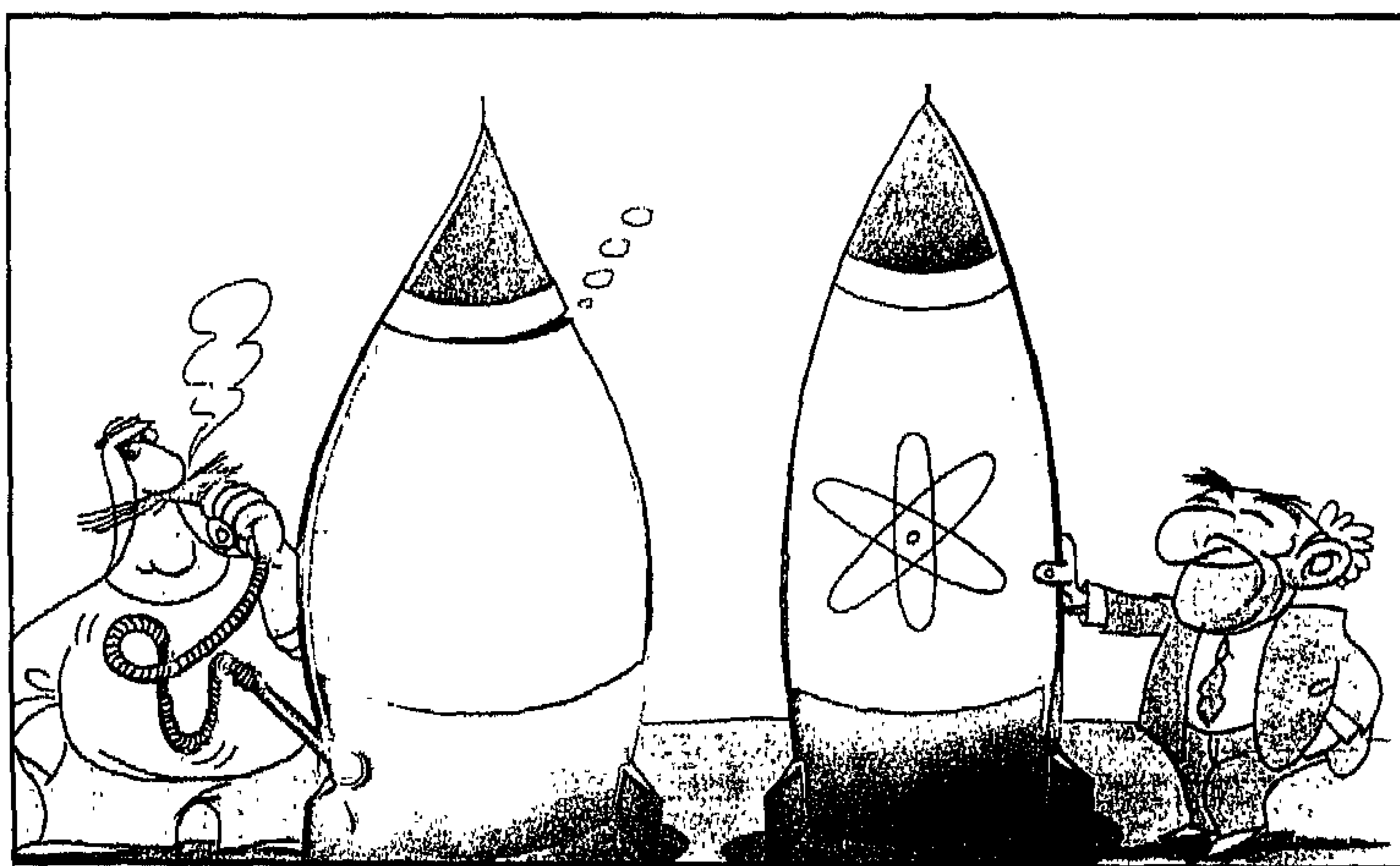
ياسين الخليل

السفير، ١٩/١/١٩٩٥



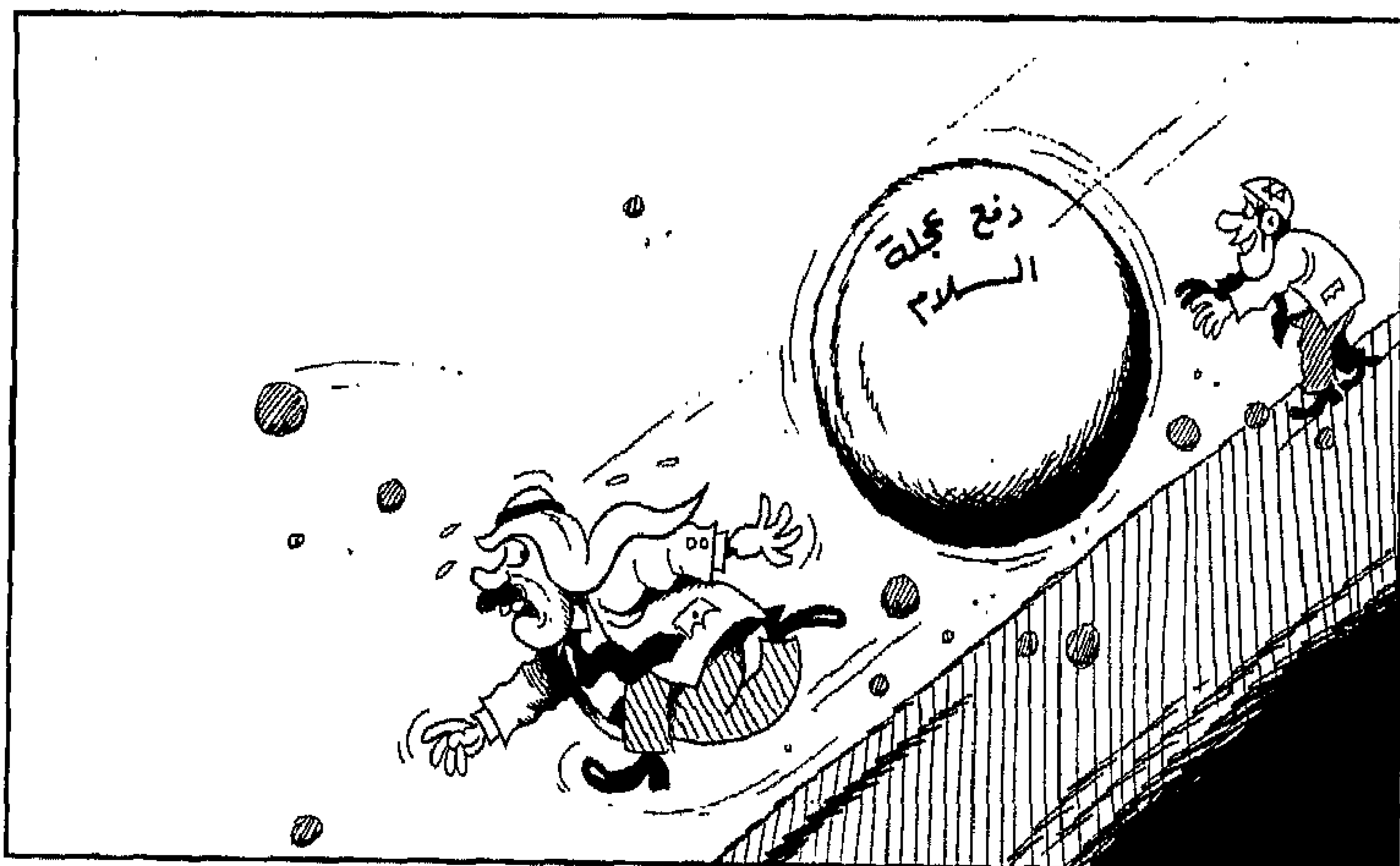
ياسين الخليل

السفير، ٦/٢/١٩٩٥



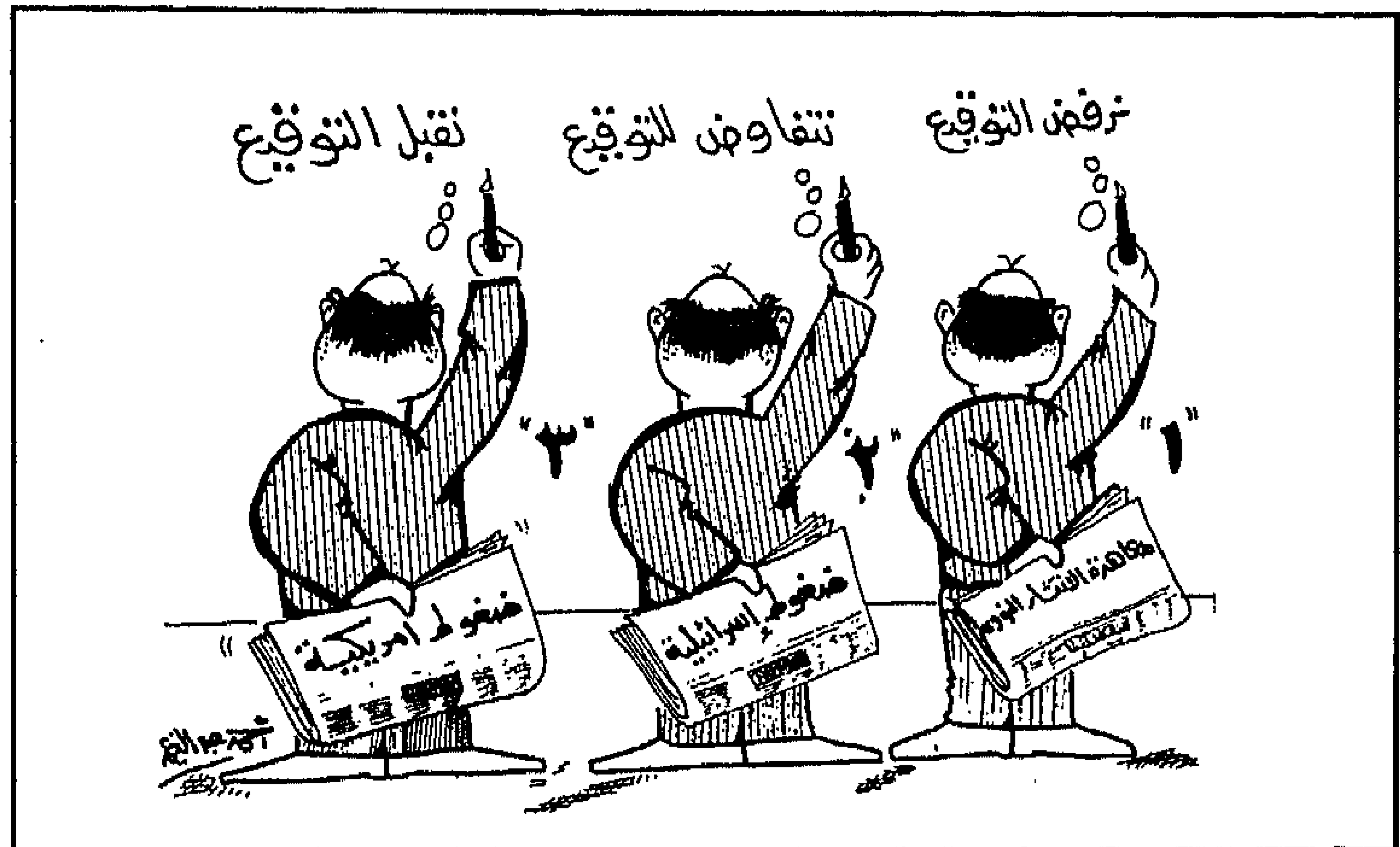
حامد

الاتحاد، ٢٨/٣/١٩٩٥



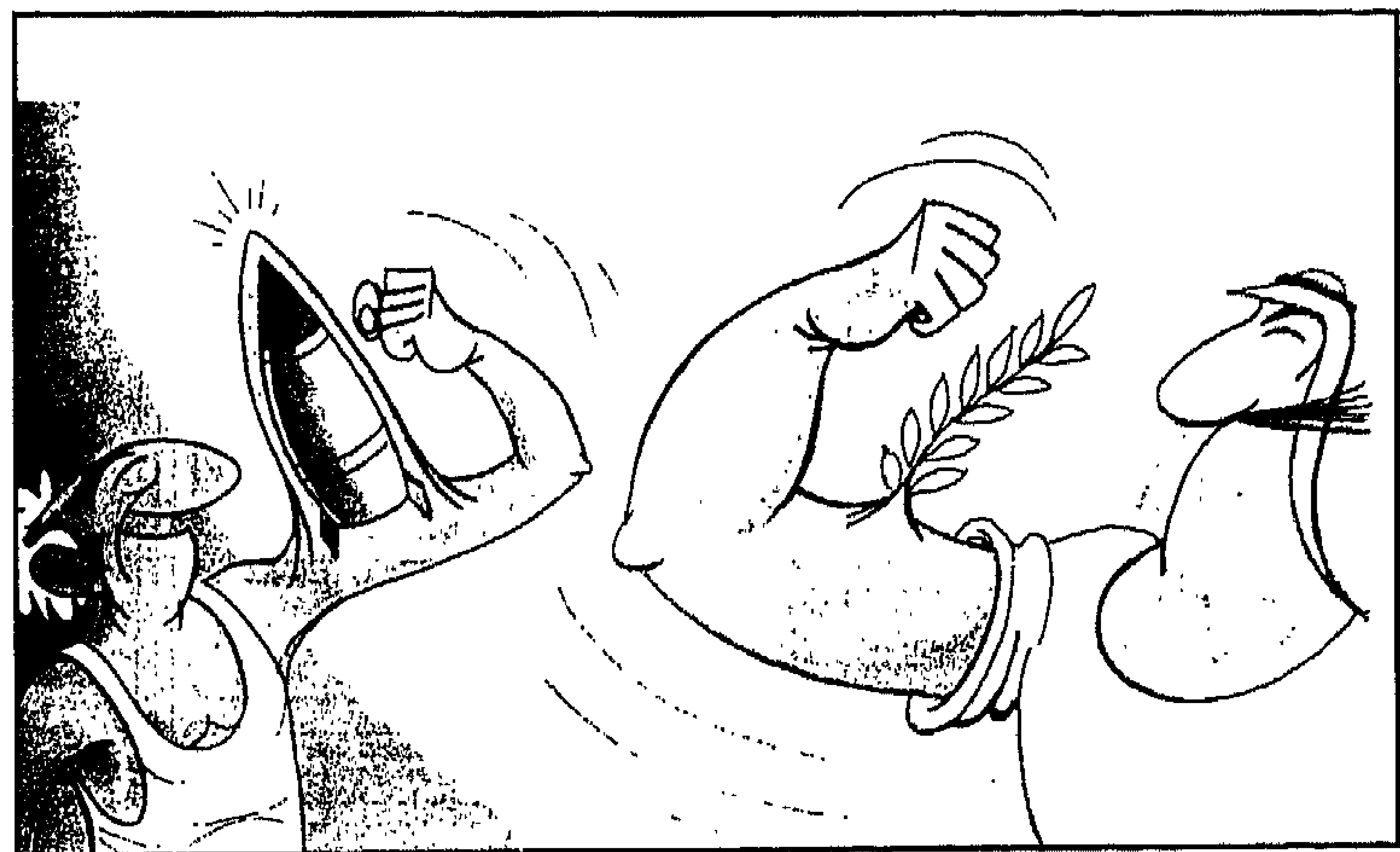
عبد السلام مقبول

القبس (الكويت)، ٢٨/١١/١٩٩٤



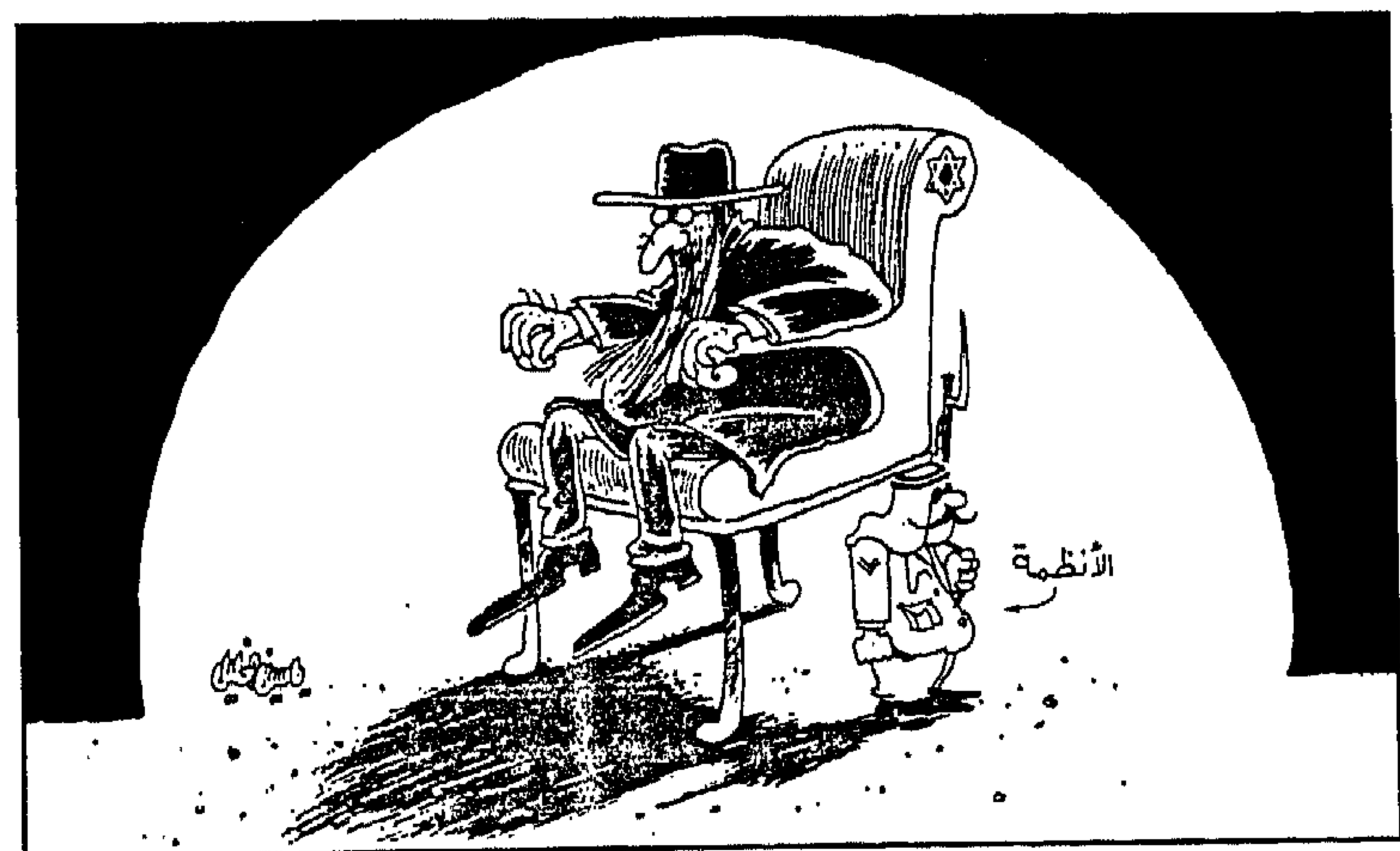
أحمد عبد النعيم

الشعب (القاهرة)، ١١/٤/١٩٩٥



حامد

الاتحاد، ٩/٤/١٩٩٥



ياسين الخليل

السفير، ٦/١/١٩٩٥



هاني

الحياة، ٢٨/٢/١٩٩٥



حامد

الاتحاد، ٢٧/٢/١٩٩٥



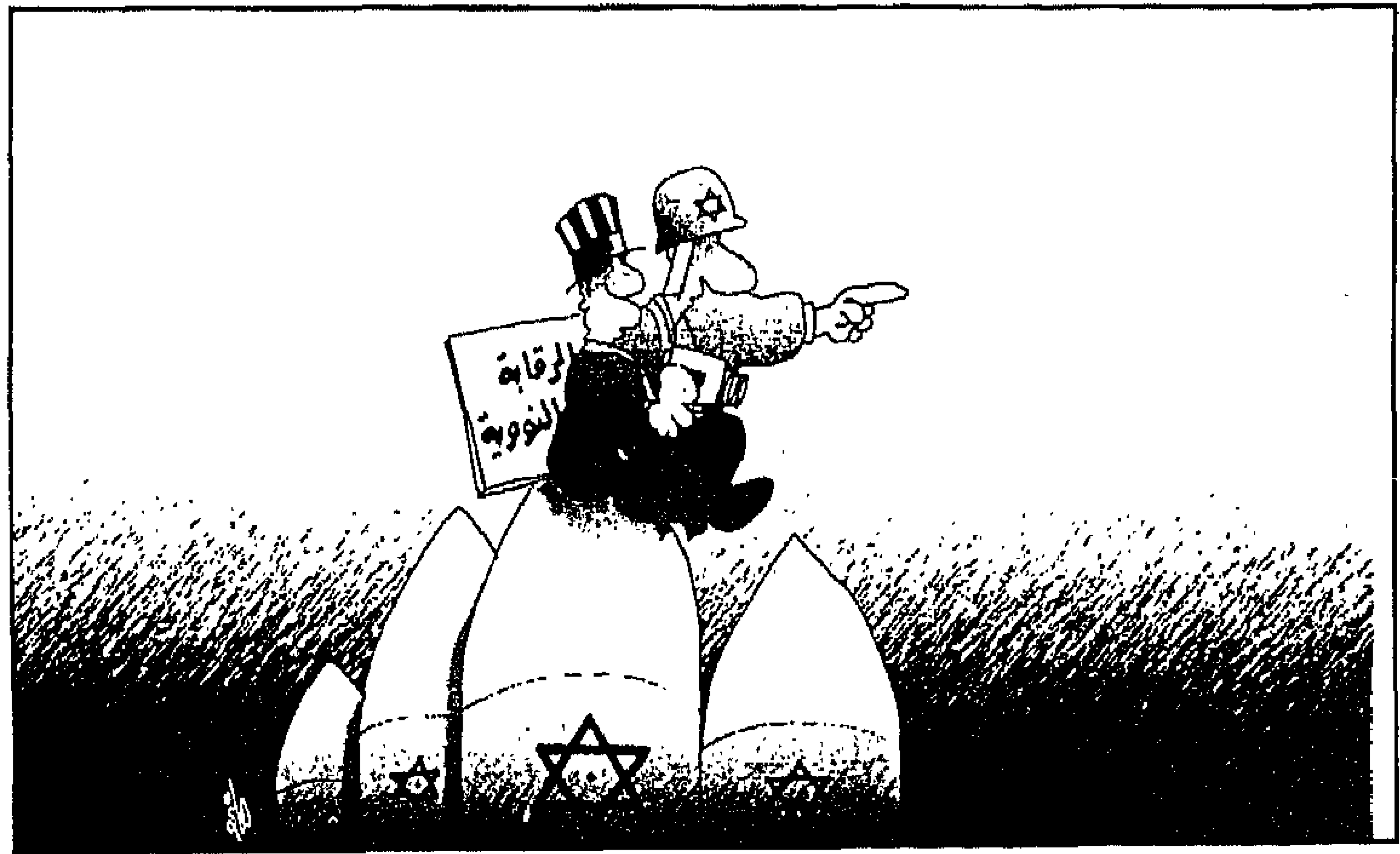
ياسين الخليل

السفير، ١٧/٢/١٩٩٥



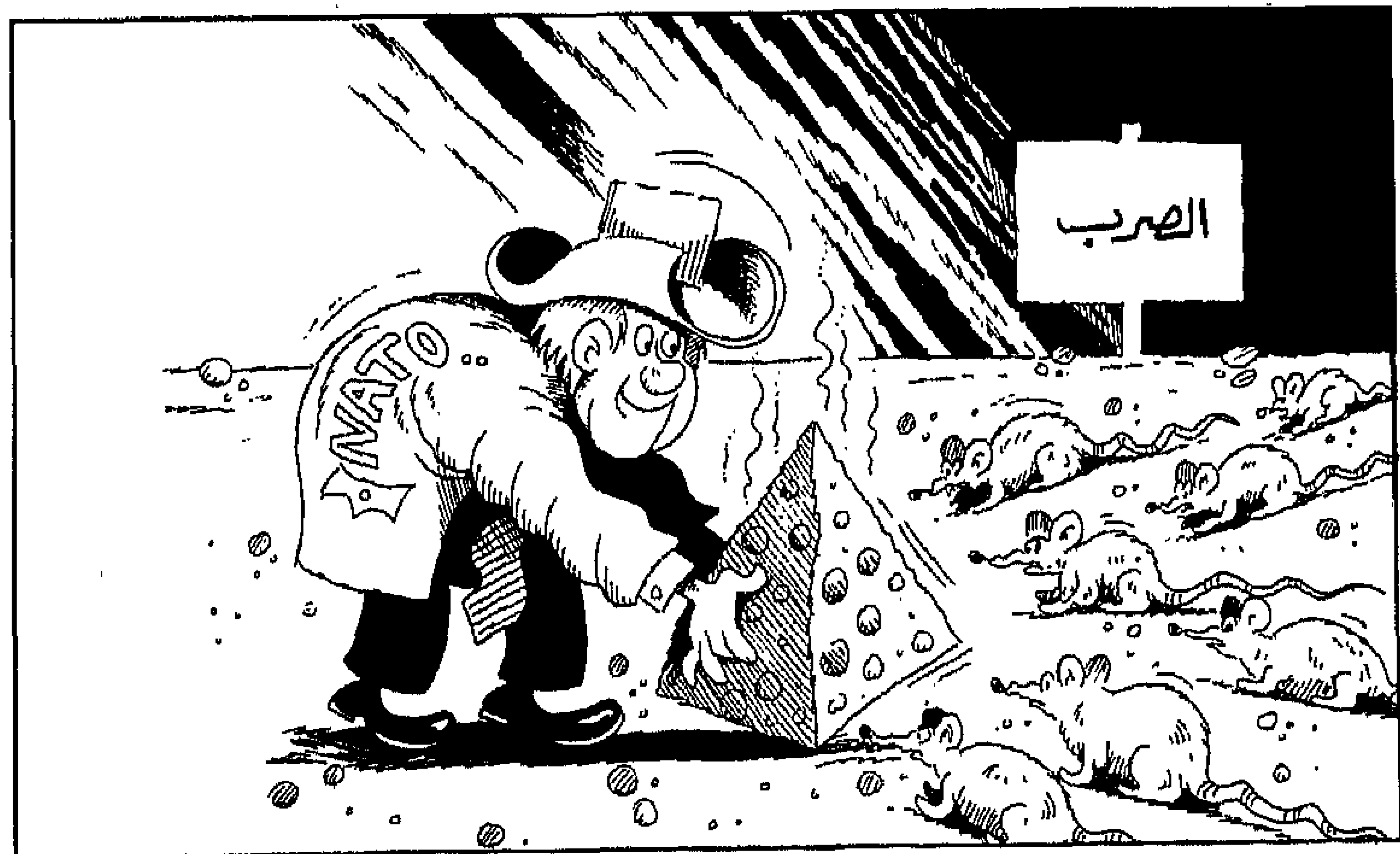
ياسين الخليل

السفير، ٧/١/١٩٩٥



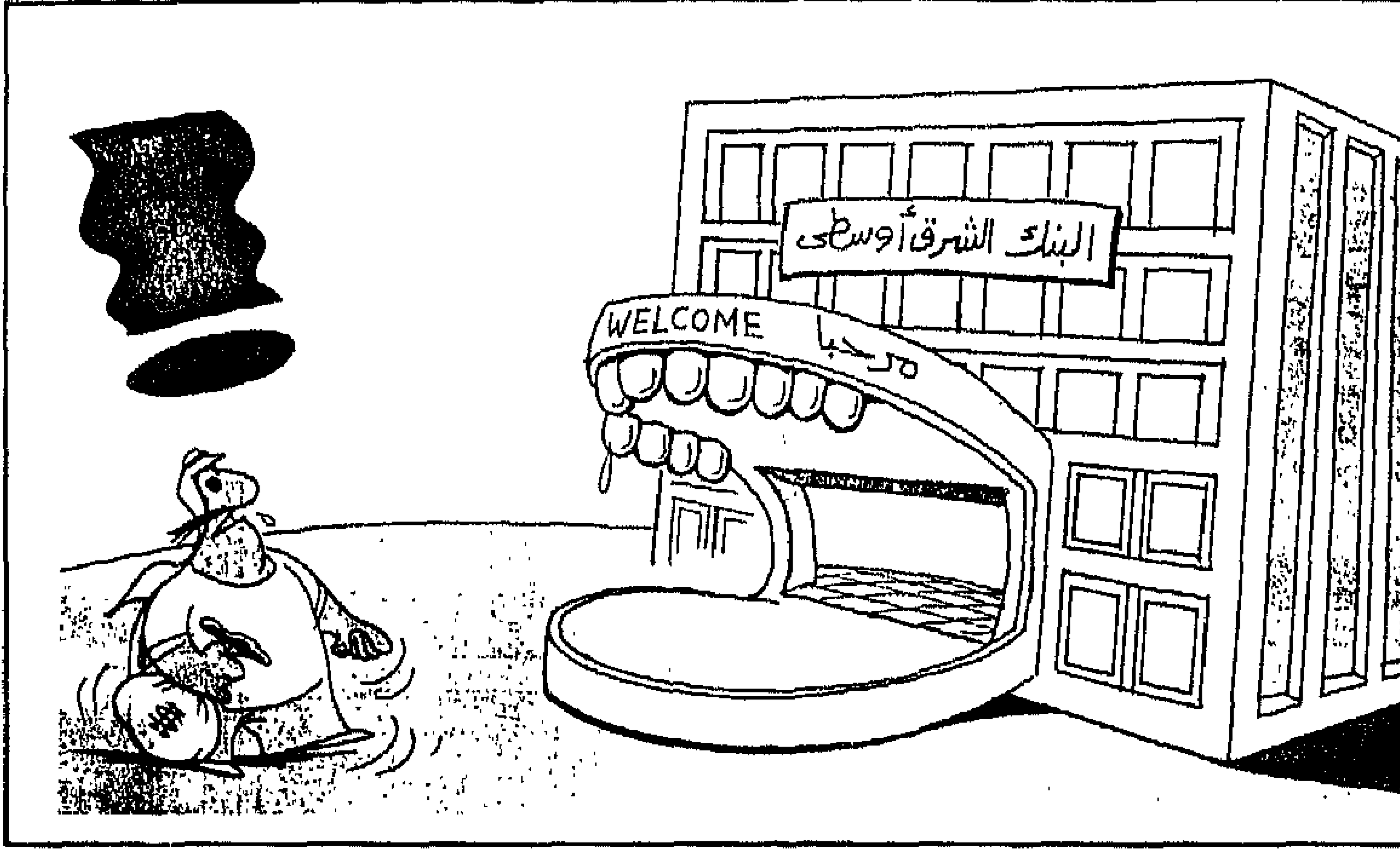
هاني

الحياة، ١٧/١/١٩٩٥



عبد السلام مقبول

القبس، ٢١/١١/١٩٩٤



حامد

الاتحاد، ١٨/٤/١٩٩٥



حامد

الاتحاد، ١/٤/١٩٩٥



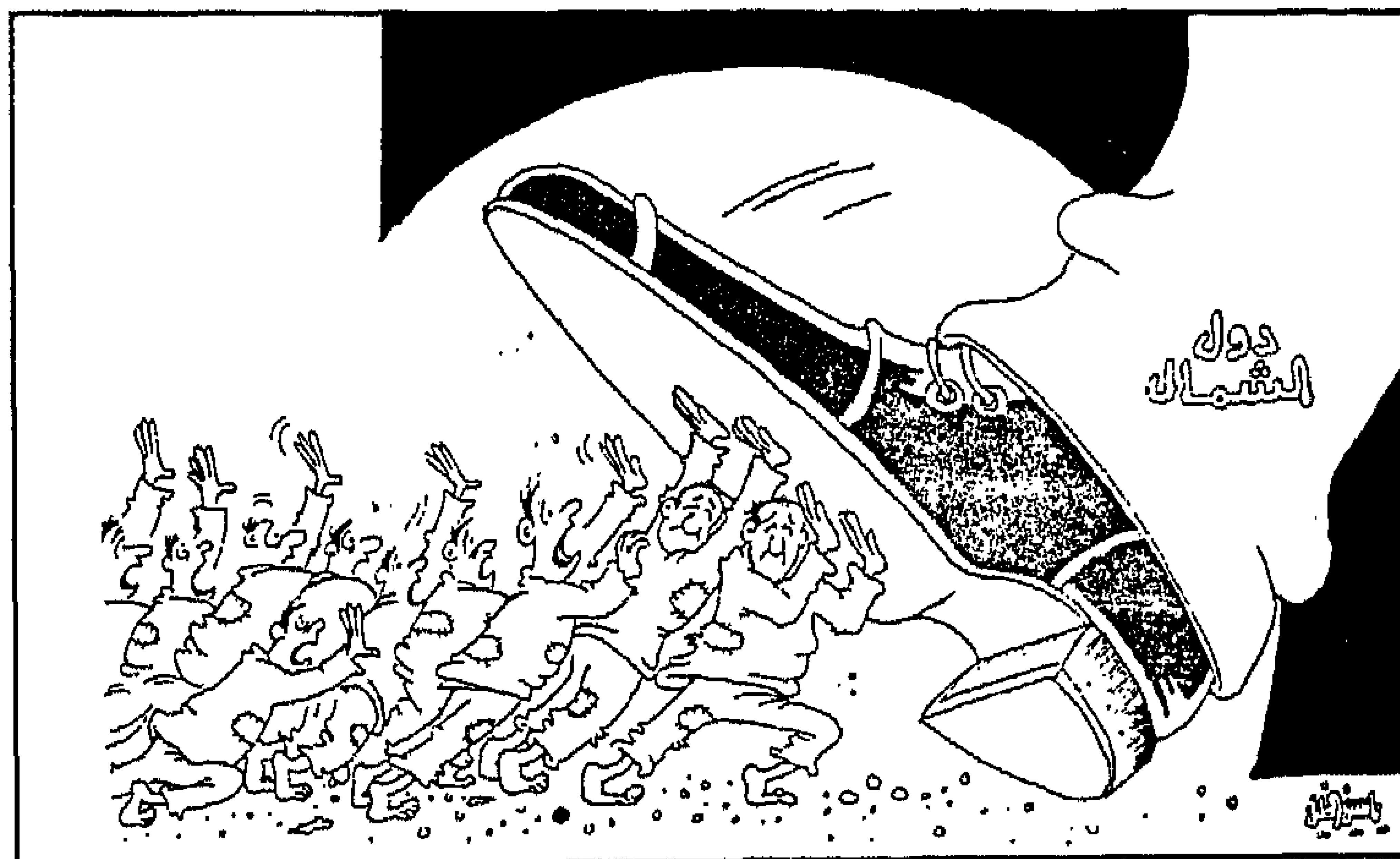
بيار صادق

النهار، ٢٦/١/١٩٩٥



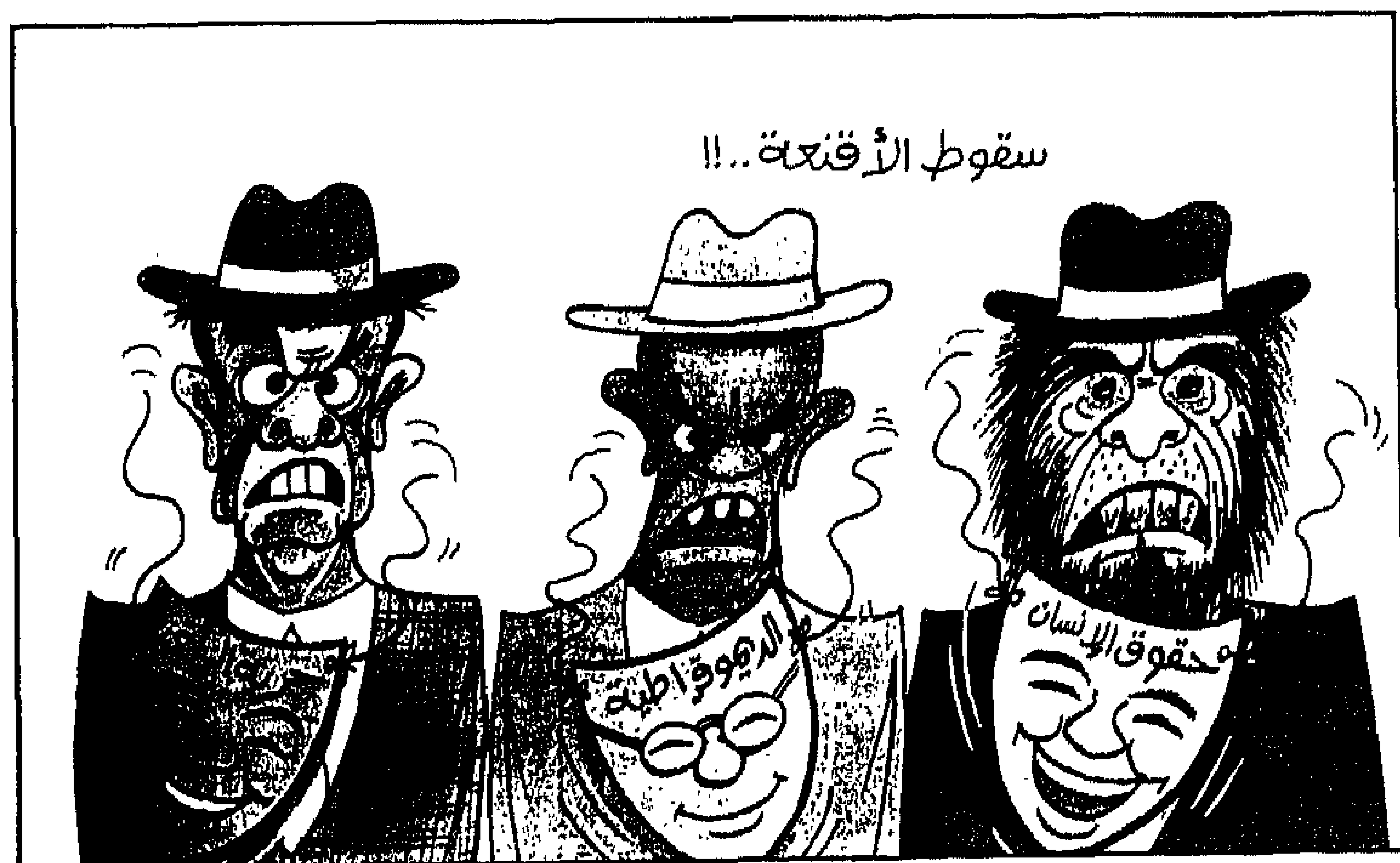
حامد

الاتحاد، ١٩٩٥/٣/١٩



ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٥/٣/٢٨



حامد

الاتحاد، ١٩٩٥/٣/٦

General Supervisor : Paul Salem

Editor : Fares Abi Saab

Responsible Director : Habbouba Isshaq

Abaad

A Quarterly Journal of Lebanese and Arab Studies

Abaad - No.3, May 1995

CONTENTS

Editorial :

Theme : The Nationalist Movements in the Arab World

Studies

Book Reviews

«أبعاد» مجلة فصلية تُعنى بالشؤون اللبنانية والعربية، وهي تصدر عن المركز اللبناني للدراسات، وهو مؤسسة خاصة لا تبغي الربح ، ويهتم بقضايا الإنماء السياسي والإقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم «أبعاد» بالشؤون السياسية والإقتصادية والتربوية والبيئية والفكرية وبكل ما يتفرع من العلوم الإنسانية، المتعلقة بلبنان والعالم العربي، دون أن يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببعديها الإقليمي والعالمي، في حدود ما يكون لها علاقة أو تأثير على المستويين اللبناني والعربي، على أن تركز المقالات والدراسات المعدة لها على محاولة اقتراح الحلول والبدائل للأزمات والاشكاليات المطروحة.

تجري المساهمة في المجلة عبر أبواب رئيسية ثلاثة :

- باب «المحور» الذي يعالج موضوعه من خلال عدد من المقالات والأبحاث المتناسقة، التي تتناول الموضوع من زوايا متعددة ومن وجهات نظر مختلفة. على أن يلتزم المقال أسلوب البحث العلمي المرتكز على الأرقام والوقائع والتجارب والتحليل. ويراوح حجم المقال بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلمة.

- باب «دراسة»، الذي تنشر المجلة فيه عدداً من الدراسات يكون موضوعها مستقلاً عن موضوع المحور. ويجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي وأن تقدم جديداً في الموضوع الذي تعالج. ويراوح حجم الدراسة بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ كلمة.

- باب «مراجعة كتاب» حيث يفترض أن تقوم المراجعة بعرض مضمون الكتاب ومناقشته ونقده، مع محاولة تحديد البنية المنهجية للكتاب موضوع المراجعة. ويمكن أن تراوح المراجعة بين ٢٤٠٠ و ٤٠٠٠ كلمة.

ترحب المجلة بمساهمات جميع الكتّاب والباحثين والمفكرين العرب، على أن يقع الموضوع المعد للنشر ضمن اهتماماتها، وشرط ألاّ يكون قد سبق نشره ، أو هو معدٌ للنشر، في مكان آخر، مستقلاً أو في دورية أو كفصل في أحد الكتب.

يجري إرسال الدراسات والموضوعات باسم مدير التحرير على العنوان التالي :

المركز اللبناني للدراسات
بناية الطيار
ص.ب: ٥٥٢١٥ سن الفيل
بيروت – لبنان

أبعاد

العنـــوان

المركز اللبناني للدراسات ـ بناية الطيار
ص.ب : ٥٥٢١٥ ـ سن الفيل، بيروت ـ لبنان
تلفون : ٦ / ٤٩٠٥٦١ (٠١)
فاكس : ٦٠١٧٨٧ ـ ١ ـ ٩٦١

Address

The Lebanese Center for Policy Studies - Tayyar Center
P.O.Box : 55215 - Sin al-Fil - Beirut - Lebanon
Tel : (01) 490561 / 6
Fax : 961 - 1 - 601787

الإشتراك والتوزيع (خارج لبنان)

الفلاح للنشر والتوزيع
ص.ب : ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت ـ لبنان
فاكس : ٤٧٨١٤٩١ ـ ٢١٢ ـ ٠٠١
اشتراك الأفراد : لبنان ٢٤ دولاراً خارج لبنان ٦٠ دولاراً
اشتراك المؤسسات : لبنان ٤٨ دولاراً خارج لبنان ١٠٠ دولار

Subscription & Distribution (Outside Lebanon)

AL-FALAH Publisher and Distributor
P.O.Box : 113 / 6590 Beirut - Lebanon
Fax : 001 - 212 - 4781491
Individuals : Lebanon $ 24 Outside Lebanon $ 60
Institutions : Lebanon $ 48 Outside Lebanon $ 100

سعـر العـدد

■ لبنان ٧٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ١٥٠ ل.س. ■ الأردن ٢,٥٠ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً ■ الكويت ديناران ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٥ درهماً ■ البحرين ٢,٥ دينار ■ قطر ٢٥ ريالاً
■ السعودية ٣٠ ريالاً ■ عمان ٣ ريالات ■ اليمن ١٥٠ ريالاً ■ مصر ٥ جنيهات ■ السودان ٤٥٠ جنيهاً ■ الصومال ٧٠٠٠ شلن ■ ليبيا ٧ دنانير ■ الجزائر ٧٥ ديناراً ■ تونس ٣ دنانير
■ المغرب ٣٠ درهماً ■ موريتانيا ٣٥٠ أوقي ■ فرنسا ٥٠ فرنكاً ■ المانيا ١٥ ماركاً ■ بريطانيا ٥,٥٠ جنيهات ■ الولايات المتحدة الأميركية ١٢ دولاراً